الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان

١٩٣٦ ـ ١٩٥٣

دكتور فيصل عبد الرحمن علي طه



الحركة السياسية السودانية

والصراع المصري - البريطاني بشأن السودان

١٩٣٦ - ١٩٥٣

دكتور فيصل عبد الرحمن علي طه

بكالوريوس القانون : جامعة الخرطوم
ماجستير قانون دولي : جامعة كمبردج
دكتوراه قانون دولي : جامعة كمبردج
- عمل رئيسا لقسم القانون الدولي بكلية القانون ، جامعة الخرطوم.
- يعمل حالياً مستشاراً قانونياً بدولة الإمارات العربية المتحدة.

- صدر له :

* كتاب القانون الدولي ومنازعات الحدود.
* كتاب نزاع الحدود بين السودان واثيوبيا (بالإنجليزية).

- له العديد من الأبحاث المنشورة في مجال القانون الدولي والعلاقات السودانية - المصرية.

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾
صدق الله العظيم

دار الأمين
طبع * نشر * توزيع

الجيزة : ٨ شارع أبو المعالى
(خلف المعهد البريطانى) العجوزة
تليفون و فاكس : ٣٤٧٣٦٩١

١ شارع سوهاج من شارع الزقازيق
(خلف قاعة سيد درويش) الهرم
تليفون و فاكس : ٥٦٣٤٦٩٩
ص.ب: ١٧٠٢ العتبة ١١٥١١

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

رقم الإيداع ١٩٩٨/٤٦٧٥
ISBN : 977-19-5795-3

التنفيذ الداخلي : عادل يونس
تصميم الغلاف: علي الجاك
إشراف: عبد الوهاب أحمد تاج الدين

الحركة السياسية السودانية
والصراع المصري - البريطاني بشأن السودان
١٩٣٦ - ١٩٥٣

دكتور
فيصل عبد الرحمن علي طه

الطبعة الأولى
١٩٩٨



بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدي

عليه رحمة الله ورضوانه

«إن الاختلاف في وجهات النظر أمر طبيعي ، وإن دل على شيء فإنما يدل على حيوية الأمة وتشبعها بروح الخدمة العامة . ولكن المطالب القومية في بلد ناشيء لا تحتمل هذه الاختلافات خصوصاً ما قام منها على مجرد التشيع . فنحن نحتاج اليوم إلى جبهة متحدة لا إلى أحزاب متعددة . . . يجب أن نكون سودانيين نفخر بسودانيتنا ونغذي بروحها أبناءنا وبناتنا . وما دامت الأمم تتكتل لما بعد هذه الحرب فلا أقل من أن نتناسى لا أحزابنا وشيعنا فقط ، ولكن قبائلنا أيضاً . وكفانا ما قضيناه من زمن طويل نمجد فيه التشيع والقبلية ونشيد بذكرهما ، ونصطلي بنار التفرقة بسببهما . فلا خير في بلد مفكك الأوصال ، ولا خير في شعب لا يعمل لوحدته» .

إبراهيم أحمد

الخطاب الرئاسي في ختام الدورة

السابعة لمؤتمر الخريجين : ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وسائر الأنبياء والمرسلين ، وبعد . .

إبان الفترة محل البحث في هذا الكتاب ، كان السودان يحكم ثنائياً من قبل مصر وبريطانيا بمقتضى اتفاق أبرمتاه في ١٩ يناير ١٨٩٩ . ومنذ بداية عهد الحكم الثنائي احتدم الجدل بين طرفيه حول مركز السودان القانوني مما استتبع خلافاً آخر بينهما إزاء ما سيؤول إليه أمره مستقبلاً . فبريطانيا كانت تدفع بأن اتفاق سنة ١٨٩٩ أقام سيادة بريطانية - مصرية مشتركة على السودان . وعملاً بتوصيات لورد ملنر في سنة ١٩٢٠ انتهجت سياسة ترمي لأن يتطور السودان مستقلاً عن مصر وأن يكون لأهله عندما يبلغون مرتبة الحكم الذاتي الكامل حق تقرير المصير .

وأما حكومات مصر في العهد الملكي فقد كان من رأيها أنه طبقاً لاتفاق سنة ١٨٩٩ فإن بريطانيا تشارك في إدارة السودان فقط لأن السيادة عليه تعود لمصر وحدها استناداً إلى فتح محمد علي باشا للسودان في سنة ١٨٢٠ . وكانت تلك الحكومات تقبل بأن يمنح السودان حكماً ذاتياً داخلياً في إطار التاج المصري . غير أنها كانت تعتقد أن حق تقرير المصير لا يرد على حالة السودان لأن مصر والسودان بلد واحد .

وقد انقسمت الحركة السياسية السودانية المعاصرة منذ نشأتها في صدر العشرينات من هذا القرن حول رؤى دولتي الحكم الثنائي تأييداً أو معارضة إلى تيارين : تيار استقلالي وآخر اتحادي . وفي ظل هذه الظروف كان من الطبيعي أن يتهم كل تيار الآخر بالعمالة لأحد طرفي الحكم الثنائي .

دعا التيار الاستقلالي إلى استقلال السودان التام عن كل من مصر وبريطانيا تحت شعار «السودان للسودانيين» وتعاون مع إدارة السودان البريطانية من خلال مؤسسات التطور الدستوري وصولاً إلى الحكم الذاتي الكامل وتقرير المصير . واتجه التيار الاتحادي نحو مصر ودعا للارتباط بها عبر شعار «وحدة وادي النيل» . غير أن الجماعات والأحزاب التي كان يضمها هذا التيار كانت تدعو لأنماط مختلفة من الوحدة أو الاتحاد تتراوح بين الانصهار التام والاتحاد الكنفدرالي . ولم تفلح إطلاقاً في بلورة رؤية متجانسة للاتحاد أو الوحدة التي تنشدها مع مصر . وعندما خيّر الشعب السوداني في مصيره بموجب اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام ١٩٥٣ آثر التيار الاتحادي خيار الاستقلال التام على خيار الارتباط مع مصر .

لقد حملني على إعداد هذا الكتاب أمران : الأمر الأول هو أن الكثير مما كتب عن تاريخ السودان المعاصر لا يعكس وجهة نظر التيار الاستقلالي بالقدر الكافي ، هذا ان لم يعمد إلى تشويهها لتبرير أو فرض قناعات مسبقة . فمع توافر المصادر الأولية لتاريخ الفترة التي يتناولها هذا الكتاب ، إلا أننا لا نزال نطالع من وقت لآخر مقولات تضع حزب الأمة في موقع العداء الثابت لمصر أو تذهب إلى أن بريطانيا غررت بطائفة الأنصار وجعلتها تقف موقفاً مناوئاً لوحدة وادي النيل أو إلى أن حزب الأمة ارتبط بالإنجليز على حساب المصالح المشتركة مع مصر وإلى غير ذلك من المقولات التي تفتقر إلى الدعم من الحقائق .

فمن غير المنكور أن طائفة الأنصار تحمّل الحكومة التي كانت تقوم بالأمر في مصر في نهاية القرن الماضي وزر جلب بريطانيا إلى السودان والقضاء في سنة ١٨٩٨ على الدولة المستقلة التي أقامتها الثورة المهدية في السودان في سنة ١٨٨٥ . ومن غير المنكور أيضاً أن حزب الأمة كان يعارض فكرة وحدة وادي النيل القائمة على حق الفتح أو الوحدة السيادية التي كانت حكومات مصر في العهد الملكي تسعى لتحقيقها . ولكن ليس صحيحاً على الإطلاق القول بأن

حزب الأمة يحمل عداءً مقيماً لمصر ، أو أنه غير مدرك للمصالح المشتركة أو الأواصر التي تربط الشعبين المصري والسوداني مما يحتم الارتباط الوثيق بين البلدين .

فالذين أسسوا حزب الأمة في فبراير ١٩٤٥ كانوا في طليعة الذين صاغوا وباركوا ورفعوا في ٣ أبريل ١٩٤٢ إلى الحاكم العام مطالب الخريجين حيث أكدوا في صدرها على ما يشار إليه في أدبيات العلاقات المصرية – السودانية المعاصرة بخصوصية العلاقة بين البلدين . إذ دعا البند الأول من تلك المطالب إلى منح السودان حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل التعبير عنه في حرية تامة . كما تكفل للسودان الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني .

وعندما اتفقت الأحزاب السودانية في ٣ أكتوبر ١٩٤٥ على مطالب السودان القومية استعداداً لحلول الأجل الأول لإعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، لم يشذ حزب الأمة عن إجماع تلك الأحزاب على حتمية الاتحاد مع مصر ، فقد وافق على مبدأ الاتحاد . غير أنه كان يرى أن نوع الاتحاد لا يمكن تحديده قبل أن يحصل السودانيون على مركز مستقل يمكنهم من التفاوض والاتفاق مع مصر على أساس من الندية والتكافؤ . وسيرد عند الحديث عن مفاوضات أحمد نجيب الهلالي مع الاستقلاليين في مايو ويونيو ١٩٥٢ أن الجانب الاستقلالي أبلغ الهلالي بأنه إذا وافقت مصر على أن يُستفتى السودانيون في مصيرهم وترتب على ذلك اختيار الاستقلال ، فإن السودان سيدخل مباشرة في مفاوضات مع مصر لإقرار نوع الاتحاد الذي يربط البلدين كما اقترح في الوثيقة التي ائتلفت عليها الأحزاب السودانية في ٣ أكتوبر ١٩٤٥ .

ولربما يكون محجوباً عن الكثيرين أن حزب الأمة وتحت إشراف المغفور له السيد عبدالرحمن المهدي شخصياً أدار في عام ١٩٥٨ مفاوضات سرية مع

الحكومة المصرية عبر سفيرها في الخرطوم آنذاك اللواء محمود سيف اليزل خليفة بغرض إعداد مشروع اتفاقية عمرانية عسكرية لوادي النيل . وكان حلقة الوصل بين حزب الأمة والسفير المصري في هذا الشأن هو المرحوم عبدالفتاح المغربي عضو مجلس السيادة . وقد تضمن المشروع الذي جرى إعداده ثلاثة بنود رئيسة وهي مياه النيل ، والهجرة ، والدفاع المشترك في حالة اعتداء دولة غير عربية على أحد البلدين . وكاد المشروع أن يعلن للملأ لولا الانقلاب العسكري الذي حدث في السودان في صبيحة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ .

إن الذين أسرفوا في الحديث عما وصفوه بعداء حزب الأمة لمصر إبان العهد الملكي تغافلوا عن توضيح نهج حكومات ذلك العهد تجاه حزب الأمة . فلا خفاء في أنه باستثناء حكومة أحمد نجيب الهلالي التي تولت الحكم في مارس ١٩٥٢ وحكومة حسين سري التي خلفتها في أول يوليو ١٩٥٢ ، كانت كل حكومات العهد الملكي الأخرى ترفض التعامل مع حزب الأمة أو حتى مجرد الاستماع لوجهة نظره بشأن مصير السودان وذلك من منطلق أنه داعية انفصال .

ولا جدال في أنه لولا التحول المهم الذي أحدثته حكومة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في السياسة المصرية إزاء السودان لما تخطت المفاوضات المصرية - البريطانية عقبة السودان . فقد قبلت حكومة الثورة بالفصل بين مسألتي السودان والجلاء عن مصر ، وأسقطت المطالبة بالسيادة على السودان ، واعترفت بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره ، وذلك إما باختيار الاستقلال التام أو الارتباط مع مصر . كما وافقت على أن يكون مشروع قانون الحكم الذاتي الذي أجازته الجمعية التشريعية ورفعته حكومة السودان إلى دولتي الحكم الثنائي في ٨ مايو ١٩٥٢ أساساً لمفاوضاتها مع الأحزاب السودانية الشمالية ومع الحكومة البريطانية بعد تعديله لاستخلاص كافة سلطات الحكم الذاتي للسودانيين وحدهم . وهكذا عندما بدأت في نوفمبر

١٩٥٢ المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن السودان ، كانت حكومة ثورة ٢٣ يوليو تقف موقف المطالب بما أجمعت عليه الأحزاب السودانية الشمالية .

وأما الأمر الثاني الذي حملني على إعداد هذا الكتاب فهو إلقاء مزيد من الضوء على العلاقات السودانية - المصرية خلال الفترة محل البحث . ولا أفعل ذلك من قبيل نبش الماضي أو إثارة الحساسيات القديمة وإنما لقناعتي بأن التحرر من إرث الماضي لا يكون بغضّ الطرف عنه أو إسدال الستار عليه وإنما بكتابته بحيدة وموضوعية لاستخلاص الدروس والعبر التي أحسب أنها قد تساعد وبمنأى عن مشاعر الحب والكراهية في صياغة مبادئ وأسس ثابتة للعلاقات السودانية - المصرية تقوى على مواجهة بعض ما سيحمله القرن الحادي والعشرين من تحديات ومتغيرات إقليمية ودولية . فمما يحز في النفس كثيراً أن العلاقات السودانية - المصرية لا تخرج من أزمة إلا وتتردى في أخرى . هذا بالرغم من أن الحديث لا يكاد ينقطع عن أزلية العلاقات وخصوصيتها .

لقد عولت في إعداد هذا الكتاب بالدرجة الأولى على مصادر أولية مصرية وبريطانية . فبعد إبرام اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير في عام ١٩٥٣ أصدرت الحكومة المصرية كتاباً أخضر ضمنته الوثائق الرسمية المتعلقة بمسألة السودان من فبراير ١٨٤١ إلى فبراير ١٩٥٣ . وشملت هذه الوثائق الفرمانات السلطانية ، والاتفاقات ، والكتب المتبادلة مع الحكومة البريطانية ، ومحاضر ما أجري معها من مفاوضات بشأن السودان .

وفي لندن اطلعت بدار الوثائق Public Record Office على مراسلات وتقارير ومحاضر وزارة الخارجية البريطانية المتصلة بتطورات قضية السودان . وسيرد بيان ذلك تفصيلاً ضمن مراجع الكتاب .

وأفدت كثيراً من بعض الأوراق الخاصة التي تركها والدي المرحوم عبدالرحمن علي طه المتعلقة بمفاوضات وفد الاستقلاليين مع حكومة أحمد

نجيب الهلالي في مايو ويونيو ١٩٥٢ ، وبالمراسلات التي تبودلت في ابريل ومايو ١٩٥٣ بشأن تنفيذ اتفاقية الجنتلمان التي أبرمها حزب الأمة مع الحكومة المصرية في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ .

وأتاحت لي مطالعة صحف الأهرام والمصري والنيل وصوت السودان والسودان الجديد والرأي العام الوقوف على معلومات قيمة بشأن مؤتمر الخريجين والاطلاع على دساتير الأحزاب ، ووثائقها التأسيسية ، وبياناتها ، ومقررات مؤتمراتها ، وما يدلي به زعماؤها من تصريحات ، وما يلقون من خطب .

لقد توخيت في ترتيب مادة هذا الكتاب التسلسل الزمني حتى لا يختلط الأمر على القارئ لطول الفترة التي يعالجها الكتاب وتداخل أحداثها . وقد يعاب عليّ الإيغال في التفاصيل ولكني أبادر بالقول إنني تعمدت ذلك ، فالتفاصيل تعين على رؤية الأحداث في سياقها والحكم عليها بظروف زمانها ، وهذا فضلاً عن أنها تساعد في تجنب الانتقائية التي جنح إليها كثيرون من كتاب تاريخ السودان المعاصر مما أوقع بعضهم في دائرة التزييف .

وأخيراً أود أن أعبّر عن تقديري للتعاون الذي لقيته من العاملين بكل من دار الوثائق بلندن ، وقسم الدوريات بدار الكتب الوطنية بأبوظبي ، وإدارة الدوريات بدار الكتب القومية بالقاهرة .

وأنا مدين بالشكر والامتنان لكل من قاموا بالاطلاع على مسودة هذا الكتاب أو أجزاء منها وأبدوا العديد من الملاحظات المفيدة . وأخص من هؤلاء قطب الاستقلال أبي أمين التوم ، وزوجتي بدور عبد المنعم عبد اللطيف ، والصديقين صالح فرح عبد الرحمن ويوسف محمد علي ، والأخ عبد الوهاب أحمد تاج الدين .

كما أتوجه بالشكر لمن أعانوني بالبحث عن بعض الوثائق في مظان وجودها

بالخرطوم ولندن وواشنطن والقاهرة وهم أختي فدوى ، والإخوان الفاتح وإبراهيم عبد المنعم عبد اللطيف ، وعمر عبد الله حميدة ، ومحمد عبد الباقي سليمان ، وعبد الله الصادق الفاضل .

وقد اضطلع ابني عبد الرحمن بمهمة ترجمة العديد من الوثائق من الإنجليزية إلى العربية فأداها بكفاءة واقتدار .

ودرءاً لأي لبس ، أرى لزاماً عليّ أن أنوه إلى أن الآراء الواردة بهذا الكتاب تعبّر عن وجهة نظري ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر أي جهة أرتبط بها .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فيصل عبد الرحمن علي طه

أبوظبي في ١٤ جمادي الآخرة ١٤١٨هـ

الموافق ١٥ أكتوبر ١٩٩٧م

محتويات الكتاب

القسم الثالث

القسم الرابع

القسم السابع

1

القسم الأول

تمهيد

الحكم الثنائي ومعاهدة سنة ١٩٣٦

الحكم الثنائي: ١٨٩٩ - ١٩٣٦

١. مسألة السيادة على السودان

لا خفاء في أن بريطانيا قررت قبل سقوط الخرطوم في أيدي القوات المصرية والبريطانية والتوقيع على اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان إحداث تغيير في المركز القانوني والسياسي للسودان . فقد أمر كتشنر قائد الحملة المصرية – البريطانية المشتركة لإعادة فتح السودان برفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري في الخرطوم عند سقوطها[١] . كما أخطرت الحكومةُ البريطانية الحكومةَ المصرية أنه نظراً للمساعدات المالية والعسكرية التي قدمتها الحكومة البريطانية للحكومة المصرية في حملة استرجاع السودان ، فقد قررت الحكومة البريطانية رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري وأن يكون لصوتها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان[٢] . وفي يناير ١٨٩٩ أعلن كرومر قنصل بريطانيا العام في مصر في خطاب ألقاه في الخرطوم أن رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصري يعني أن السودان سيحكم ثنائياً بواسطة ملكة بريطانيا وخديوي مصر[٣] .

وكان كرومر بالتشاور مع مالكوم مكلريث المستشار القضائي للحكومة المصرية قد بلور أفكاره بشأن مستقبل السودان السياسي والقانوني في مشروع اتفاقية ومذكرة تفسيرية بعث بهما في ١٠ نوفمبر ١٨٩٨ إلى لورد سالزبري[٤] .

استبعد كرومر في مذكرته ضم السودان إلى بريطانيا لاعتبارات سياسية ومالية . فهو لا يريد أن يحمّل الخزانة البريطانية تكلفة إدارة السودان . كما أنه لا

يريد إثارة الرأي العام المصري أو تركيا صاحبة السيادة الاسمية على مصر والسودان أو الدول الأوروبية خاصة فرنسا التي لم تكن قد أفاقت بعد من حادثة فشودة[٥] . وفي نفس الوقت استبعد كرومر إعادة السودان إلى حظيرة الدولة العثمانية لأن ذلك سيؤدي إلى تطبيق الامتيازات الأجنبية التي كانت سارية في مصر وفي جميع أرجاء الدولة العثمانية . كما سيؤدي إلى عودة الإدارة المصرية - التركية التي كان فسادها واحداً من أسباب نشوب الثورة المهدية .

كحل وسط اقترح كرومر أن يكون السودان مصرياً وبريطانياً في آن واحد . وهذا كما قال كرومر لا يتسنى إلا إذا خلق للسودان نظام هجين من الحكم لم يعرفه القانون الدولي من قبل فيكون مصرياً إلى الحد الذي يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة ، وبريطانياً إلى الحد الذي يجنب السودان تطبيق نظام الامتيازات الأجنبية الذي يلازم حياة مصر السياسية[٦] .

توقع كرومر أن يطعن في مشروع الاتفاقية على أساس مخالفته لفرمانات الباب العالي التي تحظر على خديوي مصر الدخول في معاهدات سياسية والتصرف في أي من الأقاليم المسندة إليه[٧] . ولكن كان من رأي كرومر أن هذا الطعن يمكن الرد عليه على أساس أن الاتفاقية ليست معاهدة بالمعنى الصحيح ، وبالتوقيع عليها فإن الخديوي لا يؤدي عملاً من أعمال السيادة الخارجية ، وإنما يمارس حقه في وضع ترتيبات الإدارة الداخلية للاقاليم التي أسندها إليه الباب العالي . كما أن استمرار رفع العلم المصري في السودان دليل على أن السيادة التركية لاتزال معترفاً بها جزئياً في السودان .

لم يطمئن كرومر إلى قوة هذا الدفع أو كفايته لتبرير تمييز السودان عن بقية أجزاء الدولة العثمانية . لذلك آثر أن يبني مركز بريطانيا في السودان على أساس أن الجيش المصري وهو جزء من الجيش العثماني قد فشل في تأمين مركزه في السودان . وبدون الدعم والعون المادي والعسكري البريطاني لم

يكن في مقدور الجيش المصري استعادة السودان . وبموجب قواعد القانون الدولي فإن هذا من وجهة نظر كرومر يسبغ على الحكومة البريطانية الحق في تحديد النظام المستقبلي للسودان ، فالخديوي لم يتنازل لبريطانيا عن شيء وإنما حصل منها على تنازلات .

وخلص كرومر إلى أن الحقوق التي اكتسبتها بريطانيا في السودان بمقتضى حق الفتح ينبغي أن تشكل المبرر لخلق نظام إداري وسياسي للسودان يختلف عن النظام الموجود في مصر .

وبمطالعة مواد اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ التي وقعها كرومر وبطرس غالي رئيس مجلس نظار الخديوي ، نجد أنه ورد في الفقرة الأولى من الديباجة أن بعض أقاليم السودان خرجت عن طاعة الخديوي ، وأنه قد أمكن فتحها بالوسائل الحربية والمالية المشتركة التي بذلتها الحكومتان المصرية والبريطانية(٨) . وأوضح مدلول لهذه الفقرة هو أن السيادة المصرية على السودان لم تنقض بل استمرت خلال فترة حكم المهدية بالرغم من إخلائه من الحاميات المصرية . ولكن الفقرة الثالثة من الديباجة نصت على الحقوق التي ترتبت لبريطانيا بالفتح . والتناقض بين هاتين الفقرتين واضح . وقد اعترفت بذلك دراسة أعدت بوزارة الخارجية البريطانية في ١٧ يناير ١٩٢٣ حول علاقة السودان بمصر . أشارت هذه الدراسة إلى أنه إذا كانت السيادة القانونية على السودان قد ظلت دائماً لمصر ، فإن حق الفتح يمكن أن ينشأ لصالح جيش في حرب ضد المصريين ولكن ليس لصالح قوات متحالفة معهم(٩) .

ونصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن يرفع العلمان البريطاني والمصري في جميع أنحاء السودان باستثناء سواكن حيث يرفع فيها العلم المصري وحده . وذلك باعتبار أن سواكن لم تسقط في قبضة ثوار المهدية ولم تنسحب منها القوات المصرية . وبوجه عام يلاحظ أن سواكن قد استثنيت من تطبيق نظام الاتفاقية . فالمادة الثامنة من الاتفاقية نصت على أنه فيما عدا سواكن فليس

للمحاكم المختلطة اختصاص في السودان . كما وضعت الاتفاقية بموجب المادة التاسعة كل السودان تحت الأحكام العرفية باستثناء سواكن . ولكن سواكن ألحقت بنظام اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ بمقتضى اتفاقية أخرى وقعت في ١٠ يوليو ١٨٩٩ . وطبقاً لهذه الاتفاقية فقد ألغيت كل مواد اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ التي كانت تستثني سواكن من نظام تلك الاتفاقية وأصبحت سواكن تعامل كباقي أجزاء السودان الأخرى[١٠] .

وقد قررت المحكمة الابتدائية المختلطة في عام ١٩١٠ أن اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ أنشأت سيادة بريطانية - مصرية مشتركة في السودان وأقامت فيه كياناً حكومياً مستقلاً عن مصر . وانتهت المحكمة أيضاً إلى أن السودان بعد حملة الاسترداد لم يعد إلى مصر خالياً من القيود ، بل عاد مثقلاً بالحقوق التي ترتبت لبريطانيا بالفتح[١١] .

ولكن خلافاً لما قصد كرومر مهندس اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ وما انتهت إليه في ١٩١٠ المحكمة الابتدائية المختلطة ، فقد كانت مصر ترى أن اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ لم تؤثر على سيادتها على السودان . فبريطانيا بمقتضى الاتفاقية تشارك في إدارته ، وأما السيادة عليه فتعود لمصر وحدها . وسنرى أن هذا التفسير قد تواتر في كل جولات المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن مسألة السودان . فمثلاً في مفاوضات عدلي - كيرزن في أكتوبر ١٩٢١ قال عدلي يكن رئيس وزراء مصر إن السودان أرض مصرية ولا نزاع في أن لمصر حق السيادة عليه . وأما اتفاقية سنة ١٨٩٩ فإنها وضعت لتقرير الاشتراك بين مصر وبريطانيا في إدارته . ثم قال : «كان السودان لمصر فتركته زمناً ولكنها لم تفارقها لحظة فكرة استرجاعه حتى تهيأت الظروف لإعادة فتحه ، فاشتركت إنجلترا مع مصر في جزء من التجريدة التي أرسلت إليه والأموال التي أنفقت عليه ، ولكنها لم تدع يوماً حقاً في السودان بسبب ذلك الاشتراك ، فإنما فتح السودان باسم مصر ولمصلحة مصر ، ومازالت مصر تسد عجز ميزانيته حتى عهد قريب»[١٢] .

وسنرى من خلال فصول هذا الكتاب أن مصر التمست سبلاً مختلفة لتطويق آثار اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ وتأكيد سيادتها على السودان . وقد كان من بين هذه السبل المطالبة بالاشتراك الفعلي في إدارة السودان ، والمطالبة في عام ١٩٤٦ بإعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومطالبة مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ بإنهاء النظام الإداري الذي أنشأته للسودان اتفاقية ١٨٩٩ . وتطور الأمر إلى أن بلغ في أكتوبر ١٩٥١ حد إلغاء مصر بإرادتها المنفردة لاتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ ووضع السودان تحت التاج المصري مما أوصل المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن مسألتي السودان والجلاء عن مصر إلى طريق مسدود .

٢- بريطانيا تنفرد بإدارة السودان

عهدت المادة الثالثة من اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ بالسلطة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب بالحاكم العام . ونصت نفس المادة على أن الحاكم العام يعيّن بأمر من الخديوي بناء على ترشيح الحكومة البريطانية ، ولا يعزل من منصبه إلا بأمر من الخديوي وبموافقة الحكومة البريطانية .

ولم يحدث أن رشحت الحكومة البريطانية مصرياً لتقلد منصب الحاكم العام . فطيلة فترة الحكم الثنائي كان الحاكم العام دائماً بريطانياً . وقد انتقد رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي ذلك في خطابه أمام مجلس الأمن في أغسطس ١٩٤٧ حيث قال : «وبينما اتفاق ١٨٩٩ ليس فيه ما يمنع أن يكون الحاكم العام مصرياً ، فقد جرى العمل على أن يكون دائماً بريطانياً» . ورد عليه ممثل بريطانيا في مجلس الأمن الاسكندر كادوقان قائلاً : «حقاً إن الحاكم العام كان دائماً من الرعايا البريطانيين . ولا أظن أنه كان يجول بخاطر أحد الطرفين الموقعين على اتفاقية الحكم الثنائي أن توصي حكومة المملكة المتحدة بتعيين شخص آخر»[١٣] .

وفي سنوات الحكم الثنائي الأولى كانت إدارة السودان في يد العسكريين . فقد اختير المديرون والمفتشون من العسكريين . وكان مدير المديرية يتولى أيضاً قيادة القوات العسكرية المرابطة في مديريته[١٤] . وحتى مقتل حاكم السودان العام لي استاك في القاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ كان سردار الجيش المصري هو أيضاً حاكم السودان العام . ويبدو أن كرومر قد قصد أن يركز السلطتين المدنية والعسكرية في يد شخص واحد ، وأن يكون هذا الشخص من العسكريين . فقد كان من رأيه أن السودان لا يسع لرجلين كبيرين أحدهما يقود الجيش والآخر يرأس السلطة المدنية . فالتنافس بينهما ، والتداخل بين السلطتين المدنية والعسكرية ، سيؤدي حتماً إلى احتكاكات خطيرة . وطالما أن المرؤسين من العسكريين فينبغي ألا يوضعوا في مواقع قد ينشأ فيها تنازع في الولاء[١٥] .

وقد انتقدت لجنة ملنر في عام ١٩٢٠ الجمع بين وظيفتي الحاكم العام وسردار الجيش المصري واقترحت تعيين حاكم عام مدني عند سنوح أول فرصة . وقد سنحت هذه الفرصة في نوفمبر ١٩٢٤ عند مقتل لي استاك حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري[١٦] . إذ خلفه جوفري آرشر كحاكم عام ولم تسند إليه سردارية الجيش المصري .

خلال العقد الأول من الحكم الثنائي كان الحاكم العام يباشر سلطاته منفرداً . ولكن صدر في عام ١٩١٠ قانون بإنشاء مجلس للحاكم العام . وقد كان أعضاء المجلس كلهم من البريطانيين ، إذ كان مكوناً من أربعة أعضاء بحكم مناصبهم هم المفتش العام والسكرتير الإداري والسكرتير المالي والسكرتير القضائي ، ومن أعضاء إضافيين لا ينقص عددهم عن اثنين ولا يزيد عن أربعة يعينهم الحاكم العام لفترة ثلاثة أعوام[١٧] .

لم يؤثر إنشاء مجلس الحاكم العام على سلطات الحاكم العام . فقد قُصد بإنشاء المجلس مساعدة الحاكم العام في تصريف المهام التشريعية والتنفيذية التي أوكلتها إليه اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ . فمع أن القوانين والموازنة أصبحت تصدر

من «الحاكم العام في المجلس» ، إلا أن قانون المجلس منح الحاكم العام لأسباب يبديها سلطة تجاوز رأي أغلبية المجلس . كما أن صلاحيات المجلس لم تشمل التعيينات والترفيعات والأمور العسكرية وشؤون الدفاع إلا إذا رغب الحاكم العام في أخذ رأي المجلس ، وفي هذه الحالة يكون رأي المجلس استشارياً(١٨) .

ظل مجلس الحاكم العام قائماً حتى عام ١٩٤٨ حيث حل محله المجلس التنفيذي للجمعية التشريعية . وبالرغم من أن قانون مجلس الحاكم العام عرض على الحكومة المصرية ووافقت عليه ، إلا أن مصر لم تمثل في المجلس . وسنرى لاحقاً أنها عندما طالبت بذلك خلال مفاوضات معاهدة سنة ١٩٣٦ ، كان أقصى ما حصلت عليه هو موافقة الحكومة البريطانية على دعوة مفتش عام الري المصري بالسودان لحضور جلسات مجلس الحاكم العام إذا عرضت على المجلس مسائل تهم مصلحة الري المصري .

٣- سلطات الحاكم العام التشريعية

خولت المادة الرابعة من اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ الحاكم العام سلطة إصدار منشورات بسن أو إلغاء أو تعديل القوانين والأوامر التي لها قوة القانون المتعلقة بإدارة السودان أو بحقوق الملكية بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها . وألزمت المادة الرابعة الحاكم العام بأن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها إلى معتمد وقنصل بريطانيا العام في القاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الخديوي . وحظرت المادة الخامسة من الاتفاقية تطبيق أي قانون أو أمر عال أو قرار وزاري مصري على السودان إلا إذا صدر منشور من الحاكم العام بالموافقة على ذلك .

كان مشروع المادة الرابعة من الاتفاقية الذي أعده كرومر ينص على أن منشورات إصدار القوانين تتوقف على الموافقة المسبقة للخديوي والحكومة البريطانية . وأجاز المشروع للطرفين من وقت لآخر إسقاط شرط الموافقة المسبقة . وفي تبرير ذلك قال كرومر إن الرقابة الحقيقية على الحاكم العام

ستكون من قبل الحكومة البريطانية عبر قنصلها العام في القاهرة ، ولكن لابد من ذكر الخديوي أيضاً . فبالرغم من أن السودان كيان سياسي مستقل ، إلا أنه لايزال إقليماً مصرياً . وطالما أن مصر تتحمل أعباء السودان المالية فمن الضروري والمرغوب فيه أن يسمع صوتها[١٩] .

ولكن المادة الرابعة كما ضمنت في اتفاقية ١٠ يناير ١٨٩٩ ألغت شرط الموافقة المسبقة ، ولم تجعل نفاذ القوانين التي يصدرها الحاكم العام متوقفاً على موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية . كما لم تمنح أياً من الحكومتين حق نقض القوانين التي يصدرها الحاكم العام . وبالفعل صدرت في عام ١٩٠١ العديد من القوانين ونشرت في الجريدة الرسمية قبل أن ترفع إلى كرومر وإلى الحكومة المصرية . ولم يجد ذلك قبولاً لدى كرومر فأصدر في عام ١٩٠٥ تعليمات إلى الحاكم العام تخالف نص المادة الرابعة وتجعل نفاذ القوانين التي يصدرها الحاكم العام متوقفاً على موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية[٢٠] .

وقد تم التخلي عن تعليمات كرومر في عهد خلفه ايلدون قورست . ففي عام ١٩١٠ وبمناسبة صدور قانون مجلس الحاكم العام ، كتب قورست مذكرة إلى الحاكم العام حدد فيها أسس العلاقة بين القنصل العام البريطاني في مصر وحاكم السودان العام فيما يتصل بالشؤون السودانية . ففي مجال التشريعات طلب قورست الحصول على موافقته المسبقة على كل القوانين التي تصدر من الحاكم العام في المجلس . ولم يضمن قورست في المذكرة تعليمات سلفه بشأن إصدار التشريعات السودانية خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموافقة المسبقة للحكومة المصرية[٢١] .

ويبدو أن الحصول على موافقة الحكومة المصرية المسبقة على القوانين التي تصدر في السودان قد توقف في سنة ١٩١٢ . ففي خطابه أمام مجلس الأمن في أغسطس ١٩٤٧ قال رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي : «وقد حاولت بريطانيا أن توجه الإدارة توجيهاً ينم عن إغفال مطلق لحقوق مصر ،

ومثال ذلك أن القوانين التي تصدر في السودان كانت حتى سنة ١٩١٢ تتوقف على إقرار الحكومة المصرية كما هو مفهوم الوفاق ، ولكن الحاكم العام أقدم منذ ١٩١٢ أكثر من مرة على إصدار قوانين دون أن يحيط الحكومة المصرية علماً بها»[٢٢] .

وسنرى عندما نعرض لمباحثات وزير خارجية مصر أحمد خشبة في مايو ١٩٤٨ مع السفير البريطاني في القاهرة رونالد كامبل بشأن مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ، أن الحكومة المصرية اقترحت تقسيم القوانين التي تصدر في السودان إلى قوانين مهمة وأخرى غير مهمة ، وبأن يكون للحكومتين المصرية والبريطانية سلطة البت في مشروعات القوانين المهمة .

٤- إبعاد الجيش المصري من السودان

مع إن اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ عهدت في المادة الثالثة بالرئاسة العسكرية العليا في السودان إلى الحاكم العام ، إلا أنها لم تنص في أي من موادها على القوات المصرية والبريطانية اللازمة للخدمة في السودان وعدد هذه القوات ومواقع إقامتها . كما أنها لم تنص صراحة على ما إذا كان للحاكم العام سلطة إنشاء قوة عسكرية خاضعة له .

على كل حال ، بعد حملة إعادة فتح السودان وإقامة نظام الحكم الثنائي ، كانت توجد في السودان قوات بريطانية ومصرية . وكانت القوات البريطانية موزعة بين الخرطوم وعطبرة وبورتسودان . وحتى عام ١٩٢٤ كان أكثر من نصف الجيش المصري موجوداً في السودان وموزعاً على أقاليمه المختلفة . وكان الجيش المصري آنذاك يتكون من وحدات مصرية ووحدات سودانية بينما استأثر الضباط الإنجليز الذين كانوا يعملون في الجيش المصري بالسيطرة والقيادة[٢٣] .

ويبدو أن الحكومة البريطانية لم تكن مرتاحة لوجود قوات مصرية بالسودان خاصة بعد ثورة ١٩١٩ المصرية . ومن ثم بدأت تفكر في تصفية الوجود

العسكري المصري في السودان . وقد وردت في تقرير لجنة ملنر في سنة ١٩٢٠ أبكر مؤشرات إلى هذا الاتجاه . فقد جاء في التقرير أن وجود جيش كبير في السودان كان لازماً لإتمام فتحه ، واستتباب الأمن فيه ، ولكن «الوقت قد حان لإعادة النظر في مسألة القوات العسكرية في البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالي الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك»[٢٤] .

وخلال أحداث ثورة سنة ١٩٢٤ بدأ التفكير في إبعاد القوات المصرية من السودان وإنشاء قوة عسكرية خاضعة للحاكم العام وبعيدة عن المؤثرات المصرية يأخذ طابعاً جدياً . ففي النصف الأول من أغسطس ١٩٢٤ تظاهر طلاب المدرسة الحربية بالخرطوم . كما خرجت كتيبة السكة حديد المصرية في كل من عطبرة وبورتسودان في تظاهرات . وبسبب ذلك أبلغت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية في ١٥ أغسطس ١٩٢٤ أنها أجازت لحكومة السودان أن تبعد في الحال عن السودان كتيبة السكة حديد وأي وحدة أخرى من الجيش المصري يُرى منها عدم الولاء[٢٥] .

وفي ١٨ أغسطس ١٩٢٤ رفع لي استاك حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري مذكرة إلى رمزي ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ذكر فيها أنه لا سبيل لإصلاح الوضع العسكري في السودان ما دام وزير الحربية هو المسيطر على القوات العسكرية في السودان . وذكر فيها أيضاً أن الحكومة المصرية جعلت من وزير الحربية رئيساً للجيش ، وأصبحت كل الأمور تحال إليه ، مما أضعف سلطة السردار والضباط الإنجليز ، وأثرّ على الانضباط خاصة بين الضباط المصريين .

ولمعالجة هذا الوضع اقترح استاك إنشاء قوة سودانية بحتة لحفظ الأمن الداخلي ، على أن تكون لحكومة السودان السيطرة المباشرة وغير المباشرة على كل أمور القوة بما في ذلك الشؤون المالية . وقال استاك إن أول خطوة في هذا الاتجاه هي إبعاد الوحدات المصرية البحتة من السودان ، ثم إعادة تشكيل الوحدات السودانية المتبقية من الجيش المصري على نظام جيش سوداني

إقليمي[٢٦] .

وشاءت الأقدار أن وفر مقتل استاك نفسه في القاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ السانحة التي كانت تنتظرها الحكومة البريطانية . ففي ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ أرسل اللنبي المندوب السامي البريطاني في القاهرة مذكرة إلى الحكومة المصرية يطلب فيها تلبية عدة مطالب . وقد نص المطلب الخامس على أن تصدر الحكومة المصرية خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان . وهدد اللنبي بأنه مالم تلبَّ هذه المطالب في الحال ، فستتخذ الحكومة البريطانية على الفور التدابير اللازمة لصيانة مصالحها في مصر والسودان . ثم أتبع اللنبي هذا الإنذار بمذكرة أخرى أخطر فيها الحكومة المصرية بأنه بعد سحب الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من السودان ، ستحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر البراءات للضباط[٢٧] .

لم يقبل رئيس وزراء مصر آنذاك سعد زغلول ما اقترحه اللنبي من ترتيب جديد للجيش المصري في السودان ، لأنه يناقض نص المادة ٤٦ من الدستور المصري التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذي يولي ويعزل الضباط ، ولأنه يعدل الوضع الراهن الذي سبق أن صرحت الحكومة البريطانية برغبتها في المحافظة عليه . وكان سعد زغلول يشير بذلك إلى إعلان استقلال مصر الذي أصدرته بريطانيا في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذي نص من بين أمور أخرى على إبقاء الوضع في السودان على ما كان عليه إلى أن يتسنى للحكومتين المصرية والبريطانية إبرام اتفاق بشأنه[٢٨] .

ولكن المندوب السامي البريطاني اللنبي أخطر سعد زغلول في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ أنه نظراً لرفض الحكومة المصرية تلبية المطلب البريطاني بسحب الوحدات المصرية البحتة من السودان ، فقد أرسلت إلى حكومة السودان

تعليمات بإخراج جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من السودان ، وبإجراء التغييرات التي تترتب على ذلك[٢٩] .

رفضت حكومة سعد زغلول تنفيذ بعض مطالب الإنذار البريطاني واستقالت في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ وخلفتها حكومة جديدة برئاسة أحمد زيور الذي قبل تنفيذ المطالب البريطانية تحت شعار «إنقاذ ما يمكن إنقاذه»[٣٠] .

وفي السودان عُين هدلستون نائباً للسردار ونائباً للحاكم العام وكُلف بمهمة إجلاء القوات المصرية عن السودان . انصاعت الكتيبة الرابعة وبعض المصالح المصرية كالأشغال والمهمات لأمر الإخلاء الذي أصدره هدلستون في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ . ولكن قوات المدفعية المرابطة في الخرطوم بحري والتي كان يقودها أحمد رفعت رفضت الامتثال لأمر الإخلاء ، واشترطت صدوره من الملك فؤاد . كما وضعت شروطاً أخرى تتعلق بحفظ كرامة القوات المصرية عند انسحابها . وقد ضمّنت كل هذه الشروط في برقية بعث بها أحمد رفعت إلى الملك فؤاد في ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ . وفي نفس التاريخ أي ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ عُقد بالخرطوم بحري مجلس حربي ضم ضباطاً مصريين وسودانيين . وقد قرر رئيس وأعضاء المجلس الحربي رفض أمر الإخلاء ، والثبات إلى النهاية حتى يسلموا أرواحهم في أماكنهم . كما قرروا توحيد قيادة القوات المجتمعة في الخرطوم بحري ، وأن يعهدوا بقيادتها لأحمد رفعت[٣١] .

أشعل قرار المجلس الحربي الحماس في نفوس الضباط والجنود السودانيين ، فتحركت في عصر يوم الخميس ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ طائفة من ضباط وجنود مدرسة ضرب النار بقيادة الضباط عبد الفضيل الماظ وحسن فضل المولي وثابت عبد الرحيم وسليمان محمد وعلي البنا قاصدين الخرطوم بحري للانضمام لقوات أحمد رفعت . ولحق بهم في الطريق الضابط سيد فرح ومعه فصيلة من الكتيبة الحادية عشرة . ولكن في شارع النيل وعلى مقربة من المستشفى العسكري (مقر وزارة الصحة الحالي) اعترضتهم كتيبة إنجليزية في

محاولة لمنعهم من اجتياز كوبري النيل الأزرق . والتحم الفريقان في معركة حامية التزمت إبانها قوات أحمد رفعت الحياد التام . وانتهت المعركة في نهار الجمعة ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ باستشهاد عبد الفضيل الماظ ، واعتقال رفاقه الذين حُكم عليهم بالإعدام ، ونفذ فيهم جميعاً باستثناء علي البنا الذي خفض الحكم بالنسبة له للسجن[٣٢] .

وفي يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ أيضاً وصل إلى السودان على متن طائرة حربية بريطانية مندوب من وزير الحربية المصري حاملاً الأمر للقوات المصرية بالكف عن مقاومة الإجراءات التي اتخذها نائب الحاكم العام لإخراجهم بالقوة من الأراضي السودانية ، لأنه ليس وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بدون جدوى . وجاء في الأمر كذلك أن الحكومة المصرية قد احتجت احتجاجاً صريحاً على هذا العمل الذي نفذ بالقوة القاهرة ، وأن عودة القوات لا يترتب عليها أي مساس بحقوق الوطن أو بشرف القوات العسكري[٣٣] .

وابتداءً من يوم السبت ٢٩ نوفمبر ١٩٢٤ شرع أحمد رفعت وقواته في مغادرة السودان . ويومها ساد بين كثير من السودانيين من مدنيين وعسكريين شعور بالاستياء والمرارة وخيبة الأمل عبّر عنه أحد الضباط السودانيين الموقعين على قرار المجلس الحربي بقوله : «في يوم السبت ٢٩ نوفمبر في الوقت الذي كان فيه الضباط والجنود السودانيون بين شهيد في المعركة أو مصفّد بالأغلال في السجون ، تحركت قطارات السكة حديد من الخرطوم بحري حاملة القائد رفعت وجنوده ومعهم أسلحتهم بدون ذخيرة يغادرون السودان مبعدين . وفي آخر لحظة من ركوبهم القطار تمكن أحد الضباط السودانيين . . . . من الحصول على القرار الذي وقع عليه الضباط السودانيون فمزقه على مشهد منهم ، لأنه أصبح غير ذي موضوع»[٣٤] .

وسنعرض في الفصل الثالث من هذا القسم للآثار التي رتبها على مسيرة الحركة السياسية في السودان خذلان قوات أحمد رفعت للقوات السودانية الثائرة .

بعد إخماد ثورة سنة ١٩٢٤ وإجلاء الجيش المصري من السودان ، بدأت في القاهرة اتصالات بين دار المندوب السامي البريطاني والحكومة المصرية بشأن إنشاء قوة دفاع السودان . ففي يناير ١٩٢٥ وبناءً على أمر نائب السردار ، كتبَ المفتش العام بالجيش المصري إلى وزير الحربية يطلب منه أن يأذن له بأن يعلن الضباط السودانيين الحائزين على براءات في الجيش المصري بأنهم أحرار في الاستقالة من وظائفهم الحالية والالتحاق بقوة دفاع السودان ، وبأن الحكومة المصرية ستتحمل جميع المبالغ المستحقة لهم كمعاشات ومكافآت عن فترة خدمتهم في الجيش المصري . ثم قدمت دار المندوب السامي مشروع مذكرة بهذا المعنى إلى الحكومة المصرية .

أحال أحمد زيور مشروع المذكرة إلى رئيس لجنة قضايا الحكومة الذي أفتى بأنه بالرغم من الاستقلال الإداري والتشريعي لحكومة السودان ، إلا أن إنشاء قوة دفاع السودان يخالف أحكام اتفاقية سنة ١٨٩٩ وأحكام الدستور المصري . فطالما أن الحاكم العام هو ممثل للحكومتين المصرية والبريطانية وينوب عنهما في إدارة السودان ، فلا يحق للحكومة البريطانية من الوجهة القانونية أن تنفرد بإصدار الأمر إلى الحاكم العام لإنشاء قوة دفاع السودان .

وأشارت الفتوى إلى أن موافقة الحكومة المصرية لا تصحح ما يتضمنه إنشاء قوة دفاع السودان من انتهاكات للدستور المصري ولاتفاقية سنة ١٨٩٩ . لأنها لا تبدو كمجرد قوة عسكرية خاضعة للحاكم العام بوصفه ممثلاً للحكومتين المصرية والبريطانية ، وإنما كقوة في خدمة دولة مستقلة عن مصر أو في خدمة مستعمرة بريطانية . لذلك اقترحت الفتوى ، سداً للذريعة ودفعاً للشبهة ، أن يجري الاتفاق بين الحكومتين على بعض المسائل الهامة مثل تسمية القوة ، وطريقة تجنيدها ، ومنح البراءات لضباطها ، وعلاقتها بالجيش المصري . فإذا لم يتم الاتفاق على هذه المسائل ، ورأت الحكومة المصرية أن تحتفظ بالحالة القائمة فيما يتعلق بحقوقها في السودان ، فينبغي أن تعلن بأنها لا تعترف بقوة دفاع

السودان ، أو بحق الضباط السودانيين في الاستقالة من الجيش المصري والخدمة في القوة السودانية ، وبأنها ستحرم كل من يقبل الخدمة فيها من حقوقه في المعاش أو المكافأة .

استناداً إلى فتوى رئيس لجنة قضايا الحكومة ، اقترح أحمد زيور في اجتماع عقد في ١٤ يناير ١٩٢٥ على نائب المندوب السامي تعديل مشروع المذكرة الذي قدمته دار المندوب السامي بشأن إنشاء قوة دفاع السودان . ولما لم يتمخض الاجتماع عن اتفاق ، أعلن نائب المندوب السامي أنه سيقترح على الحاكم العام أن يمنح الضباط السودانيين الذين يُلحقون بقوة دفاع السودان براءات خاصة غير البراءات المصرية . وأما الضباط السودانيون الذين لا يرغب الحاكم العام في إلحاقهم بالقوة الجديدة ، فيجوز للسردار إحالتهم إلى المعاش[٣٥] .

وفي ١٧ يناير ١٩٢٥ أصدر الحاكم العام منشوراً بإنشاء قوة دفاع السودان . وقد جاء في ديباجة المنشور أن إنشاء القوة استلزمه سحب القوات المصرية من السودان . ونص المنشور على أن القوة تتبع وتخضع للحاكم العام . وأن الحاكم العام هو الذي يعين ويعزل جميع الضباط وتصدر البراءات باسمه . وأعلن الحاكم العام في المنشور أنه لما كانت الحكومة المصرية غير قادرة على الاستمرار في استخدام الضباط السودانيين في الجيش المصري ، فإنه سيقبل في قوة دفاع السودان كل من يراه لائقاً لذلك ، وأن حكومة السودان سوف تتحمل كل الالتزامات الخاصة بالمرتبات والمكافآت والمعاشات المستحقة لهم عن خدمتهم في الجيش المصري[٣٦] .

وفي الاحتفال الذي أقيم بمناسبة إنشاء القوة خاطب جوفري آرشر الحاكم العام الضباط والأعيان قائلاً : «أنشئت في هذا اليوم قوة لتحفظ سلطة حاكمكم العام ، وللحفاظ على السلم الداخلي ، وأمن بلدكم السودان» . وصيغ يمين الولاء الذي يقسمه الضباط بحيث يكون للحاكم العام ولحكومة السودان[٣٧] .

أبلغت الحكومة المصرية المندوب السامي البريطاني في ٢٥ يناير ١٩٢٥ بتحفظاتها القانونية على منشور إنشاء قوة دفاع السودان . كما أكدت الحكومة المصرية للمندوب السامي أنها تعتبر أن الظروف العارضة التي أدت إلى عودة الوحدات المصرية ، والظروف الخاصة بتكوين قوة دفاع السودان «لا يمكن أن تؤثر في حل مسألة نظام السودان النهائي ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التي لا انفصام لها»[٣٨] .

وبالرغم من التحفظات المصرية على إنشاء قوة دفاع السودان ، إلا أن أحمد زيور نقل إلى المندوب السامي البريطاني في ١٢ مارس ١٩٢٥ قرار مجلس الوزراء بأن يضع سنوياً تحت تصرف الحكومة السودانية مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه كمساهمة في النفقات العسكرية في السودان وذلك حرصاً من الحكومة المصرية على الروابط القوية مع السودان ، وتأكيداً لواجبها في الدفاع عن السودان . والغريب في الأمر أن الحكومة البريطانية قبلت المساهمة مع أنها تجاهلت الحكومة المصرية في كل الأمور المتعلقة بإنشاء قوة دفاع السودان . بل إن المندوب السامي وصف المساهمة بأنها حق وعدل ، لأن الإجراءات التي اضطرت الحكومة البريطانية لاتخاذها لم تؤثر على السيادة المشتركة التي أوجدتها اتفاقية سنة ١٨٩٩[٣٩] . وقد توقفت هذه المساهمة تدريجياً بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ والتي كما سيرد قد عادت بموجبها بعض الوحدات العسكرية المصرية إلى السودان .

٥- مطالبة مصر بالاشتراك الفعلي في إدارة السودان

من خلال المادة الثالثة والمادة الرابعة من اتفاقية سنة ١٨٩٩ تمكنت الحكومة البريطانية من السيطرة على مقاليد الإدارة في السودان ، ومن الاستحواذ على كافة المناصب القيادية في حكومة السودان . فقد سبقت الإشارة إلى أن المادة الثالثة من الاتفاقية عهدت إلى الحاكم العام بالسلطة العليا العسكرية والمدنية في

السودان ، وإلى أن الحكومة البريطانية حرصت على أن يكون الحاكم العام دائماً بريطانياً . وسبقت الإشارة كذلك إلى أنه بموجب المادة الرابعة من الاتفاقية كان الحاكم العام يتمتع بسلطات تشريعية واسعة .

لم يتقلد المصريون في حكومة السودان سوى المناصب الإدارية الدنيا كوظيفة المأمور ونائب المأمور . ففي يناير ١٩٢٤ كان يعمل في سلك المآمير ونواب المآمير ٨٤ مصرياً . ولكن بعد أحداث نوفمبر ١٩٢٤ أُبعد كل هؤلاء من العمل في السودان . وأُبعد معهم بعض المصريين العاملين في السلكين الكتابي والفني ممن عرفوا بنشاطهم السياسي . واستمر في الخدمة في هذين السلكين حوالي ١٤٠٠ مصري[٤٠] .

وقبل ثورة سنة ١٩٢٤ بقليل وحتى إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ كانت الحكومات المصرية المتعاقبة تطالب بالاشتراك الفعلي في إدارة السودان . ففي مفاوضات عام ١٩٢١ قال عدلي يكن إن إدارة السودان أصبحت إدارة إنجليزية محضة وكل ما لمصر هو أن قرارات الحاكم العام تبلغ إلى رئيس مجلس الوزراء ، وليس لهذا أن ينقض أمراً أو يبرم حكماً . وطالب عدلي بأن تقرر من جديد حقوق مصر في السودان ، وبأن يصبح لهذه الحقوق مظهر خارجي ، وذلك بأن تكون لمصر يد في إدارة السودان . وأوضح عدلي أن الغرض من ذلك ليس التمتع بلذة الحكم ، وإنما حماية مصالح مصر في السودان . وقد كان من بين المصالح التي ذكرها عدلي يكن مياه النيل ، وهجرة المصريين إلى السودان ، وتبعية الجيش السوداني للجيش المصري ، وإخلاصه لولي أمر مصر[٤١] .

وفي مفاوضات عام ١٩٣٠ طالب رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس بأن تشترك مصر اشتراكاً فعلياً في إدارة السودان . وفسر النحّاس الاشتراك الفعلي في الإدارة بأنه يعني رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان ، أي حرية الهجرة إليه وحرية الإقامة وحرية التملك ، ثم جعل الإدارة

السودانية في أيدي المصريين والإنجليز على السواء . وتبعاً لذلك اقترح النحَّاس تعيين وكيل مصري للحاكم العام ، وأن تكون الوظائف القيادية الأخرى موزعة بين البريطانيين والمصريين على السواء . وحتى تتم المساواة ، طرح النحاس اقتراحاً آخر بأن يعين بجانب كل قيادي بريطاني نائب مصري ، وكلما انتهت مدة البعض منهم حل محله مصريون .

لم يحظ الاقتراح الأخير هذا بموافقة المفاوض البريطاني هندرسن لأنه سيرتب زيادة كبيرة في المصروفات لا قبل لحكومة السودان بها . ولكن النحاس تعهد بأن يدافع بعد الاتفاق عن الإبقاء على مبلغ الإعانة السنوية التي تدفع للسودان وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه والتي يفكر البرلمان المصري دائماً في حذفها على أن يصرف من هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصري الذي يعود للسودان[٤٢] .

وسنرى في الفصل التالي ما إذا كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قد حققت لمصر الاشتراك الفعلي في إدارة السودان .

٦- مياه النيل في علاقات دولتي الحكم الثنائي

لم تتعرض اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ لمسألة مياه النيل . ولكن السيطرة التي كفلتها لبريطانيا في إدارة السودان ، مكنت الحكومة البريطانية من أن تستخدم مياه النيل في أكثر من مناسبة كوسيلة مساومة أو تهديد أو ضغط على الحكومة المصرية . خاصة وأنه لم يبرم حتى سنة ١٩٢٩ أي اتفاق بين الحكومتين بشأن الري أو الرقابة على النيل .

وكانت الحكومات المصرية المتعاقبة تدرك أن أي أعمال ري تقام بغير موافقتها على النيل أو روافده جنوبي وادي حلفا ستؤثر على كمية المياه التي تصل إلى مصر عبر السودان . ولذلك سارعت الحكومة المصرية إلى إبداء تحفظاتها عندما أعدت بريطانيا في سنة ١٩١٣ دراسات لإنشاء خزان سنار على النيل الأزرق لري ٣٠٠,٠٠٠ فدان من أراضي الجزيرة . فقد أعلنت الحكومة المصرية

تمسكها بحقوقها الطبيعية والتاريخية في مياه النيل . وهذا بالرغم من التأكيدات البريطانية بأن إنشاء الخزان لن يؤثر على كميات المياه التي تصل إلى مصر لأن الكمية التي سيحجزها تفيض عن حاجة مصر . إذ دفعت مصر بأن ما قد يكون فائضاً عن حاجتها في عام ما قد لا يكون كذلك في عام آخر[٤٣] .

وتطرق تقرير لجنة ملنر في سنة ١٩٢٠ إلى أهمية النيل بالنسبة لمصر . فقد جاء في التقرير أن النيل الذي يتوقف عليه وجود مصر يجري مئات الأميال في السودان . ولذلك فمن المهم لمصر منع أي تحويل لمياه النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو يمنعها من استصلاح أراضيها القابلة للزراعة . ونبه تقرير لجنة ملنر إلى أنه إذا زاد استخدام السودان لمياه النيل ، فإن ذلك ربما يفضي إلى بعض التضارب في المصالح بين مصر والسودان . ولتلافي ذلك اقترح التقرير تشكيل لجنة دائمة مكونة من خبيرين وممثلين لكل البلدان التي لها علاقة بالأمر وهي مصر والسودان ويوغندا لتحل كل المسائل التي لها مساس بالتحكم في مياه النيل وضبطها وتوزيعها بالقسط[٤٤] .

وكانت التوصية المركزية للجنة ملنر هي أن تقرر العلاقة بين مصر والسودان في المستقبل «على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاءً مستقلاً وتضمن مصالح مصر الحيوية في ماء النيل . فلمصر حق لا ينازع فيه في الحصول على إيراد كاف مضمون من الماء لري أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زِيادة في إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتي بها . فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق ، وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه في كل حال من الأحوال ، سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل»[٤٥] .

وقد تبنت الحكومة البريطانية هذه التوصية في مفاوضاتها اللاحقة مع الحكومة المصرية لتحديد علاقة مصر والسودان . فخلال هذه المفاوضات كانت الحكومة البريطانية تحصر مصلحة مصر في السودان في مياه النيل ، وتسعى

لتكريس استمرار انفرادها بإدارة السودان بمقتضى اتفاقية سنة ١٨٩٩ ورعايته حتى يتم تحديد الوضع الذي سيكون عليه في آخر الأمر . وفي المقابل كان الجانب المصري دائم التأكيد على سيادة مصر على السودان والمطالبة بما يترتب على هذه السيادة من حقوق .

وكمثال لما تقدم نسوق ما جرى خلال مفاوضات عدلي - كيرزن في سنة ١٩٢١ . فقد رأينا أن عدلي يكن دفع آنذاك بأن لمصر وحدها حق السيادة على السودان ، ودعا إلى أن تقرر من جديد حقوق مصر في السودان . وفي هذا الصدد طالب عدلي بأن تكون لمصر يد في إدارة السودان . وبأن يكون لها الحق في أن تأخذ من النيل كل ما تحتاجه من المياه لري أرضها المزروعة حالياً أو القابلة للاستصلاح والزراعة في المستقبل[٤٦] .

وأما المفاوض البريطاني فقد اقترح مشروع المادة التالية الخاصة بالسودان : «حيث أن رقي السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو أن تقدم بدلاً من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . وقد تقرر من أجل ذلك ألا تقام أعمال ري جديدة على النيل أو روافده في جنوب وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا» .

ولكن الجانب المصري رفض هذا المشروع لأنه لا يكفل لمصر التمتع بما لها من حق السيادة على السودان وحق السيطرة على مياه النيل[٤٧] .

وكانت مياه النيل موضوع تهديد ومساومة بين الملك فؤاد واللنبي المندوب السامي البريطاني في القاهرة عند إعداد مشروع دستور سنة ١٩٢٣ . فقد نصت المادة ٢٩ من المشروع على أن يلقب الملك بملك مصر والسودان .

ونصت المادة ١٤٥ على أنه بالرغم من أن السودان جزء من مصر ، إلا أن نظام الحكم فيه سيتقرر بقانون خاص .

احتجت الحكومة البريطانية في فبراير ١٩٢٣ على هاتين المادتين بإنذار سلمه اللنبي للملك فؤاد . جاء في الإنذار أن الحكومة البريطانية تعتبر هاتين المادتين بمثابة إلغاء من جانب واحد لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ بشأن السودان ولإعلان استقلال مصر الصادر في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مما يعطي الحكومة البريطانية الحرية في إعادة النظر في موقفها من الاتفاقية والإعلان . وفي نفس الوقت أكدت الحكومة البريطانية للملك فؤاد أنه ليس لديها نية لإثارة مسألة حقوق مصر في السودان أو التدخل في الحقوق الكاملة لمصر في مياه النيل .

أذعن الملك فؤاد للإنذار البريطاني وحُذفت المادتان المعترض عليهما من مشروع الدستور . وبدلاً عنهما نُصَّ في المادة ١٥٩ من المشروع على أن أحكام الدستور تسري على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك بما لمصر من الحقوق في السودان . ونُصَّ في المادة ١٦٠ على أن يعين لقب الملك بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي في السودان . وقد قبل الملك فؤاد التأكيدات البريطانية بشأن حقوق مصر في السودان وحقوقها الكاملة في مياه النيل[٤٨] .

سبقت الإشارة إلى أن لجنة ملنر اقترحت أن تصرح الحكومة البريطانية رسمياً بأنها تعترف بحق مصر في مياه النيل ، وبأنها عاقدة العزم على المحافظة عليه حتى تسكن بذلك روع المصريين وتخفف القلق المستحوذ عليهم في هذا الصدد . وقد صدر التصريح المطلوب في ١٠ يوليو ١٩٢٤ من رئيس وزراء بريطانيا رمزي ماكدونالد . فقد تعهد بأن مصر ستعطى كفايتها من مياه النيل ، وبأن بريطانيا على استعداد للوصول إلى اتفاقية مرضية لمصر بشأن مياه النيل . وقال إنه بفضل هذه الاتفاقية فإن استقلال السودان لن ينقص شيئاً من كمية المياه التي يستخدمها الفلاح المصري[٤٩] .

ووجدت بريطانيا في أحداث ثورة سنة ١٩٢٤ ومقتل لي استاك في القاهرة في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ مناسبة لتثبت لمصر عملياً أنها لن تضمن احتياجاتها من مياه النيل إلا إذا انفردت بريطانيا بالأمر في السودان، وكفت مصر عن المطالبة بالاشتراك في إدارة السودان، وإثارة القلاقل فيه . فقد تضمن الإنذار الذي بعث به اللنبي إلى سعد زغلول في ٢٢ و ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ بنداً بأن الحكومة البريطانية أصدرت تعليمات إلى حكومة السودان بأن لها مطلق الحرية في زيادة مساحة الأراضي المروية في الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد طبقاً لما تقتضيه الحاجة . وكان اللنبي قد تعهد للحكومة المصرية في سنة ١٩٢٠ بأن مساحة الأراضي المروية في الجزيرة لن تزيد عن ٣٠٠,٠٠٠ فدان[٥٠] .

وفي معرض تعليقه على هذا البند، قال سعد زغلول إن مسألة تعديل المقدار المحدد لمساحة الأراضي المروية في الجزيرة سابقة لأوانها، ويجب طبقاً لتصريحات الحكومة البريطانية المتكررة أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة في مصر[٥١] .

على كل حال، بعد عودة العلاقات الودية بين مصر وبريطانيا طلب رئيس وزراء مصر في ٢٥ يناير ١٩٢٥ من الحكومة البريطانية إعادة النظر في تعليماتها إلى حكومة السودان بشأن توسيع نطاق الري في الجزيرة حتى لا يلحق أضراراً بالري في مصر . وإثباتاً لحسن نواياها ومراعاة منها لحقوق مصر التاريخية والطبيعية في مياه النيل، أبدت الحكومة البريطانية في ٢٦ يناير ١٩٢٥ استعدادها لإصدار تعليمات جديدة إلى حكومة السودان بألا تنفذ ما سبق إرساله إليها من تعليمات بشأن توسيع نطاق الري في الجزيرة توسيعاً لا حد له، على أن تشكل لجنة من ثلاثة خبراء لتدرس وتقترح القواعد التي يمكن إجراء الري بموجبها مع مراعاة مصالح مصر مراعاةً تامة ومن غير الإضرار بما لها من الحقوق الطبيعية والتاريخية .

قدمت اللجنة تقريرها في ٢١ مارس ١٩٢٦ . وقد اعتبر هذا التقرير جزءاً لا ينفصل عن الاتفاق الذي تم بين مصر وبريطانيا بموجب المذكرات التي تبودلت في ٧ مايو ١٩٢٩ بين محمد محمود رئيس وزراء مصر والمندوب السامي البريطاني لويد .

اعترف محمد محمود في مذكرته بأن تعمير السودان يحتاج إلى مقدار من المياه أعظم من المقدار الذي كان يستخدمه آنذاك . وأبدى استعداده لزيادة ذلك المقدار «بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل ، ولا بما تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعي» . وفي مذكرة الرد أكد لويد لمحمد محمود أن الحكومة البريطانية تعتبر المحافظة على حقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل مبدأً أساسياً من مبادئ السياسة البريطانية .

وتنص الترتيبات التي اتفق عليها في سنة ١٩٢٩ على «ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى ، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها إنقاص مقدار الماء الذي يصل إلى مصر أو تعديل تواريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضرراً بمصالح مصر»[٥٢] .

وقد تضمنت ترتيبات اتفاقية سنة ١٩٢٩ كذلك قواعد تفصيلية بشأن التخزين والسحب من مياه النيل . ويمكن إجمال مؤدَّى بعض هذه القواعد فيما يلي :-

(أ) يحفظ لمصر حق الانتفاع بمياه النيل وفروعه في المدة من ١٩ يناير إلى ١٥ يوليو باستثناء ما تستهلكه طلمبات الري في السودان .

(ب) يحق للسودان رفع مستوي التخزين بسنار لري ترعة الجزيرة في ظرف ١٠ أيام ابتداءً من ١٦ يوليو ووفق ضوابط فنية معينة .

(ج) يحق للسودان ملء خزان سنار في الفترة من ٢٧ أكتوبر إلى ٣٠ نوفمبر[٥٣] .

سيرد لاحقاً أنه كان من بين المبادئ التي اقترحتها الحكومة البريطانية في أكتوبر ١٩٥١ لتسوية مسألة السودان الحصول على ضمان دولي لاتفاقيات مياه النيل وإقامة سلطة لتنمية النيل بمساعدة البنك الدولي . وسيرد أيضاً أن وفد الحركة الاستقلالية السودانية الذي زار مصر في مايو ١٩٥٢ أبلغ رئيس وزراء مصر أحمد نجيب الهلالي أن السودان قد استنفذ نصيبه من مياه النيل بموجب اتفاقية سنة ١٩٢٩ . وكان السودان آنذاك يستخدم من مياه النيل ٤ مليارات من الأمتار المكعبة بينما كانت مصر تستخدم ٤٨ ملياراً(٥٤) . وسيرد كذلك أن اتفاقية الجنتلمان التي وقعها حزب الأمة مع الحكومة المصرية في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ اشتملت على بند بشأن مياه النيل .

الهوامش

١ . انظر مكي شبيكة ، السودان عبر القرون ، الطبعة الثانية (١٩٦٥) ، ص ٤١٩ .

٢ . انظر مذكرة رينل رود بتاريخ ٤ سبتمبر ١٨٩٨ إلى الحكومة المصرية في الكتاب الأخضر الذي أصدرته الحكومة المصرية في ١٩٥٣ عن السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، ص ٥ . سنشير إلى هذا المرجع فيما بعد بالكتاب الأخضر .

٣ . انظر مكي شبيكة ، مرجع سابق ، ص ٤٣١ .

٤ . FO 78/4957, Cromer to Salisbury, November 10, 1898.

٥ . نشأ حادث فشودة من احتلال قوة فرنسية بقيادة مارشان لمنطقة فشودة في أعالي النيل في محاولة لبسط السيادة الفرنسية عليها .

٦ . Modern Egypt, Volume II (1908), p. 114.

٧ . انظر مثلاً فرمان سنة ١٨٩٢ بشأن تنصيب عباس الثاني في :

British and Foreign State Papers, Volume 84, p. 637.

٨ . انظر نص الاتفاقية في الكتاب الأخضر ، ص ٥ .

٩ . FO 371/8959, Momorandum by J. W. Headlam - Morley on the Relation of the Sudan to Egypt, January 17, 1923.

١٠ . الكتاب الأخضر ، ص ٨ .

١١. FO 371/14620, Bencini and Quistas V. The Egyptian and Sudan Governments.

في معرض نقده لهذا الحكم قال عبد الله العريان إن المحكمة قد ناقضت نفسها عندما قررت أن دولة جديدة قد قامت في السودان وفي الوقت نفسه اعتبرته خاضعاً لسيادة مصر وبريطانيا . وقال العريان كذلك إن المحكمة أخطأت في تفسير اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ لأن قصد الطرفين وقت عقدها لم يكن إنشاء سيادة مشتركة :

Condominium and Related Situations in International Law (1952), p 140.

١٢ . الكتاب الأخضر ، ص ١٥ .

١٣ . وقائع جلسات مجلس الأمن المنعقدة في ليك سكسس (نيويورك) للنظر في النزاع المصري - الإنجليزي (١٩٤٧) ، إصدار حكومة السودان ، الخرطوم .

١٤. Ahmed Al-Awad Muhammad, Sudan Defence Force: Origin and Role 1925 - 1955 (undated), p. 6.

١٥. FO 800/123, Cromer to Landsdowne, February 9, 1902.

١٦ . الكتاب الأخضر ، ص ١٣ - ١٤ . كُلفت لجنة ملنر بتقصي أسباب ثورة سنة ١٩١٩ . ومع إن السودان لم يكن ضمن صلاحيات اللجنة ، إلا أنها أرسلت اثنين من أعضائها إلى السودان للوقوف على الأوضاع هناك .

١٧ . انظر نص قانون مجلس الحاكم العام في :

Enclosure 2 in Gorst to Grey, February 28, 1910, FO 371/891.

١٨ . انظر :

Gorst to Wingate, January 12, 1910, enclosure 1 in Gorst to Grey, February 28, 1910, ibid.

١٩. Enclosure 1 in Cromer to Salisbury, November 10, 1898, FO 78/4957.

٢٠. FO 78/5430, April 20, 1905.

٢١. Gorst to Wingate, January 13, 1910, enclosure 3 in Gorst to Grey, February 28, 1910, loc. cit.

٢٢ . الكتاب الأخضر ، ص ١٩٧ .

٢٣ . عبد العظيم رمضان ، الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ - ١٩٣٦ (١٩٧٧) ، ص ١٦٧ والصفحات التي تليها .

٢٤ . الكتاب الأخضر ، ص ١٣ .

٢٥ . نفس المصدر ، ص ٢٣ .

٢٦ . انظر نص المذكرة في كتاب عبد الرحمن الفكي ، تاريخ قوة دفاع السودان (١٩٧١) ، ص ١٠٥ .

٢٧ . الكتاب الأخضر ، ص ٢٧ - ٢٩ .

٢٨ . نفس المصدر ، ص ٣٠ - ٣١. لإعلان استقلال مصر انظر نفس المصدر ، ص ٢٠ .

٢٩ . نفس المصدر ، ص ٣٢ .

٣٠ . يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية (١٩٧٥) ، ص ٢٨٣ .

٣١ . انظر عبد الرحمن الفكي ، مرجع سابق ، ص ٣٢ - ٣٣ . وأيضاً عبد الفتاح عبد الصمد منصور ، العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩ - ١٩٢٤ (١٩٩٣) ، ص ٣٥٢ - ٣٥٥ .

٣٢ . عبد الرحمن الفكي ، مرجع سابق ، ص ٣٣ - ٣٥ . وأيضاً أحمد خير ، كفاح جيل (١٩٩١) ، ص ٤٦ . انظر تبرير عبد العظيم محمد رمضان لحياد قوات أحمد رفعت في : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ (١٩٨٣) ، ص ٤٨٥ - ٤٨٦ .

٣٣ . الأهرام : ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ .

٣٤ . عبد الرحمن الفكي ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

٣٥ . الكتاب الأخضر ، ص ٣٣ - ٣٥ .

٣٦ . عبد الرحمن الفكي ، مرجع سابق ، ص ٣٧ - ٤٠ . وأيضاً الكتاب الأخضر ، ص ٣٥ .

٣٧ . انظر :

FO 371/23360, Foreign Office to War Office, September 14, 1939.

وأيضاً عبد الرحمن الفكي ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

٣٨ . الكتاب الأخضر ، ص ٣٦ .

٣٩ . نفس المصدر ، ص ٣٧ .

٤٠ . Memorandum on the Sudan, February 28, 1932, Annex A in Foreign Office to the Law Officers of the Crown, April 12, 1932, FO 371/18015.

٤١ . الكتاب الأخضر ، ص ١٦ .

٤٢ . نفس المصدر ، ص ٥٥ و ٥٧ .

٤٣ . فخري لبيب (محرر) ، نهر النيل : الماضي والحاضر والمستقبل ، جامعة الدول العربية - الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية (١٩٨٥) ، هامش ١٢٧ ص ١٨٠ .

٤٤ . الكتاب الأخضر ، ص ١٢ .

٤٥ . نفس المصدر ، ص ١٤ .

٤٦ . نفس المصدر ، ص ١٦ .

٤٧ . نفس المصدر ، ص ١٩ . لمثال آخر انظر مفاوضات ثروت - تشمبرلين في سنة ١٩٢٧ ، نفس المصدر ، ص ٤٠ - ٤٣ .

٤٨ . FO 371/ 8960, Allenby to Curzon, February 11, 1923.

وأيضاً عبد الفتاح عبد الصمد منصور ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨ - ٢٩١ .

٤٩ . See Memorandum by Maffey on the Sudan since 1924, enclosed in Sudan Goverment to Foreign Office, August 13, 1930, FO 371/14650.

٥٠ . الكتاب الأخضر ، ص ٢٨ . وأيضاً :

Batstone, 'The Utilisation of the Nile Waters', 8 International and Comparative Law Quarterly (1959), p. 523 at p. 528.

٥١ . الكتاب الأخضر ، ص ٣١ .

٥٢ . نفس المصدر ، ص ٥٠ - ٥٣ . وانظر أيضاً : مصر ونهر النيل ، كتاب أبيض أصدرته وزارة الخارجية المصرية (١٩٨٣) ، ملحق ٧ ، ص ٧٥ .

٥٣ . انظر فخري لبيب (محرر) نهر النيل : الماضي والحاضر والمستقبل ، مرجع سابق ، ملحق ٦ ص ٢١٥ . وأيضاً :

A. M. Ibrahim, 'Development of the Nile River System', in Mohammed Omer Beshir (Editor), The Nile Valley Countries: Continuity and Change, Volume 1 (undated), p. 87.

٥٤ . انظر بيان عبد الرحمن عابدون وكيل الوزارة للري في الجمعية التشريعية عن مياه النيل : الملخص الأسبوعي ، إجراءات الجمعية التشريعية ، الدورة الثالثة ، رقم ٦ ، من الأربعاء ٩ مايو إلى السبت ١٩ مايو ١٩٥١ ، ص ٣٤٥ . وأيضاً :

The Nile Waters Question, Published in 1955 by the Ministry of Irrigation, Khartoum.

السودان في معاهدة التحالف لعام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا

١- إبرام المعاهدة

في النصف الثاني من عام ١٩٣٥ تأزم الموقف الدولي ، وبدأ شبح الحرب العالمية الثانية ماثلاً في الأفق ، وذلك بتأثير عدة عوامل كان من بينها الغزو الإيطالي للحبشة . وهبت في مصر في نوفمبر ١٩٣٥ انتفاضة طلابية عارمة تمخض عنها تكوين جبهة وطنية من الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات المستقلة . وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ رفعت الجبهة الوطنية عريضة إلى الملك فؤاد طالبت فيها بعودة دستور سنة ١٩٢٣ والذي كان قد ألغاه في عام ١٩٣٠ رئيس وزراء مصر آنذاك إسماعيل صدقي ووضع دستوراً جديداً . وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أيضاً بعثت الجبهة الوطنية بمذكرة إلى المندوب السامي البريطاني طالبت فيها بإبرام معاهدة بين مصر وبريطانيا على أساس المشروع الذي انتهت إليه مفاوضات النحاس - هندرسن في سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التي اختلف حولها الطرفان آنذاك ، وكان من أبرزها مسألة السودان[١] .

بدأت المفاوضات المصرية - البريطانية في القاهرة في ٢ مارس ١٩٣٦ . وقد شُكل وفد المفاوضة المصري من ممثلين لكل الأحزاب المصرية باستثناء الحزب الوطني الذي تمسك بسياسته الداعية إلى عدم المفاوضة إلا بعد الجلاء . أُسندت رئاسة وفد المفاوضة المصري إلى مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء ، وضمت عضوية الوفد كلاً من محمد محمود ، وإسماعيل صدقي ، وعبد الفتاح يحيى ، وواصف بطرس غالي ، وأحمد ماهر ، وعلي الشمسي ،

وعثمان محرم ، ومحمد حلمي عيسى ، ومكرم عبيد ، ومحمود فهمي النقراشي ، وحافظ عفيفي ، وأحمد حمدي سيف النصر . ومثل الجانب البريطاني في المفاوضات المندوب السامي مايلز لامبسون ونخبة من العسكريين. وقد تم في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ التوقيع بمقر وزارة الخارجية البريطانية بلندن على معاهدة التحالف بين مصر والمملكة المتحدة والتي يشار إليها عادة بمعاهدة سنة ١٩٣٦[٢] .

أطلق مصطفى النحّاس على معاهدة سنة ١٩٣٦ اسم «معاهدة الشرف والاستقلال» ، وأجازها مجلسا النواب والشيوخ في مصر بأغلبية ساحقة . كما وجدت المعاهدة قبولاً عاماً من الشعب المصري لأنها أنهت الاحتلال البريطاني لمصر ، وقللت التدخل البريطاني في شؤون مصر الداخلية ، وقربت من المرحلة النهائية التي سيتم فيها الجلاء الكامل عن مصر[٣] .

أقامت المعاهدة تحالفاً بين مصر وبريطانيا بغرض توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما . وقد تعهد كل من الطرفين بألا يتخذ في علاقاته مع الدول الأجنبية موقفاً يتعارض مع التحالف ، وبألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . وعلى أساس التحالف تعهد كل من الطرفين كذلك بمعاونة الآخر في حالة دخوله في حرب مع دولة ثالثة . وقد التزمت مصر بأن تقدم لبريطانيا في الأراضي المصرية جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعها بما في ذلك استخدام موانئها وطرق المواصلات في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

حصرت المعاهدة وجود القوات البريطانية في منطقة محددة بجوار قناة السويس لكفالة حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة . ونصت المعاهدة على ألا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال ، كما أنه لا يخل بحقوق السيادة المصرية .

أجازت المادة ١٦ من معاهدة سنة ١٩٣٦ لأي من الطرفين بعد انقضاء فترة

عشرين سنة على سريان المعاهدة ، طلب الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في أحكامها . وأجازت المادة ١٦ أيضاً الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في أحكام المعاهدة بعد انقضاء فترة عشر سنوات على سريانها ، ويكون ذلك بموافقة الطرفين .

٢- أحكام المعاهدة المتعلقة بالسودان

وردت أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ المتعلقة بالسودان في المادة ١١ وملحقها والمحضر المتفق عليه وفي رسائل تم تبادلها بين الطرفين . ويمكن إجمال بعض هذه الأحكام فيما يلي :

١- مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقيات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ ، اتفقت مصر وبريطانيا على أن تستمر إدارة السودان مستمدة من هاتين الاتفاقيتين ، وعلى أن يواصل الحاكم العام ممارسة السلطات المخولة له بمقتضاهما .

وحري بالذكر أنه خلال مفاوضات سنة ١٩٣٠ ، رفض مصطفى النحاس النص في المعاهدة على اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لأنهما ممقوتتان في مصر . ولكنه عاد وقَبِل النص في المعاهدة على أن تستمر إدارة السودان مستمدة من هاتين الاتفاقيتين . وكان ذلك بسبب إصرار المفاوض البريطاني هندرسن على أن النص على اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يساعد في إقناع مجلس العموم بأن اشتراك مصر الفعلي في إدارة السودان ما هو إلا تطبيق لهاتين الاتفاقيتين . وفي مقابل النص على اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ اشترط النحاس النص في المعاهدة على حق مصر في السيادة الكاملة على السودان[٤] .

ولكن النص الذي ضمن في المادة ١١ من المعاهدة كان عاماً ولم يخصص . فقد جاء في المادة ١١ أنه ليس في نصوصها أي مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢- اتفقت مصر وبريطانيا على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

٣- احتفظ الحاكم العام بمقتضى المعاهدة بسلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم حيث يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

٤- نصت المعاهدة على أن تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ، وعلى ألا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والهجرة أو في الملكية .

٥- وضعت المعاهدة جنوداً بريطانيين وجنوداً مصريين تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين .

٦- نصت المعاهدة على تعيين سكرتير حربي مصري للحاكم العام وندب خبير اقتصادي مصري للخدمة في السودان . كما نصت على أن يدعى مفتش عام الري المصري بالسودان لحضور مجلس الحاكم العام إذا عرضت على المجلس مسائل تهم مصلحة الري المصري[٥] .

أشاد مكرم عبيد عضو وفد المفاوضة المصري بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ المتعلقة بالسودان . ففي محاضرة ألقاها في ١ نوفمبر ١٩٣٦ في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً) ، قال مكرم عبيد : «لا مراء في أننا كسبنا الكسب كله في مسألة السودان» . وبعد عرض تحليلي لمواد المعاهدة المتعلقة بالسودان ، قال مكرم عبيد : «فإذا لم تكن هذه المكاسب جدية فلا أدري ما هي المكاسب !»[٦] .

وجاء في تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب المصري أن أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ تظهر أن هناك تقدماً ملموساً في حقوق مصر في السودان حيث أنها حصلت على مزايا لم تكن لها من قبل وذلك مع عدم المساس بمسألة السيادة على السودان ، وعدم إغلاق الباب مستقبلاً أمام إعادة النظر في اتفاقيتي سنة ١٨٩٩[٧] .

وبالرغم مما جاء في تقرير اللجنة من أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قررت لمصر نصيباً عملياً في إدارة السودان لم يكن من قبل مرعياً وأشركتها في هذه الإدارة إشراكاً فعلياً ، إلا أن ما تحقق لمصر في هذا الصدد كان شكلياً أو رمزياً . فلربما تكون أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ المتعلقة بالسودان قد أرضت الكرامة المصرية ولكنها لم تحقق لمصر المشاركة الفعلية في إدارة السودان . فقد ظلت إدارة السودان كما كانت قبل سنة ١٩٣٦ إدارة بريطانية[٨] . وظل منصب قاضي القضاة هو المنصب القيادي الوحيد الذي يشغله مصري في حكومة السودان . والطريف في الأمر أن حكومة السودان استندت في عام ١٩٤٦ إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ لسودنة هذا المنصب على اعتبار وجود سوداني كفء[٩] .

وستناول في الفصل التالي وجهة النظر السودانية فيما رتبته معاهدة سنة ١٩٣٦ للسودان .

الهوامش

١ . عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثاني ، الطبعة الثالثة (١٩٨٨) ، ص ٢١٤ - ٢٢٦ .

٢ . عبد العظيم محمد رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، مرجع سابق ، ص ٧٧٦ - ٧٩٣ .

٣ . محمد زكي عبد القادر ، محنة الدستور (١٩٧٣) ، ص ٨١ - ٨٦ .

٤ . الكتاب الأخضر ، ص ٥٥ و ٥٩ .

٥ . لشرح وتحليل أحكام المعاهدة انظر محمود سليمان غنام ، المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العلمية (١٩٣٦) . وأيضاً :

Hassan Ahmed Ibrahim, The Anglo - Egyptian Treaty (undated).

٦ . الأهرام : ٢ نوفمبر ١٩٣٦ .

٧ . نفس المصدر : ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ .

٨ . في نقد معاهدة سنة ١٩٣٦ انظر جلال يحيى وخالد نعيم ، الوفد المصري ١٩١٩ - ١٩٥٢ (١٩٨٤) ، ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .

FO 371/62958, Telegram from Khartoum to Cairo, December 31, 1946. Also FO 371/69216, . ٩
Egyptian Ambassador to Foreign Secretary, January 6, 1948.

معاهدة سنة ١٩٣٦ تحيي جذوة الحركة السياسية السودانية

١- الحركة السياسية السودانية قبل المعاهدة

نشأت الحركة السياسية السودانية المعاصرة وتشكلت اتجاهاتها الرئيسية خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٢٤ . وكان ذلك بتأثير عدة عوامل نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :-

١- مبادئ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ودرو ويلسون الأربعة عشر وإنشاء عصبة الأمم . فبعد دخول بلاده الحرب العالمية الأولى في أبريل ١٩١٧ نادى ويلسون في العديد من خطبه بحرية الشعوب كبيرها وصغيرها وبحقها في تقرير مصيرها . وفي ٨ يناير ١٩١٨ وجه ويلسون خطاباً إلى مجلسي الكونجرس ضمنه المبادئ الأربعة عشر التي يقترحها كبرنامج للسلم العالمي . وقد نص المبدأ الأخير على إنشاء رابطة عامة للأمم بغرض توفير ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء[1] . وقد كانت هذه الرابطة هي عصبة الأمم التي تم إقرار مشروع عهدها في مؤتمر السلام بباريس في ٢٨ أبريل ١٩١٩ وأصبح نافذاً في سنة ١٩٢٠ . وعن أثر ذلك على خريجي كلية غردون ، قال أحمد خير إن الخريجين كانوا آنذاك في أول الدرج من ناحية الوعي القومي والثقافة السياسية «فما كادوا يطلعون على تعاليم الرئيس ويلسون ، التي ظهرت عقيب الحرب الأولى وتمخضت عنها عصبة الأمم ، حتى خيل إليهم أن العالم مقبل على فترة يقوم فيها القانون مقام الفوضى بين الجمعيات البشرية ، ويحل الحق محل القوة ، وخيل إليهم أن عصبة الأمم سوف تلتزم وتنفذ جميع المبادئ التي حواها

ميثاقها ، وما على الأمم المستضعفة إلا أن تعلن رأيها وتحدد مطالبها حتى تنهض العصبة وتنتصف لها من الأمم المعتدية»[٢] .

٢- اندلاع ثورة ١٩١٩ في مصر ومطالبة الوفد المصري باستقلال مصر والسودان وذلك من منطلق أن السودان جزء من مصر . لم تشمل مطالب الوفد ونداؤه إلى معتمدي الدول الأجنبية في ٦ ديسمبر ١٩١٨ السودان[٣] . ولكن في خطاب ألقاه في منزل حمد الباسل في ١٣ يناير ١٩١٩ ، قال سعد زغلول إن مطالب الوفد تشمل السودان «لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، بل ان السودان كما قال المستشار المالي في تقريره سنة ١٩١٤ : (ألزم لمصر من الإسكندرية)»[٤] . ونص الميثاق الوطني الذي وقعه الوفد المصري والحزب الوطني في روما في ١٤ نوفمبر ١٩٢٢ على المطالبة بالاستقلال التام لوادي النيل واعتبار اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان باطلة . وفي المذكرة التي قدماها معاً باسم الوفد المصري في ٢١ نوفمبر ١٩٢٢ إلى مؤتمر صلح لوزان طالبا بالاعتراف بالاستقلال التام لوادي النيل (مصر والسودان) وجلاء الجنود البريطانيين عن وادي النيل كله[٥] .

٣- توصية لجنة ملنر في سنة ١٩٢٠ بارتقاء السودان ارتقاءً مستقلاً عن مصر تحت الرعاية البريطانية . فقد خلص ملنر إلى استحالة تسوية مسألة السودان على نفس أسس تسوية المسألة المصرية . وقال في تبرير ذلك إن أهل مصر متجانسون بينما السودان مقسّم بين العرب والزنوج . وقال أيضاً إن الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في الماضي كانت دائماً روابط واهية ، لأن مصر لم تخضع السودان إخضاعاً حقيقياً ولم تدمجه فيها وتجعله بعضاً منها ، بل إن فتحها له في القرن الماضي كان نكبة كبيرة على البلدين معاً . ولتجاور مصر والسودان ومصلحتهما المشتركة في مياه النيل ، حبذ ملنر وجود رابطة سياسية على الدوام بين مصر والسودان على ألا تكون صورة هذه الرابطة «خضوع السودان لمصر ، فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى

أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها ويحسن لها أن تكون كذلك أيضاً . ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها آخر الأمر . ويكفيها لقضاء أغراضها في الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ . . . حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقي مستقلاً عن مصر»[٦] .

٤- النص في إعلان استقلال مصر الذي أصدرته بريطانيا في ٢٨ فبراير ١٩٢٢ على أن تبقى مسألة السودان على ما هي عليه لحين إبرام اتفاق بشأنها بين الحكومتين المصرية والبريطانية[٧] . وفي نفس يوم صدور الإعلان قال لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في مجلس العموم إن الحكومة البريطانية لن تسمح مطلقاً بأن يتعرض للخطر ما تم في السودان من تقدم وما يرجى منه كثيراً في المستقبل . وقال كذلك إن الضمانات التي ستعطى لمصر بشأن مياه النيل لن تعرقل تقدم السودان بأي وجه من الوجوه . وقد نقل اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر أقوال لويد جورج هذه إلى زعماء السودان عند اجتماعه بهم في الخرطوم في ٢٦ أبريل ١٩٢٢ . كما طلب اللنبي من الزعماء أن يبلغوا شعبهم بأنه ليس ثمة ما يدعو للخوف بأن بريطانيا ستتخلى عن السودان[٨] .

٥- النص في المادة ٢٩ من مشروع دستور سنة ١٩٢٣ على أن يلقب الملك فؤاد بملك مصر والسودان ، وفي المادة ١٤٥ على أنه مع إن السودان جزء من مصر ، إلا أن نظام الحكم فيه سيتقرر بقانون خاص . وقد ذكرنا في الفصل الأول من هذا القسم أن الحكومة البريطانية أجبرت مصر على حذف هاتين المادتين . وبدلاً عنهما نُصَّ في المادة ١٥٩ من المشروع على أن أحكام الدستور تسري على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك بما لمصر من الحقوق في السودان . ونُصَّ في المادة ١٦٠ على أن يعين لقب الملك بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي للسودان .

٦- الخلاف حول مركز السودان ومستقبله خلال المفاوضات بين الحكومتين

المصرية والبريطانية . لم تبحث مسألة السودان في مفاوضات سعد زغلول وملنر في لندن في يونيو ١٩٢٠ . إذ تبنى الوفد المصري وجهة نظر سعد زغلول والتي مؤادها أن يترك موضوع السودان لاتفاق خاص بعد أن تسوى مسألة مصر ، لأن مصر القوية تستطيع أن تحصل على حقوقها كاملة في السودان[٩] .
وفي مفاوضات عدلي - كيرزن في عام ١٩٢١ أوضح الجانب البريطاني أنَّ حكومته تأخذ بما جاء في تقرير ملنر عن السودان . ولكن الجانب المصري ذهب إلى أن تقرير ملنر لا يضع حلاً لمسألة السودان وإنما اشتمل على آراء عامة . وتجادل الجانبان حول مسألة السيادة على السودان ولمن تعود . وقد مضت الإشارة إلى أن الجانب المصري دفع بأن بريطانيا تشارك في إدارة السودان فقط ، وأن السيادة عليه تعود لمصر وحدها[١٠] . وخلال مفاوضات سعد زغلول - ماكدونالد في سبتمبر ١٩٢٤ تمسك سعد زغلول بحقوق مصر في السودان . وأما الموقف البريطاني فقد تضمن التسليم بمصالح مصر المادية في السودان وأهمها ما يتعلق بنصيبها في مياه النيل . وتضمن كذلك تأكيد بريطانيا لمسؤوليتها في حفظ النظام في السودان لأنها «منذ ذهبت إلى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بايجاد نظام إداري جيد ، فهي لا تسمح بأن يزول هذا النظام . وهي تعد مسؤوليتها وديعة في يدها للشعب السوداني . ولا يمكن أن تترك السودان إلا عندما تتم عملها»[١١] .

إزاء ما تقدم فليس إذن بمستغرب أن تبدأ الحركة السياسية السودانية حياتها وهي منقسمة حول موقف دولتي الحكم الثنائي بشأن مركز السودان ومستقبله . فعلى اعتبار أن السودان وطن قومية قائمة بذاتها ، رفض فريق من السودانيين ادعاء ثوار سنة ١٩١٩ بأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، وأن استقلاله تابع لاستقلالها . وكان هذا الفريق يضم القيادات الطائفية والدينية والقبلية ونفراً من كبار خريجي كلية غردون . وقد عبّر عن آراء هذا الفريق محرر صحيفة «حضارة السودان» حسين الخليفة شريف في أربع مقالات

نشرها في «الحضارة» في أغسطس وسبتمبر ١٩٢٠ بعنوان «السودان ومصر أو المسألة السودانية» . وحسين شريف هذا هو حفيد الإمام المهدي وابن خليفته الثالث وأول وكيل لنادي خريجي مدارس السودان عند إنشائه في سنة ١٩١٨[١٢] . وتمثل مقالات حسين شريف الأساس لشعار «السودان للسودانيين» .

أشار حسين شريف في مقالاته إلى ما ألصقه بعض المصريين بالجماعة التي ينتمي إليها من تُهم المروق من الشرف والإسلام وعدم الوطنية وبيع الأوطان . ثم قال : «لم نحرك هذا اليراع لرد ما قيل ويقال أو للرد على ما كتب ويكتب أو لمقابلة الكيل بالكيل والمثل بالمثل ، كلا فإن هذا لسخف يجب أن يذرى في مهب الرياح ثم يتناقش عقلاء الأمتين فيما هو بينهم حقيقة من مسألة النيل وعلاقة القطرين السياسية» .

وعن علاقة القطرين السياسية قال حسين شريف إن الحق فيها يرجع إلى «رغبة السودانيين أهل البلاد أنفسهم وهم أدرى بمصلحتهم وأصدق من يعبر عنها وأولى من يطبقها ويقول بها» .

ووصف حسين شريف المسألة السودانية بأنها «محاولة حل ذلك العقد الذي أبرمه اتفاق سنة ١٨٩٩ سواء كانت تلك المحاولة من جانب السودانيين بغرض تخليص بلادهم من هذا الموقف الحالي وبغرض توحيد الحكومة في شخص أقدر الشريكين . . . وأرسخهما في أساليب تربية الأمم وإرشاد الشعوب حتى يبلغوا سن الرشد الاجتماعي . . . أم كانت من جانب المصريين لينفردوا بالسودان بدعوى أنه جزء متمم لمصر وعضو حيوي فيها وقطر أخضعه سيفها ورمحها وفتحه جيشها وجندها وأظله ملكها الخاص لأعوام تزيد على الستين» .

وبعد أن عرض لاستقلال السودان الذي حققته الثورة المهدية وإسقاط مصر لحقوقها على السودان طوعاً واختياراً ، تناول حسين شريف الظروف التي أدت

لتكوين الحملة المصرية - البريطانية لاسترداد السودان وأهداف ثورة سنة ١٩١٩ حيث قال إنه بعد أن «وضعت الحرب الحاضرة أوزارها ونفخت مبادئ ويلسون في الشعوب أرواحها قام المصريون بحركتهم التي يرمون بها إلى الاستقلال التام لمصر والسودان باعتبار أن الأخير جزء من الأول ومديرية من مديرياته . . . وقمنا نحن بواجبنا الوطني الذي قضى علينا به التدبر الطويل والاعتراف بالجميل والحق الذي لنا في اختيار المسلك وتعيين المصير فهاج هائجهم ورمونا بما رمونا به مما أشرنا إليه في المقال الأول» .

ودعا حسين شريف إلى حل الشراكة القائمة بين مصر وبريطانيا بشأن السودان وانفراد بريطانيا بإدارة السودان وإرشاد أهله وتدريبهم في قواعد الحكم لأن «كفاءتنا الذاتية تبعد بنا كثيراً في الوقت الحالي عن الدرجة التي تؤهلنا لحكم أنفسنا بأنفسنا وإدارة أمورنا بأيدينا دون مساعد أو مرشد يتولى تربيتنا وتدريبنا ويسير الأحوال بتنظيم» . وأطرى حسين شريف على البريطانيين بقوله : «لا يسع أحد أن ينكر أنهم أكفأ من أدار دفة وساس أمة وأقدر من يخضع الهوى لسلطان الحق ويوفق بين منازع السيطرة ومبادئ العدل على قدر ما تسعه الطاقة البشرية ويتسع لدولة فاتحة وأمة استعمارية» .

وعن عدم اختيار مصر لتكون وصية على السودان لترشد أهله إلى أن يحين وقت تسلمهم شؤون حكم بلادهم قال حسين شريف : «ولو كانت الدلائل والوقائع والتجارب تساعدنا على الوثوق بأن جيراننا يستطيعون الاحتفاظ بوديعتنا الوطنية المقدسة لما فضلنا غيرهم ولما اخترنا سواهم . أما والأمر كذلك فمن الخرق والحمق أن نغرر بأنفسنا ونقامر بكياننا ونقذف بمستقبلنا في هوة لا قرار لها ولا يعلم إلا الله ما في جوفها من المصائب والويلات» .

وفي مقاله الأخير رفض حسين شريف أن ينضوي شعب تحت سيادة آخر لأنه قريبه أو نسيبه أو جاره أو شريكه في عقيدة أو مذهب . وقال إن «الوحدة القومية» التي كانت تجمع المسلمين في عهودهم الأولى ودولهم الراشدة قد

انفرط عقدها «ولم يبق منها إلا عقيدة تعتصم القلوب بها وقبلة تتجه الوجوه إليها وكتاب تتلوه الألسنة وتجله الأفئدة» . وفيما عدا ذلك قال حسين شريف إن كل أمة أصبحت «تنادي بالوطنية في بلادها ، وتشيد على أساس القومية بناءها ، وتستعين بالأكفاء والأقوياء من سواها» .

وأكد حسين شريف أنه ومن يشاركونه الرأي لا يبتغون فيما يطلبون إلا إقرار الراحة في بلادهم وتهيئة مستقبل سعيد لأولادهم وأحفادهم ، وتمهيد منهاج واضح للسير به إلى الوجود المنفصل والكيان المستقل . ثم قال إن ذلك لن يمس الإخاء الذي يجمع بين المصريين والسودانيين «فالمصريون إخواننا ، نرد مناهل العلوم الدينية واللغوية في قطرهم ونقتبس محاسن الأساليب المدنية والشرقية من قدرتهم ونستعين بهم بقدر حاجتنا إليهم ، ونحافظ على مصلحتهم في النيل بأمانة وإخلاص معهم ، ونتبادل وإياهم العواطف الطيبة المشرقة والعلاقات الحسنة المنتجة وكل ما تقتضيه طبيعة الجوار ولوازم الإخاء»[١٣] .

جاء أول رد فعل مناوئ لمقالات حسين شريف في منشور سري صدر بتوقيع «وطني ناصح أمين» . هاجم المنشور سياسة الاستعمار الإنجليزي في السودان وبوجه خاص نزع ملكية الأراضي من أربابها والحرمان من الحقوق والحجر على الحريات الشخصية وفرض الضرائب التي تثقل كاهل الغني والفقير .

وهاجم المنشور كذلك السياسة الإنجليزية الرامية للتفريق بين السودانيين والمصريين والتي سخروا لها «الحضارة» . وقال المنشور عن المصريين« إنهم مرتبطون معنا بروابط متينة لا ينفصم عراها مدى الدهر ، منها الدين والنسب واللغة والوطن والمصالح والجيرة وروابط منذ أكثر من أربعة آلاف عام» .

ودلل المنشور على شدة ارتباط المصريين بالسودانيين بأنهم - أي المصريين - يرفضون أي اتفاق مع إنجلترا يقضي بفصل السودان عن مصر وحرمانه من التمتع بالاستقلال التام . ثم ناشد المنشور السودانيين بأن يطالبوا مع المصريين بالاستقلال التام لمصر والسودان[١٤] .

هاجم الشريف يوسف الهندي المنشور السري في مقال بصحيفة «الحضارة» وتساءل ساخراً : «هل علم الناس بناصح مجهول وأمين معدوم؟ فإن كان ناصحاً وأميناً فليقابلنا وينصحنا ويسمع ما عندنا» .

وقال الشريف يوسف في مقاله إن الأمة السودانية مرتاحة ومطمئنة بما لم يسبق له مثيل من العدل والحرية والأمن . ودعا الشريف أهل المنشورات ليحضروا «لنطوف بهم كل حي وكل بلد ليسألوها عن ذلك فإن وجدوا خلاف ما قلناه فنحن الكاذبون»[١٥] .

أنشأ فريق السودانيين المناوئ لتوجهات صحيفة «الحضارة» السياسية في سنة ١٩٢٠ جمعية الاتحاد السوداني . وكان من مؤسسيها عبيد حاج الأمين ، وإبراهيم بدري ، وسليمان كشة ، وتوفيق صالح جبريل . وانضم إلى الجمعية لاحقاً عبد الله خليل ، وعلي عبد اللطيف ، وخلف الله خالد ، ومحمد صالح الشنقيطي ، ومحمد عبد الله العمرابي ، ويابكر القباني[١٦] .

كانت جمعية الاتحاد تدعو للاستقلال التام لوادي النيل وترفض فصل السودان عن مصر . فعندما اقترب موعد انعقاد مؤتمر صلح لوزان حثت الجمعية ممثلي مصر في المؤتمر بأن يطالبوا بالاستقلال التام لوادي النيل وألا يقبلوا أي وعد يؤدي إلى ترك المفاوضة على السودان إلى وقت آخر[١٧] . وفي اجتماع عقدته في ١٠ نوفمبر ١٩٢٢ ، قررت الجمعية الإشادة بقول عمر طوسون بأن «السودان ومصر قطر واحد لا يقبل التجزؤ» . وقررت كذلك إبلاغ عمر طوسون «والأمة المصرية بأسرها أن في السودان حركة وطنية أساسها القومية الصادقة ، وغايتها تأييد الشعب المصري ، وألا ينفصل السودان عن مصر بأي حال من الأحوال»[١٨] .

اتسم نشاط جمعية الاتحاد بالسرية واقتصر في جانبه السياسي على توزيع المنشورات المعادية للحكم البريطاني ، ونشر البيانات والمقالات والقصائد في الصحف المصرية ، وتشجيع الطلاب على الهجرة إلي مصر لتلقي العلم هناك .

وفي مايو ١٩٢٢ بعث أحد أعضاء جمعية الاتحاد وهو الملازم أول علي عبد اللطيف من الكتيبة الحادية عشرة مقالاً بعنوان «مطالب الأمة» للنشر في «الحضارة» . طالب المقال بتقرير مصير السودان وبإنهاء الحكم الأجنبي وبأن تؤول حكومة السودان للسودانيين . وطالب كذلك بالتوسع في التعليم وإلحاق الموظفين السودانيين بوظائف أكبر في الخدمة المدنية وبإلغاء احتكار الحكومة للسكر . وذهب المقال إلى أنه إذا كانت الأمة السودانية بحاجة إلى من يرشدها قبل نيل الاستقلال فمن حقها اختيار المرشد سواء كانت مصر أم بريطانيا[١٩] .

ومع إن المقال لم ينشر إلا أن علي عبد اللطيف قد اعتقل واعتقل معه كذلك محرر «الحضارة» حسين شريف . وفي ١٤ يونيو ١٩٢٢ قُدِّم علي عبداللطيف لمحكمة كبرى بتهمة إثارة الكراهية ضد حكومة السودان وذلك لنشره «منشور تحريضي نما خبره إلى الحكومة وتمكنت من حيازته» . أُدين علي عبد اللطيف وحكم عليه بالحبس لمدة ١٢ شهراً في الدرجة الثانية[٢٠] .

وبسبب ذيوع أخبار محاكمته غدا علي عبد اللطيف بعد انقضاء فترة حبسه زعيماً للحركة السياسية المناهضة للحكم البريطاني وعكف مع عبيد حاج الأمين على تأسيس جمعية اللواء الأبيض . وقد ضمت أولى خلاياها بالإضافة إليهما صالح عبد القادر ، وحسن صالح ، وموظف بريد من أصل مصري يدعى حسن شريف . اتخذت الحركة كشعار لها علماً أبيض رسمت عليه خريطة وادي النيل وهلال ونجوم ترمز إلى العلم المصري . كما كُتب عليه «إلى الأمام»[٢١] .

اتخذت جمعية اللواء الأبيض العلانية والمواجهة أسلوباً لعملها . فقد بدأت نشاطها ببرقية أرسلها خمسة من مؤسسيها في ١٦ مايو ١٩٢٤ إلى الحاكم العام . احتج هؤلاء على استبعاد الشعب السوداني من المفاوضات الانجليزية - المصرية المقبلة ، وعلى الوسائل القسرية التي فصل بها السودان عن مصر . وقالوا إنهم إذا لم يجدوا أذناً صاغية من الحكومة فسيرسلون مندوبين لنقل

وجهة نظرهم إلى مليكهم المعظم فؤاد وقناصل الدول الأوروبية في القاهرة[٢٢] .

ويمكن الوقوف على أهداف جمعية اللواء الأبيض من خلال ما صدر عنها من بيانات ومن النداء الذي وجهته إلى الأمة البريطانية في ٢٦ يونيو ١٩٢٤ والذي سنعرض له لاحقاً .

أعلن وكيل الجمعية عبيد حاج الأمين أن غرض الجمعية الأساسي هو تحرير الوطن المعذب من العبودية وخلاصه من يد المستعمر الغاصب . وقال إنه «لما كانت حياة القطرين الشقيقين متوقفة تماماً على اتحادهما قلباً وقالباً ، وعملهما متضافرين تحت ظل الدستور لاستقلال وادي النيل من منبعه إلى مصبه ، فالسبيل الوحيد الذي تسلكه الجمعية هو الاجتهاد المتواصل لتحقيق هذه الوحدة المنشودة تحت ظل العرش المفدى والدستور العادل مع تعضيدها لكل عامل لخير مصر والسودان وتأييدها لوزارة الشعب في هذا السبيل»[٢٣] .

وعندما قدم عضو جمعية اللواء الأبيض محمد سر الختم للمحاكمة في ٢٤ يوليو ١٩٢٤ لأنه هتف عقب صلاة عيد الأضحى بحياة الملك فؤاد ملك مصر والسودان ، احتجت الجمعية على ذلك ببيان أصدره وكيلها عبيد حاج الأمين وأعلنت «أن في عرف كل سوداني صميم السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، وأن جلالة الملك رغم إنكار المستعمرين هو ملك مصر والسودان»[٢٤] .

لم تجد أهداف جمعية اللواء الأبيض التأييد من أي من زعماء الطوائف الثلاث : السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي . وكان السيد علي الميرغني قد قال في الخطاب الذي ألقاه في قصر الحاكم العام في الخرطوم في ٢٦ أبريل ١٩٢٢ أمام اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر : «إن السودان بلاد منفصلة عن مصر لها جنسيتها الخاصة بها فيجب أن تترك في سبيل التقدم حسب قواعد الرقي الخاصة بها»[٢٥] .

وأما السيد عبد الرحمن المهدي فقد قال عن عدم تأييده لحركة اللواء

الأبيض : «كان للحوادث الجارية في مصر منذ بدئها عام ١٩١٩ صدى في السودان حرك الوعي السياسي عند الفئة القليلة المتعلمة وسكان المدن . وأخذت الصحف المصرية تنادي بوحدة وادي النيل فانساق في تيار هذه الحركة أكثر المتعلمين وكان المظهر المادي لهذه النداءات قيام حركة عام ١٩٢٤ . إذ لم تكن هذه الحركة إلا امتداداً للحركة الوطنية المصرية . وإنني وإن كنت أكبر صفات الرجولة والصبر التي امتاز بها أعضاء جمعية اللواء الأبيض ، إلا أنني لا أعتبر حركة ١٩٢٤ ممثلة للمطالب الحقيقية لشعب السودان . وقد دفعني ذلك لأن أنادي بالشعار الذي أتمسك به حتى اليوم وهو السودان للسودانيين»[٢٦] .

ولما كان سعد زغلول قد أعلن في خطاب العرش في مارس ١٩٢٤ أن حكومته مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الأماني القومية بالنسبة لمصر والسودان[٢٧] ، فقد دعا السيد عبد الرحمن المهدي إلى اجتماع في ١٠ يونيو ١٩٢٤ بداره بحي العباسية بأم درمان لبحث الوضع السياسي في مصر والمطالب المصرية بشأن السودان . فقد كان من رأي السيد عبد الرحمن أن الوقت قد حان ليقول أعيان السودان رأيهم بصراحة وشجاعة ، وألا يتركوا مستقبل السودان يقرر بدون أن يكون لهم رأي في الأمر[٢٨] .

لبى دعوة السيد عبد الرحمن بعض أقطاب طائفة الختمية وبعض العمد والمشائخ والتجار والأعيان وكبار الخريجين . وقد كان من بين هؤلاء أحمد السيد الفيل ، وإسماعيل الأزهري الكبير[٢٩] ، وبابكر بدري ، وحسين شريف ، وعلي أبو قصيصة .

قرر اجتماع العباسية اختيار إنجلترا لتكون وصية على السودان لتعمل على تطويره حتى يصل إلى مرتبة الحكم الذاتي . وورد في الإعلان الذي صدر عن الاجتماع وأرسل إلى الحاكم العام أنه عندما كانت مصر تدير السودان سادت فيه الفوضى التامة ، وأصبح الظلم طاغياً مما أدى إلى ثورة السودانيين ضد

الإدارة المصرية وإخراجها بقوة السيف ، وصار السودان للمرة الثانية مستقلاً من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب .

وورد في إعلان العباسية كذلك أنه عندما قررت الحكومة المصرية احتلال السودان للمرة الثانية ، فإنها استعانت بالإنجليز وبالعسكريين الإنجليز . وقامت الحكومتان المصرية والإنجليزية معاً بإعادة احتلال السودان ثم أبرمتا اتفاقية سنة ١٨٩٩ . وعبّر الإعلان عن عدم قبول السودانيين لاتفاقية سنة ١٨٩٩ لأنها جائرة ، ولأنها وضعتهم في يدي شريكين متنازعين .

وأشار إعلان العباسية إلى أنه بعد أن كانت حكومات العالم تنظر إلى السودان كوطن لقومية مستقلة ، فإنه - أي السودان - صار يستجدي تلك الحكومات لإعطاء صوت شعبه ما يستحقه من اهتمام .

ووصف الإعلانُ السودانيين بأنهم أمة فقيرة في حاجة إلى كثير من التقدم المادي . ووصفهم أيضاً بأنهم شعب ضعيف مبعثر يحتاج إلى القيادة والتعليم وتطوير مستويات عقوله ومعيشته حتى يصبح أمة حية قادرة على إدارة شؤونها .

وبعد أن أطروا على إدارة السودان الإنجليزية وعبّروا عن اقتناعهم بها ، قال موقعو إعلان العباسية إنهم بملء إرادتهم وكامل حريتهم يريدون استمرار الحكومة البريطانية في إدارة شؤون السودان وإصلاح أوضاعه وتطوير أهله حتى يبلغوا مرحلة الاستقلال والحكم الذاتي . وعن سبب اختيارهم للحكومة البريطانية ، قال موقعو الإعلان : «إن المسألة ليست مسألة كراهية لمصر أو المصريين فهم جيراننا وأصدقاؤنا . وليست مسألة حب لإنجلترا خالية من المصلحة الذاتية . بل على العكس فإنها مسألة مصلحة ذاتية بحتة»[٣٠] .

أثار إعلان العباسية سخط جمعية اللواء الأبيض فأعدت مذكرة ولاء لمصر ولعرشها وأوفدت محمد المهدي الخليفة عبد الله وزين العابدين عبد التام لحملها إلى مصر . ولكنهما اعتقلا في حلفا وأعيدا إلى الخرطوم . وقد احتجت

الجمعية على ذلك وأرسل أعضاؤها العديد من البرقيات إلى الحكومة المصرية وإلى مجلس النواب المصري وإلى الصحافة المصرية . وكان من بين هذه البرقيات واحدة بتوقيع الطيب بابكر والشيخ محمد دفع الله ومحمد الأمين أبو القاسم ومحمد سر الختم وعز الدين راسخ . جاء في هذه البرقية : «نحتج باسم الأمة السودانية ونسخط مر السخط على سياسة التطويق التي استعملت لمنع الوفد من السفر لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهلين لمليك البلاد ، ونطلب بإلحاح تدخل الحكومة في الأمر بكل ما أوتيت من إقدام وعطف لإيقاف ضروب التنكيل لأن الأمة المصرية قاطبة مسؤولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحل بخدام العرش المصري أينما كانوا . وإن سفينة يديرها سعد يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزوابع والظلام»[٣١] .

وقد استنكرت صحيفة «الأهرام» تشجيع حكومة السودان على كتابة وثائق الولاء لبريطانيا واعتبرته ضرباً من الاستفتاء . كما أنكرت «الأهرام» وجود قومية سودانية وانتقدت الدعوة إلى تكوينها «لأن مصر لا تعرف للسودان قومية غير مصرية وجنسية غير مصرية . ولم يكن السودان سوى إقليم من الأقاليم المصرية التي تولاها محمد علي ومن خلفوه على أريكة مصر بحكم فرمانات الولاية المقررة بمعاهدات دولية والموقعة عليها إنجلترا . وآخر هذه الفرمانات فرمان ١٨٩٢ بتولية عباس باشا» .

وقالت «الأهرام» إنه إذا صح أن يُعطى أهالي الغربية أو البحيرة أو الدقهلية أو أسوان حرية الاستفتاء في جنسيتهم أو قوميتهم ، صح أن يُعطى أهالي السودان هذا الحق . ومضت «الأهرام» إلى القول بأنه إذا سلمت مصر بوجود القومية السودانية وسلمت بأن تكون موضوع البحث والجدل ، فقد سلمت بقاعدة «تقرير المصير» التي يستعينون بها عليها أمام العالم كله . وبذلك تكون قضية مصر أقرب إلى الخسران والضياع منها إلى الفوز والنجاح .

وحذرت «الأهرام» من أن الاعتراف بالقومية السودانية أو حتى مجرد قبول

البحث فيها أو في الاستفتاء ، يعني «تنازلنا ضمناً عن سيادتنا التي لا تقبل بحثاً ولا جدلاً» .

وانتهت الأهرام إلى أنه ليست «هناك قوميتان ولا جنسيتان ولا شطران بل هناك قومية واحدة وجنسية واحدة الخارج عليها خائن لقوميته ووطنه وجنسيته كخروج ابن القاهرة أو الإسكندرية أو الفيوم أو أسوان سواء بسواء»[٣٢] .

خلال شهر يونيو ١٩٢٤ سيرت جمعية اللواء الأبيض في العاصمة بعض المظاهرات الموالية لمصر والمعادية للحكم البريطاني . وامتدت هذه المظاهرات في الأشهر التالية إلى بعض المدن الكبرى كعطبرة وبورتسودان . وفي ٢٦ يونيو ١٩٢٤ وجهت جمعية اللواء الأبيض عبر الصحف البريطانية «نداء السودان إلى الأمة البريطانية» . وقد وقع على النداء رئيس الجمعية علي عبد اللطيف وسكرتيرها عرفات محمد عبد الله وبعض أعضاء اللجنة الإدارية للجمعية .

يبدو أن الغرض من النداء كان تعريف الرأي العام البريطاني بجمعية اللواء الأبيض وبأهدافها ، ودحض ما جاء في إعلان العباسية بشأن أداء إدارة السودان البريطانية واقتناع السودانيين بها .

ووفقاً لما جاء في النداء ، فإن الجمعية كانت تتمتع بتأييد عامة الشعب و «أصحاب الأنساب» وجماعة المتعلمين ، وأنها كانت ترمي إلى رفع النير البريطاني عن أعناق الأمة السودانية وإلى إعطائها ما تستحقه من الحرية الطبيعية . وفي إشارة إلى ثورة سنة ١٩١٩ في مصر ، أوضح النداء أن جمعية اللواء الأبيض تأسست «عندما اخترقت صيحة الوطنيين المصريين وهم يطلبون الحرية عنان السماء ، فاهتزت أعصاب كل أمة مستعبدة في العالم هزة قوية مملوءة حماساً وانتعاشاً» .

رفض نداء جمعية اللواء الأبيض الادعاء بأن السودانيين راضون عن الإدارة البريطانية واعتبره ضرباً من السفسطة والخديعة لأن السوداني يشعر بوخز الحكم البريطاني . وانتقد النداء أداء حكومة السودان في مجالي الاقتصاد

والتعليم . فعن مشروع الجزيرة قال النداء إن أراضي الجزيرة هي الأساس الذي تبنى عليه زراعة الذرة التي هي غذاء كل سوداني ، ولكن الإنجليز جردوا أصحاب الأطيان من أراضيهم عنوة وأجّروها للشركة بأجر بخس حتى توفر لمصانع لانكشير حاجتها من القطن بأرخص ثمن . ووصف النداء التعليم في السودان بأنه ناقص وأبتر وأشد فتكاً من الجهل المطبق . إذ ليس في السودان سوى مدرسة ثانوية واحدة بعد انقضاء ٢٦ عاماً من «سياسة الإصلاح» .

اتهم نداء جمعية اللواء الأبيض حكومة السودان بأنها تنفذ سياسة ترمي إلى القضاء نهائياً على مصير السودان وضمه إلى الامبراطورية البريطانية . وورد في النداء أنه في الوقت الذي يطوف فيه رسل الحكومة وعمالها بصفتهم الرسمية لجمع وثائق الولاء للتاج البريطاني ، فإن العراقيل توضع أمام أي شخص يتجرأ بتأييد اتحاد السودان مع مصر فيقبض عليه ويحاكم ويراقب وأحياناً يغرى بالمال ليكف عن الكفاح . وورد في النداء أيضاً أن حكومة السودان ملأت السجون بالوطنيين من شيب وشباب ممن تجرأوا على الهتاف بحياة مصر أو بحياة الملك الشرعي للبلاد فؤاد .

ورداً على ما أثير من أن جمعية اللواء الأبيض ترمي إلى استبدال حكم أجنبي بآخر ، تطرق النداء إلى وحدة مصر والسودان من النواحي الدينية والاجتماعية والسياسية والجغرافية . ثم ذكر النداء أنه بالرغم من أن المصريين أبوا أن يتجاهلوا خطر مشروعات الري وما في انفصال القطرين من الأخطار المادية ، إلا أنهم في نفس الوقت «اعطوا تأكيدات لا يمكن إنكارها عن رغبتهم في الاتحاد روحاً وجسماً بالأمة الشقيقة على قاعدة أمتن وأسهل تنفيذاً من القاعدة التي تربط إنجلترا باسكتلندا . فيكون للبلدين تاج واحد ، وبرلمان واحد ، وقانون واحد ، ومساواة السكان من البحر الأبيض المتوسط إلى خط الاستواء ومن طرابلس ووداي إلى البحر الأحمر» .

ولم يقبل نداء جمعية اللواء الأبيض زعم بعض الصحف البريطانية بوجود

هوة سحيقة تفصل بين المصريين والسودانيين وذلك لأن «الأمتين الشقيقتين كلتاهما من الجنس العربي ، وكلتاهما تدين بالإسلام ، وكلتاهما تتصل بالأخرى بكل أنواع الروابط منذ أقدم العصور ، فهما ارتبطتا بالمصاهرة والتجارة والزراعة والفائدة المشتركة حتى صارتا أمة واحدة . فالإسكندري يفهم لغة ساكن دارفور أكثر مما يفهم اللندني الاسكتلندي - ناهيك عن الإيرلندي»(٣٣) .

وبعد أسابيع قليلة من النداء الذي وجهته جمعية اللواء الأبيض إلى الأمة البريطانية ، أعد حسين شريف للنشر في صحيفة «التايمز» اللندنية رسالة بعنوان «مناشدة إلى الشعب الإنجليزي الحر» . ومع إن حسين شريف تمسك في رسالته بشعار «السودان للسودانيين» ، إلا أنه بدا أكثر نقداً لإدارة السودان البريطانية وأكثر اعتدالاً في رؤيته لدور مصر في الحكم الثنائي وعلاقتها السياسية بالسودان(٣٤) .

أبرز حسين شريف عدة أسباب لقيام حركة اللواء الأبيض . وقد كان من بين هذه الأسباب الشك في نوايا بريطانيا المستقبلية ، وازدياد الوعي الوطني ومصادرة الحريات عقب الحرب ، والتطلعات الوطنية التي وجدت سبيلها إلى قلوب كثير من السودانيين ، والخلاف بين مصر وبريطانيا بشأن السودان(٣٥) .

وانتقد حسين شريف في رسالته لصحيفة «التايمز» تعامل حكومة السودان مع الإصلاحات التي طالب بها المتعلمون كإصلاح التعليم ومشروع الجزيرة ورفع القيود على حرية الصحافة والخطابة والاجتماع . وقال حسين شريف إنه إزاء تجاهل الحكومة للتطلعات الوطنية للمتعلمين والإصلاحات التي طالبوا بها فهم الناس «أن الإنجليز لم يقصدوا الخير بهذه البلاد وأنهم لن يشجعوا أي عمل لرفاهيتها مهما كان نصيبه من الاعتدال ومهما كان دافعه من الإخلاص ، وأنهم لن يتعاطفوا إلا مع الأشخاص الذين يتبعونهم تبعية عمياء ولن يوافقوا على أي شيء ما لم يتوافق مع سياسة سرية معينة لتحقيق أطماعهم الإمبريالية والاستغلالية»(٣٦) .

وذهب حسين شريف إلى أنه لو قوبلت الدعاية المصرية من البداية بوعد أو التزام بإنشاء نوع من الحكم المحلي يضمن للسودانيين المشاركة في إدارة شؤونهم ، فإن حركة اللواء الأبيض ما كانت لتوجد أبداً .

وأكد حسين شريف في رسالته إلى «التايمز» أن مسألة السودان يجب أن تسوى على أساس أن السودان للسودانيين وليس للإنجليز أو المصريين وطالب الحكومة بإصدار إعلان بهذا المعنى . وطالب كذلك بتحديد موقف بريطانيا وتعيين المصالح المشروعة لمصر .

وخلافاً لاقتراحه في أغسطس ١٩٢٠ بإلغاء الحكم الثنائي وانفراد بريطانيا بالوصاية على السودان ، يلاحظ أن حسين شريف دعا في رسالته إلى صحيفة «التايمز» إلى أن يشارك المصريون الإنجليز في إرشاد وتعليم السودانيين . كما دعا إلى إقامة نوع من الاتحاد بين مصر والسودان للحفاظ على الروابط التاريخية للبلدين الشقيقين[٣٧] .

ويعتقد مارتن دالي أن حسين شريف ومن كانوا يشاركونه الرأي كانوا يأملون في تأمين مستقبل السودان بالإبقاء على التوازن الذي أوجده الحكم الثنائي مع الإصرار في نفس الوقت على تحديد تاريخ للاستقلال . ويعتقد دالي أيضاً أن رسالة حسين شريف لصحيفة «التايمز» كانت تعبيراً عن تخوف كان سائداً في أوساط دعاة استقلال السودان وهو أن إبعاد المصريين سيطلق يد الإنجليز في السودان ويرخص لهم بالبقاء فيه إلى الأبد[٣٨] .

كشفت الحوادث التي وقعت في السودان إبان شهر يونيو ١٩٢٤ من جراء نشاط جمعية اللواء الأبيض عن مدى التباين بين وجهتي النظر المصرية والبريطانية بشأن مستقبل السودان . ففي جلسة مجلس النواب في ٢٣ يونيو ١٩٢٤ قال سعد زغلول إن وثائق الولاء للحكومة البريطانية باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة ، وأنه قبل التمسك بها يجب أن يكون السودان خالياً من كل حكومة أجنبية . وانتقد سعد زغلول منع السودانيين المخلصين الراضين عن

الحكم المصري والراغبين في بقائه من الحضور إلى مصر لتقديم ولائهم للحكومة المصرية . ثم أكد سعد أن حكومته ستتخذ ما في وسعها لحفظ حقوق مصر في السودان . وفي نهاية الجلسة أبدى مجلس النواب عطفه على السودانيين جميعاً لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر واستنكر المناورات المصطنعة التي يقوم بها دعاة الاستعمار كما أكد المجلس تمسك الأمة بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء من مصر[٣٩] .

أثار ما دار في مجلس النواب المصري في ٢٣ يونيو ١٩٢٤ رد فعل فوري من الحكومة البريطانية . فقد ذكرت في مجلس اللوردات في ٢٥ يونيو ١٩٢٤ على لسان لورد بارمور أنها لن تترك السودان ، ولن تتراجع عن التعهدات التي قطعتها على نفسها بشأنه . كما وذكرت أنها لن تسمح بإجراء تغيير في نظام السودان بدون موافقة البرلمان البريطاني[٤٠] .

ولم يتأخر سعد زغلول في التعليق على ما أعلنته الحكومة البريطانية في مجلس اللوردات . فقد قال في مجلس النواب في ٢٨ يونيو ١٩٢٤ إن الأمة لن تتنازل عن السودان وستتمسك بحقها ضد كل غاصب . وقال سعد أيضاً إن تمسك مصر بالسودان ليس «لأنه مستعمرة ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلاً» . ومضى سعد إلى القول : «كنا قد أجبرنا بالقوة والقهر على أن نتنازل عن قسم منه ، فانسحبنا منه كرهاً بالرغم منا . ولكننا استعدناه بعد ذلك بالنفيس من أموالنا ، والعزيز من دماء أبنائنا . . . . وبعد أن استعدناه صرفنا عليه أموالاً طائلة ، ولا نزال نصرف عليه ، ولا تزال قوة منا مؤلفة من عدد عديد من أبنائنا ترابط فيه لحفظه وحمايته»[٤١] .

اعتقل رئيس جمعية اللواء الأبيض علي عبد اللطيف في ٤ يوليو ١٩٢٤ ثم قدم للمحاكمة حيث حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة[٤٢] . ويعتقد أن أحد أسباب اعتقال علي عبد اللطيف ومحاكمته كان

البرقية التي بعث بها في ٣ يوليو ١٩٢٤ إلى رئيس وزراء بريطانيا رمزي ماكدونالد. احتج علي عبد اللطيف في البرقية باسم اللواء الأبيض على تصريحات المسؤولين البريطانيين بشأن حقوق بريطانيا المزعومة في السودان. وقال إن أي سوداني أصيل لن يقبل الأساليب الاستعمارية والمشروعات الرأسمالية الرامية إلى ضم السودان بالقوة إلى الإمبراطورية البريطانية. وفي ختام برقيته قال علي عبد اللطيف إن الانفصال يعني الموت للسودان ومصر معاً[٤٣].

وفي ٩ أغسطس ١٩٢٤ اتخذت مظاهرات اللواء الأبيض طابعاً جديداً، إذ خرج طلاب المدرسة الحربية بالخرطوم في مظاهرة سلمية. وكانوا يحملون بنادقهم وصورة الملك فؤاد. نادى الطلاب بالاستقلال التام لوادي النيل. كما كانوا يهتفون بحياة الملك فؤاد وسعد زغلول وعلي عبد اللطيف[٤٤].

وبحلول شهر سبتمبر ١٩٢٤ كان معظم قادة اللواء الأبيض قد أودعوا السجن بعضهم لقضاء أحكام صدرت ضدهم والبعض الآخر بانتظار المحاكمة. وكان من بين المنتظرين عبيد حاج الأمين، وصالح عبد القادر، ومحمد عبد البخيت، وحسن شريف، وحسن صالح، ومحمد المهدي الخليفة عبد الله، والطيب عابدين، وموسى أحمد لاظ. وبالإضافة إلى علي عبد اللطيف، كان قد حكم بالسجن لمدد مختلفة على كل من التهامي محمد عثمان، وأحمد ادريس أبو غالب، وحاج الشيخ عمر دفع الله، ومحمد سر الختم[٤٥].

وبلغت أحداث ثورة سنة ١٩٢٤ ذروتها بالصدام المسلح الذي وقع في ٢٧ و ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤ بين قوات عبد الفضيل الماظ ورفاقه والكتيبة الإنجليزية والتي، كما سبقت الإشارة، كانت تحاول منعهم من اجتياز كوبري النيل الأزرق للانضمام لقيادة أحمد رفعت في الخرطوم بحري. وبنهاية هذا الصدام ورحيل أحمد رفعت وقواته إلى مصر أسدل الستار على ثورة سنة ١٩٢٤.

ولكن بقيت في نفوس كثير من المدنيين والعسكريين الذين شاركوا فيها أو أيدوها مرارة وخيبة أمل بسبب ما اعتبروه موقفاً متخاذلاً من أحمد رفعت وقواته . وزاد من ألم هؤلاء وإحباطهم أن بعض أعضاء جمعية اللواء الأبيض الذين هاجروا إلى مصر أو فروا إليها قد تعرضوا للاعتقال والتحقيق معهم لبضعة شهور للاشتباه في تورطهم في اغتيال سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام لي استاك في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ . وكان وكيل الجمعية بمصر عرفات محمد عبدالله وأحد أعضاء الجمعية ويدعى إبراهيم أدهم من بين هؤلاء[٤٦] .

إن المتأمل لتاريخ الحقبة التي تلت ثورة سنة ١٩٢٤ ، لابد وأن يلاحظ التبدل الذي طرأ على المواقف السياسية لكثير من أعضاء جمعية اللواء الأبيض . فقد تخلى بعضهم عن شعار «وحدة وادي النيل» وعن فكرة الكفاح المشترك بين المصريين والسودانيين لتحرير وادي النيل من الاستعمار البريطاني ، واتضحت لهم الحاجة إلى قيام حركة سياسية سودانية مستقلة[٤٧] . وكان عرفات محمد عبد الله وعبد الله خليل وصالح عبد القادر من أبرز الذين أداروا ظهورهم للشعارات الموالية لمصر واعتنقوا شعار «السودان للسودانيين»[٤٨] .

بعد إخماد ثورة سنة ١٩٢٤ اتسمت سياسة الإدارة البريطانية في السودان تجاه المتعلمين بالحزم والصرامة . فقد ضيقت الخناق عليهم وناصبتهم العداء بسبب مشاركة بعضهم في الثورة وتأييد البعض الآخر لها . وللتقليل من فرص التوظف بالنسبة للمتعلمين والحد من سلطات العاملين منهم في خدمة الحكومة ، عمدت حكومة السودان إلى توطيد الروابط بينها وبين القوى القبلية التقليدية وذلك بالتوسع في تطبيق الحكم غير المباشر القائم على نظام الإدارة الأهلية[٤٩] . وكانت لجنة ملنر قد أوصت في عام ١٩٢٠ بعدم حصر الحكم في السودان «في حكومة مركزية ، بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتساع أرجائه

واختلاف طباع أهله وأخلاقهم ، فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق ، وإنما تلائمه اللامركزية»[٥٠] .

إزاء الحصار الذي ضُرب حولهم ، انصرف الخريجون إلى القراءة والتثقيف الذاتي ، وانكبوا على مطالعة كل ما يصل إلى أيديهم من الكتب والمجلات والصحف العربية والإنجليزية . كانوا يقرأون مثلاً لطه حسين ، ومحمد حسين هيكل في صحيفة «السياسة» . كما كانوا يقرأون في صحيفة «البلاغ» لعباس محمود العقاد ، وزكي مبارك ، وإبراهيم عبد القادر المازني . وكان الملحق الأسبوعي لكل من الصحيفتين يعنى بالدراسات والبحوث العلمية والأدبية والاجتماعية والاقتصادية[٥١] . واهتم بعض الخريجين بمطالعة ما تنشره الجمعية الفابية البريطانية من كراسات وأوراق تروّج للفكر الديمقراطي الاشتراكي .

وعن شيوع ظاهرة القراءة في تلك الأيام ، قال أحمد خير إنه أصبح مألوفاً آنذاك أن ترى أكداساً من المؤلفات العربية والإنجليزية وأكواماً من الصحف تشغل أكبر حيز في غرفة الشاب السوداني وتستنفذ أكثر دخله[٥٢] . ولاحظت مجلة «الفجر» أن المرء ما كان يلتفت في الترام يمنة أو يسرة إلا ويرى أحد الشبان يحمل مجلة «الرسالة» وملحق «السياسة» الأدبي والاجتماعي أو كتاباً جديداً ظهر في مصر والكل يقرأون باهتمام[٥٣] .

وفي أواخر العشرينات شرع الخريجون في تكوين جمعيات للقراءة المشتركة وجمعيات للمناقشة والمناظرة والخطابة في الأحياء والأندية . تكونت أولى جمعيات المطالعة المشتركة في مدينة أم درمان وكان من أشهرها جمعية أبي روف وجمعية الهاشماب .

أنشأ جمعية أبي روف بعضُ الخريجين الذين كانوا يسكنون في حي أبي روف وحي بيت المال . وانضم إليهم لاحقاً من أحياء أخرى نفر من الخريجين الذين كانت تربطهم بالأبروفيين أواصر الصداقة أو زمالة الدراسة أو المهنة . ينسب الفضل في تأسيس جمعية أبي روف إلى الشقيقين حسن وحسين أحمد

عثمان (الكد) . وكان من بين أعضائها مكاوي سليمان أكرت ، والنور عثمان ، وإبراهيم يوسف سليمان ، والهادي أبو بكر إسحق ، وإبراهيم عثمان إسحق ، وإبراهيم أنيس ، وإسماعيل العتباني ، وعبد الله ميرغني ، ومحمد محجوب لقمان ، وحماد توفيق ، وعبد الحليم أبو شمة ، وخضر حمد ، والتيجاني أبو قرون ، وحسن زيادة(٥٤) .

عُرف عن جمعية أبي روف العداء للإدارة البريطانية . وقد ذكر عثمان حسن أحمد أن أنظار الجمعية كانت تتجه نحو مصر كصديق وحليف في المعركة ضد المستعمر . وذكر كذلك أن الجمعية رغم انتماء معظم أفرادها إلى أسر طائفية عريقة ، إلا أنها سفرت في حربها للطائفية وعملت على إبعادها عن العمل العام(٥٥) .

تكونت جمعية الهاشماب من الخريجين المنتمين لآل هاشم ومن بعض أصدقائهم من حي الموردة القريب . وكان من أعضاء هذه الجمعية عبد الله عشري الصديق ، ومحمد أحمد محجوب ، وأحمد يوسف هاشم ، ومحمد عشري الصديق ، وعبدالحليم محمد ، ويوسف مصطفى التني ، ويوسف المأمون ، والسيد الفيل .

تميزت جمعية الهاشماب عن غيرها من الجمعيات بأنها كانت تقرأ وتكتب حتى يستفيد جمهور القراء من ثمرات إطلاع أفرادها(٥٦) ، إذ ساهم أعضاء الجمعية في تحرير صحيفة «النهضة» لأدبية التي أصدرها محمد عباس أبو الريش إبان الفترة ١٩٣١ - ١٩٣٣ .

انضم عرفات محمد عبد الله إلى جمعية الهاشماب عند عودته من جدة في سنة ١٩٣١ . وعندما أصدر مجلة «الفجر» في يونيو ١٩٣٤ ، أصبحت جمعية الهاشماب تعرف باسم جماعة «الفجر»(٥٧) . كانت جماعة «الفجر» استقلالية النزعة وتدين بمبدأ «السودان للسودانيين» . فقد قال السكرتير الإداري لحكومة السودان جيمس روبرتسون في عام ١٩٤٥ وهو يتحدث عن شعار «السودان

للسودانيين» إنه بموت حسين الخليفة شريف في سنة ١٩٢٨ تفرق شمل جماعة «السودان للسودانيين» الأصلية ولكن شعار الجماعة ظل الشعار السياسي لعدد من الموظفين والضباط . ثم قال روبرتسون إن ذلك الشعار قد عاد للظهور لاحقاً بعد بضعة سنوات «كمصدر إلهام لجماعة من الشبان المثقفين يعرفون باسم جماعة الفجر . وكان يقودهم عرفات محمد عبد الله . وقد لعب عرفات دوراً بارزاً في اضطرابات سنة ١٩٢٤ ، ولم تعد لديه أوهام بشأن مصر ، وكان يهدف إلى إقامة الطموحات الوطنية للسودانيين على أساس وطني بنّاء قبل أن يفلح الاهتمام المتجدد للداعية المصري في تضليلهم مرة أخرى»[٥٨] .

وسنرى عندما نتحدث عن مجلة «الفجر» أنها كانت تسعى لغرس الروح القومي في النفوس وتأكيد الهوية السودانية ، كما كانت تطالب بالحكم الذاتي .

وفي حوالي سنة ١٩٣١ أنشأ يحيى الفضلي جمعية أدبية ضمت العديد من الأصدقاء وزملاء الدراسة . وكان من أعضاء الجمعية إبراهيم جبريل ، وعلي حامد ، ومحمود الفضلي ، واليسع خليفة ، وبشير محمود ، ومحمد نور حسين ، وبدوي مصطفى ، والحاج عوض الله ، ومحمد السيد حمد . وتعتبر جمعية يحيى الفضلي الأدبية النواة لما أصبح يعرف فيما بعد بجماعة الأشقاء[٥٩] .

واتجه فريق من الخريجين نحو المسرح ، فأنشأ محمد صديق فريد وعبد الرحمن علي طه وبعض الهواة جمعية للتمثيل قدموا من خلالها العديد من المسرحيات التي تمجد ملاحم البطولة والفداء التي يزخر بها تاريخ العروبة والإسلام . وكانت مسرحية «صلاح الدين الأيوبي» للكاتب الشامي نجيب حداد من أشهر ما قدموا من مسرحيات[٦٠] .

وجاء إنشاء الجمعيات الأدبية في الأقاليم متأخراً نسبياً عن العاصمة . ففي

النصف الأول من عام ١٩٣٥ أنشئت جمعية أدبية بالنادي السوداني بعطبرة وأخرى بنادي الموظفين بواد مدني . كما كان يُخطط لإنشاء جمعية أدبية بنادي الأبيض . وقد اعتبرت مجلة «الفجر» إنشاء هذه الجمعيات علامة الحياة ويقظة الفكر[٦١] .

أنشأ جمعيةَ واد مدني الأدبية بعضُ أعضاء جمعية أبي روف الذين اقتضت ظروف العمل الحكومي نقلهم إلى واد مدني . وكان من أعضائها إسماعيل العتباني ، وإبراهيم عثمان إسحق ، وإبراهيم أنيس ، وأحمد خير ، وعبد الله عبد الرحمن نقد الله ، وعلي نور ، والطاهر النيل ، وعمر عبد الغني ، ومصطفى الصاوي ، وأحمد مختار ، وميرغني دفع الله ، وطه صالح .

كانت جمعية واد مدني الأدبية من أكثر الجمعيات الأدبية نشاطاً وأصالة . وسيرد من بعد أن أحد أعضاء هذه الجمعية وهو أحمد خير قد طرح في سنة ١٩٣٧ فكرة قيام مؤتمر للخريجين . وبعد قيام المؤتمر نظمت الجمعية في نوفمبر ١٩٣٩ أنجح وأضخم مهرجان أدبي يعقده مؤتمر الخريجين في تاريخه[٦٢] .

يعتبر إضراب طلاب كلية غردون في أكتوبر ١٩٣١ أول عمل جماعي معاد لحكومة السودان يقوم به المتعلمون بعد ثورة سنة ١٩٢٤ . ويعتبر الإضرابُ كذلك بداية النهاية لفترة الركود السياسي التي رانت على مجتمع المتعلمين منذ قمع تلك الثورة .

يبدو أن الإضراب قد نتج عن تخفيض الراتب الابتدائي للخريج إلى خمسة جنيهات ونصف بعد أن كان ثمانية جنيهات . ولكن يعتقد كثيرون أنه كان يمثل احتجاجاً من قبل المتعلمين على سياسة الحكومة حيالهم . إذ ساد آنذاك رأي بأن خفض المرتبات لم تمله ظروف الأزمة الاقتصادية فحسب ، بل كان جزءاً من السياسة التي انتهجتها الحكومة منذ هزيمة ثورة سنة ١٩٢٤ للتقليل من شأن المتعلمين . وقد قال أمين التوم الذي كان آنذاك طالباً بالكلية إن الإضراب كان في ظاهره احتجاجاً على تخفيض مرتب الخريج ، ولكنه في واقع الأمر «كان

صحوة وانتباهة ، وكان البداية لتحرك طلابي كبير ولتحرك الشعب فيما بعد . كل ما كان يلقى من الخطب لم يتصل بالمرتب إطلاقاً . كان الحديث كله عن الظلم وعن الاستعمار وعن الاستبداد»[٦٣] .

نوقشت الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأزمة الاقتصادية وأثرها على الخريجين في الاجتماع العام الذي عقد بنادي الخريجين بأم درمان في يونيو ١٩٣١ . وقد شُكلت في هذا الاجتماع لجنة من عشرة من كبار الخريجين لبحث الأمر ورفع وجهة نظر الخريجين للحكومة . أسندت رئاسة اللجنة لأحمد السيد الفيل ، وكان من بين أعضائها محمد علي شوقي ، ومحمد الحسن دياب ، وعمر إسحق ، ومحمد صديق فريد ، وعبد الماجد أحمد ، وعثمان حسن عثمان ، ومحمد نور خوجلي ، وميرغني حمزة[٦٤] .

تقدمت لجنة العشرة في يوليو ١٩٣١ بمذكرة إلى الحكومة طالبت فيها بألا يخفض مرتب الخريج الابتدائي ، وبعدم تسريح الموظفين السودانيين ، وبأن يفرض على البنوك والمؤسسات التجارية تعيين السودانيين بدلاً من الأجانب . وطالبت لجنة العشرة كذلك بإعداد الطلاب للعمل في مجالات أخرى غير الحكومة ، واقترحت في هذا الصدد أن تشمل مناهج التدريس المزيد من المهن مثل التجارة والقانون والزراعة والبيطرة[٦٥] .

وبعد انقضاء عدة شهور على تقديم مذكرة لجنة العشرة ، خاب أمل طلاب كلية غردون في استجابة الحكومة لما ورد فيها من مطالب فأعلنوا الإضراب عن الدراسة في ٢٤ أكتوبر ١٩٣١ . ولكن اللجنة أفلحت لاحقاً في الحصول على موافقة الحكومة على رفع المرتب الابتدائي للخريج من خمسة جنيهات ونصف إلى ستة جنيهات ونصف[٦٦] .

وبالرغم من اختلافات الرأي بين الخريجين حول أسلوب عمل لجنة العشرة والطريقة التي أديرت بها الأزمة التي رتبها الإضراب ، إلا أن التجربتين قد أثبتتا للخريجين إمكانية العمل الجماعي المنظم وأنهم بالتعاون والتآزر سيحققون

كثيراً مما يأملون .

ولكن ما حدث بعد ذلك يشير بجلاء إلى أن الدروس الإيجابية المستفادة من اجتماع الخريجين ولجنة العشرة والإضراب قد ذهبت أدراج الرياح . فغداة كل ذلك نكب الخريجون بانشقاق خطير شتت شملهم وفرق كلمتهم . وقد دار الانقسام حول وكالة نادي الخريجين وزعامة الخريجين ولمن تكون : لمحمد علي شوقي أم لأحمد السيد الفيل؟ ومع إنه لم تكن قد شكلت آنذاك أحزاب ، كما إن أياً من الفريقين المتصارعين لم يعلن عن برنامج سياسي معين ، إلا أنه كان يشار إلى ذلك الانشقاق بالتحزب أو الحزبية ، وهكذا أصبحت الحزبية تعني في تلك الفترة «أن ينتسب أحد أعضاء نادي الخريجين إلى أحد الحزبين اللذين ظهر بينهما التنافس على التسيطر على إدارة النادي»[٦٧] .

وقد حاول بعض الباحثين إيراد أسباب موضوعية للانشقاق ولكنها لا تعدو أن تكون آراء فردية لبعض أنصار هذا الفريق أو ذاك . فالراجح هو أن أسباب الانشقاق ظلت في التحليل النهائي ذاتية محضة .

فهناك من يرى أن الانشقاق كان تعبيراً عن الصراع بين جيلين : «الكهولة المحافظة» و «الشباب المجدد» . ولكن خطل هذا الرأي يكمن في أن شباب الخريجين قد انقسموا بين الفريقين . ويجد هذا تأييداً فيما أورده كاتب في مجلة «الفجر» وهو يصف شعبتي الصراع . فقد قال إن إحدى الشعبتين كانت تضم «جلَّ الشيوخ والكهول وشباباً إليهم في الروح أقرب . وتؤلف الأخرى بين جلِّ الشباب وجماعة من الكهول لهم روح الشباب وعزمته» . ويقترب وصف هذا الكاتب من الرأي القائل بأن الصراع كان بين «المجددين» و «المحافظين» دون اعتبار لعامل السن . وربما يكون سبب الحديث عن التجديد أن بعض الشباب من جمعية أبي روف كانوا يريدون تغيير الأوضاع في النادي وذلك بتنفيذ برنامج إصلاحي فخططوا لشغل جميع مقاعد لجنة النادي ما عدا الوكالة التي آثروا إسنادها إلى خريج كبير في قامة محمد علي شوقي ووقع اختيارهم على

أحمد السيد الفيل . ولكن هذا لا ينفي أن الأهداف الموضوعية التي كان ينشدها دعاة الإصلاح والتجديد سرعان ما ضاعت في غمار المشاحنات والمهاترات والخصومات الشخصية التي انزلق إليها الجميع[٦٨] .

ويذهب رأي ثالث إلى أن الانشقاق قد دار على أساس طائفي . فبالرغم من أنه لم يثبت أن السيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي قد تدخلا في الصراع بشكل مباشر ، إلا أنه ليس مجافياً للحقيقة القول بأن بعض الخريجين قد اتخذوا مواقعهم على أساس طائفي . فقد ساند الخريجون من طائفة الختمية أحمد السيد الفيل الذي كان من ثقاة السيد علي الميرغني . وكان من بين هؤلاء محمد الحسن دياب ، وعمر إسحق ، وعثمان حسن عثمان ، والدرديري محمد عثمان ، وميرغني حمزة . وجميعهم كانوا من رجال المجلس الأعلى للسيد علي الميرغني . وأيد الخريجون من طائفة الأنصار محمد علي شوقي الذي كان صديقاً حميماً للسيد عبد الرحمن المهدي . وكان على رأس هؤلاء محمد الخليفة شريف[٦٩] .

وكان من مؤيدي محمد علي شوقي أيضاً يحيى الفضلي وإسماعيل الأزهري والجماعة التي أصبحت تعرف فيما بعد بالأشقاء . وبفضل قدرات هذه الجماعة التعبوية والتنظيمية ، استطاع محمد علي شوقي وأنصاره اكتساح انتخابات النادي في عام ١٩٣٢ و ١٩٣٣ . وبعد الهزيمة الثانية هجر أحمد السيد الفيل وأنصاره النادي ولحق بهم آخرون من جمعيتي أبي روف والهاشماب وصار النادي قاعاً صفصفاً أو أثراً من مخلفات الزمان[٧٠] .

بذلت العديد من المساعي للتوفيق بين الفريقين المتصارعين وإعادة الجميع إلى رحاب النادي ، ولكنها باءت كلها بالفشل بسبب الشكوك والريب التي غشيت مجتمع الخريجين ، و «الحزبية» التي استحكمت في النفوس .

بعد عدة أشهر من انقسام الخريجين وهجر فريق منهم للنادي صدرت مجلة «الفجر» . ومنذ العدد الأول نأت «الفجر» بنفسها عن «الحزبية» وعن الفريقين

المتصارعين . ففي العدد الأول في ٢ يونيو ١٩٣٤ ، أعلن عرفات محمد عبد الله أن «الفجر» ستعنى بالفنون والآداب والثقافة راجية بذلك خدمة الأمة السودانية . وأعلن كذلك أن «الفجر» ليست «الدعاة الشقاق وليست مجالاً لدجاجلة السياسة ، ولا أداة لنصرة حزب على حزب . بل لنصرة الأدب العربي ، ونشر نور المعرفة ، وقشع سحب الجهالة ، وإزالة أسباب التعصب والبغضاء التي نخرت في عظام أبناء الأمم الشرقية منذ فجر التاريخ»[٧١] .

وفي أول مايو ١٩٣٥ دخلت «الفجر» عهداً جديداً . فقد أعلنت أنها ستكون أكثر اهتماماً بحياة البلاد الاجتماعية والسياسية ، وأنها تدين بالتجديد الإصلاحي الرشيد . وبعد أن نفت عن نفسها الانتماء لأي حزب أو جماعة قائمة أو لديها بارقة أمل في الوجود ، قالت «الفجر» إن حزبها هو الأمة السودانية بأسرها ولكنها تخص باهتمامها «الملايين التي تكدح خافتة الحس ، أكثر من طبقة الأفندية أو سواهم ممن هم في شيء من لين العيش من أهل الحواضر»[٧٢] .

وعبر صفحات المجلة دعت جماعة «الفجر» إلى خلق الشعور القومي وتأكيد الهوية السودانية . فقد أهاب محمد أحمد محجوب بالشباب والكهول والشيوخ أن يوجهوا الجهد لخلق شعور قومي ينتظم البلاد حتى تصبح وطناً محفوظ الكرامة[٧٣] . كما طالب المحجوب بالاستقلال الذاتي على الأقل إن لم يكن هناك نصيب في استقلال سياسي[٧٤] .

ونادى محمد أحمد محجوب بقيام الأدب القومي ذي الطبيعة المحلية لخلق شعب شاعر بكيانه . ولذلك فضل أن تقوم الثقافة السودانية منفصلة عن الثقافة المصرية . ودعا المحجوب أبناء السودان لخلق ذاتيتهم وتكوين شخصيتهم وثقافتهم التي يجب أن يُعرفوا بها لدى العالم إذا أرادوا الحياة والبقاء[٧٥] . وحث يوسف مصطفى التني أدباء السودان أن يقرأوا أدب مصر وغير مصر «ولكن يجب أن يكونوا سودانيين عندما ينتجون . وليس في جعل أدبنا سودانياً

مـا يمنعـه أن يكون عـربيـاً . . . أو أن يكون أدباً عالمياً متى توفـر فيـه عنصـر الإنسانية»[٧٦] .

وطالبت «الفـجـر» بالحكم الـذاتي وبأن تكون للخريجين المكانة الثـانيـة في الدواوين مباشرة بعد كبار الموظفين البريطانيين حتى يتصلوا اتصالاً مباشراً بمعضلات المسائل في حكم البلاد ويشتركوا في تقرير مصيرهم . ورفضت «الفجـر» الإدارة الأهلية كـأسـاس صـحيح للحكم الذاتي مـا دامت في أيدي الجهلاء وما دامت قائمة على النعرة القبلية والارستقراطية الدينية . واعتبرت «الفجر» القبلية والارستقراطية الدينية «مصدر الكثير من مصائبنا . إنهما بمثابة الطوائف في الهند ولهذا السبب لا نعمل على وفاق والقوى دائماً متوزعة في جهات متضادة» . وقالت «الفجر» إنها تنظر إلى «القبلية والاستقراطية الدينية بعين الوطني المخلص الذي يريد أن يتخلص من أخطاء الماضي ويعبـر الطريق لمستقبل زاهر»[٧٧] .

وبالرغم من أن الطائفية تدخل في إطار ما أسمته «الفجر» الارستقراطية الدينيـة ، إلا أنهـا مع ذلك رحبت بما لاح من بشائر وفـاق بين السـيـدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي . ورأت «الفجـر» في ذلك «فاتحة عـهـد من الازدهار الاجتماعي والاتحاد في صفوف الأمة حيث يلتفت السيدان إلى أمور أمتهما ويهتمان بشؤونها ويرعيان شبابها ويسعيان للتوفيق بينهم في نادي الخريجين وفي غير النادي» . وأضافت «الفجر» قائلة : «إن سادة الأمة ما دامت الأمة ترى فيهم سندها وموئلها ينبغي أن يكونوا قدوة حسنة في الاتحاد والتعاون وفي التفاني في خدمة البلد حتى يسير أتباعهم على منهاجهم وحتى تكون الأمة بذلك كتلة واحدة»[٧٨] .

وأولت «الفجر» التعليم اهتماماً خاصاً حيث دعت إلى رفع مستواه ومراجعة المقررات لا لتناسب حاجة السودان في الوقت الحاضر وحسب ، بل لتكفل مستقبلاً تعليمياً وثقافياً زاهراً . وطالبت «الفجر» بتوفير التعليم العالي باعتباره

السبيل الوحيد لإعطاء السوداني فرصاً أحسن في حكومة بلاده . وإزاء امتلاء دواوين الحكومة بالموظفين ، اقترحت «الفجر» أن تتخذ سياسة التعليم اتجاهاً جديداً بحيث يكون التعليم لأجل التعليم[٧٩] .

وتناولت «الفجر» التعليم أيضاً في سياق مناقشتها لأزمة البطالة . فقد ذهبت إلى أن أزمة البطالة كامنة في نظام التعليم لأنه مكرس لإنتاج صنف «الأفندية» الذين لم يعد لهم طلب . ولعلاج ذلك دعت «الفجر» إلى التعليم العملي أو التعليم الشامل باعتباره وحده الكفيل بإخراج جيل مفيد حقاً وإعداد سودانيين راقين لا أشباه أفرنج[٨٠] .

واستنكر رئيس تحرير «الفجر» عرفات محمد عبد الله «الحزبية» وعبّر عن أمله في أن يأتي اليوم الذي لا يرى فيه المرء إلا بنياناً مرصوصاً يشد بعضه بعضاً . وحمل عرفات بشدة على من أسماهم «حراس الحزبية وسدنة ضريحها» . وقال إن هؤلاء لا يفكرون إلا في ضوء «الحزبية» ويرون كل شيء بمنظارها ويقيسون كل شيء بمعيارها . وأرجع عرفات فشل مساعي التوفيق بين الخريجين إلى «نقص في نفوسنا وأخلاقنا جميعاً . . . إن روح مجتمعنا ينقصها عنصر هام هو أن تشعر إلى جانب شخصيتك الفردية وما تريده لها من كرامة ومصلحة ذاتية بعضويتك في الجماعة التي تنتمي إليها . . . . فإذا شعرت بأهمية عضويتك هذه لنفسك وللمجموعة ، وكنت حريصاً على بقائها مثمرة مجدية مصونة نقية من عناصر الفساد ، سهل عليك في سبيل هذا الكثير من البذل وهانت في عينيك تضحياتك الفردية من أجل الوحدة»[٨١] .

٢- المعاهدة تستفز الوجدان الوطني في السودان

عندما بدأت مفاوضات إبرام المعاهدة بين مصر وبريطانيا في مارس ١٩٣٦ ، كانت أجواء الفرقة والتمزق لا تزال تسيطر على مجتمع الخريجين . ومع ذلك ارتفعت في الخرطوم قبل وأثناء المفاوضات أصوات تنادي باشتراك السودانيين في المفاوضات واستطلاع رأيهم في المسائل المتعلقة بالسودان .

فقد طالبت مجلة «الفجر» بأن تكون للسودانيين إرادة يعترف بها وتستشار وتحترم . وبعد أن أكدت على أن المفاوض المصري أمين على مصير وادي النيل من منبعه إلى مصبه ، قالت «الفجر» إن أبناء البلاد هم الأجدر بحمل الأمانة . ثم قالت : «نحن نعلم أننا مازلنا ضعافاً وأن سادتنا لم يخلعوا عنا الغل والقيد ، ولكننا أهبنا بقومنا أن يفوهوا بكلمة تشعر الصديق والعدو أنهم (ناس) لا أنعام ولا سوائم ولا سلع»[٨٢] .

وذهبت صحيفة «السودان» إلى أنه لا يمكن لأي فرد مهما كانت نزعته أن يقبل البت في مصيره بدون استشارته ، ولا يمكن لأمة تود أن تبرهن على وجودها وصلاحيتها للبقاء أن تقبل بأن يقرر مصيرها بدون أن يقام لها وزن . وأشارت الصحيفة إلى أن السودانيين «ليسوا كما كانوا قبل سنين لأنهم بدأوا يتفهمون الحياة على النحو الذي يتفهمها . . . غيرهم من الأمم العظمى وبدأوا يشعرون بما عليهم من واجبات نحو وطنهم» .

وحتى يتسنى الوصول إلى رأي السودان بشأن الحل الذي يقرره المتفاوضون لمسألته ، اقترحت صحيفة «السودان» تشكيل لجنة من السودانيين على أن يراعى في تشكيلها أن تشمل أكبر عدد من المستنيرين من الخريجين والزعماء الدينين ليعرض عليهم الحل الذي يقرره المتفاوضون لتكوين رأي بشأنه «حتى يصبح الحل مقبولاً من أكبر كتلة من الأمة ، ويمكن التأكد من تنفيذه في البلاد لمدة قد تطول . وأما ألا يعمل حساب للسودان نفسه فيما سيقرر بشأنه ، فإن هذا الذي يقرر يكون عرضة لأن ينقض وأن يقوض متى سمحت الظروف بذلك»[٨٣] .

وبعد أن أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ بدون مشاركة سودانية وأعلنت أحكامها المتعلقة بالسودان ، أصيب الرأي العام السوداني المستنير بقدر كبير من الإحباط وخيبة الأمل لأن المعاهدة كرست الحكم الثنائي القائم على اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، ولأنها تجاهلت الطموحات الوطنية السودانية . فقد تركت مسألة

السيادة على السودان معلقة ولم تقرر للسودانيين شيئاً سوى «الرفاهية» . وكان من أكثر جوانب المعاهدة إيلاماً لبعض الفئات السودانية المستنيرة ، أن مصر ممثلة في حكومتها وأحزابها الرئيسية وافقت على أن يعبّر في المعاهدة عن العلاقة بين مصر والسودان في سياق حقوق مصر ومصالحها في السودان .

ولبلورة رأي عام ، دعت صحيفة «النيل» في ٣٠ أغسطس ١٩٣٦ السودانيين لأن يدلوا بآرائهم بشأن معاهدة سنة ١٩٣٦ «علّنا نجد في جماع تلك الآراء دستوراً نتخذه لآمالنا التي نسعى لتحقيقها في ظل هذا الحكم الثنائي» . وقالت الصحيفة عن المعاهدة : «نحن نتقبل بصدر رحب هذا الاتفاق الجديد ونأمل من ورائه الخير العميم . ولكن الذي لا نقبله هو أن تدار حولنا الصفقات ونحن كالحجارة . . . أو أن نقف مكتوفي الأيدي نرفع أعيننا الدامعة إلى الحكومة الثنائية مستدرين عطفها وبركتها . هذا لا نقبله ولا يليق بنا . ولكن الذي يليق بنا حقاً إن كنا أمة تشعر بالشرف والكرامة ، أن نضع دستوراً واسعاً معقولاً نحدد فيه مطالبنا في الوقت الحاضر . تلك المطالب التي تؤهلنا للحكم الذاتي عن أقرب طريق ، وأن نرفع هذا الدستور إلى هيئة الحاكمين في غير هوادة ولا لين»[٨٤] .

استجاب لدعوة «النيل» عدد من الكتّاب كان من بينهم كاتب لم يذكر اسمه . قال هذا الكاتب إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ كانت «موضع سخط جميع الزعماء الوطنيين وقادة الرأي بمصر بحجة أنها لا تمثل شعور الشعب المصري إزاء القطر الشقيق . ولقد فهمنا نحن البسطاء أن ذلك السخط كان منصباً على مبدأ المعاهدة لا على فحواها وتفسيرها بحيث أنها لم تحقق رغبات الشعب المصري الذي ضحّى بالنفس والنفيس لاسترجاع السودان إلى حظيرة الوطن الأكبر كما يزعمون . تلك الرغبات كانت سراً مكتوماً ألقت عليه الحوادث الأخيرة ضوءاً ساطعاً حتى لم يكن هناك مجال للشك أن تلك الثورة على الاتفاقية كانت ثورة تنطوي على كثير من المخاتلة والتضليل» .

وقال الكاتب أيضاً «إن كل معاهدة تنص على توطيد الحكم الثنائي . . . بموافقة مصر سنفسرها بعد اليوم بتفسيرها الصحيح وسنفرق بعد ذلك بين الخيال والحقيقة لأن أمثال تلك المعاهدة ستتركنا في ميدان الجهاد منفردين» . ثم تساءل الكاتب : «كيف يتسنى للمصريين في المستقبل بعد أن وقعوا على معاهدة تنص على الحكم الثنائي في السودان أن يأخذوا بيد أهليه إلى طريق الحرية والخلاص من العبودية؟» .

وفيما يبدو أنه نقد للتعبير في المعاهدة عن العلاقة بين مصر والسودان في إطار حقوق مصر ومصالحها في السودان ، قال الكاتب : «إذا اعتبرنا أن النيل جزء لا يتجزأ وأن مصر والسودان بلدان شقيقان ، أليس هذا دليلاً قاطعاً على أن القوم لا يهمهم من أمر السودان سوى ضمان المياه الكافية لري أراضيهم الزراعية وهجرة العاطلين من أبناء مصر» .

ولم يستبعد الكاتب أن تستخدم القوات المصرية العائدة للسودان بموجب المعاهدة كأداة لكتم الأنفاس وضرب كل من تسول له نفسه من أبناء السودان أن يتذمر من وطأة الحكم الثنائي . ثم دعا الكاتب السودانيين إلى التحرر من الأوهام واستخلاص حريتهم لأن «الحرية ليست هبة تنزل من السماء ، ولا هي سلعة تباع وتشترى في الأسواق ، ولا هي فسائل تنقل إلى أرضنا من سهول الدلتا أو ضفاف التيمس» .

وانتهى الكاتب إلى أن الحرية التي ينشدها الشعب السوداني سوف لا تغرسها إلا أيدي سودانية ، وكل ما عدا ذلك فعرض زائل يجب ألا يسترعي الأنظار مهما سطع بريقه وحَسُنَ منظره[٨٥] .

ولكن كان من رأي عثمان شندي الذي شارك فيما بعد في تأسيس حزب الأشقاء وأصبح عضواً بارزاً فيه ، أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تحمل في طياتها خيراً يعتمد قلة وكثرة على طريقة تنفيذها وليس على طريقة تفسير النصوص . وقال أيضاً إن المعاهدة أعطت السودانيين ولم تأخذ منهم شيئاً . وعدّد عثمان شندي

مزايا معاهدة سنة ١٩٣٦ فقال إنها نصت على أن رفاهية السودانيين هي الغاية من الإدارة في السودان وقصرت الوظائف على السودانيين إلا تلك التي لا يتوفر لها أكفاء. واستبشر عثمان شندي بعودة الجيش المصري إلى السودان وبفتح باب الهجرة للمصريين لأنهم «أقرب إلينا من بعضنا البعض. إن في هجرتهم إلينا صيانة لأعقابنا من الانقراض الذي حل بأسلافنا فيما مضى بشمال السودان، وحفظاً لكياننا الاقتصادي من التدهور»[٨٦].

وأما محمد عامر بشير (فوراوي) فقد أشار إلى توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ وإلى تمثيل بريطانيا ومصر في مجلس الحاكم العام وتساءل: «وماذا سيكون شأن الطرف الثالث؟ أفلا يكون له ممثلوه أيضاً؟». ثم طالب فوراوي أبناء وطنه بالتخلي عن «الشغب الحزبي الحالي». كما طالب الزعماء الدينيين بأن «يقضوا على الشر في مهده». وأهاب فوراوي بالخريجين أن «يوحدوا جهودهم وأن يلموا شعثهم في ناديهم. إذ ينبغي أن تقف الأمة في هذا العهد الجديد صفاً واحداً وجبهة واحدة ليأمنوا شر النكسة والعواقب الوخيمة»[٨٧].

وأقلق السيد عبد الرحمن المهدي كثيراً ما جاء في معاهدة سنة ١٩٣٦ بشأن السيادة على السودان والرفاهية. وعندما استفسر الحكومةَ البريطانيةَ عن هاتين المسألتين عند زيارته للندن في يوليو ١٩٣٧ أُجيب بأن السيادة على السودان ممثلة في العلمين المرفوعين على دور الحكومة. وأما «الرفاهية» فقيل له إنها قد تعني الرقي المادي والأدبي. ولكنه رد بأن الرفاهية إذا لم تبلغ بالإنسان مرتبة الحرية والاستقلال، فإنها لا تختلف كثيراً عن رفاهية الحيوان التي لا تتعدى الأكل والشرب[٨٨].

٣- الخريجون يحددون واجبهم بعد المعاهدة

بعد إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ أدرك الخريجون أن الأحداث قد أخذتهم على حين غرة، وأن هذا ينبغي ألا يتكرر عندما يحين أحد الأجلين اللذين حددتهما المعاهدة لإعادة النظر في أحكامها. ومن ثم شرعوا يتحدثون في مجالسهم

الخاصة في الدور وفي الأندية عن أجدى الطرق للمطالبة بحقوق السودانيين . ولكن الجميع اتفقوا على أنه لا سبيل إلى ذلك بدون وحدة الخريجين وتجاوز ما اعترى صفوفهم من تفكك وانحلال وما ترددوا فيه من كراهية وبغض لبعضهم البعض . وطرحت في هذا الصدد العديد من الآراء . إلا أن أحمد خير كان أول من صدع بأفكار محددة من خلال ندوة نظمتها جمعية واد مدني الأدبية بعنوان : «واجبنا بعد المعاهدة» . وكان قد عهد إلى أحمد خير بأن يحاضر عن الواجب السياسي بعد المعاهدة . ولكنه آثر أن يكون موضوع المحاضرة هو : «ما هي الخطوات التي يراها الخريجون لرعاية مصالح الأهلين ونيل الحقوق الوطنية؟» .

استهل أحمد خير محاضرته بطرح بعض التساؤلات . فقد تساءل بادئ ذي بدء عن الكيفية التي تمكن الخريجين من حمل الحاكمين على الاعتراف بالحقوق الوطنية والتعبير عن مصالح الأهلين : «كيف يستنكرون ما يمس كرامة الأمة من قوانين وما يضعف وحدتها من لوائح؟ كيف يجهرون في حزم وجد بأن سياسة الإدارة الأهلية والإدارة المالية والمعارف العمومية وقوانين العدل ونظام شركات الاحتكار وكل ما يفرضه الحاكم من نظم وما يوزعه من عدل يجب أن يكون موضوع المشورة منهم وأن يكون لهم فيه رأي محترم؟» .

وتساءل أحمد خير أيضاً عن كيفية قيام الخريجين بهذه الواجبات أو جلها «وهم هيئة لا وجود لها ، واسم على غير مسمى ، والخريجون أفراد مشتتون في البلاد . تراهم في العاصمة كثرة ، ولكنها كثرة مختلفة الرأي متباينة المزاج . وهم في الأقاليم . . . أقلية من العمال المكدودين وآلة الحكومة المنهوكة» . وعزا أحمد خير خور قوى الخريجين وضعف حيويتهم وموت طموحهم إلى فقدان الرائد ، وانعدام القائد والدليل .

ثم نادى أحمد خير بالاتحاد الفكري وأوضح أنه يعني بذلك «انتظام الطبقة المستنيرة – ولا أقول المتعلمة – في هيئة محكمة النظام ، لاستغلال منابع القوة

والنضال في هذا البلد واستغلالها في شتى النواحي . . . فهذه تركيا الحديثة قامت على أكتاف المجلس الوطني الكبير ، وإيرلندا الجمهورية في ثمار رجال الشن فين . ولم تبلغ الهند هذا المستوى بدون المؤتمر . وفي القاهرة الوفد ، وفي دمشق الكتلة الوطنية ، وفي فلسطين المجلس الإسلامي الأعلى» .

ونادى أحمد خير كذلك بترك الشكاوى والمناجاة بين الخريجين والحاكم «إلى هيئةمن رجال الصفوف الأمامية فينا ، هيئة نجلها ، ونوليها الثقة ، وندين لها بالطاعة . . . والخضوع في سبيل الصالح العام . ولمن يريد مجاملتنا ويتعرف على نوايانا بعد ذلك أن يستمع لرأيها ويحترم مشورتها» .

ودعا أحمد خير إلى النهوض بنادي الخريجين ليصبح معقلاً حصيناً للوحدة الفكرية ، وليكون نقابة عامة للدفاع عن كل ما يمس الوطن والمواطنين ، ولتكون لجنة النادي منبعاً للدعاية القومية ومصدر الإرشاد والهداية .

وخلص أحمد خير إلى أنه إذا ما انتظم السوداني المستنير في رابطة أو مؤتمر أو نقابة مركزها لجنة النادي بأم درمان ونشر برنامجه القومي ، يكون الخريجون قد عرفوا وحددوا واجبهم السياسي[٨٩] .

وجدت محاضرة أحمد خير قبولاً واهتماماً من مدرستي الفجر وأبي روف . فقد نشرها أحمد يوسف هاشم في مجلة «الفجر» في مايو ١٩٣٧ ، وأيد ما ورد فيها من أفكار بمقالات كتبها في صحيفة «النيل» . وبعد اجتماعات ومدارسات خاصة عُرض على لجنة نادي الخريجين بأم درمان تبني مشروع لعقد مؤتمر للخريجين للاتفاق على أغراض الهيئة الجديدة ووضع برنامجها[٩٠] .

٤- لجنة النادي ترتاب

ارتابت لجنة نادي الخريجين التي كان يرأسها إسماعيل الأزهري في المشروع ، وتخوفت من أن يكون مجرد ذريعة لإقحام عناصر جديدة في النادي بقصد الاستيلاء عليه والسيطرة على إدارته .

وبعد تردد قبلت لجنة النادي تبني المشروع ولكنها ألحقت بقبولها من الشروط ما كاد يقضي على المشروع في مهده . وكانت اللجنة ترمي بهذه الشروط إلى قصر حضور المؤتمر على الخريجين المشتركين في النادي ، وإلى أن تكون لجنة النادي هي لجنة المؤتمر أيضاً .

فقد قررت لجنة النادي في ١٤ أكتوبر ١٩٣٧ وأيدها في ذلك اجتماع عام لأعضاء النادي عقد في ٢١ أكتوبر ١٩٣٧ أن يعقد مؤتمر عام للأعضاء في ثاني أيام عيد الأضحى القادم «للنظر في أمور عامة تخص مجموعة الخريجين ولانتخاب اللجنة الجديدة لتقوم بتنفيذ ما يقرره المؤتمرون» . وجاء في بيان أصدره سكرتير النادي مكي شبيكة في ٢٤ أكتوبر ١٩٣٧ أن لجنة النادي رأت «أن ترتبط شؤون الخريجين نحو بلدهم ونحو أنفسهم بمؤسسة مستمرة وهيئة دائمة باقية ما بقي الزمن ولا تتغير بتغير الأشخاص . . . وأن يوكل في تحقيق تلك الشؤون وتنفيذها إلى لجنة ثابتة تسندها تلك الهيئة الثابتة وتحاسبها على أعمالها في مؤتمر سنوي أو اجتماعات دورية . وهذا لا يتوفر إلا في عضوية النادي ولجنته . وبذلك نكون قد حفظنا للنادي حقه التقليدي في تمثيل الخريجين والعمل لصالحهم وباسمهم» . وكانت لجنة النادي قد أكدت ضمن قرارات ١٤ أكتوبر ١٩٣٧ على حق النادي المنصوص عليه في دستوره بأن يكون الهيئة الوحيدة التي تتكلم باسم الخريجين .

وتسهيلاً لاشتراك الخريجين الذين يقيمون خارج العاصمة المثلثة ، قررت لجنة النادي إلغاء رسم الدخول . وحتى يتسنى للجميع المشاركة في الانتخابات ، قررت اللجنة كذلك أن تقترح في اجتماع المؤتمر تعليق مادة الدستور التي تنص على ألا يشترك العضو في الانتخابات إلا إذا مضت عليه ٦ أشهر في عضوية النادي[٩١] .

انتقدت صحيفة «النيل» قصر حضور المؤتمر على أعضاء نادي الخريجين وحدهم . ودعت إلى عدم التقيد بالاشتراك في النادي طالما أن «الغرض من

المؤتمر هو إيجاد مؤيدين للفكرة العامة التي دفعت إليه . فأي عرقلة لتضخم عدد المؤتمرين من شأنها أن تقلل من أهميته»[٩٢] .

وفي اجتماع عام عقد بنادي الخريجين في ١٤ ديسمبر ١٩٣٧ جرت محاولة لإعادة النظر في قرارات ٢١ أكتوبر ١٩٣٧ بحيث يكون حضور المؤتمر متاحاً لجميع الخريجين المشترك منهم وغير المشترك في النادي ، وبأن تُفصل لجنة النادي عن لجنة المؤتمر . ومنذ بداية الاجتماع هددت لجنة النادي والتي كما سبقت الإشارة كان يرأسها إسماعيل الأزهري بالاستقالة إذا نقض الاجتماع قرارات اجتماع ٢١ أكتوبر ١٩٣٧ . وتبعاً لذلك انقسم الاجتماع إلى فريقين : فريق يؤيد لجنة النادي في قصر المؤتمر على المشتركين في النادي ، وفريق آخر يدعو لفتح المؤتمر للجميع بدون قيد الاشتراك في النادي . وكادت أن تحدث أزمة لولا الحل الوسط الذي اقترحه محمد أحمد محجوب وقبله الجميع . ويقضي هذا الحل بأن يترك قرار ٢١ أكتوبر ١٩٣٧ كما هو عليه حتى ١٢ فبراير ١٩٣٨ وعند ذلك يكون للمؤتمرين أن يقرروا أحد أمرين : أن المؤتمر يكون للجميع بدون قيد الاشتراك في النادي ويؤجلوه لموعد آخر . وأما إذا رأوا أن عددهم مشرف فلهم أن يسيروا في عملهم[٩٣] .

الهوامش

١ . انظر : Whiteman's Digest of International Law, Volume 5, pp. 41 - 43.

٢ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

٣ . عبدالرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ، الطبعة الرابعة (١٩٨٧) ، ص ١٦٥ .

٤ . نفس المصدر ، ص ١٦٩ .

٥ . عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة (١٩٨٧) ، ص ١١٠ .

٦ . الكتاب الأخضر ، ص ١١ - ١٣ .

٧ . نفس المصدر ، ص ٢٠ .

٨ . الأهرام : ٦ مايو ١٩٢٢ . وأيضاً الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ٧٠ - ٧١ .

٩ . عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ .

١٠ . الكتاب الأخضر ، ص ١٥ .

١١ . الأهرام : ٨ أكتوبر ١٩٢٤ .

١٢ . كانت رئاسة النادي تسند إلى عميد كلية غردون . وقد قال أول رئيس للنادي سمسون في حفل الافتتاح : «إن هذا النادي سيلعب دوراً مهماً في تاريخ السودان» .

١٣ . انظر مقالات حسين شريف في كتاب محجوب محمد صالح ، الصحافة السودانية في نصف قرن ، الطبعة الثانية (١٩٩٦) ، ص ٥٠ - ٦٠ . كانت الحضارة وقت نشر هذه المقالات مملوكة للسيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي والشريف يوسف الهندي .

١٤ . نفس المصدر ، ص ٦١ - ٦٣ .

١٥ . انظر مقال الشريف يوسف في كتاب حسن نجيلة ، ملامح من المجتمع السوداني ، الجزء الأول (١٩٩٤) ، ص ٣٤ - ٣٥ .

١٦ . جعفر محمد علي بخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ - ١٩٣٩ ، الطبعة الأولى (١٩٧٢) ، ص ٧٢ - ٧٤ . وأيضاً محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ - ١٩٦٩ ، الطبعة الثانية (١٩٨٧) ، ص ٩٦ - ٩٧ .

١٧ . الأهرام : ١٠ نوفمبر ١٩٢٢ .

١٨ . نفس المصدر : ١٧ نوفمبر ١٩٢٢ .

١٩ . جعفر محمد علي بخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٧٧ . وأيضاً محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

٢٠ . الأهرام : ٢٤ يونيو ١٩٢٢ .

٢١ . Daly, British Adminstration and the Northern Sudan 1917 - 1924 (1980), p. 115.

٢٢ . Ibid, p. 116.

٢٣ . الأهرام : ٩ أغسطس ١٩٢٤ .

٢٤ . نفس المصدر : ٦ أغسطس ١٩٢٤ .

٢٥ . نفس المصدر : ٦ مايو ١٩٢٢ .

٢٦ . الصادق المهدي ، جهاد في سبيل الله ، الطبعة الأولى (بدون تاريخ) ، ص ٢٤ .

٢٧ . الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

٢٨ . Daly, British Adminstration and the Northern Sudan, loc. cit., pp. 123 - 124.

٢٩ جد إسماعيل الأزهري . تقلد مناصب قيادية في القضاء الشرعي منها منصب قاضي المديرية ومنصب المفتي .

٣٠. Daly, British Adminstration and the Northern Sudan, loc. cit., pp. 123 - 124.

٣١. الأهرام: ١٨ يونيو ١٩٢٤. ورد في الأهرام في ٢٦ يونيو ١٩٢٤ أن المندوبين سافرا في ١٢ يونيو.

٣٢. الأهرام: ٢٥ يونيو ١٩٢٤.

٣٣. نفس المصدر: ١٦ يوليو ١٩٢٤.

٣٤. يبدو أن مخابرات حكومة السودان حالت دون وصول رسالة حسين شريف إلى «التايمز» ونشرها.

٣٥. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، مرجع سابق، ص ١٠١.

٣٦. نفس المصدر، ص ١٠٢.

٣٧. Daly, British Adminstration and the Northern Sudan, loc. cit., p. 127.

٣٨. Ibid. Also Empire on the Nile: The Anglo - Egyptian Sudan: 1898 - 1934 (1986), pp. 296 - 297.

٣٩. الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٢١٢ - ٢١٣.

٤٠. نفس المصدر، ص ٢١٤.

٤١. الأهرام: ٢٩ يونيو ١٩٢٤.

٤٢. الأهرام: ١٧ يوليو ١٩٢٤.

٤٣. Text in Daly, British Adminstration and the Northern Sudan, loc. cit., p. 117.

٤٤. الأهرام: ١٨ أغسطس ١٩٢٤. قدم الطلاب للمحاكمة أمام مجلس عسكري في ٢٨ أغسطس ١٩٢٤. وحضر المحاكمة كأصدقاء للمتهمين الضباط عبد الله خليل، ومحمد صالح الملك، وبلال رزق. حكم على بعض الطلاب بالسجن وفصل البعض الآخر من المدرسة. وكان من بين المفصولين طلاب ينتمون إلى أسر تحتل مواقع قيادية في بعض القبائل مثل علي محمد أبو سن، ويحيى أحمد عمر، وعثمان عبد العظيم خليفة، وأحمد بكر مصطفى: الأهرام في ٨ سبتمبر و ١٤ و ١٨ نوفمبر ١٩٢٤.

٤٥. وردت هذه المعلومات في بيان أصدره عضو الجمعية عثمان محمد هاشم: الأهرام في ١ سبتمبر ١٩٢٤.

٤٦. الأهرام: ٤ و ٩ ديسمبر ١٩٢٤ و ٤ مارس ١٩٢٥. كان أيضاً من بين من اعتقلوا من السودانيين أحمد حسن مطر. وقد ورد في الأهرام أنه كان وثيق الصلة بالجمعيات السودانية: ٨ ديسمبر ١٩٢٤ و ١٧ فبراير ١٩٢٥.

٤٧. محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص ٤٠.

٤٨. جمال عبد الجواد، مصر في السياسة السودانية، المستقبل العربي، العدد التاسع والسبعون، سبتمبر ١٩٨٥، ص ٧٤ - ٧٥.

٤٩. جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان، مرجع سابق، ص

١٣٦ والصفحات التي تليها .

٥٠ . الكتاب الأخضر ، ص ١٣ .

٥١ . أنشأ «البلاغ» عبد القادر حمزة في عام ١٩٢٣ وكانت تمثل وجهة نظر حزب الوفد . صدرت «السياسة» في أكتوبر ١٩٢٢ لتكون لسان حال لحزب الأحرار الدستوريين وكان يرأس تحريرها محمد حسين هيكل .

٥٢ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ٥٩ - ٦٠ .

٥٣ . عدد ١ ، مجلد ١ ، ٢ يونيو ١٩٣٤ ، ص ٣٣ .

٥٤ . انظر خضر حمد ، الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده (١٩٨٠) ، ص ٢٩ . وأيضاً :

Afaf Abdel Majid Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement 1918 - 1948, (1985), pp. 52 - 55.

٥٥ . الأصول الفكرية للحركة الوطنية السودانية ، عدد الأيام الخاص في العيد الثلاثين للاستقلال ، ٢ يناير ١٩٨٦ ، ص ٥ .

٥٦ . انظر مقالة محمد أحمد محجوب بعنوان «الوطنية والدولية وأين نحن منهما !» في الفجر : عدد ١٥ ، مجلد ١ ، أول يناير ١٩٣٥ ، ص ٦٥٩ .

٥٧ . انظر :

Mahjoub Adel Malik Babiker, Press and Politics in the Sudan (1985), p. 28 - 31.

٥٨ . FO 141/1024, Robertson to Fouracres, Assistant Sudan Agent, Cairo, April 8, 1945.

خلافاً لما ذكره روبرتسون فإن حسين شريف توفي في عام ١٩٢٨ وليس ١٩٢٩ . أنظر بابكر بدري ، تاريخ حياتي ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ ، ص ٢٦٨ .

٥٩ . بشير محمود بشير ، مؤتمر الخريجين (١٩٨٨) ، ص ٤٦ - ٤٧ .

٦٠ . بشير محمد سعيد ، الزعيم الأزهري وعصره (١٩٩٠) ، ص ٧ . وأيضاً الطاهر شبيكة ، صديق فريد والمسرح العربي في السودان ، مجلة الموسيقى والمسرح ، العدد ١ ، أبريل ١٩٧٩ . شاركت جمعية التمثيل في دعوة الجمهور للإكتتاب لتأسيس المدرسة الأهلية بأم درمان وذلك من خلال العروض التي قدمتها في أقاليم السودان المختلفة . ففي عام ١٩٣١ قدمت الجمعية مسرحية «صلاح الدين الأيوبي» بمسرح نادي الخريجين بالأبيض حيث أسندت البطولة لعبد الرحمن علي طه . وشارك في التمثيل مكاوي سليمان أكرت ، وإبراهيم يوسف سليمان ، ومكي عباس ، وخضر حمد ، ويوسف مصطفى التني ، وأمين بابكر ، وحسن زيادة : انظر بشير محمود بشير ، مؤتمر الخريجين ، مصدر سابق ، ص ٤١ .

٦١ . عدد ٢١ ، مجلد ١ ، أول يونيو ١٩٣٥ ، ص ٩٩٠ - ٩٩١ .

٦٢ . النيل : ١٥ و ١٦ نوفمبر و ١٦ ديسمبر ١٩٣٩ . قدم عبد الرحمن علي طه في المهرجان بحثاً

عن التربية الحديثة في بخت الرضا .

٦٣ . ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية : ١٩١٤ - ١٩٦٩ (١٩٨٧) ، ص ١٢ . وانظر أيضاً مكي المنا في كتاب ملامح من المجتمع السوداني لحسن نجيلة ، الجزء الثاني (١٩٨٠) ، ص ٨١ - ٨٦ .

٦٤ . انظر : Afaf Abu Hasabu, Factional Conflict, loc. cit., Chapter, V, p. 58.
وأيضاً حسن نجيلة ، ملامح من المجتمع السوداني ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٦ .

٦٥ . بشير محمود بشير ، مؤتمر الخريجين ، مرجع سابق ، ص ١٢ - ١٦ . وأيضاً حسن نجيلة ، ملامح من المجتمع السوداني ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٩٧ - ١٠٥ .

٦٦ . ذكر جعفر محمد علي بخيت أن الإضراب حدث في ٢٤ أكتوبر ١٩٣١ وأن أحمد السيد الفيل زار قصر الحاكم العام في ٣٠ أكتوبر ١٩٣١ حيث أبلغ بقرار زيادة المرتب الابتدائي للخريج : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ هامش ١ و ٣ .

٦٧ . الفجر : عدد ٥ ، مجلد ١ ، أول أغسطس ١٩٣٤ ، ص ١٨٧ . حتى ذلك الوقت كانت رئاسة النادي تسند إلى عميد كلية غردون .

٦٨ . الفجر : عدد ٣ ، مجلد ١ ، أول يوليو ١٩٣٤ ، ص ١١٧ - ١١٩ . وأيضاً عدد ٤ ، مجلد ١ ، ١٦ يوليو ١٩٣٤ ، ص ١٤١ . وكذلك خضر حمد ، الحركة الوطنية السودانية ، مرجع سابق ، ص ٥٢ - ٥٥ .

٦٩ . عثمان حسن أحمد ، الأصول الفكرية للحركة الوطنية السودانية في المرجع السابق الإشارة إليه ، ص ٥ .

٧٠ . انظر علي نور (شاعر المؤتمر) في كتاب حسن نجيلة ، ملامح من المجتمع السوداني ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ - ١٨١ .

٧١ . عدد ٢١ ، مجلد ١ ، ٢ يونيو ١٩٣٤ ، ص ١ .

٧٢ . عدد ١٩ ، مجلد ١ ، أول مايو ١٩٣٥ ، ص ٨٧٨ - ٨٧٩ .

٧٣ . الفجر : عدد ١٥ ، مجلد ١ ، أول يناير ١٩٣٥ ، ص ٦٦٤ .

٧٤ . نفس المصدر ، عدد ١٧ ، مجلد ١ ، ٢٨ فبراير ١٩٣٥ ، ص ٨١٤ - ٨١٥ .

٧٥ . نفس المصدر ، عدد ١٨ ، مجلد ١ ، أول أبريل ١٩٣٥ ، ص ٨٥٨ - ٨٦٤ .

٧٦ . نفس المصدر ، عدد ٢٤ ، مجلد ١ ، أول أغسطس ١٩٣٥ ، ص ١١٣٩ .

٧٧ . عدد ٢١ ، مجلد ١ ، أول يونيو ١٩٣٥ ، ٩٧٤ - ٩٧٥ .

٧٨ . عدد ٢٣ ، مجلد ١ ، ١٦ يوليو ١٩٣٥ ، ص ١٠٧٠ - ١٠٧١ .

٧٩ . عدد ٢٢ ، مجلد ١ ، ١٦ يونيو ١٩٣٥ ، ص ١٠٢٠ - ١٠٢٢ .

٨٠ . عدد ٢٣ ، مجلد ١ ، ١٦ يوليو ١٩٣٥ ، ص ١٠٦٩ .

٨١ . عدد ٥ ، مجلد ١ ، أول أغسطس ١٩٣٤ ، ص ١٨٧ - ١٨٨ . أنظر أيضاً عدد ٤ ، مجلد ١ ،

١٦ يوليو ١٩٣٤ ، ص ١٣٩ - ١٤١ .

٨٢ . نقلاً عن الأهرام : ١٦ يونيو ١٩٣٦ .

٨٣ . نقلاً عن الأهرام : ١٥ مارس ١٩٣٦ . أصدر عبد الرحمن أحمد صحيفة السودان في عام ١٩٣٤ وتوقفت عن الصدور في عام ١٩٤٠ .

٨٤ . النيل : ٣٠ أغسطس ١٩٣٦ . أصدرت صحيفةَ النيل شركةُ الطبع والنشر التي كانت تضم عند تأسيسها السيد عبد الرحمن المهدي ومصطفى أبو العلا ورجل الأعمال الإغريقي الأصل كونتو ميخالوس وآخرين . أسندت رئاسة تحريرها في البداية لصحفي مصري يدعى حسن صبحي وكان يعاونه في الإدارة الحاج الأمين عبدالقادر . صدر عدد النيل الأول في أغسطس ١٩٣٥ . بعد استقالة حسن صبحي خلفه في رئاسة تحرير «النيل» أحمد يوسف هاشم .

٨٥ . النيل : ٣٠ أغسطس ١٩٣٦ . ينم أسلوب هذا الكاتب عنه أنه ربما كان محمد أحمد محجوب .

٨٦ . النيل : ٨ سبتمبر ١٩٣٦ .

٨٧ . نفس المصدر : ٩ سبتمبر ١٩٣٩ .

٨٨ . الصادق المهدي ، جهاد في سبيل الله ، مرجع سابق ، ص ٣٤ . وأيضاً عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه (١٩٩٢) ، ص ٥٧ - ٥٨ .

٨٩ . انظر نص المحاضرة في كتاب حسن نجيلة ، ملامح من المجتمع السوداني ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ - ٢٢٢ . وعن حالة الخريجين قبل قيام المؤتمر انظر أيضاً بيان سكرتير نادي الخريجين في النيل : ٢٦ أكتوبر ١٩٣٧ .

٩٠ . أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

٩١ . النيل : ٢٠ و ٢٤ و ٢٦ أكتوبر ١٩٣٧ .

٩٢ . نفس المصدر : ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧ .

٩٣ : نفس المصدر : ١٩ ديسمبر ١٩٣٧ .

2

القسم الثاني

مـؤتمر الخـريـجين من التـأسـيـس إلى قـيـام الجمـاعـات والأحزاب السـيـاسـية: ١٩٣٧ - ١٩٤٥

مؤتمر الخريجين من التمهيد في ١٩٣٧
إلى التأسيس في فبراير ١٩٣٨

للإعداد للاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر ، شُكلت لجنة تمهيدية مُثلت فيها كافة الاتجاهات التي كانت سائدة في صفوف الخريجين . وكان أعضاء هذه اللجنة هم : إسماعيل الأزهري ، وأحمد عثمان القاضي ، ومحمد عثمان ميرغني ، وحسن كرار ، ومعني محمد حسن ، ويحيى الفضلي ، وعبد الماجد أحمد ، وعثمان شندي ، وجمال محمد أحمد ، وإسماعيل عثمان صالح ، وعلي محمد أحمد ، وإبراهيم أحمد حسين ، وعبد الله ميرغني ، ومكي شبيكة ، وأحمد محمد يس[١] .

وحتى لا تستأثر بالأمر أو تفرض رأيها على المجموعة ، طلبت اللجنة التمهيدية من بعض الخريجين الذين يمثلون نزعات وأجيال مختلفة أن يتحدثوا عن أغراض المؤتمر والأعمال التي يجب أن يقوم بها . كما استطلعت اللجنة آراء الأندية الأخرى بالعاصمة المثلثة والأقاليم . وأعلنت استعدادها لقبول الاقتراحات والآراء من أي خريج . وقد كان هدف اللجنة من كل ذلك استخلاص مشروع الأغراض والبرنامج لتقديمه للمؤتمر[٢] .

شارك بالحديث في الحلقات التي نظمتها اللجنة التمهيدية بنادي الخريجين بأم درمان عبد الماجد أحمد ، وأحمد عثمان القاضي ، ومحمد صالح الشنقيطي ، ومحمد عثمان ميرغني ، وجمال محمد أحمد ، وإبراهيم يوسف سليمان ، والهادي أبو بكر إسحق ، وعبد الله ميرغني ، وأحمد متولي العتباني ، والبدري الريح ، وعبد الله عبد الرحمن الأمين ، وعبد الله محمد عمر البنا ، ومحمد أحمد عمر ، ويحيى الفضلي . كما تلقت اللجنة مذكرات

قيّمة عن أغراض المؤتمر من نادي بري ونادي الموظفين بواد مدني .

وقد انتقد الهادي أبو بكر إسحق أسلوب إدارة حلقات الحديث التي نظمتها اللجنة التمهيدية بنادي الخريجين بأم درمان لأن المتحدثين كان يدلون بآرائهم دون أن تخضع للمناقشة من قبل الحاضرين . وطلب الهادي أبو بكر أن تطرح الآراء والمقترحات بعد عرضها على بساط البحث حتى لا تتحول الحلقات إلى سوق عكاظ جديد للاستماع للخطب الجميلة المنمقة(٣) .

سنعرض في هذا الفصل للآراء التي طرحت بشأن أغراض المؤتمر وبرنامجه سواء كان ذلك في الصحف ، أو في الأحاديث التي أدلى بها بعض الخريجين في الحلقات التي دعت لها اللجنة التمهيدية ، أو فيما تلقته اللجنة من آراء من بعض أندية العاصمة المثلثة والأقاليم. وسنعرض كذلك لما دار في الاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر ، ولموقف الحكومة من المؤتمر ، ولاعترافها المشروط به .

١- اغراض المؤتمر وبرنامجه

(أ) العمل على توحيد صفوف الخريجين :

مضت الإشارة إلى أن الخريجين انقسموا في النصف الأول من الثلاثينات حول مسألة وكالة نادي الخريجين ولمن تكون إلى فريقين . وتنافس الفريقان عاماً بعد عام على السيطرة على لجنة النادي ، مما أدى في نهاية الأمر إلى هجر الفريق المهزوم في الانتخابات للنادي ، والقطيعة التامة بين الفريقين . ولذلك طالب الخريجون في أحاديثهم وكتاباتهم خلال الفترة التمهيدية بأن يعمل المؤتمر على توحيد الخريجين وتقريب وجهات نظرهم .

فقد أهاب البدري الريح بالخريجين أن يكونوا كتلة واحدة متراصة[٤] . وقال أحمد عثمان القاضي إن التفرقة والعداوات والشحناء التي سادت في صفوف الخريجين كانت الدافع لقيام المؤتمر ، لأن الحاجة أصبحت ماسة لهيئة من الخريجين لتعمل للوحدة[٥] .

وذكر إبراهيم يوسف سليمان أن الانقسامات التي فشت في المجتمع السوداني

حتى عمت كل طبقاته كانت من بين الأسباب التي أدت إلى التفكير في إنشاء المؤتمر . ثم أشار إلى أن الانقسامات تطورت حتى «أصبحت بحق من الحركات الرجعية الهدامة التي تقف في سبيل كل تقدم اجتماعي ينشده الشباب الحر في أي ميدان من ميادين العمل» . ودعا إبراهيم يوسف سليمان إلى أن يكون غرض المؤتمر الأول وحدة الخريجين لأنه إذا «لم نصلح من شأن أنفسنا كأفراد عاملين في هيئتنا الاجتماعية ، لا نستطيع أن نعالج الظروف المحيطة بنا بضروب الإصلاح والتقويم ، وكيف يستقيم الظل والعود أعوج !» وناشد إبراهيم يوسف سليمان الخريجين بعدم القيام أفراداً أو جماعة بأي عمل حزبي ، وأن يسدلوا على الماضي ستاراً كثيفاً من النسيان[٦] .

واقترح محمد أحمد عمر أن يكون من أغراض المؤتمر العمل على تقريب وجهات نظر الخريجين ، وإخراجهم من عزلتهم ، ودفعهم إلى التعاون . وطالب محمد أحمد عمر بمحاربة الحزبية القائمة والعمل على موتها ، أو توجيهها سواء السبيل ، وذلك بجعلها ذات برامج ومبادئ[٧] .

(ب) رعاية مصالح الخريجين ومصالح البلاد :

يلاحظ أنه لم يبرز خلال الفترة التمهيدية أي اتجاه لأن يكون المؤتمر مجرد نقابة تعنى بشؤون الموظفين ومصالحهم . فقد عارض أحمد خير بقوة أن تكون شؤون الخريجين المتعلقة بالتوظيف من اهتمامات المؤتمر لأن الدرجات والإجازات والنقليات من شؤون العمال والموظفين لا الخريجين «فهناك قضية أسمى مقصداً من قضية التوظيف ، وأنبل غاية من مسألة الدرجات . ذلك إذا أردنا أن نقوم بدورنا التاريخي ، وأن نحقق أمل من كانوا أبعد نظراً وأسمى مقصداً»[٨] . وحتى بعد قيام المؤتمر كان أحمد خير دائم المطالبة بأن تولي اللجنة التنفيذية للمؤتمر عنايتها للإصلاح الاجتماعي ، وأن تتجنب جهد الطاقة شؤون الموظفين[٩] .

ورفض محمد أحمد عمر أن يكون المؤتمر نقابة للمطالبة بحقوق الموظفين .

وقال إنه إذا كانت فكرة المؤتمر تقوم على هذا الأساس لما وجدت في النفوس مرتعاً ، ولا في القلوب هوى ، ولماتت في ساعتها أو احتضنتها الجماعة التي تليق بها[١٠] .

ولم يحظ رأي أحمد خير بأن يكون المؤتمر هيئة شعبية شبيهة بالوفد المصري في أوليات أيامه بالقبول والتأييد في صفوف الخريجين[١١] . فقد كان الرأي الغالب في أوساط الخريجين كبارهم وشبابهم ، هو أن يحذو المؤتمر حذو المؤتمر الهندي فيعمل لخير الخريجين والسودان معاً . فمثلاً اقترح يحيى الفضلي أن يعنى المؤتمر بدراسة المقترحات التي ترمي لصلاح حال الخريجين أولاً ، وصلاح حال البلاد ثانياً[١٢] . وقال عبد الله ميرغني إن أغراض المؤتمر يجب أن تشمل مطالب البلاد العامة ومطالب الخريجين الخاصة[١٣] . وكان من رأي عبد الله عبد الرحمن الأمين أن مهمة المؤتمر ينبغي أن تكوّن النظر في شؤون البلاد عامة وشؤون الخريجين خاصة[١٤] . ونادى إبراهيم يوسف سليمان بأن تكون أغراض المؤتمر عامة لا خاصة لأنه ليس كل الخريجين يعملون في دواوين الحكومة فمنهم الصانع والزارع والتاجر[١٥] . ودعا أحمد عثمان القاضي إلى أن يخدم المؤتمر مصالح البلاد بوجه عام ومصالح الخريجين بوجه خاص . ودعا كذلك لأن يكون مبدأ المؤتمر مبدأ شعبياً . وقال إن النفوس المستنيرة أولى بقيادة الشعوب لأن القيادة لا تكون بالمال والجاه أو الحسب أو النسب . واقترح أحمد عثمان القاضي أن يكون شعار المؤتمر «مصلحة الوطن العامة فوق كل اعتبار»[١٦] .

وورد في مذكرة نادي الموظفين بواد مدني أن أغراض المؤتمر يجب أن تكون العمل لخير الخريجين والسودان عامة . وحتى لا يتبادر إلى الذهن وجود بعض التنافر بين كلمتي الخريجين والسودان ، أو وجود دلالة على قيام عنصرين مختلفين ، فقد أكدت المذكرة أن المؤتمر ينبغي أن يعنى بخدمة البلاد دون تخصيص لطبقة من الطبقات . ثم أوضحت المذكرة أن المجتمعين بنادي واد

مدني أخذوا بكلمتي الخريجين والسودان لتمشيهما مع روح البند الخاص بالسودان في معاهدة سنة ١٩٣٦ باعتبار أن الخريجين أولى الناس بمراقبة تنفيذ المعاهدة تنفيذاً فعليا . وسبقت الإشارة إلى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ نصت على أن الغرض من إدارة السودان الثنائية سيكون رفاهية السودانيين[١٧] .

وتطرق بعض الخريجين لمسألة ترتيب أسبقيات المؤتمر ومنهج العمل فيه فدعا بعضهم إلى أن يعنى المؤتمر عند مولده بشؤون الموظفين ، وعندما يقوى ساعده يتحول إلى معالجة القضايا الوطنية . فقد قال جمال محمد أحمد إن المؤتمر ينبغي ألا يحمل في البداية فوق ما يطيق ، وينوء بالحمل فيولد ميتاً . واقترح جمال أن يبدأ المؤتمر مسيرته «بشؤون صغيرة أنانية للخريجين يعجم بها عوده ويجعلها لبنات أولى يقيم عليها هيكله . فهكذا سنة الحياة والأحياء» . وأكد جمال أنه يؤمن مخلصاً بالقضايا الوطنية التي يتحدث عنها البعض ولكنه يطالب فقط بإزالة أشواك السبيل قبل أن يبدأ الخريجون مسيرتهم المضنية الطويلة[١٨] .

ويبدو أن أحمد عثمان القاضي قد قصد إلى ذلك أيضاً عندما قال إنه لتحقيق أغراض المؤتمر «يجب أن نكون أناساً عمليين . والطريقة العملية في الحياة أن تأخذ المقطوعية على قدر ما تستطيع أن تحدد إنتاجك . فتنتقل خطوة صغيرة ثم إلى الثانية»[١٩] .

وباستثناء أحمد خير ونفر قليل ، لم يفصل الخريجون المسائل العامة أو مصالح البلاد التي يريدون أن تكون محلَّ اهتمام المؤتمر . فقد آثر معظمهم التعبير عنها بصيغ عامة كأماني الأمة ، أو الأماني القومية ، أو الحقوق العامة المشار إليها في معاهدة سنة ١٩٣٦ بتعبير «رفاهية السودانيين» .

أما أحمد خير فقد كان يدعو لأن ينهض المؤتمر فور قيامه بقضايا النضال الوطني[٢٠] . بينما نادى جمال محمد أحمد بأن يهتم المؤتمر بمعالجة مسألة الحرمان من الحقوق المدنية ، وبأن يسعى لإقامة مكتبات عامة ، ومحطة إذاعة ،

وقاعة محاضرات ، ولإقرار مجانية التعليم . وأشار جمال إلى أن هذه الصغائر هي المفتاح للقضايا الوطنية الكبرى التي يتحدث عنها البعض[٢١] .

وبمطالعة ما كتبه جمال محمد أحمد عشية انعقاد الاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر بعنوان «التاريخ يقف وينصت ليسجل فماذا نحن مسجلون؟» يتبين أنه كان يضع تقرير المصير من بين المسائل العامة التي سيعمل المؤتمر على تحقيقها . فقد قال إنه لم يدر بخلد الرئيس ويلسون ومن أقروه على حق تقرير المصير أنهم قد وضعوا بذلك «في يد المستضعفين وثيقة تقلق بالهم وتقض مضاجعهم بعد أعوام . ولم يدر بخلدهم أن بالدنيا شعوباً غير تلك الأقليات التي كانت قائمة في أذهانهم آنذاك كالكروات والسلوف . فقد كان العرب هواناً لم يتخيله لهم أكثر بناة العرب الأقدمين تشاؤماً»[٢٢] .

وقد أثار اقتراح رعاية الخريجين لمصالح البلاد همساً حول مدى تمثيل الخريجين للبلاد وأهليتهم للتعبير عن أمانيها . وذهب البعض إلى أن زعماء العشائر وشيوخ القبائل هم الأجدر برعاية مصالح السودان والتحدث باسم أهله .

تصدت صحيفة «النيل» لهذا الهمس فقالت إن الخريجين لم يهبطوا من السماء ، أو ينبعوا من الأرض ، أو تتفجر بهم الحجارة . فهم أبناء الزعماء والأعيان والنظار والعمد والمشائخ والتجار وعامة الشعب ومن صميم كل بيت وقبيلة ، ولا فضل لهم على أحد من المواطنين الذي لم ينالوا قسطاً من التعليم . وكل ما لهم أنهم خدام لهؤلاء ويشعرون بحكم ثقافتهم أن عليهم واجباً ينبغي تأديته . وأوضحت «النيل» أن الخريجين لا ينطلقون من موقف الأثرة والسطو على حقوق الآخرين ، لأنهم من صميم الشعب بكل طبقاته ، وتضيع مصلحتهم عندما يقع الضر على أي طائفة من الطوائف . ثم قالت «النيل» إن البلاد وإن رزحت طويلاً تحت أعباء القبيلة ، فإنها ستنهض تحت لواء القومية وتلقي عن كاهلها هذه الأعباء[٢٣] .

وكانت «النيل» قد تحدثت أيضاً عن حق للخريجين في الوصاية على غير المتعلمين ، وأهابت بالخريجين أن يرعوا مصالح أولئك قبل أن يرعوا مصالحهم . كما دعت «النيل» الحكومة ألا تنكر على الخريجين هذا الحق «فالحكومة التي تؤمن بحق الوصاية على الشعوب الضعيفة ، جدير بها ألا تنكر على الخريجين حق الوصاية على بقية شعبهم وهم آباؤهم وإخوانهم وذوو قرباهم»[٢٤] .

(ج) خلق الوحدة القومية :

أفضت سياسة الحكم غير المباشر القائم على النظام القبلي التي طبقها حاكم السودان العام جون مفي في أعقاب ثورة سنة ١٩٢٤ إلى إذكاء نار العصبية القبلية . وفي معرض تناوله لمسألتي القومية والقبلية ، ذكر أحمد خير أن حكومة السودان عملت على تأريث القبلية حتى صار التعصب للقبلية والتمسك بها مفتاح النجاح وسلم الرقي في الدوائر الحكومية ، بينما صارت الدعوة إلى جنسية سودانية ، وإغفال القبلية ومحاربتها اتجاهاً معادياً لسياسة الحكومة[٢٥] .

وخلال الفترة التمهيدية طرحت في سياق الحديث عن أغراض المؤتمر وبرنامجه مسألة التدامج القومي وغرس الروح القومي في النفوس . فقد دعا أحمد عثمان القاضي إلى أن يسعى المؤتمر لإيجاد الوحدة القومية بكل وسيلة مشروعة[٢٦] . واقترح عبد الماجد أحمد أن تشمل أغراض المؤتمر العمل على تكوين قومية سودانية[٢٧] .

وتحدث جمال محمد أحمد عن الدور الذي يمكن أن يلعبه المؤتمر في خلق الروح القومية ، وفي تقريب الوحدات المتجزئة التي يتكون منها السودان . فقد وصف جمال السودان بأنه «شعوب لا شعب . فنوبي الشمال ، وعربي الوسط ، وزنجي الجنوب ، وزنجي الشرق ، كل هذه عناصر متنافرة لا تآلف بينها ولا تعاضد ولا تداخل» . ثم أبدى جمال ألمه لدعوة بعض المتعلمين لإنشاء

أندية وصناديق جهوية .

وفي إطار دعوته لصهر الوحدات المتنافرة التي يتكون منها السودان ، قال جمال محمد أحمد : «إنها ليست عصبية . إذ ليست بيننا ثارات قديمة ولا أحقاد كامنة . ولست أرى أنجع من التقريب المادي بالتجارة ، والرباط المعنوي بالخريجين خاصة والمتعلمين عامة . وليس بضائر إيانا أن يطول الزمان في صهر هذه الوحدات»[٢٨] .

ونادت صحيفة «النيل» بأن يكون غرض المؤتمر تكوين الذاتية السودانية التي لا يستطيع السودان أن يملك أمر نفسه قبل أن يحققها . وأهابت «النيل» بالخريجين أن يقرروا عندما يجتمعون محو الفوارق وإنكار العصبية ، وأن يقولوا بصوت واحد «نحن سودانيون» . وأشارت «النيل» إلى أن مصالح أبناء الشرق والغرب والشمال والجنوب واحدة «وأن الضيم الذي يلحق بأي بقعة من بقاع السودان إنما لاحق بالآخرين ، إن لم يكن عاجلاً فآجلاً . والذي يرى الضر يلحق بأخيه ينبغي أن يتلافاه قبل أن يحيق به»[٢٩] .

(د) القضاء على الاستشارات الفردية :

درجت حكومة السودان قبل قيام المؤتمر على الوقوف على آراء الخريجين ، ومعرفة الاتجاهات السائدة في أوساطهم بشأن بعض سياساتها من خلال الاتصالات الفردية التي كان يجريها الموظفون البريطانيون مع مرؤوسيهم من الخريجين العاملين في الدوائر الحكومية .

وعندما طُرحت فكرة قيام المؤتمر كان من بين ما اقترح له من أغراض تكوين رأي عام للخريجين ليتم بذلك القضاء على الاستشارات الفردية . ففي محاضرته المحورية «واجبنا السياسي بعد المعاهدة» ، دعا أحمد خير إلى ترك الشكاوى والمناجاة بين الخريجين والحاكمين «إلى هيئة من رجال الصفوف الأمامية فينا ، هيئة نجلّها ، ونوليها الثقة ، وندين لها بالطاعة الحقة ، والخضوع في سبيل الصالح العام . ولمن يريد مجاملتنا ويتعرف على نوايانا بعد ذلك أن

يستمع لرأيها ويحترم مشورتها»[٣٠] .

وفي المذكرة التي بعث بها إلى لجنة المؤتمر التمهيدية ، شدد نادي الموظفين بواد مدني على أن تكون لجنة المؤتمر هي ممثلة الخريجين ، وأن يكون لها وحدها دون غيرها حق عرض مطالبهم ، ومفاوضة أولي الأمر فيما يتعلق بهم[٣١] .

وسيرد من بعد أن أول لجنة تنفيذية للمؤتمر طلبت في أول اتصال رسمي لها بالحكومة في ٢ مايو ١٩٣٨ العدول عن سياسة الاستنارة بالآراء الفردية ، والاستنارة برأي الخريجين كمجموعة ممثلة في لجنة المؤتمر التنفيذية .

٢- الاجتماع العام التاسيسي للمؤتمر

عُقد الاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر في مساء ١٢ فبراير ١٩٣٨ وحضره ١١٨٠ خريجاً . استهل الاجتماع رئيس اللجنة التمهيدية إسماعيل الأزهري بكلمة قال فيها إن الصيحة لقيام المؤتمر جاءت داوية من قلب الجزيرة . ووصف المؤتمر بأنه «لسان الخريجين المعبر عن رغباتهم ، الموضح لشكاياتهم ، العامل لتحقيق الأماني القومية» .

دعا أزهري في كلمته إلى التحرر من ربقة الماضي ، وإلى نفض غباره ، وإلى ترك التحاسد والتباغض . وحذر من أنه إذا لم يتم ذلك فلن تقوم للمؤتمر قائمة .

وفي إشارة واضحة إلى مناداة المؤتمر بتكوين القومية السودانية تساءل أزهري : «مالنا نتضاءل في بلدنا ونتخاذل في حقنا وقد تعهدنا الحكم الثنائي ما يقارب أربعين عاماً ! أما آن لنا أن نقف على أرجلنا ! أما آن لنا أن نثبت وجودنا ونعتز بسودانيتنا !» ثم قال : «إذا قسمت بلاد الله إلى هند وصين ومصر ، وساكن ذلك هندي ، وهذا صيني ، وذا مصري ، فأنا وأنت سوداني ، وهذا سوداننا . وإن لم نكن سودانيين فماذا نكون؟» .

ولإزالة شكوك زعماء العشائر وبعض القيادات الدينية والطائفية بشأن المؤتمر ، ناشد أزهري الجميع إلى السير متكاتفين متساندين وإلي العمل بما يلائم

روح العصر في صف واحد «ليس كتمخرجين فقط بل مع الآباء ورؤساء العشائر والزعماء . وقد تتعدد طرق الوصول ، إلا أن الغرض واحد نعمل جميعاً على تحقيقه» .

قدم بعد ذلك سكرتير اللجنة التمهيدية مكي شبيكة مشروع دستور المؤتمر . وعرض عبد الماجد أحمد مشروع مالية المؤتمر . كما تحدث أحمد عثمان القاضي عن مشروع مجلة المؤتمر .

وعند تقديمه لمشروع دستور المؤتمر ، قال مكي شبيكة إن اللجنة التمهيدية لم تجد صعوبة في بيان غرض المؤتمر لأن كل المتكلمين والمقترحين نادوا بعموميته . وبرزت خدمة الصالح العام للبلاد وللخريجين في جميع الاقتراحات التي قامت اللجنة بتصنيفها . وعن تساؤل البعض عما إذا كان للخريجين كمجموعة صالح خاص لا تشترك معهم فيه طبقات الشعب الأخرى ، أوضح مكي شبيكة أن الإجابة على هذا التساؤل موجودة في عدد عظيم من المقترحات حيث ذكر أصحابها «أن للخريجين كطبقة موظفة ، قوانين ومعاملات تحكمها تستدعي بحثاً ومعالجة خاصة»[٣٢] . ولكن مع ذلك يقطع أحمد خير بأن كلمة «الخريجين» الواردة في غرض المؤتمر لم تقصد لذاتها بل كانت حرزاً يقي الحركة ، في أوليات أيامها الشرور والنكبات[٣٣] .

وتبنى دستورُ المؤتمر شروطَ العضوية التي نص عليها دستور نادي خريجي المدارس . فقد نص دستور المؤتمر على أن العضوية مفتوحة لكل خريجي مدارس ومعاهد السودان فوق مستوى المدارس الأولية . ونص كذلك على أن اللجنة التنفيذية للمؤتمر ستنظر في قبول السودانيين الذين تخرجوا من غير هذه المدارس . ويعتقد هندرسن أن هذا النص الأخير وفر مدخلاً للتلاعب في قوائم الانتخابات[٣٤] . بينما يرى أحمد خير أن تعريف الخريج في الدستور قد جاء مرناً يحمل أوسع المعاني ويشف عن أهداف الحركة في نظر الكثرة الساحقة[٣٥] .

ونص دستور المؤتمر على أن تكون للمؤتمر هيئة مكونة من ٦٠ عضواً ينتخب من بينها لجنة تنفيذية مكونة من ١٥ عضواً . وقد ذكر أحمد خير أن تحديد عدد أعضاء الهيئة الستينية أو اللجنة التنفيذية لم يكن توخياً لحكمة ، أو نزولاً على قاعدة حسابية أو تمثيلية ، وإنما لاستيعاب أكبر عدد ممن يرجى خيرهم ، أو يتقى شرهم[٣٦] .

وقبل أن يشرع الاجتماع التأسيسي في انتخاب الهيئة الستينية تقدم أحمد خير باقتراح أحدث زوبعة ونقاشاً حاداً وأوشك أن يؤدي إلى فض الاجتماع ، فقد اقترح أحمد خير تعديل جدول الأعمال فيما يتعلق بالانتخاب ليكون الانتخاب بالترشيح العلني بحيث يتقدم كل من يأنس في نفسه المقدرة والاستعداد للعمل إلى المؤتمرين مرشحاً نفسه للانتخاب ، ثم ينتخب من مجموع المرشحين أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر .

وجد اقتراح أحمد خير تأييداً من محمد أحمد محجوب الذي قال : «إننا نريد لجنة نستطيع محاسبتها حساباً عسيراً في آخر العام . فإذا لم يتقدم العضو ويقول للمؤتمر انتخبوني ، كان له آخر العام أن يقول لماذا انتخبتموني؟ أما إذا رشح نفسه فقد حق لنا عليه الحساب . وهذا ما يجري في الأمم الراقية» .

عارض إسماعيل العتباني اقتراح أحمد خير وقال إنه سيذهب بهيبة الاجتماع وروعته . وقال أيضاً إن طريقة الترشيح العلني لا تلائم الأخلاق والتقاليد السودانية . فالسودانيون لم يبلغوا بعد الشأو الذي يسمح لهم بتقليد غيرهم من الأمم التي استساغت أخلاقها الترشيح العلني .

وعارض البدري الريح اقتراح أحمد خير ، وذكر أن أي سوداني يحترم نفسه لن يتقدم ويقول : «انتخبوني» . وستكون النتيجة أن يتقدم للترشيح من لا يمكن أن يُمنح ثقة المؤتمرين .

واعتبر مكي شبيكة اقتراح أحمد خير تهديماً للمؤتمر ، وتقويضاً للجهد الذي بذل في عدة أشهر . وحذر مكي شبيكة من أنه إذا أُجيز الاقتراح فسيقصي من

أجهزة المؤتمر أناساً عرفوا بالمقدرة والاستعداد . وعندما طرح اقتراح أحمد خير للتصويت عارضه ٧٣١ عضواً وأيده ٤٤٩ عضواً ولذلك لم يؤخذ به[٣٧] .

بعد إجراء الانتخابات جاء تشكيل الهيئة الستينية واللجنة التنفيذية للمؤتمر ممثلاً لكافة التيارات والاتجاهات السياسية والطائفية ، وإن كانت الغلبة في التشكيل لكبار الخريجين أو رجال الصف الأول . وقد نال إسماعيل الأزهري أكبر عدد من الأصوات عند انتخاب الهيئة الستينية يليه مكي شبيكة ثم عبد الماجد أحمد . وقد انتخب محمد علي شوقي لعضوية الهيئة . كما انتخب كذلك أحمد السيد الفيل رغم أنه لم يحضر الاجتماع التأسيسي لعذر طارئ .

اجتمعت اللجنة التنفيذية لأول مرة بعد انتخابها مساء الاثنين ١٤ فبراير ١٩٣٨ . ولتجنب الخلاف حول منصب الرئاسة ، قررت اللجنة أن تكون الرئاسة دورية بحيث يتولاها كل شهر واحد من أحد عشر عضواً . وكونت اللجنة التنفيذية هيئة سكرتارية مكونة من إسماعيل الأزهري سكرتيراً ، وعبد الله ميرغني مساعداً للسكرتير ، والدرديري محمد أحمد نقد أميناً للصندوق ، وحماد توفيق محاسباً .

وعند الاقتراع لدورات الرئاسة اختير حسن ظاهر سعد رئيساً للدورة الأولى من منتصف فبراير إلى منتصف مارس ثم يتبعه على التوالي محمد نور الدين ، ومحمد صالح الشنقيطي ، والدرديري محمد عثمان ، ومحمد الحسن عثمان إسحق ، وعبد الماجد أحمد ، وعبد المنعم محمد ، وإبراهيم أحمد ، وميرغني حمزة ، وأحمد محمد صالح ، ومحمد الخليفة شريف .

وسجلت اللجنة التنفيذية صوت شكر لأحمد خير باعتباره صاحب فكرة مؤتمر الخريجين . وكذلك لنادي خريجي المدارس بأم درمان واللجنة التمهيدية للمؤتمر[٣٨] .

ويبدو أنه كان هناك شيء من القلق والإشفاق من أن تتجدد في اجتماع اللجنة التنفيذية الأول خلافات الماضي لأن اللجنة كما جاء في صحيفة «النيل»

كانت تضم شيعاً وأحزاباً . ولكن ، وكما جاء في «النيل» أيضاً ، كتب الله السلامة للمؤتمر وللبلاد فاجتمع الذين فرقت بينهم أيام السوء في مائدة واحدة ، وبرزت في أفقهم الصفات السودانية الكامنة فهدتهم سواء السبيل . وتصافح الإخوان ، واستهلوا عهداً جديداً شعاره الاتحاد والمؤازرة . وتوقعت «النيل» ألا تطغى الحزبية في المستقبل ، وألا تكون هناك فرقة وبغضاء كالتي كان فيها الخريجون بالأمس القريب(٣٩) .

٣- موقف الحكومة من فكرة المؤتمر

عندما طُرحت في عام ١٩٣٧ على بساط البحث فكرة قيام مؤتمر للخريجين ، كانت فترة خدمة جون مفي قد انتهت ، وحل محله منذ عام ١٩٣٤ كحاكم عام للسودان استيوارت سايمز الذي أدخل تعديلات جذرية في سياسة سلفه مفي إزاء المتعلمين . فخلافاً لما فعل مفي ، انتهج سايمز سياسة جديدة تهدف إلى بناء أمة حديثة في السودان على أساس التعاون مع المتعلمين وليس مع السلطات القبلية(٤٠) .

ولكن بالرغم من سياسة سايمز الرامية إلى مد أسباب التعاون بين الخريجين والحكومة وتعاطفه مع تطلعاتهم المشروعة ، فقد تخوف بعض كبار الخريجين من أن تعتبر الحكومةُ المؤتمرَ عملاً سياسياً يتنافى مع النظم السياسية والإدارية القائمة في البلاد ، وأخذوا كما قالت صحيفة «النيل» يقدمون رِجلاً ويؤخرون أخرى .

وعندما نما إلى علم الخريجين أن الحكومة راضية عن فكرة المؤتمر ، لاحظت «النيل» أن فريقاً من الشباب الذي يرى في كل عمل ترضى عنه الحكومة موطناً للشك ، تخوف من أن تكون فكرة المؤتمر أصلاً فكرة حكومية مقصود بها إثارة فتنة حزبية جديدة ، أو هتك أسرار الناس ومعرفة ما يبطنون(٤١) .

ويثور هنا تساؤل : لماذا شجعت حكومة السودان قيام المؤتمر؟ يمكن رد تشجيع سايمز وإدارته لقيام المؤتمر لسببين : الأول يتصل بعودة مصر إلى

السودان بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ . فقد فطن سايمز إلى أنه يمكن من خلال تشجيع الخريجين لتنظيم أنفسهم في هيئة مؤتمر ، العمل على استمالتهم للتعاون مع الحكومة على أساس سياسة «السودان للسودانيين» ويتسنى بذلك صد التيارات الفكرية والسياسية المصرية ، ومنع أي تحالف بين المصريين والمتعلمين السودانيين على نحو ما حدث عام ١٩٢٤ وفجّر ثورة اللواء الأبيض .

ويتصل السبب الثاني لتشجيع سايمز لفكرة المؤتمر بالنفوذ المتعاظم للسيد عبد الرحمن المهدي في أوساط الفئة الاجتماعية الجديدة التي نشأت في ظل الحكم الثنائي وهي فئة المتعلمين . فعندما تسلم استيوارت سايمز مقود السلطة في السودان في عام ١٩٣٤ ، كان السيد عبد الرحمن المهدي قد تحرر إلى حد ما من الحصار الصارم الذي ضربته حوله حكومة السودان ، وأفلح في جمع شتات أسرته ، وإعادة تنظيم طائفة الأنصار على تعاليم المهدية وتوجيهها نحو العمل الاقتصادي والاجتماعي . وعلى غير ما قصدت حكومة السودان ، فإن الثروة التي حققها السيد عبد الرحمن من الاستثمار في القطاعين الزراعي والتجاري لم تقلل من هيبته الدينية أو تؤثر على توجهاته السياسية ، إذ وظف السيد عبد الرحمن القاعدة الاقتصادية القوية التي بناها لارتياد كافة سبل العمل العام فأنشأ الصحف ، وتبرع لمعاهد ومدارس التعليم الأهلي ، ووثق صلاته بالمتعلمين ، فكان يزور أندية الخريجين بالعاصمة المثلثة من وقت لآخر ويدعم أنشطتها ، كما فتح مجلسه لاستقبال شيوخ وشباب الخريجين حيث كان يتباحث معهم في أمور الأدب والسياسة .

أثار اهتمام السيد عبد الرحمن المهدي بالمتعلمين وما كانوا يكنونه له من احترام وتقدير قلق حكومة السودان وإحساسها بالخطر . ولذلك رأى استيوارت سايمز في قيام المؤتمر وسيلة للحد من نفوذ السيد عبد الرحمن في أوساط المتعلمين ، ولإحباط التحالف الذي كان السيد عبد الرحمن يسعى

لعقده بين المتعلمين والقوى التقليدية[٤٢] .

وسنرى لاحقاً أن قيام المؤتمر لم يحقق ما قصد إليه استيوارت سايمز ، إذ لم يمنع تجدد الولاء لمصر ، كما لم يحد من نفوذ الطائفية الدينية ، وبوجه خاص نفوذ السيد عبد الرحمن المهدي في صفوف الخريجين .

٤- اعتراف الحكومة بالمؤتمر

بمطالعة اقتراحات الخريجين وما قالوه في الحلقات التي نظمتها اللجنة التمهيدية عن علاقة المؤتمر بالحكومة ، يبدو جلياً أنهم كانوا موقنين بأن تحقيق أغراض المؤتمر يتطلب الاتصال بالحكومة وحسن التفاهم معها ، كما يتطلب الحصول من الحكومة على اعتراف بالمؤتمر وبلجنته التنفيذية كممثل للخريجين .

فقد عبّر نادي بري عن أمله في «أن يقوم المؤتمر بواجب المصلحة العامة في حدود التعاون مع الحكومة خير قيام»[٤٣] . وقال يحيى الفضلي إن سر نجاح المؤتمر سيكون في حسن تفاهم لجنته مع حكومة البلاد . وقال أيضاً إنه لن يفوّت على الذين سيتولون قيادة الخريجين ضرورة التفاهم مع الحكومة في هذا الطور من الجهاد[٤٤] . وذكر عبد الله عبد الرحمن الأمين أنه لكي يتمكن المؤتمر من تحقيق أغراضه السامية «ينبغي أن يعمل على حسن التفاهم بين الحكومة والأمة ، يقفها على رغائب البلاد ويطلعها بحاجياتها ويناقشها في ما يراه كافلاً لرغبات الأمة وملائماً لحالتها أو جارحاً لشعورها غير متمش مع تقاليدها ومشخصاتها . كل ذلك في جلاء وصراحة وإخلاص حتى تقرب وجهتا النظر بين الطرق ويتوافر حسن النية»[٤٥] .

ودعا الهادي أبو بكر إسحق إلى ضرورة التعجيل بالتأكد من أن الحكومة مستعدة للاعتراف بلجنة المؤتمر كهيئة محترمة . ثم أضاف محذراً : «وإلا فإنني أخشى عليكم من مصير لجنة العشرة ، وستكون الصدمة عنيفة»[٤٦] . وقال البدري الريح إن الخريجين يجب أن يسعوا لخيرهم وخير البلاد بالطرق

المشروعة ، وألا يخاصموا أحداً ، أو يتحرشوا بأحد[٤٧] .

واقترح نادي الموظفين بواد مدني أن يكون أول عمل تقوم به لجنة المؤتمر هو الحصول من الحكومة على الاعتراف بها كممثلة للخريجين ، وأن يكون لها وحدها حق عرض مطالبهم ومفاوضة الحكومة فيما يختص بهم . وورد في المذكرة التفسيرية لهذا الاقتراح أنه «لم يغب عن ذهن المجتمعين ما يتبادر إلى الذهن من الزج بلجنة المؤتمر في وضع المستجدي لاعتراف الحكومة به أو المشفق على قدره ومكانته بدون ذلك الاعتراف وتلك الدعاية . ولم يكن يخفى على المقترحين مزية التحلل من قيود الاعتراف وما يترتب عليه . ولكن الذي رجحه في نظرهم هو ما فيه من كسب قانوني أولاً ، وثانياً ما يؤديه لوحدة الخريجين من خير وفائدة لأنه يحول دون أي سعي يحاوله من لا يروق له الانضمام إلى المؤتمر»[٤٨] .

وتوقعت «النيل» ألا تتردد الحكومة في الاعتراف بأن الخريجين جادون وأنهم مسالمون ينشدون الحق والتعاون على النهوض بالبلاد[٤٩] .

أبلغت حكومة السودان بقيام مؤتمر الخريجين بخطاب وجَّهه في ٢ مايو ١٩٣٨ سكرتير اللجنة التنفيذية إسماعيل الأزهري إلى السكرتير الإداري انقس جيلان . وقد عبّر المؤتمر في هذا الخطاب عن رغبة الخريجين في حسن التفاهم والتعاون الصادق مع الحكومة لتقدم البلاد ورفاهيتها .

ثم أوضح المؤتمر أن محور عمله سيكون فيما يلي :-

أولاً : المسائل الداخلية التي تهم السودان ولا تقع في دائرة اختصاص الحكومة كالإصلاح الاجتماعي والأعمال الخيرية. وبالنسبة لهذه المسائل ذكر المؤتمر أنه سيعمل مستقلاً عن الحكومة ولكن بروح التعاون والصداقة معها ، ووفقاً لأحكام القوانين واللوائح المحلية .

ثانياً : المسائل العامة التي تخص الحكومة أو تدخل في نطاق سياستها . وبالنسبة لهذه المسائل طلب المؤتمر من الحكومة أن تعطي الاعتبار اللازم لما يقدمه لها المؤتمر من وقت لآخر من آراء ومقترحات .

وأكد المؤتمر أن الخريجين لا يريدون إحراج الحكومة أو القيام بنشاط يتعارض مع سياستها لأن أغلبهم من موظفي الحكومة ويدركون ما يفرضه عليهم ذلك من التزامات . والتمس المؤتمر تقدير الحكومة لحقيقة أن الخريجين يشكلون العنصر المتعلم الوحيد في البلاد وما يترتب على هذا الوضع من واجبات .

كما أكد المؤتمر أن الخريجين لا يدعون تمثيل البلاد ، ويعلمون بوجود جماعات أخرى في البلاد ، ويعترفون بأهميتها ، ولكنهم يريدون أن يسهموا معها في تقدم البلاد ورفاهيتها .

وطلب المؤتمر من الحكومة العدول عن الاستنارة بالآراء الفردية للخريجين والاستنارة برأي الخريجين كمجموعة ، لأن ذلك أجدى وأنفع للحكومة ، وأدعى للطمأنينة بالنسبة للخريجين .

وفي خطاب بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٣٨ من أنقس جيلان إلى سكرتير المؤتمر ، اعترفت الحكومة بالمؤتمر كهيئة شبه عامة تهتم بالمسائل الخيرية والشؤون العامة ، وتعرب عن آرائها في المسائل العامة التي تهمها . كما رحبت الحكومة باتجاه المؤتمر لتحقيق أغراضه بالتعاون الوثيق معها .

ولكن الحكومة لم تعترف بالمؤتمر كهيئة سياسية ، أو كممثل لغير وجهة نظر أعضائه . ولفتت الحكومة انتباه المؤتمر إلى أن وجود عدد من موظفي الحكومة ضمن أعضائه سوف يحول دون اشتراك المؤتمر في أي عمل يتعارض مع سياسة الحكومة أو سلطتها الدستورية[٥٠] .

وسنرى في الفصل الثالث من هذا القسم أن خطاب جيلان هذا كان من بين الأسس التي استندت إليها حكومة السودان لرفض المطالب التي رفعها لها المؤتمر في ٣ أبريل ١٩٤٢ .

الهوامش

1. See Afaf Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese Nationalist Movement, loc. cit, p. . 90, footnote 56.

٢ . النيل : ٢٣ نوفمبر ١٩٣٧ .

٣ . نفس المصدر : ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

٤ . نفس المصدر والعدد .

٥ . نفس المصدر : ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ .

٦ . نفس المصدر : ١٤ ديسمبر ١٩٣٧ .

٧ . نفس المصدر : ٨ يناير ١٩٣٨ .

٨ . نفس المصدر : ١٨ أكتوبر ١٩٣٧ .

٩ . نفس المصدر : ٤ فبراير ١٩٣٩ .

١٠ . نفس المصدر : ٩ يناير ١٩٣٨ .

١١ . انظر النيل : ١٥ ديسمبر ١٩٣٧ . وأيضاً أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

١٢ . النيل : ١ ديسمبر ١٩٣٧ .

١٣ . نفس المصدر : ٢٢ ديسمبر ١٩٣٧ .

١٤ . نفس المصدر : ١٣ ديسمبر ١٩٣٧ .

١٥ . نفس المصدر : ١٤ ديسمبر ١٩٣٧ .

١٦ . نفس المصدر : ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ .

١٧ . نفس المصدر : ٢٩ يناير ١٩٣٨ .

١٨ . نفس المصدر : ٨ ديسمبر ١٩٣٧ . وانظر أيضاً أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

١٩ . النيل : ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ .

٢٠ . نفس المصدر : ١٥ ديسمبر ١٩٣٧ .

٢١ . نفس المصدر : ٨ ديسمبر ١٩٣٧ .

٢٢ . نفس المصدر : ٣ فبراير ١٩٣٨ .

٢٣ . نفس المصدر : ٩ فبراير ١٩٣٨ وأيضاً ٢ يناير ١٩٣٨ .

٢٤ . نفس المصدر : ٣ فبراير ١٩٣٨ .

٢٥ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ٦٤ - ٦٦ .

٢٦ . النيل : ٣٠ نوفمبر ١٩٣٧ .

٢٧ . نفس المصدر : ١٩ ديسمبر ١٩٣٧ .

٢٨ . نفس المصدر : ٨ ديسمبر ١٩٣٧ .

٢٩ . نفس المصدر : ٣ فبراير ١٩٣٨ .

٣٠ . حسن نجيلة ، ملامح من المجتمع السوداني ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

٣١ . النيل : ٢٩ يناير ١٩٣٨ .

٣٢ . لما دار في الاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر ، انظر النيل : ١٤ و ١٥ فبراير ١٩٣٨ .

٣٣ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

٣٤ . The Making of the Modern Sudan (1953), p. 536.

٣٥ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

٣٦ . نفس المصدر ، ص ٩٦ .

٣٧ . النيل : ١٤ فبراير ١٩٣٨ .

٣٨ . نفس المصدر : ١٦ فبراير ١٩٣٨ .

٣٩ . نفس المصدر والعدد .

٤٠ . جعفر محمد علي بخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

٤١ . النيل : ٣ فبراير ١٩٣٨ .

٤٢ . انظر جعفر محمد علي بخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ - ٢٣٩ ، وأيضاً ص ٢٦٧ - ٢٨٧ .

٤٣ . النيل : ٥ فبراير ١٩٣٨ .

٤٤ . نفس المصدر : ١ ديسمبر ١٩٣٧ .

٤٥ . نفس المصدر : ١٣ ديسمبر ١٩٣٧ .

٤٦ . نفس المصدر : ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

٤٧ . نفس المصدر والعدد .

٤٨ . نفس المصدر : ٢٩ يناير ١٩٣٨ .

٤٩ . نفس المصدر : ١٦ فبراير ١٩٣٨ .

٥٠ . نفس المصدر : ١١ يونيو ١٩٣٨ . وأيضاً بشير محمد سعيد ، الزعيم الأزهري وعصره ، مرجع سابق ، ص ٦٠ - ٦٣ .

أداء المؤتمر في الأعوام الأربعة الأولى: ١٩٣٨ - ١٩٤١

أثارت السنوات الثلاث الأولى من عمر المؤتمر الشك والقلق في الصدور، وأصابت النفوس بالملل، فهجره عدد من الخريجين، وانقطع آخرون عن اجتماعاته[١]. فبينما حضر الاجتماع التأسيسي في فبراير ١٩٣٨ (١١٨٠ عضواً)، حضر الاجتماع العام الثاني في فبراير ١٩٣٩ (٤٠٠ عضو). وهبط الحضور في الاجتماع العام الثالث الذي عقد في ٢٠ يناير ١٩٤٠ إلى ٢٥٠ عضواً[٢]. وكان ذلك بسبب ما اعتبره قطاع كبير من الخريجين سلبية المؤتمر وإفراطه في الاعتدال مما جعله يعجز عن تحقيق أية نتائج ذات شأن[٣]. ويبدو أن أحمد خير كان يتحدث بلسان هؤلاء حينما قال: «إنهم كانوا يريدونها حركة شعبية تبعث الوعي وتشيع اليقظة بين جميع المواطنين وتذكي نار القومية بين السودانيين. ولكنهم وجدوها تتقلص رويداً رويداً، وتنكمش أطرافها حتى ضعفت الثقة فيها عند الجميع»[٤].

وفي يناير ١٩٤٠ وصف محمد عامر بشير (فوراوي) أعمال المؤتمر بأنها نظرية لأنها لم تتعد بعد طور الدرس والتقارير. ثم قال: «فقد كتبنا وكتبنا كثيراً. ولكننا حتى الآن لم نعمل قليلاً»[٥].

ستتناول في هذا الفصل جوانب مختارة من أداء المؤتمر وسنقف من خلالها على أمرين أساسيين. أولهما دخول حركة الخريجين في مرحلة جديدة ألا وهي مرحلة التحالف مع الطوائف الدينية. وأما الأمر الثاني فهو التوتر الذي شاب علاقة المؤتمر بالحكومة منذ زيارة رئيس وزراء مصر علي ماهر للسودان في فبراير ١٩٤٠ والذي بلغ حد التهديد بحظر عضوية المؤتمر على الموظفين أو

حتى حله كلياً . وكانت الحكومة تأخذ على المؤتمر أنه لم يعد يتصرف وفق الأصول ، وأنه خرج على دستوره نصاً وروحاً . وذلك لأنه خاطب العالم الخارجي من وراء ظهرها ، وحاول في أكثر من مناسبة التحدث باسم السودان ، وسعى إلى تحويل نفسه إلى هيئة سياسية .

وسنرى في الفصل التالي أن هذين الأمرين مهَّدا للمرحلة القادمة من مسيرة حركة الخريجين حينما كشف المؤتمر في ٣ أبريل ١٩٤٢ عن وجهه السياسي وطالب بأن يمنح السودان حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة .

١- لجان الاختصاص

نصت المادة ١٦ (هـ) من الباب الرابع من اللائحة الداخلية للمؤتمر على تعيين لجان اختصاص دائمة أو مؤقتة لدراسة المشروعات والقيام بأي عمل تراه اللجنة التنفيذية . ونصت المادة ٢٨ من اللائحة على أن يسند لهذه اللجان البحث في أعمال فنية أو خلافها ورفع تقارير عنها للجنة التنفيذية .

وقد قامت اللجنة التنفيذية الأولى للمؤتمر بتعيين لجان اختصاص وعهدت إليها بدراسة بعض المسائل تمهيداً لعرضها على الهيئة الستينية . وقد روعي في تشكيل هذه اللجان الرغبة والميل لانعدام التخصص بالمعنى الصحيح[٦] .

وعندما بدأ المؤتمر عامه الثالث في يناير ١٩٤٠ قدمت اللجنة التنفيذية برنامجاً اشتمل على أربع دعائم هي : التعليم ، والإصلاح الاجتماعي ، والإصلاح الاقتصادي ، والدعاية ووسيلتها مجلة المؤتمر . وكان لكل من هذه الدعائم بنود . فمثلاً كان من بنود التعليم : محاربة الأمية ، وإنشاء صندوق للتعليم ، ودراسة مسألة تعليم الرحل . وكان من بنود الإصلاح الاقتصادي : دراسة مسألة مياه الري والتوسع الزراعي ، وإنجاز مشروع شركة المساهمة . وكان من بنود الإصلاح الاجتماعي : تنفيذ مشروع نشيد المؤتمر ، والدعوة لقصر أيام المآتم على ثلاثة ، والدعوة لتخفيض المهور ، والعمل على منع شرب الخمور في الأندية الوطنية وعلى محاربة القمار والبغاء والأمراض المماثلة

له[٧] .

ولكن نشوب الحرب العالمية الثانية حال دون السير في هذا البرنامج واقتصر الأمر على محاولات لإجراء دراسات[٨] . وعند عرضه لما أنجز من أعمال إبان دورة المؤتمر الرابعة ، نوه رئيس المؤتمر إسماعيل الأزهري في الاجتماع السنوي الخامس الذي عقد في ٢٩ ديسمبر ١٩٤١ بما صادف المؤتمر من توفيق في يوم التعليم الذي أقيم في ٢٨ فبراير ١٩٤١ . غير أنه أقر بأن بعض لجان الاختصاص لم توفق في عام ١٩٤١ والأعوام السابقة له في القيام بما أسند إليها من أعمال في مجالي الاجتماع والاقتصاد . وأعلن أن الهيئة قد كلفت لجنة القوانين بمراجعة قانون تشكيل لجان الاختصاص وتعديله على ضوء التجارب السابقة بما يكفل سير الأعمال سيراً حميداً[٩] .

وقد ذكر أحمد خير أن لجنة المؤتمر لعام ١٩٤٢ والتي كان يرأسها إبراهيم أحمد تخلت عن تقليد لجان الاختصاص وقسمت أعمال المؤتمر إلى خمس شعب هي : الشؤون الاقتصادية ، والشؤون الثقافية ، والشؤون الاجتماعية ، والدعاية ، والمسائل الوطنية . وأوكلت اللجنة أعباء كل شعبة إلى أحد الأعضاء مستعيناً في ذلك بمن يرى من زملائه على أن يكون مسؤولاً أمام اللجنة التنفيذية ، ومعها بالتضامن أمام الهيئة الستينية . وقال أحمد خير إن المؤتمر بذلك أقام من نفسه حكومة شعبية داخل حكومة السودان[١٠] .

٢- المؤتمر والاستشارات الفردية

ذكرنا في الفصل الأول من هذا القسم أن القضاء على الاتصالات الفردية بين الخريجين والحكومة وتكوين رأي عام للخريجين كان واحداً من الأسباب التي دعت إلى قيام المؤتمر . وفي حفل الشاي الذي أقامه المؤتمر في ٢١ فبراير ١٩٤٠ تكريماً لرئيس وزراء مصر علي ماهر ، أكد رئيس لجنة المؤتمر التنفيذية آنذاك نصر الحاج علي أن المؤتمر يحاول القضاء على إدلاء الأفراد بآراء خاصة قد يؤدي العمل بموجبها إلى الإضرار بمصالح البلاد . وأوضح نصر أن المؤتمر يعمل

جاهداً لتكوين رأي عام يعبّر عن مطالب الأمة ورغبات البلاد[١١] .

ولكن يبدو أن قيام المؤتمر لم يمنع الاستشارات والاتصالات الفردية . ففي الاجتماع السنوي الثالث للمؤتمر في ٢٠ يناير ١٩٤٠ ، قال محمد أحمد محجوب إن الاستشارات الفردية التي ضللت الحاكم زمناً طويلاً ووقفت عائقاً في سبيل مصلحة البلاد «لاتزال قائمة ، وأنه لمما يحز في نفوسنا أن نرى الذين أسسوا المؤتمر وعملوا فيه يتقبلونها وسيلة . وكان الواجب يقضي بأن يرفض كل عضو من هيئة المؤتمر في شمم وإباء الإدلاء برأي شخصي بأن يقول إني عضو في هيئة محترمة مقدسة عندي فإذا أردتم رأيي فاستشيروها»[١٢] .

٣- المؤتمر والقومية

سبق لنا القول إن خلق القومية السودانية كان من بين الأغراض التي أنشئ من أجلها مؤتمر الخريجين . وبعد قيام المؤتمر بقليل تناول أحد كتّاب مجلة المؤتمر مسألة القومية فقال إن محمد علي هو واضع اللبنة الأولى في بناء القومية السودانية لأنه أول من وحد السودان بحدوده الحالية تحت إدارة مركزية واحدة . ثم قال إن الإمام المهدي خطا بالقومية خطوات أخرى لأنه جاء برسالة لاتعرف القبلية ولا الجهة ولا الطبقات الاجتماعية وظلل برايته كل قبائل السودان ، وهيأ لكل فرد سوداني الارتقاء إلى درجة الخلافة ، ولم يحصر ذلك في قبيلة ، أو يمنع من أنس فيه الكفاءة من بلوغ أعلى الدرجات .

وتطرق الكاتب بعد ذلك إلى ما أسماه «اللطخة السوداء» في تاريخ القومية السودانية وهي معاملة الجنس العربي للجنس الزنجي قبل الحكم الثنائي ، وأشاد بما قامت به حكومة السودان من إلغاء للرق وسنّ للقوانين الصارمة لمحو الرق نهائياً من السودان .

وأوضح الكاتب أن الظروف التاريخية ساعدت في إدماج القبائل المختلفة في السودان الشمالي ، وأن الثورة المهدية أوجدت الشعور المشترك لشد بناء القومية لأنه لا يمكن تفسير هبّة السودانيين تحت لواء واحد لرد عادية الظلم ، إلا بأنهم

أحسوا بذاتية منفصلة وأن مصائرهم مرتبطة ببعضها البعض . وأهاب الكاتب بالشباب العمل لتقوية القومية بمختلف الوسائل لأنه لايزال هناك متسع للإدماج والتقوية[١٣] .

واقترح محمد عامر بشير (فوراوي) في يناير ١٩٤٠ أن يشمل برنامج عمل المؤتمر الدعوة إلى محو القبلية ومطالبة كل عضو من أعضاء المؤتمر بمحوها من سجل خدمته[١٤] . وبعد أسبوعين من ذلك دعا المؤتمر المواطنين إلى الانتساب إلى السودان بدلاً من القبيلة عند الالتحاق بالوظائف أو عندما يودون السفر إلى الخارج . ودعاهم كذلك إلى أن ينسبوا الأبناء والبنات عند الولادة وعند دخول المدارس إلى السودان . ووصف المؤتمر الانتساب إلى القبائل بأنه عار على شعب يريد الوقوف على قدميه . ثم ناشد المؤتمر السودانيين قائلاً : «وأنت يا ابن حلفا وأنت يا سليل الجعليين وأنت يا ابن الجنوب يحق لكم الاعتزاز بمواطنكم وأصولكم . ولكن لاتنسوا أن الجميع يعيشون على ما تنبته الأرض السودانية . وأمام الأجانب كلكم تنسبون إلى وطنكم السودان ، وأيام الشدة تحتملون المصائب كسودانيين فسجلوها منذ الآن قومية واحدة وكلمة واحدة ألا وهي : سوداني»[١٥] .

وسيرد في فقرة لاحقة أن نصر الحاج علي رئيس لجنة المؤتمر التنفيذية قد شرح مفهوم المؤتمر للقومية في الخطاب الذي ألقاه في ٢١ فبراير ١٩٤٠ في حفل تكريم المؤتمر لرئيس وزراء مصر علي ماهر .

٤- المؤتمر والحرب العالمية الثانية

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ أعلن المؤتمر سياسة التأييد الصريح المطلق للديمقراطية . وبعث سكرتير المؤتمر إسماعيل الأزهري رسالة إلى الحاكم العام عبّر فيها عن تقدير المؤتمر لما قامت به الحكومة من احتياطات لحماية الشعب ومصالحه الحيوية . وبعد أن أشار إلى أن كثيراً من أعضاء المؤتمر قد تطوعوا للاشتراك في الاحتياطات المضادة للطائرات ، عبّر

أزهري عن استعداد المؤتمر لتقديم أي خدمة ممكنة تطلب منه[١٦] .

ووجه المؤتمر نداءً إلى الشعب السوداني مناشداً إياه بالتزام الهدوء والسكينة والتذرع بالصبر ، وأن يعين الحكومة على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها ، واتباع إرشاداتها وقبول نصائحها[١٧] .

وقد شرح المؤتمر أسباب تأييده للديمقراطية وما يرمي إليه من ذلك في الخطاب الذي ألقاه سكرتير المؤتمر إسماعيل الأزهري في الاجتماع العام الثالث للمؤتمر في ٢٠ يناير ١٩٤٠ . فقد جاء في هذا الخطاب أن المؤتمر لم يقف مكتوف الأيدي إزاء الحرب ، فاتجه إلى الشعب طالباً منه التزام الهدوء والسكينة ، والتذرع بالصبر . وجاء في الخطاب أيضاً أن المؤتمر عندما «يناصر القضية الديمقراطية ، قضية أولئك الذين هبوا لنصرة الشعوب الصغيرة ولكي لا يسود العالم حكم القوة ، إنما يأمل من وراء ذلك أن ينال السودان نصيبه من حياة جديدة يكون لأبنائه فيها حصة الأسد في معالجة شؤون بلادهم التي . . . ستجتاز عهداً جديداً . فلابد لنا من إبداء الرجاء أن يلاحظ كل من يهمه الأمر أن يرجع إلى رأي المؤتمر في كل الشؤون الحيوية فهو يمثل البلاد خير تمثيل»[١٨] .

وبعد دخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا النازية في ١٠ يونيو ١٩٤٠ ، دعا الحاكم العام في ١١ يونيو ١٩٤٠ عدداً من القيادات الطائفية والدينية والتجار والأعيان والضباط حيث تلى عليهم إعلاناً بشأن دخول إيطاليا الحرب ورسالة موجهة منه بهذه المناسبة إلى الشعب السوداني . وقد كان من بين المدعوين السيد علي الميرغني ، والسيد عبد الرحمن المهدي ، والشريف يوسف الهندي ، وأبو شامة عبد المحمود ، وأحمد السيد الفيل ، وعمر إسحق ، ومحمد أحمد البرير ، وبابكر بدري ، وإسماعيل الأزهري (الكبير) ، وسيد أحمد سوار الذهب ، وأحمد حسن عبد المنعم ، والبمباشي محمد نور ، والقائمقام حامد صالح الملك[١٩] .

ودُعي للحضور أيضاً ثلاثة من أعضاء لجنة المؤتمر التنفيذية ، وقد كانوا :

ميرغني حمزة رئيس لجنة المؤتمر عن شهر يونيو ١٩٤٠ ، وإسماعيل الأزهري ، ومحمد صالح الشنقيطي . وقد اعتبرت صحيفتا «النيل» و «صوت السودان» الدعوة اعترافاً من الحاكم العام بالمؤتمر . كما أكدتا استعداد المؤتمر للتعاون مع الحكومة في كل الإجراءات التي تتطلبها طوارئ الحرب[٢٠] .

ولكن عندما طلب المؤتمر في ١٥ يونيو ١٩٤٠ أن يؤذن له بمخاطبة «شعب السودان» لنصحه وإرشاده عن طريق منشورات وإعلانات لما تقتضيه ظروف الحرب ، أمرت الحكومة بأن تُوجه المنشورات «إلى أعضاء وأصدقاء المؤتمر» لأن الصيغة المقترحة «إلى شعب السودان» ستضفي على المؤتمر مركزاً لا يحق له ، ولربما تثير غضب عناصر أخرى في البلاد[٢١] .

٥- الخلاف حول اشتراك المؤتمر في لجنة الإذاعة

عندما تقرر في النصف الثاني من عام ١٩٤٠ مد فترة البث الإذاعي وتضمين البرامج أحاديث ثقافية عامة ، دُعي المؤتمر بصفة غير رسمية للتعاون مع الإذاعة لتنظيم هذه البرامج والاشتراك في إعدادها . قبلت لجنة المؤتمر التنفيذية الدعوة على أن تُنتهز الفرصة لإذاعة محاضرات اجتماعية إصلاحية . وطلبت اللجنة أن يكون إلقاء تلك المحاضرات في فترات متقاربة . وهنا نشب خلاف بين اللجنة التنفيذية والهيئة الستينية للمؤتمر لأن اللجنة قبلت الدعوة بدون أن ترجع للهيئة . كما أنها لم تحصل لقاء قبولها على السماح للمؤتمر بأن يذيع أحاديث باسمه . وإزاء فقدانها لثقة الهيئة الستينية ، استقالت اللجنة التنفيذية وتم انتخاب لجنة جديدة في اليوم التالي أُسندت رئاستها لإسماعيل الأزهري[٢٢] .

وسيرد لاحقاً أن الخلاف حول الاشتراك في لجنة الإذاعة لم يكن في واقع الأمر إلا ستاراً للصراع الحقيقي الذي نشب آنذاك في أروقة المؤتمر بشأن منح رئاسة المؤتمر الفخرية أو عضويته للسيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي .

وحتى لا تفوتها الفرصة في الاشتراك بأكبر نصيب في خدمة الشعب ، طلبت

لجنة المؤتمر الجديدة أن يسمح لها بإذاعة بيانات باسم المؤتمر في مواضيع اجتماعية إصلاحية . وأوضحت اللجنة أنها تقدمت بهذا المطلب ليس على أساس أنه ثمن اشتراك المؤتمر في لجنة الإذاعة ، بل على أساس أنه يمثل أفضل الطرق لنجاح البرنامج الثقافي لمحطة الإذاعة .

إزاء رفض لجنة الإذاعة لمطلب المؤتمر ، سحبت اللجنة الجديدة للمؤتمر مندوبيها من لجنة الإذاعة . وأصدرت قراراً يحظر على أعضاء المؤتمر إذاعة أحاديث من محطة الإذاعة حتى ولو بصفاتهم الشخصية(٢٣) .

خلال دورة المؤتمر لعام ١٩٤١ حاولت لجنة المؤتمر التنفيذية والتي كان يرأسها أيضاً إسماعيل الأزهري إيجاد تسوية للمسألة تحفظ كرامة المؤتمر وتتمشى مع روح مطلبه . وقد تم بالفعل التوصل إلى هذه التسوية وعرضت على الهيئة الستينية في ١٦ يونيو ١٩٤١ فقبلتها . ولكن سبعة من أعضاء الهيئة رفضوا التسوية واستقالوا من عضويتها . وقد كانوا جميعاً من أنصار السيد علي الميرغني .

قضت التسوية التي تم التوصل إليها بأن يختار المؤتمر أربعة من أعضائه ليكونوا بصفة استشارية مع أربعة من موظفي الإذاعة لجنة للإشراف على البرامج الثقافية . وقد اختار المؤتمر لعضوية هذه اللجنة كلاً من عوض ساتي ، ونصر الحاج علي ، وعبد الحليم محمد ، وفوزي سليمان .

وكان من عناصر التسوية أيضاً أن يقدم المؤتمر من خلال إذاعة أم درمان وكفقرة عادية في نشرات الأخبار ، بيانات بشأن المسائل ذات الأهمية الاجتماعية . واشتُرط أن تكون مثل هذه البيانات مقبولة للحكومة ومجازة من قبل ضابط الإذاعة . كما اتفق على أن يقوم أحد أعضاء المؤتمر العاملين في لجنة الإذاعة وبصفته الشخصية بتقديم حديث توضيحي بعد نشرة الأخبار للبيانات(٢٤) .

٦- المؤتمر ومصر

لم تتحمس مصر لمؤتمر الخريجين عند قيامه واعتبرته دسيسة بريطانية لتكريس فصل السودان عن مصر. خاصة وأن المؤتمر قد تبنى الدعوة لخلق قومية سودانية. وذكر أحمد خير أن المصريين لم يكونوا راضين عن المؤتمر عند إنشائه لأنه كان من وجهة نظرهم تجسيداً للنعرة الانفصالية[٢٥].

وقبيل انعقاد الاجتماع العام التأسيسي للمؤتمر في فبراير ١٩٣٨ أبدى جمال محمد أحمد دهشته واستغرابه لزعم البعض أن الإدارة البريطانية أوحت للخريجين بإنشاء المؤتمر ليكون قوة في وجه المطالب والمطامح المصرية في السودان: «يقولون إن الحكومة أوحت وكتلة الخريجين صَدَعت. لم توحِ الحكومة. يقولون - وما أعجب ما يقولون - لتكوين رأي عام في وجه مصر. وهذا وأيم الحق أعوج المنطق»[٢٦].

وفي الاجتماع السنوي الثالث للمؤتمر في يناير ١٩٤٠ دعا محمد أحمد محجوب المؤتمر ألا يقف «داخل حدود البلاد وينحصر بين خطوط تخومها. بل يجب أن يتعداها إلى مصر وإنجلترا، فإنه حتى اللحظة يتقول علينا إخواننا المصريون وهم أقرب الناس إلينا أن المؤتمر قام ليقضي على الصلات. ولكننا نقول إن من يريد أن يوآخي ويعقد المعاهدات يجب أن يثبت ذاتيته ويحترم كيانه»[٢٧].

وبعد أسابيع قليلة من حديث المحجوب سنحت الفرصة للمؤتمر وللصحف السودانية لإزالة شكوك مصر بشأن المؤتمر ولتصحيح فكرتها عنه. ففي ١٨ فبراير ١٩٤٠ وصل رئيس وزراء مصر علي ماهر في زيارة رسمية للسودان رافقه خلالها عبد القوي أحمد وزير الأشغال العامة وصالح حرب وزير الدفاع. وإبان الزيارة تناولت صحيفة «النيل» مسألة علاقة المؤتمر بمصر، وأشارت إلى أن قيام المؤتمر أثار الشك والريب في نفوس المصريين، وإلى أنه لم يكد يجتمع في يومه الأول إلا وقال قائل منهم إنها حركة مفتعلة قصد بها «بعد

الشقة بين حبيبين ولبذر الخلاف بين شقيقين» . ولما كانت دعوة المؤتمر لخلق قومية من بين عوامل شك مصر في المؤتمر ، فقد أوضح محرر النيل «أن من أهم أماني المؤتمر في الوقت الحاضر هي خلق قومية سودانية تجمعنا ، وتجعل منا أمة لها كينونتها ولها مركزها . ولا أظن في السعي لخلق تلك القومية ما يتعارض مع مصالح مصر ، بل إن خلق مثل هذه القومية لمن التزاماتها نحو السودان»[٢٨] .

لم تكن زيارة المؤتمر ضمن البرنامج الرسمي الذي أعد لعلي ماهر . وعندما أبدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر رغبتها في إقامة حفل شاي تكريماً لعلي ماهر ، تعللت الحكومة بأن وقت الضيف كان مشغولاً تماماً ولن يكون في مقدوره أن يدرج في البرنامج أية ارتباطات إضافية . ولكن لجنة المؤتمر عبّرت عن دهشتها في أن تتاح للناديين المصري والبريطاني الفرصة لاستضافة علي ماهر بينما يضن بمثل هذه الفرصة على الجهاز الوحيد الممثل للسودانيين .

ويبدو أن حكومة السودان قد اقتنعت بمنطق لجنة المؤتمر فوافقت على أن يكرم المؤتمر علي ماهر . ولكنها أوضحت أن موافقتها لم تكن من قبيل الاعتراف للمؤتمر بأي صفة قومية أو تمثيلية ، وإنما إدراكاً منها بأن ليس من الحكمة أو الحصافة في شيء تجاهل ما تستحقه العناصر السودانية المتعلمة من اعتبار . وقد طلبت الحكومة بأن تصدر الدعوة للحفل باسم أندية خريجي المدارس بأم درمان والخرطوم تحت رعاية مؤتمر الخريجين . ولكن مع ذلك صدرت الدعوة باسم المؤتمر مباشرة[٢٩] .

وخلال حفل الشاي الذي أقيم في ٢١ فبراير ١٩٤٠ ألقى نصر الحاج علي رئيس لجنة المؤتمر التنفيذية كلمة رحب فيها باسم السودانيين جميعاً بعلي ماهر . كما تحدث فيها عن أهداف المؤتمر والأسباب التي أدت إلى قيامه .

وصف نصر زيارة علي ماهر بأنها فرصة وفرتها الأقدار ليعرب السوداني لأخيه المصري عن قرب الأواصر التي تربطهما والتي ترتكز على أربعة دعائم

ثابتة وهي الدين واللغة والدم والنيل . ثم أكد أن المؤتمر يعمل لمصلحة السودان مستلهماً وحي ضميره ورغبات بلاده غير متأثر بأي مؤثر خارجي .

وفي إشارة واضحة لأهلية الخريجين للحديث باسم جميع السودانيين قال نصر إنه ليس «هناك من يعرف السودان حق المعرفة مثل أبنائه المتعلمين . فهم يحسون بأحاسيس أهاليه ويشعرون بآلامهم وأفراحهم ، وهم يعرفون اتجاهات أفكارهم ونزعات نفوسهم» . ولذلك دعا نصر الحكومة الثنائية أن تفسح المجال للمؤتمر وأن تساعده في تحقيق أغراضه ليسود التفاهم بين الحاكم والمحكوم ويساهم الخريجون في نهضة بلادهم حتى يكون هناك تناسب في الحياة بين شطري الوادي .

وعن دعوة المؤتمر لتكوين قومية سودانية ، قال نصر الحاج علي إن المؤتمر يسعى للقضاء على «النعرة القبلية وتمسك كل قبيلة بوحدتها منفصلة عن باقي القبائل مما سيؤدي إلى تمزيق جسم الأمة وهدم كيانها . فالمؤتمر يعمل جاهداً لجعل لفظة سوداني سلاحاً للقضاء على هذه التفرقة القبلية ، وأداة لرفع الحواجز بين أجزاء القطر الواحد» .

وفي ختام كلمته قال نصر الحاج علي : «إن إخلاصنا لمصر وحبنا لها وثقتنا بها أمر مفروغ منه وعروة لا انفصام لها وسوف تقوى هذه العواطف على مر الأيام وتوالي الدهور . فإذا عدتم إلى أسفل الوادي فاحملوا عنا أطيب الأماني وأقوى الآمال في مصر وساكنيها وعلى رأس الجميع جلالة الملك المحبوب فاروق الأول»[٣٠] .

وبالرغم مما ورد في كلمة رئيس لجنة المؤتمر التنفيذية عن مسألة القومية السودانية ، إلا أن المؤتمر ترك انطباعاً حسناً لدى علي ماهر ورفاقه . فقد وجدوه أكبر مما كانوا يظنون وأدركوا أنه يشكل نواة حقيقية للحركة الوطنية ، وأنه ليس - كما كانوا يعتقدون - أداة خلقتها بريطانيا لمناوأة مصر ومقاومة مطالبها بشأن السودان . وتوقعت حكومة السودان أن يتغير موقف مصر تجاه المؤتمر وأن تحاول

إيجاد صلة ودية معه خاصة وأن حفل المؤتمر لعلي ماهر قد عكس مودة حارة نحو مصر ، ورغبة أكيدة في التعاون معها على أساس الأواصر الأبدية .

ومن ناحية أخرى فقد ساهمت زيارة علي ماهر للمؤتمر في بث روح الحماس للمؤتمر ، وإعادة الحياة إلى أوصاله ، وفي التمهيد لتفعيل أجندته السياسية . فقد خف إلى استقبال علي ماهر عدد كبير من الخريجين الذين كانوا قد ابتعدوا عن المؤتمر . فبينما حضر الاجتماع السنوي الثالث للمؤتمر في ٢٠ يناير ١٩٤٠ (٢٥٠ خريجاً) ، شارك في حفل تكريم علي ماهر في ٢١ فبراير ١٩٤٠ عدد يتراوح بين ٨٠٠ و ٩٠٠ خريج .

ومع إن زيارة علي ماهر للسودان قد ساعدت بقدر كبير في تصحيح فكرة المصريين عن المؤتمر ، إلا أنها تسببت أيضاً في إثارة أزمة بين حكومة السودان والمؤتمر . ففي ٢٥ فبراير ١٩٤٠ نما إلى علم الحكومة أن المؤتمر يناقش اقتراحاً بشأن تقديم مذكرة لعلي ماهر تشتمل على مطالب لتمويل بعض أنشطة المؤتمر الاجتماعية والتعليمية . وكان يقف وراء هذا الاقتراح شباب الخريجين الذين كانوا يسيطرون على هيئة المؤتمر الستينية بينما كانت تعارضه أغلبية اللجنة التنفيذية . وعندما طُرح الاقتراح للتصويت في الهيئة الستينية أجيز بأغلبية ٢٣ صوتاً مقابل ١٩ صوتاً .

اعتبرت حكومة السودان محاولة الاتصال المباشر بالحكومة المصرية من وراء ظهر الحاكم العام وبدون مشورته إجراءً غير دستوري وخرقاً للتعهدات التي قطعها المؤتمر للحاكم العام والمضمنة في دستوره . لذلك سارعت الحكومة في مساء يوم ٢٥ فبراير ١٩٤٠ نفسه إلى تنبيه المؤتمر إلى خطورة هذه الخطوة وحذرت من أن اتخاذها ربما يؤدي إلى تغيير موقف الحكومة من المؤتمر وسحب اعترافها به .

ودعا السكرتير الإداري رئيس لجنة المؤتمر نصر الحاج علي وسكرتيرها حماد توفيق وعضوها محمد صالح الشنقيطي للاجتماع به في ٢٦ فبراير ١٩٤٠ .

وقبل أن يعقد الاجتماع تبين أن المذكرة قد سلمت لمعني محمد حسن عضو لجنة المؤتمر والموظف بالري المصري ليسلمها بدوره إلى عبد القوي أحمد وزير الأشغال العامة المصري وعضو الوفد المرافق لعلي ماهر[٣١] .

اشتملت مذكرة المؤتمر لعلي ماهر على عدد من «الالتماسات» التي تدخل في نطاق الإصلاح الاجتماعي . وقد وصفتها حكومة السودان بأنه مجرد «خطاب استجداء» وبأنها وثيقة من الدرجة الثانية[٣٢] .

وكان من بين «الالتماسات» التي تضمنتها المذكرة المساهمة في التبشير بالدين الإسلامي ونشر اللغة العربية في جنوب السودان ، وتقديم الدعم والمساعدة لمعهد أم درمان العلمي وملجأ القرش ، وإقامة مستشفى ومكتبة عامة في أم درمان ، وتشجيع رجال المال المصريين للاستثمار في السودان . وورد في المذكرة أن هذه «الالتماسات» لا تعبّر عن كل ما يأمله السودان من مصر ، وأن آمال السودان أوسع وأسمى من ذلك بكثير لارتباط شؤونه الحيوية والسياسية الكبرى بمصر[٣٣] .

وخلال اجتماعهم بالسكرتير الإداري في ٢٦ فبراير ١٩٤٠ دفع ممثلو المؤتمر بأن المذكرة وجهت للشعب المصري ولم توجه للحكومة المصرية ولا لعلي ماهر . ودفعوا كذلك بأن المذكرة سلمت لعلي ماهر باعتباره ممثلاً شخصياً للشعب المصري وليس بصفته الرسمية . وأكد ممثلو المؤتمر للسكرتير الإداري أنهم تصرفوا بحسن نية وأنهم كانوا يعتقدون أن الإجراء الذي قاموا به لم يكن ضاراً . وفي تعليقه على ذلك قال السكرتير الإداري إنه بالرغم من استعداده لقبول أنهم لم يقصدوا إبداء عدم الولاء للحكومة الثنائية ، إلا أنه لا مهرب من حقيقة أن المؤتمر بالرغم من التحذير الذي تلقاه قد أقدم على تصرف طائش سياسياً وتكتيكياً .

تبين لحكومة السودان من الأزمة التي فجرتها مذكرة المؤتمر لعلي ماهر أن تشكيل وعمل الهيئة الستينية ليس مرضياً على الإطلاق ، فعدد أعضاء الهيئة لا

يتناسب مع عدد أعضاء المؤتمر الذين حضروا الاجتماع العام الذي انتخبها . فالهيئة المكونة من ٦٠ عضواً انتخبها اجتماع عام لم يحضره سوى ٢٥٠ عضواً . كما أن الهيئة اشتملت على عدد كبير من الشباب الذين حصلوا على مقاعدهم في الهيئة بما لا يزيد عن ١٠ أصوات لكل منهم . ونعتت حكومة السودان هؤلاء الشباب بقلة الخبرة وعدم المسؤولية .

وبما أن قرار تقديم المذكرة لعلي ماهر قد فرضته الهيئة الستينية على اللجنة التنفيذية ، فقد كشفت الأزمة أيضاً لحكومة السودان أنه بالرغم من إمكانية التعويل على المعتدلين لاتخاذ وجهة نظر سليمة بالنسبة للمسائل الكبيرة ، إلا أنه لا تزال تنقصهم الشجاعة الأدبية للدفاع عن وجهة نظرهم مهما كلف ذلك ضد معارضة الشباب في الهيئة الستينية . وعزت الحكومة الضعف الأدبي للمعتدلين جزئياً لحرصهم على وحدة المؤتمر وتجنب إحداث أي شرخ واضح بينهم وبين الشباب ، لأن مثل هذا الشرخ يمكن أن يدفع بالشباب إلى تكوين معارضة مستقلة وهو أمر غير مرغوب فيه .

وخلصت الحكومة إلى أن الإجراء الذي يتعين اتخاذه لمعالجة الأوضاع يجب أن يوجه لتقوية مركز المعتدلين مثل ميرغني حمزة وعبد الماجد أحمد داخل حركة المؤتمر ، وتشجيع الرأي العام الموالي للحكومة خارج المؤتمر . وخلصت الحكومة كذلك إلى أن الإجراء الذي سوف يتخذ ينبغي أن يتجنب تدمير المؤتمر أو شق حركة الخريجين بشكل دائم حتى لا يسفر ذلك عن نشوء نواة معارضة من الشباب قد تتعذر السيطرة عليها من قبل العناصر المعتدلة المتعاونة مع الحكومة .

وبعد أن هدأ النقع الذي أثارته مذكرة المؤتمر لعلي ماهر قليلاً ، استدعى السكرتير الإداري في ٢٧ مارس ١٩٤٠ رئيس المؤتمر نصر الحاج علي والسكرتير حماد توفيق واثنين من أعضاء اللجنة التنفيذية هما محمد صالح الشنقيطي وعبد الماجد أحمد وأبلغهم بأن المؤتمر قد تصرف مؤخراً بالنسبة

لأمرين تصرفاً يوحي بتبنيه لسياسة معينة وأنه إذا استمر فيها فلربما قضى بذلك على الثقة المتبادلة التي ينبغي أن تحكم علاقة المؤتمر بالحكومة . الأمر الأول كان نشر مذكرة المؤتمر بشأن إصلاح المعهد العلمي في الصحف قبل عرضها على الحكومة[٣٤] . وأما الأمر الثاني فقد كان تقديم المذكرة لعلي ماهر . وقد أرجع السكرتير الإداري تصرف المؤتمر إلى رغبته في الدعاية لنفسه أو الضغط على الحكومة. ولكنه أوضح أنه مهما كانت دوافع المؤتمر ، فإن الطريق الذي سلكه سيعرض مركز أعضائه كموظفين للخطر أو يضعهم في موقف تتنازع فيه ولاءاتهم. وحذر السكريتر الإداري من أنه إذا نشأ مثل هذا الموقف فإنه الحكومة قد تُرغم على سحب موظفيها من المؤتمر وإذا لزم الأمر حل المؤتمر نفسه . ونصح السكرتير الإداري ممثلي المؤتمر أن يتخذوا في الحال خطوات تحول دون تبني سياسات تؤدي إلى إحباط نواياهم ونوايا الحكومة الطيبة . واقترح السكرتير الإداري عند النظر في هذه الخطوات البدء بإعادة النظر في تنظيم المؤتمر نفسه .

وعندما دار الحديث عن مذكرة المؤتمر لعلي ماهر أوضح السكرتير الإداري أنه لا ينطلق من عداء لمصر لأن معاهدة سنة ١٩٣٦ تحول دون ذلك . وأضاف أنه من وجهة النظر السودانية فإن الإنجاز الرئيسي للمعاهدة هو تأكيد المركز المستقل للسودان والذي يعبّر عنه دستورياً الحاكم العام وحكومته . ونبه السكرتير الإداري إلى أن تقديم المؤتمر مذكرات لحكومات أجنبية سيعرض ذلك المركز للتآكل ويضعف ما أسماه قضية المؤتمر الوطنية[٣٥] .

٧- الحكومة تهدد مرة أخرى بحل المؤتمر

بعد استقالة لجنة المؤتمر في نهاية أغسطس ١٩٤٠ وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة برئاسة إسماعيل الأزهري ، توترت العلاقة مرة أخرى بين المؤتمر والحكومة بسبب ما اعتبرته الحكومة أخطاء اقترفتها لجنة المؤتمر دون أن تكترث أنها بذلك سوف تحرم المؤتمر من عطف الحكومة وتأييدها .

فقد استاءت الحكومة من انسحاب لجنة المؤتمر من لجنة الإذاعة ومنعها أعضاء

المؤتمر من التعاون مع محطة الإذاعة حتى ولو بصفاتهم الشخصية. واستاءت الحكومة أيضاً مما اعتبرته انتحالاً من قبل المؤتمر بدون وجه حق لصفة تمثيلية. فبمناسبة تقاعد الحاكم العام استيوارت سايمز وتعيين خلف له بعثت لجنة المؤتمر برقية وداع لسايمز «باسم البلاد بأسرها». كما بعثت اللجنة رسالة ترحيب بالحاكم العام الجديد «باسم الجميع». ولكن عندما نُشرت الرسالة في صحيفة «النيل» كانت «باسم الأمة السودانية».

إزاء ما تقدم وكذلك ما وصفته الحكومة بالاتجاهات «الوطنية» غير المرغوب فيها، وعدم مسؤولية اللجنة الجديدة المكونة من شباب تنقصهم الخبرة والنضج السياسي، قرر السكرتير الإداري أن الوقت قد أضحى مناسباً لتوجيه توبيخ رسمي للجنة المؤتمر.

استدعى السكرتير الإداري رئيس لجنة المؤتمر إسماعيل الأزهري في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٠ وسلمه مذكرة تناولت الوضع بشكل عام وعددت ما مضى من أحداث. حذرت المذكرة المؤتمر بأن الحكومة قد تأمر موظفيها بالانسحاب من عضوية المؤتمر، هذا إن لم تأمر بحله كلياً. وأشارت المذكرة إلى أن موقف المؤتمر من مسألة التعاون مع الإذاعة والمسائل المشابهة لم يكن مقصوداً منه الحصول على عطف الحكومة.

ووصفت المذكرة ادعاء المؤتمر بتمثيل «الأمة» بالسخف. وقالت إنه يشكل خروجاً على الأهداف الأصلية للمؤتمر والتي حصل بموجبها على وعد من الحكومة بالعطف وبالمعاملة الودية.

وخُتمت المذكرة بالتأكيد على أن الحكومة ليست ضد نمو الوعي الوطني بين السودانيين، ولكنها ترى أنه بالرغم من النصح المتكرر، إلا أن المؤتمر قد أخل بروح ونص دستوره وبالتفاهم الأصلي بينه وبين الحكومة[٣٦].

٨- بداية التحالف بين الخريجين والطوائف الدينية

رأينا في موضع سابق أن تقديم المذكرة لعلي ماهر أحيا الصراع بين شباب

الخريجين وكبارهم . ثم بدأت في الظهور بعد ذلك في أوساط الخريجين أعراض الصراع «الحزبي» القديم الذي كان سبباً في انقسام الخريجين الأول في مستهل الثلاثينات ، إلا أنه اتخذ في هذه المرة طابعاً طائفياً واضحاً . وقد سار الصراعان متوازيين لبعض الوقت إلا أنهما التحما تدريجياً ليكوّنا صراعاً واحداً . فبينما وقف أنصار السيد علي الميرغني وكبار الخريجين في جانب ، وقف أنصار السيد عبد الرحمن المهدي وشباب الخريجين في الجانب الآخر[٣٧] . وكانت تتحالف مع السيد عبد الرحمن آنذاك الجماعة التي أصبحت تعرف فيما بعد بالأشقاء . وكانت هذه الجماعة تضم إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي . وكان الأخير من أبرز وأقدر ناشطيها .

وفي ذات الوقت كانت العلاقة بين طائفتي الختمية والأنصار تمر بحالة توتر حاد . فخلال فبراير ومارس ١٩٤٠ كان شباب الختمية يقومون بمسيرات في شوارع الخرطوم وأم درمان وهم يرددون هتافات موالية للسيد علي الميرغني ومعادية لخصومه وبصفة رئيسية السيد عبد الرحمن المهدي . اعتبرت حكومة السودان هذه المسيرات استفزازاً للجماعات المنافسة لطائفة الختمية وتهديداً للأمن العام[٣٨] . ولذلك طلب السكرتير الإداري من السيد علي الميرغني في ٢٤ مايو ١٩٤٠ حل تنظيم شباب الختمية[٣٩] . ولكنه لم يفعل ذلك بشكل نهائي وحاسم مما دفع السيد عبد الرحمن إلى إنشاء تنظيم لشباب الأنصار . عندئذ تدخل مدير الأمن العام واسترعى انتباه السيدين إلى أن مثل هذه الأنشطة تتعارض مع قانون العقوبات ولوائح دفاع السودان وأبلغهما أن الشرطة قد خُولت اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد أي موكب أو تجمع يقع تحت طائلة القانون[٤٠] .

ومما زاد من أجواء التوتر في علاقات الطائفتين دخول إيطاليا الحرب في يونيو ١٩٤٠ . فقد دارت بعد ذلك بقليل أحاديث عن تأييد السيد علي الميرغني لإيطاليا من خلال فرع الأسرة الميرغنية المقيم في أرتيريا[٤١] . كما أن السيد علي

اعتبر نفسه المعني بما ورد في محاضرة عن الصوفية ألقاها أحمد عثمان القاضي في أوائل سبتمبر ١٩٤٠ في نادي خريجي المدارس بالخرطوم حيث هاجم المحاضرُ الطرقَ الصوفية المعاصرة واتهم قادتها باستغلال الجهل . وقد شن أنصار السيد علي الميرغني حملة احتجاجات على أحمد عثمان القاضي مما اضطره إلى كتابة توضيح في صحيفة «صوت السودان» جاء فيه أنه لم يقصد بالمحاضرة الهجوم الشخصي على أحد أو طائفة معينة[٤٢] .

وفي أروقة المؤتمر دعا أنصار السيد عبد الرحمن المهدي والشباب المتحالف معهم في أغسطس ١٩٤٠ إلى قيام جبهة وطنية عريضة تضم الخريجين والطوائف الدينية وزعماء العشائر والأعيان . وقد روجت صحيفة «النيل» لهذه الدعوة واقترحت كذلك فتح باب العضوية في المؤتمر للتجار والمزارعين[٤٣] . وكان الخريجون الذين يؤيدون هذا الاتجاه يعتقدون أن الزعماء الدينيين يتمتعون بتأييد شعبي ساحق ولذلك فإن التعاون معهم ضروري لنجاح أية حركة شعبية للتحرر الوطني[٤٤] .

لم تحظ فكرة الجبهة الوطنية بتأييد السيد علي الميرغني . وبإيعاز منه نشرت صحيفة «صوت السودان» مقالاً جاء فيه أنه لا يوجد في السودان قادة سياسيون ، وأن القادة الدينيين لا يمكن أن يكون لهم شأن بالمؤتمر أو بالجبهات الوطنية[٤٥] .

وعندما طُرح في لجنة المؤتمر وهيئته الستينية اقتراح بمنح الرئاسة أو العضوية الفخرية للزعماء الدينيين عارض ذلك كبار الخريجين وبعض أنصار السيد علي والابروفيون ودعوا إلى أن يقف المؤتمر بمنأى عن الزعماء الدينيين وأن يلتزم الحياد حتى لا تتسرب إليه مرة أخرى «الحزبية» القديمة[٤٦] . وقد كان الخلاف حول هذه المسألة هو السبب الحقيقي لاستقالة اللجنة التنفيذية للمؤتمر في نهاية أغسطس ١٩٤٠ أي قبل إكمال دورتها . وأما السبب الظاهر فقد كان ، كما مضت الإشارة ، الخلاف بشأن التعاون مع لجنة الإذاعة .

في اليوم التالي لاستقالة اللجنة التنفيذية تم انتخاب لجنة جديدة . وقد استحوذ أنصار السيد عبد الرحمن وحلفاؤهم على معظم المقاعد فيها . وتهيأت للسيد عبد الرحمن المهدي السيطرة على المؤتمر ، وبذلك يكون قد حدث ما كان يخشاه استيوارت سايمز .

تخلت اللجنة الجديدة عن تقليد الرئاسة الدورية وأصبح إسماعيل الأزهري أول رئيس سنوي للجنة المؤتمر التنفيذية . ويرى أحمد خير إن الإبقاء على تقليد الرئاسة الدورية وعدم جعل الرئاسة وقفاً على فرد كان من شأنه أن يغرس بذور الديمقراطية ويقضي على أعراض الدكتاتورية . كما كان من شأنه أن يجنب الحركة الوطنية مستقبلاً الكثير من العقد والمشاكل[٤٧] .

وفي عهد اللجنة الجديدة دار الحديث مرة أخرى عن توسيع قاعدة المؤتمر وطرحت دعوة لتحويله إلى «جمعية سياسية» . أقلق التوجه السياسي للمؤتمر حكومة السودان ولذلك سارع مدير الأمن العام إلى تحذير رئيس المؤتمر من مغبة المضي في هذا التوجه . وقد أقر رئيس المؤتمر بأن الوقت ليس ملائماً للنشاط السياسي . وبعد ذلك بأيام قليلة نشرت مجلة «المؤتمر» مقالاً أرضى الحكومة . إذ جاء فيه أن هدف المؤتمر هو التعاون مع الحكومة في نطاق محدود من خلال الإطار السياسي القائم وليس تحدي أى من أساسيات ذلك الإطار أو التعدي عليها[٤٨] .

وجرت انتخابات الدورة الرابعة للمؤتمر في ٩ يناير ١٩٤١ على أساس التحالفات التي عقدت بين الخريجين والطوائف الدينية . وبعد حملة نشطة تمكن أنصار السيد عبد الرحمن وحلفاؤهم من الحصول على ٤٤ مقعداً في الهيئة الستينية للمؤتمر وعلى معظم مقاعد اللجنة التنفيذية[٤٩] . وكان أبرز عمل قامت به لجنة الدورة الرابعة للمؤتمر هو تنفيذ مشروع يوم التعليم في أحد أيام الإسلام وهو يوم الهجرة[٥٠] . ويقول أحمد خير إنه قصد بتخصيص يوم لجمع المال لدعم التعليم الأهلي «كسب تأييد أفراد الشعب حتى يعرفوا المؤتمر بدليل

محسوس متصل بحاجتهم المادية وهي تعليم فلذات أكبادهم»[٥١] .

قابل السيد علي الميرغني ومعظم رجاله يوم التعليم بفتور بلغ في نهاية الأمر حد المقاطعة . إذ أن السيد علي كان يرى في يوم التعليم عملاً دعائياً للسيد عبد الرحمن حيث أن أنصاره كانوا يسيطرون على مقاليد الأمور في المؤتمر . وقد تأثر مركز السيد علي الميرغني سلباً في أوساط الخريجين بسبب موقفه من يوم التعليم . أما السيد عبد الرحمن المهدي فقد آزر يوم التعليم مادياً وأدبياً مما أدى إلى صعود أسهمه في دوائر الخريجين[٥٢] . وقد ذكر أحمد خير أن يوم التعليم وجد تأييداً كبيراً من الرأي العام وأكسب المؤتمر نفوذاً شعبياً . وبسبب نجاحه استعاد المؤتمر بعض ما فقد من عضويته فارتفعت في عام ١٩٤١ إلى ١٤٠٠ عضو[٥٣] .

هوامش

١ . أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ و ١١٢ .

٢ . S M I S, No. 69, January 1940, FO 371/24633.

٣ . Ibid.

٤ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١١٢ .

٥ . النيل : ٦ يناير ١٩٤٠ .

٦ . انظر خطاب رئيس المؤتمر في نهاية الدورة الرابعة : النيل في ١ يناير ١٩٤٢ . وأيضاً أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

٧ . خطاب رئيس المؤتمر في نهاية الدورة الثالثة : النيل في ١١ يناير ١٩٤١ .

٨ . نفس المصدر .

٩ . خطاب رئيس المؤتمر في نهاية الدورة الرابعة : النيل في ١ يناير ١٩٤٢ . في الاجتماع العام الذي ناقش هذا الخطاب اقترح حماد توفيق بتكليف من لجنة المؤتمر الفرعية بواد مدني تشكيل لجنة اختصاص لتدعو للوحدة العربية وتعمل لتدعيم الوحدة الداخلية بالعمل لامتزاج الشمال بالجنوب اقتصادياً وثقافياً ودينياً : النيل في ٣ يناير ١٩٤٢ . وكانت لجنة المؤتمر قد شكلت في أغسطس ١٩٤١ لجنة لدراسة شؤون الجنوب وأخرى لدراسة شؤون العمال :

S P I S, No. 9, August 1941, FO 371/27382.

١٠ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .
١١ . النيل : ٢٤ فبراير ١٩٤٠ .
١٢ . نفس المصدر : ٢٥ يناير ١٩٤٠ .
١٣ . نقلاً عن النيل : ٢٩ أبريل ١٩٣٩ .
١٤ . النيل : ١ يناير ١٩٤٠ .
١٥ . نفس المصدر : ١٥ يناير ١٩٤٠ .
١٦ . Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., p 116.
١٧ . بشير محمد سعيد ، الزعيم الأزهري وعصره ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .
١٨ . النيل : ٢٣ يناير ١٩٤٠ .
١٩ . S M I S, No. 72, May, June and July 1940, FO 371/24633.
٢٠ . Ibid.
٢١ . Ibid.
٢٢ . النيل : ١١ يناير ١٩٤١ . وأيضاً .
S M I S. No. 73, August and September 1940, FO 371/24633.
٢٣ . النيل : ١ يناير ١٩٤٢ . وأيضاً :
S P I S, No. 1, October and November 1940, FO 371/27382.
٢٤ . النيل : ١ يناير ١٩٤٢ . وأيضاً :
S P I S, No. 7, June 1941, FO 371/27382.
٢٥ . انظر الحوار الذي أجراه محمد صالح يعقوب مع أحمد خير في مجلة الدستور ، لندن ، ١٥ فبراير ١٩٨٨ ، ص ٥٩ .
٢٦ . النيل : ٣ فبراير ١٩٣٨ .
٢٧ . نفس المصدر : ٢٥ يناير ١٩٤٠ .
٢٨ . نفس المصدر : ٢١ فبراير ١٩٤٠ .
٢٩ . S M I S, No. 70, February and March 1940, FO 371/24633.
٣٠ . انظر نص كلمة نصر الحاج علي في كتاب أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ - ٢١٤ . وأيضاً في النيل : ٢٤ فبراير ١٩٤٠ .
٣١ . S M I S, No. 70, February and March 1940, FO 371/24633.
٣٢ . Ibid.
٣٣ . انظر نص مذكرة المؤتمر في كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ - ٢١٨ .
٣٤ . كانت المذكرة تتعلق بإصلاح المعهد العلمي من حيث الدراسة والإدارة والمالية والرواقات أي

مساكن الطلبة الوافدين من الأقاليم . انظر نص المذكرة في النيل : ٢٢ أبريل ١٩٣٩ .

٣٥ . S M I S, No. 70, February and March 1940, FO 371/24633.

٣٦ . S P I S, No. 1, October and November 1940, FO 371/27382.

٣٧ . S M I S, No. 73, August and September 1940, FO 371/24633.

٣٨ . S M I S, No. 70, February and March 1940, ibid.

٣٩ . S M I S, No. 72, May, June and July 1940, ibid.

٤٠ . S M I S, No. 73, August and September 1940, ibid.

٤١ . S M I S, No. 72, May, June and July 1940, ibid. Also S P I S, No. 1, October and November 1940, FO 371/27382.

٤٢ . S M I S, No. 73, August and September 1940, FO 371/24633.

٤٣ . Ibid.

وأيضاً جعفر محمد علي بخيت ، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٣٠٨ .

٤٤ . انظر أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

بالإضافة إلى ما كانا يتمتعان به من سند شعبي كبير ، كان السيدان عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني على رأس دور النشر الوطنية الوحيدة القائمة في السودان آنذاك . فقد سبقت الإشارة إلى أن السيد عبد الرحمن أنشأ مع آخرين شركة الطبع والنشر التي أصدرت في أول أغسطس ١٩٣٥ صحيفة «النيل» . وأنشأ السيد علي مع سيد أحمد سوار الذهب ، وأحمد السيد الفيل ، والدرديري محمد عثمان ، وعمر إسحق شركة السلام للطباعة . وقد أصدرت شركة السلام في مايو ١٩٤٠ صحيفة «صوت السودان» وأسندت رئاسة تحريرها لمحمد عشري الصديق . انظر :

Mahjoub Abdel Malik Babiker, Press and Politics in the Sudan, loc. cit, pp. 38 - 85.

٤٥ . S M I S, No. 73, August and September 1940, FO 371/24633.

٤٦ . Ibid.

٤٧ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ و١٠٧ .

٤٨ . S M I S, No. 73, August and September 1940, FO 371/24633.

٤٩ . S P I S, No. 3, January 1941, FO 371/27382.

٥٠ . S P I S, No. 4, February 1941, ibid.

٥١ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

٥٢ . S P I S, No. 4, February 1940, FO 371/27382.

٥٣ . أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

المؤتمر يكشف عن وجهه السياسي: ٢ أبريل ١٩٤٢

١- انتخابات الدورة الخامسة للمؤتمر

عُقد الاجتماع العام الخامس لمؤتمر الخريجين في ٢٩ ديسمبر ١٩٤١ . وقد قدم رئيس المؤتمر إسماعيل الأزهري تقريراً عن نشاط المؤتمر إبان الدورة الرابعة . وعندما تطرق للتسوية التي تم التوصل إليها بشأن التعاون مع محطة الاذاعة ، أبدى أزهري أسفه لاستقالة بعض الأعضاء من الهيئة الستينية بسبب تلك التسوية . ثم قال : «دعونا من التخاصم على فتات الموائد . ولنتعلق جميعاً بالعظائم متساندين متكاتفين»[١] .

حضر الاجتماع ٤٦٤ عضواً علماً بأن عدد المشتركين في المؤتمر آنذاك كان ١٣٩٠ عضواً . وعند إجراء انتخابات الهيئة الستينية حصل إسماعيل الأزهري على أكبر عدد من الأصوات حيث نال ٢٥٢ صوتاً يليه عبدالله الفاضل المهدي الذي نال ١٨٣ صوتاً ثم أحمد يوسف هاشم الذي نال ١٧١ صوتاً[٢] . ولم يحصل تحالف أنصار السيد عبدالرحمن المهدي مع جماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي على الأغلبية في الهيئة الستينية كما حدث في يناير ١٩٤١ . وذلك لأن الوهن بدأ يدب في التحالف لعدم رضاء بعض أنصار السيد عبدالرحمن عنه ولأن الأبروفيين الذين كانوا ينتمون إلى أسر أنصارية كمحمد محجوب لقمان وعبدالرحيم وشي استطاعوا إقناع عبدالله الفاضل المهدي بالوقوف على الحياد وعدم مؤزارة جماعة أزهري ويحيى الفضلي في الانتخابات بنفوذه أو ماله[٣] . وقد عاونهم في ذلك عبدالله عبدالرحمن نقدالله الذي كانت تربطه صداقات وثيقة مع كثير من الأبروفيين[٤] . وهكذا تقسمت مقاعد الهيئة الستينية وجاء تشكيلها خليطاً من أبناء الأنصار

والأبروفيين وجماعة أزهري ويحيى الفضلي وجماعة الهاشماب وعدد من المستقلين .

عقدت الهيئة الستينية أول اجتماعاتها في ٣٠ ديسمبر ١٩٤١ لأداء القسم وانتخاب اللجنة التنفيذية . وقد حضر الاجتماع ٥٢ عضواً . وعند إجراء الانتخابات لعضوية اللجنة نال عوض ساتي أكبر عدد من الأصوات حيث حصل على ٤٢ صوتاً يليه إبراهيم أحمد الذي حصل على ٣٦ صوتاً . وجاء ترتيب اسماعيل الأزهري من حيث عدد الأصوات رقم ١٢ إذ أنه حصل على ٢٤ صوتاً . وبالإضافة إلى من ذكرنا انتخب لعضوية اللجنة التنفيذية كل من : أحمد يوسف هاشم ، وإسماعيل العتباني ، وأحمد محمد خير ، وعبدالله الفاضل المهدي ، وعبدالحليم محمد ، وإبراهيم يوسف سليمان ، وإبراهيم عثمان اسحق ، وعبدالله ميرغني ، ومحمد إبراهيم هاشم ، وإسماعيل الأزهري ، وخضر حمد ، ونصر الحاج علي ، ومحمد علي شوقي[٥] .

وقبيل اجتماع اللجنة التنفيذية الأول في ٣١ ديسمبر ١٩٤١ لتوزيع الأعمال وانتخاب الرئيس وهيئة السكرتارية اتفق الأبروفيون وجماعة الهاشماب على إسناد الرئاسة لإبراهيم أحمد ليضمنوا بذلك تأييد أنصار السيد عبدالرحمن وعزل جماعة أزهري ويحيى الفضلي[٦] . وقد نجحوا في ذلك فانتخب إبراهيم أحمد رئيساً ، وعوض ساتي سكرتيراً ، وإبراهيم يوسف سليمان أميناً للصندوق ، وخضر حمد مساعداً للسكرتير ، وإبراهيم عثمان اسحق محاسباً[٧] .

٢- مذكرة المؤتمر للحكومة

لا جدال في أن أهم إنجاز تم في دورة المؤتمر الخامسة هو المذكرة التي رفعها في ٣ أبريل ١٩٤٢ إبراهيم أحمد بوصفه رئيساً لمؤتمر الخريجين إلى الحاكم العام . وقد تضمنت المذكرة ١٢ مطلباً كان من أهمها منح السودان حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة .

أعد مسودة المذكرة كل من إسماعيل الأزهري ، وعبدالحليم محمد ، وعبدالله ميرغني ، وأحمد يوسف هاشم ، وأحمد خير . وقد أقرت اللجنة التنفيذية المسودة كما أقرتها الهيئة الستينية في اجتماع لم يحضره سوى ٣١ عضواً . وقد استشير السيدان علي الميرغني وعبدالرحمن المهدي بشأن المذكرة[٨] .

ورد في صدر المذكرة «ان التطور العالمي وأحداث الحرب الحالية قد بعثت في الشعوب ميلاً قوياً لتحقيق العدل الإنساني وحرية الشعوب كما أفصحت بذلك تصريحات الساسة البريطانيين ومواثيق رجال الديمقراطية العالميين» .

وصف المؤتمر المذكرة بأنها تعبير عن مطلب الشعب السوداني وعن ميول وأماني البلاد . وقبل تعديد المطالب أشارت المذكرة إلى تضافر الشعب السوداني مع الأمبراطورية في الحرب وإلى إدراكه لحقوقه بعد قرابة نصف قرن قضاه في أحضان حكم منظم . كما أشارت المذكرة إلى شعور المؤتمر بعظم مسؤوليته إزاء بلاده ومواطنيه .

وأما المطالب التي تضمنتها المذكرة فقد كانت كما يلي :

١- إصدار تصريح مشترك في أقرب فرصة من الحكومتين الإنجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل التعبير عنه في حرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني .

٢- إنشاء هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الموازنة والقوانين .

٣- إنشاء مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢ في المائة من الموازنة للتعليم .

٤- فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية .

٥- إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان .

٦- إصدار تشريع لتحديد الجنسية السودانية .

٧- وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قررته معاهدة سنة ١٩٣٦ .

٨- عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة .

٩- تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية في الوظائف وذلك :-

(أ) بإعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في جميع فروع الحكومة .

(ب) قصر الوظائف على السودانيين ، وأما الوظائف التي تدعو الضرورة لملئها بغير سودانيين فتملأ بعقود محدودة الأجل يتدرب في أثنائها سودانيون لشغلها في نهاية المدة .

١٠- تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية .

١١- إصدار قانون لإلزام الشركات والبيوتات التجارية بتخصيص نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين .

١٢- وقف الإعانات لمدارس الإرساليات وتوحيد البرامج التعليمية في الشمال والجنوب[٩] .

٣- الأسباب والظروف التي أدت إلى تقديم المذكرة

تضافرت أسباب وظروف شتى لحفز المؤتمر على تقديم المذكرة للحكومة في ٣ أبريل ١٩٤٢ . ونورد فيما يلي بعضاً منها :-

١- ميثاق الأطلنطي الذي أصدره في ١٤ أغسطس ١٩٤١ ونستون تشيرشل رئيس وزراء بريطانيا والرئيس الأمريكي روزفلت بعد اجتماع عقداه على ظهر سفينة حربية في عرض المحيط الأطلنطي . وقد تضمن الميثاق المبادئ التي تؤمن للبشرية مستقبلاً أفضل بعد الحرب . وكان من بين هذه المبادئ احترام حق الشعوب في اختيار شكل حكوماتها ، واسترداد الأمم التي غلبت على أمرها لحقوقها وحكوماتها الحرة[١٠] .

٢- الشعور الوطني القوي الذي أثارته في السودان بعثة استافورد كربس زعيم مجلس العموم البريطاني وعضو وزارة الحرب البريطانية إلى الهند للتباحث مع قادتها في أمر استقلالها[١١] . وقد مرّ كربس بالخرطوم في رحلة الذهاب . وسيرد لاحقاً أنه توقف بالخرطوم في رحلة العودة واجتمع باثنين من الصحفيين السودانيين في ١٥ أبريل ١٩٤٢ . كما اجتمع في ١٦ أبريل ١٩٤٢ بدوقلاس نيوبولد السكرتير الإداري .

٣- البلاء الحسن لقوة دفاع السودان في الحرب ضد إيطاليا في شرق أفريقيا . وكذلك الإعلان في ٢٩ مارس ١٩٤٢ أن وحدات من قوة دفاع السودان ستتوجه إلى جبهة ليبيا[١٢] .

٤- المقال الذي نُشر في «النيل» في ٢٦ مارس ١٩٤٢ بإيعاز من السيد عبدالرحمن المهدي نفسه ودعا إلى منح السودانيين حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة . وكان السيد عبدالرحمن يخشى أن تطالب مصر بعد الحرب بالسودان نظير ما قدمته من خدمات للمجهود الحربي للحلفاء[١٣] . ويبدو أن السيد عبدالرحمن كان يشير إلى هذا المقال عندما ذكر في مذكراته أنه بعد إعلان ميثاق الأطلنطي طلب من محرر «النيل» أن يكتب مطالباً الحكومة بحق تقرير المصير فوراً بعد الحرب . وجاء في المقال : «لقد أدخلتنا هذه الحرب في غمار الجهاد المشترك ودمجتنا في سلك الأممية وأصبح لنا اسم له في الآذان رنين وأي رنين . وما وقائع الحرب في شرق أفريقيا وما سجلته قوة دفاعنا من آيات الفخار ببعيد ولا مجهول . . . . وهذه الديمقراطية التي أسفر منهجها الجديد عن إدراك صحيح لمصائر الشعوب وتقدير كريم لجهود الشعوب ما نحسبها ببعيدة عنا ولا جاهلة لقدرنا . وأكبر ظني أنها لن تتغافل حقوقنا . فما بالنا هكذا كأهل القبور ونحن نحس وندرك ونعلم . . . . والأقدار تخفي بين طياتها أحداثاً وتلمع بروقها عن كثير وكثير جداً . إذن اسمعوا أيها الناس واعوا لقد وجب أن نعرف مصيرنا»[١٤] .

وقد ورد في مذكرات السيد عبدالرحمن أن السكرتير الإداري أبلغه أن المقال لا يتفق مع الروح التي يجب أن تسود في وقت الحرب وأنه تضمن أفكاراً مثيرة قد تسبب الاضطراب . ولكن السيد عبدالرحمن دفع بأن المقال لا يخرج عن نطاق ما أعلنته بريطانيا والدول الديمقراطية على العالم أجمع[١٥] .

٤- استافورد كربس في الخرطوم

قبل أن يُعلن عن أن استافورد كربس سيتوقف بالخرطوم في طريق عودته من الهند ، كتب عثمان شندي في ٧ أبريل ١٩٤٢ أي بعد أربعة أيام من تقديم المذكرة مقالاً في صحيفة «النيل» بعنوان «مصيرنا» . ومن خلال هذا المقال أثار عثمان شندي التساؤل التالي : «لو فرضنا أن السير استافورد كربس مبعوث بريطانيا إلى الهند الآن عرج علينا في طريق عودته إلى وطنه بعد أن تحصل على ترخيص من الدولتين اللتين تتوليان أمورنا للاتصال بنا ، فماذا عسى أن تكون المطالب التي نتقدم بها إليه؟»[١٦] .

وبالفعل عرج استافورد كربس على السودان في طريق عودته من الهند حيث هيأت له حكومة السودان الفرصة في ١٥ أبريل ١٩٤٢ للقاء اثنين من الصحفيين هما إسماعيل العتباني ، وأحمد يوسف هاشم رئيس تحرير صحيفة «النيل» . خلال اللقاء قال كربس : «إننا ننظر إلى المستقبل . إن السودان يلعب دوره في المجهود الحربي جيداً وإن هذا سيكسبه مكاناً في العهد الجديد الذي نأمل أن نراه في العالم عندما نفرغ من قوى الشر . إن هناك أشياء كثيرة يتعين عملها وربما ينبغي علينا أن نعملها بأسرع مما فعلنا في الماضي»[١٧] .

وصفت «النيل» تصريح كربس بأنه «أول تصريح عن الدور الذي لعبه السودان في الحرب وعما سيجنيه من ورائه . صدر من رجل عظيم مسؤول بناء على طلبنا وفي عاصمة بلادنا ومقر السلطان فيها» . واستخلصت النيل من تصريح كربس أمرين : أولهما أن تضحيات السودان في الحرب معروفة ومقدرة تقديراً حسنا . وثانيهما أن السودان سيجني ثمرة هذه التضحيات بعد الحرب بما

سيبوأ من مكان في العهد الجديد . وانتهت «النيل» إلى أنه ما من شك بعد تصريح كربس أن السودان سينال حقه الطبيعي في الحياة[١٨] .

والتقى نيوبولد السكرتير الإداري أيضاً باستافورد كربس حيث أطلعه على الصعوبات التي تواجهها حكومة السودان . كما حدثه عن مذكرة المؤتمر . وقد نصح كربس حكومة السودان باقامة مجلس استشاري سوداني وألا تنتظر وقوع الأحداث[١٩] .

٥- رد الحكومة على المذكرة وما تلاه من مراسلات[٢٠]

بالرغم من التصريح الإيجابي الذي أدلى به استافورد كربس في الخرطوم إلا أن تعامل الحكومة مع مذكرة المؤتمر كان ممعناً في القسوة . فقد رفضتها واعتبرتها خطوة متسرعة وأعادتها إلى المؤتمر. ففي خطاب بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٤٢ أبلغ نيوبولد المؤتمر بأن المطالب التي تضمنتها المذكرة تمس مباشرة مركز السودان السياسي ودستوره القائم على اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ . ونبه نيوبولد إلى أن دستور السودان لا يمكن أن يعدل إلا بعمل مشترك من قبل دولتي الحكم الثنائي ، وإلى أنه إذا قررت الدولتان إعادة النظر في الاتفاقية أو المعاهدة فإن حكومة السودان ستستشير الرأي السوداني المسؤول . كما عبر نيوبولد عن رفض الحكومة إعطاء وعود إلى أية مجموعة من الأشخاص باسم دولتي الحكم الثنائي أو باسمها هي .

وبعد أن أشار إلى الخطاب الذي بعث به السكرتير الإداري السابق أنقس جيلان في ٢٢ مايو ١٩٣٨ إلى المؤتمر وإلى الخطاب الذي بعث به هو نفسه إلى المؤتمر في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٠[٢١] ، انتهى نيوبولد إلى أن المؤتمر بتقديمه المذكرة قد فقد ثقة الحكومة وإلى أن هذه الثقة لا يمكن أن تعود إلا إذا أعاد المؤتمر تنظيم شؤونه بحيث تثق الحكومة بأن رغباتها ستحترم وبأن تحذيراتها ستراعى .

وأكد نيوبولد علم الحكومة التام باحتياجات السودان وبالرغبة الطبيعية والمشروعة للسودانيين المستنيرين في الاشتراك المتزايد في حكومة بلادهم

وتنميتها . وأوضح نيوبولد أنه لهذا السبب تدرس الحكومة وتنفذ باستمرار خططاً لاشتراك السودانيين اشتراكاً أوثق في إدارة شؤونهم ، وفي التطور المنظم للبلاد وأهلها. ولكن لفت نيوبولد نظر المؤتمر إلى أن تقرير سرعة السير في هذا الطريق هو من شأن الحكومة وحدها آخذة في الاعتبار التزاماتها كوصي على أهل السودان ومشورة دولتي الحكم الثنائي إذ اقتضت الحاجة ذلك .

وفي ختام الرد عبرت الحكومة عن إصرارها على أن يحصر المؤتمر نفسه في الشؤون الداخلية للسودان وأن يتخلى عن أي ادعاء صريح أو ضمني بأنه المتحدث باسم كل السودان .

عقَّب المؤتمر على ردّ الحكومة برسالة جريئة بعث بها إبراهيم أحمد رئيس المؤتمر إلى الحاكم العام بتاريخ ١٢ مايو ١٩٤٢ .

أبدى المؤتمر أسفه لإعادة الحكومة لمذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢ لأنه مناقض لأسس العدالة وللروح الديمقراطية ولأنه مؤشر «على روح الجفاف والقسوة التي ترمق بها الحكومة - إن لم يكن رغبات وأماني هذه البلاد - فعلى الأقل هذه الهيئة التي اعترفت الحكومة نفسها بأنها تمثل الطبقة المستنيرة» .

ولم يتوان المؤتمر في تأكيد تمسكه بالمطالب التي احتوتها المذكرة وعبر عن أمله في تحقيقها في ظل المبادئ الديمقراطية التي لعب السودان دوراً فاعلاً في الذود عنها .

وأكد المؤتمر كذلك أنه يعمل وفقاً لدستوره الذي ينص صراحة على أن غرضه هو خدمة المصلحة العامة وأن كل ما تضمنته مذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢ يدخل في هذا الإطار بما في ذلك مطلب حق تقرير المصير . وفي هذا الصدد أوضح المؤتمر أنه كان يدرك أن مبدأ حق تقرير المصير يمس مركز السودان السياسي ودستوره القائم على اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولكنه قصد بالمطالبة به الاحتفاظ للسودان بالحقوق التي ضمنها للشعوب ميثاق الأطلنطي وعهود القادة الديمقراطيين . وأوضح المؤتمر أيضاً أنه لم يكن يجهل

أن حكومة السودان لا تملك أمر تنقيح دستور الحكم الثنائي وأنه ليس من سلطتها إعطاء أي وعود لا باسمها ولا باسم دولتي الحكم الثنائي ، ولكنه - أي المؤتمر - يرى أنه كان ينبغي على حكومة السودان أن ترفع مطلب تقرير المصير إلى دولتي الحكم الثنائي ، خاصة وأنه لا توجد قاعدة تلزم الشعب السوداني باتفاقيات لم يكن طرفاً فيها .

ودفع المؤتمر بأن خطاب السكرتير الإداري السابق انقس جيلان المؤرخ ٢٢ مايو ١٩٣٨ والذي أسس عليه نيوبولد خطابه المؤرخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٠ قد تجاوزه الزمن لأن الحرب التي أعقبته غيرت المعالم والحدود وقسمت العالم بأسره إلى جبهتين متصارعتين . وبعد أن أشار إلى التضحيات المادية والأدبية التي قدمها السودان في هذا الصراع والدور الذي يلعبه ليتبوأ مكاناً في العهد الجديد ، خلص المؤتمر إلى أن هذه الأشياء تحتم تعديل نظرة الشعوب إلى الحياة وإلى حقوقها ، وتدفع كل فرد وكل هيئة للتفكير على أسس جديدة مما يستلزم تعديلاً في الترتيبات القائمة .

وإزاء تمثيله البلاد ذكر المؤتمر أن الحوادث قد أثبتت أن كل قراراته وأعماله تثير اهتمام كافة الطبقات وتحظى بتأييدها . وأضاف المؤتمر أنه في غياب هيئة مماثلة فإنه يعبّر بحق عن الرأي العام في البلاد ولا يرى مبرراً لإلحاح الحكومة عليه ليتخلى عن هذا الوضع .

ورداً على تعقيب المؤتمر أعلنت الحكومة في رسالة بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٤٢ أنها لم تجد في ذلك التعقيب ما يدعو لتغيير ملاحظاتها وقرارها بشأن المذكرة .

وأبدى الحاكم العام عدم استعداده لقبول مطالب من المؤتمر تتعلق بدستور السودان ومستقبله السياسي . كما أكد الحاكم العام قراره بأن حكومة السودان لا يمكنها أن تقبل ادعاء المؤتمر الجديد بأنه يمثل السودان أو يتحدث باسم كل البلاد . ثم قال الحاكم العام إن كون المؤتمر هو في الوقت الحاضر الهيئة الوحيدة المنظمة للمتعلمين لا يعطيه احتكاراً للتمثيل أو الشورى أو الحكمة واستنكر

الحاكم العام افتراض المؤتمر غير المؤسس أنّ جميع أعماله كانت تحظى دائماً بتأييد كل الطبقات في السودان .

ورفضت الحكومة ما اسمته ادعاء المؤتمر بأن السودانيين غير ملزمين باتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ورفضت أيضاً ما ورد ضمناً في تعقيب المؤتمر من أن أحداث الحرب والاتجاهات الفكرية الجديدة التي تمخضت عنها قد عدلت تلقائياً الاتفاقية والمعاهدة .

وذكرَّ الحاكم العامُ أعضاءَ المؤتمر الذين يعملون في خدمة الحكومة بواجباتهم كموظفين . وحذر من أنه إذا أصر المؤتمر على تحويل نفسه إلى هيئة سياسية والتصدي إلى مسائل دستورية أو أية مسائل أخرى من شأنها أن تؤدي إلى اصطدامه بسياسة الحكومة ، فإن الحكومة سوف تحظر على موظفيها الانضمام إلى المؤتمر أو البقاء فيه .

٦- نيوبولد يجتمع برئيس المؤتمر

بالرغم من الحدة التي اتسم بها تعامل الحكومة مع المؤتمر ، إلا أن نيوبولد سعى إلى إحداث نوع من التقارب مع قادة المؤتمر. فبناء على طلبه التقى نيوبولد في ١٦ يوليو ١٩٤٢ بإبراهيم أحمد رئيس المؤتمر واثنين من أعضاء اللجنة التنفيذية يعتقد أنهما كانا عوض ساتي ونصر الحاج علي . وتعتبر الحكومة ثلاثتهم من المعتدلين . وقد وصف نيوبولد اللقاء الذي دام ثلاث ساعات بأنه كان ودياً وصريحاً[٢٢] .

خلال اللقاء أبلغ نيوبولد إبراهيم أحمد وزميليه تمسك الحكومة بموقفها من مطالب الخريجين وهو الموقف الذي عبرت عنه في خطابيها بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٤٢ و ١٦ يونيو ١٩٤٢ إلى رئيس المؤتمر . وأوضح نيوبولد أن هذا الموقف لم ينطلق من عداء للطبقة المتعلمة لأن زيادة مشاركة السودانيين في الحكومة تشكل جزءاً جوهرياً من سياستها . وأرجع نيوبولد الخصومة المتنامية بين الموظفين البريطانيين والمؤتمر إلى ادعاء المؤتمر تمثيل السودان ككل ، وإلى ضم

أشخاص غير مؤهلين إلى عضوية المؤتمر على نطاق واسع ، وعداء الصحافة المحلية .

وأشار نيوبولد إلى أن المؤتمر أثار مرة أخرى عداء مصر وشكوكها . ويبدو أنه كان يشير هنا إلى ما ورد في المذكرة بشأن منح السودان حق تقرير المصير . ويتعين أن نذكر في هذا الصدد أنه عند مناقشة تقرير عن السياسة المالية العامة في مجلس النواب المصري ، انتقد فكري أباظة خلو التقرير من إي إشارة إلى السودان . وتحدث عن مذكرة المؤتمر للحكومة وعدد المطالب الواردة فيها . وغني عن القول فقد كان من بينها منح السودان حق تقرير المصير وإصدار تشريع يحدد الجنسية السودانية .

وذكر فكري أباظة أمام مجلس النواب أيضاً أن الحاكم العام رفض المطالب وأبلغ المؤتمر بأن مسألة السودان رتبتها اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ .

ونيابة عن الحكومة أكد محمود سليمان غنام وزير التجارة والصناعة للمجلس أن الحكومة على علم بالموضوع وأن رئيس الوزراء مهتم به .

وفي تعليقه على ذلك قال نيوبولد إنه من الواضح أن الحكومة المصرية قد قدرت إشارة حكومة السودان للاتفاقية والمعاهدة . وقال أيضاً إنه لنصر مؤسف للمؤتمر الذي يرفض ادعاءات مصر بشأن السودان أن يلقي بحكومة السودان في أحضان الحكومة المصرية(٢٣) .

وقد سجل نيوبولد ما دار في لقائه مع إبراهيم أحمد وزميليه في رسالة بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٤٢ إلى رئيس المؤتمر . فبالإضافة إلى ما سبق ذكره وردت في رسالة نيوبولد النقاط التالية :-

١- إن خطوات فعلية يجري اتخاذها لزيادة مشاركة السودانيين في الحكومة ولإعطائهم مسؤوليات أكبر .

٢- إن سياسة الحكومة سيستمر الإعلان عنها من وقت لآخر لشعب السودان وليس إلى جزء معين منه .

٣- إن حكومة السودان حريصة دائماً على أن تكون على اتصال مستمر مع الرأي السوداني المسؤول سواء كان ذلك من خلال القادة الدينيين أو الإداريين أو كبار موظفي الحكومة أو لجنة المؤتمر التنفيذية أو أي هيئات تمثيلية أخرى .

٤- إن الحكومة لا تقبل أن ينغمس موظفوها في جدل سياسي عام ولا تعترف بالمؤتمر كهيئة سياسية .

٥- إلى أن يتوفر جهاز للتمثيل الرسمي للرأي السوداني في مسائل السياسة ، فلا مانع من قيام القادة السودانيين من أصحاب الرأي والموظفين الحكوميين المسؤولين سواء كانوا أعضاء في المؤتمر أم لا بإطلاع الحكومة بوجهات نظرهم حول مسائل السياسة عن طريق الاتصال الشخصي أو الإيفاد الخاص . ولكن من أجل كفاءة وسمعة الحكومة فإن مثل هذا الاتصال ينبغي أن يكون خاصاً وسرياً .

٦- إن النقاش الخاص والمعقول للمسائل السياسية من قبل موظفي الحكومة لم يكن أبداً محظوراً طالما أنه لا يمس أو يؤثر على قدرتهم على أن ينفذوا بإخلاص سياسة الحكومة المقررة[٢٤] .

وإجمالاً فقد قوبلت رسالة نيوبولد بشيء من الارتياح من قبل إبراهيم أحمد وبعض العناصر المعتدلة في لجنة المؤتمر التنفيذية . وأما إسماعيل الأزهري والعناصر الأقل اعتدالاً في اللجنة فقد طالبوا بأن يتضمن الرد على رسالة نيوبولد إعادة طرح المطالب الأصلية التي قدمها المؤتمر للحكومة في ٣ أبريل ١٩٤٢[٢٥] .

وفي الرد الذي بُعث به بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٤٢[٢٦] ، عبّر إبراهيم أحمد عن ارتياح المؤتمر للروح الذي ساد لقاء ممثليه بنيوبولد في ١٧ يوليو ١٩٤٢ والذي أكد فيه عطف الحكومة على آمال المؤتمر وطموحاته .

وأشار الرد إلى ما ورد في اللقاء مع نيوبولد وإلى ما ورد في اللقاء الذي عقده

رئيس المؤتمر مع بني نائب السكرتير الإداري من قول مؤداه أن اتجاهات ورغبات الحكومة لا تتعارض مع آمال المؤتمر لتقدم السودان ومستقبله . ومن وجهة نظر المؤتمر فقد أوحى بذلك ما قيل في اللقاءين بشأن الآتي :-

١- استشارة السودانيين عند إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

٢- زيادة نصيب السودانيين من المسؤولية في إدارة شؤون بلادهم وذلك بالسعي لإيجاد هيئة تمثيلية استشارية سودانية وبزيادة وظائف السودانيين ذات المسؤولية في الحكومة .

ثم أعاد المؤتمر طرح مطالبه وذلك بقوله : «طالما أن تحقيق المطالب التي تضمنتها المذكرة كان من أماني المؤتمر ، فإنه ليسر المؤتمر أن يعبر عن اغتباطه لأن يرى من مجموع المحادثات والرسائل التي تلتها - بالرغم من أنها لم تخل من ثمة أوجه خلاف في الرأي - أن الحكومة مهتمة بتحقيق بعض رغباتنا . ولذا فإننا سننتظر باهتمام الخطوات العملية التي سوف تصاحب نوايا الحكومة الحسنة في تنفيذ السياسة التي أكدت أنها تقوم باتباعها» .

وعبّر المؤتمر عن أمله في أن يؤدي استمرار الاتصال بينه وبين الحكومة إلى تفاهم تام حول جميع مطالبه وأن تتاح له الفرصة في الوقت المناسب وقبل البت في التفاصيل لابداء رأيه في المسائل التي ذُكر في لقاء ممثليه مع نيوبولد أنها قيد النظر .

لم يرق ردّ المؤتمر لنيوبولد . ففي رسالة بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٤٢ إلى إبراهيم أحمد لاحظ نيوبولد أن رد المؤتمر جاء خالياً من أية إشارة إلى عزم المؤتمر إعادة النظر في بعض أوجه نشاطه وتنظيمه . وعبر نيوبولد عن أمله في ألا يكون مرد ذلك أن المؤتمر يرفض النصح والنقد . وقد سبقت الإشارة إلى أن نيوبولد قد انتقد ضم أشخاص غير مؤهلين إلى عضوية المؤتمر وما وصفه بادعاء المؤتمر غير المبرر بتمثيل كل السودان .

ولم يقبل نيوبولد تجدد الإشارة إلى المطالب التي تضمنتها مذكرة الخريجين

المؤرخة ٣ أبريل ١٩٤٢ واعتبر ذلك من قبيل سوء الفهم للموقف الذي أوضحه في رسالتيه بتاريخ ٢٩ أبريل و ١٦ يونيو ١٩٤٢ إلى رئيس المؤتمر .

ثم قرر نيوبولد إيقاف تبادل الرسائل حول الموضوع ودعا بدلاً من ذلك إلى إقامة علاقات شخصية أوثق لأن الحكومة على علم تام بطموحات الطبقات المتعلمة وقد أوضحت سياستها واتجاهها بجلاء[٢٧] .

وحتى نهاية الدورة الخامسة للمؤتمر في ديسمبر ١٩٤٢ لم يطرأ أي تغيير في موقف الحكومة إزاء المطالب التي تضمنتها مذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢ . ويرى أحمد خير أن مجرد إعداد المذكرة وتقديمها للحكومة قد حقق بعض النتائج الإيجابية . إذ أنها خلقت قضية وطنية سودانية واضحة المعالم والحدود . كما أنها خلقت إحساساً جارفاً بأن المؤتمر هو الهيئة التي كانوا يتطلعون إليها فأخذوا ينضوون في سلكه فزاد عدد لجانه وارتفعت العضوية فيه من ١٤٠٠ إلى ٥٢٨٠ ، أربعة أخماسها من الأقاليم[٢٨] .

ربما كان هذا صحيحاً على المدى القصير جداً ولكنه ينبغي ألا يطمس حقيقة مهمة وهي أن موقف الحكومة إزاء المذكرة قد أحدث انقساماً خطيراً في حركة الخريجين بل وفي الحركة السياسية بأكملها بشأن مصير السودان . وقد ظل هذا الانقسام قائماً حتى استقلال السودان في مطلع عام ١٩٥٦ .

فقد وثق فريق من الخريجين بوعود دوقلاس نيوبولد الشفوية بأن الحكومة ستنفذ بعض المطالب العملية التي وردت في المذكرة وبأنها ستسرع في اتخاذ الخطوات لإقامة نظم دستورية يشترك السودانيون من خلالها في حكم بلادهم . وسنرى من خلال فصول هذا الكتاب أن هذا الفريق قد قبل التطور الدستوري التدريجي كوسيلة عملية لتحقيق استقلال السودان ولمواجهة المطالب المصرية بشأن السودان .

واعتبر فريق آخر من الخريجين الوثوق بتأكيدات ووعود شفوية بعد الرفض الرسمي للمطالب التي تضمنتها المذكرة عملاً غير وطني . واتجه هذا الفريق

صوب مصر ليتعاون معها في تحرير السودان من البريطانيين[٢٩]. وسيرد في فصل لاحق أن هذا الفريق اغتنم فرصة حصوله على أغلبية مقاعد الهيئة الستينية للمؤتمر واستصدر منها في أبريل ١٩٤٥ قراراً بشأن تفسير البند الأول من المذكرة وهو بند تقرير المصير . ويقضي هذا التفسير بأن يُقرر مصير السودان على أساس «قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري» .

٧- الاجتماع العام السادس للمؤتمر

عُقد الاجتماع العام السادس للمؤتمر في ديسمبر ١٩٤٢ . وقد ابتدرت لجنة المؤتمر عن الدورة الخامسة والتي كما سبقت الإشارة كان يرأسها إبراهيم أحمد تقليداً جديداً . إذ أنها قامت بطباعة تقريرها عن الدور ةالخامسة في كتيب تم توزيعه على الأعضاء قبل الاجتماع «ليكون بين أيديهم فيطلعوا عليه ويتداولوا فيه في تؤدة ، وبذلك يستطيعون أن يعطوا أعمال مؤسستهم ما تستحقه من العناية التي هي من أوجب واجباتهم . وثمة اعتبار آخر ذلك أن هذا الكتاب سيهيء لأعمال المؤتمر ما هي جديرة به من البقاء»[٣٠] .

وقد أشار التقرير وبدون إيراد تفاصيل إلى صعاب اعترضت اللجنة بعد تقديم المذكرة ومحاولاتها لتذليلها بالرسائل ثم بالمحادثات دون إفراط أو تفريط . وأكد التقرير أن عزم اللجنة «لم يهن في السعي لتحقيق الأغراض التي شملتها المذكرة ورغم أنها لم تصل إلى نتيجة حاسمة فهي كذلك غير مشفقة من المستقبل وتأمل أن تتمكن اللجنة المقبلة من مواصلة السعي في هذا الصدد»[٣١] .

حضر الاجتماع العام السادس ١٢٥٠ عضواً . وعند مخاطبته الاجتماع دعا إبراهيم أحمد رئيس المؤتمر إلى الوحدة ، وأهاب بكبار الخريجين ألا يتركوا الساحة كلية للشباب وطلب منهم دخولها بتجاربهم. وقال إبراهيم أحمد إنه لا يخشى على المؤتمر من القوى الخارجية ولكن من المؤثرات الداخلية

الهدامة[٣٢] .

وقد ألقت المذكرة وموقف الحكومة منها وما ترتب عليها من انقسام في صفوف الخريجين بظلالها على الاجتماع . فقد اقترح محمد خليل جبارة نقل مقر المؤتمر إلى الخرطوم لأن مناخ أم درمان قد سممته الصراعات الحزبية بينما لا يزال مناخ الخرطوم نقياً . ولم يجد هذا الاقتراح القبول من عدد من الأعضاء . واقترح حسن محمد يس تغيير اسم المؤتمر ليكون «مؤتمر السودان» . وقال إنه لو كان هذا هو اسم المؤتمر لما أعادت الحكومة المذكرة للمؤتمر وأضاف أنه إذا غُير اسم المؤتمر فيمكن إعادة تقديم المذكرة . وقد وصفت حكومة السودان هذا الاقتراح بالسذاجه . كما عارضه عدد من أعضاء المؤتمر الذين تحدثوا في الاجتماع لأسباب مختلفة كان من بينها أن المؤتمر لا يزال حديث السن ويحتاج إلى رعاية حذرة ، وأنه ينبغي تجنب الكلمات أو الألقاب التي يمكن أن تجلب إليه المتاعب . وأكد أحمد يوسف هاشم أن المذكرة لا تزال قائمة ولا داعي لإعادة تقديمها[٣٣] .

خلال لقائه بإبراهيم أحمد وزميليه في ١٧ يوليو ١٩٤٢ ، كان نيوبولد قد دعا المؤتمر للتوقف عما وصفه بالسعي الأحمق لجمع أصوات غير المتعلمين . كما حثه على تقديم نوعية الأعضاء على عددهم[٣٤] . ولكن التنافس الشديد الذي اتسمت به انتخابات الدورة السادسة نتج عنه تسجيل عدد كبير من غير المتعلمين في عضوية المؤتمر . ولمواجهة ذلك الوضع قررت لجنة المؤتمر ألا يسمح بالاشتراك في التصويت إلا لحَمَلَة بطاقات حمراء خاصة تحمل توقيع رئيس المؤتمر كبينة على الهوية والعضوية وطُلب من كل عضو أن يتسلم بطاقته بنفسه على أن يعتبر أي شخص غير مؤهل للعضوية إذا أخفق عند الاستلام في توقيع اسمه وكتابة عنوانه . ولكن هذا الإجراء لم ينجح إلا جزئياً في إبعاد غير المؤهلين من عضوية المؤتمر[٣٥] .

خاض الأبروفيون انتخابات الدورة السادسة للمؤتمر وخاضها أيضاً مؤيدو

السيد عبدالرحمن المهدي ولكنهم كانوا منقسمين إلى فريقين . كان أحد الفريقين يتكون بصفة رئيسية من جماعة الهاشماب وكان يتزعمهم أحمد يوسف هاشم . وأما الفريق الآخر فقد كان يتزعمه يحيى الفضلي وكان يضم عبدالله الفاضل المهدي وإسماعيل الأزهري[٣٦] وقد تعاون محمد علي شوقي مع فريق يحيى الفضلي لهزيمة لجنة الدورة الخامسة بالرغم من أنه كان عضواً فيها . ولم يكن ذلك من قبيل المعارضة لإبراهيم أحمد وإنما للقضاء على تحالفه مع الأبروفيين . ولمحمد علي شوقي خصومة قديمة مع الأبروفيين تعود إلى الانقسام الذي حدث في صفوف الخريجين في عام ١٩٣١ وعرضنا له في الفصل الثالث من القسم الأول من هذا الكتاب[٣٧] .

وخاض معركة الانتخابات أيضاً تحالف جديد أطلق عليه اسم «المؤتمرون الأحرار» . وقد كون هذا التحالفَ نفرٌ من أبناء الأنصار والختمية الذين آثروا أن يعملوا مستقلين عن الطائفتين[٣٨] .

وعند إجراء الانتخابات فاز فريق يحيى الفضلي بأربعين مقعداً في الهيئة الستينية . وقد تقاسم باقي المقاعد بنسب متساوية المؤتمرون الأحرار والأبروفيون والهاشماب . ونال مرشح فريق يحيى الفضلي لرئاسة اللجنة التنفيذية إسماعيل الأزهري ٨٣٨ صوتاً بينما نال مرشح جماعة الهاشماب للرئاسة إبراهيم أحمد ٦٥٦ صوتاً .

أثار إعلان نتيجة انتخابات الهيئة الستينية اضطراباً في أوساط مؤيدي السيد عبدالرحمن المهدي . فقد بات واضحاً أن اللجنة التنفيذية التي ستنتخب ستكون كلها من فريق يحيى الفضلي وإسماعيل الأزهري وعبدالله الفاضل ، وسيكون فريق الهاشماب فيها أقلية لا خطر لها . ولإنقاذ الموقف والحيلولة دون تكريس انقسام مؤيدي السيد عبدالرحمن ، سعى محمد الخليفة شريف للتوفيق بين الفريقين . ومع أنه توصل معهم إلى حل وسط إلا أن فريق يحيى الفضلي لم يلتزم به عندما جرى التصويت على عضوية اللجنة التنفيذية .

وكـان هذا الحل يقـضي بإسناد الرئاسـة لإبراهيم أحـمـد وأن ينتـخب بعض الهاشماب لعضوية اللجنة التنفيذية وألا يترشح أحمد يوسف هاشم ويحيى الفضلي لعضويتها[٣٩] .

انتخب لعضوية اللجنة التنفيذية كل من محمد عثمان ميرغني ، واسماعيل الأزهري ، محمد علي شوقي ، ومحمد عبدالرحمن ، وعبدالسلام أبو العلا ، وعوض ساتي ، وإسماعيل عثمان صالح ، وأحمد محمد يس ، ومكي شبيكة ، ومحي الدين جمال أبو سيف ، وأمين زيدان ، وعبدالله الفاضل المهدي ، وبدوي مصطفى ، وإبراهيم المفتي ، وإبراهيم أحمد .

وقد نال محمد عثمان ميرغني أكبر عدد من الأصوات إذ حصل على ٣٨ صوتاً يليه إسماعيل الأزهري الذي حصل على ٣٧ صوتاً ثم محمد علي شوقي الذي حصل على ٣٥ صوتاً . ونال إبراهيم أحمد أقل عدد من الأصوات إذ لم يحصل إلا على ١٥ صوتاً . ويلاحظ أن عبدالله الفاضل المهدي قد انتخب لعضوية اللجنة التنفيذية رغم أنه وبتوجيهات من السيد عبدالرحمن لم يحضر اجتماع الهيئة الستينية الذي أجريت فيه الانتخابات .

وفور إعلان النتيجة استقال إبراهيم أحمد من عضوية اللجنة التنفيذية . كما استقال كذلك محمد علي شوقي وعوض ساتي رغم أنهما كانا ضمن قائمة مرشحي فريق يحيى الفضلي . وتُرجع حكومة السودان ذلك إلى عدم رغبتهما في الارتباط بفريق معارض لإبراهيم أحمد .

عند توزيع مقاعد اللجنة التنفيذية انتخب إسماعيل الأزهري للرئاسة . وانتخب أمين زيدان سكرتيراً وإسماعيل عثمان صالح محاسباً[٤٠] .

وبينما كان الخريجون منهمكين في انتخاب أجهزة المؤتمر وتوزيع مقاعد اللجنة التنفيذية كانت الخطط لإنشاء المجلس الاستشاري قد قطعت شوطاً بعيداً . وسيكون المجلس الاستشاري ضمن مباحث الفصل التالي حيث سيرد أن إنشاء المجلس زاد من الخلافات في صفوف الخريجين .

الهوامش

١- النيل : ١ يناير ١٩٤٢ .

٢- نفس المصدر : ١ و٣ يناير ١٩٤٢ .

٣- خضر حمد ، الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

٤- نفس المصدر .

٥- النيل : ١ يناير ١٩٤٢ .

٦- خضر حمد ، الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده ، مرجع سابق ، ص ٩٠ . وأيضاً عثمان حسن أحمد ، الأصول الفكرية للحركة الوطنية السودانية ، عدد الأيام الخاص في العيد الثلاثين للاستقلال ، ٢ يناير ١٩٨٦ ، ص ٥ .

٧- النيل : ١ يناير ١٩٤٢ .

٨- انظر محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، مرجع سابق ، ص ٢١٠. وأيضاً
Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., p. 540.

٩- انظر نص المذكرة في كتاب أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

١٠- عبدالرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية (١٩٨٩) ، ص ١٦٦ .

١١- Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., p. 554.

١٢- Ibid.

١٣- FO 371/31587, Lampson to Eden , May 22, 1942, enclosing Governor - General to Lampson, May 12, 1942.

١٤- النيل : ٢٦ مارس ١٩٤٢ .

١٥- الصادق المهدي ، جهاد في سبيل الاستقلال ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

١٦- النيل : ٧ أبريل ١٩٤٢ .

١٧- Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., p. 554.

١٨- النيل : ٢٠ أبريل ١٩٤٢ .

١٩- Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., p. 542 .

٢٠- انظر أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٣٢ . وأيضاً :
Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., p. 542 - 547.

٢١- انظر الجزء ٤ من الفصل الأول من القسم الثاني وأيضاً الجزء ٧ من الفصل الثاني من القسم الثاني .

٢٢- Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., pp. 268 and 547 - 548.

٢٣- الأهرام : ٢٣ يونيو ١٩٤٢ . وأيضاً النيل : ٢٨ يونيو ١٩٤٢ . وانظر كذلك
Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., p. 249.

٢٤- Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., p. 548.

٢٥- Ibid., p. 549.

٢٦- Ibid., p. 550.

٢٧- Ibid., p. 551.

يبدو أن رد نيوبولد قد تأخر لأن خطاب المؤتمر المؤرخ ٢٣ يوليو ١٩٤٢ لم يسلم إليه إلا في ٢٤ أغسطس ١٩٤٢ . أنظر ص ٥٤٩ من نفس المصدر .

٢٨- كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

٢٩- انظر بشير محمد سعيد ، الزعيم الأزهري وعصره ، مرجع سابق ، ص ٩٨ - ١٠٠ . وأيضاً محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

٣٠- أنظر نص التقرير في كتاب أحمد خير كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ وكذلك ص ٢٥٥ .

٣١- نفس المصدر ، ص ٢٧٨ .

٣٢- SPIS, NO. 22, December 1942, FO 371/35580.

٣٣- Ibid.

٣٤- Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., p. 268

٣٥- SPIS, No. 22, December 1942, loc. cit.

٣٦- Ibid.

٣٧- انظر أحمد خير ، كفاح جيل مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

٣٨- SPIS, No. 22, December 1942, loc. cit.

٣٩- Ibid.

٤٠- Ibid.

تزايد الخلافات والانقسامات في صفوف الخريجين: ١٩٤٣ - نوفمبر ١٩٤٤

١- الخلاف حول المجلس الاستشاري

يقول دوقلاس نيوبولد السكرتير الإداري إنه شرع منذ فبراير ١٩٤٢ في دراسة وصياغة مقترحات بشأن إشراك السودانيين في الحكومتين المحلية والمركزية غير أن بعض العوامل تدخلت لتوقف عمله . وقد كان من بين هذه العوامل المذكرة التي رفعها المؤتمر للحاكم العام في ٣ أبريل ١٩٤٢ .

وأوضح نيوبولد أنه في ظل الظروف التي ترتبت على تقديم المذكرة وموقف الحكومة منها أصبح من المستحيل دراسة الإصلاحات الإدارية أو السياسية بهدوء ، أو الحصول على وجهة نظر سودانية أو بريطانية موضوعية بينما العاصفة الرملية التي أثارها المؤتمر لا تزال تهب وتعتم القضية الأساسية التي تواجهها الحكومة . وتتمثل هذه القضية في كيفية مقابلة الطموحات المعقولة والمشروعة للسودانيين المستنيرين في المدن وفي الريف بما في ذلك زعماء القبائل الأكثر تقدماً وطبقة الموظفين المعروفة بالأفندية[١] .

وفي ١٠ سبتمبر ١٩٤٢ تقدم نيوبولد بمذكرة إلى مجلس الحاكم العام بشأن إشراك السودانيين في الحكم . وقد تضمنت المذكرة عدداً من التوصيات كان من بينها مايلي :-

١- إنشاء مجلس استشاري لشمال السودان .

٢- التوسع في إنشاء مجالس مدن بسلطات تنفيذية واستقلال مالي .

٣- إنشاء مجالس مديريات استشارية .

٤- التوسع في استخدام السودانيين في الحكومة المركزية ولجان المديريات .

٥- تسريع إحلال السودانيين محل البريطانيين[٢] .

وقد أجاز مجلس الحاكم العام هذه التوصيات باعتبارها خطوات نحو الحكم الذاتي وانتقالاً من سياسة الوصاية إلى سياسة المشاركة . وتبعاً لذلك كوّن الحاكم العام في ٤ يناير ١٩٤٣ لجنة خاصة للنظر في جدوى إنشاء مجلس استشاري مركزي لشمال السودان وإذا ثبتت جدوى ذلك تقديم توصيات بشأن تشكيله وصلاحياته والتاريخ التقريبي لإنشائه . وقد ضمت عضوية اللجنة بالإضافة للسكرتيرين الثلاثة الإداري والمالي والقضائي ، مدير الخدمات الطبية ، ومدير مصلحة الزراعة ، ومدير كردفان ، ومدير النيل الأزرق ، والمحامي العام[٣] .

قدم نيوبولد توصيات اللجنة الخاصة إلى مجلس الحاكم العام في ١٦ مارس ١٩٤٣ . وقد أوصت اللجنة بجدوى انشاء المجلس الاستشاري لأن ذلك يتفق مع سياسة حكومة السودان ، ويسد فراغاً خطيراً وغير مرغوب فيه في المركز . كما أن الحكومة البريطانية تنظر إليه كتطور سوداني طبيعي .

وأوصت اللجنة بأن تسند إلى المجلس الصلاحيات التالية :-

١- تقديم المشورة للحاكم العام في المسائل التي يحيلها إليه .

٢- تلقي بيانات من الحكومة ، وتوضيحات لسياستها ، وتقارير عن نشاطها .

٣- مناقشة المسائل التي يثيرها الأعضاء بمبادراتهم الشخصية بعد الحصول على موافقة الحاكم العام ومع مراعاة اللوائح وما تفرضه من قيود .

وعن تكوين المجلس اوضح نيوبولد أن اللجنة راعت تمثيل كافة المصالح السودانية الدينية والاجتماعية والاقتصادية ولكن بدون التضحية بالأغلبية الضخمة التي لا تستطيع الإفصاح عن آرائها كالمزارعين والرحل . وقال نيوبولد أيضاً «لقد أردنا أن نضمن مستوى أو مزيجاً من الذكاء والتطور يمكن أن يرفع المجلس فوق منزلة التجمع القبلي المعظم . ومع ذلك أردنا أن تكون هناك

مجموعة كافية أو حتى راجحة من أهل الريف حتى لا نسمح بذبح المزارعين والرحل من أجل إسعاد الأفندية»[٤] .

صدر في سبتمبر ١٩٤٣ قانون المجالس الاستشارية وقانون مجالس المديريات . أجاز قانون المجالس الاستشارية للحاكم العام أن ينشئ بموجب أمر مجلساً أو مجالس استشارية له فيما يتعلق بحسن إدارة السودان كله أو جزء معين منه . كما أجاز له أن يحدد في الأمر طريقة طلب مشورة المجلس .

ونص القانون كذلك على جواز إنشاء مجلس استشاري منفصل للمديريات الجنوبية أو للسودان بأكمله إذا دعت الحاجة وكان ذلك عملياً .

وبموجب قانون المجالس الاستشارية أصدر الحاكم العام أمر المجلس الاستشاري لشمال السودان لسنة ١٩٤٣ ليشمل مديريات كردفان والنيل الأزرق ودار فور وكسلا والشمالية والخرطوم . ويتكون المجلس من الحاكم العام رئيساً والسكرتيرين الثلاثة نواباً للرئيس . ومن ٢٨ عضواً عادياً ١٨ منهم يمثلون المديريات الست ، وعضوين يمثلان الغرفة التجارية ، وثمانية أعضاء لتمثيل أهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الزراعة والتعليم والصحة .

ونصت المادة الرابعة عشر من الأمر على الطريقة التي يستأنس بها الحاكم العام برأي المجلس . فالحاكم العام بوصفه رئيساً للمجلس هو الذي يضع قائمة الأعمال التي تبحث في كل دورة . ولا يجوز بحث أي موضوع ما لم يكن مدرجاً في القائمة . وتتكون القائمة من قسمين : القسم الأول تدرج فيه المسائل التي يريد الرئيس استشارة المجلس بشأنها . ويشمل القسم الثاني المسائل الخاصة بسياسة الحكومة التي يراد إطلاع المجلس عليها وتوضيحها له . ويجوز للرئيس أن يضيف أى موضوع لهذا القسم بناءً على طلب مكتوب يتقدم به خمسة من أعضاء المجلس قبل شهرين على الأقل من افتتاح دورة المجلس[٥] .

وقد ضم تشكيل المجلس الاستشاري للدورة الأولى كممثلين للمديريات الشمالية الست كل من :-

مديرية الخرطوم

ميرغني حمزة - مهندس قسم بمصلحة الأشغال .

سرور محمد رملي - شيخ الخط الشمالي بريف الخرطوم بحري .

محمد علي شوقي - مساعد المسجل العام .

مديرية كردفان

بابو نمر - ناظر عموم المسيرية .

يحيى احمد عمر - وكيل ناظر الجوامعة .

خليل عكاشة - تاجر بالأبيض .

مديرية كسلا

محمد محمد الأمين ترك - ناظر الهدندوة .

حسن علي شكيلاي - عضو مجلس مدينة .

عبدالله بكر - ناظر دار بكر .

مديرية دارفور

إبراهيم موسى مادبو - ناظر الرزيقات .

حامد السيد - رئيس كتبة المديرية .

محمد بحر الدين - سلطان دار مساليت .

المديرية الشمالية

أيوبيه عبدالماجد - رئيس الحكومة المحلية ببربر .

عثمان عبدالقادر - سر تجار حلفا .

الزبير حمد الملك - رئيس الحكومة المحلية بدنقلا .

مديرية النيل الأزرق

حسن عدلان - مك قسم الفونـج .

فحل إبراهيم - شيخ خط الحاج عبدالله .

مكي عباس - ضابط تعليم الكبار بمصلحة المعارف[٦] .

وعين الحاكم العام كأعضاء لتمثيل أهم المصالح الاجتماعية والاقتصادية كلاً من : أبو شامة عبدالمحمود ، وعلي بدري ، وأحمد عثمان القاضي ، وعبدالله خليل ، ويعقوب علي الحلو ، وأحمد السيد الفيل ، وعبدالكريم محمد ، ونوح عبدالله . واختير تيرنر مدير باركليز ومصطفى أبو العلا ممثلَيْن لغرفة السودان التجارية .

وقد انضم إلى المجلس لاحقاً كبدلاء لبعض ممثلي المديريات كل من أحمد يوسف علقم شيخ القسم الأوسط بجنوب الجزيرة - النيل الأزرق ، وإدريس عبدالقادر هباني ناظر إدارة الحسانية بمديرية النيل الأزرق ، وعبدالرحمن آدم رحال مقدوم نيالا بمديرية دارفور ، ومحمد حمد أبوسن ناظر الشكرية بالبطانة - مديرية كسلا[٧] .

وعُين السيدان علي الميرغني وعبدالرحمن المهدي أعضاء شرف بموجب المادة ٥(١) من أمر المجلس الاستشاري لشمال السودان والتي تخول الحاكم العام سلطة تعيين أعضاء شرف بالمجلس من أعيان السودان البارزين .

وكانت الحكومة قد أرسلت إلى كل من السيدين علي الميرغني وعبدالرحمن المهدي في سبتمبر ١٩٤٣ نسخاً من قانوني المجالس الاستشارية ومجالس المديريات مع مذكرة توضح مركزهما كأعضاء شرف في المجلس الاستشاري لشمال السودان .

وقد اعتبر السيد علي إنشاء المجلس خطوة إلى الأمام تشكر الحكومة عليها ، وتوقع أن تتمخض عن المجلس نتائج مرضية للحكومة وللشعب . ولكنه أضاف أن نجاح المجلس سيتوقف على نوعية الأشخاص الذين سيختارون لعضويته[٨] .

ولم يحضر السيد علي سوى افتتاح واختتام الدورة الأولى للمجلس وانقطع عن الحضور بعد ذلك . إذ أنه كان يعتقد أن تشكيل المجلس أعطى السيطرة عليه للسيد عبدالرحمن المهدي[٩] . وتجدر الإشارة إلى أن بعض مستشاري ومؤيدي السيد علي كانوا أعضاء في المجلس . ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال أحمد

السيد الفيل ، وميرغني حمزة ، وفحل ابراهيم .

وقبل أن يتخذ السيد عبدالرحمن قراره بقبول عضوية الشرف في المجلس الاستشاري ، ناقش بشكل مطول مع ممثلي مكتب السكرتير الإداري مركز أعضاء الشرف . كما طلب توضيح العديد من النقاط الأخرى[١٠] . وقد وافق السيد عبدالرحمن ومؤيدوه على الاشتراك في المجلس ليتخذوه نواة للعمل الإيجابي . وهذا بالرغم من عدم رضاهم عن صلاحياته واقتصاره على المديريات الشمالية ، فقد اعتبروا استبعاد الجنوب من المجلس دلالة على سوء القصد[١١] .

وفي معرض نقدها للمجلس الاستشاري قالت صحيفة «النيل» إن المجلس «بقوانينه التي أعلنت لا يحقق أمل البلاد . . . . . فالسودان في رأينا قد بلغ من الرشد ما يخول له المطالبة بمجلس أوسع سلطاناً وحقوقاً من هذا المجلس» . وبررت «النيل» قبول السيد عبدالرحمن ومؤيديه الاشتراك في المجلس بقولها : «ومهما كان رأينا في هذا المجلس فالذي لا مراء فيه أنه خطوة بارزة في تطور أداة الحكم . وسواء كان لمشورة الأعضاء قيمتها حقيقة لدى رجال الحكومة المركزية العليا كما هو المظنون أو لم تكن فهي في يدنا سلاح نستطيع أن ندفع به أو أن نهاجم به أحياناً»[١٢] .

عندما صدر في سبتمبر ١٩٤٣ قانون المجالس الاستشارية وأمر المجلس الاستشاري لشمال السودان ، كانت تسيطر على أجهزة المؤتمر الجماعة التي يتزعمها إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي . وسبق لنا القول إن هذه الجماعة لم تقبل الوعود والتأكيدات الشفوية التي أدلى بها دوقلاس نيوبولد السكرتير الإداري كرد على المذكرة التي رفعها المؤتمر إلى الحاكم العام في ٣ أبريل ١٩٤٢ . لذلك لم يكن مستغرباً أن قرر مؤتمر اللجان الفرعية للمؤتمر في ٢ أكتوبر ١٩٤٣ مقاطعة المجلس الاستشاري . ولاحقاً أصدرت الهيئة الستينية للمؤتمر وبأغلبية ضئيلة قراراً بمقاطعة المجلس الاستشاري[١٣] .

انتقد الخريجون المجلس الاستشاري من حيث التكوين والصلاحيات . كما انتقدوا اقتصاره على المديريات الشمالية . فقد ذهبوا إلى أنه طالما أن معظم أعضاء المجلس سيعينون لأن مجالس المديريات لم تشكل بعد ، فلا يمكن اعتبارهم ممثلين للأمة . وحري بالذكر أن اللجنة الخاصة التي شكلت للنظر في إنشاء المجلس الاستشاري كانت قد أوصت بالإسراع بإنشاء المجلس بدون انتظار تشكيل مجالس المديريات .

ووصف الخريجون المجلس الاستشاري بأنه مجلس حكومة وليس مجلساً للسودانيين لأنه لا يتمتع بسلطة النقد أو صلاحية طرح أي موضوع مهم أو مثير للجدل[١٤] .

ضمن المؤتمر رأيه بشأن المجلس الاستشاري في مذكرة رفعها إلى الحاكم العام في ٦ أكتوبر ١٩٤٣ . فبالإضافة إلى ما سبق ذكره ، انتقد المؤتمر بإسهاب استبعاد الجنوب من المجلس الاستشاري . ودعا المؤتمر إلى أن يشمل المجلس السودان كله مشيراً إلى أنه ليس شرطاً أساسياً لوحدة البلاد أن تكون كل أجزائها على درجة واحدة من التقدم . واستغرب المؤتمر شمول المجلس لجبال النوبة رغم أنها تشبه الجنوب وتطبق عليها السياسة الجنوبية .

وانتقد المؤتمر عدم تحقيق الحكومة لأي تقدم ملموس في كافة أوجه الحياة بالجنوب كما حدث - وإن لم يكن بالقدر المأمول - في الشمال . وضرب المؤتمر مثلاً بالبلدان المجاورة كالكونغو ويوغندا حيث قال إنها «شهدت نور الحضارة ولكن عقلية وطرق إنتاج ومعيشة إخواننا الجنوبيين قد بقيت كما هي بالرغم من أن أمكانيات التقدم في منطقتهم تفوق مناطق شمالية كثيرة» .

وطالب المؤتمر الحاكم العام بإزالة الحواجز بين الشمال والجنوب واتخاذ سياسة تعليمية سريعة وبناءة تهدف إلى تقليل أو إزالة الفوارق الثقافية بين شقي البلاد . كما أبدى المؤتمر أمله في أن يرى أموالاً من الخزانة المركزية تنفق بسخاء لتطوير الجنوب[١٥] .

تولى دوقلاس نيوبولد السكرتير الإداري مهمة الرد على الانتقادات التي وجهت للمجلس الاستشاري من خلال حديث أذاعه في ١٤ يناير ١٩٤٤ .

وقد أبدى نيوبولد في مستهل حديثه ترحيب الحكومة بالنقد كظاهرة صحية .

وإزاء ما قيل من أن المجلس هيئة استشارية لا قيمة لها أو نفوذ وأنه سيكون مجرد منتدى للكلام ، أوضح نيوبولد أن الشطر الأعظم من سياسة الحكومة تضعه هيئات ولجان استشارية لا تملك سلطات تنفيذية . ولكن الحكومة في أغلب الأحيان تقبل وتنفذ توصيات مثل هذه اللجان . وضرب لذلك مثلاً بلجنة الجزيرة الاستشارية واللجنة الاستشارية للمدارس العليا واللجنة الاستشارية للحكومة المحلية وغيرها . وأوضح كذلك أن الطور الاستشاري ليس ثابتاً وإنما مرحلة انتقالية ومدرسة لتعليم الحكم الذاتي .

ووصف نيوبولد الأسباب التي أدت إلى اقتصار المجلس الاستشاري على المديريات الشمالية بأنها عملية وليست سياسية . إذ أن الجنوبيين لعوامل تاريخية وطبيعية لم يبلغوا من التنور والتماسك الدرجة التي تمكنهم من إرسال ممثلين إلى المجلس . كما لا يستطيع أي شمالي أن يزعم أن بمقدوره تمثيل أهالي الجنوب . واعترف نيوبولد بأن نفس الصعوبة تنطبق - وإن كان بدرجة أقل - على جبال النوبة . ولكن بسبب الاتصال الوثيق بين جبال النوبة وكردفان رؤي أنه من الضروري تمثيلها في مجلس مديرية كردفان وهذا بالرغم من الفوارق في اللغة والمظهر والحياة الاجتماعية .

ونبه نيوبولد إلى أن قانون المجالس الاستشارية قد صيغ بحيث يمكن للجنوب عندما تكتمل الخطط التي وضعت للإسراع بتطويره اقتصادياً وتعليمياً أن ينضم إلى المجلس الاستشاري لشمال السودان أو أن يكون له مجلسه الخاص به .

وعبر نيوبولد عن عدم تعاطفه مع الرأي الذي مؤداه أنه طالما أن معظم أعضاء المجلس سيكونون من زعماء القبائل أو رجال السلطات المحلية فسيكون المجلس رجعياً ومليئاً بأعضاء لا يقولون إلا نعم . وفي دحضه لهذا الرأي قال نيوبولد إنه

من الخطأ الافتراض بأن رجال السلطات المحلية غير متنورين وغير متعلمين . ومن الخطأ أيضاً الأفتراض بأن الرجل بما لديه من تعليم ثانوي أو عـال يستطيع أن يتحدث بحكمة في كل الموضوعات . فبسبب تنشئته وبيئته ربما يكون مثل هذا الرجل جاهلاً في المسائل الريفية كالدورة الزراعية وتربية الحيوان والضرائب القبلية .

ومضى نيوبولد للقول بأن الحكومة لم تقم مجالس المدن ومجالس المديريات ومجلس استشاري مركزي لمجرد ملئها بأعضاء لا يقولون إلا نعم . فالحكومة لن تستفيد من هؤلاء . كما لن تستفيد من الأعضاء الذين لا ينطقون بغير لا . فالعضو الذي ينطق بنعم هو الذي يوافق الحكومة دائماً بدوافع المصلحة أو الجبن أو الكسل . كما أن الرجل الذي لا ينطق بغير لا هو الذي لا يوافق الحكومة دائماً بدوافع الشك أو التشاؤم أو الغرور .

وبعد أن أشار إلى أن القانون قد نصَّ على أن يكون نصف أعضاء المجلس الاستشاري على الأقل من بين أعضاء مجالس المديريات ، تساءل نيوبولد : «فهل نسبة النصف كبيرة حقاً في قطر زراعي أغلب سكانه مزارعون وأصحاب ماشية؟ وهل تحرم هذه الأغلبية من أن يكون لها ممثلوها لأنها فقيرة وغير متعلمة؟ دعونا من خدمة الديمقراطية ومبدأ التمثيل باللسان فقط . إننا لا نريد صدعاً بين المدينة والريف أو بين المتعلمين وغير المتعلمين . إننا نريد انسجاماً قومياً وتعاوناً قومياً لطرد أعداء التقدم من السودان وهم : الجهل والمرض والفقر والخلاف»[١٦] .

واتبع نيوبولد حديثه الإذاعي بمقال في صحيفة «سودان استار» في ١٧ يناير ١٩٤٤ تطرق فيه إلى التزامات الحكومة وإلى معدل السرعة اللازم للسير في طريق الحكم الذاتي . وأما عن مستقبل السودان فقد قال نيوبولد : «إنني لن أدخل في تكهنات حول مستقبل السودان عدا القول بأن التاريخ لا يقف ساكناً . إن أي إمرئ يزعم أن بمقدوره التكهن بمستقبل السودان لا بد أن يكون

نبياً أو غبياً . إنني أعلم أنني لست نبياً وآمل ألا أكون غبياً . إن قصارى ما تستطيع أي حكومة أو أمة فعله حيال المستقبل الذي هو بيد الله ، هو أن تهيىء نفسها ذهنياً ومادياً ومعنوياً لأي شيء يمكن أن يحدث . وكالسفينة المبحرة في رحلة طويلة ، فإن عليها أن تعد نفسها لمواجهة أي رياح قد تهب عليها»[١٧] .

فهمت «النيل» من حديث نيوبولد أن الحكومة قد قررت مبدأ الهرولة في السير نحو الحكم الذاتي . وأشارت «النيل» إلى أن السير في الماضي نحو الحكم الذاتي لم يكن من نوع الهرولة وبالطبع لم يكن من نوع الركض . ولذلك طالبت «النيل» بشيء جديد وقالت إنه إذا كانت الهرولة في نظر الحكومة «هي التي كنا نسير عليها ، فإن الوصول إلى ذلك الحكم الذاتي حتى في رأيها بعيد المنال»[١٨] .

وعن قول نيوبولد إن الحكومة لا تخفي وراء قوانين المجلس الاستشاري نظرية سياسية تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال وانها لم تفكر في ذلك مطلقاً ، قالت «النيل» إن حكومة تحترم نفسها كحكومة السودان لا يمكن أن تلقي مثل هذا القول القاطع الواضح على عواهنه . ثم دعت «النيل» الحكومة إلى تنفيذ الخطط التي رسمت لترقية الجنوب وإنهاضه حتى تتوحد أساليب الإدارة في السودان كله كوحدة لا تنفصم عراها[١٩] .

٢- ازهري يتجه نحو مصر والسيد عبدالرحمن يطالب بالاستقلال

في يوليو ١٩٤٣ قام إسماعيل الأزهري رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر بزيارة لمصر رافقه خلالها محمد عبدالرحمن ومحمود الفضلي . وقبيل سفره زار أزهري السيد عبدالرحمن المهدي بمنزله بحي العباسية بأم درمان وأخطره بأنه ينوي زيارة مصر ليبلغ المسؤولين فيها بأن اتجاه المؤتمر هو العمل لقيام حكومة سودانية تحت التاج المصري . ولم يعلق السيد عبدالرحمن على ذلك بل اكتفى بالقول : «للإنسان فم واحد ينطق به ، وأذنان يسمع بهما . . . هكذا خلقه الله ليسمع أكثر مما ينطق»[٢٠] .

فور وصول أزهري إلى القاهرة استدعاه وكيل حكومة السودان هناك وحذره من القيام بأي نشاط سياسي وبوجه خاص إلقاء خطب سياسية . وكان أزهري وصحبه قد خلقوا انطباعاً عاماً في القاهرة بأنهم كانوا موفدين من مؤتمر الخريجين في مهمة سياسية[٢١] .

تجاهل أزهري تحذير وكيل حكومة السودان بالقاهرة والتقى مع رئيس وزراء مصر آنذاك مصطفى النحّاس . كما التقى أزهري بعدد من النواب والشيوخ والوزراء وتحدث معهم عن مستقبل السودان وتنسيق إجراءات التخلص من النفوذ البريطاني في السودان بعد الحرب[٢٢] .

يبدو أن زيارة أزهري لمصر وقول مصطفى النحّاس في خطبة ألقاها في ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ إن مصر والسودان أمة واحدة قد حفز السيد عبدالرحمن المهدي للتعبير بوضوح عن رأيه بشأن مستقبل السودان . إذ كان السيد عبدالرحمن يخشى من أن تطالب مصر في إطار تسويات ما بعد الحرب بالسودان كمكافأة نظير ما قدمته للحلفاء من مساعدات .

وبناء على توجيهات السيد عبدالرحمن ، نشرت «النيل» في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٣ مقالاً بعنوان «وحدة السودان أولاً» جاء فيه أن الاستقلال يجب أن يكون هدف السودان ، وأن على السودانيين أن يعلنوا رغبتهم في الاستقلال وأن يسعوا لبلوغه بمعاونة الوصي القريب بريطانيا والشقيقة المحبة مصر[٢٣] .

وانتهز السيد عبدالرحمن كذلك فرصة لقائه في الخرطوم في فبراير ١٩٤٤ باسكرافينر مدير الدائرة المصرية بوزارة الخارجية البريطانية للإعراب عن وجهة نظره بشأن مستقبل السودان . فخلال هذا اللقاء طرح السيد عبدالرحمن النقاط التالية :-

١-إن السودانيين تعاونوا بنشاط مع البريطانيين في الحرب ويأملون في أن تتحقق طموحاتهم الوطنية عن طريق نصر بريطاني وعلى يد البريطانيين لأنهم يثقون في عدالتهم .

٢- إن استمرار السياسية القائمة على مبدأ الرفاهية المنصوص عليه في معاهدة سنة ١٩٣٦ ليس اعترافاً كافياً بحقوق السودانيين أو أساساً مرضياً لتطورهم في المستقبل .

٣- إن المصريين قد تخلوا عن مطالبتهم بالسيادة على السودان لأنهم التزموا الحياد ورفضوا الدفاع عنه في سنة ١٩٤٠ .

وكان اسكرافينر قد التقى أيضاً بالسيد علي الميرغني ولكن الحديث بينهما دار حول الطقس في السودان ومصر وإنجلترا[٢٤] .

٣- استقالات من الهيئة الستينية

في ١٣ أكتوبر ١٩٤٣ بعث إسماعيل الأزهري وبدون علم اللجنة التنفيذية للمؤتمر خطاباً للسكرتير المالي يوصي فيه بترقية أحد الموظفين . وقد كُتب الخطاب على أوراق المؤتمر ووقعه إسماعيل الأزهري بوصفه رئيساً لمؤتمر الخريجين وإن كانت كلمة «غير رسمي» قد أضيفت بالحبر في الفقرة الأخيرة من الخطاب . وقد أثار هذا الخطاب غضب أعضاء اللجنة التنفيذية عندما علموا بأمره من بعض الكتبة العاملين في مكتب السكرتير المالي . كما اتخذه المعتدلون أي أنصار إبراهيم أحمد سلاحاً لمهاجمة إسماعيل الأزهري .

وعندما نوقش الأمر في اللجنة التنفيذية دفع إسماعيل الأزهري بأنه لم يكتب الخطاب بصفته الرسمية . ودفع كذلك بأن لقبه الرسمي ربما يكون قد أضيف من قبل الشخص المستفيد من التوصية أو من قبل أحد أعدائه . ولكن السكرتير المالي رد على أزهري بصفته رئيساً لمؤتمر الخريجين وأبلغه أنه لا يعترف له بأي صلاحية في الموضوع المطروح في الخطاب . وقد اضطر ذلك إسماعيلَ الأزهري للكتابة مرة ثانية للسكرتير المالي ليخطره بأنه كتب خطابه الأول المؤرخ ١٣ أكتوبر ١٩٤٣ بصفته الشخصية ولذلك لم يكن للمؤتمر شأن بالموضوع .

ولم ينته الأمر عند هذا الحد لأن خصوم إسماعيل الأزهري دعوا الهيئة

الستينية للانعقاد لمحاسبته على هذا التصرف الغريب . وخلال الاجتماع اتهم هؤلاء إسماعيل الأزهري بأنه تصرف تصرفاً غير مسؤول وغير دستوري ورفضوا قبول دفعه بأنه تصرف بصفته الشخصية وطالبوا باستقالته . ولكن عندما طرح الأمر للتصويت ، استطاع إسماعيل الأزهري أن يحصل على ثقة الهيئة إذ صوت معه ٤٠ عضواً بينما صوت ضده ١٨ عضواً . وفور إعلان نتيجة التصويت انسحب معارضو إسماعيل الأزهري من الاجتماع وتقدموا لاحقاً باستقالاتهم من هيئة المؤتمر . وقد كان من بين هؤلاء إبراهيم أحمد ، ومحمد علي شوقي ، ومحمد عثمان ميرغني ، ومكي شبيكة[٢٥] .

وحتى نهاية دورة المؤتمر السادسة في ديسمبر ١٩٤٣ لم يفلح مؤيدو إسماعيل الأزهري في إقناع إبراهيم أحمد ومؤيديه بسحب استقالاتهم والعودة إلى مقاعد الهيئة الستينية[٢٦] . وسيرد في الجزء التالي من هذا الفصل أن استقالة إبراهيم أحمد ومؤيديه من هيئة المؤتمر كانت من بين الأسباب التي حملت السيد عبدالرحمن المهدي على فض تحالفه مع جماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي .

٤- نهاية تحالف وبداية آخر

بعد انتخابات الدورة السادسة للمؤتمر في ديسمبر ١٩٤٢ والتي انقسم فيها أنصار السيد عبدالرحمن المهدي إلى فريقين ، بدأت العلاقة بين السيد عبدالرحمن وفريق إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي في التدهور تدريجياً . فبعد النصر الذي أحرزه فريق إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي في الانتخابات وسيطرته على هيئة المؤتمر ولجنته التنفيذية ، وجد السيد عبدالرحمن نفسه في مأزق صعب . فقد كانت عواطفه مع إبراهيم أحمد ومؤيديه لأنهم كانوا يمثلون قطاع الرأي الأكثر احتراماً في المؤتمر . ومن الناحية الأخرى كان السيد عبدالرحمن غير راغب في التخلي عن الفريق المنتصر فيفقد ولاءه ، خاصة وأنه كان من بين رموز هذا الفريق وكيله عبدالله الفاضل

المهدي[٢٧] .

ولكن يبدو أن السيد عبدالرحمن قد قرر في نوفمبر ١٩٤٣ إنهاء تحالفه مع جماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي . وكان أول مؤشر لذلك التوجيه الذي أصدره لعبدالله الفاضل بالاستقالة من لجنة المؤتمر ومن الهيئة الستينية وقطع صلته بجماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي[٢٨] . وقد حدث ذلك بعد وقت قصير من استقالة إبراهيم أحمد ونفر من المعتدلين في أكتوبر ١٩٤٣ من الهيئة الستينية للمؤتمر بسبب الخطاب الذي أرسله إسماعيل الأزهري إلى السكرتير المالي والذي قد سبقت الإشارة إليه .

وتذكر وثائق تلك الفترة أنه كان من بين الأسباب التي حملت السيد عبدالرحمن المهدي على فض تحالفه مع جماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي ما يلي :-

١- عدم رضا السيد عبدالرحمن عن أهداف زيارة أزهري لمصر في يوليو ١٩٤٣ وعن سياسة المؤتمر الموالية لمصر والتي لم تكن تتفق مع رؤيته هو لمستقبل السودان .

٢- عدم موافقة السيد عبدالرحمن على قرار المؤتمر بمقاطعة المجلس الاستشاري .

٣- اشتداد الخصومة بين جماعة إسماعيل الأزهري وجماعة إبراهيم أحمد حتم على السيد عبدالرحمن أن يختار بين الجماعتين[٢٩] .

٤- قلق السيد عبدالرحمن من الطموحات الشخصية لعبدالله الفاضل المهدي الذي كان يسعى لخلافة السيد عبدالرحمن في إمامة الأنصار ويستخدم المؤتمر كقاعدة لتقوية مركزه . وحري بالذكر أنه كانت قد بدأت منذ أغسطس ١٩٤١ حركة في صفوف طائفة الأنصار لإقصاء عبدالله الفاضل من منصبه كوكيل للسيد عبدالرحمن وإفساح المجال أمام الصديق عبدالرحمن المهدي ليكون وكيلاً وخليفة لوالده . وكان يتزعم هذه الحركة

محمد الخليفة شريف ويؤيده يعقوب الحلو وبعض شيوخ وشباب الأنصار[٣٠] .

٥- تبرم بعض شباب الأنصار بالتحالف لأنهم كانوا يعتقدون أن طائفة الأنصار لاتفتقر إلى الخريجين الذين يستطيعون التعبير عن آراء ومواقف السيد عبدالرحمن في أروقة المؤتمر[٣١] .

وبعد فض التحالف بين جماعته والسيد عبدالرحمن المهدي ، سعى إسماعيل الأزهري للحصول على تأيد السيد علي الميرغني . وقد راقت للسيد علي الميرغني الفكرة التي طرحها عليه آنذاك اثنان من مستشاريه السياسيين وهما أحمد السيد الفيل ومحمد نور الدين بأن يخلف السيد عبدالرحمن في السيطرة على مقاليد الأمور في المؤتمر . ولذلك أذن السيد علي لأحمد السيد الفيل بأن ينقل لإسماعيل الأزهري تأييده له . وبناء على نصيحة محمد نور الدين أهدى السيد علي كأساً نُقش عليها اسمه ليوم المؤتمر الرياضي لتوطيد علاقته بالمؤتمر[٣٢] .

وقد ورد في تقرير لحكومة السودان أن الكثيرين من أفراد طائفة الختمية لم يقبلوا التحالف بين جماعة إسماعيل الأزهري والسيد علي الميرغني[٣٣] . وربما يكون بعض هؤلاء هم الذين عرفوا فيما بعد بالختمية المستقلين وأقاموا في أبريل ١٩٥٠ مع آخرين تحالف الجبهة الوطنية والذي سيكون موضع فصل لاحق من هذا الكتاب .

٥- الاجتماع العام السابع للمؤتمر

عقد الاجتماع العام السابع للمؤتمر في ١١ ديسمبر ١٩٤٣ في مناخ مشبع بالتوتر . ولم تنجح جهود كبار الخريجين لإقناع جماعة إسماعيل الأزهري بقبول حل وسط يقضي بأن تشغل جماعة إبراهيم أحمد وبعض المحايدين من ذوي المكانة المعروفة نصف مقاعد الهيئة الستينية وبأن تشغل جماعة إسماعيل الأزهري النصف الآخر .

حضر الاجتماع ٩٦٦ عضواً بينما كان عدد الأعضاء المسجلين ١٣٠٠ . وفي بداية الاجتماع قدم إسماعيل الأزهري تقريراً عن أعمال المؤتمر خلال الدورة السادسة ولكنه اعتذر عن تقديم الحساب الختامي لأن مراجع الحسابات قد أصيب بوعكة قبل الاجتماع مباشرة[٣٤] .

وعندما أجريت الانتخابات حصلت جماعة إسماعيل الأزهري على ٤٠ مقعداً في الهيئة الستينية . ولكن محمد الخليفة شريف وأحمد يوسف هاشم استطاعا أن يضمنا لإبراهيم أحمد تأييد عدد من أعضاء الهيئة الذين انتخبوا أصلاً ضمن قائمة جماعة إسماعيل الأزهري . وعند إجراء انتخابات اللجنة التنفيذية حصلت جماعة إبراهيم أحمد على سبعة مقاعد وجماعة إسماعيل الأزهري على سبعة مقاعد . ورجح العضو المحايد محمد عثمان ميرغني كفة إبراهيم أحمد فانتخب رئيساً . وانتخب عوض ساتي سكرتيراً وإسماعيل العتباني مساعداً للسكرتير وعبدالله ميرغني أميناً للصندوق ومحمد عثمان ميرغني محاسباً[٣٥] .

أعلنت اللجنة الجديدة برنامجها للدورة السابعة في يناير ١٩٤٤ . وقد تضمن البرنامج عدة بنود تعليمية وثقافية واجتماعية واقتصادية ولكن البند الأول في البرنامج كان المذكرة التي رفعها المؤتمر للحاكم العام في ٣ أبريل ١٩٤٢ . وينسجم هذا مع وجهة نظر المؤتمر والتي مؤداها أنه بالرغم من رفض الحكومة للمذكرة ، إلا أنها لا تزال تجسد طموحات السودانيين وينبغي ألا يسمح بانقضائها . غير أن حكومة السودان كان ترى أن هذا البند كان شكلياً لأنه كان أيضاً مضمناً في برنامج الدورة السادسة ولم يترتب عليه شيء[٣٦] .

وخلال الدورة السابعة حاول إبراهيم أحمد ومؤيدوه بدون نجاح إلغاء قرار المؤتمر بمقاطعة المجلس الاستشاري . ففي فبراير ١٩٤٤ اقترح نصر الحاج علي في اجتماع للهيئة الستينية إلغاء قرار المقاطعة وأيده أثناء المداولة عبدالماجد أحمد وأحمد يوسف هاشم . وكانت وجهة نظرهم تقوم على أنه ينبغي ألا

ينظر إلى المجلس الاستشاري بمفرده . وإنما كجزء من مشروع كامل لإشراك السودانيين في إدارة البلاد وتدريبهم على الحكم الذاتي . ولذلك فإن مقاطعة المجلس الاستشاري والتعاون مع الحكومة في المجالس الأخرى وبطرق أخرى غير منطقي ، كما أنه ضار بالمؤتمر وبالبلاد .

وعندما طرح الاقتراح للتصويت هزم بـ ٢٩ صوتاً مقابل ١٩ صوتاً . وكان من بين الذين صوتوا مع اقتراح إلغاء قرار المقاطعة كل من إبراهيم أحمد ، وعبد الماجد أحمد ، ومحمد علي شوقي ونصر الحاج علي ، وعوض ساتي ، وإسماعيل العتباني ، وعبدالحليم محمد ، وأحمد يوسف هاشم ، وأمين بابكر .

وقد التزم إبراهيم أحمد وعبدالماجد أحمد بقرار المقاطعة واعتذرا عن الترشيح لعضوية المجلس الاستشاري . ولكن عبدالماجد أحمد استقال من عضوية الهيئة الستينية للمؤتمر[٣٧] . وكان المؤتمر قد اتخذ قراراً باعتبار كل من يتقدم لعضوية المجلس الاستشاري أو يقبلها خارجاً عليه ومنفصلاً عنه[٣٨] .

الهوامش

١- Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit. pp. 554- 555.

٢- Ibid., pp. 557 and 560.

٣- Ibid., pp. 293 and 560.

٤- Ibid., pp. 303 and 560 - 561.

٥- انظر هنري رياض ، موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان (١٩٦٧) ، ص ٣٧ - ٤٤ . منح أمر المجلس الاستشاري لشمال السودان الحاكم العام سلطة تعيين أعضاء غير عاديين بالمجلس في أي دورة من دوراته ليوضحوا للمجلس سياسة الحكومة بالنسبة لأية مسألة مدرجة في قائمة أعمال الدورة ، وتنتهي عضويتهم بانتهاء الدورة .

٦- مكي عباس : تخرج من كلية غردون وعمل بالتدريس بالمدارس الوسطى وبمعهد التربية ببخت الرضا حيث كان عضواً بشعبة الجغرافيا والتربية الوطنية . ألف مع عميد المعهد جريفث كتاب «الجمعيات» الذي كان يهدف إلى ترسيخ الديمقراطية فكراً وممارسة على مستوى المدارس الوسطى . كما شارك مع آخرين في إعداد كتاب «سبل كسب العيش في السودان» . بدأ تجربه تعليم الكبار في قرية أم جر بالنيل الأبيض . استقال من مصلحة المعارف في سنة ١٩٤٧ وأصدر صحيفة «الرائد» التي دعا من خلالها إلى قيام جمهورية اشتراكية في السودان . حصل في سنة ١٩٥١ على درجة علمية من جامعة اكسفورد عن بحثه : «مسألة السودان» . بعد عودته للسودان عُين مديراً للخدمات الاجتماعية بمشروع الجزيرة ثم محافظاً للمشروع . اختارته الأمم المتحدة في سنة ١٩٥٨ سكرتيراً تنفيذياً للجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا . كما عينه داج همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة ممثلاً شخصياً له إبان أزمة الكونغو في سنة ١٩٦٠ . عمل لبعض الوقت مديراً بالبنك التجاري السوداني . كما عمل لفترتين نائباً لمدير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة .

٧- السودان الجديد : ٢٤ مارس ١٩٤٤ . وأيضاً إجراءات الدورة الثامنة للمجلس الاستشاري ، مارس ١٩٤٨ . وكذلك

Fo 371/ 41348, SPIS, No. 35, February 1944.

افتتح المجلس الاستشاري في ١٥ مايو ١٩٤٤ .

٨. FO 371/35580, S P I S, No. 30, September 1943.

٩. Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., p. 360.

١٠. S P I S, No. 30, September 1943, loc. cit.

١١ . عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

١٢ . النيل : ١٦ مايو ١٩٤٤ .

١٣. FO 371/35580, S P I S, No. 31, October 1943.

١٤. Ibid., S P I S, No. 30, September 1943.

١٥. FO 141/1024, Memorandum to the Governor - General from the President of the Graduates Congress, giving the views of the Congress on the legislation concerning the Advisory Council for the Northern Sudan, 6 October 1943.

١٦. Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., p. 562.

وأيضاً النيل في ١٦ يناير ١٩٤٤ .

١٧. Henderson, The Making of the Modern Sudan, loc. cit., p. 567.

١٨ . النيل : ١٨ يناير ١٩٤٤ .

١٩ . نفس المصدر : ٢٠ يناير ١٩٤٤ .

٢٠ . بشير محمد سعيد ، الزعيم الأزهري وعصره ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

٢١. FO 371/35580, S P I S, No. 28, July 1943.

٢٢. Ibid.

بعد عودته للخرطوم قدم إسماعيل الأزهري لمجلس تأديب بسبب «السلوك الذي لا يتفق مع مركزه كموظف حكومة» . وقد قضى المجلس بتوبيخه :

FO 371/35580, S P I S, No. 29, August 1943 and ibid., No. 30, September 1943.

٢٣ . FO 371/41348, S P IS, No. 33, December 1943.

٢٤ . Ibid., S P I S, No. 35, February 1944.

٢٥ . FO 371/35580, S P I S, No. 31, October 1943.

٢٦ . FO 371/41348, S P I S, No. 32, November 1943. Also see FO 371/31587, Lampson to Eden, May 22, 1942, enclosing letter from Governor - General to Lampson, May 12, 1942.

٢٧ . Ibid.

٢٨ . Ibid.

٢٩ . Ibid.

٣٠ . Ibid. Also : FO 371 / 27382, S P IS, No. 9, August 1941 and FO 371/53328, SPIS, No. 21, November 1942. Also see Gabriel Warburg, Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society : The Case of Sudan (1978), p. 54.

٣١ . See Afaf Abdel Magid Abu Hasabu, Factional Conflict in the Sudanese National Movement, loc. cit., p. 113.

٣٢ . S P IS, No. 32, November 1943, loc. cit.

قال إمام الحسي وكان ينتمي إلى جماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي إن محمد الخليفة شريف أثر مع جماعته على السيد عبد الرحمن المهدي فتخلى عن جماعة إسماعيل الأزهري ويحى الفضلي . وقال إمام الحسي إنه بعد ذلك أوفدت جماعة يحيى الفضلي وأزهري كلاً من أحمد محمد يس ، ويحيى الفضلي ، وعلي عبد الرحمن ، ومحمد أحمد المرضي ، وحسن محمد يس لمقابلة السيد علي الميرغني الذي رحب بوفد الجماعة وأفسح للجماعة المجال في صحيفة «صوت السودان» ودعمها بعدد كبير من الجماهير والمريدين : عدد الأيام الخاص في العيد الثلاثين للاستقلال ، ٢ يناير ١٩٨٦ ، ص ٣٨ .

٣٣ . S P IS, No. 32, November 1943, loc. cit.

٣٤ . FO 371/41348, S P IS, No. 33, December 1943.

وعن الشؤون المالية للمؤتمر انظر أيضاً أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

٣٥ . S P I S, No. 33, December 1943, loc. cit.

٣٦ . FO 371/41348, S P IS, No. 34, January 1944.

٣٧ . Ibid., S P IS, No. 35, February 1944.

٣٨ . انظر أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

انتخابات الدورة الثامنة للمؤتمر: ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤

تعتبر انتخابات الهيئة الستينية للمؤتمر التي أجريت في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤ نقطة تحول في مسيرة الخريجين، إذ أنها تمثل نهاية المؤتمر كمؤسسة قومية وبداية السيطرة التامة لجماعة إسماعيل الأزهري ويحيى الفضلي أو جماعة الأشقاء على هيئة المؤتمر الستينية ولجنته التنفيذية .

وقد خاضت غمار معركة الانتخابات أربعُ جماعات وهي جماعة الاتحاديين، وجماعة الأحرار، وجماعة الأشقاء، وجماعة القوميين . وكانت ثلاث من هذه الجماعات قد أعلنت خلال شهر أكتوبر ١٩٤٤ المبادئ التي ستخوض بموجبها الانتخابات . ويعزى ظهور هذه الجماعات في تلك المرحلة بالذات إلى أن الحرب العالمية الثانية كانت على وشك أن تضع أوزارها[١] . كما أن الخريجين كانوا قد بدأوا يتحدثون منذ النصف الثاني من عام ١٩٤٣ عن ضرورة تفسير البند الأول من المذكرة التي قدمها المؤتمر للحكومة في ٣ أبريل ١٩٤٢ وهو البند الذي ينص على إصدار تصريح مشترك في أقرب فرصة من الحكومتين الإنجليزية والمصرية بمنح السودان حق تقرير المصير بعد الحرب مباشرة .

ويلاحظ أن بند تقرير المصير حسبما جاء في المذكرة تجنب المطالبة بالاستقلال . ولكنه نص على أن يحاط حق تقرير المصير بضمانات تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني . وقد ألمح أحمد خير إلى أن ذلك كان متعمداً لأن اعتبارات الصلات بين مصر والسودان كانت ماثلة في أذهان المدرسة الفكرية التي كانت تقود اللجنة آنذاك . ويبدو أنه كان يقصد بذلك مدرستي أبي روف

ووادٍ مدني[٢] .

ومنذ رفض الحكومة لمذكرة الخريجين وزيارة إسماعيل الأزهري لمصر في يوليو ١٩٤٣ برز اتجاه في أوساط بعض جماعات الخريجين بأن يقرر مصير السودان على أساس الاتحاد مع مصر . ولما كان من المتوقع أن تحسم هذه المسألة إبان الدورة الثامنة للمؤتمر ، فقد عمد بعض الخريجين إلى تكوين الجماعات التي سلف ذكرها ونشر وجهات نظرهم بشأن مصير السودان .

وقبل أن نعرض لتكوين ومبادئ الجماعات الأربع التي شاركت في انتخابات المؤتمر في نوفمبر ١٩٤٤ ، نرى أنه من المهم أن نسترعي الانتباه إلى أن هذه الجماعات لم تتحول إلى أحزاب إلا خلال عام ١٩٤٥ . فهي لم تنشأ في أكتوبر ١٩٤٤ كأحزاب ولم تسمِّ نفسها كذلك كما يرد في معظم كتب تاريخ السودان المعاصر وانما نشأت كجماعات في إطار مؤتمر الخريجين . ولذلك لم تفتح عضويتها لكل السودانيين ولم تخاطب غير الخريجين ، كما لم تطلب تصديقاً لتكوينها من الجهات الرسمية . وسيرد في الفصل التالي أن أول حزب سياسي تشكل للعمل خارج إطار المؤتمر وطلب تصديقاً من الحكومة للسماح له بالعمل كحزب سياسي هو حزب الأمة .

١- الجماعات الأربع

(أ) جماعة الاتحاديين

تعتبر هذه الجماعة التطور السياسي لمدرسة أبي روف التي تحدثنا عنها في الفصل الثالث من القسم الأول وتمثل محاولة جريئة للقفز فوق الواقع الطائفي لمؤسسيها . فبالرغم من أنهم كانوا ينتمون إلى أسر ختمية وأنصارية عريقة ، إلا أنهم تمردوا على جذورهم ودعوا إلى إبعاد الطائفية عن العمل العام . وقد صمدوا لبعض الوقت ولكن الواقع سرعان ما صرعهم . فبحكم انتماء أكثرية أعضاء الجماعة أسرياً إلى طائفة الختمية ، فقد لوحظ على الجماعة الميل إلى هذه الطائفة أحياناً[٣] . وسيرد لاحقاً أن الاتحاديين أقاموا في أبريل ١٩٥٠ مع

المستقلين من أقطاب الختمية والأشقاء الأحرار تحالف الجبهة الوطنية . وسيرد أيضاً أن الاتحاديين انصهروا مع حزب الجبهة الوطنية والأحزاب الاتحادية الأخرى بما فيها حزب الأشقاء في الحزب الوطني الاتحادي عند تكوينه في نوفمبر ١٩٥٢ . وقبل وبعد الاستقلال تلقفت أمواج الأحزاب الطائفية الكثير من قيادات الاتحاديين[٤] .

دعت جماعة الاتحاديين في المبادئ التي أعلنتها في أكتوبر ١٩٤٤ إلى قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر على نظام الدومنيون ، على أن يقر هذا الوضع دولياً بعد انتهاء الحرب مباشرة ، ويعمل على تحقيقه بالخطوات التي ترتضيها الطبقة المثقفة في البلاد تحت إشراف الحكومة الثنائية المؤسسة على اتفاقية يناير ١٨٩٩ .

وفي تفسيرها لمبادئها أوضحت جماعة الاتحاديين أنه يقصد بالاتحاد مع مصر على نظام الدومنيون قيام اتحاد بين الحكومة السودانية الديمقراطية الحرة وبين حكومة مصر بحيث يكون التاج المصري هو التاج المشترك للدولتين معاً ، وأن يضع دستور ذلك الاتحاد ممثلون من حكومة السودان الديمقراطية الحرة والحكومة المصرية حسبما تمليه ظروف وحاجيات بلديهما . وورد في التفسير أنه ينبغي أن يكون للسودان من الحقوق والواجبات كتلك التي يكفلها دستور وستمنستر لممتلكات التاج البريطاني الحرة (الدومنيون) .

واستند الاتحاديون في دعوتهم للاتحاد مع مصر إلى الروابط الطبيعية والتاريخية والثقافية ، وإلى أن السودان ومصر يكونان وحدة اقتصادية . وهذا فضلاً عن أن الارتباط بمصر يمكّن السودان من السير في قافلة الأمم العربية .

ويفصح تفسير مبادئ الاتحاديين عن تأثرهم بالفكر الديمقراطي الاشتراكي الذي كانت تروج له الجمعية الفابية البريطانية . فعند شرحهم لمفهوم الديمقراطية ، أبدى الاتحاديون تفضيلهم للديمقراطية التي تحقق رغبة الأكثرية مع احترام رغبات الأقليات ، وتكفل العدالة ، وتؤمن بالحرية الفردية ، وتقترن

حرياتها السياسية والاجتماعية بالحريات الاقتصادية الآتية :-

١- توزيع الثروة توزيعاً عادلاً على المواطنين .

٢- تحريم الاحتكار .

٣- تحريم الاقطاع .

٤- تعميم الجمعيات التعاونية للمزارعين والعمال .

٥- تسليم المنافع العامة كالنور والمياه ومصادر القوة ووسائل النقل للبلديات لتديرها للمصلحة العامة .

٦- توفير فرص العمل لكل القادرين وإدخال نظام الضمان الاجتماعي ضد التعطل والمرض والشيخوخة .

ولضمان تنفيذ مشروعهم الخاص بتسليم السودانيين مقاليد حكومة بلادهم وإدارتها بأنفسهم ، طالب الاتحاديون الحكومة الثنائية بالآتي :-

١- كفالة حرية الرأي وحرية الاجتماع والتنقل وحرية الصحافة .

٢- نشر التعليم بكل مراحله وتوحيد مناهج التعليم في القطر بأكمله .

٣- التقدم السريع بالجنوب ورفع مستوى الحياة فيه ليساهم أبناؤه في حياة البلاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٤- تنظيم الهجرة وإيقاف سيل العناصر غير المرغوب فيها من خارج حدود السودان الغربية .

٥- إنشاء مجلس تمثيلي يمثل مصالح البلاد المختلفة يكون فيه لممثلي الطبقة المثقفة النصف على الأقل ليقوم بمراقبة مشروع التطور للأداة الحكومية وتلزم الحكومة بالنظر في توصياته[٥] .

وعندما أعلنت جماعة الاتحاديين عن تكوينها في أكتوبر ١٩٤٤ كانت لها هيئة سكرتارية تضم عبد الله ميرغني ، وإبراهيم يوسف سليمان ، وعبد الرحيم وشي ، وبشير محمد سعيد ، ومحمد إبراهيم خليل[٦] .

(ب) جماعة الأحرار

تكونت هذه الجماعة أول الأمر إبان معركة انتخابات الدورة السادسة للمؤتمر

في ديسمبر ١٩٤٢ وكانت تعرف بالمؤتمرين الأحرار . وقد كونها بعض الشباب الذين كانوا ينتمون إلى طائفتي الأنصار والختمية . ولكنهم اتفقوا على أن يعملوا مستقلين عن الطائفتين .

أعيد تكوين هذه الجماعة مرة أخرى في سبتمبر ١٩٤٤ وأعلنت في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٤ أنها تعمل تحت راية المؤتمر باعتباره الهيئة الوحيدة التي تمثل الرأي العام ومن حقها أن تقرر مصير البلاد . كما أعلنت جماعة الأحرار أنها تدعو إلى قيام اتحاد بين السودان ومصر يحفظ للسودان حدوده الأصلية وحكومة داخلية مستقلة . وحددت الجماعة نوع الاتحاد الذي تدعو له بأنه اتحاد كنفدرالي وفق معاهدات تكفل صيانة المصالح المشتركة بين البلدين وتنظم العلاقات بينهما .

وتضمن تفسير المبدأ السياسي لجماعة الأحرار «الحصول على تصريح من الحكومتين عقب الحرب مباشرة بالاعتراف بكيان السودان بحدوده الجغرافية الأصلية وتدريب السودانيين في فترة معينة (يقررها السودانيون) على حكم أنفسهم حسب برنامج واضح المعالم ، وتكون مراقبة تنفيذ ذلك البرنامج على عاتق لجنة خاصة نصفها من السودانيين يختارهم المؤتمر»[٧] .

كان من بين أعضاء جماعة الأحرار عند تكوينها حسن الطاهر زروق ، ومحمد أحمد عمر ، وعبد السلام الخضر ، والطيب شبيكة ، وأحمد البشير العبادي ، وأحمد محمد علي السنجاوي ، وأحمد عوض ، والطيب محمد خير ، ومحي الدين البرير ، وعبد الرحيم شداد . وأما سكرتارية الجماعة فقد ضمت أحمد البشير العبادي ، ومحمد أحمد عمر ، ومحي الدين البرير ، ويوسف الديب ، والطيب شبيكة[٨] .

وسيرد في الفصل السابع من هذا القسم أن هذه الجماعة انقسمت إلى أحرار اتحاديين وأحرار استقلاليين أو أحرار (أ) وأحرار (ب) بسبب الخلاف الذي نشب بين أعضائها حول القرار الذي اتخذه المؤتمر في ٢ أبريل ١٩٤٥ بشأن

تقرير مصير السودان .

(ج) جماعة الأشقاء

ذكرنا في الفصل الثالث من القسم الأول أن الجمعية الأدبية التي أنشأها يحي الفضلي في عام ١٩٣١ تمثل النواة لجماعة الأشقاء . وقد كنا فيما سبق من فصول نشير إلى هذه الجماعة بجماعة يحيى الفضلي واسماعيل الأزهري لأنها لم تعرف باسم جماعة الأشقاء إلا بعد فض التحالف بينها وبين السيد عبد الرحمن المهدي في نوفمبر ١٩٤٣ . وتعود هذه التسمية إلى دعابة أطلقها عبد الرزاق العتباني في رواية أو البدري الريح في رواية أخرى في مأدبة غذاء لتعدد الأخوان أو الأشقاء في الجماعة[٩] . فقد كان من بين أعضائها مثلاً يحيى الفضلي ومحمود الفضلي ، وحسن عوض الله والحاج عوض الله ، والبدري الريح وعمر الريح ، وأحمد محمد يس وحسن محمد يس . ولكن يحيى الفضلي أورد تفسيراً آخر لتسمية الجماعة بالأشقاء . فقد قال إن بعض أعضاء الهيئة الستينية الأولى والثانية للمؤتمر كانوا «يجدون عند الإدلاء بالآراء المختلفة في كافة الشؤون السودانية تقارباً ذهنياً وروحياً أخذ يقرب بين أشخاصهم على مر الأيام ، ويوآخي بينهم . وتمر الأيام وتجد الحياة ويستمر النضال ، وتشتد المناقشة حول كثير من المشروعات الحيوية في السودان ، فلا يزداد هؤلاء إلا قرباً وانسجاماً حتى يطلق الناس عليهم اسم الأشقاء» . وقال يحيى الفضلي إن الجماعة تعتبر كل وطني مخلص مجاهد شقيقاً سواء بعلمه أو بدون علمه[١٠] .

عُرفت جماعة الأشقاء بالقدرة الفائقة في تعبئة الجماهير وإدارة الحملات الانتخابية . وقد قيل عنهم قبيل انتخابات المؤتمر في نوفمبر ١٩٤٤ إنّهم كانوا من أكثر الجماعات القائمة تنظيماً وتضامناً ونشاطاً في الدعاية وإنَّ من أهم «مبادئهم الغاية تبرر الوسيلة ولذلك تراهم لا يترفعون في سبيل كسب المعركة الانتخابية من لم الناس بمختلف الوسائل»[١١] . وعن قادة الجماعة قال احمد خير إنهم امتازوا بالتوفيق بين نزعتين متناقضتين : الأولى نزعة ديماجوجية

وتتمثل في قدرتهم على كسب الجماهير . والثانية نزعة دكتاتورية وتتمثل في انفرادهم برسم الخط السياسي للجماعة وتنفيذه[١٢] .

وخلافاً للجماعات الأخرى التي خاضت انتخابات المؤتمر في نوفمبر ١٩٤٤ ، لم تعلن جماعة الأشقاء عن مبادئها أو برنامجها السياسي . ولم تفعل ذلك حتى بعد أن تحولت لاحقاً إلى حزب سياسي . ويرجع محمد أحمد محجوب ذلك إلى أن الأشقاء كانوا حلقة أصدقاء لا مفكرين سياسيين توحدهم آيدولوجية واحدة[١٣] .

ولكن منذ زيارة إسماعيل الأزهري لمصر في يوليو ١٩٤٣ أصبح معلوماً أن جماعة الأشقاء كانت تدعو لنوع من الاتحاد مع مصر فُسِّرَ من قبل حكومة السودان في أكتوبر ١٩٤٤ بأنه الاندماج الكامل[١٤] . وأما أحمد خير فقد كان يرى أن الأشقاء كانوا يقفون في نقطة تقع بين الوحدة الاندماجية والاتحاد الفيدرالي الذي نص عليه القرار الذي أصدره المؤتمر في ٢ أبريل ١٩٤٥ بشأن تقرير مصير السودان[١٥] . غير أن محمد أحمد محجوب يقول إن الأشقاء كانوا استقلاليين في حقيقة الأمر وإن نداءاتهم بالاتحاد مع مصر كما أوضحوا سراً لم تكن هدفاً حقيقياً بل خطوة تكتيكية[١٦] . وسيرد في فصل لاحق أن الشكوك التي ثارت حول صدق وجدية توجهات إسماعيل الأزهري الاتحادية كانت من أبرز الأسباب التي أدت إلى الانقسام الخطير الذي حدث في صفوف حزب الأشقاء في يوليو ١٩٥١ .

وقبل انتخابات المؤتمر في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤ لم تكن لجماعة الأشقاء سكرتارية منتخبة ولكن كانت لهم هيئة سكرتارية معروفة تقليدياً يرأسها إسماعيل الأزهري وتضم في عضويتها يحيى الفضلي ، ومحمد نور الدين ، وأحمد محمد يس ، ومحمود الفضلي ، وعلي حامد ، ويابكر القباني ، وخضر محمد صالح ، وحسن عوض الله ، وعثمان شندي[١٧] .

(د) جماعة القوميين

تمثل هذه الجماعة التطور السياسي لجماعة الهاشماب أو الفجر . وقد سبق لنا

القول إنَّ هذه الجماعة كانت استقلالية النزعة وتدين بمبدأ «السودان للسودانيين» . ولذلك كانت تحظى بمساندة السيد عبدالرحمن المهدي . ولكن المبادئ التي أعلن القوميون في أكتوبر ١٩٤٤ أنهم سيخوضون انتخابات المؤتمر بموجبها كانت تدعو لنوع من الاتحاد مع مصر في نهاية الأمر مما أثار عليهم غضب السيد عبدالرحمن المهدي . ونورد فيمايلي تلك المبادئ :-

١- إلغاء اتفاقيات سنة ١٨٩٩ وملحقاتها .

٢- وضع السودان تحت انتداب الحكومتين المصرية والبريطانية وبإشراف هيئة دولية وذلك لإعداد الشعب ببرنامج واضح المعالم ومحدد الأجل يشترك في وضعه السودانيون لإبلاغهم الرشد السياسي .

٣- الدخول في اتحاد مع مصر عقب فترة الانتداب مباشرة(١٨) .

وفي تبريرهم لدعوتهم للاتحاد مع مصر ، دفع القوميون بمايلي :-

١- إن هناك ضرورة قصوى في الوقت الحاضر لهزيمة دعاة الاندماج وكسب أكبر عدد من المؤيدين لشعار الاستقلال . ولذلك فإن دعوة الاتحاد مقصود بها توفير قاعدة عريضة ضد الاندماجيين .

٢- إن صيغة الاتحاد الذي يدعون إليه غامضة وغير محددة ولا تلزم السودانيين بالكثير لأن الاتحاد ربما لن يكون سوى اتحاد كنفدرالي فضفاض شبيه بالاتحاد العربي المقترح .

٣- إن صيغة الاتحاد تتضمن عنصراً استرضائياً يمكن أن يساعد في الحفاظ على علاقات ودية مع مصر ويجنب الانفصال التام أو النزاع الحاد الذي ربما يكون محرجاً للسودانيين إن لم يكن ضاراً بمصالحهم[١٩] .

ولكن منطق القوميين لم يقنع السيد عبدالرحمن المهدي عندما التمسوا مساندته في انتخابات المؤتمر وأبدى رفضه لصيغة الاتحاد مع مصر حتى وإن كانت مشروطة وغامضة . وليحصلوا على مساندته ، اشترط السيد عبدالرحمن على القوميين أن يتعهدوا له بتبني سياسة سودانية خالصة ، وأن

يتركوا الحديث عن الاتحاد مع مصر . وينسجم موقف السيد عبدالرحمن هذا مع وجهة نظر كبار الخريجين الذين كانوا يرفضون المجاهرة بأي نوع من الاتحاد مع مصر مهما كان غير محدد كهدف للقومية السودانية ، ويرون أن تقتصر المبادئ المعلنة على الاستقلال والحق في تحديد العلاقات الخارجية بحرية عندما يحين الوقت لذلك[٢٠] .

عند تكوينها في أكتوبر ١٩٤٤ شكلت جماعة القوميين سكرتارية مؤقتة مكونة من السيد الفيل سكرتيراً عاماً وجعفر بابكر جعفر أميناً للصندوق . وضمت كأعضاء أمين بابكر ، وهاشم الكمالي ، وحسن طه شريف ، ومحجوب مكاوي ، ومحمد خوجلي ، ومحمد حمد النيل[٢١] . ونوه القوميون عندئذ أنهم يعتزمون أن تكون جماعتهم «مؤسسة دائمة وليس مما ليس له أثر إلا في مواسم الانتخابات»[٢٢] . وفي ديسمبر ١٩٤٤ انتخب القوميون هيئة سكرتارية جديدة مكونة من أمين بابكر ، والسيد الفيل ، ومحمد حمد النيل . ثم اجتمعت هذه السكرتارية وانتخبت محمد حمد النيل سكرتيراً عاماً ، ومحجوب مكاوي مساعداً للسكرتير ، وأحمد النقر أميناً للصندوق[٢٣] .

٢- الخطاب الرئاسي

كان الاجتماع الثامن للمؤتمر الذي عقد في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤ أكبر اجتماع في تاريخ المؤتمر فقد حضره ٤٦٦٧ من الأعضاء المشتركين وكان عددهم ٩٤٠٠ عضو . وبالرغم من حجم الاجتماع والإثارة التي طغت إبان الحملة الانتخابية وأهمية القضايا التي كان يدور الصراع بشأنها ، إلا أن الاجتماع نفسه كان هادئاً وروتينياً للغاية وبالكاد استغرق ساعة واحدة . وذلك لأن كل شيء كان قد تقرر سلفاً ولم يكن غرض الاجتماع مناقشة القضايا الخلافية وإنما تسجيل نتائج التصويت[٢٤] .

وبحلول موعد الانتخابات في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤ تحولت المعركة الانتخابية

بأكملها وبشكل واضح إلى صراع بين طائفتي الأنصار والختمية[٢٥] . وأفلحت جماعة الأشقاء في جعل الانتخابات استفتاءً حول ملكية السيد عبدالرحمن المهدي[٢٦] . فقد أشاع الأشقاء في أوساط الناخبين أن فوز الجماعات المؤيدة للسيد عبدالرحمن المهدي سيفضي إلى عودة المهدية وتنصيب السيد عبدالرحمن ملكاً على السودان . وتعتقد حكومة السودان أن السيد عبدالرحمن نفسه قد ساعد على رواج هذه المزاعم لأنه لم يفعل شيئاً لنفيها وأيضاً بسبب أسلوب حياته الملكي[٢٧] .

وذُكر في تقرير لحكومة السودان أن أغلب الناخبين لم يكونوا من الطبقة المتعلمة بل كانوا من العمال والحرفيين وصغار التجار والمزارعين من ديوم الخرطوم والمناطق الريفية للخرطوم بحري[٢٨] . ولاحظت صحيفة «السودان الجديد» أن الاجراءات التي قررتها اللجنة التنفيذية لدخول النادي والمشاركة في الاجتماع لم تنفذ ، وأن المعركة الانتخابية تجاوزت الحدود فأحيت نعرات قام المؤتمر للقضاء عليها . ولاحظت كذلك أن النوع الذي حضر الاجتماع كان عجيباً وأن الطرق التي استخدمت داخل الاجتماع كانت عجيبة أيضاً[٢٩] .

وكان أبرز ما في الاجتماع الخطاب الذي ألقاه إبراهيم أحمد بوصفه رئيساً لدورة المؤتمر السابعة المنصرمة . فقد تحدث إبراهيم أحمد كرجل دولة مسلطاً الضوء على مشكلة لا تزال قائمة حتى يومنا هذا وهي صعوبة تطبيق الديمقراطية في بلد متخلف كالسودان . كما وضع إبراهيم أحمد يده على بعض العلل التي لا تزال تلازم المتعلم السوداني مثل عدم القدرة على التفريق بين الذاتي والموضوعي .

فبعد أن أشار إلى أن الاجتماع كان أكبر اجتماع يعقده المؤتمر في تاريخه ، قال إبراهيم أحمد : «ويسرني أن نكون قد جئنا نتكاتف في العمل للمصلحة العامة ، ونحكم ضمائرنا ، ونتقي الله في أنفسنا ووطننا» .

وعندما تطرق إلى مسألة الدعاية للمبادئ وأهميتها لتوجيه الناخب لاختيار

الصالحين للاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتق هيئة المؤتمر ولجنته التنفيذية ، قال إبراهيم أحمد : «وخير وسائل الدعاية ما يقوم منها على خدمة المبادئ والمثل العليا لا على الشخصيات والصداقات والقرابات . وقد بدأت هذا العام ظاهرة جديدة تتجه هذا الاتجاه الصحيح . ولكن يؤسفني أن أقول إن الأمر التبس على الكثيرين منا فخلطنا بين المبادئ والأشخاص . وسرعان ما تبين لنا أننا مازلنا متأثرين بصداقاتنا وعداواتنا الشخصية حتى أصبحنا نعمل باسم المبادئ في الظاهر فقط» .

وبشأن ما أعلنته الجماعات المختلفة من مبادئ ، قال إبراهيم أحمد إن المدقق في تفاصيل تلك المبادئ يدرك أنه لا يوجد خلاف جوهري في كثير منها وأنه لولا تمكن روح التشيع لكان من اليسير على الجميع أن يعملوا متحدين متآزرين . ثم استطرد إبراهيم أحمد قائلاً : «إن الاختلاف في وجهات النظر أمر طبيعي وان دل على شيء فإنما يدل على حيوية الأمة وتشبعها بروح الخدمة العامة . ولكن المطالب القومية في بلد ناشئ لا تحتمل هذه الاختلافات خصوصاً ما قام منها على مجرد التشيع . فنحن نحتاج اليوم إلى جبهة متحدة لا إلى أحزاب متعددة» .

وحذر إبراهيم أحمد من سوء تطبيق النظم الديمقراطية في بلد متخلف كالسودان . ودعا إلى تعليم الشعب وتثقيفه حتى لا يسيء استخدام الديمقراطية وذلك بقوله : «إذا ما قبلنا الدعاية وسيلة للعمل فيجب أن نحتاط لها بإعداد شعبنا لفهمها . فليس أخطر على شعب جاهل من إساءة استعمال مبادئ الديمقراطية . ولا يكون هذا الإعداد إلا بالتوسع في نشر التعليم بين أطفال اليوم استعداداً للمستقبل . وبالمسارعة بنشر نوع صالح من الثقافة بين كبار اليوم تمكنهم من الاشتراك في الحياة العامة ، ومن المقدرة على فهم ما يدور حولهم ، ومن المساهمة ولو بقدر في الأسس التي توضع لتقدم هذا البلد» .

وتحدث إبراهيم أحمد عن نهجه ونهج مؤيديه المعتدل في العمل العام فقال :

«لقد اختار المؤتمر منذ نشأته الطرق الإيجابية لتحقيق أغراضه . . . . ولا شك أن الطرق الإيجابية أجدى بكثير من غيرها في معالجة مسائلنا العامة وهي تقتضي المرونة . ولا أعني بذلك الانسياق في تيارات الحوادث بل إبداء الرأي بحزم وبسط المطالب بصراحة وأخذ ما يتحقق منها والمثابرة في نفس الوقت لتحقيق ما بقي حتى لا تضيع على البلاد فرصة مهما كانت بسيطة في ذاتها» .

وانتقد إبراهيم أحمد السهولة التي يلصَق بها السودانيون ببعضهم البعض تهمة الخيانة الوطنية بدون تحقّق أو تثبّت فقال : «إن عدوى تهمة الخيانة . . . تسير جنباً إلى جنب مع الوطنية في أكثر البلاد الناشئة . . . . . والوقاية كما أرى من هذه العدوى هي التحقق والتثبت . وليكن الدين الإسلامي رائدنا حيث جعل إثبات بعض الكبائر من الصعوبة بما يتناسب مع ما حدد لها من عقاب . فهل الخيانة الوطنية بمثل هذا اليسر الذي يجعلنا نرمي بها أكثر الناس حباً لخدمة بلادهم؟» .

واختتم إبراهيم أحمد خطابه بالقول إن الوطنية التي لا ترويها الأخلاق وطنية ذابلة بلا شك[٣٠] .

٣- الأشقاء يكتسحون الانتخابات

عندما أجريت انتخابات الهيئة الستينية تمكن جماعة الأشقاء من الحصول على ٣٦ مقعداً وأنصار السيد عبدالرحمن المهدي على ١٥ مقعداً وجماعة الأحرار على ٩ مقاعد . وقد حصل إسماعيل الأزهري على ٢٥٦٩ صوتاً يليه إبراهيم أحمد الذي حصل على ١٢٠٣ صوتاً[٣١] . وقد انتخب لعضوية الهيئة عدد من الأعضاء الجدد كان من بينهم مبارك زروق الذي كان ينتمي لجماعة الأشقاء[٣٢] والشريف حسين الهندي الذي كان آنذاك من مؤيدي السيد عبدالرحمن المهدي[٣٣] .

وعندما اجتمعت الهيئة الستينية في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٤ لانتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة لم يجد الأشقاء صعوبة في الفوز بكل مقاعد اللجنة بينما

امتنع أنصار السيد عبدالرحمن وجماعة الأحرار عن التصويت . ومن ثم انتخب إسماعيل الأزهري رئيساً ، وأمين زيدان سكرتيراً ، ومحمود الفضلي مساعداً للسكرتير ، وحسن عوض الله محاسباً ، وحسن أبو جبل أميناً للصندوق ، وأحمد محمد يس سكرتيراً للجان الفرعية . وانتخب كأعضاء الدرديري أحمد إسماعيل ، وإبراهيم المفتي ، ومبارك زروق ، ويحيى الفضلي ، وعثمان شندي ، وعبدالحميد أبو القاسم ، وعثمان خاطر ، وأحمد عبدالله أرباب ، وعبدالله عبدالرحمن الأمين[٣٤] .

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره عن أثر ما أشيع من مزاعم بشأن ملكية السيد عبدالرحمن على معركة الانتخابات ، كانت حكومة السودان تعتقد أن العوامل التالية قد ساهمت أيضاً في الهزيمة التي مني بها أنصار السيد عبدالرحمن :-

١- القوة العددية لطائفة الختمية في العاصمة المثلثة وبوجه خاص في ديوم الخرطوم والمناطق الريفية للخرطوم بحري .

٢- إن الأشقاء كانوا أكثر اتحاداً وأفضل تنظيماً من أي من خصومهم . كما أنهم حصلوا على تأييد معظم شباب الخريجين .

٣- لم يقرر السيد عبدالرحمن دخول معركة الانتخابات إلا في نهاية أكتوبر ١٩٤٤ . كما إن أنصاره كانوا متجاذبين بين خوض المعركة لوحدهم وبين التحالف مع أي من الجماعات القائمة . وقد انشغل السيد عبدالرحمن خلال شهر نوفمبر ١٩٤٤ باحتضار أخيه السيد علي المهدي وبمحاولة الحصول على إذن من الحكومة لمواراة جثمان أخيه في ضريح الإمام المهدي في حالة وفاته . وقد توفي السيد علي المهدي في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٤ وأجريت انتخابات المؤتمر بعد يومين من ذلك أي في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤[٣٥] .

٤. تقييم الحكومة لنتيجة الانتخابات وآثارها

اعتبرت حكومة السودان نتيجة انتخابات الدورة الثامنة للمؤتمر صفعة قوية

للسيد عبدالرحمن المهدي ولتطلعاته الملكية . كما اعتبرتها في الظاهر حكماً لصالح مصر . ولمست حكومة السودان كذلك في النتيجة مؤشراً لروح معادية لها وللبريطانيين في أوساط الغالبية من صغار الأفندية ، لأن النتيجة كتعبير عن رأي سياسي بمنأى عن الدوافع الطائفية ، كانت معادية لبريطانيا أكثر منها موالية لمصر . فما يوحد الأشقاء هو عداؤهم العاطفي لحكومة السودان وليس إجماعهم على حب مصر لأنهم بالتأكيد ليسوا متفقين على درجة الاتحاد الذي يريدونه معها .

ونبهت حكومة السودان إلى أن خطراً عاجلاً ومحدداً ربما يترتب على نتيجة الانتخابات . ويتمثل هذا الخطر في أن الأشقاء ربما يقدمون على إصدار قرار لصالح الاتحاد مع مصر . ولكن يبدو أنه كان هناك خلاف في الرأي حول احتمال إقدام الأشقاء على هذه الخطوة . فقد ذهب البعض إلى أن الأشقاء يعتزمون إصدار قرار من المؤتمر لصالح الاتحاد مع مصر وإلى أن المصريين يتوقعون ذلك منهم وسيضغطون من أجل إصدار القرار لأن القرار سيكون بمثابة حكم أو سند يمكن تقديمه لمؤتمر السلام الذي ينتظر انعقاده للبت في ترتيبات وتسويات ما بعد الحرب ، كما إن القرار سيزود المصريين مقدماً بسلاح مضاد يمكن استخدامه إذا ما عبر المجلس الاستشاري عن أي تطلعات قومية سودانية .

وذهب البعض الآخر إلى أن الأشقاء لن يقدموا على اتخاذ هذه الخطوة لأنهم غير متفقين على نوع الاتحاد الذي يريدونه مع مصر ، كما ان عدداً كبيراً منهم لا يرغب أصلاً في الاتحاد مع مصر . وهذا فضلاً عن أن السيد علي الميرغني الذي كان وراء فوز الأشقاء في الانتخابات قد يرفض تأييد مثل هذه الخطوة[٣٦] .

وجاءت التصريحات التي أطلقها بعض أقطاب جماعة الأشقاء في أعقاب الفوز الكبير الذي حققوه في الانتخابات مؤيدة للرأي القائل بأن الجماعة ستستغل الأغلبية التي حصلت عليها لإصدار قرار لصالح الاتحاد مع مصر .

فقد قال إسماعيل الأزهري إن الانتخابات كانت استفتاءً مباشراً لتحديد مستقبل السودان . وأهاب أزهري بالمؤتمر أن يعمل جاهداً في دورته الجديدة على هدي نتيجة الانتخابات . وطالب يحيى الفضلي بوضع خطط عملية لوحدة وادي النيل . بينما دعا عثمان شندي إلى تقرير المصير الذي خشيت لجنة المؤتمر السابقة أي لجنة الدورة السابعة من تقريره[٣٧] .

وسيرد في الفصل السابع من هذا القسم أن الهيئة الستينية للمؤتمر قد اتخذت بالفعل في ٢ أبريل ١٩٤٥ قراراً بشأن مصير السودان . ويقضي هذا القرار بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري .

ومن ناحية أخرى كان قد تواتر قبل إجراء الانتخابات في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤ بأسابيع قليلة أنه إذا جاءت النتيجة لصالح جماعة الأشقاء ، فإن السيد عبدالرحمن المهدي سيطلب من مؤيديه الانسحاب من المؤتمر وتشكيل حزب جديد معارض لسياسة المؤتمر الموالية لمصر . وسنرى في الفصل التالي أن هذا الحزب قد أعلن عن تشكيله في ٣١ مارس ١٩٤٥ وأطلق عليه اسم حزب الأمة[٣٨] .

وبما أن المؤتمر قد انتهى بعد انتخابات ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤ كمؤسسة قومية وأصبح حزباً واحداً ، نرى أنه ربما يكون من المفيد أن نرصد هنا بعضاً من إيجابيات وسلبيات المؤتمر حتى ذلك التاريخ .

لا شك في أن فكرة يوم التعليم قد لعبت دوراً فاعلاً في إنشاء المدارس الأهلية وزيادة فرص التعليم لأبناء السودان . وكما ذكر أحمد خير فإن المؤتمر قد نجح من خلال المذكرة التي قدمها للحكومة في ٣ أبريل ١٩٤٢ في خلق قضية سودانية واضحة المعالم والحدود[٣٩] . وعندما حان في عام ١٩٤٦ الأجل الأول لإعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ كان هناك وعي سياسي بهذه القضية ، كما كان هناك من يستطيع التعبير عنها . ويذكر أن أنتوني إيدن كان قد قال في معرض تبريره لعدم مشاركة السودانيين في إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ : «إن

السودان لم يبلغ رشده السياسي بعد . ولكن من المؤكد أنه عند إعادة النظر في المعاهدة ، سيكون هناك من يستطيع التعبير عن وجهة النظر السودانية»[٤٠] .

ويؤخذ على المؤتمر أنه لم يبلور تقاليد حسنة للعمل السياسي . وفي الواقع أنه قد طبع النظام الحزبي الذي انفلق عنه بكثير من الممارسات السلبية التي ترعرعت في أحضانه .

وأخيراً فقد أبانت تجربة المؤتمر بجلاء عجز المتعلمين عن النفاذ المباشر للجماهير العريضة فالتمسوا التواصل معها عبر التحالف مع القوى التقليدية .

الهوامش

١ . استسلمت ايطاليا للحلفاء في سبتمبر ١٩٤٣ . وانتهت الحرب في أوربا في ٧ مايو ١٩٤٥ باستسلام ألمانيا . وبتوقيع وثيقة استسلام اليابان في أول سبتمبر ١٩٤٥ انتهت الحرب العالمية الثانية .

٢ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

٣ . انظر نفس المصدر ص ١٣٩ . وأيضاً ص ١٩٧ حيث أشار أحمد خير إلى تأييد الاتحاديين للأشقاء داخل وخارج المؤتمر رغم أن الأشقاء بعد نوفمبر ١٩٤٣ أصبحوا يخدمون أغراض طائفة الختمية .

٤ . فمثلاً حماد توفيق الذي أصبح منذ عام ١٩٤٨ رئيساً لحزب الاتحاديين انضم إلى حزب الشعب الديمقراطي الذي تأسس بعد الاستقلال كواجهة سياسية لطائفة الختمية ، كما أن عبدالله ميرغني الذي كان سكرتيراً للحزب حتى أبريل ١٩٥١ قد انضم إلى حزب الأمة بعد الاستقلال وشارك في برلمان عام ١٩٥٨ كنائب لحزب الأمة عن دائرة كتم الشرقية بمديرية دارفور .

٥ . النيل : ١٠ أبريل ١٩٤٥ . وانظر أيضاً نفس المصدر : ١٢ أبريل ١٩٤٥ .

٦ . السودان الجديد : ١٧ نوفمبر ١٩٤٤ .

٧ . نفس المصدر : ٢٧ أكتوبر ١٩٤٤ . وأيضاً النيل : ٢٢ أبريل ١٩٤٥ .

٨ . السودان الجديد : ١٧ نوفمبر ١٩٤٤ . وأيضاً النيل : ٢٨ أبريل ١٩٤٥ .

٩ . السودان الجديد : ١٧ نوفمبر ١٩٤٤ .

١٠ . مجلة السودان ، العدد الثامن ، السنة الأولى ، ٢٥ نوفمبر ١٩٤٤ . كان يصدر المجلة في القاهرة على البربر ويرأس تحريرها بشير البكري . وكان يشارك في التحرير أحمد السيد حمد ومحي الدين صابر وأحمد الطيب عابدون .

١١ . السودان الجديد : ١٧ نوفمبر ١٩٤٤ .

١٢ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .

١٣ . الديمقراطية في الميزان ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

١٤ . FO 371/41348, SPIS, NO. 42, September 1944.

١٥ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

١٦ . الديمقراطية في الميزان ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

١٧ . السودان الجديد : ١٧ نوفمبر ١٩٤٤ .

١٨ . نفس المصدر : ٢٧ أكتوبر ١٩٤٤ .

١٩ . FO 371/41348, SPIS, NO. 43, October 1944.

٢٠ . نفس المصدر .

٢١ . السودان الجديد : ١٧ نوفمبر ١٩٤٤ .

٢٢ . نفس المصدر : ٢٧ أكتوبر ١٩٤٤ .

٢٣ . نفس المصدر : ١٥ ديسمبر ١٩٤٤ .

٢٤ . FO 371/45972, SPIS, NO. 44, November 1944.

٢٥ . نفس المصدر .

٢٦ . أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

٢٧ . FO 141/1024, Robertson to Fouracres, April 8, 1945.

٢٨ . SPIS, NO. 44, November 1944, loc. cit.

٢٩ . السودان الجديد : ٨ ديسمبر ١٩٤٤ .

٣٠ . نفس المصدر .

٣١ . SPIS, NO. 44, November 1944, loc. cit.

٣٢ . مبارك بابكر زروق : عمل بعد تخرجه من كلية غردون بالسكة حديد ثم التحق بمدرسة الحقوق وزاول مهنة المحاماة وأصبح محامياً مرموقاً . ساهم مع الرعيل الأول من المحامين محمد أحمد محجوب وأحمد خير وزيادة أرباب وغيرهم في إرساء قيم وأخلاقيات مهنة المحاماة . عرف بالاتزان والموضوعية وسعة الأفق القومي . كان يتمتع باحترام كافة التيارات المتباينة التي كان يضمها الحزب الوطني الاتحادي . ورغم حدة الخلاف بين حزبه وحزب الأمة إلا أنه احتفظ دائماً بصداقات وعلاقات ودية وثيقة مع كثير من قادة حزب الأمة . انتخب في عام ١٩٥٣ عضواً في مجلس النواب عن دوائر الخريجين حيث نال أكبر عدد من الأصوات . وعين وزيراً للمواصلات وزعيماً لمجلس النواب في أول حكومة شكلها إسماعيل الأزهري . وبعد الاستقلال في يناير ١٩٥٦ عين أول وزير للخارجية ويعود إليه وإلى محمد عثمان يس وكيل الوزارة والنخبة الممتازة من الدبلوماسيين الأوائل الفضل في إنشاء وزارة الخارجية حيث لم تكن ضمن ما ورثه السودان من الحكم الثنائي من وزارات ومصالح . كان عضواً في برلمان ١٩٥٨

عن دائرة ريفي الخرطوم جنوب كما كان زعيماً للمعارضة في مجلس النواب . اعتقل في ١٢ يوليو ١٩٦١ ونفي إلى جوبا مع عدد كبير من قادة الجبهة الوطنية المعارضة لنظام إبراهيم عبود وظلوا بها إلى أن أفرج عنهم في ٢٨ يناير ١٩٦٢ . بعد ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ عين وزيراً للمالية في الحكومة الانتقالية . وقد كانت وفاته المفاجئة في عام ١٩٦٥ خسارة فادحة للحزب الوطني الاتحادي وفقداً بيناً بالنسبة لإسماعيل الأزهري شخصياً . فقد تأثر الأداء السياسي لإسماعيل الأزهري كثيراً بعد رحيل مبارك زروق . ولا يزال كثيرون منا ممن تابعوا جلسة مجلس النواب في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ التي أعلن فيها الاستقلال يتذكرون مبارك زروق وهو يردد ما قاله نهرو يوم مولد جمهورية الهند : «إن هذا اليوم انتهت به رحلة أسلمتنا إلى رحلة أخرى ربما تكون أشق وأقسى» . ويتذكرون أيضاً مبارك زروق وهو يقول : «يجب أن نقيم دعائم السودان ومنذ اليوم على أسس من الديمقراطية والعدالة ، وأن نواجه مشاكل المستقبل كرجال ، وأن نعرف كيف نزن ونقدر الأمور ، فبناء الأمم ليس بالأمر الهين» .

٣٣ . SPIS, NO. 44, November 1944, loc. cit.

٣٤ . نفس المصدر .

٣٥ . نفس المصدر . رفض السكرتير الإداري طلب السيد عبدالرحمن بشأن دفن أخيه لأن الأمر لا يمكن أن يقرر فيه بسرعة لارتباطه بسياسة الحكومة إزاء المهدية . وقد استاء السيد عبدالرحمن لذلك وأبلغ الحكومة بأن الطلب كان بالنسبة له بمثابة اختبار ليتعرف من خلاله على ما إذا كانت حكومة السودان قد تخلت عن آخر شكوكها وتحفظاتها بشأنه وبشأن طائفته .

٣٦ . SPIS, NO. 44, November 1944, loc. cit.

٣٧ . السودان الجديد : ٨ ديسمبر ١٩٤٤ .

٣٨ . SPIS, NO. 43, October 1944, loc. cit.

٣٩ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .

٤٠ . الأهرام : ١٧ فبراير ١٩٤٦ نقلاً عن صحيفة المؤتمر .

الإعلان في ٣١ مارس ١٩٤٥ عن قيام أول حزب سياسي : حزب الأمة

بمطالعة الوثائق يتبين أن العاملين التاليين قد لعبا دوراً كبيراً في تأسيس حزب الأمة :-

أولاً : كان دعاة استقلال السودان وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن المهدي يخشون أن تطالب مصر بأن يكون السودان مكافأتها نظير ما أسدته من خدمات للحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية[١] . كما كانوا يخشون أن يؤخذ اتجاه مؤتمر الخريجين الموالي لمصر كتعبير عن رغبة الشعب السوداني . وقد ورد في الفصل الخامس من هذا القسم أنه بعد انتخابات ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤ سيطرت جماعة الأشقاء على هيئة المؤتمر الستينية ولجنته التنفيذية ، وأن الجماعة كانت تتأهب لإصدار قرار من المؤتمر بأن مطلب السودانيين القومي هو الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري .

ثانياً : بروز اتجاه قوي في مصر بتسوية مسألة السودان بعد الحرب في مؤتمر السلام أو في مفاوضات مصرية - بريطانية . وقد عكست الصحف[٢] ومذكرات الأحزب المصرية هذا الاتجاه . ففي أول أبريل ١٩٤٠ قدّم حزب الوفد مذكرة إلى مايلز لامبسون السفير البريطاني طالب فيها - ضمن أمور أخرى - بأن تدخل إنجلترا ومصر بعد انتهاء مفاوضات الصلح «في مفاوضة يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعاً»[٣] . وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٣ بعث زعماء أحزاب المعارضة المصرية وهم حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني ، ومحمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، وأحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية ، ومكرم عبيد رئيس

الكتلة الوفدية مذكرة إلى بعض أقطاب الحلفاء الذين كانوا مجتمعين في فندق ميناهاوس بالقاهرة بشأن مطالب مصر[٤] . نوه الزعماء المصريون في مذكرتهم بجهود مصر ومساهمتها في الحرب وطالبوا بمشاركتها في مؤتمر السلام كدولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها . كما طالبوا ، على ضوء ميثاق الأطلنطي وتمشياً مع روحه ، بالاعتراف قانوناً بالروابط القائمة فعلاً بين مصر والسودان وجعلت منهما وحدة غير منفصمة منذ قرون بعيدة[٥] . هذا وقد تأهلت مصر للمشاركة في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي تقرر عقده في ٢٥ أبريل ١٩٤٥ بعد أن أعلنت في ٢٦ فبراير ١٩٤٥ الحرب على المحور[٦] .

ونجد تعبيراً عن هذين العاملين في مذكرة بتاريخ أول مايو ١٩٤٥ أعدها أحد مؤسسي حزب الأمة وهو أحمد عثمان القاضي . فقد قال : «إن ما دفعنا إلى تكوين هذا الحزب هو شعور عاجل بأن الوقت قد حان لكي ينظم الرأي السوداني المحلي نفسه ويعرف العالم بالرغبات الحقيقية للغالبية الساحقة من السودانيين وذلك حتى لا يعتبر الصخب الأحمق والغير مسؤول الصادر عن الأقلية التي يتم كسبها عبر الدعاية من خارج السودان تعبيراً عن المشاعر الحقيقية للسودانيين ، فتستغله مصر» . وقال أحمد عثمان القاضي أيضاً : «كما لا شك تعلمون ، فإن الصحافة المصرية وعدداً من السياسيين المصريين ظلوا لبعض الوقت يطالبون بإلحاح متزايد بالتسوية النهائية لمسألة السودان في مؤتمر السلام . إن إعلان مصر الحرب على المحور ومشاركتها القادمة في مؤتمر سان فرانسيسكو سوف تشجعها على الإلحاح في مطالبتها بالسودان بحيوية أشد من ذي قبل . نحن السودانيون الذين شاركنا في الحرب بفاعلية منذ بدايتها وقاتلنا جنباً إلى جنب مع البريطانيين دفاعاً عن السودان وعن الديمقراطية موقنون بأن بريطانيا سوف تصدق في تعهداتها فيما يتعلق بحقوقنا ومستقبلنا كأمة ترغب في أن تحتل موقعها تحت الشمس عندما يحين الوقت لتقوم بذلك . ونحن على يقين بأن دورنا في هذه الحرب مقدر من قبل الشعب البريطاني ، ولا يمكننا أن

نصدق أن بريطانيا سوف تعترف بأي ادعاءات تتقدم بها مصر على حساب وجودنا القومي المستقل»[٧] .

١- الإجراءات التاسيسية

نشأ حزب الأمة كتحالف بين ثلاثة عناصر هي طائفة الأنصار وزعماء العشائر ونفر من الخريجين الذين ينادون باستقلال السودان على أساس شعار «السودان للسودانيين» . وقد بدأت الاجتماعات التأسيسية لحزب الأمة في ديسمبر ١٩٤٤ أي بعد انتخابات المؤتمر التي أجريت في ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤ وانتهت بفوز جماعة الأشقاء وسيطرتهم على هيئة المؤتمر الستينية ولجنته التنفيذية . وسبقت الإشارة إلى أنه قد تواتر قبل إجراء الانتخابات بأسابيع قليلة أنه إذا جاءت النتيجة لصالح جماعة الأشقاء ، فسيطلب السيد عبد الرحمن المهدي من مؤيديه الانسحاب من المؤتمر وتشكيل حزب جديد معارض لسياسة المؤتمر الموالية لمصر ويعمل من أجل الحكم الذاتي وتقرير المصير .

شارك في الاجتماعات التأسيسية لحزب الأمة كل من إبراهيم أحمد ، وعبد الله خليل ، ومحمد علي شوقي ، ومحمد عثمان ميرغني ، ومحمد صالح الشنقيطي ، وعبد الكريم محمد ، وأحمد يوسف هاشم ، وأحمد عثمان القاضي ، وعبد الله الفاضل المهدي ، ومحمد الخليفة شريف ، والصديق عبد الرحمن المهدي ، والسلطان محمد بحر الدين ، وإبراهيم موسى مادبو ، وسرور محمد رملي ، ومحمد محمد الأمين ترك ، ومحمد إبراهيم فرح ، والزبير حمد الملك ، وبابو نمر ، وأيوبيه عبد الماجد ، والملك حسن عدلان ، وعبد الله بكر[٨] .

وفي أحد الاجتماعات التأسيسية الذي عقد في يناير ١٩٤٥ تم اختيار لجنة مكونة من محمد عثمان ميرغني ، وأحمد عثمان القاضي ، ومحمد علي شوقي لإعداد مشروع لوائح الحزب وبرنامجه[٩] . ويقول عبد الرحمن علي طه الذي شارك في تأسيس الحزب انه بعد إقرار الدستور والبرنامج وانتخاب عبد

الله خليل سكرتيراً عاماً للحزب ، سأل سرور رملي السيد عبد الرحمن المهدي عن موقعه في الحزب وعما إذا كان هو رئيسه . فأجاب السيد عبد الرحمن : «إني جندي في الصف . ولكن الله سبحانه وتعالي وهبني من الإمكانيات ما لم يتسير لكثير منكم ، وسأهب هذه الإمكانيات ، وسأهب صحتي وولدي وكل ما أملك لقضية السودان»[١٠] . وحري بالذكر أن حزب الأمة لم ينتخب رئيساً حتى فبراير ١٩٤٩ حيث تم انتخاب الصديق عبد الرحمن المهدي رئيساً للحزب[١١] .

نصَّ دستور حزب الأمة الذي أقرَّ في الاجتماعات التأسيسية على أن مبدأ الحزب هو «السودان للسودانيين» وأن غرضه هو الحصول على استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا[١٢] .

إن الطبيعة الموجزة لدستور حزب الأمة يجب ألاَّ تخفي حقيقة مهمة ربما تكون غائبة عن الكثيرين ، وهي أن الحزب وصولاً إلى هدفه الأسمى وهو الاستقلال قد اتخذ المطالب الاثني عشر المنصوص عليها في المذكرة التي رفعها مؤتمر الخريجين للحكومة في ٣ أبريل ١٩٤٢ برنامجاً له وسعى لتنفيذها من خلال مؤسسات التطور الدستوري التي أنشأتها الإدارة البريطانية وشارك فيها وهي المجلس الاستشاري ، ومؤتمر إدارة السودان ، والمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ، ولجنة تعديل الدستور[١٣] . وسنرى لاحقاً ما إذا كان قد حقق نجاحاً في هذا الصدد .

رفع عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة دستور الحزب للسكرتير الإداري في ١٨ فبراير ١٩٤٥ وطلب منه التصديق عليه «استناداً إلى حق طبيعي تؤكده تصريحات سابقة وتبيحه نصوص قائمة وتقويه الظروف الحاضرة»[١٤] . ولكن التصديق لم يصدر من السكرتير الإداري بل من مدير مديرية الخرطوم بموجب المادة ١٦٥ من لوائح الحكومة المحلية النموذجية (البلديات) لعام ١٩٣٨ حيث

صُرح لجماعة الأمة بإنشاء ناد وليس حزباً . وقد خيب ذلك آمال مؤسسي حزب الأمة فقد رأوا أن تعبير ناد غير كاف وأنه وصف زائف لحزبهم وتخوفوا من أن تكون الحكومة قد قصدت بذلك ضمناً عدم الموافقة على الأهداف السياسية المنصوص عليها في دستورهم . كما استغربوا صدور التصديق من مدير الخرطوم وليس من السكرتير الإداري وفسروه بأنه يعني حصر نشاط الحزب في مديرية الخرطوم . ولكن الحكومة أوضحت لهم لاحقاً أنه لا يوجد قانون بشأن إنشاء أحزاب وأن التصديق الوحيد الذي يمكن أن يحصلوا عليه بموجب القوانين السارية هو بإنشاء ناد وأن النادي حسبما هو معرف في القانون يغطي أغراض رابطتهم[١٥] .

وحتى يتسنى لمؤسسي حزب الأمة إصدار صحيفة تنطق باسمهم ، فقد تقدم بعضهم بطلب للسكرتير القضائي لتسجيل شركة خاصة باسم «شركة الأمة السودانية» . ثم بعث سرور محمد رملي خطاباً إلى السكرتير الإداري يطلب فيه الترخيص بإصدار الصحيفة[١٦] .

وبالرغم من التصديق بقيام حزب أو نادي الأمة ، إلا أن الحكومة لم ترفع القيود المفروضة على السيد عبد الرحمن المهدي والتي كانت تحظر عليه وعلى وكلائه زيارة مديريتي كردفان ودارفور وهما مركز الثقل بالنسبة لطائفة الأنصار . ففي مارس وأبريل ١٩٤٥ أبدى السيد عبد الرحمن تبرمه باستمرار هذه القيود بينما كان مسموحاً لخصمه السيد علي الميرغني أن ينظم بدون إعاقة أو تأخير جولات دعاية لخلفائه البارزين في مناطق يهيمن عليها الأنصار . وأشار السيد عبد الرحمن إلى أنه فهم من الحاكم العام السابق استيوارت سايمز في عام ١٩٣٨ أن هذه القيود ستُخفف تدريجياً مع مرور السنين ولكن ذلك لم يحدث حتى عام ١٩٤٥ بالرغم من تأييده المخلص للحكومة إبان فترة الحرب . وفي نهاية أبريل ١٩٤٥ تقدم السيد عبد الرحمن بطلب رسمي إلى الحاكم العام التمس فيه مراجعة القيودُ المفروضة عليه . ولكنه أبلغ بأن السكرتير

الإداري يرى أن الأزمنة غير مستقرة لإجراء تجارب في تخفيف هذه القيود وأن الأمر سيحال في الوقت المناسب للمديرين المعنيين للنظر فيه[١٧] .

٢- الحزب والرد على ناقديه

قبل أن ينشر بيانه التأسيسي ، تعرض حزب الأمة لنقد واتهامات من جماعة الأشقاء وطائفة الختمية . ولم يتطرق النقد في البداية لمبدأ الحزب وتكوينه ، وإنما تركز على صلته بالسيد عبد الرحمن المهدي . فقد اتهم الحزب بأنه مجرد أداة لتأمين حصول السيد عبد الرحمن على تاج السودان كملك إمّعة تحت البريطانيين . وقد صدر أول هجوم على الحزب من يحيى الفضلي الحليف السابق للسيد عبد الرحمن . ففي مقال نشر بصحيفة «صوت السودان» في ١٥ فبراير ١٩٤٥ اتهم يحيى الفضلي مؤسسي حزب الأمة بالعمل لخدمة مصالح ومطامح السيد عبد الرحمن .

لدفع ما وُجِّه إليه من نقد واتهامات ، قرر حزب الأمة اتخاذ خطوتين . وقد كانت الخطوة الأولى إرسال وفد لمقابلة السيد علي الميرغني ودعوته للانضمام إلى حزب الأمة . وبالفعل قام عبد الله خليل وسرور محمد رملي بزيارة السيد علي الميرغني حيث شرحا له أهداف الحزب وأكدا له أن الحزب قد شكل للعمل من أجل البلاد ككل وأنه لا يخضع لجهة معينة أو مصالح قطاعية .

استقبل السيد علي موفدي حزب الأمة استقبالاً حسناً وأبدى تعاطفه مع المشروع . ولكنه قال إنه سيحتفظ بحكمه عليه حتى تترجم كلماتهم ونواياهم إلى عمل[١٨] .

وأما الخطوة الثانية التي قرر حزب الأمة اتخاذها فقد كانت أن ينشر السيد عبد الرحمن بتوقيعه في العدد الأول من صحيفة «الأمة» بياناً ينفي فيه أنه يسعى ليكون ملكاً على السودان[١٩] . ولكن البيان المرتقب صدر في شكل تصريح أدلى به السيد عبد الرحمن خلال مقابلة أجرتها معه صحيفة «النيل» ونشرت في ١٧ أبريل ١٩٤٥ حيث ذكر السيد عبد الرحمن أن عطفه على حزب الأمة

ليس لأية منفعة شخصية تعود عليه منه . وقال أيضاً «فأنا راض بحالتي ومقتنع بها . وليس عطفي على هذا الحزب إلا من نوع عطفي على جميع الأعمال العامة التي قامت في هذا البلد لمصلحة السودان ولخير أبنائه . كما أؤكد لكم ان عطفي على حزب الأمة ليس الغرض منه تعضيد حزب على حزب . ولم يدر بخلدي آنذاك أدنى شك على اتفاق الجميع على مبدئه : السودان للسودانيين . وإني أرى أن تعدد الأحزاب في الوقت الحاضر والهدف واحد مضر بمصلحة البلاد ولا مبرر له . فإذا وصلنا إلى الهدف واختلفنا على الأوضاع فذاك أمر طبيعي»[٢٠] .

اعتبرت حكومة السودان هذا التصريح غير مقنع وقالت إن الأمر كان يحتاج إلى أكثر من مثل هذا النفي غير المباشر لإزالة اعتقاد خصوم السيد عبد الرحمن بأنه يسعى لأن يكون ملكاً على السودان[٢١] .

وفي الواقع ان حزب الأمة كان سيوفر على نفسه الكثير ويجرد خصومه من أخطر أسلحتهم لو انه لم ينتظر حتى ٢١ أغسطس ١٩٥٣ ليعلن قبوله للجمهورية نظاماً للحكم . ففي عام ١٩٤٨ قال أحمد خير إن حزب الأمة لا يستطيع «أن يعلن عداءه للملكية لأنه بذلك يفقد شريان الحياة الوحيد ، فهو لا يستطيع ، ما دام واقعاً تحت هذه المظنة ، أن يقف على رجليه»[٢٢] . وسيرد في فصول تالية أن سلاح الملكية قد استخدم لمحاربة الاقتراح الذي قدمه حزب الأمة في الجمعية التشريعية في ديسمبر ١٩٥٠ لمنح السودان الحكم الذاتي . كما استخدمه أيضاً الحزب الجمهوري الاشتراكي في ديسمبر ١٩٥١ للطعن في مصداقية مطالبة حزب الأمة بالاستقلال واتهامه بأنه يعمل لقيام ملكية محلية يكون على رأسها السيد عبد الرحمن المهدي .

٣- صدور البيان التاسيسي للحزب

صدر البيان بتأسيس حزب الأمة في ٣١ مارس ١٩٤٥ ونشر في الصحف في ٣ أبريل ١٩٤٥ وجاء فيه أن جماعة من أبناء السودان قد رأوا «أن الوقت قد

حان لقيام حزب سياسي يكون نقطة ارتكاز لليقظة الفكرية السودانية التي بدأت تتلمس طريقها للإفصاح عن رأيها في مستقبل البلاد وللمطالبة بحقوق السودان الطبيعية التي قطع السودانيون شوطاً بعيداً في طريق التأهل لحمل أعبائها» . وجاء في البيان كذلك أن الجماعة قد اتصلت ببعض كبار الخريجين وقادة الرأي وببعض زعماء العشائر ورؤساء القبائل واتفقوا جميعاً على تكوين حزب سياسي اختاروا له اسم «حزب الأمة» .

وورد في البيان أن حزب الأمة يدين بمبدأ «السودان للسودانيين» لأنه «مبدأ الفطرة السودانية السليمة التي لا ترضى بالسودان بديلاً ولا فيه قسيماً أو شريكاً وإنما تريده خالصاً للسودانيين وبالسودانيين» .

وأما غرض الحزب فقد نص البيان التأسيسي على أنه «العمل للحصول على استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا» . وأوضح البيان أن مؤسسي الحزب «وضعوا الاستقلال فرضاً ، وأطلقوا العمل للوصول إليه إطلاقاً يمكن من الاستفادة من كل ظرف ومن كل خطوة تقرب نحو الغرض على ألا يقنع الحزب بما دون الاستقلال للسودان بكامل حدوده ولا يتوانى في العمل لذلك» .

وأشار البيان إلى أن المحافظة على الصلات الودية مع مصر وبريطانيا المنصوص عليها في دستور الحزب تنسجم مع الخلق السوداني العريق الذي يحفظ الود ويرعى الجوار والصداقة . وفي هذا السياق قال البيان إن السودانيين لن ينسوا «لمصر أخوَّتها وروابطها . ولن يتجاهلوا ما بين السودان ومصر من مصالح مشتركة . وليسوا بناسين ما قدمته للسودانيين من علم وما دخل عليهم من طريقها من نور مصدره الأزهر الشريف . ولن ينسوا لمصر فتحها لعيون العلم لينهل منها أبناؤنا كما ينهل المصريون . بل ان أبناء السودان هناك هم الأولون المخصصون بفنون من البر . ولن ينكروا لإنجلترا جميلها الذي بذرته بأموال المحسنين الإنجليز . إذ شيدوا كلية غردون فأشع منها نور أضاء أرجاء

القطر . ولن ينسوا للمحسنين الإنجليز مساهمتهم في تشييد مدرسة كتشنر الطبية لتكون عوناً على تخفيف الآلام . . . ولن ينسوا للطرفين ممثلين في حكومة السودان تدريبهما للشعب السوداني والوصول به إلى هذا المستوى» .

وأُعلن في البيان التأسيسي عن فتح باب العضوية في حزب الأمة لكل سوداني تجاوز الثامنة عشرة من عمره يؤمن بمبدأ السودان للسودانيين ويعاون في العمل للحصول على استقلال السودان[٢٣] .

٤- المطالبة بتمثيل السودان في مؤتمر سان فرانسيسكو

كان أول عمل قام به حزب الأمة بعد التصديق بقيامه هو المطالبة باشتراك السودان في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي كان سيعقد في ٢٥ أبريل ١٩٤٥ .

فبوصفه سكرتيراً لحزب الأمة بعث عبد الله خليل في ١٩ مارس ١٩٤٥ مذكرة إلى الحاكم العام يطلب فيها إعطاء السودان حقه في حضور مؤتمر سان فرانسيسكو لتقديم مطالبه أسوة بالدول التي شاركت في الحرب .

جاء في مذكرة حزب الأمة أن الأمة السودانية قد «تمتعت بحريتها واستقلالها طوال القرون الأخيرة عدا فترة لم تتجاوز الستين عاماً استردت الأمة بعدها حريتها واستقلالها مدة أعقبتها هذه الحكومة التي أعلنت وعملت منذ البداية للأخذ بناصر هذه الأمة ورفع مستواها حتى تصل إلى الدرجة التي تمكنها من تسلم مقاليد أمورها كاملة وإدارة شؤونها بنفسها» . وجاء في المذكرة أيضاً أن الأمة السودانية «قد بلغت درجة من النضج السياسي والثقافي والعسكري مكانة تخوّل لها المطالبة بحقها الطبيعي وهو استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية» . وورد في المذكرة كذلك أن حق السودان الطبيعي في الاستقلال قد ازداد قوة بإعلانه الحرب على دول المحور في ١١ يونيو ١٩٤٠ واشتراكه في الحرب بجيوشه ووضعه كل مواصلاته وموارده ومجهوده لكسبها .

وأشارت مذكرة حزب الأمة إلى أن ميثاق الأطلنطي وما تلاه من تصريحات رجال الديمقراطية المسؤولين قد أكد حق الشعوب في تقرير مصيرها . كما

أشارت المذكرة إلى أن السودان ليس بمستعمرة إنجليزية أو مصرية وإلى أن اشتراكه في الحرب يخول له المطالبة بسيادته المحتفظ بها كاملة غير منقوصة حتى لا يحرم من الحرية التي حارب أعداءها .

وقد تلقى حزب الأمة رداً من السكرتير الإداري أكد فيه أن الدور الذي قام به السودان في الحرب لم ينس ، وأن مستقبل السودان لن يقرر في مؤتمر سان فرانسيسكو(٢٤) .

٥- الادعاء بأن حزب الأمة صنيعة بريطانية

زعم ولا يزال يزعم البعض أن حكومة السودان هي التي أنشأت حزب الأمة أو أوحت بإنشائه ليكون أداة للسياسة البريطانية . ويستندون في ذلك إلى التشابه بين أهدافه وأهداف حكومة السودان ، وإلى أن الحكومة شجعت إنشاء صحيفة «الأمة» قبل قيام الحزب . ولتأييد هذا الزعم أيضاً يشير بعض كُتّاب تاريخ السودان المعاصر إلى المنشور السري الذي بعث به السكرتير الإداري في ٩ أبريل ١٩٤٥ إلى مديري المديرات الشمالية ومفتشي المراكز ليشرح لهم ظروف نشأة حزب الأمة وموقف الحكومة تجاهه . فأحمد خير مثلاً يرى أن هذا المنشور قد كشف بما لا يدع مجالاً لمخدوع أن فكرة إنشاء حزب الأمة قد خرجت من الدوائر الحكومية(٢٥) . وهذا بالرغم من أن المنشور قد صدر أصلاً للتأكيد على أن حزب الأمة ليس من صنع الحكومة وأن الحكومة لا تنوي معاملته معاملة خاصة . ولما كانت صحيفة «البلاغ» المصرية قد حصلت على نسخة من منشور السكرتير الإداري ونشرت ترجمة عربية غير دقيقة للمنشور في ١٨ مارس ١٩٤٧ فقد أصبح يعرف بوثيقة البلاغ(٢٦) .

وسنتناول فيما يلي تفصيلاً ما أجملناه في الفقرة الفائتة :-

(أ) التشابه في الأهداف

كانت الأهداف المعلنة لحكومة السودان ترمي إلى أن يتطور السودان مستقلاً عن مصر وأن يكون للسودانيين حق تقرير المصير عند بلوغهم مرتبة الحكم

الذاتي الكامل. وسيرد لاحقاً أنه قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت كل حكومات مصر الملكية ترفض حق تقرير المصير للسودانيين ولا تقبل إلا بمنح السودانيين حكماً ذاتياً تحت التاج المصري. وسيرد أيضاً أن حكومة الوفد أصدرت في أكتوبر ١٩٥١ وبدون استشارة السودانيين ثلاثة مراسيم ملكية وضعت بموجبها السودان تحت التاج المصري.

وقد سبقت الإشارة إلى أن مبدأ حزب الأمة كان «السودان للسودانيين» وإلى أن غرضه كان العمل للحصول على استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية. ويبدو جلياً من بيان حزب الأمة التأسيسي أنه كان يقبل التطور الدستوري التدريجي للوصول إلى الحكم الذاتي وتقرير المصير. فقد ورد في البيان أن مؤسسي حزب الأمة أطلقوا العمل للوصول إلى الاستقلال «إطلاقاً يمكن من الاستفادة من كل ظرف ومن كل خطوة تقرب نحو الغرض على ألا يقنع الحزب بما دون الاستقلال للسودان».

(ب) الحكومة وصحيفة «الأمة»

إن صحيفة «الأمة» التي شجعت حكومة السودان بعض زعماء العشائر على إصدارها قبل إنشاء حزب الأمة كانت ستكون صحيفة مستقلة غير طائفية ومنحازة للريف. ويعود تشجيع الحكومة لإصدار هذه الصحيفة إلى ضيقها بالتنافس الطائفي في الخرطوم وبالمتعلمين السودانيين. وكانت الحكومة تعتقد أن مثل هذه الصحيفة ربما تساعد في خلق نخبة ريفية غير طائفية يكون نواتها زعماء القبائل. ولكن المشروع لم يتحقق كما أرادته الحكومة[٢٧].

(ج) منشور السكرتير الإداري السري

في ٨ أبريل ١٩٤٥ بعث السكرتير الإداري خطاباً إلى مساعد وكيل حكومة السودان بالقاهرة تناول فيه بالتفصيل ظروف نشأة حزب الأمة وما يدعى عن صلته بالحكومة. وقد قال السكرتير الإداري في الفقرة رقم ٩ من هذا الخطاب: «إنه من المهم أن نوضح للجمهور عامة أن هذا الادعاء غير صحيح.

ونحن بصدد اتخاذ خطوات لتعميم منشور على المديرين وآخرين بهذا المعنى»[٢٨] .

وبالفعل تم ارسال منشور بهذا المعنى إلى مديري المديرات الشمالية ومفتشي المراكز في ٩ أبريل ١٩٤٥ وقد تضمن المنشور معظم فقرات خطاب السكرتير الإداري بتاريخ ٨ أبريل ١٩٤٥ إلى مساعد وكيل حكومة السودان بالقاهرة[٢٩] .

في بداية المنشور قال السكرتير الإداري إن حزب الأمة هو بعث في شكل جديد للجماعة التي تمحورت في عام ١٩٢٦ حول رئيس تحرير «الحضارة» آنذاك حسين الخليفة شريف ورفعت شعار «السودان للسودانيين» . وأوضح السكرتير الإداري أن هذه الجماعة قد نشأت كرد فعل للإخفاق الذي منيت به مصر في سنة ١٩٢٤ . وقال إنها كانت معتدلة وموالية للحكومة بالرغم من أنه لم تكن للحكومة يد في ظهورها . وقال السكرتير الإداري أيضاً إن الجماعة لم تكن نشطة لأنه لم تكن هناك حاجة إلى معارضة نشطة أو منظمة للمطالب المصرية خصوصاً في تلك السنين التي كانت فيها مصر وكل ما هو مصري فاقداً تماماً لأي مصداقية .

ومضى السكرتير الإداري للقول بأن الجماعة قد تفرقت بعد موت حسين شريف في سنة ١٩٢٨[٣٠] . ولكن شعارها «السودان للسودانيين» ظل شعاراً لعدد من الضباط والموظفين ثم عاد للظهور مرة أخرى بعد عدة سنوات كمصدر إلهام لجماعة من الشبان المثقفين عرفوا باسم «جماعة الفجر» وكان يقودهم عرفات محمد عبد الله . وبموت عرفات اختفت جماعة الفجر وضاعت مؤقتاً في غمار المنافسات الداخلية الأهداف السياسية للمثقفين ولم تظهر مرة أخرى إلا من خلال الأفكار التي تضمنتها مذكرة مؤتمر الخريجين في عام ١٩٤٢ .

واعتبر السكرتير الإداري أكثر المظاهر شؤماً إبان حقبة المؤتمر الظهور مرة

أخرى في أواخر عام ١٩٤٤ لحزب جديد موال لمصر باسم حزب الأشقاء . وقال إن هذا الحزب خاض انتخابات المؤتمر بقيادة إسماعيل الأزهري ونجح فيها على أساس برنامج يدعو للاتحاد مع مصر وإن كانت مؤثرات أخرى قد ساهمت في هذا النجاح : «فقد تعمد أزهري وشركاؤه استخدام دعم طائفة الختمية للفوز باللجان التنفيذية . ولكنهم في نفس الوقت كانوا ولا يزالون بلا شك يلعبون دوراً موالياً للمصريين إلى حد أفزع على نحو خطير الرأي الوطني المعتدل الذي يهدف في المقام الأول إلى نوع من الحكم الذاتي الذي لا تقيده التزامات مسبقة لأي من دولتي الحكم الثنائي . ويمثل حزب الأمة التعبير المنظم عن هذا الفزع . لقد تناولت كل هذا بشيء من التفصيل لأنني أرى أنه من المهم أن أؤكد على حقيقة أن حزب الأمة ليس من صنع الحكومة بل هو رد فعل تلقائي للتهديد المصري الجديد»[٣١] .

وعدّد السكرتير الإداري في منشوره بعض العوامل التي يعتقد أنها قد تسببت في الادعاء بأن حزب الأمة حزب حكومي . وقد كان من بينها تشجيع الحكومة لإصدار صحيفة «الأمة» وتصريحات محمد الخليفة شريف ومحمد علي شوقي للناس بأن الحكومة تساند حزب الأمة . ثم قال السكرتير الإداري مخاطباً المديرين والمفتشين : «لذلك عندما تناقشون حزب الأمة مع السودانيين ينبغي عليكم أن توضحوا تماماً بأن هذا الادعاء غير صحيح . فمن الجائز الإقرار بأن بعض أهداف حزب الأمة هي نفسها أهداف الحكومة ، وأن الحكومة قد ساندت صحيفة الأمة (وإن كان ذلك لأسباب مختلفة) ، وأن مدير الخرطوم قد منح تصريحاً بإنشاء الحزب كناد . ولكن ليس في نية الحكومة أن تعطي هذا الحزب معاملة تفضيلية خاصة فهي معنية بشكل رئيسي بعدم إضراره بالنظام العام . وفيما يتعلق باستشارة السودانيين في مسائل السياسة أو توضيح السياسة للناس ، فإن الحكومة لا تنوي أن تحيد عن الممارسة المستقرة والمتمثلة في استخدام مجالس المديريات والمجلس الاستشاري»[٣٢] .

واختتم السكرتير الإداري المنشور بالقول : «ومع ذلك ينبغي أن نتذكر أن أهداف حزب الأمة مهما كان دافعه هي إلى حد كبير أهداف الحكومة . فهو ترياق مفيد مضاد لحزب المؤتمر الموالي للمصريين [يقصد حزب الأشقاء] ولذلك يجب ألا نهمله أو نسيء معاملته إلى الحد الذي نفقد فيه مساندته»[٣٣] .

اعتبر أنصار حزب الأمة منشور السكرتير الإداري وثيقة شرف بالنسبة لحزبهم لأنه هدم جميع المزاعم التي روجت ضد الحزب بأنه من صنع الإنجليز وبأنهم يعاملونه معاملة خاصة . ولذلك انفردت صحيفة «الأمة» بإيراد نص المنشور في عدد يوم ٢٤ مارس ١٩٤٧[٣٤] .

ولكن صحيفة «النيل» هاجمت ما جاء في المنشور من مزاعم بشأن ملكية السيد عبد الرحمن المهدي . فقد استرعى أمين التوم الانتباه إلى تأكيدات السيد عبد الرحمن المتكررة بأنه لا يسعى لملك أو تاج ، وبأنه سيعمل ما في وسعه لتقوم في السودان حكومة ديمقراطية حرة يختارها الشعب . واتهم أمين التوم السكرتير الإداري بأنه يؤسس سياسته نحو زعماء السودان وأحزابه وطوائفه على الإشاعات الكاذبة التي تروجها مصر ودعاة وحدة وادي النيل . ثم قال : «ولحكومة السودان أن تكتب ما تشاء لعملائها ومفتشيها وأن ترسم لهم ما تشاء من خطوط ليسيروا عليها في سياستهم العامة ما دام الغرض الذي قامت عليه هذه الحكومة الجاثمة على رؤوسنا هو تطويل أمد الحكم الثنائي»[٣٥] .

وبعد قيام حزب الأمة تحولت الجماعات التي تحدثنا عنها في الفصل الخامس من هذا القسم إلى أحزاب سياسية . وفي مؤتمر صحفي عقد في ١٢ يونيو ١٩٤٥ سُئل السكرتير الإداري جيمس روبرتسون عن موقف الحكومة إزاء الأحزاب التي تكونت حديثاً في السودان ، فأجاب بأن الحكومة محايدة تجاه كل الأحزاب السياسية التي لا ترمي إلى أغراض هدامة . وقال إنه عندما تكون الأغراض المعلنة لإي حزب متفقة بشكل عام مع سياسة الحكومة بشأن التقدم والتطور ، فإن الحكومة ستتعاطف مع مثل هذه الأغراض . ولكن السكرتير

الإداري قلل من أهمية الأحزاب عندما قال إن الحكومة تعتبر الأحزاب المختلفة ممثلة لجماعات صغيرة وليس للرأي العام ، وستستمر في تطوير مجالس المديريات والمجلس الاستشاري لشمال السودان كقنوات دستورية لتتلقى من خلالها المشورة بشأن آراء الناس ككل(٣٦) .

الهوامش

١ . FO 371/31587, Lampson to Eden, May 22, 1942, enclosing letter from Governor - General to Lampson, May 12, 1942.

٢ . FO 371/45972, SPIS, No. 48, March - April 1945.

٣ . عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجز الثالث ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

٤ . شارك في هذا الاجتماع روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، وونستون تشيرشل رئيس وزراء بريطانيا ، وشيانج كاي شيك زعيم الصين الوطنية .

٥ . عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

٦ . كان قد تقرر في مؤتمر القرم ألا تشترك في مؤتمر سان فرانسيسكو إلا الدول التي أعلنت الحرب على المحور قبل أول مارس ١٩٤٥ . خصص المؤتمر لإعداد ميثاق المنظمة الدولية الجديدة لحفظ السلام .

٧ . بعث أحمد عثمان القاضي هذه المذكرة إلى عدد من أصدقاء السودان في بريطانيا حيث ناشدهم فيها بمؤازرة السودان ليحافظ على كيانه القومي المستقل . وقد كان من بين هؤلاء الوزير البريطاني استافورد كريس . انظر نص المذكرة في FO 371/45984.

٨ . FO 371/45972, SPIS, No. 46, January 1945.

وانظر أيضاً مذكرة أحمد عثمان القاضي المؤرخة ١ مايو ١٩٤٥ إلى أصدقاء السودان في بريطانيا ، مرجع سابق .

٩ . SPIS, No. 46, January 1945, loc. cit.

١٠ . ورد هذا في خطاب ألقاه في احتفال أقيم في يناير ١٩٦٨ بدار حزب الأمة بحي الأمراء بأم درمان بمناسبة ذكرى استقلال السودان . انظر الأمة : ٧ يناير ١٩٦٨ .

١١ . الأهرام : ٢٢ فبراير ١٩٤٩ .

١٢ . FO 371/45972, SPIS, No. 47, February 1945. Also see FO 371/5325, Draft Memorandum on Political Parties.

انظر أيضاً محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

١٣ . وقفنا على هذه الحقيقة خلال حديث مع عبد الرحمن علي طه . انظر أيضاً محمد خير البدوي ، قصة الاستقلال من مذكرة مؤتمر الخريجين إلى تصريح المهدي ، صحيفة الحياة ، لندن ، ٧ يناير ١٩٩٣ . وكذلك :

Mansour Khalid, The Government they Deserve (1990), p. 98.

١٤ . SPIS, No. 47, February 1945, loc. cit.

١٥ . Ibid.

١٦ . SPIS, No. 46, January 1945. loc. cit.

١٧ . SPIS, No. 48, March - April 1945, loc. cit.

١٨ . SPIS, No. 47, February 1945, loc. cit.

١٩ . Ibid.

٢٠ . النيل : ١٧ أبريل ١٩٤٥ .

٢١ . SPIS, No. 48, March - April 1945, loc. cit.

٢٢ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ ، وانظر أيضاً خضر حمد ، الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده ، مرجع سابق ، ص ٩١ .

٢٣ . النيل : ٣ أبريل ١٩٤٥ ، وأيضاً السودان الجديد : ٦ أبريل ١٩٤٥ .

٢٤ . السودان الجديد : ١٥ يونيو ١٩٤٥ . وأيضاً :

FO 371/45984, Appendix B in Civil Secretary to Fouracres, April 8, 1945. SPIS, No. 48, March - April 1945, loc. cit.

٢٥ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ . انظر أيضاً خضر حمد ، الحركة الوطنية : الاستقلال وما بعده ، مرجع سابق ، ص ٩١ .

٢٦ . NRO Dakhlia (1) 1/12/30, Civil Secretary to Governors of Northern Provinces with copies to District Commissioners, circular letter No. CS/SCR/ 36. M. 8., April 9, 1945.

ينبغي ملاحظة أن تاريخ المنشور هو ٩ أبريل ١٩٤٥ وليس ٢ أبريل ١٩٤٦ كما ورد في صحيفة البلاغ . وقد وقّع على المنشور جيمس روبرتسون الذي تقلد منصب السكرتير الإداري بعد وفاة دوقلاس نيوبولد في الخرطوم في ٢٣ مارس ١٩٤٥ .

٢٧ . Ibid. FO 141/1024, Civil Secretary to Fouracres, April 8, 1945. Also Mahjoub Abdal Malik. Babiker, Press and Politics in the Sudan, loc. cit., pp 45 - 47 and 98.

صدر أول عدد من صحيفة الأمة في ١٦ مايو ١٩٤٥ .

٢٨ . Civil Secretary to Fouracres, April 8, 1945, loc. cit.

٢٩ . Civil Secretary to Governors of Northern Provinces, April 9, 1945, loc. cit.

٣٠ . التاريخ الصحيح لوفاة حسين شريف هو ١٩٢٨ وليس ١٩٢٩ كما ورد في المنشور .

٣١ . Paragraph 3 of Civil Secretary's circular letter of April 9, 1945, loc. cit.

٣٢ . Paragraph 9 of the Civil Secretary's circular letter of April 9, 1945, Loc. cit. The First line of this paragraph reads as follows "When discussing the Umma Party with the Sudanese you should therefore make it quite clear that this claim is untrue".

٣٣ . Paragraph 10 of the Civil Secretary's circular letter of April 9, 1945, loc. cit.

٣٤ . السودان الجديد : ٢٨ مارس ١٩٤٧ . توقعت حكومة السودان أن يستمر خصوم حزب الأمة في اتهامه بأنه قد أنشئ بوحي من الحكومة إلى أن يأتي اليوم الذي تصطدم فيه أنشطته بسياسة الحكومة ويتلقى صفعة علنية :

FO 371/45972, SPIS, No. 50, June 1945.

٣٥ . النيل : ١ أبريل ١٩٤٧ .

٣٦ . FO 371/45984, Carless to Scrivener, September 3, 1945.

وأيضاً النيل : ١٣ يونيو ١٩٤٥ .

قرار المؤتمر في ٢ أبريل ١٩٤٥
بشأن تقرير المصير وتداعياته

أثار تأسيس حزب الأمة اضطراباً في صفوف الأشقاء والجماعات الاتحادية الأخرى[١] . وابتداءً من الأسبوع الأخير من فبراير ١٩٤٥ شرعت هذه الجماعات في البحث عن سبل لمواجهة حزب الأمة . فبمبادرة من جماعة الأشقاء عقد في أول مارس ١٩٤٥ اجتماع بمنزل بابكر القباني حضره بالإضافة إلى الأشقاء ، الاتحاديون وفصيل من الأحرار . ويقول خضر حمد إن الحاضرين أجمعوا على أن حزب الأمة قد اتخذ لنفسه صورة سياسية خطيرة تمثلت في العمل بمفرده بعيداً عن المؤتمر وذلك بما أجراه من اتصالات رسمية مع الحكومة بشأن مصير السودان السياسي مدعياً تمثيل الأمة . ويقول خضر حمد أيضاً إن المجتمعين اعتبروا حزب الأمة متحدياً للمؤتمر وذلك بمحاولته انتزاع اختصاصات المؤتمر الطبيعية كمركز للحركة الوطنية في البلاد[٢] .

وخلال الاجتماع اقترح الأشقاء دمج الجماعات الاتحادية في حزب واحد «للقضاء على احتمال قيام منازعات حزبية بينهم من جهة وللاستفادة من نشاطهم المشترك في مكافحة الخطر البادي من حزب الأمة من جهة أخرى»[٣] .

وتوالت لقاءات الجماعات الاتحادية خلال شهر مارس ١٩٤٥ . وتقرر في نهاية الأمر صرف النظر عن فكرة دمج الجماعات الاتحادية في حزب واحد باعتبارها سابقة لأوانها . وبدلاً عن ذلك تم التوقيع في ٢٧ مارس ١٩٤٥ على ميثاق أكدت فيه الجماعات الاتحادية وحدة رأيها واتجاهها بشأن مستقبل السودان السياسي . كما تعهدت بالتماسك خلف مؤتمر الخريجين لتحقيق «المبدأ الذي يفصح عن رغبات البلاد الحقيقية والذي يحقق لها مصالحها

ويكفل لها حريتها ورفاهيتها ويضمن لها الاتحاد والتعاون الوثيق مع مصر» .
والمبدأ هو «قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت تاج واحد» .
وقد وقع على هذا الميثاق عن الأشقاء إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين ويحيى الفضلي وأحمد محمد يس ومحمود الفضلي ، وعن الاتحاديين عبد الله ميرغني وخضر حمد وإبراهيم يوسف سليمان وحسن أحمد عثمان وعبدالرحيم وشي ، وعن الأحرار أحمد محمد علي السنجاوي وأحمد عوض وعبد الرحيم شداد والطيب محمد خير ومحي الدين البرير(٤) .

وسيرد من بعد أن توقيع الأحرار على هذا الميثاق قد أثار أزمة في صفوف الجماعة انتهت بانقسامها إلى أحرار اتحاديين وأحرار استقلاليين .

١- قرار المؤتمر

بعد فوزهم في انتخابات المؤتمر في نوفمبر ١٩٤٤ وحصولهم على ٣٦ مقعداً في الهيئة الستينية واستحواذهم على كل مقاعد اللجنة التنفيذية ، أصبح الطريق ممهداً أمام الأشقاء لتنفيذ ما كانوا ينادون به منذ زيارة إسماعيل الأزهري لمصر في يوليو ١٩٤٣ وهو إصدار قرار من المؤتمر بأن يتقرر مصير السودان على أساس الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري .

ومن ناحية أخرى يقول خضر حمد إن الاتحاديين قرروا في ٩ ديسمبر ١٩٤٤ الاتصال بالأشقاء ليوضحوا لهم أهمية تسجيل رأي المؤتمر عن مستقبل السودان السياسي على أساس الاتحاد مع مصر حتى يصبح الاتحاد مبدأ المؤتمر الرسمي(٥) .

وتشير تقارير حكومة السودان إلى أن الأشقاء ترددوا لبعض الوقت في عرض الأمر على المؤتمر بسبب المخاوف من رد الفعل في السودان ، وأيضاً بسبب الخلاف حول طبيعة الحكومة السودانية التي ستقام في ظل الاتحاد(٦) .
ولكن إنشاء حزب الأمة قطع التردد وحسم الخلاف ، فقد سبقت الإشارة إلى أن قيام حزب الأمة حفز الجماعات الاتحادية على الاتفاق على مبدأ الاتحاد مع

مصر تحت التاج المصري وعلى تقديم هذا المبدأ للجنة المؤتمر وهيئته الستينية لإقراره كتفسير لبند تقرير المصير الوارد في المذكرة التي قدمها المؤتمر للحاكم العام في ٣ أبريل ١٩٤٢ .

دعيت هيئة المؤتمر الستينية على عجل لاجتماع غير عادي عقد في ٢ أبريل ١٩٤٥ . ولم يبلغ الأعضاء بغرض الاجتماع إلا عند انعقاده . فقد علموا عندئذ أن الاجتماع سيتخذ قراراً بشأن تفسير بند تقرير المصير الوارد في مذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢ . وقد عارض كثيرون اتخاذ قرار بهذه السرعة . واقترح آخرون كان من بينهم إبراهيم أحمد ، وعبد الماجد أحمد ، وعوض ساتي ، ومحمد عثمان ميرغني ، وعبد الحليم محمد تشكيل جبهة وطنية من الخريجين بمختلف ميولهم لدراسة الموضوع وإعطاء رأي يستنير به المؤتمر . ولكن هذا الاقتراح لم يؤخذ به .

وعندما طُرح المبدأ الذي اتفقت عليه الجماعات الاتحادية للتصويت حصل على ٣٢ صوتاً مقابل ١٧ صوتاً بينما امتنع عن التصويت ١١ عضواً . وقبل إجراء التصويت انسحب من الاجتماع محمد عثمان ميرغني قائلاً إن القرار الذي سيتخذ بهذه الصورة سيكون قرار الأشقاء وليس قرار المؤتمر . وبعد ظهور نتيجة التصويت انسحب عدد من المعارضين من الاجتماع وقد كان من بينهم الشريف حسين الهندي ومالك إبراهيم مالك[٧] .

وفي ٧ أبريل ١٩٤٥ نشر المؤتمر في الصحف بياناً بتوقيع سكرتير اللجنة التنفيذية أمين زيدان جاء فيه أن هيئة المؤتمر عقدت اجتماعاً خاصاً تاريخياً في الساعة السابعة من مساء الاثنين ٢ أبريل ١٩٤٥ وقررت فيه أن الوضع الذي يفصح عن رغبات البلاد الحقيقية والذي يحقق لها مصالحها ويكفل لها رفاهيتها وهويتها هو قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري[٨] .

وقد اعتبر أحمد خير هذا القرار «نقطة تحول أخرى في تاريخ تحرير السودان

لأنه سجل قولة أمة في مصيرها بحرية تامة» . ولكنه عاد وقال إن القرار لم يحس به الكثيرون في الأقاليم والعاصمة ولم يخف لتأييده من لجان المؤتمر الفرعية إلا القليل . وقال أيضاً إن لجنة المؤتمر «نفسها فوجئت بخطورة ما أقدمت عليه وانتابها شيء من الاضطراب والذهول ، فقد جمدت بعد قرارها قرابة أربعة شهور لا تلوي على شيء ولا يدري أكثر أعضائها لم صدر القرار ، وما عسى أن تكون الخطوة التالية؟»[٩] .

بمطالعة الحقائق وتواريخ الأحداث التي أوردناها في هذا الفصل والفصل الذي سبقه ، يتبين أن حزب الأمة قد تكوّن قبل صدور قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير . فقد ذكرنا أن إجراءات تأسيس حزب الأمة قد بدأت منذ ديسمبر ١٩٤٤ وأن ذلك كان معلوماً للجميع حتى إن يحيى الفضلي هاجم قيام الحزب في مقال نشره بصحيفة «صوت السودان» في ١٥ فبراير ١٩٤٥ . وسعى حزب الأمة للحصول على التصديق الرسمي بطلب قدمه للحكومة في ١٨ فبراير ١٩٤٥ . وبعد حصوله على التصديق أصدر في ٣١ مارس ١٩٤٥ بيانه التأسيسي الذي نشرته صحيفة «النيل» في ٣ أبريل ١٩٤٥ .

إزاء ما تقدم نبدي أنه ليس صحيحاً قول أحمد خير «إن قرار المؤتمر من ناحية ، وانتهاء الحرب من ناحية أخرى حفز حكومة السودان لأخذ الأهبة والاستعداد للطوارئ وإخراج الترياق الواقي ضد الاتجاه الشعبي ، فأنشأت حزب الأمة»[١٠] . إذ أن قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير لم يصدر إلا في ٢ أبريل ١٩٤٥ ونشر في «النيل» في ٧ أبريل ١٩٤٥ .

قوبل قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير باستياء بالغ من حزب الأمة ومن دعاة استقلال السودان الآخرين ، وحتى بعض الذين كانوا يوافقون على القرار استنكروا إجراءات إصداره .

وفي معرض تعليقها على القرار قالت «النيل» إنه لم تمر بالمؤتمر منذ إنشائه أزمة تمس كيانه كالأزمة التي أثارها القرار واستغربت «النيل» صدور قرار بهذه

الأهمية في سرعة خاطفة «حتى إن أعضاء الهيئة أنفسهم لم يتمكنوا من معرفة الغرض من الاجتماع إلى أن فوجئوا به . وطلب إليهم أن يوافقوا عليه فتمت الموافقة بالأغلبية في خمس عشرة دقيقة . وهكذا قرر المؤتمر مصير السودان كله في خمس عشرة دقيقة . وأصبح المؤتمرون جميعاً أمام الأمر الواقع في أخطر شأن من شؤون البلاد» .

وقالت «النيل» إن قرار تقرير المصير يهم السودان كله ولا يحق للمؤتمر «أن يطالب الجميع باحترامه وتأييده وهو يصدر بهذه الطريقة . . . متجاهلاً آراء وحقوق الآخرين في إبداء رأيهم . . إن مسلك المؤتمر هذا ليس المسلك الذي يلزم المؤتمرين باتباعه وليس المسلك الذي يقبله السودانيون . فليس السودان ضيعة لحفنة من الناس يفرضون بواسطة أداة اشتركنا جميعاً في إنشائها هَواهُم على الآخرين» .

وعقدت «النيل» مقارنة بين المؤتمر وحزب الأمة فأشارت إلى أن «المؤتمر هيئة انتظم في عقدها الخريجون لخدمة البلاد بدون تحديد معيّن ، وهي تضم أشتاتاً من ذوي الآراء والميول المختلفة . أما حزب الأمة فهو حزب سياسي أعلن مبادئه وقال من آمن بها فلينضو تحت لوائي . إننا نحترم المؤتمر . . . إذا ما سلك بنا الطريق السوي . ولكنه ليس صنماً نعبده أخطأ أم أصاب» .

واتهمت «النيل» لجنة المؤتمر التنفيذية بسوء التقدير لأنها تناست أن الأمر يتعلق بمستقبل السودان كله ويتعارض مع آراء جماعات من أعضاء المؤتمر . كما أنها تناست أن القرار لا يتعلق بأعضاء المؤتمر فحسب وإنما يتعلق أيضاً بكل رجل وامرأة في السودان .

ودعت «النيل» إلى معالجة الموقف بالوصول إلى اتفاق عام بشأن مصير السودان ولا سيما بعد أن انعقد الإجماع على قيام حكومة سودانية ورفض فكرة الاندماج في مصر وانحصر الخلاف في شكل الحكومة فقط[١١] .

٢- انقسام جماعة الأحرار

سبقت الإشارة إلى أن توقيع عبد الرحيم شداد ، ومحي الدين البرير ،

وأحمد محمد علي السنجاوي ، وأحمد عوض ، والطيب محمد خير على ميثاق الجبهة الاتحادية في ٢٧ مارس ١٩٤٥ تسبب في انقسام جماعة الأحرار إلى أحرار اتحاديين وأحرار استقلاليين أو أحرار (أ) و أحرار (ب) كما كانت تسميهم الصحف أحياناً . فقد اتهم الفصيل الاستقلالي الذي كان يقوم على سكرتاريته الطيب شبيكة هؤلاء الخمسة بانتحال اسم الأحرار لأنه لا صلة لهم بالجماعة . إذ أن البرير وشداد فصلا منها منذ آخر فبراير ١٩٤٥ وسنجاوي قد استقال منها . بينما لم يُسجل الطيب محمد خير وأحمد عوض أصلاً في عضوية الجماعة .

وعندما صدر في ٢ أبريل ١٩٤٥ قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير ، أعلن الفصيل الاستقلالي من جماعة الأحرار عدم موافقته عليه وطالب بإعادة النظر فيه لأنه يتعارض مع مبدأ الجماعة[١٢] .

٣- ائتلاف الأحزاب

إزاء تصاعد الخلافات بين جماعات الخريجين حول قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير ، خف إلى الخرطوم من واد مدني يوم الخميس ١٠ مايو ١٩٤٥ أحمد خير ومحمد أحمد محجوب ومحمد أحمد المرضي وعبد الإله أبوسن للتوفيق بين الجبهتين الاتحادية والاستقلالية على أساس ميثاق تتعاون الجبهتان في حدوده وتوجهان جهدهما في سبيله[١٣] . وقد رحبت صحيفة «النيل» بقدوم هذا النفر بقولها : «لقد عرفت عاصمة الجزيرة بأنها مبعث الخير والنور والحركات الفكرية . فكما أنها قلب السودان الاقتصادي فهي أيضاً عقل السودان المنتج أو هكذا أريد لها أن تكون . . . وليس غريباً وقد اختلط على العاصمة الأمر وأصبح التفكك بين الجماعات مبعث قلق الذين ينظرون بالعين المجردة لمصلحة هذه البلاد أن يهبط الوحيُ من الجزيرة على العاصمة يدعو إلى الوفاق وجمع الكلمة»[١٤] .

وفور وصوله إلى الخرطوم تقاسم وفد الجزيرة الجماعات بحيث يتصل كل

منهم بجماعة يدعوها إلى الاتفاق وجمع الكلمة باسم مصالح البلاد . وقد نجحوا في جمع كل الجماعات مساء الجمعة ١١ مايو ١٩٤٥ حول مائدة واحدة بنادي الخريجين بأم درمان . ودعي لحضور الاجتماع أيضاً عبد الماجد أحمد باعتباره صاحب جهد معروف في توحيد الكلمة(١٥) .

تمخض الاجتماع عن اتفاق بأن تنتدب كل جماعة ثلاثة من أعضائها لتمثيلها في اجتماع يعقد مساء الثلاثاء ١٥ مايو ١٩٤٥ . كما اتفق على أن ينظر الاجتماع فيما يلي :-

١- إمكانية توحيد مبادئ الأحزاب المختلفة فيما يتعلق بمستقبل السودان السياسي .

٢- مناقشة الخطوات الأولى التي يجب اتخاذها لتحقيق المطالب القومية على ضوء الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه بين الأطراف .

حضر اجتماع لجنة الأحزاب الأول الذي عقد في ١٥ مايو ١٩٤٥ عن حزب الأمة عبد الله خليل وعبد الله عبد الرحمن نقد الله وحسن داود ، وعن الأشقاء إسماعيل الأزهري ويحيى ومحمود الفضلي ، وعن الاتحاديين عبد الله ميرغني وحسن أحمد عثمان وإبراهيم يوسف سليمان ، وعن القوميين محمد حمد النيل وأحمد يوسف هاشم والسيد الفيل ، وعن الأحرار معنّي محمد حسن وعوض ساتي ومالك إبراهيم مالك ، وعن الأحرار الاتحاديين عبد الرحيم شداد ومحي الدين البرير وأحمد محمد علي السنجاوي . وحضر الاجتماع أيضاً عبد الماجد أحمد الذي اختير سكرتيراً للجنة .

تبين من اجتماعات اللجنة أن كل الأحزاب توافق على العمل من أجل تشكيل حكومة سودانية ديمقراطية حرة . وتوافق كذلك من حيث المبدأ على الاتحاد مع مصر . ولكن اللجنة لم تناقش نوع الاتحاد أو الوقت الذي سيتم فيه .

وبينما أصرت جبهة الأحزاب الاتحادية على أن يكون الاتحاد تحت التاج المصري ، أوضح ممثلو حزب الأمة أنه بالرغم من أن حزبهم لا يعارض مبدأ

الاتحاد مع مصر ، إلا أن مبادئ الحزب لا تنص على الاتحاد مع مصر أو أي بلد آخر . ولذلك قالوا إن حزبهم سيحصر نشاطه في العمل من أجل تكوين حكومة سودانية ديمقراطية حرة فقط ولكنه لن يعارض أنشطة الأحزاب الأخرى(١٦) .

وناقشت لجنة الأحزاب كذلك المطالب التي ستقدم للمؤتمر للعمل على تحقيقها بمساعدة حكومة السودان قبل أن تضيع الفرص التي كانت متاحة آنذاك عالمياً . وكان من بين هذه المطالب إصدار تصريح من دولتي الحكم الثنائي يحدد المستقبل السياسي للسودان . وقد لاحظت اللجنة ملاءمة الوقت لصدور مثل هذا التصريح بسبب قرب حلول الأجل الأول المحدد لإعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وسنرى عند تعديد المطالب التي اتفق عليها أنها تضمنت إقامة تحالف مع بريطانيا . ولكن يلاحظ أنه لم يرد في تقرير لجنة الأحزاب عن أعمالها ومداولاتها أي ذكر لهذا التحالف أو الجهة التي اقترحته أو الأسباب التي دعت لذلك (١٧) . ونعيد إلى الأذهان هنا أن مصر نفسها كانت آنذاك في تحالف مع بريطانيا بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

أنهت لجنة الأحزاب أعمالها بالتوقيع في مساء ٢٥ أغسطس ١٩٤٥ على ما أصبح يعرف بوثيقة الأحزاب المؤتلفة أو المتحدة أحياناً . وقد نصت الوثيقة على المطالب التي سترفع للمؤتمر ليسعى لتحقيقها «في أقرب فرصة ممكنة بالوسائل السلمية المشروعة التي يرتضيها والاستعانة بحكومة السودان بقدر الإمكان لتحقيقها» . وأما المطالب فقد كانت كما يلي :-

١- إصدار تصريح مشترك من دولتي الحكم الثنائي بأن مهمتهما العمل على قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا في أقصر وقت .

٢- طلب تعيين لجنة مشتركة نصفها من ممثلي الحكومة الثنائية والنصف

الآخر من ممثلي الطبقة المستنيرة من السودانيين يعينهم المؤتمر لوضع مشروع بسودنة الإدارة الحكومية أي تولي السودانيين مقاليد الحكم في البلاد في أقصر أمد ممكن بشرط أن تعطي الحكومة لهذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لأداء مهمتها وأن تلتزم بتوصياتها .

٣- المطالبة بإطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والاجتماعات والتنقل والتجارة في حدود القوانين العامة التي تتمشى مع الأسس الديمقراطية الصحيحة وتعديل القوانين الخاصة القائمة المقيدة لهذه الحريات[١٨] .

٤- الأشقاء يكيدون للأحزاب المؤتلفة

أثناء مراسم توقيع وثيقة الأحزاب المؤتلفة في مساء ٢٥ أغسطس ١٩٤٥ راجت شائعة بأن اللجنة التنفيذية للمؤتمر قد رفعت في صباح نفس اليوم لدولتي الحكم الثنائي بواسطة الحاكم العام مذكرة بتوقيع إسماعيل الأزهري تتضمن قرار المؤتمر الصادر في ٢ أبريل ١٩٤٥ بشأن تقرير المصير وهو القرار الذي ثار الخلاف حوله وبسببه بذلت المساعي لتقريب وجهات نظر الأحزاب والجماعات المختلفة . وهذا بالرغم من أن ممثلي حزب الأشقاء وقعوا على وثيقة الأحزاب وقرأوا الفاتحة مع الآخرين بالتوفيق .

وقد تأكدت تلك الشائعة في اليوم التالي وبذلك تكون لجنة المؤتمر قد أحبطت مساعي الائتلاف وأفقدت وثيقة الأحزاب قيمتها الأمر الذي جر على الأشقاء نقداً ولوماً من الأحزاب والجماعات الأخرى ومن معظم الصحف . ونجد تعبيراً عن ذلك في الرسالة التي بعث بها حسن الطاهر زروق إلى عبد الماجد أحمد حيث قال : «عندما سمعنا عن تأليف جبهة تضم جماعات الخريجين لبحث قرار المؤتمر الأول استبشرنا وظننا خيراً . . . ومضت الأيام والشهور وأخيراً سمعنا عن أن الجبهة توصلت إلى قرار عن مصير هذه الأمة ولم يبق إلا أن تمهر هذه الوثيقة من ممثلي الهيئات . . . وقد أمضيت الوثيقة بالفعل . لكن لم تتم هذه الفرحة حتى سمعنا عن تلك الخدعة الكبرى التي قام

بها بعض أعضاء لجنة المؤتمر بتقديم القرار الأول للسلطات ويذكر الناس كيف طبخ وكيف وضع . وبذلك يكون هؤلاء الناس قد قضوا على أول محاولة للعمل السياسي الذي يمكن أن تطلق عليه هذه التسمية بحق»[١٩] .

وقبل أن نتناول الطريقة التي تمت بها تسوية الأزمة التي نشبت بين المؤتمر والأحزاب سنعرض فيما يلي لبعض فقرات مذكرة المؤتمر المؤرخة ٢٣ أغسطس ١٩٤٥ التي تسببت في نشوب الأزمة . وقد سبقت الإشارة إلى أنه بموجب هذه المذكرة رفع المؤتمر إلى دولتي الحكم الثنائي قراره الصادر في ٢ أبريل ١٩٤٥ بشأن تقرير المصير .

صدرت المذكرة بتوقيع إسماعيل الأزهري رئيس المؤتمر . وفي مستهلها وصف أزهري المؤتمر بأنه الممثل الوحيد للرأي العام المستنير في السودان وبأنه ملتقى وجهات النظر القومية المختلفة في البلاد وموضع ثقة الشعب السوداني بأسره .

وبعد أن أشار إلى بند تقرير المصير الوارد في مذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢ باعتباره أهم بند فيها ، قال أزهري إنه طيلة الأعوام التي تلت تلك المذكرة أخذ المؤتمر في تحسس رغبات البلاد للوصول النهائي لمصير السودان بالصورة التي تحقق آمال البلاد وتكفل حقوقها إلى أن أقرت هيئة المؤتمر في ٢ أبريل ١٩٤٥ أن يتقرر مصير السودان بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري .

وأوضح أزهري أن اتجاه المؤتمر نحو فكرة الاتحاد وتخصيص مصر بالذات لتكون الطرف الآخر في هذا الاتحاد يعود إلى الارتباطات الحيوية بين البلدين والتي تستمد قوتها من التاريخ المشترك واتحاد المصالح والدين واللغة والدم والثقافة والنيل .

وقال أزهري أيضاً في تبريره لقرار المؤتمر إن عصر الدويلات الصغيرة قد انتهى وإن الأمم الضعيفة لا بد وأن تتكتل في جماعات واتحادات لتواجه نظام

العالم الجديد . ثم قال إن الحل الذي ارتضاه المؤتمر لقضية السودان «يساعد على الاستقرار والاستثمار والنهوض بينما تظل اقتصادياته مرتبطة بالامبراطورية العظيمة . وإن شعورنا ليزداد على مر الأيام تأكداً ورسوخاً بأننا من غير معونة من بريطانيا لن نكون قادرين القدرة الكاملة على مواجهة الظروف المقبلة أو النهوض ببلادنا لتحتل الموضع اللائق بها في المجموعة العالمية الجديدة ، كما أن روح المودة والثقة يجب أن تسود تلك العلاقات مع الامبراطورية دائماً كما هي الحال الآن»[٢٠] .

ولكن حكومة السودان أبلغت رئيس المؤتمر في ١ سبتمبر ١٩٤٥ أنها لا تنوي إرسال مذكرته إلى الحكومتين المصرية والبريطانية . وأبدت لذلك ثلاثة أسباب هي :-

أولاً : إن حكومة السودان لا تعترف بحق المؤتمر في أن يقدم مطالب باسم الشعب السوداني .

ثانياً : إن حكومة السودان لا تعترف بهيئة المؤتمر ولجنته الحاليتين كممثلتين للطبقة المتعلمة .

ثالثاً : إن لجنة المؤتمر الحالية لا تتمتع بثقة أكثر من قسم واحد من أقسام المؤتمر[٢١] .

٥- الاتفاق على المطالب القومية

حتى يؤيد وثيقة الأحزاب المؤتلفة ويرفعها للحكومة ، اقترح المؤتمر إجراء تعديلات على الوثيقة . وقد أفلح عبد الماجد أحمد ونفر من الخريجين في إقناع الأحزاب بقبول تلك التعديلات . وتبعاً لذلك تعدل المطلب الأول من وثيقة الأحزاب ليصبح : «قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا» . وحذفت من المطلب الثاني عبارة «سودنة الإدارة» لأنها من وجهة نظر المؤتمر قد اقترنت بمعنى خاص لا يتمشى مع قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير .

وتم في ٣ أكتوبر ١٩٤٥ التوقيع على الوثيقة المعدلة حيث وقع عن حزب الأشقاء محمود الفضلي وأمين زيدان وأحمد محمد يس ، وعن حزب الأمة عبد الله خليل وعلي فرح وعبد الله عبد الرحمن نقد الله ، وعن حزب الاتحاديين إبراهيم يوسف سليمان وعبد الله ميرغني وحسن أحمد عثمان ، وعن حزب الأحرار الاتحاديين أحمد محمد علي السنجاوي ومحي الدين البرير وعبد الرحيم شداد ، وعن حزب القوميين أحمد يوسف هاشم ومحمد عبد الرحمن محمد ومحمد حمد النيل ، وعن حزب الأحرار عوض ساتي وأحمد بشير العبادي والطيب شبيكة[٢٢] .

رفع إسماعيل الأزهري بوصفه رئيساً للمؤتمر وثيقة الأحزاب المؤتلفة لحكومة السودان ضمن تعقيبه المؤرخ ١٥ أكتوبر ١٩٤٥ على مذكرة الحكومة بتاريخ ١ سبتمبر ١٩٤٥ والتي رفضت بمقتضاها إحالة قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير إلى دولتي الحكم الثنائي . وقد استخدم أزهري المطلب الأول الوارد في وثيقة الأحزاب للتدليل به على أن قرار المؤتمر يمثل مطلباً قومياً ، إذ قال إن ما توصلت إليه الأحزاب مجتمعة جاء متمشياً في جوهره مع قرار المؤتمر مما يثبت أن المؤتمر كان في قراره متوخياً الرأي الذي انعقد عليه الإجماع أخيراً . وحصر أزهري الفرق بين وثيقة الأحزاب وقرار المؤتمر في أن وثيقة الأحزاب سكتت عن تحديد نوع الاتحاد مع مصر بينما نص قرار المؤتمر على أن يكون الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري[٢٣] .

وفي رده بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٤٥ على تعقيب المؤتمر ، أكد السكرتير الإداري عدم اعتراف الحكومة بأهلية المؤتمر للتحدث باسم السودانيين ككل . وأشار إلى أن ادعاء لجنة المؤتمر تمثيل الطبقات المتعلمة وبوجه خاص تفسير وثيقة الأحزاب قد اعترض عليه من قبل الطبقات المتعلمة نفسها .

وأكد السكرتير الإداري أيضاً أنه عندما يحين الوقت لذلك ، فإن الحكومة تنوي التعرف على آراء كل شرائح المجتمع بما في ذلك المؤتمر والهيئات التمثيلية

الأخرى . وقال إن مثل هذه الآراء ستعطي الوزن المناسب ولكن بشرط أن تقدم بطريقة مشروعة وألا تكون معيبة بإدعاءات غير مبررة فيما يتعلق بمدى تمثيلها .

واسترعى السكرتير الإداري انتباه المؤتمر إلى الإجابة التي أدلى بها بوصفه رئيساً للمجلس الاستشاري بناء على سؤال تقدم به خمسة من أعضاء المجلس في دورته الأخيرة في نوفمبر ١٩٤٥ حيث أعلن أن الحكومة تنوي استشارة المجلس إذا أثير مستقبل السودان عند إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ . وأعلن كذلك أن الحكومة ستعطي آراء الهيئات التمثيلية الأخرى الوزن الذي تستحقه[٢٤] .

لا جدال في أن الاتفاق على مطالب البلاد القومية وإفراغها في وثيقة واحدة قد كان إنجازاً طيباً . ولعل أبرز ما في هذه الوثيقة أنها عبرت عن اقتناع الجميع بحتمية الاتحاد مع مصر . غير أنها فيما يبدو تعمدت أن تترك بدون تحديد نوع الاتحاد مع مصر حتى لا تثير بذلك خلافاً ربما يستعصي على الحل ويقضي على كل أمل في الوفاق وجمع الكلمة . فالأحزاب الاتحادية نفسها وبالرغم من الميثاق الذي وقعته في ٢٧ مارس ١٩٤٥ كانت متباينة الآراء بشأن نوع الاتحاد المراد تحقيقه بين مصر والسودان . بينما كان حزب الأمة يرى أن نوع الاتحاد لا يمكن تحديده قبل أن يبلغ السودانيون مرتبة من النضج والتجربة تؤهلهم لأن يقرروا مستقبلهم السياسي ، ويحصلوا على مركز مستقل يمكنهم من التفاوض مع مصر على أساس الندية[٢٥] .

وسنرى في الفصل الأول من القسم الثالث أن الخلاف حول نوع الاتحاد قد نشب عشية سفر وفد السودان إلى مصر في مارس ١٩٤٦ مما استلزم إبرام اتفاق آخر بين الأحزاب المؤتلفة والمؤتمر بشأن تفسير البند الأول من وثيقة الأحزاب .

٦- إنشاء حزب وحدة وادي النيل

بعد تكوين لجنة الأحزاب المؤتلفة وقبول الأشقاء إعادة النظر في قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير ، تقدم الدرديري أحمد إسماعيل في مايو ١٩٤٥ باستقالته

من لجنة المؤتمر التنفيذية[٢٦] . وبعد أن تم في ٣ أكتوبر ١٩٤٥ اتفاق الأحزاب والمؤتمر على مطالب البلاد القومية ، أعلن الدرديري أحمد إسماعيل في ٤ أكتوبر ١٩٤٥ عن تشكيل حزب وحدة وادي النيل .

وفي بيان أصدره بهذه المناسبة ، قال الدرديري أحمد إسماعيل إن أنصار مبدأ وحدة وادي النيل قرروا تشكيل حزب سياسي وسيطلبون من الجهات الرسمية الاعتراف به بعد استكمال الشرائط اللازمة لذلك . وأضاف الدرديري أن وحدة السودان شماله وجنوبه لن تتم إلا بعد تحقيق وحدة وادي النيل «لأن أهل الشمال والجنوب لن يلتئما ويكونا أمة واحدة يتمتع جميع أبنائها بحقوق مدنية وسياسية واجتماعة متساوية إلا بتمام وحدة وادي النيل التي بها تنصهر جميع الفوارق الجنسية في بوتقة واحدة . والفلاح المصري السمح المطيع هو الوحيد الذي يمكنه القيام بعملية التفاعل الكيماني هذه . وهم فوق هذا عنصر هام للرقي الاقتصادي والزراعي وترياق مقاوم للهجرة من غرب أفريقيا وغيرها من البلدان التي لا تمت للسودان بصلة»[٢٧] .

وإزاء النقد الذي وجه للحزب من أنه يرمي إلى زوال كيان السودان ودمجه في مصر ، طالب الدرديري بعدم الخلط بين وحدة وادي النيل والاندماج في مصر . وأوضح أنه «لم يقل أحد من هذه الجماعة أن مبدأنا هو الاندماج في مصر بزوال كيان السودان وبيع أنفسنا لمصر كما يزعم المتقولون ولم يقل أحد في مصر بهذا . وإنما مبدأ الجميع هو وحدة وادي النيل بأن تنصهر مصر والسودان في الدولة الجديدة التي ستسمى بإذن الله وتوفيقه دولة وادي النيل . وستكون الجنسية الجديدة مشتقة من أو منسوبة لهذه الشخصية الدولية فلا هي مصرية بحتة ولا سودانية بحتة . . . وسيكون للدولة برلمان واحد ينتخب أعضاؤه وفقاً للتقسيم الإداري وتقسيم الدوائر الانتخابية»[٢٨] .

وانتقد الدرديري مبدأ الاتحاد مع مصر الذي نصت عليه وثيقة الأحزاب المؤتلفة بقوله إن الأحزاب المؤتلفة «لم تتعرض لنوع الاتحاد ولم ولن تتفق

عليه . وعلى هذا فليس ما سمي تلاقي وجهات النظر سوى ذر للرماد على العيون على ما بها من غشاوة وحتى لا يقال إن المجهودات التي بذلت باءت بالفشل»[٢٩] .

وحتى اندماجه في الحزب الوطني الاتحادي عند تأسيسه في نوفمبر ١٩٥٢ ، فإن حزب وحدة وادي النيل لم يكن له أي رصيد شعبي يذكر . وحري بالذكر أن الدرديري أحمد إسماعيل كان قد قال عند تأسيس الحزب إن الحزب لا تهمه الكثرة العددية إن لم تكن قائمة على اعتقاد صحيح واستعداد للتضحية[٣٠] .

ومن الإنصاف أن نذكر أنَّ بعض رموز حزب وحدة وادي النيل كعلي البرير وأحمد السيد حمد والدرديري أحمد إسماعيل كانوا كأفراد مؤثرين في مسيرة الحركة الاتحادية . وسيرد لاحقاً أن الدرديري قد تقدم بمبادرات عديدة لتوحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد كانت آخرها في سبتمبر ١٩٥٢ . وسيرد أيضاً أنه بعد قيام الحزب الواحد الذي سمي بالحزب الوطني الاتحادي دعم الدرديري من خلال موقعه في الحكومة المصرية كوكيل لشؤون السودان هذا الحزب مالياً وإعلامياً إبان انتخابات الحكم الذاتي التي أجريت في نوفمبر ١٩٥٣ .

الهوامش

١ . FO 371/45972, SPIS, No. 46, January 1945. Also see NRO Dakhlia (1) 1/12/30, Civil Secretary to Governors of Northern Provinces, circular letter No. CS/SCR/ 36. M. 8., April 9, 1945.

٢ . الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

٣ . نفس المصدر والصفحة .

٤ . نفس المصدر ، ص ١١١ .

٥ . نفس المصدر ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

٦ . FO 371/45972, SPIS, No. 48, March - April 1945. Also see FO 141/1024, Civil Secretary to Fouracres, April 8, 1945.

٧ . النيل : ٣ أبريل ١٩٤٥ ، وأيضاً السودان الجديد : ١٣ أبريل ١٩٤٥ . وكذلك :

SPIS, No. 48, March - April 1945, loc. cit.

٨ . النيل : ٧ أبريل ١٩٤٥ .

٩ . كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

١٠ . نفس المصدر ، ص ١٥٢ .

١١ . النيل : ٨ أبريل ١٩٤٥ .

١٢ . نفس المصدر : ٢٨ فبراير و ١٩ مارس و ٢٣ و ٢٨ أبريل ١٩٤٥ .

١٣ . نفس المصدر : ١٣ مايو ١٩٤٥ . وأيضاً أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

١٤ . النيل : ١٣ مايو ١٩٤٥ .

١٥ . نفس المصدر .

١٦ . FO 371/45985, Report to be submitted to the Congress Executive Committee by the United Parties Committee representing the Ashigga, the Ittihadiyeen, the Gawmiyeen, the two groups of the Ahrar and the Umma Party.

وأيضاً النيل : ١٦ و ٢٣ مايو ١٩٤٥ .

١٧ . Report to be submitted to the Congress by the United Parties Committee, loc. cit.

١٨ . Ibid.

وأيضاً النيل : ٢٦ و ٣٠ أغسطس و ٢ سبتمبر ١٩٤٥ .

١٩ . النيل : ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ أغسطس ١٩٤٥ .

٢٠ . السودان ، العدد ٤٦ ، السنة الثانية ، ١٦ نوفمبر ١٩٤٥ . وأيضاً أحمد خير ، كفاح جيل ، مرجع سابق ، ص ٢٣٥ .

٢١ . النيل : ١١ سبتمبر ١٩٤٥ .

٢٢ . نفس المصدر : ٣ و ٤ أكتوبر ١٩٤٥ .

٢٣ . FO 371/53328, SPIS, No. 54, October - November 1945.

٢٤ . Ibid., SPIS, No. 55, December 1945.

٢٥ . Ibid., SPIS, No. 54, October - November 1945.

٢٦ . النيل : ٢٤ مايو ١٩٤٥ .

٢٧ . نفس المصدر : ٤ أكتوبر ١٩٤٥ .

٢٨ . نفس المصدر : ٨ أكتوبر ١٩٤٥ .

٢٩ . نفس المصدر والعدد .

٣٠ . نفس المصدر : ٤ أكتوبر ١٩٤٥ .

الإعلان في ٤ نوفمبر ١٩٤٥ عن قيام حزب استقلالي آخر: الحزب الجمهوري

١- مبدأ الحزب وغرضه

استمد الحزب الجمهوري فكره وفلسفته من مؤسسه محمود محمد طه . وقد شاركه في التأسيس عبد القادر المرضي ومنصور عبد الحميد ومحمد فضل وآخرون .

أُعلن عن قيام الحزب الجمهوري ببيان أصدره سكرتير الحزب المؤقت عبد القادر المرضي في ٤ نوفمبر ١٩٤٥ وجاء فيه أن مبدأ الحزب هو الجلاء التام . وأما غرض الحزب فقد أوجزه البيان في ست نقاط هي :-

(أ) قيام حكومة سودانية جمهورية ديمقراطية حرة مع المحافظة على السودان بكل حدوده الجغرافية القائمة الآن .

(ب) الوحدة القومية .

(ج) ترقية الفرد والعناية بشأن العامل والفلاح .

(د) محاربة الجهل .

(هـ) الدعاية للسودان .

(و) توطيد العلاقات مع البلاد المجاورة .

وورد في المذكرة التفسيرية لبيان إنشاء الحزب أن النظام الجمهوري هو أرقى ما وصل إليه اجتهاد العقل البشري في بحثه عن الحكم المثالي لأنه لا يجعل لمواطن فضلاً على آخر إلا بقدر صلاحيته وكفاءته للاضطلاع بالأعباء المنوطة به ، هذا بالإضافة إلى أنه لا يقيد الناس بضروب من الولاء والتقديس اللذين لا مصلحة للإنسانية فيهما .

وورد في المذكر التفسيرية أيضاً أن الحزب الجمهوري يقصد بالوحدة القومية خلق سودان يؤمن بذاتية متميزة واحدة ومصير واحد ، وذلك بإزالة الفوارق الوضعية من اجتماعية وسياسية ، وربط كل أجزاء القطر حتى يصبح كتلة متحدة الأغراض والمنافع والإحساس .

وفيما يخص علاقات السودان بالدول العربية ودول الجوار أشير في المذكرة التفسيرية إلى أنه بالرغم من أن الحزب الجمهوري لا يريد أن يرتبط بشيء في الوقت الحاضر ، إلا أنه لا يمكنه تجاهل الأواصر التي تربط السودان بدول الشرق العربي بشكل خاص ، والمنافع التي تربط السودان بالأقطار المجاورة . كما أُشير في المذكرة إلى أن رؤية الحزب لعلاقته مع كل هؤلاء ستتكيف على هذه الأسس .

وقد فتح الحزب الجمهوري عضويته لكل سوداني بلغ من العمر الثامنة عشرة ، ولكل مواطن ولد بالسودان أو كانت إقامته فيه لا تقل عن عشر سنوات لم يبارح خلالها البلاد[1] .

٢- علاقة الحزب بالمؤتمر

بعد أسابيع قليلة من إنشائه ، حدد الحزب الجمهوري موقفه من مؤتمر الخريجين وعلاقته به . فقد أعلن الحزب في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٥ أنه لا يعمل سياسياً تحت لواء المؤتمر لأنه أي الحزب الجمهوري فتح عضويته لكل السودانيين بينما المؤتمر لا يعبّر إلا عن آراء وغايات الخريجين دون سواهم من المواطنين . وأوضح الحزب الجمهوري أنه سيعيد النظر في موقفه من مؤتمر الخريجين عندما يصبح مؤتمر السودان العام ويصبح لكل سوداني حق العضوية فيه .

ولكن الحزب الجمهوري لم يحظر على الخريجين من أعضائه الالتحاق بالمؤتمر كأفراد . كما لم يغلق الحزب الجمهوري باب التعاون مع المؤتمر في نطاق الإصلاحات الاجتماعية . فقد أعلن الحزب أنه سيتعاون مع أي هيئة

تضطلع بإصلاحات اجتماعية دون أن يكون هذا التعاون مقيداً بضرب من ضروب التبعية .

ورفض الحزب الجمهوري الوثيقة التي ائتلفت عليها الأحزاب الأخرى في ٢٥ أغسطس ١٩٤٥ وتبناها المؤتمر في أكتوبر ١٩٤٥ لأنها تختلف في جوهرها عن دستور الحزب . وقد سبقت الإشارة إلى أن أحد بنود الوثيقة ينص على قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا .

وفي معرض تعليقه على هذا البند قال الحزب الجمهوري : «إننا لا نفهم لماذا نتقيد باتحاد وتحالف فنضع بذلك حق البلاد الطبيعي في الحرية موضع المساومة بأن ندفع ثمن الحرية اتحاداً مع هذه أو محالفة مع تلك»[٢] .

٣- علاقة الحزب بالأحزاب الأخرى

يتفق الحزب الجمهوري مع حزب الأمة في أنه كان يطالب باستقلال السودان التام عن مصر وبريطانيا ويدعو لأن يكون السودان للسودانيين . ولكنه كان يختلف عن حزب الأمة في أمرين : أولهما أن الحزب الجمهوري أعلن في بيانه الأول في ٤ نوفمبر ١٩٤٥ تفضيله للجمهورية نظاماً للحكم بينما لم يعلن حزب الأمة قبوله للجمهورية نظاماً للحكم إلا في ٢١ أغسطس ١٩٥٣[٣] . وأما الأمر الثاني فقد كان أن الحزب الجمهوري يرفض التعاون مع إدارة السودان البريطانية لتحقيق الاستقلال ويرى أن السبيل لتحقيق الاستقلال هو الجهاد . ولذلك وكما سيرد عند الحديث في الفصل الثالث من القسم الثالث عن الأزمة التي فجرها بروتوكول صدقي - بيفن في أكتوبر ١٩٤٦ ، فقد تعاون الحزب الجمهوري مع حزب الأمة وأحزاب استقلالية أخرى في اطار الجبهة الاستقلالية عندما أوقف حزب الأمة التعاون مع حكومة السودان وأعلن الجهاد . وقد عبّر الحزب الجمهوري عن ذلك بقوله : «كانت هناك حواجز بيننا وبين حزب الأمة ، ولكن عندما أعلن الجهاد ورفض التعاون مع الإنجليز سقطت تلك الحواجز ، واشتركنا في الجبهة الاستقلالية»[٤] .

وأما اختلاف الحزب الجمهوري مع الأحزاب الاتحادية المتعاونة مع مصر وبوجه خاص حزب الأشقاء فإنه يكمن في أن الحزب الجمهوري كان يطالب بالاستقلال عن مصر أيضاً ، ويرى أن حرية السودان لا تأتي من الخارج بل بالكفاح الداخلي[٥] .

٤- رؤية الحزب للعلاقة بمصر

في أعقاب الأزمة التي فجرها بروتوكول صدقي - بيفن في الربع الأخير من عام ١٩٤٦ ، فصّل الحزب الجمهوري في نداء وجهه للمصريين في فبراير ١٩٤٧ رؤيته للعلاقات السودانية - المصرية وما يمكن أن تقدمه مصر للسودان في تلك المرحلة .

قال الحزب الجمهوري في ندائه للمصريين : «لم نفهمكم كما ينبغي أن تُفهموا ، ولم تفهمونا كما ينبغي أن نُفهم . نحن لم نستقل ، وأنتم لم تستقلوا والشرق جميعاً لم يستقل ، لأننا كلنا آثرنا أن نفكر برغباتنا ومخاوفنا بدل عقولنا ونحن في معترك لعمالقة الفكر فيه سلطان ودولة» .

وبعد أن أكد الحزب الجمهوري في ندائه أن مصر للمصريين والسودان للسودانيين وكل بلد شرقي له ، قال مخاطباً المصريين : «فعودوا ولنعد ، وليعد كل بلد شرقي فلننظم منازلنا . أما نحن أيها المصريون فقد عقدنا النية على أن نجاهد جهاد الأبطال لنيل استقلالنا من الإنجليز فهل نعتمد على مساعدتكم؟ وهل تقولون معنا السودان للسودانيين وتعملون معنا على أن يكون كذلك؟ ولا نريد منكم أكثر من أن تستقبلوا قضيتنا بعقول تقوى على مواجهة الحقائق ، فنتمكن من التفكير بعقولنا بدل عواطفنا فتوفروا علينا أن نختلف شيعاً وأحزاباً» .

وانتهى النداء إلى أن الصلات بين المصريين والسودانيين عقدتها يد الزمن وختمتها الأجيال بخاتم القوة ولا يخشى عليها «إلا من بعضنا ، أولئك الذين يفكرون برغباتهم ومخاوفهم فهم قادرون على إضعاف هذه الصلات وخنقها لما يحجبون عنها من الشمس والهواء»[٦] .

الهوامش

١ . النيل : ٤ نوفمبر ١٩٤٥ .
٢ . نفس المصدر : ٢٢ نوفمبر ١٩٤٥ .
٣ . انظر عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ١٧٨ .
٤ . الأهرام : ٦ يناير ١٩٤٧ .
٥ . النيل : ٧ أغسطس ١٩٤٧ .
٦ . الأهرام : ٥ فبراير ١٩٤٧ .

3

القسم
الثالث

وفد السودان إلى مصر وبروتوكول صدقي - بيفن: مارس ١٩٤٦ - فبراير ١٩٤٧

وفد السودان إلى مصر: مارس ١٩٤٦

١- إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦

سبق لنا القول إنَّ المادة ١٦ من معاهدة سنة ١٩٣٦ أجازت الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في أحكام المعاهدة بعد انقضاء فترة عشر سنوات على سريانها ، ويكون ذلك بموافقة الطرفين . كما أجازت المادة ١٦ لأيٍ من الطرفين بعد انقضاء فترة عشرين سنة على سريان المعاهدة ، طلب الدخول في مفاوضات لإعادة النظر في أحكامها .

ومع رفع الرقابة على الصحف في يونيو ١٩٤٥ ، واقتراب الأجل الأول لطلب إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ ، طُرحت في مصر مسألة إعادة النظر في المعاهدة بغرض تحقيق الجلاء التام عن الأراضي المصرية ووحدة وادي النيل[١] . فقد بعث مصطفى النحاس بصفته رئيساً لحزب الوفد في ٢٣ يوليو ١٩٤٥ مذكرة إلى الحكومة البريطانية عبر سفيرها في القاهرة لورد كيلرن مطالباً بمفاوضات سريعة صريحة بشأن مطالب مصر القومية[٢] . وعن مسألة السودان قال النحاس في مذكرته إنه «يجب تسويتها بما يتفق والروابط بين مصر والسودان ومابينهما من علاقات الطبيعة والدم واللغة والدين والمصلحة المشتركة» .

وتحدث رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي عن أهداف مصر القومية أمام مجلس النواب والشيوخ في ٦ أغسطس ١٩٤٥ حيث قال إن «وحدة الوادي بمصره وسودانه» تتفق مع صميم رغبات أبناء الوادي جميعاً[٣] . ثم دعا النقراشي الهيئة السياسية العليا المكونة من زعماء الأحزاب وبعض المستقلين إلى الاجتماع في ٢١ سبتمبر ١٩٤٥ للنظر في مطالب مصر القومية . وقد جاء

في بيان صدر في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٥ أن الهيئة ترى «بإجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأي الأمة وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل الوادي في وحدة مصر والسودان ، كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الأسس . وترى الهيئة السياسية أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقاً ومتانة»[٤] .

وقال النقراشي في خطاب العرش في ١١ نوفمبر ١٩٤٥ إن البلاد «صح عزمها ، واتحدت إرادتها على العمل على رفع كل قيد عن استقلالها بجلاء الجنود الأجنبية عنها ، وتأكيد وحدة وادي النيل» . ثم أعلن أن حكومته «على اتصال بالحكومة البريطانية في هذا الشأن ، وهي ماضية في تحقيق هذه الغاية الكبرى»[٥] .

بعثت حكومة النقراشي في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ إلى الحكومة البريطانية مذكرة طلبت فيها تحديد موعد قريب لكي يشخص وفد مصري إلى لندن للمفاوضة في إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ . وجاء في المذكرة المصرية أن أحكام المعاهدة التي تمس باستقلال مصر وكرامتها لم تعد تساير الوضع الحالي . كما جاء في المذكرة أن المفاوضات «ستتناول مسألة السودان مستوحية في ذلك مصالح السودانيين وأمانيهم» .

وقد أبدت الحكومة البريطانية في مذكرة بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٦ استعدادها بالرغم من أحكام المادة ١٦ من معاهدة سنة ١٩٣٦ لأن تعيد النظر مع الحكومة المصرية في أحكام المعاهدة على ضوء تجاربهما المشتركة ، ومع مراعاة أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى ضمان الأمن والسلم الدولي . كما أخذت الحكومة البريطانية علماً برغبة الحكومة المصرية في أن تتناول المباحثات مسألة السودان . وفي نفس المذكرة ذكرت الحكومة البريطانية أنها سترسل إلى

سفيرها في القاهرة تعليمات لإجراء مباحثات تمهيدية مع الحكومة المصرية[٦] .

استنكرت بعض الأحزاب المصرية ما ورد في مذكرة الحكومة المصرية بشأن استيحاء «مصالح السودانيين وأمانيهم» . فقد قال حزب الوفد إن الفرق كبير بين هذه العبارة ومطلب وحدة وادي النيل «بل هي عبارة شديدة الخطر ، جارت بها الوزارة سياسة الاستعمار الانجليزي ، فرددت ما قالوه وكرروه عن مصالح السودانيين وأمانيهم ، وسلمت تبعاً لذلك بما نادوا به من استفتاء أهالي السودان . . . . وما استفتاء أهالي السودان على يد الاستعمار وفي ظل الاحتلال وبعد ستين عاماً من حكم الأنجليز إلا الشرك المنصوب لفصل مصر عن السودان والسودان عن مصر وفصل شمال السودان عن جنوبه والتهام الجميع على حد سواء . . . . فإذا ساغ للانجليز أن تكون هذه سياستهم المرسومة لالتهام السودان ، فكيف يجوز لوزارة مصرية أن تجاريهم فيها ، وتسلّم لهم بها ، وتمهد لها في مذكرتها الرسمية سبيل التنفيذ ! ألا أنها سقطة كبرى ونكبة عظمى وتفريط شائن في حق ثابت من أقدس حقوق البلاد» .

وأخذ الحزب الوطني كذلك على حكومة النقراشي عدم المطالبة بوحدة وادي النيل ، واعتبر استيحاء مصالح السودانيين وأمانيهم «مسايرة للسياسة البريطانية التي ترمي إلى اعتبار السودان وحدة منفصلة عن مصر ، واعتبار مصر منفصلة عن السودان ، وقبول لنظرية الاستفتاء الذي يلوحون به ، ويقصدون منه فصم عرى الوحدة بين شطري الوادي»[٧] .

٢- السودانيون والمشاركة في المفاوضات

بعد تلقي الحكومة المصرية الموافقة البريطانية على فتح باب المفاوضات بشأن معاهدة سنة ١٩٣٦ ومسألة السودان ، بدأت في فبراير ١٩٤٦ اتصالات واجتماعات بين اللجنة التنفيذية لمؤتمر الخريجين والأحزاب لوضع الخطط العملية لاشتراك السودان في هذه المفاوضات[٨] . وقد كانت وثيقة الأحزاب المؤتلفة محور هذه الاتصالات والاجتماعات . فقد أعلن حزب الأمة تمسكه

بها ، وذلك تقديراً منه لما تستوجبه الظروف الحاضرة من توحيد الصفوف ، واتخاذ خطوات إيجابية لتحقيق المطالب الوطنية . كما أبدى حزب الأمة استعداده للتكاتف مع جميع الأحزاب والهيئات السودانية لتحقيق الأهداف التي رسمها ذلك الميثاق . وناشد حزب الأمة الجميع تقدير «دقة الموقف ، ووجوب انتهاز الفرصة العارضة ، قبل أن تسبقنا الحوادث وأن تدهمنا بغير ما نريد»[٩] .

وحث حزب الاتحاديين مؤتمر الخريجين والأحزاب على حصر مجهودها في وثيقة الأحزاب المؤتلفة باعتبارها تمثل مطلباً قومياً . واقترح حزب الاتحاديين تفسيراً للوثيقة . ومن أبرز عناصر هذا التفسير إصدار تصريح مشترك من دولتي الحكم الذاتي تعترفان فيه بقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر ، وأن تتولى الحكومتان السودانية والمصرية تعيين نوع الاتحاد ومداه . وبعد قيام الاتحاد ينظر مندوبون من حكومتي الاتحاد في عقد أي اتفاقات يرونها ضرورية لتسوية العلاقات والمصالح مع بريطانيا وبذلك يتم التحالف معها[١٠] .

ولكنَّ اثنين من الشيوعيين السودانيين هما محمد أمين حسين وعبدالوهاب زين العابدين اقترحا مشروع ميثاق لجبهة سودانية ديمقراطية متحدة يختلف تماماً عن وثيقة الأحزاب المؤتلفة ، فقد نص مشروع الميثاق على الآتي :-

١- وضع السودان تحت الوصاية الدولية لفترة خمسة أعوام ينال بعدها استقلاله التام وتجلو عن أراضيه جميع القوات المحتلة الإنجليزية والمصرية .
٢- تكون مصر وبريطانيا ضمن الدول التي يعهد لها بالوصاية على السودان .
٣- علاقة السودان بكل من مصر وبريطانيا يحددها السودانيون دون سواهم بعد انقضاء فترة الوصاية وجلاء جميع القوات المحتلة .
٤- كل اتفاق بدون أن يكون للسودان الرأي الأول فيه يكون باطلاً ولا يلزمه بأي حال من الأحوال .

ودعا مشروع الميثاق إلى تكوين وفد سوداني يمثل وجهات النظر السودانية

للسفر إلى مقر الأمم المتحدة للعمل على تحقيق هذه المطالب العادلة[١١] .

وبالرغم من أنه كان هناك شبه إجماع على أهمية إرسال وفد سوداني إلى مصر للاشتراك في المفاوضات ، إلا أنه برزت خلال الاجتماعات والاتصالات التي جرت بين الأحزاب وبين لجنة المؤتمر التنفيذية التي كان يسيطر عليها حزب الأشقاء اختلافات في وجهات النظر بشأن عدد من المسائل الجوهرية . فقد اختلف حول الأساس الذي سيعمل بموجبه الوفد وهل يكون وثيقة الأحزاب المؤتلفة أم القرار الذي أصدره المؤتمر في ٢ أبريل ١٩٤٥ بشأن تقرير المصير؟ وتكشّف أن لجنة المؤتمر التنفيذية أو بالأحرى حزب الأشقاء كان يريد أن يستأثر بأمر تشكيل الوفد دون أن يتقيد بتمثيل الأحزاب أو حتى مجرد الأخذ برأيها في تشكيل الوفد[١٢] .

وإزاء هذا فقد سعى نفر من الخريجين المستقلين واتحاد طلاب كلية غردون لإقناع لجنة المؤتمر بأن سفر وفد لا يمثل الأحزاب أمر محفوف بالعقبات والعراقيل . ونادى السودانيون بمصر بتشكيل جبهة وطنية تمثل جميع العناصر لتطالب بحل قضية السودان مع القضية المصرية في وقت واحد ، وباشتراك السودان في المفاوضات على أساس الجلاء وحق السودان في تقرير مصيره . وحذر السودانيون في مصر مواطنيهم في السودان من أنه إذا لم تنتهز الفرصة الراهنة فسوف يضيع على السودان ظرف لن يجود بمثله الزمان[١٣] .

ويبدو أن كل هذه المساعي قد نجحت في حمل مؤتمر الخريجين على قبول تمثيل الأحزاب في الوفد المزمع إرساله إلى مصر . ففي ١١ مارس ١٩٤٦ أبلغ محمود الفضلي بوصفه سكرتيراً لمؤتمر الخريجين سكرتيري الأحزاب بأن اللجنة التنفيذية للمؤتمر أقرت إرسال وفد على جناح السرعة ليحمل مطالب البلاد وهي قرار المؤتمر المدعم بوثيقة الأحزاب . وأبلغهم كذلك بأن لجنة المؤتمر أقرت إشراك الأحزاب بعضو من كل حزب . وطلب سكرتير المؤتمر من كل حزب موافاته في أو قبل مساء الجمعة ١٥ مارس ١٩٤٦ باسم العضو الذي

يختاره للاشتراك في الوفد[١٤] .

ومع إنَّ قرارات لجنة المؤتمر التنفيذية قد حسمت مسألة اشتراك الأحزاب في الوفد ، إلا أنها أثارت مشكلة جديدة وهي نسب تمثيل الأحزاب في الوفد . كما نكأت الخلاف القديم حول ما إذا كانت وثيقة الأحزاب المؤتلفة مدعمة لقرار المؤتمر بشأن تقرير المصير أم متعارضة معه . فقد رأينا أن قرار المؤتمر نص على أن يكون الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري بينما سكت البند الأول من وثيقة الأحزاب عن تحديد نوع الاتحاد مع مصر . وفي هذا الشأن قال إسماعيل الأزهري إن المؤتمر فسر كلمة الاتحاد الواردة في وثيقة الأحزاب بأنها تعني اتحاداً فيدرالياً ولذلك لا يوجد تعارض بين الوثيقة وقرار المؤتمر . وأضاف أزهري أن تفسير بعض الأحزاب للاتحاد بأنه كنفدرالي يناقض قرار المؤتمر[١٥] .

ويبدو أن هذا قد حدا بسكرتارية المؤتمر أن تطلب من الأحزاب تفسيراً للبند الأول من وثيقتها . ومن ثم شرعت الأحزاب ابتداءً من ١٨ مارس ١٩٤٦ في التباحث حول هذا الموضوع . وبتكليف من الأحزاب قام عبدالماجد أحمد بإدارة هذه المباحثات . وبفضل تجرده وقدراته التوفيقية تم في مساء الأربعاء ٢٠ مارس ١٩٤٦ التوصل إلى التفسير التالي[١٦]:-

١- إصدار تصريح مشترك من دولتي الحكم الثنائي تعترفان فيه بقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر .

٢- الحكومة السودانية الديمقراطية الحرة تحدد نوع الاتحاد مع مصر .

٣- تدخل الحكومة السودانية الديمقراطية الحرة في تحالف مع بريطانيا على ضوء نوع الاتحاد مع مصر .

وفي منتصف ليلة الأربعاء ٢٠ مارس ١٩٤٦ عقدت لجنة المؤتمر التنفيذية اجتماعاً فوق العادة وقررت قبول التفسير الذي ارتضته الأحزاب للبند الأول من الوثيقة . ثم دُعيت الهيئة الستينية للمؤتمر للاجتماع في الساعات الأولى من صباح ٢١ مارس ١٩٤٦ فأجازت بالإجماع التفسير واعتبرته محققاً لأهداف

الجميع[١٧] .

وتم تجاوز الخلاف حول نسب تمثيل الأحزاب في الوفد . فاتفق على أن يمثل مؤتمر الخريجين بخمسة أعضاء وقد كانوا إسماعيل الأزهري ، ومحمد نور الدين ، ومبارك زروق ، ويحي الفضلي وإبراهيم المفتي . ومثل حزب الأمة بثلاثة أعضاء وقد كانوا الدرديري محمد أحمد نقد ، وعبدالله عبدالرحمن نقد الله ، ويوسف مصطفى التني . ومُثل كل من أحزاب القوميين والأحرار والاتحاديين والأحرار الاتحاديين بعضو واحد . وقد كانوا على التوالي أحمد يوسف هاشم ، ومالك إبراهيم مالك ، وعبدالله ميرغني ، ومحي الدين البرير . واختير أحمد خير لعضوية الوفد كمستقل . ومع أن حزب وحدة وادي النيل قد تأسس أصلاً بسبب عدم موافقة مؤسسيه على وثيقة الأحزاب المؤتلفة لتعارضها مع قرار المؤتمر بشأن تقرير المصير ، إلا أن الحزب ضُم إلى الوفد واختير الدرديري أحمد إسماعيل ممثلاً له[١٨] .

سافر الفوج الأول من الوفد في ٢٢ مارس ١٩٤٦ وكان يتكون من إسماعيل الأزهري ، ومحمد نور الدين ، ومبارك زروق[١٩] . ولحق به الفوج الثاني في ٢٩ مارس ١٩٤٦ وكان يضم يحيى الفضلي ، وعبد الله عبد الرحمن نقد الله ، ويوسف مصطفى التني ، وأحمد خير ، والدرديري أحمد إسماعيل ، وعبد الله ميرغني ، ومحي الدين البرير[٢٠] .

وبعد سفر الوفد وبمبادرة من مؤتمر الخريجين تشكلت جبهة وطنية لحشد التأييد الداخلي للوفد وللرجوع إليها فيما قد يجد من مواقف[٢١] .

٣- حكومة السودان تستخف بالوفد

في ٢٣ مارس ١٩٤٦ أي بعد يوم من سفر الفوج الأول من وفد السودان ، أصدرت حكومة السودان بياناً أعلنت فيه أنها لا توافق على «إرسال وفد غير مكفول برعاية يبعث آمالاً لا يحتمل تحقيقها» . وزعمت حكومة السودان أن الوفد لا يمثل ولا يمكن أن يمثل السودان بوجه عام . كما شككت في إمكانية أن

يقابل المتفاوضون الوفد لأنهم لم يطلبوه ولأنه لا يمثل سوى جزء من المجموعة . وأشارت حكومة السودان إلى أنها أكدت للأهالي في أكثر من مناسبة أنه في حالة بحث مسألة السودان فسيؤخذ رأيهم بالطرق الدستورية . وورد في البيان كذلك أن حكومة السودان «قد وعدت أعضاء المجلس الاستشاري بأنهم إذا رغبوا في إرسال وفد يعرب عن رأيهم للمتفاوضين ، فالطلب سيقدم للدولتين»[٢٢] .

وقد رد على بيان الحكومة إسماعيل الأزهري بوصفه رئيساً لوفد السودان حيث قال إن البيان يقلل من شأن الوفد وينكر عليه تمثيله للرأي العام في السودان . وقال أيضاً إن الوفد يمثل بحق الرأي العام السوداني تمثيلاً صحيحاً شاملاً لأنه يضم مؤتمر الخريجين العام وجميع الأحزاب السياسية والهيئات والجماعات المختلفة التي لها رأي في مستقبل السودان . ومضى أزهري للقول «إن ما جاء في البيان من أن المتفاوضين لم يتفقوا على مقابلة الوفد ، ولا يحتمل أن يقابلوا وفداً لم يطلبوه ، فهذا كلام مردود . لأن السودانيين - وهم أصحاب الحق الأول في بلادهم كما اعترفت بذلك حكومة السودان والحكومتان المصرية والبريطانية في المذكرتين المتبادلتين بشأن المفاوضات - ليسوا في حاجة إلى دعوة أحد المتفاوضين وإنما هم أصحاب حق طبيعي لهم . أما ما أشار إليه البيان من تعريض بأعضاء المجلس الاستشاري وتقليل من شأن وطنيتهم ، بوعدها باستجابة رغبتهم في تأليف وفد منهم إذا طلبوا ذلك - ألا فلتعلم حكومة السودان ان وطنية أعضاء المجلس الاستشاري وهم سودانيون مخلصون لوطنهم تأبى ذلك . لا سيما وأن الوفد بتكوينه الحالي يمثل اتجاهات الرأي العام بهيئاته وأحزابه التي ينتمي إليها أو يؤيدها أعضاء المجلس الاستشاري»[٢٣] .

٤- بريطانيا ومستقبل السودان

يبدو أن سفر الوفد قد أقنع الحكومة البريطانية بضرورة توضيح سياستها بشأن مستقبل السودان . ففي ٢٦ مارس ١٩٤٦ قال ايرنست بيفن وزير خارجية

بريطانيا في بيان ألقاه أمام مجلس العموم إن حكومته تنتظر بابتهاج اليوم الذي يصبح فيه السودانيون قادرين على أن يقرروا الوضع السياسي الذي يريدونه لأنفسهم في المستقبل . وقال كذلك إنه «ليس للحكومة البريطانية من غرض في السودان سوى رفاهية السودانيين الحقيقية . وقد أعلنت الحكومة المصرية هذا المبدأ أيضاً في معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولا يمكن تحقيق رفاهية السودانيين إلا إذا احتفظ في السودان بإدارة ثابتة» . ثم أكد بيفن تأييد الحكومة البريطانية للأغراض التي تتوخاها حكومة السودان وهي :-

١- إيجاد الأنظمة الضرورية للحكم الذاتي كخطوة أولى في سبيل التمتع بالاستقلال آخر الأمر .

٢- التعجيل بتعيين السودانيين في المناصب الحكومية العالية مع استشارة ممثلي السودان في هذا التعيين .

٣- رفع مستوى صلاحية جماهير الشعب للحقوق المدنية التي ستتمتع بها .

وفي ختام بيانه قال بيفن إن الحكومة البريطانية ترى ألا تؤدي المفاوضات البريطانية - المصرية إلى إحداث تغيير في مركز السودان إلى أن يستشار السودانيون بالطرق الدستورية العادية[٢٤] .

٥- مهمة الوفد وأهدافه

حظي قدوم وفد السودان إلى مصر باهتمام كل الأحزاب والهيئات المصرية . وكانت جماعة الإخوان المسلمين من أكثر الهيئات اهتماماً والتصاقاً بالوفد . فقد انتدب المركز العام للجماعة صلاح عبد الحافظ وعبد الحفيظ الصيفي لاستقبال الفوج الأول من الوفد في الشلال ومرافقته إلى القاهرة[٢٥] . وقد قام المرشد العام للجماعة حسن البنا بزيارة هذا الفوج في مكان إقامته بالقاهرة . وحري بالذكر أنه عند زيارة بعض أعضاء وفد السودان للمركز العام للإخوان المسلمين في ٣ أبريل ١٩٤٦ قال أحمد خير : «إن على الإخوان واجباً مقدساً نحو الإسلام في السودان لأنه في حاجة إلى جهاد ديني»[٢٦] .

وفي أول اجتماع عقد بعد اكتمال وصول أعضاء الوفد إلى القاهرة أدى أعضاء الوفد قسماً نص على الآتي : «أقسم بالله العظيم ، وبوطني وشرفي ، أن أعمل بكل جهدي في سبيل قضية البلاد والعهد الذي أجمعت عليه كلمة السودانيين ، وأن أحتفظ سراً بكل ما يدور في جلسات الوفد ومداولاته ، وما هو مدون في سجلاته ، وألا أبوح بها إلا بالطرق المنصوص عليها في اللائحة»[٢٧] .

ثم أصدر إسماعيل الأزهري بياناً بتشكيل الوفد حيث أُسندت له الرئاسة ، وأُسندت الوكالة للدرديري محمد أحمد نقد ، والسكرتارية لعبد الله ميرغني . وضمت عضوية الوفد محمد نور الدين ، والدرديري أحمد إسماعيل ، وأحمد خير ، وأحمد يوسف هاشم ، وإبراهيم المفتي ، ويحيى الفضلي ، ويوسف مصطفى التني ، ومبارك زروق ، وعبد الله عبد الرحمن نقد الله ، ومالك إبراهيم مالك ، ومحي الدين البرير . وعيّن كمستشارين للوفد علي البرير ، ومحمد المهدي الخليفة ، وتوفيق أحمد البكري ، وعيسى يول وهو من أبناء جنوب السودان وقد كان مقيماً بمصر[٢٨] .

وشرح إسماعيل الأزهري مهمة الوفد وأهدافه في بيان أصدره في ٧ أبريل ١٩٤٦[٢٩] . وجاء في البيان أن مهمة الوفد الأولى هي الاشتراك في المفاوضات كطرف ثالث فيما يتعلق بمسألة السودان . وأما المهمة الثانية للوفد فقد كانت «أن يرفع صوت السودان ويعلن مطالبه في كل مكان ويعمل على تحقيقها بالوسائل المشروعة في الدنيا الجديدة : دنيا السلم والحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها» .

وورد في البيان أن المطالب التي اتفق عليها السودانيون ، وأوكلوا للوفد مهمة تحقيقها هي :

١- إصدار تصريح مشترك من دولتي الحكم الثنائي بقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر .

٢- الحكومة السودانية الحرة تحدد نوع الاتحاد مع مصر .

٣- الحكومة السودانية الحرة تدخل في تحالف مع بريطانيا على ضوء نوع الاتحاد مع مصر .

ثم أشار البيان إلى أنه يفهم بداهة من هذه المطالب أنها تتضمن المطالبة بالجلاء لأنه يستحيل أن تقوم حكومة سودانية ديمقراطية حرة وفي البلاد جيوش أجنبية .

٦- رد فعل الأحزاب والهيئات المصرية

قوبل بيان وفد السودان عن مهمته باستياء واستنكار من معظم الأحزاب والهيئات المصرية . ومن خلال الكتابة في الصحف ، والخطب التي ألقيت في حفلات تكريم الوفد ، واتصالات قادة الأحزاب المصرية ببعض أعضاء الوفد ، مورست على الوفد ضغوط شديدة ومتواصلة لتعديل بيانه ، والمطالبة بوحدة وادي النيل ، واشتراك أبناء الجنوب وأبناء الشمال في الحقوق والواجبات في نطاق الوطن الواحد .

فقد انتقد حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين طلب الوفد الاشتراك في المفاوضات كطرف ثالث . وقال إن مهمة الوفد على الصورة التي أعلنت بها لا تتفق مع ما يتمناه أهل السودان . ثم طلب إعادة النظر في مهمة الوفد وعدم الوقوف على حدود معينة ، أو وثائق مقررة قد يكون غيرها خيراً منها وأولى بالنظر والكفاح . واقترح حسن البنا أن تكون مهمة الوفد على النحو التالي :-

١- المناداة بجلاء القوات البريطانية جلاءً تاماً عن الوادي ، جنوبه وشماله ، تحقيقاً وتأكيداً للاعتراف باستقلاله الكامل .

٢- الاتفاق مع الحكومة المصرية والمفاوض المصري على نوع الصلة التي ينبغي أن تقوم بين الشمال والجنوب .

٣- العمل على اشراك بعض الوفد السوداني كممثلين لأهل الجنوب في وفد المفاوضة المصري .

وبشأن الصلة بين شمال وجنوب الوادي قال حسن البنا : «إن إخوان الشمال في مصر يعتقدون أننا أمة واحدة ، ويريدون وحدة كاملة بين المصري والسوداني كأبناء شعب واحد . . . ووطن واحد ، للسوداني ما للمصري فيه من الحقوق ، وعليه ما عليه من الواجبات . فالجنسية واحدة والدستور واحد . ومعنى ذلك أن الانتخابات ستجرى في السودان كما تجرى في مصر ، فيكون من السودانيين نواب وشيوخ في البرلمان بنسبة عددهم ، ويكون منهم وزراء ورؤساء حكومات . ولا مانع أن يستبدل اسم المملكة المصرية بمملكة وادي النيل . وتكون الوظائف الإدارية الكبرى والصغرى للسودانيين على اعتبار أنهم أعرف بشؤون بلادهم»(٣٠) .

وفي الحفل الذي أقامه حزب مصر الفتاة تكريماً لوفد السودان أبدى صالح حرب وفؤاد سراج الدين قلقهما مما تنطوي عليه مهمة الوفد . إذ قال صالح حرب إن بيان وفد السودان أقضَّ مضجعه . ووصف سراج الدين بيان الوفد بأنه «هدم لجهاد ستين عاماً»(٣١) .

أما موقف حزب الوفد المصري بشأن مهمة وفد السودان فقد عبّر عنه مصطفى النحاس في حفل النادي السعدي في ١٠ أبريل ١٩٤٦ حيث قال إن تمسك حزب الوفد بوحدة وادي النيل هو الصخرة التي تحطم عليها أكثر المفاوضات المصرية – البريطانية . وأوضح النحاس أن مفاوضاته مع هندرسن في سنة ١٩٣٠ قطعت من أجل السودان . وبعد أن أشار إلى قوله آنذاك «تقطع يدي ولا أوافق على فصل السودان عن مصر» ، قال النحاس إنهم في مفاوضات معاهدة سنة ١٩٣٦ جعلوا نصب أعينهم «إعادة الحالة في السودان إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ مع الاحتفاظ بحريتنا في إجراء مفاوضات مقبلة لتعديلها ومع احتفاظنا بوجهة نظرنا في وحدة وادي النيل» .

وحذر النحّاس السودانيين من أنهم بغير الوحدة يمكنون «للسياسة الاستعمارية الإنجليزية – ارتكاناً على ما تدعيه من أن السودان لم يصل بعد إلى

مرتبة الدول المستقلة ذات السيادة - أن تلعب لعبتها الخطرة فتجري عليه حكم الوصاية وتجعله موضعاً لنقط استراتيجية وتتخذ منه مكاناً لإقامة جيوشها وقواتها المسلحة وبذلك تبعد مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة من التدخل في أمره» . وفي ختام حديثه دعا النحاس إلى اتحاد القلوب في الجنوب والشمال على هدف وشعار واحد وهو «وطن واحد وشعب واحد وتاج واحد»[٣٢] .

وطالب محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين السودانيين والمصريين أن يقصدوا إلى غرضهم في غير التواء . وهذا الغرض كما عبّر عنه هو وحدة وادي النيل تحت علم واحد وعرش واحد[٣٣] . وفي حفل تكريم وفد السودان بنادي الكتلة الوفدية قال مكرم عبيد إن الوحدة في مصلحة مصر وفي مصلحة السودان . وقال أيضاً : «وإذا الاتحاد للوطنية منهاجاً فالوحدة تاجها . فلتكن وحدتنا إذن في تاجنا وفي شخص الفاروق مليكنا وفي وطننا وفي استقلالنا»[٣٤] .

وفي السودان تصدت الصحف الاستقلالية للضغوط التي تعرض لها وفد السودان للمطالبة بوحدة وادي النيل . فقد قالت صحيفة النيل : «إن وحدة وادي النيل فكرة لا يشارك فيها المصريين سوداني واحد . أما هذه المساومة التي تقوم بها صحافة مصر لترغم شعبنا أو وفدنا على قبول الجلاء والوحدة ، حتى تساعدنا ، فنرفضها ويرفضها وفدنا الذي ذهب وبيده البند الأول من وثيقة الأحزاب مفسراً وموافقاً عليه من الجميع وباركه الشعب»[٣٥] . أما صحيفة «الأمة» فقد قالت : «يبدو أن إخواننا المصريين يؤمنون بمطالبهم القومية وينكرون مطالبنا ، ولا يمكن كسب رضائهم بغير النزول على رغباتهم» . وقالت صحيفة «الأمة» كذلك إنه «لا خير في حكومة سودانية مستقلة تولد متحدة مع شعب يدّعي السيادة على النيل كله ، أو متحالفة مع دولة تسيطر على ربع الدنيا قبل تصريحهما بأن السودان أصبح دولة مستقلة ذات سيادة»[٣٦] .

وقد سارع إسماعيل الأزهري إلى الإعلان بأن ما نشر في صحيفتي النيل والأمة «رأي فردي لا يعبّر عن رأي الوفد السوداني ولا يتفق مع تكوينه . وهو في نفس الوقت مخالف تمام المخالفة للخطة التي يسير عليها وفد السودان ومجاف لسياسته التي رسمها»[٣٧] .

٧- وفد السودان يصدر بياناً تنويرياً في ١١ أبريل ١٩٤٦

إزاء النقد الذي تعرض له البيان الذي أصدره وفد السودان في ٧ أبريل ١٩٤٦ قررت أغلبية الوفد تفهيم سياستها «على وضعها الصحيح» وأن تصدر بياناً تنويرياً لأمة وادي النيل . وقد نشر البيان التنويري في ١١ أبريل ١٩٤٦ واشتمل على النقاط التالية :-

١- إن أساس تحقيق المطالب السودانية هو جلاء الإنجليز جلاءً تاماً شاملاً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً عن وادي النيل جميعه مصره وسودانه .

٢- إن النقاط الثلاث التي جاءت في بيان ٧ أبريل ١٩٤٦ ما هي إلا مسألة داخلية تخص المصريين والسودانيين وحدهم وقد قصد بها التنظيم الداخلي وهي بلا شك لا تجيء إلا بعد جلاء الإنجليز جلاءً تاماً .

٣- مطالبة الوفد باشتراكه كطرف ثالث في المفاوضات فيها تأييد وتقوية للمفاوض المصري . فطالما أن السودانيين ينادون بنفس مطالب المصريين في الجلاء التام واستقلال الوادي كله فسيكون الصوت الذي ينادي أقوى وأشد دوياً . وفضلاً عن هذا فإن هذه المطالبة تعد استجابة لوجهة نظر الحكومة المصرية نفسها حين ذكرت في المذكرة التي طلبت بها الدخول في المفاوضات أن مسألة السودان يجب أن تحل على ضوء رغبات السودانيين . وبهذه المطالبة يسارع السودانيون إلى تلبية هذا النداء من الحكومة المصرية لكي يبينوا وجهة نظرهم التي تتفق مع وجهة نظر الحكومة المصرية .

٤- إن السودانيين لا يقبلون بأي فصل في المفاوضات للقضية المشتركة لإيمانهم بأن القضية مرتبطة ارتباطاً تاماً ويجب حلها مرة واحدة . ويعتبر

السودانيون أن أي إرجاء وأي حل لمسألة السودان لا يتفق مع الجلاء التام عن مصر والسودان معاً وفي وقت واحد سيكون ضربة قاصمة لآمالهم[٣٨] .

عارض ممثلو حزب الأمة وحزب الأحرار إصدار البيان التنويري لتعارض نقاطه في جوهرها مع مطالب السودان التي حملها الوفد بينما تتمشى مع روح المطالب المصرية[٣٩] . وفي الخرطوم أعلن حزب الأمة أن البيان التنويري يتنافى مع المطالب المتفق عليها ، ولكنه مع ذلك طلب من ممثليه الاستمرار في عملهم مع بقية أعضاء الوفد ما داموا متمسكين بالمطالب المتفق عليها[٤٠] .

٨- حكومة السودان تعلن أنها تهدف إلى سودان حر مستقل

مع وصول وفد المفاوضات البريطاني برئاسة لورد استانسجيت وزير الطيران البريطاني إلى القاهرة في ١٥ أبريل ١٩٤٦ ومع ظهور بوادر الانقسام في وفد السودان ، يبدو أن حكومة السودان رأت أن أفضل السبل لمواجهة الضغوط المصرية على وفد السودان وعلى المفاوض البريطاني هي الإسراع بسودنة الخدمة المدنية وأجهزة الحكومة . وقد أعلن الحاكم العام عن الخطوات التي ستتخذ في هذا الصدد في الخطاب الذي ألقاه في ١٧ أبريل ١٩٤٦ عند افتتاح الدورة الخامسة للمجلس الاستشاري .

ذكر الحاكم العام في مستهل خطابه أن بعض أعضاء المجلس طلبوا مناقشة وضع السودان ولكنه قرر أن الوقت لم يحن بعد لإجراء هذه المناقشة . وأشار الحاكم العام إلى أن المفاوضات التمهيدية بين مصر وبريطانيا لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ قد بدأت ولكنه أكد أن مستقبل السودان لن يبت فيه قبل أخذ رأي المجلس . وكان الحاكم العام قد أكد أيضاً في ٣ نوفمبر ١٩٤٥ بناء على طلب بعض أعضاء المجلس أن الحكومة عازمة على أن تستشير السودانيين بشأن مستقبل بلادهم[٤١] .

ثم قال الحاكم العام إنه في الفترة التي أعقبت اجتماع المجلس السابق أيدت

الحكومتان المصرية والبريطانية تأكيداته للمجلس ، فقد ذكر «المتحدثون بلسان الحكومة المصرية أن أماني السودانيين وآمالهم سوف تعطي كل اعتبار في أية تسوية . وصرحت الحكومة البريطانية على لسان وزير خارجيتها بأنها ترى عدم حدوث أي تغيير ما لم تؤخذ وجهة نظر السودانيين بالطرق الدستورية ومنها رأي المجلس . وحينما يحين الوقت سيدعى هذا المجلس للإدلاء برأيه» .

ثم لفت الحاكم العام نظر المجلس إلى فقرتين وردتا في الخطاب الذي ألقاه ايرنست بيفن بمجلس العموم وأشار فيهما إلى «أن أغراض حكومة السودان هي إقامة دعائم الحكم الذاتي ، بقصد الوصول إلى الاستقلال في النهاية ، وثانياً الإسراع بإسناد الوظائف ذات المسؤولية إلى السودانيين» . ولتحقيق هذين الغرضين أعلن الحاكم العام أنه سيعقد مؤتمر في نهاية دورة المجلس برئاسة السكرتير الإداري ليدرس الخطوات اللازمة لإشراك السودانيين بشكل أوسع في إدارة بلادهم وأن توصيات هذا المؤتمر ستعرض على المجلس لمناقشتها وبحثها . كما أعلن الحاكم العام عن تشكيل لجنة من الموظفين البريطانيين والسودانيين لتبحث المشاريع الحالية للسودنة وتتقدم بتوصياتها .

ونفى الحاكم العام أي افتراض يفهم منه أن حكومة السودان لا تعطف على أماني السودانيين . وقال إن حكومة السودان تهدف إلى سودان حر مستقل يستطيع حالما يصل إلى ذلك الاستقلال أن يحدد بنفسه نوع علاقاته مع بريطانيا ومصر .

وعبّر الحاكم العام عن ثقته بأنه في فترة عشرين عاماً سيحكم السودانيون أنفسهم . ولكنه قال إن هذه المدة تقريبية وأعرب عن أمله في الوصول إلى تاريخ ثابت عندما يبحث المجلس لاحقاً توصيات المؤتمر المرتقب .

وفي ختام حديثه قال الحاكم العام : «إن خير معونة يتقدم بها أعضاء المجلس هي أن يتعاونوا بكل الوسائل الممكنة مع الحكومة للوصول إلى إبراز سودان مستقل إلى حيز الوجود»[٤٢] .

احتج وفد السودان على خطاب الحاكم العام وأشار إلى أنه ورد فيه ما يفهم منه أن هناك اتجاهاً لمد أجل الحكم الثنائي عشرين سنة أخرى «وهو ما يتنافى مع صيحة الوادي بجلاء الإنجليز واستقلال وادي النيل مصره وسودانه» . وأعلن وفد السودان رفضه استمرار الحكم الثنائي بعد نهاية المفاوضات المصرية - البريطانية التي يجب أن يبت فيها بشكل نهائي في مسألة السودان وفقاً لمطالب السودانيين[٤٣] .

وهاجم الحزب الوطني خطاب الحاكم العام وطالب بإبعاده ، وقال إنه «لا يجدر بنا ولا بإخواننا السودانيين أن يفت في عضدنا أو يخدعنا ما لجأت إليه السياسة البريطانية كعادتها فيما لجأت إليه من إضافة كلمة السودنة إلى قاموس استعمارها . وهي كلمة لم نسمع بها طوال الحكم الإنجليزي ، ولم تكن بنداً من بنود سياسة هذا الحكم»[٤٤] .

واستنكر حسن البنا باسم جماعة الإخوان المسلمين حديث الحاكم العام عن مستقبل السودان ودعوته إلى «مؤتمر إنجليزي - سوداني للبحث في سودنة الإدارة» . وطلب حسن البنا من رئيس وزراء مصر «الاحتجاج رسمياً على هذه التصرفات الباطلة واتخاذ اللازم لإيقافها وتنبيه الحاكم العام كموظف لمصر عليه إشراف أن يلزم حدود وظيفته» . وأبلغ حسن البنا الحاكم العام والسكرتير الإداري «أن أية خطوة تصدر بغير موافقة الأمة المصرية خطوة باطلة وشعب وادي النيل فداء لحقه الثابت ومطالبه العادلة»[٤٥] .

٩- اتجاه جديد لوفد السودان

وعن الوضع في وفد السودان في ١٩ أبريل ١٩٤٦ قال أحمد يوسف هاشم ممثل حزب القوميين في مذكراته عن الوفد إن رأي الوفد تركز «في جبهتين إحداهما ترى أنه لا مفر من ربط قضيتنا بمصر مهما كانت العواقب ، والأخرى ترى أن المصريين لا يمكن أن يذهبوا معنا إلى نهاية الشوط ويريدون فقط استغلال تأييدنا لهم دون أن يرتبطوا معنا بشيء» . وإزاء هذا قال أحمد يوسف

هاشم إن الوفد قرر أن ينتدبه هو ويحيى الفضلي وعبد الله عبد الرحمن نقد الله وعبد الله ميرغني للسفر في ٢٠ أبريل ١٩٤٦ إلى الخرطوم لعرض الموقف على الأحزاب والحصول منها على تفويض بالعمل في الاتجاه الجديد «وهو أن نربط قضيتنا بمصر فننادي بالجلاء ووحدة وادي النيل تحت تاج واحد بشرط أن تعطينا مصر حكومة وشعباً موثقاً بألا تؤجل قضية السودان وألا توقع أي معاهدة بدون حل قضية السودان حلاً كاملاً كما بيناه . ولقد قبلت وزملائي الاستقلاليين هذا الوضع على هدى وثوقنا بأن المصريين لن يقبلوا بميثاق كهذا»[٤٦] .

وفي الخرطوم رفض حزب الأمة الاتجاه الجديد للوفد وتمسك بوثيقة الأحزاب المؤتلفة . وقيد حزب القوميين قبوله للاتجاه الجديد للوفد بشرط الحصول على ضمانات رسمية وشعبية من مصر[٤٧] . ومع ذلك وقبل أن يعود المندوبون من الخرطوم أعلن إسماعيل الأزهري في ٢٤ أبريل ١٩٤٦ في حفل أقامته الهيئة السعدية التي يرأسها محمود فهمي النقراشي تكريماً للوفد أن القرار الذي اتخذ أخيراً ورؤي أن مصلحة السودان لا تتحقق إلا به هو وحدة وادي النيل تحت تاج الفاروق ووحدة الجيش ووحدة التمثيل . وقال إن زملاءه الذين سافروا إلى الخرطوم يحملون هذا القرار لتهيئة الأذهان قد نجحوا إلى حد كبير . ثم هتف أزهري بحياة الفاروق ملك مصر والسودان . وقد وصف إبراهيم عبد الهادي الرجل الثاني في الهيئة السعدية القرار الذي أعلنه أزهري بأنه «القرار الطبيعي الذي تمليه الوطنية وتمليه طبائع الأشياء وروح المودة والقربى والأمل الذي يربط شعب الوادي من جانبيه»[٤٨] .

١٠- إبعاد حزب الأمة من الوفد

بعد عودة مندوبيه من الخرطوم في ٢٦ أبريل ١٩٤٦ ، بحث وفد السودان في اجتماع عقد في ٢٨ أبريل ١٩٤٦ الاتجاه الجديد في ضوء موقف الأحزاب حسبما عرضه المندوبون ولكنه لم يصل إلى قرار . وقد أبدى ممثلو أحزاب

الأشقاء والاتحاديين ووحدة وادي النيل والأحرار الاتحاديين رغبتهم في المناداة بوحدة وادي النيل سواء رضي بذلك حزب الأمة والأحزاب الأخرى أم لم يرضوا . بل إنّ بعضهم طالب بالمناداة بوحدة وادي النيل دون قيد أو شرط أو تحفظات أو طلب ضمانات(٤٩) .

وفي اجتماع تال عقد في ٢٩ أبريل ١٩٤٦ كونت لجنة من إسماعيل الأزهري ، وعبد الله ميرغني ، وأحمد خير ، وعبد الله عبد الرحمن نقد الله ، والدرديري أحمد إسماعيل ، وعلى البرير ، للاتصال بالزعماء والمفاوضين المصريين لمعرفة مدى ما يمكن أن يقدموه لوفد السودان من ضمانات . وقد أوضح ممثلو حزب الأمة أنهم يسايرون الوفد بصفاتهم الشخصية إلى أن ينجلي الموقف ، فإذا رأوا شيئاً جديداً اتصلوا بحزبهم مرة أخرى وإلا انسحبوا إذا أصر الوفد على المناداة بوحدة وادي النيل(٥٠) .

وعقد الوفد اجتماعاً آخر في ٣ مايو ١٩٤٦ حيث طلب في بدايته من عبد الله عبد الرحمن نقد الله ويوسف مصطفى التني الانسحاب إلى أن يبت في شأنهما كممثلين لحزب الأمة بعد بيان الحزب الذي نشر في الصحف المصرية في ٢ مايو ١٩٤٦ وهو البيان الذي أعلن فيه حزب الأمة أن ممثليه في وفد السودان لم يخولوا تجاوز ميثاق الأحزاب المؤتلفة ، وإذا أصر الوفد على المطالبة بوحدة وادي النيل فإن حزب الأمة سيعمد إلى سحب ممثليه من الوفد(٥١) .

وقد أبلغ سكرتير الوفد نقد الله والتني كتابة في ٤ مايو ١٩٤٦ أن الوفد اتخذ قراراً باعتبار حزب الأمة غير ممثل فيه . وأصدر الوفد بياناً في ٥ مايو ١٩٤٦ جاء فيه أن الوفد «نظر في موقف حزب الأمة بعد البيان الذي نشره في الصحف . ذلك البيان الذي يختلف مع السياسة التي قرر وفد السودان السير عليها . ولهذا قرر الوفد بإجماعه اعتبار هذا الحزب غير ممثل فيه بعد اليوم»(٥٢) .

وقد سرد أحمد يوسف هاشم في مذكراته عن وفد السودان واقعة إبعاد

حزب الأمة من الوفد . فقد قال إنه دعي في ٣ مايو ١٩٤٦ لحضور جلسة مستعجلة للوفد وهناك وجد نقد الله والتني خارج الاجتماع وعلم منهما أن الوفد طلب إليهما الانسحاب للنظر في شأنهما كممثلين لحزب الأمة بعد البيان الذي نشر في الصحف المصرية نقلاً عن الصحف السودانية وهو البيان الذي أعلن فيه حزب الأمة قراره بعدم الموافقة على الخروج على وثيقة الأحزاب المؤتلفة . ومضى أحمد يوسف هاشم إلى القول بأن جو الاجتماع كان مكهرباً وأن علي البرير ويحيى الفضلي كانا مصرّين على فصل حزب الأمة «فقلت إن الوفد لا يملك حق الفصل . وإذا أصررتم على هذا الاتجاه فالواجب إخطار الحزب بواسطة مندوبيه أولاً وإمهاله حتى يرد فلم يوافقوا على هذا . فقلت هل الاتجاه نحو الوحدة نهائي أم هو معلق بالضمانات؟ قالوا إنه معلق بالضمانات بالنسبة لحزب القوميين فقط . ثم قالوا إنهم يخيرون أعضاء حزب الأمة بين استنكار موقف حزبهم والاستمرار في الوفد بصفاتهم الشخصية وبين فصلهم من الوفد . قلت إن هذا لا يليق وليس من حقنا أن نفعله ولا بد أن نراجع إخواننا بالسودان من الفريقين قبل أن نخطو هذه الخطوة الهامة . وقلت إن قرار حزب الأمة الذي أعلن اليوم هو القرار الذي حملناه إليكم من السودان ، وكنتم على علم به ، وقبلتم استمرار أعضاء الحزب حفاظاً على وحدة الوفد ، فلا يصح أن يكون مجرد نشر هذا الخبر داعياً لفصل الحزب من الوفد . وكلمة فصل هذه كبيرة ولا حق لنا فيها . فحزب الأمة اشترك في الوفد على أساس الوثيقة . فإذا عدلتم عنها مع أن ذلك لم يتم بصفة نهائية ، فليس جزاؤه الفصل . وأخيراً انتهينا إلى قرار هو أن نعتبر حزب الأمة مخالفاً لسياسة أغلبية الوفد ، لا مخالفاً لمطالب الوفد ، لأن مطالب الوفد لا تزال قائمة ، والخلاف إنما هو على السياسة التي يجري عليها الوفد لحين البت في مسألة الوثيقة ، وأن يعتبر غير ممثل في الوفد . ثم يبلغ هذا القرار لممثليه ليتخذوا الموقف الذي يريدونه على ألا يصدر بيان بهذا إلا بعد غد»[٥٣] .

١١- نقد الله والتني يوضحان موقفهما[٥٤]

بعد إبلاغهما بقرار الوفد بأن حزب الأمة لم يعد ممثلاً فيه ، أصدر عبد الله عبد الرحمن نقد الله ويوسف مصطفى التني بياناً ذكرا فيه أن الأساس الذي تكوّن عليه وفد السودان هو وثيقة الأحزاب المؤتلفة وتفسيرها في المطالب الثلاثة التي أعلنها الوفد في بيانه الذي نشر في الصحف المصرية في ٧ أبريل ١٩٤٦ . وذكر نقد الله والتني كذلك أن هذه المطالب تنطبق تمام الانطباق مع مطالب الهيئات المصرية الشعبية كهيئات الطلبة والعمال والموظفين وجماعات المفكرين الأحرار الذين لا يريدون من السودانيين أكثر من أن ينادوا معهم بالجلاء وأن يشتركوا معهم في الكفاح للتخلص من الاستعمار .

وجاء في بيان نقد الله والتني أن أعضاء الوفد «استهدفوا لضغط عنيف من بعض الأحزاب والهيئات المصرية التي لم تشأ أن تكتفي بتوحيد صيحة الجلاء وبالتعاون الشعبي الذي يربط كفاح السودان مع مصر . وكان نتيجة هذا الضغط الذي لا يقره الشعب المصري الحر أن ضعف عدد كبير من أعضاء الوفد أمام هذا الضغط المنظم ، فرأوا أن ينحرفوا عن ميثاق الأحزاب برغم أنه الأساس الذي تكون عليه الوفد ، وأن يفرطوا في مطالب السودانيين التي حملوها . وكل ذلك قبل أن يحصلوا على ضمانات رسمية بأن قضية السودان لن تفصل عن قضية مصر أو لن ترجأ أو يساوم فيها بجلاء جزئي عن الوادي تتمتع به مصر دون السودان غير عابئين بقسمهم بالله وبالوطن الشريف على أن يعملوا للميثاق الذي أجمعت عليه كلمة السودانيين والتقت فيه كلمة الهيئات المصرية الحرة التي تمثل الشعب المصري الصحيح» .

وبعد أن أشارا إلى أن سكرتير الوفد أبلغهما كتابة في ٤ مايو ١٩٤٦ أن الوفد اتخذ قراراً باعتبار حزب الأمة غير ممثل فيه ، قال نقد الله والتني : «أما وقد أصر زملاؤنا على هذا المسلك العجيب ، فلم نجد بداً من أن نمتنع عن العمل معهم حفاظاً على عهدنا مع أمتنا وامتناعاً عن الخروج عن الرسالة التي حملتنا إياها .

وسنرجع إلى السودان مؤمنين بالشعب المصري إيماننا بوجوب الكفاح المشترك حتى تتحقق للوادي حريته واستقلاله» .

وبعد إبعاد حزب الأمة من وفد السودان ، جددت الجبهة الوطنية في اجتماع عقدته في ٤ يونيو ١٩٤٦ ثقتها بالوفد ، وأكدت تمسكها بالمطالب التي أعلن الوفد أنه سيعمل على تحقيقها . وفي نفس الاجتماع قررت الجبهة الوطنية إعادة تشكيل لجان الاختصاص وهي لجنة الدعاية والاتصال ، ولجنة المال ، ولجنة الدراسات . كما قررت تكوين سكرتارية عامة للإشراف والتنظيم والتنسيق من كل من محمود الفضلي ، وحماد توفيق ، وعثمان خاطر ، ومحمد عامر بشير (فوراوي) ، وإبراهيم عثمان إسحق ، وأحمد السيد حمد[٥٥] .

ومن المهم أن نذكر هنا أن ممثل حزب القوميين في وفد السودان أحمد يوسف هاشم عاد إلى الخرطوم في أول يونيو ١٩٤٦ ولم ينضم إلى الوفد مرة أخرى . وفي ١٧ يونيو ١٩٤٦ قررت الهيئة العليا لحزب القوميين رغم عدم موافقتها على السياسة التي يسير عليها الوفد ألا ينسحب الحزب من الوفد وألا يرسل مندوباً يمثله في الوفد في الوقت الحاضر . كما قررت دعوة الأحزاب الممثلة في الوفد للتشاور في الموقف على أساس أن سياسة الوفد الحالية تحتاج إلى كثير من البحث وإعادة النظر ، وعلى هدى ما تصل إليه مع الأحزاب الأخرى تعلن موقف حزب القوميين النهائي من الوفد[٥٦] .

وسيرد لاحقاً أنه بعد انسحاب كافة الأحزاب الاستقلالية من وفد السودان أصبحت الجبهة الوطنية مجرد تجمع للأحزاب الاتحادية . وسيرد أيضاً أن وفد السودان تصدع تماماً في نهاية عام ١٩٤٧ ، وأنه في يناير ١٩٤٨ أعلنت أحزاب وحدة وادي النيل والاتحاديين والأحرار الاتحاديين انسحابها من وفد السودان . كما أعلنت هذه الأحزاب أن أعضاء «وفد السودان» المقيمين في القاهرة لا يمثلون إلا حزب الأشقاء .

١٢- الوفد يعلن حصوله على مواثيق

نشر «وفد السودان» في ٢ يونيو ١٩٤٦ بياناً أعلن فيه أنه حصل على مواثيق والتزامات وعهود من الأحزاب والهيئات الشعبية المصرية تؤكد أن قضية وادي النيل «مصره وسودانه» قضية واحدة سيتم الفصل فيها في وقت واحد .

وكشف الوفد في بيانه أنه التقى إسماعيل صدقي رئيس الوزراء ورئيس وفد المفاوضة المصري في ١١ مايو ١٩٤٦ وأوضح له أن المطالب التي يحملها «وفد السودان» باعتباره ممثلاً لأبنائه متفقة تماماً مع مطالب أبناء مصر وهي الجلاء عن وادي النيل ووحدته «تلك الوحدة التي فسرها وفد السودان بأنها وحدة وادي النيل مصره وسودانه تحت التاج المصري مع وحدة الجيش ووحدة التمثيل السياسي (السياسة الخارجية) على أن يتولى السودانيون إدارة شؤونهم الداخلية بحكومة تقوم على أسس ديمقراطية» .

ومن جانبه أكد صدقي للوفد أن قضية وادي النيل واحدة ، وأن مسألة السودان ليس فيها إقصاء أو إرجاء ، وأن المفاوضات القائمة ستتناولها عقب التفاهم على موضوع الجلاء مباشرة . ومن ثم عبّر الوفد عن اطمئنانه لموقف صدقي[٥٧] .

وسنقف في الفصل التالي على ما إذا كان صدقي قد التزم بما أعطى لـ «وفد السودان» من مواثيق وعهود .

الهوامش

١ . انظر عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ . وكذلك طارق البشرى ، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، الطبعة الثانية (١٩٨٣) ، ص ٢٣ .

٢ . الأهرام : ٥ أغسطس ١٩٤٥ .

٣ . نفس المصدر : ٧ أغسطس ١٩٤٥ .

٤ . انظر عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ - ١٨٦ . أقر مجلس الوزراء بيان الهيئة السياسية في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ .

٥ . الأهرام : ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ .

٦ . انظر مذكرة الحكومة المصرية ورد الحكومة البريطانية في الأهرام : ٣١ يناير ١٩٤٦ .

٧ . انظر بيان حزب الوفد وبيان الحزب الوطني في الأهرام : ٣ فبراير ١٩٤٦ .

٨ . انظر بيان سكرتير مؤتمر الخريجين بشأن هذا الموضوع في السودان الجديد : ٢٢ فبراير ١٩٤٦ .

٩ . نفس المصدر : ١٥ فبراير ١٩٤٦ .

١٠ . نفس المصدر والعدد .

١١ . نفس المصدر والعدد .

١٢ . انظر أحمد خير ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ . انظر أيضاً :

FO 371/53328, SPIS No. 56, January - April 1946.

١٣ . اجتمع السودانيون لهذا الغرض في ٩ مارس ١٩٤٦ بدار مجلة السودان التي كان يصدرها في القاهرة على البرير . وكان من بين من شارك في هذا الاجتماع أحمد يوسف هاشم ، وعلي البرير ، وتوفيق أحمد البكري ، وأحمد الطيب عابدون : السودان الجديد في ٢٢ مارس ١٩٤٦ . انظر أيضاً أحمد خير ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

١٤ . انظر رسالة سكرتير مؤتمر الخريجين إلى سكرتيري الأحزاب في السودان الجديد : ١٥ مارس ١٩٤٦ .

١٥ . انظر البيان الذي أصدره إسماعيل الأزهري في ١١ مارس ١٩٤٦ بوصفه رئيساً لمؤتمر الخريجين في السودان الجديد : ٢٢ مارس ١٩٤٦ . انظر أيضاً الأهرام : ١٧ مارس ١٩٤٦ .

١٦ . السودان الجديد : ٢٢ مارس ١٩٤٦ . أشاد أحمد سنجر عضو حزب وحدة وادي النيل بدور عبد الماجد أحمد في جمع الكلمة في قصيدة قصيرة بعنوان بطل الأسبوع : السودان الجديد في ٢ أبريل ١٩٤٦ .

١٧ . نفس المصدر والعدد . وأيضاً الأهرام : ٢٢ مارس ١٩٤٦ .

١٨ . السودان الجديد : ٢ أبريل ١٩٤٦ .

١٩ . نفس المصدر والعدد .

٢٠ . المصري : ٣ أبريل ١٩٤٦ . وصل الدرديري محمد أحمد نقد إلى القاهرة بالطائرة في ٣٠ مارس ١٩٤٦ . واكتمل الوفد بوصول مالك إبراهيم مالك ، وإبراهيم المفتي في ٦ أبريل : المصري في ١ و ٧ أبريل ١٩٤٦ .

٢١ . قسمت هيئة الجبهة الوطنية نفسها إلى ثلاث لجان : لجنة للدعاية بسكرتارية محمد عامر بشير (فوراوي) ، ولجنة لجمع المال بسكرتارية إبراهيم يوسف سليمان ، ولجنة للدراسات بسكرتارية

إبراهيم عثمان إسحق : السودان الجديد في ١٩ أبريل ١٩٤٦ وأيضاً :

FO 371/53328, SPIS No. 56, January - April 1946.

٢٢ . السودان الجديد : ٢ أبريل ١٩٤٦ .

٢٣ . الأهرام : ٢٨ مارس ١٩٤٦ .

٢٤ . نفس المصدر : ٢٧ مارس ١٩٤٦ .

٢٥ . نفس المصدر : ٢٦ مارس ١٩٤٦ . انظر أيضاً بشير محمد سعيد ، الزعيم الأزهري وعصره (١٩٩٠) ، ص ١١٢ .

٢٦ . الأهرام : ٤ أبريل ١٩٤٦ .

٢٧ . النيل : ٧ مايو ١٩٤٦ .

٢٨ . الأهرام : ٥ أبريل ١٩٤٦ . نشرت المصري في ٧ أبريل ١٩٤٦ أن رئيس الوفد إسماعيل الأزهري وسكرتير الوفد عبد الله ميرغني زارا السفارة البريطانية في القاهرة وسجلا اسميهما في دفتر الزيارات .

٢٩ . انظر نص البيان في النيل : ١١ أبريل ١٩٤٦ والمصري : ٧ أبريل ١٩٤٦ .

٣٠ . الأهرام : ٨ أبريل ١٩٤٦ . قال ممثل حزب القوميين في وفد السودان أحمد يوسف هاشم في مذكراته عن الوفد إن الإخوان المسلمين كانوا يعملون بوحي من إسماعيل صدقي لشطر الوفد إلى قسمين حتى يستطيع التخلص منه أو الاستفادة به حسب مقتضيات الأحوال . وذكر أحمد يوسف هاشم أنه خلال حفل عشاء أُقيم تكريماً للوفد في ١٢ أبريل ١٩٤٦ ، قال حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين إن مصر لن تسلم أبداً بحكومة سودانية ولكنها قد تقبل بإدارة سودانية فقط لأن الحكومة معناها الانفصال . وقال حسن البنا إنه لا مصلحة لمصر في ربط قضيتها الجاهزة بقضية السودان الصعبة إلا على أساس شعب واحد وحكومة واحدة : السودان الجديد في ٢٤ و ٣١ يناير ١٩٤٧ .

٣١ . الأهرام : ٩ أبريل ١٩٤٦ .

٣٢ . المصري : ١١ أبريل ١٩٤٦ .

٣٣ . الأهرام : ١٢ أبريل ١٩٤٦ .

٣٤ . نفس المصدر : ١٧ أبريل ١٩٤٦ .

٣٥ . نقلاً عن الأهرام : ١٠ أبريل ١٩٤٦ .

٣٦ . نقلاً عن نوال عبد العزيز مهدي راضي ، صدقي والإخوان ووفد السودان عام ١٩٤٦ (١٩٨٨) ، ص ٦٥ .

٣٧ . انظر البند ٤ من البيان التنويري لوفد السودان : الأهرام في ١١ أبريل ١٩٤٦ . وأيضاً خطاب إسماعيل الأزهري في حفل حزب الوفد : المصري في ١١ أبريل ١٩٤٦ .

٣٨ . الأهرام : ١١ أبريل ١٩٤٦ .

٣٩ . نفس المصدر : ١٦ أبريل ١٩٤٦ .

٤٠ . المصري : ١٦ أبريل ١٩٤٦ .

٤١ . إجراءات المجلس الاستشاري لشمال السودان ، الدورة الرابعة ، ٣ نوفمبر ١٩٤٥ .

٤٢ . النيل : ١٧ أبريل ١٩٤٦ . وأيضاً المصري والأهرام : ١٨ أبريل ١٩٤٦ .

٤٣ . الأهرام : ٢١ أبريل ١٩٤٦ .

٤٤ . المصري : ٢٤ أبريل ١٩٤٦ .

٤٥ . الأهرام : ٢٤ أبريل ١٩٤٦ .

٤٦ . السودان الجديد : ٢٨ فبراير ١٩٤٧ .

٤٧ . نفس المصدر والعدد . وأيضاً الأهرام : ٧ يونيو ١٩٤٦ .

٤٨ . المصري والأهرام : ٢٥ أبريل ١٩٤٦ . انظر أيضاً النيل : ٢٧ أبريل ١٩٤٦ .

٤٩ . انظر مذكرات أحمد يوسف هاشم عن وفد السودان : السودان الجديد ١٤ مارس ١٩٤٧ .

٥٠ . نفس المصدر والعدد .

٥١ . الأهرام والمصري : ٢ مايو ١٩٤٦ .

٥٢ . الأهرام : ٥ مايو ١٩٤٦ . وأيضاً المصري : ٤ مايو ١٩٤٦ .

٥٣ . السودان الجديد : ٢١ مارس ١٩٤٧ .

٥٤ . انظر نص بيان نقد الله والتني في النيل : ٧ مايو ١٩٤٦ والأهرام : ٥ مايو ١٩٤٦ .

٥٥ . صوت السودان : ٥ يونيو ١٩٤٦ .

٥٦ . النيل : ١٩ يونيو ١٩٤٦ .

٥٧ . الأهرام : ٣ يونيو ١٩٤٦ .

مشروع بروتوكول صدقي - بيفن
بشأن السودان: ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦

١- مفاوضات صدقي واستانسجيت في القاهرة

مرت المفاوضات بين حكومة إسماعيل صدقي والحكومة البريطانية بشأن تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بعدة مراحل . وقد كانت أولى هذه المراحل مرحلة مفاوضات غير رسمية بدأت فور وصول وزير الطيران البريطاني اللورد استانسجيت إلى القاهرة في ١٥ أبريل ١٩٤٦ . ولم تبدأ المفاوضات الرسمية إلا في ٩ مايو واستمرت حتى ١٩ مايو ١٩٤٦ . واستؤنفت المفاوضات مرة أخرى في ٣ يوليو ولكنها رفعت دون اتفاق في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٦[١] .

تناولت المفاوضات مسألة السودان وتبادل الجانبان مشروعات بروتوكولات بشأنها[٢] . وقد رفض الجانب المصري المشروعات البريطانية لأنها لا تسلّم بسيادة مصر على السودان أو وحدة وادي النيل تحت التاج المصري . ولم يقبل الجانب المصري أن تكون سيادة مصر على السودان موضوع مفاوضات «إذ أنَّ في ذلك اعترافاً بأن هذه السيادة منازع فيها كما أنَّ فيها عوداً للبحث في حق لا يسقط بمضي المدة ، ولم تكف جميع الحكومات المصرية من توكيده والاستمساك به حتى على الرغم من الظروف الصعبة في بعض الأحيان ، وقد اعترفت به بريطانيا العظمى كذلك من جانبها على لسان ساستها المسؤولين قبل سنة ١٨٩٩ وبعدها»[٣] .

ورفض الجانب البريطاني مشروعات البروتوكولات المصرية لأنها تتعارض مع التعهدات التي أعطتها الحكومة البريطانية للسودانيين بشأن حقهم في تقرير

مصيرهم . وقد استغرب رئيس الجانب المصري إسماعيل صدقي احتجاج بريطانيا بمصالح السودانيين لتنازع في مبدأ وحدة وادي النيل تحت تاج مصر لأن سيادة مصر على السودان كان من شأنها الحرص على رفاهية السودانيين ولأن مصر لا تضع نصب عينيها سوى مصالح السودانيين . وذهب صدقي إلى أنه من مصلحة السودانيين أن يكونوا جزءاً من دولة منظمة بدلاً من أن يعيشوا تحت نظام غير طبيعي لأن السودان لا يكون وحدة سياسية[٤] .

وعندما رفعت مفاوضات القاهرة في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٦ ، كانت مسألة السودان ضمن مسائل أخرى لم يتمكن الجانبان المصري والبريطاني من التوصل إلى اتفاق بشأنها . وسيرد من بعد أن مسألة السودان قد سويت إبان جولة المفاوضات التي أجراها إسماعيل صدقي مع وزير الخارجية البريطانية ايرنست بيفن في لندن في الفترة من ١٨ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ .

٢- صدقي يعد بجلب السيادة على السودان

في ٨ أكتوبر ١٩٤٦ أي قبيل سفره إلى لندن بحوالي أسبوع قال إسماعيل صدقي لنفر من الصحفيين : «سأجلب لكم السيادة على السودان» . وكان صدقي يرد بذلك على سؤال عن صحة ما نسب إلى ايرنست بيفن من أنه لا يمكن أن يبت في أمر مستقبل السودان إلا بعد استفتاء السودانيين[٥] .

وقد سبب هذا التصريح قلقاً كبيراً لدعاة استقلال السودان فأبرقوا صدقي وبيفن ، إذ أبلغ السيد عبد الرحمن المهدي إسماعيل صدقي بأن «الشعب السوداني لا يرغب إلا في الاحتفاظ بالسيادة لأهله وإلغاء الحكم الثنائي وقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة ، تقرر فيما بعد علاقاتها بمصر وبريطانيا ، وأن أي وضع غير هذا لا يقره السودانيون» . وفي برقيته إلى ايرنست بيفن أشار السيد عبد الرحمن إلى وعد الحكومة البريطانية بأنه لن يُتَّخذ قرار فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للسودان دون استشارة أهله ، ثم قال : «فبعد التصريح

الذي افضى به صدقي قبل سفره إلى لندن للدخول في المباحثات الحالية نود الحصول على تأكيد جديد لسيادة بلادنا»[٦] .

وانتدب حزب الأمة عبد الله خليل ويعقوب عثمان للسفر إلى لندن ليكونا على مقربة من مسرح المفاوضات ليعرضا وجهة نظر الحزب المتمثلة في المطالبة بالاستقلال على الرأي العام العالمي ، ولدرء ما قد تلجأ إليه بريطانيا ومصر من مساومات لتصفية ما بينهما من مشاكل على حساب السودان . كما انتدبت الأحزاب الاتحادية المنضوية تحت لواء «وفد السودان» إسماعيل الأزهري ودرديري أحمد إسماعيل ومحمود الفضلي للسفر إلى لندن لشرح وجهة نظر الوفد بشأن مسألة السودان[٧] .

٣- صدقي يفاوض بيفن في لندن

في الاجتماع الأول الذي عقد بين الجانبين المصري والبريطاني في لندن في ١٨ أكتوبر ١٩٤٦ قال إسماعيل صدقي إنه لا حياة لمصر بغير النيل ، ولذلك ليس في مقدور مصر أن تتناسى السودان . وأوضح صدقي أن الاستعمال الحالي لكلمة «السيادة» لا يقصد به رابطة الفاتح لأن المصريين أول من ينادي بأن أي نوع من التسلط والسيطرة مكروه ، وما «السيادة» إلا رمز الوحدة[٨] .

وفي مستهل الاجتماع الثاني الذي عقد في ١٩ أكتوبر ١٩٤٦ ، قدم صدقي إلى بيفن مذكرة شخصية بشأن مسألة السودان حيث ذكر أن سيادة مصر على السودان حقيقة تاريخية وقانونية . وذكر كذلك أن الغرض الأساسي لاتفاقية سنة ١٨٩٩ كان تنظيم إدارة السودان ، ولم يمس اشتراك بريطانيا في هذه الإدارة مبدأ السيادة المصرية على السودان .

وأوضح صدقي أن طلب مصر تضمين المعاهدة الجديدة بروتوكولاً يؤكد قيام الرابطة التي توحد مصر والسودان تحت التاج المصري يستند إلى أسس قانونية كما يستند إلى أسس من المصالح الحيوية المشتركة . ولم يقبل صدقي تعلل

الحكومة البريطانية بحقوق السودانيين ومصالحهم لتجعلها سبباً للتردد في الموافقة على الإشارة إلى السيادة المصرية في البروتوكول المقترح ، لأن هذه الإشارة لا تمس أي حق للسودانيين ما داموا - كما تعترف بريطانيا - لم يصلوا إلى درجة من النضوج السياسي تؤهلهم لحرية الإعراب عن رغباتهم[٩] .

ويبدو جلياً من محضر اجتماع يوم ١٩ أكتوبر ١٩٤٦ أن بيفن كان يجد صعوبة في التوفيق بين سيادة مصر على السودان وحق السودانيين في تقرير مستقبلهم . فقد «تساءل عما إذا كان ما تطالب به مصر هو استبقاء سيادتها على السودان بعد قيام الحكم الذاتي . وعما إذا كان لا يُعترف باستبقاء حق تقرير ذلك للسودانيين؟» وتساءل بيفن كذلك عما إذا كان السودانيون سيعطون الفرصة ليكونوا أحراراً أم أن مصر تهدف إلى تسوية مسألة السيادة نهائياً؟

وفي معرض إجابته على هذه التساؤلات ، قال صدقي إن الحكم الذاتي لن يتم إلا بعد عدة سنوات ، وان مصر لا تستطيع أن تواجه بلداً معادياً على حدودها وينبغي أن يظل السودان جاراً صديقاً لها . وقال صدقي أيضاً إنه يستحيل التحدث عن السيادة الآن لأنه ما من أحد يستطيع التنبؤ بما سيحدث في نصف القرن القادم . وانتهى صدقي إلى أن المسألة التي يحاول بيفن الحصول على إيضاح بشأنها يجب أن يُترك أمر البت فيها للأجيال المقبلة[١٠] .

ولكن بيفن قال إنه يريد تجنيب الأجيال المقبلة التعثر في حل هذه المسألة ، ثم قال إن السودان الذي يناضل من أجل استقلاله يجب ألا يوضع تحت سيادة مصر إلى الأبد . وطلب بيفن تأكيداً بأن السودانيين لن يوضعوا في وضع يستحيل عليهم فيه الاستقلال لأنه يريد أن يوضح للشعب البريطاني أن شيئاً لم يحدث للإضرار بحق السودانيين في تقرير مصيرهم .

وفي محاولة ذكية لإعطاء التأكيد المطلوب ، قال صدقي إن السودانيين

سيصلون حتماً إلى استقلالهم إذا بلغوا حداً معيناً من التقدم وانه ما من شيء مكتوب يمكن أن يخل بحق شعب في الاستقلال . وأضاف صدقي أن المسألة مسألة مبدأ عام وليست نصاً في معاهدة ، فطالما أن المعاهدة المقترحة تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد استقلال الشعوب فسيكون من العبث أن يؤكد في أي اتفاق جديد ما نص عليه الميثاق[١١] .

ودار الحديث أيضاً عن مسألة السيادة في الاجتماع الذي عقده الجانبان في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٦ حيث قال بيفن إن مشروع البروتوكول الذي طرحه صدقي يقوم على أساس من الصعب قبوله ، إذ أنه ليس من العدل القطع أولاً وآخراً بأن السودان كان تحت سيادة التاج المصري .

ولكن صدقي أوضح أن نية مصر لم تتجه إلى فرض النظام المستقبل وأن للسودانيين حين يحين الوقت أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم . وعندما استفسره بيفن عما إذا كان يعني بذلك أنه عندما تبحث مسألة الحكم الذاتي أو الاستقلال ستكون للسودانيين الحرية في تقرير أمر سيادتهم ، أجاب صدقي بأن «السودان يعد حيوياً لمصر ويجب أن تربطه بها روابط ودية . . . وأن إنجلترا هي التي تتولى إدارة السودان وهي القائمة الآن فعلاً وليس لمصر يد في الإدارة ولا تستطيع أن تتعرض لرغبات السودانيين ، فليس من العدل إذن أن يختار السودانيون مستقبلهم الآن»[١٢] .

وبالرغم من أن صدقي أشار إلى أن مشروع البروتوكول الذي اقترحه تحدث عن الوحدة وليس عن السيادة ، إلا أن بيفن طالب باستشارة السودانيين في مسألة السيادة . وهنا قال وزير الخارجية المصري إبراهيم عبد الهادي إنه إذا كان السودانيون «قد وصلوا إلى درجة من النضوج تؤهلهم لتقرير ذلك ، فأحرى بهم أن يقرروا ما يريدونه في شأن مستقبلهم كله ، على أننا جميعاً قد اتفقنا على أنهم ليسوا أهلاً لذلك بعد»[١٣] .

ويلاحظ أن صدقي قد حث الجانب البريطاني على قبول وجهة النظر المصرية بشأن السودان كمقابل للتضحيات التي قدمتها مصر في الحرب . وقد عبّر عن ذلك بقوله «إن مسألة السودان هي التي تتوقف عليها المعاهدة برمتها . وإذا كانت مصر قد تكفلت بمسؤوليات كبيرة في الحرب سواء في مصر أو في البلاد المجاورة لها ، وبذلت في هذا السبيل تضحيات جسيمة ، وعملت على نصرة القوات البريطانية ، فليس بكثير عليها أن تطالب مقابل ذلك كله بقبول وجهة نظرها في مسألة السودان»[١٤] .

وحصل بيفن في اجتماع يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٤٦ على تأكيد من إسماعيل صدقي وإبراهيم عبد الهادي على حق بريطانيا استبقاء قواتها في السودان وفي زيادة عدد هذه القوات إذا رغبت . وصرح صدقي وعبد الهادي لبيفن أنه ما دامت بريطانيا قد أجابت مطالب مصر على الوجه المقترح «فستجد أن الشعب المصري لن يكون صديقاً وحليفاً لها فحسب ، بل إنَّ تصرفاته ستكون تصرفات الصديق كذلك»[١٥] .

وتم في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع معاهدة مساعدة متبادلة وعلى مشروع بروتوكول خاص بالسودان ومشروع بروتوكول خاص بالجلاء . وقد وقَّع من الجانبين إسماعيل صدقي وايرنست بيفن وإبراهيم عبد الهادي ولورد استانسجيت ورونالد كامبل السفير البريطاني في القاهرة . واتفق على أنه إذا لم تدخل الحكومة المصرية أي تعديل على هذه الوثائق بعد عرضها عليها رسمياً ، فإن بيفن سيوصي الحكومة البريطانية بقبولها[١٦] .

نص مشروع بروتوكول السودان على «أن السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار

النظام المستقبل للسودان . وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية» .

اعتبر صدقي مشروع البروتوكول المرة الأولى التي تعترف فيها بريطانيا بشكل قاطع وصريح في وثيقة دولية بسيادة مصر على السودان . وقال صدقي إن من شأن هذا الاعتراف القضاء نهائياً على السياسة البريطانية التي تفترض وجود سيادة مصرية - بريطانية مشتركة على السودان ، وكذلك إزالة الفكرة الخاطئة التي كانت سائدة بين ممثلي الحكومات ورجال الفقه عن حقوق مصر في السودان .

وأشار صدقي إلى مزية كبرى لمشروع البروتوكول وهي «أنه سيجعل سيادة مصر وحدها على السودان في نظر جميع الدول أمراً لا جدال فيه . وقد يكون لذلك في المستقبل أهمية كبرى فيما لو طرحت يوماً أمام هيئة الأمم المتحدة ، مسألة تتعلق بالسودان»[١٧] .

٤- صدقي يعلن انه جاء بالسودان لمصر

قال صدقي إن سروره بمشروع البروتوكول دفعه «للاتصال ليلاً بالقصر الملكي بالإسكندرية لإبلاغه بأن تاج مصر قد ازدان بدرّة جديدة ، وأن ملك مصر قد عاد إلى الحدود التي رسمتها الطبيعة وسجلها التاريخ»[١٨] .

ومع إنّ الوثائق التي وقّعت بالأحرف الأولى في لندن في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ ويضمنها مشروع بروتوكول السودان لم تنشر إلا بعد عدة أسابيع من تاريخ توقيعها ، إلا أن إسماعيل صدقي قال للصحفيين المرافقين له عند مغادرته لندن في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ : «لقد وعدتكم في مصر أنني سأجيء لكم بالسودن .

وقد بررت بوعدي»[١٩] . وفي نفس التاريخ أذاعت وكالة رويتر تصريحاً أدلى به صدقي إثر وصوله إلى القاهرة وقال فيه : «لقد صرحت في الشهر الماضي أنني سأجيء بالسودان لمصر . واليوم أقرر أنني نجحت في مهمتي ، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقررت بصفة نهائية»[٢٠] .

وسنرى في الفصل التالي أن تصريح صدقي أثار أزمة سياسية كبرى في لندن والقاهرة والخرطوم وهذا بالرغم من محاولة رئيس وزراء بريطانيا كلمنت اتلي تطويقها . فقد أعلن اتلي في مجلس العموم في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ أنه مع إن المحادثات المصرية - البريطانية تناولت علاقة السودان مع كل من مصر وبريطانيا ، إلا أنه لا يتجه النظر إلى إدخال تغيير على ما يجري العمل به اليوم من حيث نظام السودان وإدارته أو إلى المساس بحق السودانيين في تقرير مستقبلهم . وقال اتلي إن التصريحات التي نسبت إلى صدقي مضللة إذا قصد منها الإعلان عن الوصول إلى اتفاق . ووصف اتلي ما جرى بين صدقي وبيفن بأنه محادثات تمهيدية ، ولذلك لم يتم التفاوض على أي شيء بصفة نهائية[٢١] .

الهوامش

١ . عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٩٨ - ٢٠٠ .

٢ . انظر مشروعات البروتوكولات التي تبودلت في الكتاب الأخضر ، ص ٩٤ .

٣ . نفس المصدر ، ص ٩٢ .

٤ . نفس المصدر ، ص ٩٣ . وأيضاً : إسماعيل صدقي ، مذكراتي ، تحقيق سامي ابو النور ، الطبعة الأولى (١٩٩١) ، ص ٢١٢ - ٢١٣ ، وكذلك ص ٢٣٣ . وفي هذا الصدد لاحظت هدى جمال عبد الناصر أن المفاوض المصري وقع في الفخ الذي نصبته السياسة البريطانية فأصر على فرض السيادة المصرية على السودان وتبعيته للتاج المصري وعارض استشارة الشعب السوداني في الأمر . ومع تسليمها بأن بريطانيا قد عملت لفترة طويلة لزرع الفرقة بين مصر والسودان ، إلا

أن هدى جمال عبد الناصر قالت إن هذا لا يمكن أن يلغي حق شعب في أن يستشار بشأن الحكومة التي تتولى السلطة في بلاده : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٢ (١٩٨٧) ، ص ٢٤١ .

٥ . الأهرام : ٩ أكتوبر ١٩٤٦ .

٦ . نفس المصدر : ٢١ أكتوبر ١٩٤٦ .

٧ . نفس المصدر : ١٦ و ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ .

٨ . الكتاب الأخضر ، ص ٩٨ .

٩ . نفس المصدر ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

١٠ . نفس المصدر ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

١١ . نفس المصدر ، ص ١٠٥ .

١٢ . نفس المصدر ، ص ١٠٨ .

١٣ . نفس المصدر ، ص ١١٠ و ١١١ .

١٤ . نفس المصدر ، ص ١١٠ .

١٥ . نفس المصدر ، ص ١١٤ .

١٦ . انظر نصوص هذه الوثائق في عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ - ٢٠٦ .

١٧ . مذكراتي ، مرجع سابق ، ص ٢٧٨ .

١٨ . نفس المصدر ، ص ٢٣٩ .

١٩ . الأهرام : ٢٧ أكتوبر ١٩٤٦ .

٢٠ . نفس المصدر والعدد .

٢١ . عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ . وأيضاً الأهرام : ٢٩ أكتوبر ١٩٤٦ .

بروتوكول صدقي - بيفن يثير أزمة في الخرطوم ولندن والقاهرة

١- صدى تصريح صدقي في السودان

ابتهج دعاة وحدة وادي النيل بتصريح إسماعيل صدقي بشأن قيام الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري . فقد أبدى إسماعيل الأزهري الذي كان آنذاك في لندن ارتياحه لتصريح صدقي وقال : «إن مصر ستقدم للسودان مساعداتها في سبيل نهضته الاقتصادية . وإن من شأن هذه الحركة وضع أساس مكين لمستقبل السودان»[١] . كما قال يحيى الفضلي «إننا لم نستغرب أن يجيب الإنجليز هذا المطلب العادل لأننا نعلم أن من مصلحة بريطانيا اكتساب صداقة شعب الوادي العظيمة القيمة» . وقال أيضاً إن السودانيين يتوقون إلى اليوم الذي تقوم فيه حكومة سودانية لحماً ودماً تدير شؤون السودان الداخلية في ظل وحدة وادي النيل تحت التاج المصري[٢] .

ولكن بيان رئيس وزراء بريطانيا كلمنت اتلي في مجلس العموم في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ بأنه ليس هناك اتجاه لإجراء تغيير في النظام الإداري القائم في السودان خفف من فرحة دعاة وحدة وادي النيل بتصريح إسماعيل صدقي وأوجد في نفوسهم حالة من الشك بشأن طبيعة ما اتفق عليه صدقي وبيفن . فبينما كان طلاب كلية غردون يتأهبون في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٦ للتظاهر ابتهاجاً بقيام وحدة وادي النيل ناشدهم رئيس اتحاد الطلاب عبد القادر مشعال وبعض أعضاء اللجنة بالهدوء لعدم وضوح الموقف . وأبلغهم يحيى الفضلي بأنه تلقى برقية من إسماعيل الأزهري يطلب فيها التريث . كما أبلغهم يحيى الفضلي أن أزهري قال في برقيته إن بيان اتلي جعلهم يقابلون تصريح صدقي بتحفظ[٣] .

استنكر حزب الأمة تصريح إسماعيل صدقي واتهم البريطانيين بالخيانة . وقرر مجلس إدارة حزب الأمة مقاطعة المجلس الاستشاري ومجالس المديريات والبلديات ومؤتمر إدارة السودان الذي كان قد بدأ أعماله في ٢٤ أبريل ١٩٤٦ . كما أعلن حزب الأمة الجهاد العام[٤] وبعث ببرقيتين إلى كل من إسماعيل صدقي وكلمنت اتلي احتج فيهما على التسليم بسيادة مصر على السودان ووضع السودان تحت التاج المصري . وقال فيهما أيضاً «إن السودانيين لن يرضوا بأن تكون حريتهم ثمناً لمصالح بريطانيا . وسيعمل الحزب لتحقيق استقلال البلاد وتحريرها من الاستعمار المصري والبريطاني بكل وسيلة مهما تكن وعليكم وحدكم تقع التبعات»[٥] .

وأقام حزب الأمة بداره ليلة سياسية تحدث فيها محمد الخليفة شريف ومحمد أحمد محجوب ويوسف مصطفى التني وصالح عبد القادر وإبراهيم العبادي وآخرون[٦] . فقد قال محمد الخليفة شريف إن دولتي الحكم الثنائي تآلبتا على السودان . وقال إن بريطانيا التي كنا نعتقد بشرف وعودها ساومت مصر على حساب السودان دون استشارة أهله ، كأنه سلعة . وقال كذلك إن السودانيين الذين حاربوا بريطانيا ومصر وفرنسا وبلجيكا في وقت واحد وهزموها منذ نصف قرن على أهبة الاستعداد ليقدموا أرواحهم فداءً للوطن إذا دعا داعي الجهاد[٧] . وكان من بين المتحدثين أيضاً أحمد يوسف هاشم الذي كان يمثل حزب القوميين في وفد السودان حتى عودته إلى الخرطوم في أول يونيو ١٩٤٦ . فقد قال أحمد يوسف هاشم إن إسماعيل صدقي خان حتى الأحزاب التي تنادي بالوحدة لأن السيادة لم تكن هدفها وإنما كانت وسيلة لغاية أعظم وهي التحرر من الإنجليز . وقال إنه ينتظر من هذه الأحزاب أن ترفض السيادة التي جاءت بها الحكومة المصرية لأنها تعني الاستعباد[٨] .

وفي نهاية الليلة السياسية أعلن عبد الله عبد الرحمن نقد الله عن تسيير مظاهرة للإعراب عن شعور السخط والاحتجاج . وقد طافت المظاهرة قبل

عودتها ثانية إلى دار حزب الأمة بشوارع أم درمان الرئيسية . وكانت تهتف بحياة السودان الحر المستقل ويسقوط الاستعمار والخونة . وعند مرور المظاهرة بنادي الخريجين اندفع بعض المتظاهرين إلى داخل النادي وهم يهتفون بحياة السودان الحر المستقل واعتدوا على بعض الموجودين بالنادي وأجبروهم على الهتاف بحياة السودان الحر المستقل[٩] .

وتشكلت في يوم الاثنين ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ بدار حزب الأمة جبهة استقلالية لتعمل على إنهاء الحكم الثنائي وقيام الحكومة السودانية التي تتصرف بمحض إرادتها في سيادة السودان وعلاقته بمصر . كما أيدت الجبهة الاستقلالية دعوة حزب الأمة إلى الجهاد العام . وقد تشكلت الجبهة الاستقلالية من حزب الأمة وحزب القوميين وحزب الأحرار والحزب الجمهوري ونفر من المستقلين كان من بينهم بشير محمد سعيد ومحمد إبراهيم خليل ومحمد الحسن أبو بكر وعبد الرحيم الأمين الذي استقال من عمله بمصلحة المعارف ليتفرغ للجهاد[١٠] .

وقد نظمت الجبهة الاستقلالية بعد ظهر يوم الأربعاء ٣٠ أكتوبر ١٩٤٦ مسيرة بمدينة الخرطوم شارك فيها عدد كبير من مؤيدي حزب الأمة الذين قدموا للخرطوم من أقاليم السودان المختلفة . بدأت المسيرة من ميدان عباس (الأمم المتحدة حالياً) واتجهت عبر شوارع وسط الخرطوم الرئيسية إلى ميدان كتشنر[١١] حيث كان في استقبالها من قادة الجبهة الاستقلالية صديق عبد الرحمن المهدي وأحمد عثمان القاضي وإبراهيم أحمد ويعقوب الحلو وعبد القادر شريف وعبد الحليم محمد والدرديري محمد أحمد نقد وأحمد يوسف هاشم وصالح عبد القادر ومحمد حمد النيل . وكانت المسيرة تهتف بسقوط الاستعمار وبحياة السودان الحر المستقل . وقد خاطب المسيرة قبل تحركها قائدها عبد الله عبد الرحمن نقد الله الذي قال : «دقت الساعة تنادي بمطلب السودان وهو الاستقلال . ونحن بحركتنا هذه لا نريد اعتداءً بل إبلاغ آذان الحكومة بأننا لا

نريد هذا الوضع الذي نحن فيه» . وخاطب المسيرة أيضاً محمد أحمد محجوب قائلاً : «إننا طلاب حرية ولا يمكن أن نوجه حركتنا ضد أي وطني مهما خالفنا الرأي» . وقال المحجوب كذلك : «إننا نحترم الجميع ونرجو أن يلتقوا بنا جميعاً في ميدان الجهاد الموحد» .

وفي ميدان كتشنر قدمت الجبهة الاستقلالية مذكرة احتجاج إلى الحاكم العام . وقد قام أحمد عثمان القاضي بوصفه أكبر قادة الجبهة الاستقلالية سناً بتسليم المذكرة إلى كينيث هندرسن أحد مساعدي السكرتير الإداري . وقد قال هندرسن لقادة الجبهة الاستقلالية إن السكرتير الإداري موجود بمكتبه وأنه على استعداد لمقابلتهم إذا أرادوا ذلك . ولكن قادة الجبهة الاستقلالية قالوا إنهم مشغولون ثم انصرفوا[١٢] .

احتجت الجبهة الاستقلالية في مذكرتها للحاكم العام بقوة على القرار الذي اتخذته بريطانيا ومصر بشأن السيادة على السودان لأنه يعطي حق السيادة على السودان لمصر ويبقي على الحكم الثنائي . وأكدت المذكرة أن الحق الطبيعي في السيادة إنما هو للسودانيين الذين يطلبون إنهاء الحكم الثنائي فوراً ورد السيادة على السودان للسودانيين . وفي ختام مذكرتها قالت الجبهة الاستقلالية : «إننا لا نرضى بشيء أقل من قيام حكومة ديمقراطية مستقلة . وإن أي محاولة للمماطلة وأي تلاعب في أوضاع النظم القائمة الآن يغير من مظاهرها ويبقي على جوهرها سنرفضه بإباء ونقاومه مقاومة عنيفة بكل الطرق»[١٣] .

ورداً على هذه المذكرة أبلغت حكومة السودان الجبهة الاستقلالية في ٣١ أكتوبر ١٩٤٦ بأن المفاوضات البريطانية - المصرية لاتزال دائرة ولم يتم الوصول إلى قرار بعد «ولذلك فواجب الجميع الامتناع عن التسرع والاستنتاج الخاطئ وأن يظلوا هادئين ومتيقنين من أنه سيتحقق الوصول إلى حل ملائم لأماني السودانيين جميعاً . وإن هذه الأماني أكدتها حكومة السودان لدولتي الحكم الثنائي»[١٤] .

وفي أول نوفمبر ١٩٤٦ سيرت الجبهة الوطنية المشكّلة من الأحزاب الاتحادية مسيرة مناوئة لمسيرة الجبهة الاستقلالية لتأييد وحدة وادي النيل ووفد السودان . وقد طلب التصديق من مفتش مركز أم درمان لقيام المسيرة حسن عوض الله وحسن الطاهر زروق وخضر عمر . وأبلغت سلطات مركز أم درمان لاحقاً بأن قيادة المسيرة أُسندت إلى حامد صالح الملك وحماد توفيق وخضر عمر وأحمد عبد الله ارباب وحسن الطاهر زروق وحسن محمد يس وعبد الرحيم شداد وعبد الوهاب زين العابدين وزاهر سرور السادات[١٥] .

خاطب مسيرة الجبهة الوطنية محمد نور الدين الذي قال : «إننا نريد أن نكون وطنيين أحراراً تجمعنا وحدة وادي النيل تحت عرش الفاروق المفدى» . وأشاد نور الدين بما أداه «وفد السودان» لقضية البلاد واستقلالها التام داخل الوحدة . ثم قال : «إن مصيرنا بيدنا ولن يقرره البريطانيون»[١٦] .

أفرزت المسيرات والمظاهرات المعارضة والمؤيدة لتصريح إسماعيل صدقي في العاصمة والأقاليم احتكاكات ومصادمات خطيرة بين دعاة استقلال السودان ودعاة وحدة وادي النيل . ففي يوم مسيرة الجبهة الوطنية مرت شاحنات في طريقها للخرطوم بدار حزب الأمة بأم درمان حيث هتف راكبوها من أنصار الجبهة الوطنية بسقوط حزب الأمة وقذفوا داره بالحجارة . وأثناء مسيرة الجبهة الوطنية بالخرطوم راجت شائعات في أم درمان بأنَّ المسيرة اعتدت على دار صحيفة «النيل» بالخرطوم وحطمتها مما دفع بعض أنصار حزب الأمة إلى اقتحام نادي الخريجين بأم درمان وتحطيم أثاثه والاعتداء على الثلاثة أشخاص الذين كانوا فيه وقتئذ[١٧] .

وإزاء هذه الأحداث استدعى السكرتير الإداري جيمس روبرتسون حماد توفيق سكرتير الجبهة الوطنية وأحمد يوسف هاشم سكرتير الجبهة الاستقلالية وتلا عليهما إنذاراً بإيقاف المظاهرات وإعادة القادمين من الأقاليم إلى مدنهم وقراهم دون أن يقبل مناقشة في الموضوع . وأبلغهما بأن الحكومة لن تسمح

مطلقاً بالإخلال بالأمن ، وستتخذ كل التدابير اللازمة للمحافظة عليه[١٨] .

وفي بيان أصدره في ٣ نوفمبر ١٩٤٦ دعا السيد عبد الرحمن المهدي الشعب السوداني إلى تقدير دقة الموقف ، ومعالجته بروح الإخلاص والتدبر وتجنب كل ما من شأنه أن يوسع شقة الخلاف . وطلب السيد عبد الرحمن من جميع الأشخاص الذين وفدوا إلى العاصمة المثلثة من الأقاليم أن يعودوا إلى أماكن إقامتهم بلا تأخير ، ويستأنفوا أشغالهم الخاصة . كما دعا السيد عبد الرحمن الشعب السوداني إلى التزام الهدوء والنظام حتى تنجلي الأمور التي قال إنها ما تزال غامضة[١٩] .

٢- موقف حكومة السودان من البروتوكول

كانت صيغة مشروع البروتوكول قد عرضت على الحاكم العام هدلستون في ٧ أكتوبر ١٩٤٦ أثناء وجوده في لندن . وبعد شيء من التردد وضغط من الحكومة البريطانية ، قبل الحاكم العام الإشارة في المشروع إلى السيادة المصرية . إذ كان يعتقد أن هناك فرصة لإقناع السودانيين بأن المنافع التي يوفرها لهم البروتوكول تفوق الاعتراف بسيادة رمزية لمصر في السودان . ومن وجهة نظر الحكومة البريطانية ، فقد كانت هذه المنافع تتمثل في الإبقاء على إدارة السودان كما هي والحكم الذاتي وحرية السودانيين في اختيار وضعهم المستقبلي[٢٠] .

وبعد فترة قليلة من وصوله إلى الخرطوم في ٢٩ أكتوبر ١٩٤٦ رأى الحاكم العام أن يعود إلى لندن لينقل للحكومة البريطانية صورة دقيقة عن الآثار التي رتبها تصريح إسماعيل صدقي في السودان والتطورات المحتملة للموقف ، خاصة وأن بيان كلمنت اتلي في مجلس العموم في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ أخفق في إبطال مفعول ذلك التصريح[٢١] .

حاول اتلي دون نجاح إثناء الحاكم العام عن قرار العودة إلى لندن . كما عبَّر اتلي عن خيبة أمله إزاء اعتراف الحاكم العام بالفشل في إقناع السودانيين بالمزايا الإيجابية لمشروع البروتوكول[٢٢] .

وقد وجد الحاكم العام تأييداً قوياً من السكرتير الإداري جيمس روبرتسون والسكرتير القضائي توماس كريد والسكرتير المالي ادنجتون ملر الذين رفعوا إليه مذكرة مشتركة في ٦ نوفمبر ١٩٤٦ وطلبوا منه تقديمها لكلمنت اتلي عند لقائه به في لندن . وقد اشتملت المذكرة على النقاط الرئيسية التالية :-

١- إن معظم السودانيين لن يقبلوا طواعية بالبروتوكول طالما أعطى سيادة من أي نوع لمصر .

٢- إن البروتوكول يمثل خرقاً لكل التعهدات البريطانية .

٣- لم يُرضِ بيان اتلي في مجلس العموم في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ السودانيين . فقد لاحظوا أن البيان لم ينف ما نشر من أن مشروع البروتوكول ينص على السيادة المصرية . كما أنهم تجاهلوا مزايا البروتوكول المزعومة وركزوا على مسألة السيادة . ولذلك فإنه عندما ينشر البروتوكول فإن بيان اتلي الذي ينفي حدوث أي تغيير في الأوضاع سوف يعتبر مضللاً وسيثير استياءً مريراً .

٤- إذا أجيز مشروع البروتوكول فسوف تحدث استقالات من خدمة الحكومة . كما أن الاستقلاليين والاتحاديين لن يتعاونوا مع الحكومة لأن الاستقلاليين يعتقدون أنه قد غدر بهم بينما يود الاتحاديون أن يروا نهاية الإدارة الحالية . وقد تحدث انتفاضات قبلية مما قد يؤدي إلى فقدان أرواح بريطانية . وسيكون هناك ارتداد إلى دولة بوليسية مما سيتسبب في تعطيل كل المزايا التي يُزعم أن البروتوكول قد حققها للسودانيين(٢٣) .

٣- وفد السودان يرفض مشروع البروتوكول

في ٨ نوفمبر ١٩٤٦ أعلن «وفد السودان» أنه بمراجعة ما نشر من تصريحات رسمية في لندن والقاهرة تكونت لديه الصورة التالية عن العرض البريطاني :-

(أ) قيام وحدة اسمية تختلف عن الوحدة المنشودة .

(ب) استمرار الحكم الثنائي على وضعه الحالي إلى أمد غير محدود .

(ج) عدم الدخول في مفاوضات مباشرة بشأن تغيير الوضع الإداري القائم في السودان .

واستناداً إلى هذه الصورة أعلن الوفد رفضه لمشروع البروتوكول لأنه يؤجل البت في مسألة السودان مما يتعارض مع المطالب القومية التي تم الاتفاق عليها بين «وفد السودان» وإسماعيل صدقي وهي : «إعلان قيام دولة وادي النيل الشاملة لحدود مصر والسودان المعروفة تحت التاج المصري مع وحدة السياسة الخارجية ووحدة الدفاع تحت قائد الجيش الأعلى جلالة ملك وادي النيل مع قيام حكومة من السودانيين لإدارة سائر شؤون السودان على أساس ديمقراطي صحيح» . وأكد الوفد أن هذه المطالب قد أجمعت عليها الأغلبية الساحقة من السودانيين[٢٤] .

ويبدو أن إسماعيل صدقي قد استغرب رفض «وفد السودان» لمشروع البروتوكول . فقد قال عند لقائه بإسماعيل الأزهري في ١٥ نوفمبر ١٩٤٦ : «إنني سأموت في شأن السودان ، وقد ذهبت للندن لا من أجل مصر ولكن من أجل السودان . إن المشروع الذي اتفقت عليه بشأن السودان لو صح للمصريين الذين يطلبون الوحدة في الاندماج أن يرفضوه فليس للسودانيين أن يرفضوه . وقد وضعت بنفسي صيغته وقد راعيت فيه أن يكون الرأي النهائي للسودانيين أنفسهم . لقد راعيت في ذلك مصلحة السودانيين وتحقيق رغبتهم . وأما صيغة المشروع فتقضي أن تكيف الحكومتان شؤون الحكم الحاضر بما يهدف لرفاهية السودانيين . . . وهذا معناه مفاوضات يؤخذ ويعطي فيها لتغيير الوضع الحاضر في السودان بما يهدف لمصلحة السودانيين . لقد حققت وحدة وادي النيل تحت التاج المصري وراعيت شعور السودانيين في العبارة الأخيرة وأنا واضعها . سيجلس المصريون مع الإنجليز لبحث الحالة الراهنة . وسنطلب أن يجلس السودانيون أيضاً معنا . وقد ينهي مثل هذا الاجتماع تحديد مدة الحكم

الحاضر الذي أرى وأصر أن يؤول في آخر الأمر لأبناء السودان وحدهم تحت التاج المصري»[٢٥] .

وقد نشر الوفد في ١٩ نوفمبر ١٩٤٦ ملاحظاته على توضيح إسماعيل صدقي ، كما أعاد الوفد تأكيد أسباب رفضه لمشروع البروتوكول وهي :-

أولاً : استمرار الحكم الثنائي . وعبّر الوفد عن اعتقاده الجازم بأن أي تحوير أو ترقيع في الحكم الثنائي لن يقوّم معوجه أو يصلح فاسده ، وأن العلاج الوحيد هو أن يجتث من أساسه ويعلن إلغاؤه التام فوراً .

ثانياً : عدم النص في المشروع على وحدة الدفاع والسياسة الخارجية وهي أركان لن تتحقق وحدة وادي النيل بدون قيامها عملياً .

ثالثاً : إن المشروع لا يحقق المطالب التي ارتضاها أبناء وادي النيل وهي : «قيام دولة وادي النيل تحت التاج المصري مع وحدة الدفاع ووحدة السياسة الخارجية وقيام حكومة سودانية لإدارة السودان على أساس ديمقراطي صحيح»[٢٦] .

ولكن بالرغم مما تقدم يلاحظ أن إسماعيل الأزهري قال في مذكراته إنهم اعتبروا بروتوكول صدقي - بيفن «خطوة موفقة نحو حل قضية السودان وتحريره من الاستعمار البريطاني ، فقد كانت أهدافنا تحرير السودان ، وتأليف حكومة سودانية فيه تحت التاج المصري وجاء الاتفاق مطابقاً لما كنا نادي به» . وقال أزهري كذلك «أما نحن أنصار وحدة وادي النيل فقد ابتهجنا بالاتفاق ، وخرجت مظاهراتنا في الطرقات تفصح عن بهجتنا تلك ، وكان يهمنا من أمر الاتفاق شيء واحد كبير ، هو الطعنة النجلاء التي سددها للإدارة البريطانية في السودان»[٢٧] .

ومن المحتمل أن أزهري كان يعبّر بما سبق عن موقف حزب الأشقاء وليس عن موقف «وفد السودان» .

٤- السيد عبد الرحمن يقرر السفر إلى لندن ويزور السيد علي

اجتمع السيد عبد الرحمن المهدي مع بعض مستشاريه في مساء الجمعة ٢٢

نوفمبر ١٩٤٦ حيث أبلغهم بعزمه السفر إلى لندن ليعرض وجهة النظر الاستقلالية على الحكومة البريطانية . كما أبلغهم بأنه رغبة منه في ضم الصفوف وتوحيد الجهود فسيقوم بزيارة السيد علي الميرغني . وقد تمت هذه الزيارة في مساء يوم الاثنين ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ وصحبه فيها الشريف عبد الرحمن الهندي وعبد الله الفاضل المهدي[٢٨] .

استقبل السيد علي السيد عبد الرحمن بمنزله بحلة خوجلي بالخرطوم بحري وذلك بحضور إدريس الإدريسي وخلف الله خالد وأحمد عبد الله صهر السيد علي ووكيله ، وبابكر كرم الله أحد كبار خلفاء طائفة الختمية بمدينة الفاشر . وقد استغرقت الزيارة حوالي ٣٥ دقيقة . وفي بدايتها استفسر السيد عبد الرحمن السيد علي عن صحته . ثم تحدث السيد عبد الرحمن عن سفره إلى لندن وأسبابه ، وقال إن الغرض من الزيارة هو الاطمئنان على صحة السيد علي واستطلاع رأيه ووداعه .

وقد كان واضحاً أن السيد علي لم يكن يرغب في الحديث عن مشروع البروتوكول ولا عن الآثار السياسية التي رتبها . فبعد أن شكر السيد عبد الرحمن على زيارته ، قال السيد علي إن تعليمات الأطباء تمنعه من مباشرة أي عمل جسدي أو فكري وحتى شؤون مكتبه لا تعرض عليه ولذلك فهو غير ملم بما يدور خارج داره ولم يذهب إلى الخرطوم إلا مرة واحدة هي لصلاة العيد الأخير . ثم دار الحديث عن منزل السيد علي بحلة خوجلي وجودة هوائه وتاريخه الذي يرجع إلى عهد السيد الحسن الميرغني[٢٩] .

توجه السيد عبد الرحمن إلى لندن يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ . وقد كان من بين مرافقيه محمد الخليفة شريف وبشير محمد صالح ومهدي أزرق . وبمناسبة سفره أكد السيد عبد الرحمن أن الهدفين اللذين يعمل من أجلهما هما :-

١- إلغاء الحكم الثنائي فوراً والاعتراف بأن السيادة على السودان للسودانيين .

٢- قيام حكومة سودانية انتقالية تمهد لتكوين حكومة سودانية ديمقراطية في

أقرب فرصة ممكنة . وهذه الحكومة - وليدة الأغلبية الشعبية - هي التي تحدد نوع الحكم في البلاد[٣٠] .

وقبيل سفره إلى لندن بعث السيد عبد الرحمن برقية إلى إسماعيل صدقي قال فيها إن المفاوضات البريطانية - المصرية قد دخلت مراحلها الأخيرة وأعرب عن رغبته في الاجتماع به وبرئيس وزراء بريطانيا . وقال أيضاً إنه سيسرع في زيارة لندن رأساً عن طريق القاهرة قبل أن يشتد البرد وذلك في يوم الثلاثاء ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ . وطلب السيد عبد الرحمن من صدقي أن يهيء له فرصة لمقابلته عند عودته من لندن للإدلاء له بوجهة نظره عن مستقبل السودان والتفاهم معه فيما يعود على مصر والسودان بالخير . لم يرد صدقي على برقية السيد عبد الرحمن ولم يوفد أحداً لاستقباله عند توقفه بالقاهرة[٣١] .

٥- سبعة من أعضاء وفد المفاوضة يرفضون بروتوكول السودان

في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ أصدر سبعة من أعضاء وفد المفاوضة المصري الاثني عشر بياناً أعلنوا فيه معارضتهم لبعض جوانب مشروع معاهدة صدقي - بيفن ويضمنه مشروع بروتوكول السودان . وقد وقع على البيان شريف صبري ، وعلي ماهر ، وعبد الفتاح يحيى ، وحسين سري ، وعلي الشمسي ، وأحمد لطفي السيد ، ومكرم عبيد[٣٢] . وقد بنى هؤلاء رفضهم لمشروع بروتوكول السودان على الأسس التالية :

أولاً : إنه بينما يشير المشروع في الفقرة الأولى إلى السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر ، فإن الفقرات التي تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها .

ثانياً : يحتفظ المشروع بالحالة الراهنة في السودان ، دون أن يعد بإجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر .

ثالثاً : إن النص في المشروع على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل

يمهد الطريق لفصل السودان عن مصر ، ويلزم مصر منذ الآن بقبول هذا الفصل . وفي ذلك هدم حتى للوحدة الإسمية . فإذا قورن ذلك بما هو جار فعلاً في السودان الآن ، تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص[٣٣] .

٦- السيد عبد الرحمن يطرح وجهة النظر الاستقلالية

يبدو أن الحكومة البريطانية كانت في بداية الأمر مترددة في استقبال السيد عبد الرحمن المهدي ولكنها أذعنت أخيراً تحت إلحاح الحاكم العام هدلستون وتحذيره من العواقب التي قد تترتب على عدم الموافقة على قدوم السيد عبد الرحمن إلى لندن .

ففي رسالة بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٤٦ إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية ، أشار الحاكم العام إلى الشبه التاريخي بين طلب السيد عبد الرحمن القدوم إلى لندن وطلب سعد زغلول في فبراير ١٩١٩ السفر لعرض قضية مصر أمام مؤتمر السلام في باريس أو على الأقل أمام مجلس الوزراء في لندن . وأعاد الحاكم العام إلى الأذهان أن ونجيت المندوب السامي البريطاني في مصر آنذاك أوصى بشدة بالسماح لزغلول بالقدوم ولكنه لم يصل إلى درجة التصريح بالقول «إنني أعلم يقيناً بأنه ستكون هناك محاولة للقيام بثورة عامة ضد البريطانيين في حالة رفضكم . ولذلك فإنني سوف أستقيل إذا لم تأخذوا بنصيحتي» .

وذكر الحاكم العام أن طلب سعد زغلول قد رفض وحدثت ثورة عامة وأصبح ونجيت كبش الفداء فاستبدل باللنبي ولم يجر بعد ذلك توظيفه أبداً . واستطرد الحاكم العام قائلاً إن الشاهد من قصة ونجيت «هو أن الجميع اتفقوا ، وقد ألهموا الحكمة بعد وقوع الحدث ، على أنه لو سمح لزغلول على الأقل بالذهاب إلى لندن ليلقي ما بكاهله من مظالم مصر لما كانت هناك ثورة في مصر في مارس ١٩١٩ . فإذا نظر إلى السيد عبد الرحمن كزغلول ونُظر إليَّ كونجيت ، ألسنا إزاء نفس القضية؟» .

وفي ختام رسالته أوصى الحاكم العام بشدة بضرورة السماح للسيد عبد

الرحمن بالمجيء إلى لندن ثم قال : «وقد يكون هذا التنازل هو الذي سيؤدي إلى كسبه لجانبنا . وهو على أسوأ الفروض سيمنحنا مزيداً من الوقت . والوقت هو أثمن العوامل في حالات التوتر العام كتلك التي يشهدها السودان اليوم . وقد يثير ذلك المصريين ولكن هل يفترض أن نرقص دوماً على أنغامهم؟»[٣٤] .

استقبل كلمنت اتلي رئيس وزراء بريطانيا السيد عبد الرحمن المهدي في مقره الرسمي بشارع دواننج في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٦ . وفي مستهل حديثه مع اتلي قال السيد عبد الرحمن إن السودان يتطلع ليعود كما كان في الماضي حراً ذا سيادة . وبعد أن أشار إلى اشتراك السودان في الحرب لنصرة قضية الديمقراطية والحرية وإلى أن السودانيين وثقوا في الوعود التي أعطيت لهم بشأن الحكم الذاتي ، قال السيد عبد الرحمن إن التصريح الذي أدلى به صدقي في القاهرة تسبب في حدوث اضطرابات في السودان وجعل السودانيين يعيدون التفكير في الوعود التي أعطيت لهم . وذكر السيد عبد الرحمن أنه لم يتمكن من تهدئة خواطر أتباعه إلا بعد البيان الذي أدلى به اتلي في مجلس العموم .

واستطرد السيد عبد الرحمن قائلاً إن تصريح صدقي أيده ما ورد في خطاب العرش في البرلمان المصري «بأن الحكومة المصرية ستعمل على تهيئة السودانيين للحكم الذاتي تحت التاج المصري . ومعنى ذلك أن مصر لا توافق على أن يكون هدف السودان هو الاستقلال الكامل ، بل الحكم الذاتي . وهذا في حد ذاته يخالف التصريح الذي أدلى به مستر بيفن ، وأكده الحاكم العام في المجلس الاستشاري لشمال السودان ، والذي فحواه أن الحكومة الإنجليزية تهدف إلى إنشاء حكومة ديمقراطية حرة في السودان تقرر بمحض إرادتها علاقتها مع مصر وبريطانيا» .

وعن السيادة المصرية على السودان قال السيد عبد الرحمن إنها تتعارض مع أماني السودانيين وآمالهم ولذلك أجمعوا على معارضة الوضع المقترح . وقال أيضاً إنه لا يرى لمصر حقاً قانونياً في السيادة على السودان «إلا إذا كانت تظن أن

الفتح الأخير قد منحها هذا الحق ، وهذا في اعتقادي الجازم خاطىء . لأنه ما كان باستطاعة مصر أن تقهر السودان بغير مساعدة بريطانيا لها» .

وبعد أن تحدث عن حق الشعوب في تقرير مصيرها وتأكيد ذلك في ميثاق الأطلنطي وميثاق سان فرنسيسكو حذر السيد عبد الرحمن من أن «أي عمل يتم دون استشارة السودانيين بالطرق الدستورية سيؤثر تأثيراً كبيراً على الأمن الداخلي في البلاد . وإذا انتهى الأمر إلى هذا الحد فإن الصداقة القائمة بيننا ستتحول إلى عداء» .

وعن علاقته بمصر قال السيد عبد الرحمن : «وأرجو أن يفهم بوضوح بأنه ليست لنا عدواة مع مصر والشعب المصري بل اني لوطيد الثقة بأن السودان الحر المستقل سيتعاون مع مصر الحرة المستقلة في تفاهم وحسن جوار . وقد أكدنا ذلك لمصر في مناسبات عدة ولكنها لم تستمع لما نقول فأعرضت عنا وآثرت أن تبقى في السودان بمساعدة الحراب الإنجليزية . إني لا أصدق أن بريطانيا وهي في طليعة الدول المكونة لهيئة الأمم المتحدة ستساعد مصر على سلب حرية شعب كالشعب السوداني» .

وفي معرض رده على حديث السيد عبد الرحمن ذكر كلمنت اتلي النقاط التالية :-

١- إن الحكومة البريطانية اعترفت بحق السودان في تقرير مستقبله وأنه تم بموافقتها إنشاء المؤسسات الدستورية في السودان .

٢- إن البروتوكول المقترح لا يغير في وضع السودان الحالي لأن اتفاقيتي ١٨٩٩ و ١٩٣٦ ستظلان نافذتي المفعول وستظل الإدارة الحالية على ما هي عليه ، وسيمنع البروتوكول أي تدخل مباشر من جانب مصر في السودان ، وإن كلمة سيادة لا تظهر في البروتوكول .

٣- إن البروتوكول لا يمس حق السودان في نيل استقلاله إذا أراد السودانيون ذلك .

٤- إن وجود علاقة بين مصر والسودان لا يتعارض مع حق السودانيين في

تقرير مصيرهم ، وتنتظر الحكومة البريطانية أن يتعاون السودانيون مع الحاكم العام حتى يصلوا إلى ما يريدون .

٥- إن لمصر حقوقاً في السودان نظراً للمعاهدات القائمة ولكن هذه الحقوق لا تتنافى مع حق السودانيين في تقرير مصيرهم .

في نهاية المقابلة أكد اتلي حق السودانيين في تقرير مصيرهم . ولكن عندما سأله السيد عبد الرحمن المهدي عن موعد تقرير المصير قال : «عليكم أن تتعاونوا مع الحاكم العام ، وبمقدار سرعة تقدمكم ستصلون إلى الهدف المنشود»[٣٥] .

٧- انهيار مشروع البروتوكول

كشف تصريح إسماعيل صدقي في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦ بأن وحدة وادي النيل قد تقررت نهائياً ، ثم بيان كلمنت اتلي في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ بأن النظر لا يتجه إلى تغيير ما يجري العمل به من حيث نظام السودان وإدارته عن وجود اختلاف في وجهات النظر بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن تفسير مشروع بروتوكول السودان . ولذلك رأى وزير الخارجية البريطاني ايرنست بيفن أن يتفق مع إسماعيل صدقي على تفسير للمشروع قبل عرضه على مجلس العموم للتصديق عليه . وهذا بالرغم من أن مجلس الوزراء المصري قد وافق على مشروع البروتوكول ، وأقر مجلس النواب سياسة الحكومة في هذا الصدد في جلسة سرية في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦[٣٦] .

ففي ٦ ديسمبر ١٩٤٦ سلم بيفن السفير المصري في لندن عبد الفتاح عمرو مذكرة أرفق بها مشروع التفسير الذي يقترحه على صدقي . قال بيفن في مذكرته إن الحكومة البريطانية تجد نفسها في حرج شديد جداً من جراء تسرب الأخبار وتفسيرات صدقي من جانب واحد للمشروع . وقال أيضاً إنه لا مجلس العموم ولا الرأي العام البريطاني يمكن أن يوافق على أن السودان بدلاً من أن يوجه إلى طريق الحكم الذاتي يؤخر إلى الوراء مرحلة . ثم ذكر بيفن أن

الحكومة البريطانية لا تستطيع أبداً في هذا العصر ومع استرشادها بروح ميثاق الأمم المتحدة في سياستها الخارجية أن تقبل فكرة أن البروتوكول يفرض على السودان ما يمنعه من اختيار وضع حكومته في المستقبل .

أما تفسير مشروع البروتوكول الذي اقترحه بيفن على صدقي فقد كان كما يلي :-

أولاً : إن نصوص البروتوكول لا تتضمن تغييراً في حالة السودان في الوقت الحاضر وان البروتوكول لا يزيد عن كونه تأكيداً للحالة القائمة . ولذلك فلن تكون هناك أي تغييرات في إدارته الحالية إلا في حدود ما هو ضروري لإعداد السودانيين للحكم الذاتي .

ثانياً : فيما يتعلق بمستقبل السودان فإن البروتوكول يعني أن السودانيين عندما ينضجون للحكم الذاتي ستكون لهم الحرية في اختيار وضع حكومتهم في المستقبل . وقد يتخذ هذا الوضع عدة أشكال : فقد يختار السودانيون اتحاداً مع مصر على غرار اتحاد حكومات الدومنيون المستقلة مع التاج البريطاني ، وقد يختارون شكلاً آخر من الاتحاد المستقل مع التاج المصري أو قد يختارون الاستقلال[٣٧] .

اعترض صدقي على التفسير البريطاني لأنه يناقض النصوص التي انعقد عليها الاتفاق كما يناقض الروح التي أملته . وذهب صدقي إلى أن التفسير البريطاني يجرد البروتوكول من كل معانيه ومراميه فهو يسمح بمنح السودانيين منذ الآن الحق في الاستقلال التام أو بكلمة أخرى الحق في الانفصال بتاتاً عن مصر مع ان المفاوضين المصريين لم يرضوا في لندن وما كان بوسعهم أن يرضوا بأن النص الذي تعترف فيه بريطانيا بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري قد يتضمن في نفس الوقت تخلي مصر عن تلك السيادة بمنح السودانيين الحق في الاستقلال .

وذكر صدقي أن البروتوكول يوضح أن حق السودانيين في اختيار نظام

بلادهم مستمد من نظام الحكومة الذاتية ولا ينبغي له أن يجاوز حدود الاستقلال الداخلي أو يشمل الانفصال السياسي عن مصر . كما كان من رأي صدقي أن سياسة الطرفين المتعاقدين يجب أن تسير في نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري وهذا ما يحول دون اعتراف مصر وبريطانيا بحق السودانيين في فصم الروابط التي تجمع بينهم وبين مصر وتاجها .

ثم أكد صدقي أن سيادة مصر على السودان قائمة بذاتها شرعاً وبحكم التاريخ ، وفي غنى عن اعتراف بريطانيا بها . فهذا الاعتراف لا ينشئ حادثاً جديداً يغير من نظام السودان ولكنه يقرر حالة قائمة .

وتبعاً لما تقدم رفضت الحكومة المصرية التفسير البريطاني للبروتوكول وأعلنت تمسكها بالنصوص التي وافقت عليها والتي ارتضاها بيفن . وطلبت الحكومة المصرية من بيفن أن يقدم إلى الوزارة البريطانية بغير إضافة أو تعديل تلك النصوص التي أعدت ووقع عليها بالأحرف الأولى في لندن[٣٨] .

وقد سبق أن ذكرنا أن مجلس النواب المصري صوت بالثقة في الحكومة في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ بعد مناقشة مشروع المعاهدة في جلسة سرية . ولكن بالرغم من ذلك فقد قدم إسماعيل صدقي استقالته في ٨ ديسمبر ١٩٤٦ . وكُلف محمود فهمي النقراشي رئيس الهيئة السعدية وعضو وفد المفاوضة المصري بتشكيل وزارة جديدة[٣٩] .

٨- تأكيدات اتلي للسودانيين

أثناء وجوده في لندن طلب الحاكم العام هدلستون من كلمنت اتلي منحه كتاباً ليعرضه على القادة السودانيين يقر صراحة بحق الشعب السوداني في الانفصال عن التاج المصري إذا رغب في ذلك . وعندما تلقى هذا الكتاب قفل عائداً إلى الخرطوم عن طريق القاهرة . ولكن بعد سفر الحاكم العام طالب ايرنست بيفن بإعادة صياغة الكتاب على أساس أن حق الانفصال لم يتم الاتفاق عليه صراحة مع الحكومة المصرية وأن ما تم الاتفاق عليه كان حق

السودانيين في تقرير مركزهم المستقبلي والذي يشمل الاستقلال . ولذلك أرسلت برقية إلى الحاكم العام تطلب منه عدم استخدام الكتاب الذي أعطي له في لندن[٤٠] . ورداً على هذه البرقية أبلغ الحاكم العام الحكومة البريطانية بأنه لن يعود إلى الخرطوم إلا إذا تلقى تأكيداً محدداً وقاطعاً بحق السودانيين في الانفصال عندما يحين الوقت[٤١] . ولكن الصيغة التي استقر عليها رأي الحكومة البريطانية في نهاية الأمر وقبلها الحاكم العام على مضض لم تنص على حق الانفصال وإنما على حق السودانيين في الحكم الذاتي وتقرير مستقبلهم بحرية والاستقلال الكامل[٤٢] .

عاد الحاكم العام إلى الخرطوم في ٦ ديسمبر ١٩٤٦ . وفي ٧ ديسمبر ١٩٤٦ أصدر بياناً قال فيه إن كلمنت اتلي رئيس الوزراء البريطاني قد أذن له كتابة أن يؤكد للسودانيين أن الحكومة البريطانية مصممة «على عدم السماح بأي شيء من شأنه أن يحرف حكومة السودان - التي لم تمس الحادثات الأخيرة دستورها وسلطاتها بأي تعديل - عن القيام بالمهمة التي أخذتها على عاتقها أي إعداد السودانيين للحكم الذاتي ومهمة اختيارهم بحرية للوضع الذي يريدونه لبلادهم في المستقبل . وإن حكومة صاحب الجلالة لترى أنه بحسب منطوق الكلام الذي أفضى به رئيس الوزارة المصرية إلى وزير الخارجية البريطانية لا شيء في المعاهدة المزمع عقدها يمكن أن يغمط السودانيين حقهم في تحقيق استقلالهم ولا يمكن أن يقيد شعباً يطلب الحرية . على أن رئيس الوزارة المصرية قد أوضح لوزير الخارجية البريطانية أن هذا مبدأ عام ولا يستوجب تدوينه في صلب المعاهدة» .

وأشار الحاكم العام في بيانه إلى نقطة قال إن كلمة المثقفين السودانيين جميعاً قد اتفقت عليها «وهي رغبتهم في أن يحكموا أنفسهم بأسرع ما يمكن . وهذه رغبة تشاركهم فيها كل من حكومتي بريطانيا العظمى ومصر وليس هناك مانع من أن تجد حكومة السودان فوراً في العمل لبلوغ هذا

الهدف . وإني موطد العزم على ألا يقف أي شيء في سبيل تأسيس حكومة سودانية . وإنني أطلب من جميع من يودون أن يخدموا بلادهم أن يتعاونوا معي ومع موظفيَّ على رسم الخطوة التالية في سبيل تحقيق هذه الغاية . فلا شيء غير حسن النية فيما بينكم والتعاون مع الحكومة يمكن أن يبلغكم هدف الحكم الذاتي الذي تتوق إليه جميع الطبقات والأحزاب . كما واني أطلب إليكم أن تضعوا خلافاتكم الداخلية جانباً وأن تتحدوا في بذل مجهوداتكم لتحقيق أهدافكم»[٤٣] .

وعند افتتاح الدورة السادسة للمجلس الاستشاري في أول يناير ١٩٤٧ أكد الحاكم العام كذلك أن حكومة السودان ستستمر في مهمتها الرامية إلى إعداد السودانيين للحكم الذاتي وتهيئتهم لأن يختاروا بمحض إرادتهم الوضع الذي يريدونه للسودان في المستقبل[٤٤] .

رأت الحكومة المصرية في البيان الذي أصدره الحاكم العام في ٧ ديسمبر ١٩٤٦ بتفويض من رئيس الوزراء البريطاني تشجيعاً مباشراً للسودان للانفصال عن مصر . لذلك بادرت بإبلاغ الحكومة البريطانية اعتراضها الشديد على السياسة التي أعلنها الحاكم العام وحذرت من سوء مغبتها على العلاقات المصرية - البريطانية . وقال رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي إن الحاكم العام بوصفه ممثلاً للحكومتين المصرية والبريطانية ، لا ينبغي له أن يدلي بتصريحات أو يسير في سياسة لا تكون محل اتفاق بين الحكومتين أو تخالف وجهة النظر المصرية . وطالب النقراشي الحكومة البريطانية بتوضيح حقيقة نواياها «إذ لا يتصور أن مصر وهي تعمل بصدق على صون الأمن العام في الشرق الأوسط ، تفرط في أمنها هي ، بل في حياتها ، بأن تترك السودان تروج فيه سياسة ترمي إلى فصله عن مصر . إن السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة بل هو أكثر ، إن أهمية مصر بالنسبة للسودان لا تقل شأناً عن ذلك . والسودان في وحدة مع مصر ، مستمدة من رغبة الشعب في كل من شقي الوادي . فالسياسة

التي ترمي إلى فصم هذه الوحدة ، أو تعمل عملاً من شأنه إضعاف هذه الصلة ، تكون ولا شك عملاً عدائياً لمصر»[٤٥] .

٩- النقراشي يحاول إنقاذ البروتوكول

تعتبر حكومة النقراشي امتداداً سياسياً لحكومة صدقي . فقد تكونت من الحزبين اللذين شاركا في حكومة صدقي وهما الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين . ومعلوم أن الحزبين كانا قد شاركا في وفد المفاوضة المصري وقبلا مشروع معاهدة صدقي - بيفن . وقد ورد في موضع سابق أن إبراهيم عبد الهادي وزير الخارجية في حكومة صدقي ووكيل الهيئة السعدية كان قد سافر مع صدقي إلى لندن في أكتوبر ١٩٤٦ ووقّع معه بالأحرف الأولى على مشروع المعاهدة[٤٦] .

وعندما عرض مشروع المعاهدة على مجلس النواب المصري في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ في اقتراح بالثقة بحكومة صدقي ، تولى محمود فهمي النقراشي رئيس الهيئة السعدية وعضو وفد المفاوضة الدفاع عن المشروع . وقد أشاد صدقي نفسه بذلك فقال إن النقراشي بيّن «النواحي العديدة التي جعلت منه مشروعاً متفقاً مع مصلحة البلاد كل الاتفاق» . وقال صدقي أيضاً إنه كان لبيان النقراشي «الأثر الكبير في توجيه رأي النواب نحو الثقة بالحكومة والموافقة على تصرفها»[٤٧] .

لذلك فإن المفاوضات التي أجراها النقراشي في بداية عهد حكومته مع السفير البريطاني رونالد كامبل كانت تمثل محاولة لإنقاذ مشروع معاهدة صدقي - بيفن ويضمنها مشروع بروتوكول السودان .

ففيما يتعلق بمشروع بروتوكول السودان ، قدمت الحكومة البريطانية مشروعاً معدلاً احتفظت فيه بالملامح الرئيسية للمشروع الأصلي مع إضافة بعض الفقرات الجديدة . نص المشروع البريطاني المعدل على أن السياسة التي يتعهد الطرفان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج

مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي . ولتنفيذ ذلك فقد نص المشروع على الإجراءات التالية :-

«أ- يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان معاً ومع السودانيين من وقت لآخر في مسائل السياسة المتعلقة بالسودان وبرفاهية السودانيين وإعدادهم للحكم الذاتي .

ب- يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقاً لهذا الإجراء أنه عندما يبلغ السودانيون المرحلة التي يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية في ممارسة حق الاختيار تبعاً لمطامحهم السياسية وطبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها .

ج-وإلى أن يتسنى للطرفين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناءً من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

د- وفي كل الأحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذا الإجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما»[٤٨] .

لم يوافق النقراشي على المشروع البريطاني واقترح المشروع التالي :-

«اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على إعدادهم للحكم الذاتي على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك أن يدخلا فوراً في مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانيون . وإلى أن يبلغ السودان الحكم الذاتي تستمر اتفاقية ١٨٩٩ سارية وتظل المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه

والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولاً بها وذلك استثناءً من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية»[٤٩] .

وإزاء إخفاق مباحثات النقراشي - كامبل في الوصول إلى صيغة مرضية للطرفين ، فقد قرر مجلس الوزراء المصري في ٢٥ يناير ١٩٤٧ قطع المفاوضات وعرض القضية على مجلس الأمن لأن الاقتراحات والعروض التي تقدمت بها الحكومة البريطانية لا ترضي الحقوق الوطنية المصرية[٥٠] . وأعلن النقراشي أمام مجلس النواب في ٢٧ يناير ١٩٤٧ أن المفاوضات التي كانت جارية بين الحكومتين المصرية والبريطانية لم تسفر عن اتفاق يحقق مطالب البلاد وهي جلاء القوات الأجنبية ووحدة وادي النيل ولذلك قررت الحكومة المصرية أن تسلك سبيلاً آخر لتحقيق هذه المطالب . وقال النقراشي : «إن قضية وادي النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها»[٥١] .

١٠- الاتحاديون والاستقلاليون يؤيدون عرض القضية على مجلس الأمن

على أثر اجتماع عقد في ٢٨ يناير ١٩٤٧ أعلن «وفد السودان» المكون من الأحزاب الاتحادية تأييده للقرار الذي اتخذته حكومة النقراشي بعرض قضية وادي النيل على العدالة الدولية . وقال الوفد إن القرار جاء محققاً لرغبات السودانيين . كما سجل الوفد اغتباطه بقول النقراشي «إن قضية وادي النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها» .

وأمّن «وفد السودان» على صحة ما جاء في بيان النقراشي أمام مجلس النواب في ٢٧ يناير ١٩٤٧ من أن وحدة وادي النيل تأكيد لأمر واقع وصدى صادق لرغبة أبناء الوادي في شماله وجنوبه . ثم قال الوفد : «وما قرار مؤتمر الخريجين الذي أصدره في ٢ أبريل ١٩٤٥ بعد الدرس والتمحيص وتحري رغبة السودانيين الحقيقية ذلك القرار الذي يدل على تعلق السودان بالتاج المصري ، إلا تعبير صادق عن رغبة السودانيين الأكيدة واتجاههم في اختيار

الوضع الذي يكفل للوادي أمنه وسلامته وللسودان حريته ورفاهيته»[٥٢] .

وأعلنت الجبهة الاستقلالية في الأسبوع الأول من فبراير ١٩٤٧ أنها تعد قطع المفاوضات الخطوة الأولى في نجاح الدعوة الاستقلالية . ورحبت الجبهة برفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة «ذلك لأننا واثقون من عدالة مطلبنا ، فليس في الوجود الآن من يطلب لبلاده غير الاستقلال . وليس في بلد في العالم من يعمل على فرض سيادة أجنبية على وطنه وأهله» .

كما أعلنت الجبهة الاستقلالية أنها ستطالب بإنهاء الحكم الثنائي وعبّرت عن رفضها للمقولة البريطانية بأن السودان لم ينضج بعد لممارسة حق تقرير المصير ولمطالبة مصر بالسيادة على السودان وبوحدة وادي النيل الأبدية . إذ قالت الجبهة في هذا الصدد : «لقد وصلنا درجة تمكننا من حكم أنفسنا بأنفسنا بالقياس إلى أمم الشرق الأوسط التي حولنا ، والتي تتمتع بالاستقلال التام ، وعلى هذا فلنا حق تقرير مصيرنا الآن ، لا كما تدعي بريطانيا بأننا مازلنا غير أهل لتقريره ، ونحتاج إلى فترة تبلغ فيها درجة الحكم الذاتي تقرير المصير . أما دعوى مصر في حق السيادة على بلادنا ووحدة وادي النيل الأبدية فدعوى باطلة ، ليس لها سند تاريخي ولا قانوني ولا منطقي . وعالم اليوم له دستور يكفل حريات الشعوب ويحترم إرادتها ، ولا يفرض على بلد ما سيادة غير سيادة أبنائها . أما إذا ادعت مصر ومن يؤيدها من السودانيين أن أغلبية الشعب السوداني تؤيد السيادة المصرية وتؤيد وحدة وادي النيل الأبدية تحت التاج المصري ، فإننا نرحب بالاستفتاء العام ، وللشعب أن يقول كلمته وعلينا جميعاً أن نرضى بحكمه»[٥٣] .

الهوامش

١ . الأهرام : ٢٩ أكتوبر ١٩٤٦ .

٢ . نفس المصدر والعدد .

٣ . نفس المصدر : ٣١ أكتوبر ١٩٤٦ .

٤ . السودان الجديد : ١ نوفمبر ١٩٤٦ .

٥ . الأهرام : ٢٩ أكتوبر ١٩٤٦ .

٦ . السودان الجديد : ١ نوفمبر ١٩٤٦ .

٧ . الأهرام : ٢٩ أكتوبر ١٩٤٦ .

٨ . نفس المصدر والعدد .

٩ . السودان الجديد : ١ نوفمبر ١٩٤٦ .

١٠ . نفس المصدر والعدد . وأيضاً نفس المصدر في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٦ .

١١ . يقع هذا الميدان شمال المبنى الحالي لوزارة المالية . وكان يوجد في وسطه تمثال لكتشنر على صهوة جواد .

١٢ . السودان الجديد : ١ نوفمبر ١٩٤٦ .

١٣ . نفس المصدر والعدد .

١٤ . نفس المصدر : ٨ نوفمبر ١٩٤٦ .

١٥ . FO 371/53328, SPIS No. 60, October 1946.

١٦ . الأهرام : ٣ نوفمبر ١٩٤٦ .

١٧ . نفس المصدر والعدد . وأيضاً السودان الجديد : ٨ نوفمبر ١٩٤٦ .

١٨ . السودان الجديد : ٨ نوفمبر ١٩٤٦ .

١٩ . انظر نص البيان في عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

٢٠ . Robertson, Transition in Africa (1974), pp. 95 - 96.

٢١ . Ibid., p. 97.

٢٢ . FO 800/505, Foreign Office to Governor - General, Khartoum, November 5, 1946. Also Foreign Office to Foreign Secretary, New York, November 8, 1946, ibid.

٢٣ . Creed, Miller and Robertson to Huddleston, November 6, 1946, ibid.

٢٤ . الأهرام : ٨ نوفمبر ١٩٤٦ .

٢٥ . نفس المصدر : ١٩ نوفمبر ١٩٤٦ .

٢٦ . نفس المصدر والعدد .

٢٧ . بشير محمد سعيد ، الأزهري وعصره ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

٢٨ . السودان الجديد : ٢٩ نوفمبر ١٩٤٦ .

٢٩ . نفس المصدر والعدد . وأيضاً الرأي العام : ٢٦ نوفمبر ١٩٤٦ .

٣٠ . السودان الجديد : ٢٩ نوفمبر ١٩٤٦ .

٣١ . نفس المصدر : ٦ ديسمبر ١٩٤٦ .

٣٢ . بالإضافة إلى هؤلاء كان وفد المفاوضة يضم إسماعيل صدقي ، ومحمود فهمي النقراشي ، وإبراهيم عبد الهادي ، ومحمد حسين هيكل ، وحافظ عفيفي . وقد رفض حزب الوفد والحزب الوطني الاشتراك في وفد المفاوضة : انظر عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٩٦ .

٣٣ . نفس المصدر ، ص ٢٠٦ - ٢١٠ .

٣٤ . FO 371/53260, Huddleston to McNeil, November 13, 1946.

٣٥ . انظر عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ٧٥ . وأيضاً :

FO 371/53261, Record of an interview of Sayed Abdel Rahman el Mahdi with the Prime Minister at No. 10 Downing Street on November 28, 1946.

٣٦ . انظر إسماعيل صدقي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ . وأيضاً :

FO 371/62962, Statement by the Foreign Secretary in the House of Commons on the Anglo - Egyptian Treaty Negotiations, January 27, 1947.

٣٧ . الكتاب الأخضر ، مرجع سابق ، ص ١١٥ - ١١٧ .

٣٨ . نفس المصدر ، ص ١١٧ - ١٢٢ .

٣٩ . عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ و ٢٢٤ .

٤٠ . FO 371/53260 Foreign Office to Foreign Secretary, New York, November 22, 1946, and also Foreign Secretary, New York, to Foreign Office, November 23, 1946, ibid.

٤١ . FO 371/53261, Governor - General of the Sudan, Cairo, to Foreign Office, November 27, 1946.

٤٢ . Atlee to Huddleston, November 30, 1946 and Foreign Office to Cairo, November 30, 1946, ibid. Also see FO 371/53262, Cairo to Foreign Office, December 1, 1946.

٤٣ . السودان الجديد : ١٣ ديسمبر ١٩٤٦ .

٤٤ . المجلس الاستشاري لشمال السودان ، إجراءات الدورة السادسة ، من ١ - ٦ يناير ١٩٤٧ .

٤٥ . الكتاب الأخضر ، ص ١٢٧ .

٤٦ . انظر طارق البشرى ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ - ١٤١ . وأيضاً : يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية (١٩٧٥) ، ص ٤٨٤ - ٤٨٥ .

٤٧ . مذكراتي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .

٤٨ . الكتاب الأخضر ، ص ١٢٣ .

٤٩ . نفس المصدر ، ص ١٢٤ .

٥٠ . نفس المصدر ، ص ١٢٨ .

٥١ . نفس المصدر ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

٥٢ . الأهرام : ٣٠ يناير ١٩٤٧ .

٥٣ . نفس المصدر : ٦ فبراير ١٩٤٧ .

4 القسم الرابع

الفترة من مارس ١٩٤٧ إلـــى أبـــريـــل ١٩٥٠

توصيات مؤتمر إدارة السودان: ٣١ مارس ١٩٤٧

سبق أن ذكرنا أن الحاكم العام أعلن عند افتتاح الدورة الخامسة للمجلس الاستشاري في ١٧ أبريل ١٩٤٦ أن مؤتمراً سيعقد في نهاية دورة المجلس ليدرس الخطوات اللازمة لإشراك السودانيين بشكل أوسع في إدارة بلادهم .

تم تشكيل المؤتمر في ٢٢ أبريل ١٩٤٦ برئاسة السكرتير الإداري جيمس روبرتسون . وقد مثل المجلس الاستشاري في المؤتمر محمد علي شوقي ، وعبد الله خليل ، ويابو عثمان نمر ، ومكي عباس ، والزبير حمد الملك ، وسرور محمد رملي ، ومصطفى أبو العلا . وضمت عضوية المؤتمر كذلك محمد محمود الشايقي ، والصديق عبد الرحمن المهدي ، والدرديري محمد عثمان ، ونصر الحاج علي ، ومحمد صالح الشنقيطي ، وأحمد حسن خليفة ، ومحمد أحمد محجوب ، ومكاوي سليمان أكرت . وشارك في المؤتمر ثمانية من البريطانيين كان من بينهم السكرتير القضائي ومدير مديرية أعالي النيل . ودعي لحضور المؤتمر مارود مدير المديرية الاستوائية ليساعد المؤتمر في الشؤون المتعلقة بجنوب السودان لأن المؤتمر لم يكن به أعضاء من السودانيين الجنوبيين[١] . وعزا السكرتير الإداري عدم مشاركة الجنوبيين إلى طول المسافة التي كان عليهم أن يقطعوها للوصول من أماكن إقامتهم ، ولأن أغلبهم لم يألف بعد الاشتراك في اجتماعات كبيرة[٢] .

قبلت أحزاب الأمة والأحرار والقوميين المشاركة في أعمال المؤتمر . وقد مثل حزب الأمة في المؤتمر محمد الخليفة شريف ، ومحمد عثمان ميرغني ، وعبد الرحمن عابدون . ومثل الأحرار يوسف بدري والقوميين محمد حمد

النيل[٣] .

وفي معرض تبريرها لاشتراك حزب الأمة في مؤتمر إدارة السودان قالت صحيفة النيل : «لقد اعترف الحاكم العام للسودان بالاستقلال وقدر له مدة تقريبية ، ثم عين هذا المؤتمر - وأكثريته من السودانيين - لوضع الأسس التي يتسلم بها أبناء هذه البلاد شؤون حكومتهم أي أن يحددوا بأنفسهم المدة المعقولة لبلوغ هذا الاستقلال . فهل نرفض المؤتمر وفي إمكاننا أن نستغله في تقريب ذلك اليوم الموعود ، أو على الأقل في تسجيل كلمتنا ، والجهر برأينا؟» وأضافت صحيفة «النيل» قائلة : «إن قبول فكرة المؤتمر لا تضر مساعينا الوطنية لأننا لن ندخل المؤتمر وقد ألقينا أهدافنا أو سوفنا فيها أو نكصنا عنها بل يكون دخولنا سنداً لتلك الأهداف»[٤] .

وقد بعث حزب الأمة مذكرة إلى السكرتير الإداري تناولت الخطاب الذي ألقاه الحاكم العام في المجلس الاستشاري في ١٧ أبريل ١٩٤٦ ومؤتمر إدارة السودان وتكوين وصلاحيات المجلس الاستشاري . طلب حزب الأمة في مذكرته التصريح بأن جملة «سودان مستقل يحكم نفسه» التي وردت في خطاب الحاكم العام تعني الاستقلال الكامل ذا السيادة التامة والتكوين السياسي وأن يسجل هذا التصريح في الأمم المتحدة . كما طلب حزب الأمة ألا تكون فترة العشرين عاماً التي حددها الحاكم العام للوصول إلى سودان مستقل يحكم نفسه بنفسه ثابتة بل قابلة للتخفيض .

واقترح حزب الأمة أن يطلق على مؤتمر إدارة السودان «مؤتمر استقلال السودان» وأن تكون مهمته وضع خطط واضحة للسير الحثيث بالسودان إلى استقلاله الكامل في أقرب فرصة ممكنة . ونبه حزب الأمة إلى أن قصر المجلس الاستشاري على شمال السودان قد أوجد كثيراً من الريبة في نفوس الناس وطالب بأن يكون مجلساً عاماً وبأن توسع اختصاصاته بحيث يكون مجلساً تشريعياً لا استشارياً[٥] .

وقد قاطعت الأحزاب الاتحادية مؤتمر إدارة السودان . كما قاطعه أيضاً مؤتمر الخريجين . وسبقت الإشارة إلى أنه منذ نوفمبر ١٩٤٤ انفرد حزب الأشقاء بالسيطرة على مؤتمر الخريجين . وقد ورد في تقرير مؤتمر إدارة السودان أنه «طلب إلى الأحزاب الأخرى وإلى مؤتمر الخريجين أن ينتدبوا ممثلين ولكنهم لم يجيبوا الطلب»[٦] .

١- توصيات المؤتمر

عقد المؤتمر اجتماعه الأول في ٢٤ و ٢٥ أبريل ١٩٤٦ وقرر تشكيل لجنتين فرعيتين إحداهما للحكومة المركزية برئاسة مكي عباس والأخرى للحكومة المحلية برئاسة محمد أحمد محجوب وقد خلف المحجوب في رئاستها بعد استقالته من المؤتمر في ١٢ نوفمبر ١٩٤٦ مكاوي سليمان أكرت . وقد كانت اختصاصات لجنة الحكومة المركزية كما يلي :-

(أ) النظر في الخطوات التالية لإشراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزية والتقدم للمؤتمر بتوصيات عن الطرق التي تتخذ لجعل المجلس الاستشاري هيئة ذات وظائف ومسؤوليات أعظم .

(ب) دراسة لجان الحكومة المركزية المختلفة ومجالسها والتقدم بتوصيات عن تمثيل السودانيين فيها تمثيلاً أوسع نطاقاً من التمثيل الحالي .

(ج) النظر في إمكان إنشاء لجان جديدة[٧] .

جاء في تقرير المؤتمر أن الأساس الذي قامت عليه جميع توصيات المؤتمر هو رغبة السودانيين في حكم بلادهم ، ورغبة الحاكم العام في تعديل دستور المجلس الاستشاري لشمال السودان ليخلق منه جمعية أكثر تمثيلاً للشعب ، وليضطلع بمسؤوليات أكبر من مسؤوليات المجلس الاستشاري ، ورغبته في الاستمرار في سياسة تقدم الهيئات الداخلية للحكم الذاتي .

وأكد المؤتمر على ضرورة أن يكون للسودان صوته الخاص وأن تكون له هيئة ذات حق دستوري في التحدث باسم القطر بأكمله . ونبه المؤتمر إلى أن

السـودانيين لن يستطيعـوا أن يحكموا أنفسهم مـا لم يكن لهم تدريب سـابق في فن الحكم ، وهذا لن يتسنى لهم إلا عن طريق الاضطلاع بالمسؤولية .

اعتبـر المؤتمر المجلس الاستشاري الخطوة الأولى نحو الحكم الذاتي المسؤول . ولكن المؤتمر انتقد المجلس من ثلاثة وجـوه : أن اختصاصه كـان قـاصراً على المديريات الشمالية الست ، وكانت وظيفته استشارية محضة ومحدودة المدى ، ولم يكن في وسع أعضائه أن يدعـوا أنهم يمثلون الشعب تمثيلاً صحيحاً رغم أن بعضهم من أكفأ رجالات البلاد وأوفرهم تجارباً .

واتفق المؤتمر على أن أمثل طريقة لتحسين المجلس الاستشاري وجعله أكثر تمثيلاً لرغبات الشعب وإعطائه قدراً أوفر من المسؤولية ، هي تشكيـل جمعية تشريعية تتألف من أعضـاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله وتكون ذات وظائف تشريعية ومـالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يتم إنشاؤه ليحل محل مجلس الحاكم العام[٨] .

وأوصى المؤتمر بأن يعـاد تشكيل مـجلس الحـاكم العـام ليكون مـجلساً تنفيـذياً وبأن يشمل عدداً من السـودانيين لينالوا التدريب ويساهموا في المسؤولية حيث أنهم بهـذه الطريقة لا يتدربون على أعلى وظائف الحكم فـحسب بل يتـاح لهم الاشتراك في رسم السياسة العامة لحكم بلادهم[٩] .

٢- المؤتمر يوصي بالتخلي عن السياسة الجنوبية

حتى منتصف الأربعينات كـانت السيـاسة البريطانية ترمي بوجه عام إلى إغـلاق جنوب السـودان أمام تيار المؤثرات العربية : اللغة والدين والزي . فـقد كان التعليم والصحة في قبضة الهيئات التبشيرية . كـما كانت الإعـانات التي تمنحهـا حكومة السـودان إلى الإرسـاليات المسيحية هي جملة مـا تنفقه على الصحة والتعليم في جنوب السودان[١٠] .

ومنعاً لإسلام الجنوب أو استعرابه بعوامـل الاتصال والاختـلاط ، أصـدرت حكومة السودان في سنة ١٩٢٢ قانون الجـوازات والتصاريح . منح هذا القانون

الحاكم العام سلطة إعلان أي منطقة من السودان «منطقة مغلقة» كلياً أو جزئياً سواء للسودانيين أو لغيرهم ، وأن يعلن أي منطقة من السودان «منطقة مغلقة» للتجارة إلا بالنسبة لسكانها . ومنحه كذلك سلطة منع انتقال العمالة داخل أو خارج السودان . وبمقتضى هذا القانون أصدر الحاكم العام أمر المناطق المغلقة لسنة ١٩٢٢ وأمر رخص الاتجار لسنة ١٩٢٨ . بموجب الأمر الأول أعلنت المديريات الجنوبية «منطقة مغلقة» . أما الأمر الثاني فقد وضع بعض القيود على دخول التجار الشماليين للمديريات الجنوبية(١١) . وقد قال جيمس روبرتسون إن هذه القوانين كانت ترمي إلى الحد من عدد التجار الشماليين في المديريات الجنوبية وتقييد تنقل التجار «الجلابة» فيها . وقال أيضاً إنه بالرغم من أن المواطن الشمالي العادي كان خارج نطاق تطبيق هذه القوانين ، إلا أن السلطات الإدارية لم تكن تشجعه على زيارة الجنوب . ومضى روبرتسون للقول إن هذه القوانين قصد بها إقامة حاجز لحماية الجنوبيين من استغلال الشماليين ولمنع استمرار الكراهية بين الشمال والجنوب . ثم قال إنه كان من المأمول أن يتطور أبناء الجنوب خلف هذا الحاجز حتى يصلوا إلى مستوى الشمال ولكن ذلك لم يحدث حتى نشوب الحرب العالمية الثانية(١٢) .

أعيدت صياغة سياسة الإدارة البريطانية تجاه الجنوب في المذكرة التي وجهها في ٢٥ يناير ١٩٣٠ السكرتير الإداري آنذاك هارولد ماكمايكل إلى الإداريين البريطانيين العاملين بالجنوب وإلى رؤساء الدوائر الحكومية . أكدت المذكرة أن سياسة الحكومة في الجنوب ترمي إلى قيام وحدات عرقية وقبلية مستقلة يقوم تركيبها على العادات المحلية والعرف والمعتقدات القبلية . وقررت المذكرة أن الإجراءات المطلوبة لتنفيذ هذه السياسة هي :-

أ- تهيئة كادر من العاملين - إداريين وكتبة وفنيين - لا يتحدث اللغة العربية .

ب- الحد من استخدام اللغة العربية في الجنوب .

ج- الحد من هجرة التجار الشماليين إلى الجنوب وتشجيع هجرة التجار

السوريين واليونانيين .

د- استخدام اللغة الإنجليزية حيث يتعذر التخاطب باللهجة المحلية .

وفي الفقرات الختامية للمذكرة أشار السكرتير الإداري إلى أنه بالرغم من أن الحد من استخدام اللغة العربية عنصر أساسي في السياسة الجنوبية إلا أن استخدامها سيضمحل تدريجياً لأنها ليست لغة الحاكمين أو المحكومين . ثم نبه إلى ضرورة محاربة الاعتقاد السائد في أوساط الجنوبيين بأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية[١٣] .

ويلاحظ المتفحص للوثائق البريطانية أن أهم المبررات للسياسة الجنوبية كانت حماية الجنوبيين من استغلال الشماليين ومن تجار الرقيق الشماليين . فمثلاً قال الاسكندر كادوقان ممثل بريطانيا في مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ إن التمييزات الإدارية التي اختطتها الإدارة البريطانية فيما مضى بين الجنوب وبقية أجزاء البلاد أملتها الضرورة الإنسانية لحماية شعب بدائي أعزل من استغلاله بواسطة إخوانه الأكثر تقدماً حتى يحين الوقت الذي يستطيع أن يقف فيه على قدميه . وذكر كادوقان أن شعب الجنوب لا يدين بالدين الإسلامي ولا يتكلم اللغة العربية ولم ينطق بها قط وليس بينه وبين الشمال أي صلة عنصرية . وذكر أيضاً أنه قبل أن يصل البريطانيون إلى السودان كان أهل الشمال يغيرون على سكان الجنوب ويأخذونهم عبيداً[١٤] .

ويبدو أنه حتى عام ١٩٤٥ لم تتخذ حكومة السودان رأياً قاطعاً حول مصير جنوب السودان : هل يُلحق بالشمال أو يضم إلى شرق أفريقيا؟ كل ما كان يهمها هو أن يتطور الجنوب في اتجاه حضاري مغاير للنمط العربي الإسلامي القائم في الشمال . ويظهر ذلك جلياً في الخطاب الذي بعث به الحاكم العام إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة في ٤ أغسطس ١٩٤٥ . ففي هذا الخطاب قال الحاكم العام : «إن السياسة المقررة هي العمل على حقيقة أن أهالي جنوب السودان يتميزون بأنهم أفارقة وزنوج . ولذلك فإنه يتعين علينا المضي

قدماً بأسرع ما نستطيع نحو تنميتهم اقتصادياً وتعليمياً على أساس أنماط تنموية أفريقية وزنجية وليس على أساس الأنماط الشرق أوسطية والعربية التي تلائم شمال السودان . فالتنمية الاقتصادية والتعليمية هي السبيل الوحيد لتأهيل الجنوبيين للاعتماد على أنفسهم في المستقبل سواء كان مصيرهم مرتبطاً بشمال السودان أو بشرق أفريقيا . ففي الحالة الأولى فإنه يجب عليهم كأقلية كبيرة متقدمة ومترابطة أن يقاوموا السلوك التسلطي الذي لا يزال يمارسه الشمال العربي . وأما في الحالة الثانية فإنه سيتعين عليهم القيام بقفزات ضخمة من أجل اللحاق بالمناطق الأسرع تقدماً في شرق أفريقيا»[١٥] .

لقد كان مؤتمر إدارة السودان الخطوة الأولى في طريق العدول عن السياسة الجنوبية . إذ أوصى المؤتمر بأن يتخذ في الحال قرار ينص على إدارة السودان كقطر واحد لأن مستقبل السودان يتوقف على دمج أهاليه ليكونوا شعباً واحداً . وقد أجمعت الآراء في المؤتمر على أن سلطات الجمعية التشريعية يجب أن تشمل القطر بأكمله شماله وجنوبه لأن تمثيل المديريات الجنوبية في جمعية تشريعية للقطر بأكمله من شأنه توحيد السودان ، ذلك التوحيد الذي تعتمد عليه رفاهية السودانيين كلهم في النهاية . وأشار المؤتمر إلى أنه مع ان المديريات الجنوبية ليست عربية الأصل شأنها في ذلك شأن أجزاء كثيرة من السودان الشمالي ، إلا أنها لن تحصل على التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا إذا اتجهت نحو أجزاء السودان الأخرى .

وسجلت أغلبية المؤتمر رأياً مؤداه أن إلغاء أمر رخص الاتجار لسنة ١٩٢٨ ، واتباع سياسة واحدة للتعليم في السودان كله ، وتعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب ، وتحسين طرق المواصلات بين جزئي السودان ، وتشجيع تنقلات الموظفين السودانيين بين الشمال والجنوب ، وتوحيد نظام درجات الموظفين سيساعد كثيراً في توحيد السودانيين[١٦] .

٣- مؤتمر جوبا يؤكد في يونيو ١٩٤٧ وحدة السودان

لاستطلاع وجهة نظر الجنوبيين والإداريين البريطانيين العاملين في الجنوب ،

عُرضت توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بجنوب السودان على مؤتمر عقد في جوبا في ١٢ يونيو ١٩٤٧ . شارك في المؤتمر مارود مدير الاستوائية وكنجدن مدير أعالي النيل وأوين نائب مدير بحر الغزال . وشارك في المؤتمر سبعة عشر جنوبياً اختارهم مديرا الاستوائية وأعالي النيل كممثلين لبعض قبائل الجنوب والطبقة المتعلمة من السودانيين الجنوبيين(١٧) . وقد كان من بين هؤلاء كلمنت امبورو ، وفليمون ماجوك ، وحسن فرتاك ، وجيمس طمبره ، وشير ريحان ، ولوليك لادو ، وبوث ديو ، وسيرسرو إيرو . وشارك في المؤتمر من الشماليين محمد صالح الشنقيطي ، وإبراهيم بدري ، وحسن أحمد عثمان (الكد) ، وسرور رملي ، وحبيب عبد الله .

حُددت صلاحيات مؤتمر جوبا في النقاط التالية :-

(أ) النظر في توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بالجنوب .

(ب) النظر فيما إذا كان من الصائب تمثيل الجنوب في الجمعية التشريعية المقترحة .

(ج) النظر في إدخال ضمانات في قانون الجمعية التشريعية تكفل أن جنوب السودان بما هو عليه من اختلافات في اللغة والعرق والتقاليد والأعراف والتطلعات لا يتعرض لما يعيق تقدمه السياسي والاجتماعي .

(د) النظر في إنشاء مجلس استشاري لجنوب السودان لمعالجة شؤون الجنوب ويُنتخب نواب الجنوب في الجمعية التشريعية من بين أعضائه .

(هـ) النظر في توصيات مؤتمر إدارة السودان المتعلقة بتوحيد سياسة التعليم وتعليم اللغة العربية وإلغاء أمر رخص الاتجار لعام ١٩٢٨ وتحسين المواصلات وتوحيد درجات الموظفين وتشجيع تنقلات الموظفين بين الشمال والجنوب .

وفي الكلمة التي افتتح بها المؤتمر ، قال جيمس روبرتسون إن سلطات المجلس الاستشاري لم تكن تشمل الجنوب كما لم يكن الجنوب ممثلاً فيه . وقال إن

مؤتمر إدارة السودان أوصى بأن يمثل الجنوب في الجمعية التشريعية المزمع إنشاؤها ، فقد رؤى أنه بالرغم من أن السودان بلد شاسع إلا أن ثرواته ضئيلة وعدد سكانه قليل ولا يمكن أن يحكم ذاتياً أو يعتمد على نفسه إذا قسم إلى وحدات صغيرة وضعيفة . وذكر روبرتسون أن الشماليين يأملون بإخلاص في أن تساعد مشاركة الجنوبيين في الجمعية التشريعية في الإسراع بتوحيد شطري البلاد . وأكد روبرتسون أن الدوافع وراء هذه التوصيات نبيلة وأنها لا ترمي إلى استغلال قبائل الجنوب .

وأوضح روبرتسون في كلمته أمام المؤتمر أن سياسة الحكومة في عام ١٩٤٥ كانت تهدف إلى ترقية الجنوبيين اقتصادياً وتعليمياً ليعتمدوا على أنفسهم في المستقبل سواء قرروا في النهاية الانضمام إلى شمال السودان أو إلى شرق أفريقيا كلياً أو جزئياً . ولكنه أضاف أن التطورات الاقتصادية والتعليمية التي حدثت في الجنوب منذ عام ١٩٤٥ حتمت أن يتجه الجنوب نحو الشمال وليس إلى يوغندا أو الكونغو مما استتبع إعادة صياغة سياسة الحكومة بشأن جنوب السودان لتكون كالآتي : «إن سكان جنوب السودان يتميزون بكونهم أفارقة وزنوجاً . ولكن بحسب ما يمكن استشرافه في المستقبل ، فإن عوامل الجغرافيا والاقتصاد تجعل تطورهم في المستقبل مرتبطاً ارتباطاً لا فكاك منه مع الشرق الأوسط وعرب شمال السودان . وبذلك يُضمن إعدادهم عبر التطورات التعليمية والاقتصادية ليتبوأوا مواقعهم في سودان المستقبل كأنداد لرفقائهم في الشمال اجتماعياً واقتصادياً» .

وفي أول جلسة لمؤتمر جوبا أكد الجنوبيون وحدة السودان ولكنهم آثروا إنشاء مجلس استشاري للجنوب قبل أن ينضموا للجمعية التشريعية وتعللوا بضعف التعليم وقلة الخبرة بشؤون الإدارة والحكم . ولكن في الجلسات التالية حدث تحول كبير في وجهة النظر الجنوبية وانتهى المؤتمر إلى أن الجنوب يرغب في سودان موحد ويرغب كذلك في المشاركة في الجمعية التشريعية . وقد قالت

صحيفة النيل : «إنه بهذا القرار يسدل الستار على الماضي بشكوكه ومخاوفه وتنقشع الغمامة التي رانت على القلوب في اليومين الماضيين ويشرق عهد جديد في سودان جديد تزول فيه الفوارق والسدود بين الأخوين ، ويرتفع إلى الأبد سيف ديموقليس الذي سلطته السياسة الاستعمارية نصف قرن على وشائج الدم والقرابة»[١٨] .

ولم يعترض الجنوبيون الذين شاركوا في مؤتمر جوبا على مبدأ توحيد السياسة التعليمية في الشمال والجنوب أو تدريس اللغة العربية في مدارس الجنوب . ولكن ثار خلاف حول بعض المسائل التفصيلية مثل المرحلة التي ينبغي أن تدرس فيها اللغة والعربية . وقد طالب بوث ديو بالإسراع في تدريس اللغة العربية في المدارس حتى يلحق الجنوب بالشمال . وأشار لوليك لادو إلى أن الكاثوليك والبروتستانت ربما لا يتعاونون في الأمر مما قد يثير بعض الصعوبات[١٩] .

وحريٌّ بالذكر أن محمد صالح الشنقيطي قد لعب دوراً كبيراً في إزالة شكوك الجنوبيين إزاء نوايا الشمال . ففي روايته لبعض ما حدث في مؤتمر جوبا ، قال الشنقيطي إن أول بند في جدول أعمال المؤتمر كان : هل يرغب الجنوبيون في الاندماج مع الشمال أم لا؟ وقد كان رأيهم بالإجماع وقبل أن يبدأ بالحديث أي شمالي أو إنجليزي أن الشمال والجنوب بلد واحد .

وأضاف الشنقيطي أن البند الثاني في جدول الأعمال كان : هل يرغب الجنوبيون في إرسال ممثلين إلى الجمعية التشريعية أم يكتفون بإرسال مراقبين؟ فكان رأيهم في اليوم الأول أن الجنوب متأخر ، ولم تنشأ فيه حكومات محلية وأنه من مصلحتهم أن ينشئوا حكوماتهم المحلية ومجلساً استشارياً للجنوب ويرسلوا مراقبين إلى الجمعية التشريعية إلى أن يجتازوا طور المجلس الاستشاري فيرسلوا ممثلين إلى الجمعية التشريعية .

وقال الشنقيطي إنه أوضح للجنوبيين أن الحكومات المحلية ليست عامة في

الشمال بالرغم من قيام الجمعية التشريعية ، وأنها أي الحكومات المحلية على وشك أن تبدأ في مناطق البجة والفونج وجبال النوبة ودارفور ، وأن هذه المناطق متأخرة ووضعها كوضع الجنوب تماماً بل ان عدد المتعلمين في الجنوب يفوق عدد المتعلمين في بعض هذه المناطق .

وقال الشنقيطي كذلك إنه ذكر للجنوبيين أنه لم يكن للشمال يد في عدم تمثيلهم في المجلس الاستشاري وأنه لا فائدة ستعود من إرسال مراقبين إلى الجمعية التشريعية لأنه لن تتاح لهم فرصة التعليم وكسب خطوات التمدن ومناقشة الموازنات لتوصيل المشروعات إلى الجنوب .

ومضى الشنقيطي للقول إن الجنوبيين راجعوا أفكارهم بأنفسهم دون تدخل من أحد وأيقنوا أن من مصلحتهم البدء بإقامة حكومات محلية كباقي مناطق السودان الأخرى وإرسال ممثلين إلى الجمعية التشريعية كأعضاء عاملين . وأكد الشنقيطي أن الجنوبيين لم يعطوا أية ضمانات خاصة بأن يوضعوا تحت حماية أي شخص ولو كان الحاكم العام نفسه أو أية هيئة وصاية[٢٠] .

وتصدى محمد صالح الشنقيطي للرد على ادعاءات بعض الإداريين البريطانيين بشأن العلاقة بين الشماليين والجنوبيين . فقد قال أوين نائب مدير بحر الغزال إن الشماليين لا يزالون يعانون من آثام الزبير باشا وتجار الرقيق . وقال أيضاً إن وجهة نظر الجنوبيين يغلب عليها الخوف والشك لأنهم لم ينسوا أيام الاضطهاد حتى وإن كان الشماليون قد نسوها . وخلص أوين إلى أن الجنوبيين لن ينضموا إلى الشمال عن طيب خاطر حتى يثبت الشماليون بأفعالهم لا بمجرد كلماتهم أن ما في نفوسهم قد تغير .

وفي معرض رده على أوين قال محمد صالح الشنقيطي إن الشماليين ليس لديهم رغبة في الهيمنة على الجنوب ويريدون أن ينضم إليهم الجنوبيون لوضع سياسة للقطر بأكمله . وقال الشنقيطي أيضاً إن البريطانيين في زمانهم كانوا أكبر تجار رقيق في التاريخ . وفي هذا الصدد ذكر أن جزر الهند الغربية يسكنها

الأفارقة الذين استُرقّوا في الماضي من قبل البريطانيين . ثم ذكر الشنقيطي أنه مع تطور الرأي العام أدرك البريطانيون شرور تجارة الرقيق . وأضاف أن ما حدث في بريطانيا حدث الآن في شمال السودان حيث أدرك أن الرق همجي وضار[٢١] .

٤- إجازة توصيات مؤتمر إدارة السودان

أجاز المجلس الاستشاري توصيات مؤتمر إدارة السودان في دورته السابعة التي بدأت في ٢٠ مايو ١٩٤٧ وطلب من الحكومة أن تعد تشريعاً وفقاً لهذه التوصيات في أقرب وقت ممكن[٢٢] . وأجاز مجلس الحاكم العام التوصيات من حيث المبدأ في ٢٩ يوليو ١٩٤٧ وقرر أن ترفع إلى الحكومتين المصرية والبريطانية للنظر فيها من حيث المبدأ . وبالطبع فقد كان من بين توصيات مؤتمر إدارة السودان التي أجازها مجلس الحاكم العام التوصية بأن تقوم الجمعية التشريعية بالتشريع للسودان كله شماله وجنوبه . وقد وافق المجلس «على أن تقرر ضمانات في التشريعات التي سيقوم عليها الدستور الجديد تكفل إطراد التقدم والفائدة لأهالي الجنوب»[٢٣] .

وكان جيمس روبرتسون السكرتير الإداري قد قدم مذكرة إلى مجلس الحاكم العام طالب فيها بضمانات لحماية الهوية الاجتماعية والثقافية لجنوب السودان ضد التسلط وسوء الإدارة من قبل حكومة مكونة بصفة رئيسية من شماليين . وبدون هذه الضمانات توقع روبرتسون أن يتحول الجنوب إلى مجتمع من الخدم لقطع الحطب وجلب الماء للارستقراطية الشمالية . ولذلك اقترح روبرتسون كضمان للجنوب أن يحتفظ الحاكم العام بسلطة إيقاف تطبيق أي تشريع أو أمر إداري على الجنوب إذا رأى أن تطبيقه سيحدث ضرراً بالجنوب وذلك حتى يتسنى لمجالس المديريات مناقشة التشريع أو الأمر الإداري[٢٤] .

ويبدو أن المادة ٥٤ (ج) من مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية قد قصد بها توفير الضمانات المطلوبة . فقد اعتبرت مركز الأقليات الدينية والعنصرية موضوعاً خاصاً لا يتقدم العضو بتشريع بخصوصه إلا بعد موافقة المجلس التنفيذي[٢٥] .

الهوامش

١ . التقرير الأول لمؤتمر إدارة السودان : الكتاب الأخضر ، ص ١٣٤ .
٢ . النيل : ٢١ يونيو ١٩٤٧ .
٣ . الكتاب الأخضر ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .
٤ . النيل : ١ مايو ١٩٤٦ .
٥ . نفس المصدر : ١١ يونيو ١٩٤٦ .
٦ . الكتاب الأخضر ، ص ١٣٦ .
٧ . نفس المصدر ، ص ١٣٦ - ١٣٨ .
٨ . نفس المصدر ، ص ١٣٨ - ١٣٩ .
٩ . نفس المصدر ، ص ١٥٠ .
١٠ . انظر الخطاب الذي ألقاه عبد الرحمن علي طه وزير المعارف في ١ نوفمبر ١٩٤٩ في الجمعية التشريعية عن سياسة التعليم في المديريات الجنوبية : المختار الأسبوعي من إجراءات الجمعية التشريعية من ٢٧ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٤٩ . انظر أيضاً :

Robertson, op. cit., pp. 104 - 105.

١١ . Mohamed Omer Beshir, The Southern Sudan: Background to Conflict (1968), pp. 41-42.

١٢ . Robertson, op. cit. p. 104.

١٣ . Appendix 1 in Mohamed Omer Beshir, op. cit., pp. 115 - 118.

١٤ . وقائع جلسات مجلس الأمن المنعقدة في ليك سكسس (نيويورك) للنظر في النزاع المصري - الإنجليزي (١٩٤٧) ، إصدار حكومة السودان ، الخرطوم .

١٥ . Quoted in Mohamed Omer Beshir, op. cit., p. 59.

١٦ . الكتاب الأخضر ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .
١٧ . النيل : ٩ و ٢١ يونيو ١٩٤٧ .
١٨ . النيل : ١٤ يونيو ١٩٤٧ .

١٩ . See Proceedings of Juba Conference in Mohamed Omer Beshir, op. cit, Appendix 9, pp. 136-153.

٢٠ . الأهرام : ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢ . وانظر أيضاً الرأي العام : ٢٨ نوفمبر ١٩٥٢ .

٢١ . Mohamed Omer Beshir, op. cit., p. 141.

٢٢ . انظر وقائع الدورة السابعة في إجراءات المجلس الاستشاري لشمال السودان ، الدورة الثامنة من

٣ - ١٠ مارس ١٩٤٨ ، ص ١٠ .

٢٣ . الكتاب الأخضر ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .

٢٤ . Rebertson, op. cit., pp. 108 - 109.

٢٥ . انظر نص مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في إجراءات المجلس الاستشاري لشمال السودان ، الدورة الثامنة من ٣ - ١٠ مارس ١٩٤٨ ، ص ٤٤ .

مسألة السودان أمام
مجلس الأمن: يوليو - سبتمبر ١٩٤٧

١- عريضة الدعوى المصرية

ذكرنا في الفصل الثالث من القسم الثالث أن مجلس الوزراء المصري قرر في ٢٥ يناير ١٩٤٧ قطع المفاوضات مع بريطانيا وعرض قضية البلاد على مجلس الأمن . وفي ١١ يوليو ١٩٤٧ قدم سفير مصر في الولايات المتحدة محمود حسن عريضة الدعوى المصرية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، وقد وقعها رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي بتاريخ ٨ يوليو ١٩٤٧[١] .

جاء في عريضة الدعوى أن احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر في سنة ١٨٨٢ واحتلالها تبعاً لذلك للجزء الجنوبي من وادي النيل ، قد مكن الحكومة البريطانية منذ عام ١٨٩٩ أن تفرض على مصر اشتراكها معها في إدارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه وتتبع فيه سياسة تهدف إلى فصم وحدة وادي النيل . ومن وجهة النظر المصرية فقد شكلت هذه السياسة واحتلال القوات البريطانية لوادي النيل تهديداً غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها مما أثار نزاعاً بين مصر وبريطانيا من شأن استمراره تعريض السلم والأمن الدولي للخطر .

وتطبيقاً للمادتين ٣٥ و ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة طلبت الحكومة المصرية من مجلس الأمن إجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاماً ناجزاً وإنهاء النظام الإداري الحالي للسودان[٢] .

ولم تحظ عريضة الدعوى بقبول حزب الوفد . ففي برقية إلى رئيس مجلس الأمن قال مصطفى النحاس إن حكومة النقراشي لا تمثل إلا الأشخاص الذين

تتكون منهم ولذلك فإن شكواها إلى المجلس لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب الشعب . وقال النحاس أيضاً : «إن مطلبي الشعب المصري يتلخصان في الجلاء عن وادي النيل كله مصر والسودان والاعتراف بوحدة وادي النيل مصر والسودان اللذين يؤلفان وطناً واحداً . ولكن رئيس الحكومة المصرية الحالية طلب في استخذاء إنهاء النظام الإداري القائم في السودان فحسب مع علمه أن مشكلة السودان بالنسبة لمصر هي مشكلة حياة أو موت»[٣] .

وهنأ إسماعيل الأزهري وبعض أعضاء «وفد السودان» المكون من الأحزاب الاتحادية النقراشي على تقديم عريضة الدعوى . وأصدر أزهري بياناً قال فيه إن العريضة جاءت محكمة في صياغتها ، دقيقة في تعابيرها ، شاملة لكل جوانب القضية ، مختصرة مركزة ، سديدة الأهداف والغايات . وقال كذلك إن السودانيين ابتهجوا ابتهاجاً عظيماً لما حوته العريضة من ترجمة صادقة لمطالب السودانيين التي تتلخص في جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاماً ناجزاً وإنهاء النظام الحالي للسودان[٤] .

وبينما أكد حزب الأمة أنه ليس ثمة سوداني يعارض انسحاب القوات البريطانية من السودان وإلغاء الحكم الثنائي ، إلا أنه أخذ على عريضة الدعوى المصرية خلوها من أي إشارة إلى استقلال السودان أو حقه في تقرير المصير[٥] .

وبعد إعلان موقف حزب الأمة من عريضة الدعوى المصرية بعث المرشد العام للإخوان المسلمين حسن البنا برقية إلى السيد عبد الرحمن المهدي قال فيها : «لقد رفع سماحة والدكم العظيم علم الثورة انتصاراً لله والوطن والحق فقاومه الغاصبون من أعداء الله والوطن والحق لحاجة في نفس يعقوب كشفت عنها الأيام . فأعيذكم بالله أن تكونوا في موقفكم من قضية الوادي حجة أو شبه حجة لهؤلاء الغاصبين المعتدين ولو بطريق غير مباشر . وأخاطبكم باسم الإسلام الحنيف أولاً فأذكركم بأن تعاليمه الشريفة لا تعرف للمسلمين إلا أمة

واحدة . ولو استطعنا جمع هذه الأمة من المحيط إلى المحيط تحت لواء واحد لكان ذلك اليوم أسعد أيام حياتنا فلا أقل من أن نحرص على وحدة وادينا الطبيعية التي لم تنل منها إلا دسائس الغاصبين (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) . ثم أخاطبكم بلسان الوطن والمصلحة القومية بعد ذلك فأذّكر سماحتكم بأن السودان لن يستغني أبداً عن مصر ولن يستقيم أمره إلا بوحدته معها . كما أن مصر كذلك لا يمكن أن تحيا بغير السودان وأن لا مطمع لمصر في سيادة أو استغلال مادي أو استعمار سياسي ولكن أخوة تامة ومصلحة مشتركة وتكافل في خير هذا الوادي السعيد ولا شيء إلا هذا» .

وناشد حسن البنا السيد عبد الرحمن بالله والإسلام والوطن وذكرى جهاد والده العظيم أن يؤيد قضية الوادي وأن يطالب بما تطالب به مصر وأن يعلن ذلك على الملأ «وإذا كان للسودان بعد ذلك ما يريده من مصر فلن يجد منها إلا كل معاونة ومسارعة إلى كل ما يريد المواطنون السودانيون» .

وعن مطالبة السيد عبد الرحمن باستقلال السودان قال حسن البنا إنه «ليس لها الآن معنى ولا أثر إلا محاولة تعطيل الجهود المصري في سبيل حرية الوادي واستقلاله وإعانة الخصوم الأقوياء على الإخوة والأصدقاء»[٦] .

وفي معرض تعليقها على برقية حسن البنا قالت صحيفة «النيل» إن حسن البنا اعتمد على العاطفة أكثر من اعتماده على المنطق . وقالت كذلك إن موقف السيد عبد الرحمن من مسألة حرية السودان هو موقف أبيه بالأمس وهدفهما واحد هو أن يحيا السودان حراً لا تدنس جوه أنفاس المحتلين من أي جنس أو دين .

وعن قول حسن البنا إن الغاصبين من أعداء الله والوطن والحق قاوموا المهدي قالت صحيفة النيل : «ونحن نحمد لفضيلته هذه الصراحة وإن لم يوضح لنا هل يشمل لفظ الغاصبين قومه أم يقصد به الإنجليز وحدهم . إن الإمام المهدي قاد قومه في جهاد مشروع لتحرير بلادهم وتغيير المنكر الذي فشا فيها ، وإن

المصريين مهما انتحلوا الأعذار لإراقة دماء السودانيين المدافعين عن حريتهم فلن يستطيعوا أن يبرروا استعانتهم بالإنجليز على قوم هم إخوانهم في الدين وجيرانهم في الوطن . ولن تغسل عنهم المحيطات العار الذي لصق بهم يوم نصروا الكفر على الإسلام والعبودية على الحرية لا يدفعهم إلى ذلك سوى الطمع وحب التملك» .

وأبدت صحيفة «النيل» ترحيبها باتحاد كلمة المسلمين في جميع أقطار العالم وأن تتصل أسبابهم حتى يكونوا قوة يحسب لها حسابها . ولكنها أشارت إلى أن «هذا الاتحاد إذا تم فلن يكون إلا على أساس استقلال كل دولة إسلامية وتعاون هذه الدول في مصالحها المشتركة لأنه لا يعقل أن تجتمع هذه الشعوب المتفرقة تحت سلطان واحد لتنائي ديارها واختلاف ظروف حياتها . . . وشتان بين هذا التعاون الحر وهذه الوحدة التي ينادي بها المصريون والتي تنطوي على استعباد الشعب السوداني وإخضاعه لسيطرة الشعب المصري» .

ثم قالت صحيفة النيل : «نحن لا نعادي مصر والمصريين ولا نرفض التفاهم الحر الكريم معهم ، ولكننا لا نرضى ولن ندخل في أي تفاهم يرمي إلى وضع الشعب السوداني تحت سيادة غيره ، سواء كان هذا الغير مصر أو إنجلترا . فإذا كانت مصر تريد التفاهم مع سيادته فلتعين رجالاً مسؤولين للاتصال بسيادته ، وليس لدينا ما يحملنا على الظن بأنه يتردد في مقابلتهم خاصة إذا ذكرنا الاستعداد الكريم للتفاهم الذي أبداه يوم أبرق صدقي في العام الماضي»[٧] .

٢- إخفاق محاولة للاتفاق على مطالب السودان

بعد تقديم عريضة الدعوى المصرية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ١١ يوليو ١٩٤٧ ، بدأت محاولة في السودان للوصول إلى تفاهم يجعل من السودانيين كتلة واحدة في المطالبة بحقوقهم . ولهذا الغرض التقى في الأسبوع الأخير من يوليو ١٩٤٧ مندوبون عن الجبهتين الاستقلالية والوطنية بغرض الاتفاق على مطالب السودان التي يجب أن تقدم إلى مجلس الأمن[٨] .

وفي اجتماع عقد في ٣ أغسطس ١٩٤٧ بمنزل محمد أحمد محجوب ، اتفق المندوبون بالإجماع على مشروع مطالب السودان التي ينبغي أن تبلّغ إلى مجلس الأمن . وقد كانت هذه المطالب كما يلي :-

١- إنهاء الحكم الثنائي في الحين .
٢- قيام حكومة سودانية ديمقراطية .
٣- تستند الحكومة الديمقراطية إلى جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً .
٤- تشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية هيئة الأمم المتحدة .
٥- تقرر الحكومة السودانية الديمقراطية مستقبل السودان بالطرق الدستورية الحرة .

كما اتفق المندوبون على أن السودانيين متمسكون بأن تحل قضيتهم أمام الهيئات الدولية ، ولا يقبلون الرجوع إلى مفاوضات ثنائية بين مصر وبريطانيا .

وقّع مشروع الاتفاق عن الجبهة الاستقلالية عبد الله خليل ، ومحمد أحمد محجوب ، ومحمد أحمد عمر ، وأحمد يوسف هاشم . وعن الجبهة الوطنية عبد الله ميرغني ، ومبارك زروق ، ومحمود الفضلي ، وحسن الطاهر زروق .

وحري بالذكر أن الجبهتين الوطنية والاستقلالية اتفقتا على تأجيل البرقيتين اللتين كانت كل منهما قد قررت إرسالها إلى مجلس الأمن لشرح وجهة نظرها وذلك حتى يتسنى لهما بعد إقرار مشروع الاتفاق إرسال برقية واحدة تعبّر عن رغبة السودان الاجماعية .

وعندما رفع مشروع الاتفاق للجبهتين لإقراره ، وافقت عليه الجبهة الاستقلالية بالإجماع في اجتماع عقد بدار حزب الأمة بأم درمان في ٤ أغسطس ١٩٤٧ . ولكن مشروع الاتفاق أثار خلافات حادة في أوساط الجبهة الوطنية ، فقد عارضه حزب وحدة وادي النيل لأنه لا ينص على وحدة وادي النيل . واعتبره بعض أقطاب الجبهة الوطنية خيانة لمصر وطعنه لها من الخلف . ومع إنّ الجبهة الوطنية أعربت عن استعدادها للتعاون مع الجبهة الاستقلالية

لتحقيق جلاء الإنجليز جلاءً ناجزاً وإلغاء النظام الإداري القائم في السودان فوراً ، إلا أنها مع ذلك رفضت مشروع الاتفاق لأنه يخالف المبادئ التي نادى بها «وفد السودان» . وهكذا تبددت الآمال التي عقدت على اتفاق الجبهتين الوطنية والاستقلالية على عمل مشترك يسمع صوت السودان لمجلس الأمن[٩] .

وبعد إخفاق محاولة الاتفاق بعثت الجبهة الوطنية برقية إلى مجلس الأمن عبّرت فيها عن رضائها وتأييدها لما ورد في عريضة الدعوى التي رفعها النقراشي للمجلس والتي تتضمن جلاء الإنجليز عن مصر والسودان وإنهاء النظام الإداري القائم في السودان فوراً[١٠] .

وأبرقت الجبهة الاستقلالية مجلس الأمن مطالبة بإلغاء الحكم الثنائي فوراً وباستقلال السودان عن مصر وبريطانيا . وأعربت الجبهة الاستقلالية عن ثقتها في أن الأمم المتحدة ستلتزم بمبادئها وتحتفظ للسودانيين بحقهم الطبيعي في تقرير مصيرهم . وناشدت الجبهة الاستقلالية الأمم المتحدة باسم الحقوق المقدسة أن تتخذ الإجراءات السريعة للوقوف على رأي السودانيين في نوع الحكم الذي يريدونه لبلادهم . وسجلت الجبهة الاستقلالية رفضها للعودة إلى المفاوضات بين مصر وبريطانيا لحل مسألة السودان ، فقد قالت في هذا الصدد : «إن محاولات كل من مصر وبريطانيا المتكررة لفض تنازعهما على بلادنا بمفاوضات مباشرة فوق تناقضها مع حق تقرير المصير قد عجزت عن الوصول إلى حل يرتضيه السودانيون . وإن العودة إلى تلك المفاوضات لن تكون لها نتيجة إلا إثارة القلاقل في السودان . إن سيطرة هاتين الدولتين على بلادنا بحق الفتح واتجاههما في مفاوضاتهما السابقة لا تترك مجالاً للشك في أن أي حلول تأتي عن طريقهما لن تكون إلا لحماية مصالحهما على حساب السودانيين»[١١] .

وباسم الحزب الجمهوري طالب سكرتيره منصور عبد الحميد مجلس الأمن أن يقرر إجلاء القوات الإنجليزية والمصرية عن السودان وإلغاء الحكم الثنائي

وإعادة السيادة على السودان لأهله وإعلان استقلاله القومي العام . وأكد الحزب الجمهوري لمجلس الأمن بأن السودانيين الأحرار لن يرتبطوا بأي قرار منه لا يعطي السودان حريته الكاملة وأنهم سيحاربون أي قرار من هذا القبيل[١٢] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحزب الجمهوري كان قد انسحب من الجبهة الاستقلالية بعد أن قررت الجبهة في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٦ رفع مقاطعتها للمجلس الاستشاري ومؤتمر إدارة السودان . فقد كان من رأي الحزب الجمهوري الانصراف عن تصريحات المستعمرين ووعودهم ، والمضي في الجهاد حتى يبلغ الكتاب أجله ، فينال السودان استقلاله[١٣] .

٣- النقراشي يطرح وجهة النظر المصرية

طرح النقراشي وجهة النظر المصرية في خطاب رئيسي ألقاه أمام مجلس الأمن في ٥ أغسطس ١٩٤٧ . ثم تحدث بعد ذلك مرات أخرى عديدة معقباً على وجهة النظر البريطانية التي عرضها الاسكندر كادوقان وعلى مشروعات القرارات التي تقدمت بها بعض الدول الأعضاء في المجلس .

طلب النقراشي من مجلس الأمن إنهاء النظام الإداري القائم في السودان منذ سنة ١٨٩٩ وذلك حتى يتمكن السودانيون من مشاركة شعب مصر رفاهيته وأمانيه . وفي معرض حديثه عن الأسس الجغرافية والاقتصادية والثقافية لوحدة وادي النيل ، قال النقراشي إن مصر والسودان قطر واحد من الناحية الطبيعية وان خط العرض ٢٢ درجة حد صناعي خلقه البريطانيون وليس له ما يبرره من الناحيتين الطبيعية والجغرافية .

وحدد النقراشي ثلاثة مظاهر سياسية لوحدة وادي النيل : دولية ودستورية وإدارية . وفي تفصيله لهذه المظاهر قال النقراشي : «فأما من الناحية الدولية فقد تجلت الوحدة منذ عام ١٨٤٠ في الفرمانات التي أقرتها اتفاقيات دولية . وأما من الناحية الدستورية فقد كان مظهرها القوانين النظامية التي صدرت ، تنص في سنة ١٨٧٩ وفي سنة ١٨٨٢ على تمثيل السودان في البرلمان المصري شأنه

في ذلك شأن باقي المديريات المصرية . وأما من الناحية الإدارية فقد جعلت النظم المالية والقضائية في السودان والمصالح المختلفة فيه تابعة مباشرة للوزارات المختصة في القاهرة مثلها في ذلك مثل مثيلاتها في مصر» .

ولا جدال في أنه ستكون من بين الفرمانات التي أشار إليها النقراشي فرمان فبراير ١٨٤١ الذي اعترف بمقتضاه الباب العالي بفتح محمد علي للسودان ، وفرمان ١٨٦٦ الذي نص على أن تكون المحافظات السودانية تابعة لولاية مصر وأن تنتقل ولاية مصر وما يتبعها من الأقاليم السودانية إلى الأكبر من أبناء الخديوي الذكور .

وأكد النقراشي لمجلس الأمن أن مصر لم تتخل في أي وقت عن وحدتها مع السودان ، فباسم خديوي مصر قاد كتشنر في عام ١٨٩٦ جيشاً مصرياً لاسترداد السودان ، واستناداً إلى السيادة المصرية على السودان أرغم كتشنر الحملة الفرنسية بقيادة مارشان على الانسحاب من فشودة في سنة ١٨٩٨ ، كما أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ لم تمس سيادة مصر على السودان . ورفض النقراشي الادعاء البريطاني بالمشاركة في تلك السيادة بمقتضى اتفاقية سنة ١٨٩٩ لأن «السودان ظل كما كان دائماً ، متحداً مع مصر» .

وذكر النقراشي أن بريطانيا تنتهج سياسة ترمي إلى فصل السودان عن مصر . وفي هذا الصدد أشار النقراشي إلى حظر الدعاء التقليدي في المساجد في خطب الجمعة للوالي الشرعي الملك فاروق ، وإلى تصعيب الهجرة على المصريين ، وإلى إبعاد المصريين تدريجياً عن الوظائف ، وإلى محاولة خلق جنسية سودانية مستقلة .

وللتدليل على سياسة بريطانيا التي تهدف إلى فصل السودان عن مصر ، أشار النقراشي كذلك إلى حرمان المصريين من التعيين في منصب قاضي القضاة . وقد وصف النقراشي هذا المنصب بأنه منصب ديني يرمز إلى الروابط الروحية التي تجمع شعب مصر والسودان . وكانت حكومة السودان قد قررت

في عام ١٩٤٦ إسناد منصب قاضي القضاة إلى أحد القضاة السودانيين .

واتهم النقراشي حكومة السودان بالعمل على فصل جنوب السودان عن شماله ، وبأنها تعد العدة لخلق مقاطعة جنوبية يمكن ضمها عند الحاجة إلى أفريقيا الشرقية البريطانية .

وشكك النقراشي في جدية المقولات البريطانية عن منح السودانيين حق تقرير مصيرهم «لأنه لا يكون إلا عندما يكون السودانيون أهلاً للحكم الذاتي ، وهذا معناه في لغة الاستعمار ، في المستقبل النائي البعيد ، بل يعترف البريطانيون بأنه لا بد من مضي وقت طويل قبل أن يصل السودانيون إلى هذه الدرجة من النضج السياسي»[١٤] .

وعلى أية حال يبدو أن طرح النقراشي نفسه لا يترك مجالاً لتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على قضية السودان لأنها كما قال النقراشي قضية داخلية . ولا خفاء في أن النقراشي حين طالب بإنهاء الإدارة البريطانية في السودان كان يرى في ذلك وسيلة لاستعادة سيادة مصر ، لأن اتفاقية سنة ١٨٩٩ من وجهة نظره لم تمس السيادة المصرية على السودان . وأما ما سيقوم مقام الإدارة البريطانية بعد إنهائها فقد قال النقراشي إنه أمر سيقرره شعب وادي النيل وحده . ولسنا في حاجة للتذكير بأن سيادة مصر على السودان قد نشأت أصلاً بموجب فتح محمد علي للسودان في سنة ١٨٢٠ .

نال الخطاب الذي ألقاه النقراشي أمام مجلس الأمن في ٥ أغسطس ١٩٤٧ استحسان وتأييد «وفد السودان» . فقد أبلغ إسماعيل الأزهري مندوب سوريا فارس الخوري الذي كان آنذاك رئيساً لمجلس الأمن أن «وفد السودان الذي يمثل الشعب السوداني وهيئاته السياسية» يؤيد المطالب الوطنية المنحصرة في جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاماً غير مشروط بشرط ، وإنهاء النظام الإداري القائم في السودان[١٥] .

واعتبرت الجبهة الاستقلالية ما ورد في خطاب النقراشي تشويهاً مقصوداً

للحقائق التاريخية والجغرافية ولآمال السودان الوطنية . كما اعتبرت المطالبة بوحدة وادي النيل «مؤامرة مصرية للتوسع الإقليمي الاستعماري أجيد حبكها وإخفاؤها» . وبوصفها «الممثل الحقيقي لأهل السودان» ، طلبت الجبهة الاستقلالية من مجلس الأمن أن يستمع إلى مندوبيها الذين هم في طريقهم إليه إتباعاً للتقاليد المقررة واستجابة لحق السودانيين في تقرير مصيرهم . وقالت الجبهة إن مطلب السودانيين الأول ومقصدهم الأسمى هو استعادة حريتهم المغتصبة وسيادتهم المسلوبة عن طريق العدالة الدولية أو غيرها[١٦]

٤- كادوقان يرد على النقراشي[١٧]

طالب مندوب بريطانيا في مجلس الأمن الاسكندر كادوقان بشطب دعوى مصر لأنه ليس ثمة نزاع يهدد السلم والأمن إلا إذا آثرت مصر أن تخلق هذا النزاع بامتناعها عن الاضطلاع بالتزاماتها الدولية . وقال إن بريطانيا استجابت لرغبة مصر ودخلت معها في مفاوضات لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ ولكن هذه المفاوضات فشلت بسبب الخلاف حول تفسير الفقرة التي وردت في مشروع بروتوكول صدقي - بيفن والتي تنص على حق السودانيين في اختيار النظام المستقبل للسودان . فقد ذكر كادوقان أن الحكومة البريطانية فسرتها بأن السودانيين حين يتم إعدادهم للحكم الذاتي يجب أن يترك لهم حرية اختيار ما يكون عليه وضع بلادهم في المستقبل . أما الحكومة المصرية فقد رأت أن يكون حق اختيار السودانيين لنظام بلادهم في المستقبل محدوداً فقد يختارون الاتحاد الكامل مع مصر أو ربما اختاروا أن تكون لبلادهم حكومة ذاتية ولكن متحدة مع مصر تحت تاج واحد . وخلص كادوقان من ذلك إلى «أن مصر ليست مستعدة لمنح السودان حرية الاستقلال التام ، وهي الحرية التي تزعم في حرارة وقوة أنها حق لبلاد أخرى ، والتي ظفرت بها هي نفسها من بريطانيا» .

وقال كادوقان إن القضية التي عرضتها مصر على مجلس الأمن تقوم على أساس أن السودان مرتبط بمصر بعلاقات جغرافية وعنصرية ولغوية واقتصادية

وأن هذه العلاقات رباط لا يحده أجل بينما تحاول بريطانيا أن تثبت العكس ، وأن تثبت أنه ليس ثمة سبب يمنع السودانيين أن يحققوا استقلالهم إذا هم أرادوا ذلك . ونبه كادوقان إلى أنه لا يجادل في احتمال قيام أي نوع من الاتحاد بين مصر والسودان ولكنه لا يرى وجود أي دافع اضطراري سواء كان تاريخياً أو غير تاريخي يدعو إلى مثل هذا الاتحاد .

وفي محاولة لدحض القول بوجود روابط عنصرية بين مصر والسودان قال كادوقان : «فأما سكان السودان الشمالي ، وهم الذين جاء أسلافهم العرب إلى البلاد من طرق عديدة ، وخالطوا السكان الوطنيين من الزنوج وأشباه الزنوج ، وخاصة في كردفان ودارفور ، فليس ثمة رابطة تجمعهم بمصر سوى اللغة والدين ، وهي وشائج قائمة بين كثير من الشعوب الأخرى التي كانت في وقت من الأوقات جزءاً من الامبراطورية العثمانية» . وأما سكان جنوب السودان فقد قال كادوقان إنه لا تربطهم بالمصريين أي علاقة تتصل بالعنصر أو اللغة أو الدين .

وانتقد كادوقان حكم محمد علي وخلفائه للسودان وأشار إلى أن عشرات من السياح الأوروبيين وغيرهم من الموظفين الأوروبيين شهدوا بما كان لحكمهم من طابع القهر ، وما لازمه من تجارة الرقيق .

ورفض كادوقان الوحدة الجغرافية كأساس لوحدة وادي النيل . ولعله أراد بذلك أن يذكر الحكومة المصرية بأن النيل لا ينبع في السودان . إذ قال إن جزءاً كبيراً من وادي النيل لا يقع في مصر والسودان بل في أثيوبيا ويوغندا والكونغو البلجيكي وان أكثر من ٨٠ في المائة من مياه النيل تأتي من أثيوبيا وحدها . ومضى للقول إنه إذا «كان علينا أن نسلم بالمبدأ القائل بأن الوحدة الجغرافية الناشئة من نهر ضروري للري ينبغي أن يترتب عليها بالضرورة وحدة سياسية أيضاً . . . فلا بد أن نبحث ما إذا كانت أثيوبيا وهي الدولة الأفريقية المستقلة والمنضمة إلى عضوية الأمم المتحدة تملك أي حق في البقاء منفصلة سياسياً عن

مصر والسودان . فإذا قيل إنّ السودان يجب أن يضم سياسياً إلى مصر لأن له دخلاً في مد مصر بالمياه فهذا القول نفسه ينطبق على الأقطار الثلاثة التي أشرت إليها وهي أقطار لكل واحد منها على انفراد دخل في جريان مياه النيل إلى كل من مصر والسودان» .

٥- وفود من السودان في الأمم المتحدة

انتدبت حكومة السودان توماس كريد السكرتير القضائي وهندرسن مساعد السكرتير الإداري وهيلارد مدير مصلحة التجارة والاقتصاد ومايل وكيل حكومة السودان بلندن للسفر إلى نيويورك «ليكونوا على كثب ليقدموا لأي من حكومتي الحكم الثنائي معلومات بشأن السودان إذا لزم ذلك»[١٨] .

وقررت الجبهة الاستقلالية إرسال وفد إلى نيويورك للمطالبة بإنهاء الحكم الثنائي واستقلال السودان عن بريطانيا ومصر . وقد شكل الوفد من الصديق عبد الرحمن المهدي ، وعبد الله خليل ، ومحمد صالح الشنقيطي ، ومحمد أحمد محجوب . وحتى يتسنى له السفر مع الوفد ، فقد قدم الشنقيطي استقالته من العمل في المصلحة القضائية[١٩] .

وبدوره اتخذ «وفد السودان» قراراً بأن يسافر إلى نيويورك جميع أعضائه الموجودين في القاهرة ومن يلحق بهم من أعضاء الوفد والجبهة الوطنية بالسودان ، وذلك للدفاع عن قضية وحدة وادي النيل ، وإعلان وجهة نظر الأغلبية الساحقة من السودانيين المؤيدة لوحدة وادي النيل . وتنفيذاً لهذا القرار فقد سافر إلى نيويورك إسماعيل الأزهري ، وإبراهيم المفتي ، وتوفيق أحمد البكري . وانضم إليهم لاحقاً الدرديري أحمد إسماعيل ، وعمر الخليفة عبد الله ، وحامد صالح الملك[٢٠] .

وخلال وجودهما في نيويورك أدلى «وفد السودان» ووفد الجبهة الاستقلالية بالعديد من التصريحات الصحفية . فمع أن «وفد السودان» كان مكوناً آنذاك من الأحزاب الاتحادية فقط إلا أن إسماعيل الأزهري صرح أن الوفد الذي يرأسه

يمثل جميع الأحزاب السودانية باستثناء حزب الأمة وأنه يتفق تماماً مع مصر على نظام الحكم في السودان . وأضاف أزهري أن رغبة الأغلبية الساحقة من الشعب السوداني هي الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري على أن يحتفظ للسودان بتقاليده(٢١) .

وأعلن وفد الجبهة الاستقلالية رفضه لادعاء مندوب بريطانيا الاسكندر كادوقان أن السودانيين لا يريدون تغيير الحالة القائمة في السودان لأن الأمر عكس ذلك فالسودانيون جميعاً متفقون على أن الإدارة الثنائية فاسدة وعلى أن الضرورة تقضي بإلغائها . ورفض وفد الجبهة الاستقلالية كذلك قول النقراشي ان السودانيين يرغبون في الاندماج مع مصر لأن أكثر السودانيين يريدون الاستقلال واستعادة السيادة التي فقدوها . وأكد وفد الجبهة الاستقلالية أن حق السودانيين في تقرير مصيرهم مكفول بميثاق الأمم المتحدة(٢٢) .

وعقد وفد الجبهة الاستقلالية مباحثات غير رسمية مع محمود فهمي النقراشي في نيويورك . وخلال هذه المباحثات أكد الوفد للنقراشي أن الجبهة الاستقلالية متمسكة بجلاء البريطانيين والمصريين على السواء وباستقلال السودان عن بريطانيا ومصر على السواء . وأن أي اتفاق بين المصريين والسودانيين ينبغي أن يكون بين السودان المستقل ومصر المستقلة(٢٣) .

وباسم الجبهة الاستقلالية بعث عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة ومحمد أحمد محجوب سكرتير الجبهة الاستقلالية مذكرة مشتركة إلى مجلس الأمن استعرضا فيها تاريخ السودان وعلاقته بمصر والمفاوضات المصرية - البريطانية بشأن مسألة السودان ، كما حددا فيها مطالب السودان .

جاء في مستهل المذكرة أن السودان كان كياناً منفصلاً عن مصر منذ سنة ٦٠٠ ق .م . وحتى سنة ١٨٢٠ حينما غزا محمد علي السودان باسم الامبراطورية العثمانية «لأنه كان في حاجة إلى المال وإلى الرقيق كيما يبني جيشاً أسود . وكان في حاجة إلى مصرف للفتنة التي كانت تحتدم بين أفراد

قواته العسكرية التركية والبلقانية . وقد كان السودان يبدو جديراً بتحقيق هذه المطالب جميعاً ولذلك لم يتردد طويلاً وصمم على غزوه» .

وجاء في المذكرة أيضاً أنه بالرغم من أن محمد علي «قد ساعده الوعاظ المسلمون الذين كانوا يؤلفون طليعة جيش الغزو وكانوا حريصين على القول بأن الفتح كان باسم الخليفة العثماني ، ويهدف إلى ضم السودان إلى بقية العالم الإسلامي ، في داخل الامبراطورية التركية ، فقد حارب السودانيون الجيش الغازي في معارك عديدة حتى هُزموا بأسلحة متفوقة على الأسلحة التي كانوا يحاربون بها وبذلك ابتدأ العهد التركي المصري في السودان تحت سيادة تركية وإدارة تركية مصرية» .

وأشارت المذكرة إلى أن الإمام المهدي حرر السودان من الحكم التركي وأسس في ١٨٨٥ سوداناً مستقلاً . وأشارت المذكرة كذلك إلى أن السودان احتفظ باستقلاله التام على مدى أربعة عشرة عاماً وإلى أن غزته في سنة ١٨٩٨ قوات مصرية وبريطانية وأقامت فيه حكماً ثنائياً .

واتهمت مذكرة الجبهة الاستقلالية النقراشي بتشويه الحقائق التاريخية ومحاولة إظهار السودان كجزء من مصر أو أن لمصر حقاً في السيادة عليه .

وورد في مذكرة الجبهة الاستقلالية أن الإنجليز لا ينكرون حق السودانيين في تقرير المصير ومن ثم حقهم في الاستقلال . ولكن الجبهة الاستقلالية سجلت اعتراضها على ادعاء الإنجليز بأن السودان لم يصل بعد إلى مرتبة الحكم الذاتي وعلى ادعاء كادوقان بأن السودانيين لا يرغبون في تغيير النظام القائم في السودان . فقد أكدت الجبهة استعداد السودانيين التام للاستقلال ككثير من الدول المحيطة بهم . وأكدت كذلك أن الحكم الثنائي مضى وقته واستنفذ أغراضه وأن السودانيين صمموا على إنهائه وتكييف وضع بلادهم بأنفسهم .

وطالبت مذكرة الجبهة الاستقلالية مجلس الأمن بأن يقرر إنهاء الحكم الثنائي فوراً واستقلال السودان التام عن مصر وبريطانيا . وتوقعت المذكرة أن ينال هذا

المطلب التأييد التام من جميع الأمم الديمقراطية لأنه يتفق مع مبادئ ميثاق الاطلنطي والحريات الأربع ومع ميثاق الأمم المتحدة . وحذرت المذكرة من أن أي قرار ضد إرادة السودانيين سيرفض ويقاوم[٢٤] .

٦- السيد علي يبلغ مجلس الأمن أن السيد عبد الرحمن لا يمثل إلا أقلية

أثار وجود الصديق عبد الرحمن المهدي ضمن وفد الجبهة الاستقلالية اعتراضاً من السيد علي الميرغني . فقد بعث برقية إلى رئيس مجلس الأمن قال فيها : «كنت أرى أنه من مصلحة السودان ألا يتدخل زعيم ديني في مسائل السياسة الأمر الذي أطال إحجامي عن الخوض فيها ، وذلك حرصاً على أن يمارس جمهور الشعب حقه السياسي بحرية تامة من غير تأثير . أما الآن وقد تطورت الأحوال وتدخل زعيم ديني بإيفاد مندوب عنه فنبدي أنه لا يمثل إلا أقلية»[٢٥] .

وقد تناول محرر صحيفة «النيل» عبد الرحيم الأمين برقية السيد علي الميرغني بالنقد والتعليق فقال إن السيد علي لم يخرج عن صمته إلا ليقول إنه لا يريد أن يتكلم وإنه لا يريد غيره من القادرين على الكلام أن يتكلموا أيضاً . ولاحظ محرر صحيفة «النيل» أن البرقية اقتصرت على نفي الأغلبية عن السيد عبد الرحمن المهدي وأنها لم تعبر عن رأي السيد علي الميرغني في مستقبل السودان في تلك اللحظة الحاسمة .

وبشأن ما ورد في برقية السيد علي الميرغني عن تدخل زعيم ديني في مسائل السياسة قال محرر صحيفة «النيل» عبد الرحيم الأمين : «إن الإسلام لا يعرف شيئاً يسمى زعامة دينية أو روحية ، وإن قادة المسلمين وعلى رأسهم النبي وخلفاؤه ومن تبعهم من السلف الصالح كانوا يعملون للدنيا والآخرة ، إنَّ النبي جمع في شخصه وظائف القائد الحربي والزعيم السياسي والرئيس الإداري وإن خلفاءه وأصحابه خاضوا معامع السياسة الحزبية السافرة العنيفة دفاعاً عن الرأي الذي يعتقدونه في الإمامة . ولا شك أن سيادته اطّلع على

تاريخ النضال السياسي بين علي وأبي بكر وعمر ، وبين علي وعثمان وطلحة والزبير وعائشة أم المؤمنين ، وبين علي ومن انضم إليه من كبار الصحابة أهل بدر في جانب ، ومعاوية ومن تبعه من كبار الصحابة في الجانب الآخر . ولا شك أن سيادته يوافقنا على أن النبي وأصحابه هؤلاء هم القدوة التي تحتذى في كل أمر يخص الدين ، وأن شعارهم هو ما أثر عنهم من قولهم (لا رهبانية في الإسلام) . ذلك القول الذي استنبطوه من روح الدين ونزل به القرآن في قوله تعالى (ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم) . ولن نذهب في التدليل على أن الإسلام يحض على العمل السياسي أكثر من ذلك ما دام سيادته قد اقتنع بهذا الرأي . ولكن هناك استدراك لا بد منه وهو أن لسيادته في مناسبات عدة منذ عام ١٩١٩ في خطبه في لندن والخرطوم تصريحات مسجلة عن رأيه في مستقبل السودان ، وأن الحكومة مازالت تستشير سيادته في سياستها من حين لآخر ، وهو أمر لا ينفيه سيادته . ولم يمنعه رأيه القديم في وجوب الابتعاد عن السياسة عن الخطابة في قصر بكنجهام رئيساً لوفد الولاء ، ولا في قصر الحاكم العام أمام اللورد اللنبي كبيراً لزعماء السودان حينئذ ، كما لم يمنعه فيما نعلم إلى اليوم عن الإدلاء برأيه في المشاورات الخاصة بينه وبين حكومة السودان . ويذكر الناس أن سيادته لم يمتنع عن الإدلاء برأيه إلا عندما وضع مصير السودان في الميزان وتجاذبته إنجلترا ومصر ، فأعلن سيادته أن مرضه حال بينه وبين تتبع الحوادث التي تجري في السودان مرة وأنه زعيم روحي لا شأن له بالسياسة مرة أخرى» .

ثم ذكر عبد الرحيم الأمين أن هنالك ثلاثة آراء فيما يتعلق بمصير السودان : «أولها رأي أهل السودان وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن المهدي ، وهو إنهاء هذا الحكم ورد سيادة السودان لأهله وقيام حكومة سودانية مستقلة . وثانيها رأي مصر ومن تبعها من دعاة الوحدة وهو بسط سيادة مصر على السودان أو ضمه إليها . وثالثها رأي حكومة السودان ومن تبعها وهو بقاء هذا الحكم إلى أن

يصل السودانيون مرتبة الحكم الذاتي . فأي هذه الآراء يؤيد سيادته؟» .

وفي محاولة للإجابة على هذا السؤال قال عبد الرحيم الأمين : «لقد ذهب الناس في ذلك شتى المذاهب ففريق قال إن سيادته يؤمن باستقلال السودان ولكنه لا يريد أن يعلن هذا الرأي حتى لا يعتبر تأييداً لرأي زعيم الاستقلال ولذلك اكتفى بنفي الأغلبية عنه . وفريق قال أن سيادته لا يريد وحدة وادي النيل ولذلك سكت عن تأييدها في الوقت الذي يقرر فيه مصيرها . وفريق يقول أن سيادته يؤيد بقاء الحكم الحاضر ولذلك سكت عن تأييد كل من الاستقلال والوحدة» .

وانتهى عبد الرحيم الأمين إلى أن برقية السيد علي الميرغني إلى رئيس مجلس الأمن «لا تفيد السودان ، ولا تفيد مصر ، ولا تفيد سيادته ، ولا تضر خصومه»[٢٦] .

٧- مشروع جديد لائتلاف الجبهتين الوطنية والاستقلالية

في النصف الثاني من أغسطس ١٩٤٧ رأت جماعة من كبار الخريجين أن تطرح مشروعاً جديداً لقيام ائتلاف بين الجبهة الاستقلالية والجبهة الوطنية وذلك بغرض توحيد وجهة النظر السودانية قبل أن يتخذ مجلس الأمن قراره بشأن مسألة السودان . كانت هذه الجماعة تضم عبد الفتاح المغربي ، وعبد الماجد أحمد ، وميرغني حمزة ، ومحمد حاج الأمين ، وزكي مصطفى ، ومكي عباس الذي اختارته الجماعة سكرتيراً لها . وقد أُطلق على الجماعة اسم «جماعة الجريف» لأنها كانت تجتمع في منزل عبد الفتاح المغربي بالجريف .

رحبت الجبهة الاستقلالية بمسعى جماعة الجريف وانتدبت بعض أعضائها لمقابلة الجماعة واستلام مشروع الائتلاف منها . ولكن مسعى جماعة الجريف فشل قبل أن يعرض المشروع على الجبهتين . إذ لم توافق الجبهة الوطنية على «الدخول في محاولات أخرى في هذا الصدد لأنها بذلت في الماضي جهوداً عديدة لجمع كلمة السودانيين على جلاء الإنجليز العاجل الناجز عن مصر

والسودان وقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري» . ورفضت الجبهة الوطنية كل محاولات لا تتفق مع هذه الأهداف .

وقد قال مكي عباس سكرتير جماعة الجريف وهو يعلن فشل مسعى الجماعة إن مشروع الائتلاف «لابد وأن يكلف كل طرف من الطرفين المتنازعين التنازل عن شيء مما يتمسك به ليصلا إلى حل وسط . وبما أن أحد الطرفين قد رفض الاستماع للمشروع والدخول في محاولات أخرى للائتلاف رأينا أن نوقف المسعى عند هذا الحد»[٢٧] .

٨- ترك القضية معلقة في جدول أعمال مجلس الأمن

عندما طرحت القضية المصرية للمناقشة اقترحت البرازيل مشروع قرار بأن يوصي مجلس الأمن باستئناف المفاوضات المباشرة بين مصر وبريطانيا . وتقدمت استراليا بتعديل للمشروع البرازيلي مؤداه أن يؤذن لممثلي الفريقين السودانيين بالاشتراك في المفاوضات عند استئنافها وأن يهتم المتفاوضون بمستقبل السودان[٢٨] .

رفض النقراشي مشروع القرار البرازيلي وقال إن التعديل الاسترالي يشوه معالم المشروع البرازيلي «لأن مقتضى هذا التعديل استشارة السودانيين أنفسهم في المفاوضات المباشرة المقترح استئنافها والتي تتناول مستقبل السودان» . ثم كرر النقراشي ما سبق أن قاله أمام مجلس الأمن في ١١ أغسطس ١٩٤٧ وهو «أن العلاقات بين السكان الذي يقطنون شطري وادي النيل مسألة داخلية بل أهلية . فما كان لنا أن نساوم مع الدخيل في هذا المضمار ، ولو كان من شأن هذه المساومة الظفر ببعض أمانينا الوطنية ، فلن نهدر على السودانيين مستقبلهم ، ولن ندع المسألة رهناً بأهواء السياسة الاستعمارية ، بل إنّ الأمر سيعالجه المصريون والسودانيون على أن يتحدث هؤلاء عن أنفسهم ، لا أن يتحدث عنهم لسان حكومة أجنبية في لندن النائية» . ثم قال النقراشي إنهم يرغبون «في تقرير مستقبل السودان بالتشاور مع السودانيين أحراراً في

إرادتهم ، لا مع البريطانيين ولا مع السودانيين مقيدين بالاحتلال البريطاني»[٢٩] .

وتقدم مندوب كولمبيا بمشروع قرار يتكون من ثلاث فقرات . ونصت الفقرة الثانية من المشروع على «إنهاء الإدارة الثنائية في السودان ، مع مراعاة مبدأ تقرير الشعوب لمصائرها وحقها في الحكم الذاتي» . ويبدو من تعليق المندوب البريطاني أن بلاده كانت تعتقد أن السودان لم يصل بعد إلى مرتبة الحكم الذاتي وتقرير المصير . إذ قال : «ومعنى هذا بطبيعة الحال أن تقرير هذه المسألة لن يتم إلا بعد أن يصبح السودان على درجة من التقدم تجعله أهلاً للحكومة الذاتية المستقلة . وعلى ذلك فإنه في حالة تقرير هذه الفقرة بعباراتها الحالية ، فإني سأفسر هذه الفقرة على أن المقصود منها عدم إمكانية البت في هذه المسألة فوراً ، لأننا لم نصل بالسودان إلى هذه المرحلة بعد»[٣٠] .

لم يتمكن مجلس الأمن من تبني أي قرار بشأن النزاع المصري - الإنجليزي . وأعلن المندوب السوفييتي جروميكو في جلسة ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ بوصفه رئيساً لمجلس الأمن أن القضية المصرية ستبقى مدرجة في جدول أعمال المجلس إلى أن يطلب أحد الأعضاء أو أحد طرفي النزاع النظر فيها[٣١] .

ولكن من المهم أن نذكر أن بعض أعضاء مجلس الأمن طالبوا بمعالجة مسألة السودان في إطار حق تقرير المصير . فقد عبّر مندوب بولندا عن عطفه على الرغبة في قيام وحدة بين مصر والسودان ، ولكنه أشار إلى أن مسألة السودان ليست نزاعاً بين المملكة المتحدة ومصر فقط إذ أنها تتضمن عاملاً ثالثاً هو السودان نفسه وستة ملايين من السودانيين يعيشون فيه . وقال إن الوفد البولندي درج على معالجة المسائل القومية بدافع من روح حق تقرير المصير للأمم والشعوب وأنه يعتقد أن هذا المبدأ يجب أن يطبق على المسألة المعروضة على المجلس . وقال مندوب بولندا أيضاً إن السودان من وجهة نظر الميثاق إقليم لا يحكم نفسه ، وحث الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يجعلا غرضهما الأول

ترقية الحكم الذاتي والمنشآت السياسية لشعب السودان وليس النظر إلى مصالح الدولتين اللتين تديرانه[٣٢] .

وقال جروميكو إن وفد الاتحاد السوفييتي يرى أنه من الصعب أن يعطي قراراً فيما يتعلق بمسألة السودان «لأن حقائق هذه المسألة ليست واضحة . فنحن لا نعرف على التحقيق رغبات الشعب السوداني ولا نعرف أمانيهم . وقبل أن يعرف المجلس أماني الشعب السوداني الحقيقية فإنه من الصعب أن يقضي بأمر في المسألة»[٣٣] . وقال مندوب الصين إنه عند البت في مستقبل السودان فللشعب السوداني كامل الحق والحرية في أن يقرر مصيره لأن هذا هو أساس ميثاق الأمم المتحدة[٣٤] .

٩- التقييم الاستقلالي والاتحادي لمداولات مجلس الأمن

اعتبر دعاة استقلال السودان مداولات مجلس الأمن بشأن مسألة السودان كسباً لهم . فقد قالت صحيفة «الأمة» إن الاستقلاليين كسبوا الشوط الأول في مجلس الأمن بتأييد أعضاء المجلس حق السودانيين في تقرير المصير . واستنكرت الصحيفة رمي الإنجليز للسودانيين بالقصور السياسي لأن السودانيين في مستوى الشعوب التي تتمتع بالاستقلال التام[٣٥] .

وشكر السيد عبد الرحمن المهدي برقياً أعضاء مجلس الأمن الذين أعربوا بوضوح عن حق السودانيين في تقرير مصيرهم . وفي نفس البرقية قال السيد عبد الرحمن لاعضاء المجلس : «وحينما تسمحون للشعب السوداني الذي يتجه بآماله القوية نحو مجلسكم الموقر بأن يشرح ممثلوه الاستقلاليون للمجلس مباشرة قضية بلادهم المعتدى على حريتها ، والتي حكمت حكماً ثنائياً أجنبياً شاذاً ، حينما تسمحون بذلك فأنتم ستعرفون أنه ليس هناك مجال للشك في استعداد هذا الشعب لتحمل أعباء نفسه بنفسه ، وأن السماح باستمرار استعباده يتنافى والمبادئ التي قام مجلسكم يذود عنها ، والتي خاض السودان غمار الحرب في سبيل تحقيقها»[٣٦] .

وذهب إسماعيل الأزهري إلى أن وادي النيل قد كسب من عرض قضيته على الملأ الدولي كسبين عظيمين : كسباً سياسياً وكسباً أدبياً . الكسب السياسي هو أن القضية أصبحت قضية عالمية خرجت من النطاق الثنائي إلى النطاق الدولي العام . وأما الكسب الأدبي فقد قال أزهري إنه يتمثل في أن قضية وادي النيل قد عرفتها المحافل السياسية الدولية على حقيقتها ، وعرف العالم بأسره حقيقة أمر وحدة وادي النيل والأسس التي تقوم عليها صلات شعب وادي النيل[٣٧] .

١٠- واجبات حكومة السودان بعد مجلس الأمن

في ١٣ سبتمبر ١٩٤٧ أصدر الحاكم العام بالإنابة جيمس روبرتسون بياناً حدد فيه واجبات حكومة السودان بعد أن انتهت مناقشات مجلس الأمن للنزاع المصري - الإنجليزي إلى مأزق . وجاء في البيان أنه سواء استؤنفت المفاوضات المصرية - الإنجليزية في تاريخ قريب أو لم تستأنف ، فإن واجبات حكومة السودان والشعب السوداني واضحة بينة . ويمكن إيجاز الواجبات التي وردت في بيان الحاكم العام بالإنابة في النقاط التالية :-

١- التعجيل بالمشروعات الخاصة بالمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية واتباع توصيات مؤتمر إدارة السودان في هذا الشأن بدقة .

٢- عدم السماح بالتدخل في سياسة حكومة السودان المتعلقة بالسودنة والتقدم الاقتصادي .

٣- المحافظة على الأمن العام والقانون باتخاذ إجراءات شديدة ضد من يريد أن يخل بالأمن والطمأنينة أو من يروجون لأغراضهم بوسائل غير مشروعة[٣٨] .

وقد اعترضت الحكومة المصرية على هذا البيان . ففي كتاب بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٤٧ إلى الحاكم العام بالإنابة ، قال محمود فهمي النقراشي إن البيان قد صيغ على نحو يمكن أن يفسر في مصر وفي الخارج على أنه عمل يرمي إلى

الحد من حق الحكومة المصرية وسلطتها خاصة وأنه قد صدر بعد يومين من وقف مناقشة النزاع المصري - الإنجليزي أمام مجلس الأمن . وبعد أن أشار إلى أن الإصلاحات الدستورية لا تدخل في اختصاص الحاكم العام ، ذكر النقراشي في كتابه أن مقترحات مؤتمر إدارة السودان لا تزال موضع الدراسة وأن الحكومة المصرية «ليس لها فحسب الحق في الموافقة على هذه الاقتراحات أو في رفضها بل وأن لها أيضاً حق المبادأة»[٣٩] .

الهوامش

١ . عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

٢ . الكتاب الأخضر ، ص ١٨٩ .

٣ . الأهرام : ٢٠ يوليو ١٩٤٧ . وأيضاً عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص ٢٤٠ .

٤ . الأهرام : ١٣ يوليو ١٩٤٧ .

٥ . نفس المصدر : ١٦ يوليو ١٩٤٧ .

٦ . النيل : ٢٨ يوليو ١٩٤٧ . وأيضاً الأهرام : ٢٥ يوليو ١٩٤٧ .

٧ . النيل : ٢٨ يوليو ١٩٤٧ .

٨ . نفس المصدر : ٤ أغسطس ١٩٤٧ .

٩ . نفس المصدر : ٥ أغسطس ١٩٤٧ . وأيضاً الأهرام ٥ و ٧ أغسطس ، ١٩٤٧ .

١٠ . الأهرام : ٧ أغسطس ١٩٤٧ .

١١ . النيل : ٦ أغسطس ١٩٤٧ .

١٢ . نفس المصدر : ٧ أغسطس ١٩٤٧ .

١٣ . الأهرام : ٦ يناير ١٩٤٧ .

١٤ . الكتاب الأخضر ، ص ١٩١ - ٢٠٩ .

١٥ . الأهرام : ٧ أغسطس ١٩٤٧ .

١٦ . نفس المصدر : ١١ أغسطس ١٩٤٧ .

١٧ . انظر رد كادوقان على النقراشي في وقائع جلسات مجلس الأمن المنعقدة في ليك سكسس (نيويورك) للنظر في النزاع المصري - الإنجليزي (١٩٤٧) ، إصدار حكومة السودان ،

الخرطوم .

١٨ . النيل : ١٦ يوليو ١٩٤٧ .

١٩ . الأهرام : ١٠ أغسطس ١٩٤٧ .

٢٠ . نفس المصدر : ١١ و ٢١ أغسطس ١٩٤٧ .

٢١ . نفس المصدر : ١٧ أغسطس ١٩٤٧ .

٢٢ . نفس المصدر والعدد .

٢٣ . نفس المصدر : ٢٧ أغسطس و ٢٣ أكتوبر ١٩٤٧ .

٢٤ . الأمة : ١ و ٩ سبتمبر ١٩٤٧ . وأيضاً ملحق النيل في ٨ سبتمبر ١٩٤٧ .

٢٥ . النيل : ٢١ أغسطس ١٩٤٧ . وأيضاً الأهرام : ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ .

٢٦ . النيل : ٢٤ أغسطس ١٩٤٧ .

٢٧ . النيل : ٢٧ و ٢٨ أغسطس ١٩٤٧ .

٢٨ . الأهرام : ٢١ و ٢٧ أغسطس ١٩٤٧ .

٢٩ . الكتاب الأخضر ، ص ٢١٠ - ٢١٢ .

٣٠ . الأهرام : ٢٩ و ٣٠ أغسطس ١٩٤٧ .

٣١ . نفس المصدر : ١١ سبتمبر ١٩٤٧ .

٣٢ . وقائع جلسات مجلس الأمن المنعقدة في ليك سكسس (نيويورك) للنظر في النزاع المصري - الإنجليزي (١٩٤٧) ، إصدار حكومة السودان ، الخرطوم .

٣٣ . نفس المصدر .

٣٤ . نفس المصدر .

٣٥ . الأمة : ٢ سبتمبر ١٩٤٧ .

٣٦ . نفس المصدر : ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ . وأيضاً الأهرام : ١١ سبتمبر ١٩٤٧ .

٣٧ . الأهرام : ٢٨ سبتمبر ١٩٤٧ .

٣٨ . النيل : ١٤ سبتمبر ١٩٤٧ ، والكتاب الأخضر ، ص ٢١٣ . وكذلك الأهرام : ١٥ سبتمبر ١٩٤٧ .

٣٩ . الكتاب الأخضر ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .

مذكرة حكومة النقراشي بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان: نوفمبر ١٩٤٧

بعثت الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ مذكرة بنتيجة دراستها لتوصيات مؤتمر إدارة السودان . كما بعثت في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ إلى الحاكم العام بنسخة من المذكرة .

وفي الخطاب الذي قُدمت به المذكرة إلى الحكومة البريطانية ذكر السفير المصري في لندن عبد الفتاح عمرو أن الحكومة المصرية قد حددت موقفها بشأن نظام الحكم في السودان أمام مجلس الأمن . فقد طلبت من المجلس «إنهاء هذا النظام وبينت أن وفاق سنة ١٨٩٩ الذي يقوم عليه قد عقد في ظروف خاصة ، ولأغراض محددة ، وقد زالت هذه الظروف واستنفذت هذه الأغراض فوجب أن ينقضي وفاق سنة ١٨٩٩ وينتهي نظام الحكم المرتكز عليه وتتأكد لوادي النيل وحدته» .

وبعد أن أشار إلى أن النزاع بين مصر وبريطانيا لا يزال معلقاً وأكد تمسك الحكومة المصرية بالموقف الذي حددته أمام مجلس الأمن ، أبلغ عبد الفتاح عمرو الحكومة البريطانية بأن الحكومة المصرية تقبل الاشتراك مؤقتاً في وضع نظام يمهد للسودانيين طريق الحكم الذاتي ، على أن يكون ذلك النظام خالياً من العيوب المشار إليها في المذكرة ومستكملاً للشروط التي طالبت بها الحكومة المصرية في المذكرة وذلك حتى لا يكون البت في النزاع القائم بين مصر وبريطانيا سبباً في تأخير السودانيين أي فترة من الزمن عن السير في طريق الحكم الذاتي .

وقد أوضح عبد الفتاح عمرو أن التعديلات التي ترى الحكومة المصرية

إدخالها على توصيات المؤتمر تعديلات جوهرية ولن توافق الحكومة المصرية على توصيات المؤتمر بدونها . كما طالب عبد الفتاح عمرو بمراعاة التعديلات عند إعداد المشروعات الخاصة بإشراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزية[1] .

١- مآخذ الحكومة المصرية على التوصيات

أخذت الحكومة المصرية على توصيات مؤتمر إدارة السودان أنها لا تحقق الغرض الذي قصدت إليه وهو التوسع في إشراك السودانيين في الحكومة المركزية . وأشارت إلى أن النظام الذي اقترحه المؤتمر لا يفسح المجال أمام تمثيل السودانيين تمثيلاً صحيحاً ، ولا يشركهم في المسؤولية عن حكم أنفسهم بالقدر الذي يستحقون . وهذا بالرغم مما ورد في خاتمة تقرير المؤتمر من أن التوصيات تهدف إلى إعطاء السودانيين أقصى قدر من المسؤولية يستطيعون الاضطلاع به .

وللتدليل على أن النظام المقترح لا يفسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلاً صحيحاً ، ذكرت الحكومة المصرية أن الجمعية التشريعية تتألف من سبعين عضواً ، عشرة منهم معينون والباقون منتخبون ، ولكن طريقة الانتخاب أقرب إلى التعيين منها إلى الانتخاب الصحيح . ولذلك طالبت الحكومة المصرية في مذكرتها بوضع قانون انتخابات يسمح بتمثيل السودانيين تمثيلاً صحيحاً . وانتقدت الحكومة المصرية السلطات الضيقة التي منحها النظام المقترح للجمعية التشريعية وطالبت بتوسيعها وذلك بأن تعطي رأياً قطعياً في إقرار الموازنة وفي تعديلها ، وبأن تمنح حق إقرار الضرائب وفقاً للقاعدة التي تقضي بألا ضريبة دون تمثيل . كما طالبت الحكومة المصرية بأن يكون لعضو الجمعية التشريعية حق التقدم مباشرة إلى الجمعية بمشروعات قوانين يقترحها هو .

وطالبت الحكومة المصرية أيضاً بتقييد السلطات الواسعة التي تخولها توصيات مؤتمر إدارة السودان للحاكم العام . كما طالبت بأن يكون للسودانيين نصيب في المناصب الرئيسية في المجلس التنفيذي ، وبأن يكون لهم كل

المناصب الأخرى في حكومة السودان لأن «في هذا تدريب جدي لهم على تحمل مسؤوليات الحكم ، وتمهيد لأن يكون لهم كل المناصب الرئيسية بعد انقضاء الثلاث سنوات ، وهي فترة التجربة» .

ونبهت الحكومة المصرية إلى أن النظام المقترح لا يشتمل على نص واحد يشرك الحكومة المصرية في مسؤولية تدريب السودانيين على الحكم الذاتي ، وطالبت بالاضطلاع بقسط هام من هذه المسؤولية خلال فترة التجربة .

وافتقدت الحكومة المصرية في النظام المقترح حتى مجرد الإشارة إلى الحريات الدستورية ، وطالبت بأن يكفل النظام للسودانيين احترام الحرية الشخصية وحرية الرأي وحرية العقيدة وحرية الاجتماع وحرية الصحافة وغير ذلك من الحريات التي لا يعيشون أحراراً بدونها ولا يأمنون من التعسف إلا إذا كانت مكفولة لهم .

وعزت الحكومة المصرية العيوب التي شابت النظام المقترح إلى أن المؤتمر الذي قام ببحث الموضوع وأصدر التوصيات قد خلا من عناصر ضرورية كان وجودها لازماً حتى يتمكن المؤتمر من القيام بمهمته على وجه مرض . ذلك أن المؤتمر شكّل من ثلاثين عضواً بينهم خمسة وعشرين موظفاً ، ولم يضم المؤتمر عضواً واحداً من المصريين بل أنه لا يمثل السودانيين إلا تمثيلاً ناقصاً . وفي هذا الصدد أشارت الحكومة المصرية إلى أن أحزاباً كثيرة ومؤتمر الخريجين لم ينتدبوا ممثلين عنهم في المؤتمر ولذلك جاءت «توصيات المؤتمر قاصرة عن أن تعبر تعبيراً أميناً عن حقيقة الرأي العام في السودان»[٢] .

٢- رد حكومة السودان على المذكرة المصرية

بعث الحاكم العام إلى رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي مذكرة بتاريخ ٥ يناير ١٩٤٨ ضُمنت رد حكومة السودان على انتقادات الحكومة المصرية لتوصيات مؤتمر إدارة السودان . وقد ورد في الخطاب الذي رفع به الحاكم العام المذكرة أن حكومة السودان وأغلبية السودانيين تقدر تقديراً حاراً

تأييد الحكومة المصرية وتشجيعها لتقدم السودانيين المقترح نحو الحكم الذاتي . كما ذكر الحاكم العام أن الانتقادات الأساسية لتوصيات المؤتمر قد تم تلافيها في مشروع القانون ، وأن المشروع سيتضمن أغلب التعديلات التي اقترحتها الحكومة المصرية .

وفي معرض ردها على الانتقادات المصرية لتوصيات مؤتمر إدارة السودان ، قالت حكومة السودان إن تقرير المؤتمر لم يحدد طرق الانتخابات وسيبين جدول ملحق بالقانون المقترح الدوائر الانتخابية كما سيحدد مؤهلات الناخبين وطرق الانتخابات . وذكرت حكومة السودان أن مخاوف الحكومة المصرية من أن الجمعية التشريعية لن تكون أكثر من هيئة استشارية لا أساس لها لأن الجمعية التشريعية ستكون الهيئة النظامية القانونية التي ستعرض عليها جميع مشروعات القوانين ويكون لها حق مناقشتها أو الموافقة عليها أو تعديلها أو رفضها . وأوضحت حكومة السودان أنه من المقترح أن يكون للجمعية التشريعية كامل السلطة في التقدم بآرائها قبل وضع الميزانية وأثناء مناقشتها . ولما كانت الضرائب في السودان تفرض بقانون فسيكون للجمعية سلطة فرض ضرائب أو زيادتها عند عرض مثل هذه القوانين عليها .

وطرحت مذكرة حكومة السودان نقطة مهمة وهي أن الحاكم العام لا يستطيع أن يجرد نفسه من السلطات الأساسية التي يمارسها بموجب اتفاقية ١٨٩٩ . فالمادة الرابعة من الاتفاقية تخول له سلطة سن القوانين وإبلاغها بعد ذلك إلى الحكومتين البريطانية والمصرية . لذلك فإن النص في القانون الجديد على سبق تقديم هذه القوانين إلى الحكومتين سيكون مخالفاً للنظام القائم وسيفرض قيداً خطيراً على السلطات التي يتيحها الحكم الذاتي للجمعية التشريعية والتي ترغب الحكومة المصرية في زيادتها . وسيترتب على ذلك تأخير إصدار القوانين والذي سيسبب بدوره متاعب إدارية خطيرة .

وكانت حكومة السودان ترد بما ورد في الفقرة الفائتة على اقتراح الحكومة

المصرية بأنه ما دام النظام الحالي قائماً في السودان فإن تشريعاً يوافق عليه المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لا يملك الحاكم العام أن يقبله أو أن يرفضه إلا إذا أقرت الحكومتان المصرية والبريطانية الرفض أو القبول ، وأن تشريعاً يختلف فيه المجلس التنفيذي مع الجمعية التشريعية لا يملك الحاكم العام أن يصدره إلا إذا حصل على موافقة الحكومتين .

وأكدت مذكرة حكومة السودان أن الحرية الشخصية وحرية العقيدة وحرية الصحافة وغيرها من الحريات مكفولة في السودان بالقانون ، وسيكون ضمن سلطة الجمعية التشريعية مراجعة القوانين التي منحت هذه الحريات بموجبها وأن تدخل عليها ما تراه ضرورياً من التعديل .

وفي ختام المذكرة ذكرت حكومة السودان أن توصيات مؤتمر إدارة السودان صادفت القبول في البلاد وأنه باستثناء فئة قليلة فإن الأغلبية الساحقة ستشارك في انتخابات الجمعية التشريعية . وبعد أن أشارت إلى أن هذه الفئة القليلة قد رفضت الدعوة التي قدمت لها للاشتراك في مؤتمر إدارة السودان ، قالت حكومة السودان إن هذه الفئة والوفد الذي يسمى «وفد السودان» لا يمثلون الآن الرأي العام الحقيقي في السودان في هذا الصدد[٣] .

٣- الاستقلاليون يرحبون بمذكرة حكومة النقراشي

رحب دعاة استقلال السودان بمذكرة حكومة النقراشي بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان . فقد قال الصديق عبد الرحمن المهدي إن مصر قد سلكت في مذكرتها الطريق الصحيح ، وانه لم يكن في استطاعة مصر بعد الذي وضح في مجلس الأمن أن تسلك غير هذا الطريق العملي . ورحب الصديق المهدي بأي تعاون من جانب مصر يهدف إلى تسليم السودانيين شؤون الحكم في بلادهم[٤] .

واعتبر محمد أحمد محجوب المذكرة خطوة دبلوماسية بارعة وأكد أن السودانيين جميعاً يرغبون في حرية الانتخابات . وفي هذا الصدد أشار إلى أن

الحكومة المصرية تحدثت عن حرية الانتخابات ولكنها لم تتقدم بمشروع محدد .
وانتقد محجوب محاولة المذكرة إعطاء سلطة إيقاف القوانين لدولتي الحكم الثنائي بدلاً من الحاكم العام وقال إن ذلك سيعطل الأداة التشريعية في البلاد ، وانه إذا كان لا بد من إعطاء هذه السلطة للحاكم العام فيجب أن تحدد وتحاط بسياج يجعله لا يستعملها إلا عند الضرورة القصوى . وطالب محجوب بأن يكون نصيب دولتي الحكم الثنائي في عضوية المجلس التنفيذي النصف على أن يكون النصف الآخر للسودانيين(*) .

وأثنت صحيفة «النيل» على موافقة الحكومة المصرية على قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بعد استيفاء شروط أغلبها في مصلحة السودانيين . وقالت الصحيفة إنه بهذه الخطوة البارعة الموفقة تدخل سياسة مصر في السودان في طور جديد يبشر بكل خير ، ويحسن العلاقات بين البلدين بعد أن ظلت أمداً متوترة بسبب موقف مصر المتعنت من حقوق السودانيين المشروعة في الحرية والاستقلال .

وطالبت صحيفة «النيل» مصر بأن «تواصل خطواتها العملية في هذا السبيل فتكسب حمد السودانيين وتقضي على التهمة التي ألصقها بها الإنجليز أمام مجلس الأمن وساعد بعض ساستها من أمثال إسماعيل صدقي ومكرم عبيد في تركيزها في نفوس السودانيين ، وهي أن مصر مصممة على امتلاك السودان وعلى حرمان أهله من الحرية التي تطلبها هي لنفسها» .

وأشارت صحيفة «النيل» إلى أن التعديلات التي اقترحتها مصر تستكمل النقص الواضح في مشروع حكومة السودان وتقوي الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي فيصبح تمثيلهما أشمل واختصاصاتهما أوسع ، ويكون نصيب السودانيين في حكم بلادهم أكبر . ولكن الصحيفة قالت إن مطالبة مصر بأن ترفع القوانين إلى دولتي الحكم الثنائي لإقرارها قبل إصدارها فيه حد من سلطة المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ، إذ يمكن أن يستعمل ذلك لتعطيل أعمال

المجلس والجمعية[6] .

وقالت صحيفة «الأمة» إن مذكرة حكومة النقراشي تعبر عن اتجاه مصري جديد يدل على أن مصر اعترفت بكيان السودان المنفصل عنها ، وبحق السودانيين في حكم بلادهم . وقالت صحيفة «الأمة» كذلك «إنه لو استمرت مصر تخطو في هذا الطريق لوجدت نفسها بعد حين تقف موقف التفاهم وموقف الصداقة من السودانيين الذين يهدفون إلى استقلال بلادهم وإلى أن يكون السودان للسودانيين . ولم يكن سبب سوء التفاهم في الماضي القريب ، ولم يكن سبب العداء بيننا وبين مصر غير موقف مصر من مستقبل بلادنا فهي في الوقت الذي تنادي فيه بحرية بلادها واستقلالها كانت تنادي بوضع السودان تحت التاج المصري»[7] .

الهوامش

١ . الكتاب الأخضر ، ص ١٦٣ - ١٦٤ .

٢ . نفس المصدر ، ص ١٦٥ - ١٧١ .

٣ . المجلس الاستشاري لشمال السودان ، إجراءات الدورة الثامنة من ٣ - ١٠ مارس ١٩٤٨ ، ص ٣٥ - ٣٧ . وأيضاً الكتاب الأخضر ، ص ١٧٢ - ١٧٥ .

٤ . الأهرام : ٨ ديسمبر ١٩٤٧ .

٥ . نفس المصدر : ١٢ ديسمبر ١٩٤٧ .

٦ . النيل : ٧ ديسمبر ١٩٤٧ .

٧ . الأمة : ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧ .

مذكرة النقراشي تتسبب في تصدع «وفد السودان» وتثير خلافاً حاداً بين الأحزاب الاتحادية

١- تصدع «وفد السودان»

تمثل الرسالة التي بعث بها «وفد السودان» إلى رئيسي وزراء مصر وبريطانيا وحاكم السودان العام بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان والتي نشرت في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ آخر موقف تبناه الوفد باتفاق كل الأحزاب الاتحادية المكونة له . قال «وفد السودان» في رسالته إن النظام الجديد المقترح لإدارة السودان والقائم على إنشاء جمعية تشريعية ليس غرضه تحقيق الأهداف التي أجمعت عليها البلاد في إنهاء الإدارة الحالية وقيام نظام ديمقراطي صحيح ، وإنما غرضه الحقيقي هو استمرار الوضع القائم مع تغيير بعض معالمه الخارجية للتقريب ما بين الإدارة البريطانية في السودان والفئة القليلة التي تناصرها من السودانيين . وفي ختام الرسالة أعلن الوفد رفضه للنظام الجديد حتى ولو جاء سليماً مبرأ من كل عيب ، لأنه من حيث المبدأ الوطني المقرر يقوم في ظل إدارة أجمع السودانيون على وجوب زوالها ولأنه بذلك يتنافى مع الأهداف القومية المتمثلة في جلاء القوات البريطانية عن البلاد ، وإنهاء الإدارة الحالية وقيام دولة وادي النيل تحت التاج المصري[١] .

بعد ذلك بقليل بدأت الخلافات تدب في صفوف الوفد . فقد تواتر في القاهرة وفي الخرطوم أن بعض أعضاء الوفد حصلوا على تصاريح تموين من حكومة النقراشي في مقابل تأييد سياستها إزاء السودان . ويبدو أن ذلك كان من أبرز الأسباب التي حملت حزب وحدة وادي النيل وحزب الاتحاديين إلى المطالبة بعودة الوفد إلى السودان ومواصلة الكفاح هناك . ولكن حزب الأشقاء

أصر على بقاء الوفد في مصر[٢] . ووقف الأحرار الاتحاديون موقفاً وسطاً مؤداه أن يبقى إسماعيل الأزهري وأحمد خير في القاهرة لمراقبة تطورات الموقف السياسي عن كثب وأن يعود باقي أعضاء الوفد إلى السودان بسبب الحالة المالية للوفد ، ولأن الوضع الداخلي يستوجب الاستفادة بكل الشخصيات والكفاءات . وترك حزب الأحرار الاتحاديين الباب مفتوحاً أمام زيادة أعضاء الوفد بالقاهرة إذا اقتضى ذلك ما يستجد من الحوادث[٣] .

وفي محاولة لإنقاذ الموقف والمحافظة على تماسك الوفد ، أصدر إسماعيل الأزهري رئيس الوفد في ٣ نوفمبر ١٩٤٧ بياناً جاء فيه أن الوفد اجتمع مساء الأحد ٢ نوفمبر ١٩٤٧ وأن بعض أعضائه ممن اتصلت مصالحهم بمصر في التجارة أو التوظف قد رأوا أن يتقدموا باستقالاتهم من الوفد . وذكر أزهري في البيان أن الجميع قد وافق على ذلك فوصلته استقالة من كل من يحيى الفضلي وتوفيق أحمد البكري وأن علي البرير قد اتصل بحزبه أي حزب وحدة وادي النيل لينتدب غيره[٤] . وسنعرض فيما يلي لبعض ما ورد في كتابي استقالة يحيى الفضلي وتوفيق أحمد البكري وفي البيان الذي أصدره علي البرير . ويستطيع القارئ أن يتبين من ذلك أسباب الخلاف الذي نشب والتي أشرنا لها في الفقرة الفائتة .

قال يحيى الفضلي في كتاب استقالته إن أعداء الوفد أخذوا يحيكون حول الوفد الدسائس بغية التشهير به وبرسالته حتى يتحقق لهم ما يرمون إليه من حمل الوفد على العودة إلى السودان ، مضرجاً بجراحات زعمهم أنه قد خان رسالته ، وارتمى في أحضان النقراشي ، وبذلك تقر عينهم ويفرح الإنجليز .

واستطرد يحيى الفضلي قائلاً إن أعداء الوفد بدأوا يتخذون «من اشتغال التجار منا بمهنتهم - وأنا منهم - فأنت تعلم أني تاجر في السودان وعضو في الغرفة التجارية . كما وأنني تاجر في مصر لي سجل تجاري وعضو في غرفة القاهرة التجارية . أقول لشدة ما يؤسفني أنهم بدأوا يتخذون من هذا ثغرة

ينفذون منها للنيل من سمعة الوفد، فأخذوا يحاولون أن يدخلوا في روع الناس أن تأييد الوفد لسياسة دولة النقراشي ما كان ليكون لولا إعطاء بعض الوفد - ثم الأستاذ يحيى الفضلي على التخصيص - تصريحات تموين»[٥] .

وقال توفيق أحمد البكري في كتاب الاستقالة الذي وجهه إلى إسماعيل الأزهري : «فهمت من المحادثة التي دارت بيني وبينكم أنكم ترون استقالة أعضاء وفد السودان الذين يعملون في التجارة، والموظفين الذين تتصل أعمالهم بمصر، وقد بنيتم ذلك رغبة في تفادي ما دار حول الاستاذ يحيى الفضلي من إشاعات تتصل بعمله وتخلصاً من الآخرين، وتغطية له . وقد حاولت جهد طاقتي أن أثنيكم عما ذهبتم إليه، حفاظاً للكلمة وصوناً للوحدة، مبيناً لكم ما يترتب على هذا العمل من نتائج سيئة بعيدة المدى تصيب جبهة وادي النيل بالسودان، فتمسكتم برأيكم مصرين عليه . ولما كنت أرى فيما قضيتم به، وفي كثير من تصرفات أعضاء الوفد ما لا يتفق والمصلحة العامة، فإني لهذا قررت الانسحاب من وفد السودان كمستشار له»[٦] .

وأعلن على البرير أن حزب وحدة وادي النيل قرر أن المصلحة تقضي في الوقت الحاضر بضرورة عودة بقية أعضاء «وفد السودان» لاستئناف النشاط الوطني في الداخل، وبما أن أعضاء الوفد المقيمين بالقاهرة رفضوا الأخذ بوجهة نظر الحزب فقد قرر الحزب الانسحاب من الوفد وتنحي ممثله عن العضوية فيه[٧] .

وفي السودان قرر مؤتمر الخريجين العام في ٧ نوفمبر ١٩٤٧ أن الوقت لم يحن بعد لعودة الوفد للسودان . وعلى أثر ذلك انسحب حزب الأحرار الاتحاديين من المؤتمر واستقال محي الدين البرير من هيئة المؤتمر الستينية وعلل استقالته بعدم إمكانية التعاون في هيئة أغلبها من حزب واحد ولاستحالة تكوين معارضة ذات أثر داخل الهيئة . ويبدو أن محي الدين البرير كان يشير بذلك إلى أنه كانت لحزب الأشقاء أغلبية المقاعد في هيئة المؤتمر الستينية[٨] .

واستقال لاحقاً من الهيئة الستينية كذلك حسن الطاهر زروق وأحمد محمد علي السنجاوي وحسن سلامة وثلاثتهم كانوا ينتمون إلى حزب الأحرار الاتحاديين[٩] .

وأعلن حزب الاتحاديين في ٨ نوفمبر ١٩٤٧ انسحابه من «وفد السودان» . وكان الحزب قد قاطع انتخابات الهيئة الستينية للمؤتمر التي أجريت في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٧[١٠] .

وعن أصل الخلاف بين «وفد السودان» ومؤتمر الخريجين من جهة وحزب وحدة وادي النيل من الجهة الأخرى ، قال الدرديري أحمد إسماعيل إن رئيس الوفد ومعه المؤتمر ، يقولان بأن بحث مسألة عودة الوفد ليست من اختصاص الأحزاب وإنما من اختصاص المؤتمر وحده . وأوضح الدرديري أحمد إسماعيل أن حزب وحدة وادي النيل رأى أنه من «حقه كحزب له مكانته ، وقد صار مبدؤه شعاراً للأمة جمعاء أن يبت في الموضوع ، وأن يكون له رأي مسموع ، وحين أصر المؤتمر على أنه صاحب هذا الحق وحده ، رأى الحزب أن ينسحب من وفد السودان قبل الاستقالات الأخيرة . وكان موقف مندوب الحزب تنفيذاً لذلك القرار»[١١] .

وأما حزب الأشقاء فقد أعلن تأييده لسياسة الوفد وأكد ضرورة بقائه في مصر لمواصلة الكفاح . كما حمَّل حزبي الاتحاديين ووحدة وادي النيل تبعة ما نشأ من خلاف في صفوف الوفد . وذكر حزب الأشقاء كذلك أن عودة الوفد كانت مطلب المستعمر منذ أن غادر الوفد الخرطوم[١٢] . واعتبر إسماعيل الأزهري المطالبة بعودة الوفد محاولة من خصوم الوفد لفصم عرى الجهاد بين المصريين والسودانيين[١٣] . كما كان من رأي محمد نور الدين وكيل حزب الأشقاء أن وجود «وفد السودان» في القاهرة يحمل معنى التضامن بين السودانيين والمصريين على وحدة وادي النيل والسعي المشترك إلى تحقيقها[١٤] .

وفي الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٨ أبرق سكرتيرو أحزاب وحدة وادي النيل

والاتحاديين والأحرار الاتحاديين القصر الملكي ورئيس وزراء مصر بانسحاب أحزابهم من «وفد السودان» وبأن أعضاء الوفد المقيمين في القاهرة لا يمثلون إلا حزب الأشقاء. وأكدوا أن الظروف الاضطرارية التي أدت إلى هذا الوضع لن تغير طريق جهادهم لتحقيق حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر تحت تاج الفاروق المعظم مع وحدة الدفاع والتمثيل الخارجي(١٥).

وهكذا فبانسحاب أحزاب وحدة وادي النيل والاتحاديين والأحرار الاتحاديين أصبح «وفد السودان» مجرد واجهة لحزب الأشقاء. إذ لم يبق في عضويته سوى إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين وأحمد خير ومبارك زروق وإبراهيم المفتي. واتخذت الهيئة الستينية للمؤتمر في فبراير ١٩٤٨ قراراً بإعادة يحيى الفضلي إلى عضوية الوفد لأنه لم يكن هناك ما يدعو إلى الاعتراض على تصرفاته، وأن استقالته من الوفد كانت استقالة مشرفة، وفيها تضحية شخصية في سبيل المصلحة العامة(١٦). وحري بالذكر أن حزب الأشقاء كان يشغل آنذاك ٥١ مقعداً في الهيئة الستينية للمؤتمر(١٧).

ومع أن بعض المساعي قد بذلت للتوفيق بين الأحزاب الاتحادية وتشكيل الوفد على أسس جديدة والوصول إلى حل وسط بشأن مسألة استمرار بقاء الوفد في مصر وتحديد العلاقة بين الوفد ومؤتمر الخريجين، إلا أن هذه المساعي باءت بالفشل(١٨). وليس في نيتنا الخوض هنا في تفاصيل هذه المساعي. ولكننا سنعرض في الفصل التالي إلى المسعى الذي قام به الدرديري أحمد إسماعيل رئيس حزب وحدة وادي النيل في هذا الصدد والذي كان يهدف من ورائه إلى تكاتف وتآزر الاحزاب الاتحادية لمناهضة مباحثات أحمد خشبة وزير خارجية مصر ورونالد كامبل السفير البريطاني في القاهرة بشأن مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية.

٢- الأحزاب الاتحادية تختلف حول مذكرة النقراشي

سبقت الإشارة إلى أن «وفد السودان» أعلن في أكتوبر ١٩٤٧ رفضه للنظام

الجديد الذي اقترحه مؤتمر إدارة السودان ولو جاء سليماً مبرأ من كل عيب . وقد تمسكت أحزاب وحدة وادي النيل والاتحاديين والأحرار الاتحاديين بهذا الموقف حتى بعد انفراط عقد «وفد السودان» ونشر مذكرة حكومة النقراشي إلى الحكومة البريطانية بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان في أول ديسمبر ١٩٤٧ .

إلا أن إسماعيل الأزهري تبنى لاحقاً موقفاً مغايراً لموقف الوفد . فقد نشرت الصحف أن إسماعيل الأزهري رئيس «وفد السودان» ومحمد نور الدين وكيل الوفد قابلا النقراشي في ٨ نوفمبر ١٩٤٧ وشكرا دولته على مذكرته إلى حاكم السودان العام بشأن مقترحات مؤتمر إدارة السودان . ولم يصدر وقتئذ أي نفي لهذا الخبر من إسماعيل الأزهري أو من أي جهة أخرى[١٩] . ولكن إسماعيل الأزهري أصدر بياناً في ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ قال فيه إنه لم يطلع من قبل على مذكرة الحكومة المصرية بشأن الجمعية التشريعية ولم تمكنه الظروف من مقابلة النقراشي . وقال أيضاً إن نوايا مصر نحو شقيقها السودان قد وضحت حتى أن حزب الأمة آمن بأن مصر تريد السودان أن يحكم نفسه بنفسه . وبعد أن عرض إلى مطالبة مصر لمجلس الأمن في يوليو ١٩٤٧ بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تاماً ومطالبة «وفد السودان» بالجلاء والوحدة وموقفه من النظام الجديد المقترح لإدارة السودان ، انتهى إسماعيل الأزهري إلى أن الجلاء لا يتحقق ولا تتم الوحدة بتعديل مشروع حكومة السودان عن جمعيتها التشريعية وإنما بأن تستعمل مصر حقها في المبادأة فتصوغ حكومتها دستوراً داخلياً للسودان يمنحه مليك الوادي لجنوب الوادي[٢٠] .

وفي بيان لاحق نشر في ٢ يناير ١٩٤٨ استغرب إسماعيل الأزهري قول علي البرير انه أي إسماعيل الأزهري قد شكر النقراشي على المذكرة في ٨ نوفمبر ١٩٤٧ لأنه اطلع عليها لأول مرة في أول ديسمبر ١٩٤٧ حين نشرتها الصحف في مصر ومنها علم أنها قد رفعت إلى الحكومة البريطانية في ٢٥ نوفمبر

١٩٤٧[٢١]. ولكن علي البرير نبه إلى أن إسماعيل الأزهري تجاهل أن عبدالرزاق السنهوري أطلعه على المذكرة وناقش معه بعض عباراتها فوافق عليها قبل أن ترسل للحكومة البريطانية وحاكم السودان العام وقبل أن تأخذ طريقها للصحف. وأضاف علي البرير: «كما نود أن نسأله بدورنا ألم يذهب هو ووكيله إلى رئيس الوزراء شاكرين مهنئين بهذه المذكرة؟ ونسأله ألم يصرح لمندوب الأهرام بأنه قابل دولة النقراشي لكي يهنئ دولته بها؟ وإذا كان لا هذا ولا ذاك أفما كان من الأجدر أن يبادر بتصحيح الخبر عندما اطلع عليه؟ ولماذا سكت دهراً ثم جاء أخيراً يحاول التراجع والإنكار؟»[٢٢].

وقد كان حزب وحدة وادي النيل وحزب الاتحاديين واضحين في رفضهما لمذكرة حكومة النقراشي بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان. فقد أعلن حزب وحدة وادي النيل استنكاره للمذكرة وخطاب النقراشي لأنهما يحملان بين ثناياهما معنى إقرار الحكم الثنائي البغيض ولو لأجل محدود ولأنهما أغفلا بشكل مزرٍ التمسك بوحدة وادي النيل. كما لم يطالبا بالجلاء الناجز عن وادي النيل مصرِه وسودانه. وقال الدرديري أحمد إسماعيل إن الذين يستبشرون بمذكرة النقراشي «إنما يفعلون ذلك بدافع اليأس من كفاح مرير لنيل حقوقنا المهضومة بإجلاء الانجليز عن بلادنا وقيام دولة وادي النيل»[٢٣].

أما حزب الاتحاديين فقد اعتبر إقرار النقراشي للجمعية التشريعية تنكراً لما جاء في عريضة الدعوى التي قدمها إلى مجلس الأمن[٢٤]. وشن قطب حزب الاتحاديين خضر حمد هجوماً قاسياً على إسماعيل الأزهري. فعندما سئل عن موقف إسماعيل الأزهري وتأييده لمذكرة النقراشي ثم رفضه لها، أجاب خضر حمد قائلاً: «لا أنكر على الأستاذ أزهري وطنيته وإخلاصه ولكني ما توهمت فيه يوماً من الأيام العقلية السياسية. وهذا الاضطراب الذي بدا منه في تأييده لمذكرة النقراشي وتهنئته عليها ثم عدوله عن هذا التأييد وإنكاره للتهنئة عندما أحس بأن أحزاب الوحدة جميعها ومعها المؤتمر الذي يرأسه أزهري نفسه قد

رفض المذكرة واستنكر صدورها من الحكومة المصرية . وهذا الاضطراب دليل الأمية السياسية التي يمتاز بها رئيس الاشقاء» .

واستطرد خضر حمد قائلاً : «إن الأستاذ أزهري تنقصه العقلية السياسية . ولم ينكشف هذا الجهل بالشؤون السياسية في الماضي للعامة - ولو كان معلوماً للخاصة - لأنه عندما كان رئيساً للوفد وكان الوفد وفداً كما رضيته البلاد ، كانت حوله نخبة من المخلصين أحسنوا توجيهه وجعلوا أنفسهم رقباء على أحاديثه وخطبه وتصريحاته لا تصاريحه . أما وقد انفض الناس من حوله - وهذا أيضاً من سوء السياسة وقلة الكياسة - فلا غرابة أن ظهر منه هذا الاضطراب في التفكير وظهر للناس على حقيقته إمعة ينتظر الوحي من النقراشي كأنه موظف في الحكومة المصرية حتى إذا ما أحس أخيراً وبعد فوات الأوان أنه تورط بدأ يتخبط هذا التخبط المعيب»[٢٥] .

وليس واضحاً ما إذا كان إسماعيل الأزهري يعبر عن رأي شخصي أو رأي حزب الأشقاء عندما شكر النقراشي في ٨ نوفمبر ١٩٤٧ على المذكرة وهنأه عليها . وعلى أية حال فقد أعلن حزب الأشقاء في الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٨ «منعاً للبس وقضاءً على المحاولات المغرضة التي يهدف البعض منها إلى النيل من الحزب» مقاطعة الجمعية التشريعية من حيث المبدأ . ووعد حزب الأشقاء الشعب السوداني بعمل يضع حداً نهائياً لهذه الوسائل التي يراد بها الانحراف بالحركة الوطنية[٢٦] .

الهوامش

١ . الأهرام : ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ .

٢ . نفس المصدر : ٧ نوفمبر ١٩٤٧ .

٣ . نفس المصدر : ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ .

٤ . نفس المصدر : ٤ نوفمبر ١٩٤٧ .

٥ . نفس المصدر والعدد .
٦ . نفس المصدر والعدد .
٧ . نفس المصدر والعدد .
٨ . نفس المصدر : ١٠ نوفمبر ١٩٤٧ .
٩ . النيل : ١٤ ديسمبر ١٩٤٧ .
١٠ . الأهرام : ١٠ نوفمبر ١٩٤٧ . بالرغم من أن حماد توفيق قد فاز في انتخابات الهيئة الستينية إلا أنه استقال لاحقاً تمشياً مع قرار حزب الاتحاديين بعدم الاشتراك في هيئة المؤتمر : الأهرام في ٣ نوفمبر ١٩٤٧ .
١١ . الأهرام : ١٠ نوفمبر ١٩٤٧ .
١٢ . نفس المصدر والعدد .
١٣ . نفس المصدر : ١٣ نوفمبر ١٩٤٧ .
١٤ . نفس المصدر : ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ .
١٥ . نفس المصدر : ٥ يناير ١٩٤٨ .
١٦ . نفس المصدر : ١٨ فبراير ١٩٤٨ .
١٧ . نفس المصدر : ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ .
١٨ . انظر مثلاً نفس المصدر : ٥ و ٧ و ٨ يناير ١٩٤٨ .
١٩ . نفس المصدر : ٩ نوفمبر ١٩٤٧ .
٢٠ . نفس المصدر : ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ .
٢١ . نفس المصدر ١ و ٢ يناير ١٩٤٨ .
٢٢ . نفس المصدر : ٥ يناير ١٩٤٨ . انظر أيضاً السودان الجديد : ٧ يناير ١٩٤٨ . كان عبدالرزاق السنهوري وزيراً للمعارف العمومية في حكومة النقراشي .
٢٣ . الأهرام : ١٢ ديسمبر ١٩٤٧ .
٢٤ . نفس المصدر : ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ .
٢٥ . السودان الجديد : ١٨ يناير ١٩٤٨ . وردت تصريحات خضر حمد خلال حديث أجرته معه السودان الجديد . وكان خضر حمد وقتئذ يعمل ملحقاً بالقسم السياسي بجامعة الدول العربية .
٢٦ . الأهرام : ٨ يناير ١٩٤٨ .

مباحثات خشبة - كامبل : ٦ مايو ١٩٤٨

تسلمت الحكومة المصرية في ١٧ فبراير ١٩٤٨ مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . وعندما اطلع مجلس الوزراء المصري على المشروع في ٢٩ فبراير ١٩٤٨ لاحظ أن المشروع لم يأخذ بالاقتراحات السابقة التي أبدتها الحكومة المصرية ولذلك قرر اعتبار «المشروع غير صالح لأن يكون أساساً لعرضه على لجنة كتلك التي اقترحتها وزارة خارجية المملكة المتحدة بكتابها المؤرخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ . ولن تكون أعمال اللجنة مثمرة إلا إذا كانت المبادئ التي أوضحتها الحكومة المصرية في مذكرتها المؤرخة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ معتمدة كأساس للإصلاح المنشود»[١] .

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية اقترحت على الحكومة المصرية في ١٥ يناير ١٩٤٨ أن تعيّن الحكومتان عند تلقي مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ممثلين لهما لبحث نصوص مشروع القانون بالتشاور مع خبراء فنيين من حكومة السودان ، ثم يقدموا بعد ذلك توصياتهم لدولتي الحكم الثنائي[٢] .

فصّلت الحكومة المصرية وجهة نظرها بشأن مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في مذكرة بتاريخ ١١ مارس ١٩٤٨ بعث بها القائم بأعمال السفارة المصرية في لندن إلى وزير الخارجية البريطاني ايرنست بيفن . وقد اشتملت هذه المذكرة على نفس النقاط التي أثارتها الحكومة المصرية في مذكرتها بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ بشأن توصيات مؤتمر إدارة السودان .

أوضحت المذكرة المصرية بتاريخ ١١ مارس ١٩٤٨ أن الغرض من التعديلات التي كانت قد اقترحتها الحكومة المصرية هو أن يكون النظام

المقترح ، في الأسس التي يقوم عليها والأغراض التي يرمي إليها ، نظاماً انتقالياً لا يدوم لأكثر من ثلاث سنوات يتدرب خلالها السودانيون على الحكم الذاتي بأن يتولوا بعض المناصب الرئيسية ويتحملوا بعض أعباء الحكم ، ويقف إلى جانبهم لمعاونتهم بعض المصريين ، ويقوم رقيباً عليهم رأي عام سوداني يتمثل في صفوة السودانيين المتخبين انتخاباً حراً . حتى إذا انقضت فترة الانتقال استطاع السودانيون أن يتسلموا زمام أمورهم كاملاً ، وأن تكون لهم جميع المناصب في حكومة السودان تحت لواء تاج مصر المشترك وفي ظل وحدة وادي النيل .

وانتهت المذكرة المصرية إلى أن مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لم يحقق المبادئ التي أوضحتها الحكومة المصرية ولم يتلاف العيوب التي بيّنتها ، ولم يراع الأخذ بالتعديلات الجوهرية التي طلبتها والتي بينت في وضوح أنها لا تستطيع الموافقة على توصيات مؤتمر إدارة السودان بدونها[٣] .

وفي مايو ١٩٤٨ شكلت الحكومتان المصرية والبريطانية لجنة ثنائية مكونة من أحمد خشبة وزير خارجية مصر ورونالد كامبل السفير البريطاني في القاهرة للتباحث حول مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ورفع توصياتها بشأنه إلى الحكومتين[٤] . وسنعرض فيما يلي لبعض ما دار في هذه المباحثات .

١- لجنة الرقابة الثلاثية

بحث خشبة وكامبل مسألة إقامة لجنة رقابة ثلاثية إذا وافقت الحكومة المصرية على مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . وقد اتفقا على أن تتكون اللجنة من ممثلين اثنين لكل من الحكومات الثلاث : المصرية والبريطانية والسودانية وعلى أن يكون ممثلا حكومة السودان سودانيين . واتفق خشبة وكامبل كذلك على أن تكون مهمة اللجنة مراقبة تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي[٥] .

وسنرى لاحقاً أن مسألة اللجنة الثلاثية قد طرحت إبان مفاوضات أحمد نجيب الهلالي رئيس وزراء مصر مع وفد الحركة الاستقلالية في الإسكندرية في يونيو ١٩٥٢ .

٢- المباحثات بشأن مشروع القانون[٦]

اعترض الجانب المصري على ذكر اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ في ديباجة مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . فقد نصت إحدى فقرات الديباجة على أنه بمقتضى اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ المؤيدة بمعاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ قُلد الحاكم العام الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان . ونصت فقرة أخرى على أن تخويل سلطة تنفيذية وتشريعية للمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لا يمس مسؤولية الحاكم العام النهائية للحكومتين المصرية والبريطانية بموجب اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ لإدارة السودان إدارة حسنة .

اتفق الجانبان المصري والبريطاني على حذف اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ من ديباجة مشروع القانون وعلى أن تتبادل الحكومتان كتابين ، في أحدهما تحتفظ الحكومة المصرية بموقفها الذي حددته في مجلس الأمن بالنسبة لنظام الحكم القائم في السودان ، وفي الآخر تحتفظ الحكومة البريطانية برأيها الذي أعلنته أمام مجلس الأمن بالنسبة إلى استمرار نفاذ اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

وطلب الجانب المصري حذف كلمة «الكامل» التي تصف الحكم الذاتي . وخشي الجانب البريطاني أن يسيء السودانيون فهم المراد من حذفها . لذلك اتفق الجانبان على إبقائها على أن تتبادل الحكومتان كتابين لبيان مفهوميهما لعبارة «الحكم الذاتي الكامل» . وسيرد لاحقاً أنه إبان مفاوضات الحركة الاستقلالية في أكتوبر ١٩٥٢ مع حكومة ثورة ٢٣ يوليو اعترض عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة المصري آنذاك على عبارة «الحكم الذاتي الكامل» .

أعطت المادة ١٨ من مشروع القانون الحاكم العام سلطة نقض أي قرار تم الوصول إليه بأغلبية الأصوات في المجلس التنفيذي وإبداله بقرار يصدره هو بشأن نفس الموضوع . ويكون قرار الحاكم العام نافذ المفعول لكل الأغراض كما لو كان قرار المجلس . وقد أعيدت صياغة هذه المادة لتشمل التعديلات التي اقترحها الجانب المصري وهي قصر سلطة نقض القرار على حالة الضرورة وإبلاغ الحكومتين المصرية والبريطانية بأسباب نقض القرار .

طلب الجانب المصري أن تكون اللغة العربية هي اللغة الأساسية للإجراءات في الجمعية التشريعية احتراماً لثقافة الشعب السوداني العربية مع مراعاة استعمال اللغة الإنجليزية في بعض الأحيان . وقبل الجانب البريطاني ذلك وأعيدت صياغة المادة ٤٥ من المشروع بحيث تكون الإجراءات في الجمعية التشريعية باللغة العربية بدون إخلال باستعمال اللغة الإنجليزية حيثما كان ذلك ملائماً .

وعند مناقشة المادة ٥١ من مشروع القانون اقترح الجانب المصري تقسيم القوانين إلى مهمة وغير مهمة على أن يكون البت في مشروعات القوانين المهمة للحكومتين المصرية والبريطانية . أما مشروعات القوانين غير المهمة فما عرض منها على الجمعية التشريعية وأجازته فلا يحتاج الحاكم العام لإصداره إلى موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية . أما ما لم تجزه الجمعية التشريعية منها فيجب إذا أصر الحاكم العام على إصداره ألا يفعل ذلك إلا بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية .

يبدو أن الجانب البريطاني لم يقبل تقسيم القوانين إلى مهمة وغير مهمة ولكنه قبل تعديل المادة ٥١ بالنسبة لمشروعات القوانين التي لم تجزها الجمعية التشريعية أو التي أجازتها بتعديلات لا يوافق عليها المجلس التنفيذي . ففيما يتعلق بهاتين الحالتين عُدلت المادة ٥١ بحيث لا يعطي الحاكم العام موافقته إلا بعد أن يعرض مشروع القانون على الحكومتين البريطانية والمصرية ويتلقى

إخطاراً بموافقتهما على أن يوافق على المشروع ، أو ينقضي شهر أو خمسة عشر يوماً بالنسبة لمشروعات القوانين المالية دون أن يتلقى إخطاراً بموافقتهما على ألا يوافق على المشروع .

وقبل الجانب البريطاني بأن تضاف جنسية السودانيين إلى قائمة المسائل المحظورة المنصوص عليها في مشروع المادة ٥٤ . وهي المسائل التي ليست للجمعية أي سلطات تشريعية فيما يتعلق بها . وحري بالذكر أن الحكومة المصرية كانت قد اعترضت على مناقشة المجلس الاستشاري لمسألة إصدار قانون لتعريف من هو السوداني وطالبت بعرض مشروع القانون عليها والحصول على موافقتها قبل إصداره حتى ولو كان الغرض من تعريف من هو السوداني غرضاً إدارياً بحتاً[٧] . وسبقت الإشارة إلى أن النقراشي انتقد في مجلس الأمن في أغسطس ١٩٤٧ محاولة حكومة السودان خلق جنسية سودانية مستقلة واعتبر ذلك أحد مظاهر سياسة بريطانيا لفصل السودان عن مصر .

وبناء على طلب الجانب المصري حُذف مشروع المادة ٦٥ الذي ينص على أن قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لا يخول للمجلس أو للجمعية كل على انفراد أو مجتمعين أي سلطة أكثر من السلطات المخولة للحاكم العام شخصياً بموجب اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ . فقد رأى الجانب المصري أنه لا حاجة للنص على حكم الاتفاقية والمعاهدة . وهذا فضلاً عن عدم جواز الإشارة إليهما في المشروع .

وانهارت المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بسبب الاختلاف حول مشروع المادة ١٠ المتعلق بتكوين المجلس التنفيذي . اقترح الجانب المصري أن يكون اشتراك المصريين في إعداد السودانيين لتولي شؤونهم على قدم المساواة مع البريطانيين وذلك بأن يكون للمصريين من المراكز والعدد ما للبريطانيين في المجلس التنفيذي تحقيقاً لمسؤولية الحكومة المصرية في إعداد السودانيين للحكم الذاتي .

وافقت الحكومة البريطانية على تعيين اثنين من المصريين أعضاء في المجلس التنفيذي . ولكنها رفضت المقترحات المصرية بأن يطلب إلى الحاكم العام تعيين أكثر من اثنين من المصريين أعضاء في المجلس التنفيذي ، أو أن ينشيء وزارات جديدة يعهد بإدارتها إلى مصريين وتكون لهم عضوية المجلس التنفيذي بحكم مناصبهم . واقترحت الحكومة البريطانية أن يطرح الأمر للسودانيين ليقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا يرغبون في زيادة تمثيل المصريين في المجلس التنفيذي .

وفي رسالة بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٤٨ أبلغت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية أنه باستثناء مسألة تمثيل المصريين في المجلس التنفيذي فقد تم الاتفاق على جميع نقاط مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية الأخرى . وفيما يتعلق بمسألة تمثيل المصريين في المجلس التنفيذي أكدت الحكومة البريطانية أن أقصى ما تستطيع أن تذهب إليه هو أنه بالإضافة إلى المصريين الاثنين اللذين سيعينهما الحاكم العام أعضاء في المجلس التنفيذي سيدعى قائد القوات المصرية في السودان لحضور جلسات المجلس التنفيذي عندما يبحث المجلس في مسائل الدفاع . وأعطت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية مهلة حتى مساء ٣٠ مايو ١٩٤٨ للإعراب عما إذا كانت ستوافق على مشروع القانون على هذا الأساس .

رفضت الحكومة المصرية الموافقة على مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية وتمسكت بأن يكون اشتراكها في إعداد السودانيين لتولي شؤونهم على قدم المساواة مع الإنجليز ، وبأن يكون المصريون في المجلس التنفيذي مساوين للإنجليز من حيث المركز والعدد[٨] .

وقد تعرض موقف مصر إبان محادثات خشبة - كامبل للنقد من قبل صحيفة «الرأي العام» . فقد قالت الصحيفة إن الحكومة المصرية «قدمت مشروعاً جديراً بالاعتبار إذا ما قيس بمشروع حكومة السودان ، ولولا بعض الهنات في المشروع لا تعد بالقياس إلى محاسنه لكان سليماً مبرأ من كل

عيب . ولكن حكومة مصر التي قدمت ذلك المشروع أخذت في الحادثات الأخيرة تنسحب رويداً رويداً حتى رأيناها تتقلص فتقف عند حد مشروع حكومة السودان المعدل بتوصيات المجلس الاستشاري ، ثم يحتدم النزاع بينها وبين حكومة إنجلترا لا لأنها لم تقر المشروع كما قدم لها بل لأنها لم تجد مكاناً للمشاركة الفعلية في المجلس التنفيذي !» .

وقالت صحيفة «الرأي العام» كذلك إنه كان حرياً بالحكومة المصرية أن ترفض مشروع حكومة السودان لأنه لا يحقق شيئاً من الحريات للسودانيين ، ولأنه ليس فيه ما يدربهم تدريباً حقيقياً لحكم بلادهم «أما أن ترفضه بسبب عدم المشاركة وأنها لم تمثل تمثيلاً حقيقياً في الأداة التنفيذية الحاكمة فأمر لا يقابل منا بغير الاستنكار البالغ ونعده خروجاً من مصر على قضية وادي النيل المشتركة ، بل هي ضربة توجهها مصر في عنف وقوة إلى الحركة التحريرية في السودان»[٩] .

٣- إخفاق محاولة لإعادة تشكيل «وفد السودان» لمناهضة مباحثات خشبة - كامبل

ذكرنا في موضع سابق أنه بالرغم من تصدع «وفد السودان» وتشتت شمل الأحزاب الاتحادية ، إلا أن محاولات عديدة قد بذلت لرأب الصدع وإعادة تشكيل الوفد على أسس جديدة . ومن أبرز هذه المحاولات تلك التي بدأها الدرديري أحمد إسماعيل رئيس حزب وحدة وادي النيل في فبراير ١٩٤٨ . فقد كان الدرديري يعتقد أنه لا سبيل إلى محاربة الاتجاهات التي تهدف إلى «ترقيع الحكم الثنائي» إلا بتكاتف وتآزر الأحزاب الاتحادية[١٠] .

وترتب على مساعي الدرديري أحمد إسماعيل صدور بيان في الأسبوع الثاني من مايو ١٩٤٨ جاء فيه أن مؤتمر الخريجين وحزب الأشقاء وحزب وحدة وادي النيل وحزب الأحرار الاتحاديين توصلوا إلى اتفاق على الأسس التالية :-

١- تكوين «وفد السودان» بممثل واحد عن كل من المؤتمر والأشقاء والأحرار

الاتحاديين ووحدة وادي النيل وأحد المستقلين .

٢- تكوين لجنة اتصال بين «وفد السودان» في مصر والمؤتمر والأحزاب في السودان .

٣- تكوين لجنة لتنسيق الكفاح الداخلي ومحاربة مشروعات الاستعمار البريطاني في أية صورة كانت .

وجاء في البيان أيضاً أنه كان يجب على الحكومتين السودانية والبريطانية الكف عن السير في تنفيذ مشروعات السودنة التي عارضها المؤتمر وأحزاب الوحدة لأنها تضر بمصالح البلاد وتعرقل مستقبلها ولن تكون تطوراً دستورياً للسودان ، بل تحقيقاً لمصالح الاستعمار باسترضاء أقلية من الطامعين في الوظائف والجاه والمنافع الشخصية .

وأخذ البيان على الحكومة المصرية قبولها لمبدأ العمل على قيام مؤسسات السودنة واعتبر ذلك تشجيعاً لسياسة الاستعمار البريطاني وتحقيقاً لمطامعه . وفيما يبدو أنه إشارة لمحادثات خشبة - كامبل ، ورد في البيان أن المساعي قد بلغت ذروتها في مصر وذلك باتصال ممثلي الجانبين وعملهم على الوصول إلى مرحلة يتلاقون عندها ويتفقون حسب وجهات نظرهم[١١] .

وكان حزب الاتحاديين قد قرر في ١٠ مايو ١٩٤٨ عدم الاشتراك في الوفد المقترح وفصَّل أسباب ذلك في بيان أصدره في ١٧ مايو ١٩٤٨[١٢] . ذُكر في البيان أن حزب الاتحاديين بعث بمذكرة إلى الدرديري أحمد إسماعيل باعتباره «حلقة الاتصال بين الأحزاب في مساعي الوفاق» أكد فيها وجوب العمل الداخلي وأن أساس الاتفاق بين الأحزاب الاتحادية يجب أن يكون الكفاح الداخلي . وأوضح البيان أن الأشقاء رفضوا ذلك «لأنهم يؤثرون إيفاد وفد إلى القاهرة يتمتع بالحياة الهانئة في فنادقها الفخمة ويتهربون بذلك من أعباء الكفاح في الداخل لأنه يعرضهم إلى ما لا يستطيعون الاضطلاع به» .

وقلل حزب الاتحاديين من أهمية إرسال وفد للقاهرة «لأن المحادثات التي تدور

الآن في القاهرة بين ممثلي مصر وإنجلترا هي بصدد الإصلاح الدستوري الذي وضعت مشاريعه حكومة السودان . وقد أكد الطرفان أن المحادثات لن تتناول مستقبل السودان السياسي وتحدد مصيره بل سينحصر الحديث والاتفاق في الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي ومدى اشتراك الجانب المصري فيه ، واللجان التي تشكل لمراقبة سير هذه المشاريع» .

وشكك حزب الاتحاديين في أن يكون الوفد المزمع إرساله إلى القاهرة فاعلاً لأن «وفد السودان» السابق في مراحله الأخيرة قد باعد ما بينه وبين الشعب المصري وصار وجوده في مصر من مظاهر التأييد لحكومة النقراشي التي قبلت مشاريع السودنة وتعمل مع الحكومة البريطانية لإقرارها وإنفاذها . وهذا فضلاً عن أن الوفد لن يقف موقف المعارضة من حكومة النقراشي لأنه سبق أن ارتبط بها «وعاش على أفضالها ونعم برعايتها وخيرها» .

وأبدى حزب الاتحاديين استعداده ليضع يده في يد أي حزب من الأحزاب الاتحادية يعمل معه بإخلاص للكفاح الداخلي . وأكد حزب الاتحاديين أنه لن يقر «سياسة صرف الأذهان بمناورات خارجية غير مجدية تهرباً مما يتطلبه الموقف من عمل قوي عنيف في الداخل»[١٣] .

ومهما يكن من أمر ، فيبدو أن مؤتمر الخريجين وحزب الأشقاء والأحرار الاتحاديين تراجعوا عن تنفيذ الاتفاق ولم يسموا ممثليهم في الوفد ولجنتي الاتصال والتنسيق . بل إن حزب الأحرار الاتحاديين أوفد مندوباً عنه لينضم إلى وفد الأشقاء والمؤتمر الذي كان موجوداً في القاهرة . وقد عزا الدرديري أحمد إسماعيل ذلك إلى عدم قبول الأشقاء لعلي البرير ممثلاً لحزب وحدة وادي النيل في الوفد ، لأنه كما أوضح الدرديري «كانت له وقفات مشرفة في رد التيارات الاستغلالية التي كانت تجري باسم الوفد ومبادئه في الأروقة الوزارية والغرفة التجارية . وترتب على هذا الموقف أن قرر فلول الوفد إبعاد الموظفين والتجار ستراً لموقف أحد أعضاء الوفد . ومن المضحك المبكي أن يجتمع المؤتمر بعد

ذلك لكي يرد لهذا العضو اعتباره . وقد قرر بالفعل أن أعماله تتسم بالنزاهة وتستحق تقدير الوطن . وبهذه الطريقة التمثيلية التي سخر منها النظارة عاد إلى البقية الباقية مما أسموه وفد السودان» .

وذكر الدرديري أنه عمل على جمع شمل الأحزاب الاتحادية عندما ظهرت محادثات السودنة بين الحكومتين المصرية والبريطانية وتبودلت المذكرات الرسمية ، وكان غرضه من ذلك «مناهضتها والقضاء على كل الاتجاهات التي تهدف إلى تدعيم الحكم الثنائي» . وأضاف الدرديري أنه لم يدر بخلده «أن العقد النفسية والحزازات الشخصية تطغى على الاعتبارات الوطنية وتقضي على الائتلاف الذي اغتبطت له البلاد» .

وأعلن الدرديري أن حزب وحدة وادي النيل خول لمندوبه في مصر علي البرير أن يعمل مع أعضاء الحزب المقيمين هناك بالتعاون مع جميع الهيئات الشعبية في نطاق مبادئ الحزب دون ارتباط بما سوف يطلق عليه اسم «وفد السودان» . وحمل الدرديري مؤتمر الخريجين وحزبي الأشقاء والأحرار الاتحاديين «مسؤولية هذا التصدع الأخير في الوقت الذي تصل فيه المحادثات المصرية - البريطانية بشأن السودنة مرحلة دقيقة يخشى معها أن تطوح بأماني الوادي كله»[١٤] .

٤- ازهري يقترح على مصر إصدار دستور للسودان

بعد أن رفضت الحكومة المصرية التصديق على مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بسبب الخلاف حول مسألة اشتراك مصر في إعداد السودانيين لتولي شؤونهم وتمثيلها في المجلس التنفيذي ، وإزاء إصرار الحكومة البريطانية وحكومة السودان على تطبيق القانون اقترح إسماعيل الأزهري بوصفه رئيساً لـ «وفد السودان» في بيان أصدره في ١٤ يونيو ١٩٤٨ أن يتم الآتي :

١- أن تسارع مصر بوضع دستور ونظام لحكم السودان الداخلي في نطاق

الوحدة وتحت التاج المشترك .

٢- أن يعمل «وفد السودان» ومؤتمر الخريجين وأحزاب الوحدة السودانية على تبصير الشعب ، وأن يتخذوا من هذا الدستور دعاية إيجابية صادقة للوحدة وسلاحاً فتاكاً يحاربون به مشاريع السودنة الهزيلة .

وقال أزهري إنه إذا تم هذا ، فإن الشعب السوداني بفطرته السليمة وطويته البريئة سيقبل على ذلك الدستور ويتعلق به ولا يرضى به بديلاً .

وفي نفس البيان انتقد أزهري دخول الحكومة المصرية في مباحثات مع الحكومة البريطانية بشأن مشاريع السودنة . فقد قال إنه «إذا رأى الإنجليز ، إمعاناً منهم في خديعة السودانيين وتضليلهم ، أن يقولوا إنهم يعملون على تقدمهم بتطبيق مشاريع السودنة الاستعمارية الهزيلة فما كان لمصر أن تجاريهم وأن تسدر معهم في الضلال وتشاركهم في الخديعة . ولكن الله سلم قضية الوادي من أن تضار»[١٥] .

٥- إصدار قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية

بالرغم من رفض الحكومة المصرية الموافقة على مشروع قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية إلا أن مجلس الحاكم العام أجازه . وأصبح القانون نافذاً من تاريخ نشره بجريدة حكومة السودان الرسمية في ١٩ يونيو ١٩٤٨ . وقد ألغى قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية قانون مجلس الحاكم العام لسنة ١٩١٠ وقانون المجلس الاستشاري لسنة ١٩٤٣ وجميع الأوامر الصادرة بموجبه .

وفي خطاب وجهه إلى الشعب السوداني بمناسبة صدور قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ، قال الحاكم العام إنه فخور بأن يكون حاكماً عاماً في الوقت الذي تتخذ فيه هذه الخطوة في سبيل الحكم الذاتي . وقال أيضاً إنه في نيته «أن تبدأ هاتان الهيئتان اللتان تمثلان البلاد» أعمالهما قبل نهاية عام ١٩٤٨ . وأضاف الحاكم العام «أنه بذلك ينتقل قسط من مسؤوليات الحكومة

إليكم ، وإلى ممثليكم المنتخبين الذين سيكون لهم الآن نيابة عنكم حق وضع القوانين ورسم سياسة الحكومة»[١٦] .

ولا مجال هنا لإجراء تحليل لكل مواد قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ ، ولكن حتى يتيسر للقارئ متابعة بعض أجزاء الكتاب سنعرض للمواد ١٨ و ٥٤ و ٥٥ من القانون . فقد أعطت المادة ١٨ الحاكم العام سلطة نقض أي قرار يتخذه المجلس التنفيذي بالأغلبية وإبداله بقرار يصدره هو إذا استلزم ذلك تصريف مسؤوليته لحكومتي بريطانيا ومصر بشأن الإدارة الحسنة للسودان . وحظرت المادة ٥٤ من القانون على الجمعية التشريع في المسائل التالية :-

١- أحكام قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية .

٢- العلاقات بين حكومة السودان والحكومتين البريطانية والمصرية .

٣- العلاقات بين حكومة السودان والحكومات الأجنبية .

٤- جنسية السودانيين .

واعتبرت المادة ٥٥ من القانون مسائل الدفاع عن السودان والعملة والنقد ومركز الأقليات الدينية والعنصرية «مسائل خاصة» لا يجوز لعضو أن يتقدم بمشروع قانون بشأنها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة للمجلس التنفيذي[١٧] .

وقد احتجت الحكومة المصرية على تصرف الحاكم العام بإصدار قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بدون موافقتها لأنه ليس للحاكم العام بمقتضى ما خول من سلطات أن يصدر قانوناً فيه مساس بالنظام الإداري والقانوني للسودان . ولتأييد وجهة نظرها استشهدت الحكومة المصرية بما أقرته الحكومة البريطانية في ١٥ يناير ١٩٤٨ من أن الحاكم العام لا يستطيع أن يصدر قوانين تمس جوهر نظام الحكم في السودان أو مركز السودان الدولي بدون موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية .

وأعادت الحكومة المصرية تأكيد الموقف الذي أعلنته في مجلس الأمن بشأن نظام الحكم القائم في السودان . كما أكدت الحكومة المصرية أن غايتها الجوهرية من مباحثات المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية كانت من أجل أن «يكون هناك نظام انتقال مؤقت يتدرب السودانيون خلاله على الحكم الذاتي ، تعاونهم فيه مصر معاونة إيجابية بأن يكون المصريون في المجلس التنفيذي على قدم المساواة مع البريطانيين من حيث المركز والعدد . حتى إذا انتهت فترة الانتقال استطاع السودانيون أن يتسلموا زمام أمورهم كاملاً تحت لواء تاج مصر المشترك وفي ظل وحدة وادي النيل»[18] .

الهوامش

١ . الكتاب الأخضر ، ص ١٧٨ – ١٧٩ .
٢ . نفس المصدر : ص ١٧٦ – ١٧٧ .
٣ . نفس المصدر : ص ١٨٠ – ١٨٤ .
٤ . نفس المصدر : ص ٢١٨ – ٢١٩ .
٥ . نفس المصدر : ص ٢١٩ – ٢٢٢ .
٦ . نفس المصدر : ص ٢٢٣ – ٢٣٦ .
٧ . الأهرام : ٢٧ ديسمبر ١٩٤٤ . وأيضاً :

FO 371/69198, Nokrashi to Governor - General, March 14, 1948.

٨ . الكتاب الأخضر ، ص ٢٣٦ – ٢٣٧ .
٩ . الرأي العام : ٢١ يونيو ١٤٨ .
١٠ . الأهرام : ١١ فبراير ١٩٤٨ .
١١ . نفس المصدر : ١٤ مايو ١٩٤٨ .
١٢ . الرأي العام : ١١ مايو ١٩٤٨ .
١٣ . نفس المصدر : ١٧ مايو ١٩٤٨ .
١٤ . نفس المصدر : ٤ يونيو ١٩٤٨ .
١٥ . الأهرام : ١٥ يونيو ١٩٤٨ .

١٦ . الرأي العام : ١٩ و ٢١ يونيو ١٩٤٨ . وأيضاً الأهرام : ٢٠ يونيو ١٩٤٨ .

١٧ . انظر قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ باللغة الإنجليزية في :

Documents of the Sudan 1899 - 1953, Egyptian Society of International Law, Brochure No. 14, March 1953, p. 14.

١٨ . الكتاب الأخضر ، ص ١٨٧ - ١٨٨ . انظر أيضاً الرأي العام : ٢٦ يوليو ١٩٤٨ .

المواقف النهائية في السودان من الجمعية التشريعية

سبقت الإشارة إلى أن حكومة السودان أصدرت في ١٩ يونيو ١٩٤٨ قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . وأصدرت بعد ذلك بقليل قانوناً آخر يحظر على الموظفين الاشتغال بالسياسة[١] . وسنعرض فيما يلي لمواقف الأحزاب والهيئات المختلفة من المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية .

١- موقف الجبهة الاتحادية

عند صدور قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ كانت الخلافات الحادة بين الأحزاب الاتحادية لا تزال قائمة مما حدا ببعض المستقلين المتعاطفين مع الحركة الاتحادية دعوة الأحزاب الاتحادية للتعاون الداخلي لمقاومة المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . وقد قالت صحيفة «الرأي العام» في هذا الصدد : «إن الأحزاب الاتحادية وهي تكون الآن جبهة المعارضة في تفكك وانحلال ، يعمل كل حزب بوحي مصلحته وبذلك أضعفوا موقف المعارضة الداخلية وكاد يخفت صوتها ويتضاءل إلى حيز لا جدوى فيه ولا نفع» . وأهابت «الرأي العام» بالأحزاب الاتحادية الكف عن الحديث عن النظريات المثالية وعن تحديد المسؤولية عما حدث في الماضي وطالبتها بالتفكير «في المستقبل على أساس صحيح . فقد حان الوقت الذي وجب فيه أن تتحد الأحزاب الاتحادية في برنامج موحد للعمل الداخلي ، وأن تتقبل هذه الدعوة الكريمة التي يقوم بها نفر كريم من الوسطاء لإصلاح الموقف بروح طيب تقديراً للظرف الدقيق الذي تجتازه البلاد والخطر المحدق بها»[٢] .

استجابت الأحزاب الاتحادية لدعوة الوسطاء والتقت في ٢١ يونيو ١٩٤٨

للنظر في المشروع الذي قدمه أحمد مختار للتعاون الداخلي لمقاومة مشروعات السودنة[٣] . وتوالت اجتماعات الأحزاب الاتحادية وانضم إليها لاحقاً مؤتمر الخريجين . ثم تقرر في اجتماع عقد في ٨ يوليو ١٩٤٨ تكوين جبهة الكفاح الداخلي من أربعة مندوبين عن مؤتمر الخريجين ومندوبين اثنين عن كل حزب من الأحزاب الاتحادية[٤] . وقد تشكلت الجبهة من مبارك زروق وإبراهيم المفتي وحسن أبو جبل وعبد الرحمن حمزة عن مؤتمر الخريجين ، ومحمد نور الدين وخضر عمر عن حزب الأشقاء ، وعبد الله ميرغني وعبد المنعم حسب الله عن حزب الاتحاديين ، ودرديري أحمد إسماعيل وأحمد سنجر عن حزب وحدة وادي النيل ، والطيب محمد خير وأحمد محمد علي السنجاوي عن حزب الأحرار الاتحاديين . واختير خضر عمر سكرتيراً للجبهة[٥] .

وفور تشكيلها أعلنت جبهة الكفاح الداخلي رفض المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية رفضاً باتاً مبدأ وأساساً ، جملة وتفصيلاً . وأعلنت كذلك أنها قد أخذت على عاتقها إحباط مشاريع السودنة الاستعمارية بكل الوسائل التي تراها ناجعة[٦] . وأبرقت الجبهة الحاكم العام مستنكرة صدور قانون يمنع الموظفين من مزاولة العمل السياسي . وقالت إن توقيت صدوره يدل على سوء القصد لأنه اقترن «بأحرج فترة تجتازها البلاد التي أريد لها أن تتجرع كارهة مشاريع السودنة الاستعمارية ، والمؤتمر والأحزاب يعلمون أنكم تدركون كما اعترفتم مراراً بأن الموظفين السودانيين يمثلون غالبية الطبقة الواعية المثقفة التي لا يمكن لها والحالة هذه أن تظل مكممة مقيدة والبلاد تتقوض أهدافها وتتعرض لسوء المصير ، وتعلم الحكومة كما نعلم أن هذه الحالة الشاذة التي حكمت على المتعلمين بالتوظف في الحكومة إنما هي من صنع الحكم الثنائي الشاذ وهو مسؤول عنها» .

وناشدت جبهة الكفاح رئيس وزراء مصر محمود فهمي النقراشي بالتدخل لمنع تنفيذ القانون الذي يحظر على الموظفين الاشتغال بالسياسة وذلك بما

للحكومة المصرية من حق الموافقة على القوانين التي تصدر في السودان . وأبلغت الجبهة النقراشي بأن القانون قصد منه كبت المعارضة لأن الموظفين في السودان هم غالبية الطبقة المستنيرة التي يقع على عاتقها عبء قيادة بقية أفراد الشعب[٧] .

وطالب مؤتمر الخريجين الذي كان يسيطر عليه حزب الأشقاء من حكومة النقراشي تحديد موقفها من مشروع السودنة لأن فيه «خطراً محققاً على وحدة وادي النيل»[٨] . وفي برقية بعث بها للحاكم العام ذكر المؤتمر أن إقامة المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية فيه تجاهل لإرادة الشعب ، ويمثل محاولة لإرغامه على قبول أوضاع كرهها وبيّن خطورتها . وباعتباره «ممثل الشعب الحقيقي والعليم بمطالبه» ذكر مؤتمر الخريجين كذلك أنه لا سند من الحقيقة للادعاء بأن الشعب السوداني راضٍ عن الجمعية التشريعية[٩] .

اشتملت خطة جبهة الكفاح الداخلية لمقاومة الجمعية التشريعية وتعبئة الجماهير لمقاطعتها على الدعوة إلى إضراب عام في ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ وهو تاريخ الاقتراع في دوائر الانتخاب المباشر . وتضمنت الخطة كذلك إقامة الليالي السياسية وتسيير المواكب والمظاهرات في العاصمة المثلثة والمدن الرئيسية كمدني وعطبرة وبورتسودان والأبيض[١٠] .

ففي العاصمة المثلثة أقامت جبهة الكفاح في ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ ليالي سياسية بأندية الخريجين تحدث فيها قادة الأحزاب الاتحادية ونفر من المستقلين وممثلون لاتحاد طلاب كلية غردون وبعض الطلاب الذين كانوا يدرسون بالخارج وتصادف وجودهم بالسودان كعقيل أحمد عقيل عضو بعثة الملك فاروق لفرنسا وصادق عبد الله عبد الماجد الذي كان يدرس القانون بمصر . وقد أعقبت هذه الليالي السياسية مظاهرات صاخبة أدت إلى اعتقال وسجن قادتها وبعض المشاركين فيها لمدد مختلفة . وكان من بين الذين حكم عليهم بالسجن الدرديري أحمد إسماعيل ، وحماد توفيق ، وخضر عمر ، وأحمد مختار ،

وعقيل أحمد عقيل ، ومحمد عمر بشير . وفي مدني حكم بالسجن على أحمد خير ، وصالح مصطفى الطاهر ، وعبد الحليم خليفة ، وعمر محمد عبد الله[١١] . وفي عطبرة حكم بالسجن على محمد نور الدين ، وإبراهيم المحلاوي ، وسليمان موسى ، ومهدي عقيد ، وحسان محمد أحمد وآخرين لقيادتهم المظاهرة التي أعقبت اللقاء الجماهيري الذي عقد بعد ظهر يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٨ بالنادي الأهلي . وقد استخدم البوليس قنابل مسيلة للدموع فاسدة لتفريق المظاهرة مما ترتب عليه مقتل خمسة من المتظاهرين[١٢] .

ودعت جبهة الكفاح للإضراب العام والتظاهر يوم ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ وهو اليوم الذي عقدت فيه الجمعية التشريعية أول اجتماع لها . ولكن الاستجابة لهذه الدعوة لم تكن كبيرة ربما لأن معظم القيادات السياسية كانت في السجن . وعلى أية حال فقد سيّر طلاب المعهد العلمي مظاهرة في سوق أم درمان تهتف بسقوط الجمعية التشريعية . ثم اتجهوا إلى نادي الخريجين حيث طلبوا من إسماعيل الأزهري الاشتراك في المظاهرة ففعل . وبعد أن تفرقت المظاهرة اعتقل إسماعيل الأزهري من منزله وحكم عليه بالسجن في ١٦ ديسمبر ١٩٤٨ لمدة شهرين[١٣] .

وشارك التنظيم الشيوعي السري الذي كان يعرف آنذاك بالحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) بفاعلية في التعبئة الجماهيرية لمقاطعة الجمعية التشريعية . وحري بالذكر أن الحركة السودانية للتحرر الوطني قد أنشأها نفر من خريجي الجامعات والمعاهد المصرية والذين كان يشكل أغلبهم إبان فترة الدراسة بمصر قسم السودان بالحركة المصرية للتحرر الوطني (حدتو) .

وزعت الحركة السودانية للتحرر الوطني منشورات تدعو لمناهضة الاستعمار ومقاطعة مؤسساته الدستورية . وشاركت الحركة في الليالي السياسية والمظاهرات من خلال مؤتمر الشباب السوداني الذي أنشأته في أغسطس ١٩٤٨ واختير عوض عبد الرازق سكرتيراً له ، وأيضاً من خلال اتحاد طلاب

كلية غردون الذي كانت تسيطر على لجنته . وبالرغم من تعاونها مع الأحزاب الاتحادية في العمل المناهض للجمعية التشريعية ، إلا أن الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) لم ترفع شعار وحدة وادي النيل بل تبنت شعار الحركة المصرية للتحرر الوطني (حدتو) الداعي إلى الكفاح المشترك للشعبين المصري والسوداني وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره[١٤] .

٢- موقف بعض الختمية والمستقلين

نشرت صحيفة «صوت السودان» الناطقة بلسان طائفة الختمية في أول أغسطس ١٩٤٨ رأياً بشأن المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية نُسب إلى «بعض أقطاب الختمية والمستقلين» . وقد قال هؤلاء إن قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية وإن لم يحقق آمال السواد الأعظم من السودانيين ، إلا أنه كان من الممكن اعتباره خطوة إلى الأمام في سبيل تأهيل السودانيين لتولي شؤون بلادهم ولكن «الأوضاع التي اختطت لهذه الجمعية وهذا المجلس لا تجعلهما ممثلين تمثيلاً حراً صحيحاً لآراء الشعب وإرادته ، ولا تكفل لهما من القوة والسلطان ما يجعلهما أداة صحيحة ذات أثر فعال في نهضة البلد وتقدمه نحو ذلك الهدف على أسس ديمقراطية صحيحة بما يتناسب مع حال الشعب الراهنة» .

واقترح أقطاب الختمية إدخال العديد من التعديلات على قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . وكان بعض هذه التعديلات يتعلق بطريقة الانتخابات والبعض الآخر يتعلق بسلطات الجمعية والمجلس . فإزاء الانتخابات اقترح أقطاب الختمية أن تكون الانتخابات مباشرة في المدن والقرى والقبائل التي يمكن أن يتم فيها الانتخاب المباشر . واقترحوا كذلك إلغاء شرط الإقامة لأنه يتنافى مع الديمقراطية ويمنع الكفاءات التي تترشح من خارج المنطقة . كما اقترحوا إبعاد العناصر الرسمية مثل النظار والعمد والمشائخ من الترشيح ما لم يتخلوا مقدماً عن وظائفهم .

وفيما يتعلق بسلطات الجمعية التشريعية اقترح أقطاب الختمية الآتي :-

١- أن تخول الجمعية كل السلطات التشريعية والمالية وأن تكون قرارتها ملزمة للمجلس التنفيذي .

٢- أن تنتخب الجمعية رئيسها وزعيمها .

٣- أن يكون زعيم الجمعية بمثابة رئيس للوزراء وأن يكون له حق اختيار الوزراء والوكلاء .

٤- أن يطبق مبدأ المسؤولية الوزارية وأن يكون الوزراء مسؤولين أمام الجمعية .

٥- أن يكون للجمعية حق إسقاط الوزارة عن طريق الاقتراع بعدم الثقة .

واقترح أقطاب الختمية اختيار وزير لكل مصلحة كبيرة وأن يكون كل الوزراء أعضاء في المجلس التنفيذي وأن يمارسوا سلطات وزارية كاملة في وزاراتهم .

وخلص أقطاب الختمية إلى أنه إذا «رأت الحكومة أن تسير في طريقها الذي اختطته غير عابئة بالانتقادات البناءة التي وجهت إلى هذا القانون ، فإننا لا نرى من الخير أو المصلحة لهذا القطر أن نزج بأنفسنا في هاتين المؤسستين بوضعهما الحالي . كما نعتقد أن أي مواطن يهتم بمصلحة بلاده يشاركنا هذا الرأي في عدم اشتراكه فيهما»[١٥] .

سبق لنا القول إن الأحزاب الاتحادية المنضوية تحت لواء جبهة الكفاح الداخلي رفضت الجمعية التشريعية مبدأ وأساساً ، جملة وتفصيلاً . ولكن يبدو جلياً من رأي بعض أقطاب الختمية أنهم يقبلون الجمعية التشريعية من حيث المبدأ ولكنهم يعترضون عليها شكلاً وأنهم يريدون دخولها إذا عدل قانونها بالشكل الذي يقترحونه . وسنرى من بعد أن هؤلاء الأقطاب قبلوا الاشتراك في اللجنة التي شكلها الحاكم العام في مارس ١٩٥١ لتعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ .

وثمة ملاحظة أخرى وهي أن رأي بعض أقطاب الختمية يدحض الافتراض الذي كان سائداً آنذاك بأن كل الختمية ينتمون إلى حزب الأشقاء . وسيرد

لاحقاً أن هؤلاء الأقطاب أسسوا في أبريل ١٩٥٠ مع حزب الاتحاديين وجماعة منشقة من حزب الأشقاء تحالفاً باسم الجبهة الوطنية .

٣- موقف الجبهة الاستقلالية

أعلنت الجبهة الاستقلالية باسم أغلبية «الشعب السوداني الحقيقي» تأييدها لقيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية باعتباره خطوة تمكّن السودانيين من تسلم مقاليد حكومة بلادهم . وأكدت الجبهة الاستقلالية تصميمها على أن تجعل من هاتين المؤسستين أداة صالحة لتحقيق رغبات الشعب السوداني في الحرية والاستقلال(١٦) .

وفصّلت الجبهة الاستقلالية أسباب تأييدها لقيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في بيان أصدره سكرتيرها بالإنابة عبد الرحيم الأمين . فقد وصف البيان قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بأنه أهم حدث سياسي في نصف القرن الأخير من تاريخ السودان لأنهما «يمثلان نهاية عهد انقضى من الحكم المطلق استأثرت فيه حكومة السودان بالأمر واستبدت بالرأي ، وبداية عهد أشرق ينهض فيه المواطنون بنصيبهم في خدمة بلادهم ورعاية شؤونها التي هم أدرى وأرفق بها من الحاكم الأجنبي ، ويتيحان للسودانيين فرصة يثبتون فيها أهليتهم وكفايتهم لحكم أنفسهم ، فتبطل دعاوى المدعين ومزاعم الزاعمين بأن السودانيين لا يستطيعون إدارة بلادهم منفردين . ويومئذ نستطيع أن نطالب بجلاء الأجنبي من وطننا وفي يدنا الحجة التي ستلقف كل حجة يدلي بها المستعمرون ليطيلوا إقامتهم في السودان» .

وجاء في البيان أن الجبهة الاستقلالية وطنت نفسها على أن تعمل كثيراً وتتكلم قليلاً ، وعلى ألا تحتقر أي كسب تستطيع إحرازه للبلاد من مستعمريها «مؤمنة بأن كل جذبة ترخي من قيود الاستعمار وكل ضربة تزعزع أوتاده خير من ألف صرخة تذهب في الفضاء» . ثم أوردت الجبهة الاستقلالية عدة أسباب لتأييدها قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . وقد كان من بين هذه

الأسباب ما يلي :-

١- إن هذه المؤسسات خطوة إلى الأمام في ميدان الإدارة يجب ألا تقف انتظاراً لنتيجة مسألة التحرير «لأن كل خطوة نخطوها في طريق حكم بلادنا بأنفسنا ستكون سلاحاً ماضياً في يد الساسة المكافحين لاستقلال السودان» .

٢- تتيح هذه المؤسسات للسودانيين لأول مرة في تاريخ الحكم الثنائي الاشتراك في رسم سياسة البلاد العليا كوزراء ووكلاء وزارات في المجلس التنفيذي . وطالما أن عددهم لن يقل عن نصف أعضاء المجلس فإن سلطتهم لن يحد منها شيء . ومن السابق لأوانه القول بأن الحاكم العام سيسيء استخدام حقه في النقض .

٣- إن وضع السودان المستمد من اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ هو العامل الرئيسي في صدور قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية بشكله الحالي وهو أيضاً سبب النكبات التي يعاني منها السودان «ولن نستطيع أن نحقق ما نريد للبلاد من حرية إلا إذا أبطلنا هاتين الاتفاقيتين اللتين لم يؤخذ رأي السودانيين فيهما ، ولن يتم لنا ذلك إلا إذا قامت في البلاد هيئة نيابية تتحدث باسم الشعب وتصحح أوضاع الماضي الخاطئة» .

٤- إن الرأي العام العالمي يجمع على ضرورة إيجاد هيئة نيابية تتكلم باسم السودان وتقرر مصيره . ومع أن الجمعية لم تستوف شروط النيابة والتمثيل الكامل وفقاً للنظم الديمقراطية الحديثة ، إلا أن هذا النقص سيكمل حالما يرى المواطنون نتيجة أعمالها فيولونها ثقتهم الاجماعية .

٥- تتيح هذه المؤسسات للمواطنين العاملين فيها الفرصة للارتقاء بعجلة التقدم خطوات إلى الأمام ، لأن في يدهم من السلطات التشريعية والتنفيذية ما يمكنهم من تأدية أجل الخدمات للبلاد في ميادين التقدم الأساسية : التعليم والاقتصاد والصحة ، فيضعون بذلك الدعائم القوية للاستقلال الصحيح .

وحمل بيان الجبهة الاستقلالية بقسوة على معارضي المجلس التنفيذي

والجمعية التشريعية وقسمهم إلى فئتين . الفئة الأولى قُصدت بها الأحزاب الاتحادية وقد وصفها البيان بأنها «شراذم من اللائذين بولاء الدعوة المصرية ربطتهم وشائج الدم والمصلحة مع مصر فكفروا بالقومية السودانية ، وأضلتهم قشور المعرفة الزائفة فجاروا عن المحجة الواضحة ، وحرموا بذلك من إيمان الفطرة السودانية السليمة ، وهدي البصيرة النافذة» . وقُصدت بالفئة الثانية طائفة الختمية ، وقد قال عنها بيان الجبهة الاستقلالية إنها «تضم طائفة لها اعتبارها من إخواننا في الدين والوطن دفع بهم العناد إلى موقف لم يرفضوا فيه هذه المشروعات ولم يقبلوها لأسباب لا تتعلق بالسياسة من قريب أو بعيد ولا تربطها بمصالح الوطن العليا رابطة . وإننا لنذّكر هؤلاء الإخوان بأنّ خدمة الوطن فرض على جميع أبنائه ونطلب إليهم أن يتقدموا ليحملوا العبء الذي ألقوه . وأن يكون لديهم من رحابة الصدر ما يفسد دسائس عملاء مصر مورثي الأحقاد وموقدي نار الفتنة بين السودانيين الذين وجدوا منهم إلى الآن أذناً سميعة وقياداً سلساً» .

وفي نهاية بيانها أكدت الجبهة الاستقلالية أنها سوف تسير قدماً نحو هدفها الأسمى وهو استقلال السودان من كل سيطرة أجنبية وأن المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لن يكونا سوى مرحلة في الطريق نحو هذا الهدف[١٧] .

٤- تشكيل المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية[١٨]

نص قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية على أن يكون الحاكم العام رئيساً للمجلس التنفيذي بدون أن يكون له صوت أصلي وعلى ألا يقل عدد أعضاء المجلس عن إثني عشر عضواً وألا يزيد عن ثمانية عشر عضواً .

وطبقاً لأحكام القانون فقد تشكل المجلس التنفيذي على النحو التالي :-

١- زعيم الجمعية التشريعية والوزراء : وقد كانوا عبد الله خليل زعيم الجمعية ووزير الزراعة ، وعبد الرحمن علي طه وزير المعارف ، وعلي بدري وزير الصحة .

٢- أربعة أعضاء بحكم مناصبهم : وقد كانوا جميعاً من البريطانيين وهم جيمس روبرتسون السكرتير الإداري ، ولويس تشك السكرتير المالي ، وتشارلز كمنجز السكرتير القضائي ، والقائد العام لقوة دفاع السودان .

٣- وكيل الاقتصاد والتجارة عبد الماجد أحمد ووكيل الري عبد الرحمن عابدون .

٤- ثلاثة أعضاء بدون أعباء مصلحية : وقد كانوا في أول تشكيل للمجلس إبراهيم أحمد نائب عميد كلية غردون ، وهيلارد مدير السكة حديد ، وآرثر جيتسكل مدير شركة السودان الزراعية .

ونص القانون على أن يكون ما لا يقل عن نصف أعضاء المجلس التنفيذي من السودانيين . وقد كانوا في أول تشكيل للمجلس ستة ولكن عددهم ارتفع إلى سبعة في يوليو ١٩٥٠ بعد استقالة آرثر جيتسكل وتعيين محمد أحمد أبو سن عضواً في المجلس بدون أعباء مصلحية(١٩) . وكان خمسة من أعضاء المجلس السودانيين ينتمون إلى حزب الأمة وهم عبد الله خليل وعبد الرحمن علي طه وإبراهيم أحمد وعلي بدري وعبد الرحمن عابدون . وأما محمد أحمد أبو سن وعبد الماجد أحمد فقد كانا ينتميان إلى طائفة الختمية . وقد انضم محمد أحمد أبو سن إلى الحزب الجمهوري الاشتراكي عند تأسيسه في ديسمبر ١٩٥١ بينما ظل عبد الماجد أحمد مستقلاً عن الأحزاب .

وأما الجمعية التشريعية فقد شُكلت كما يلي :-

١- الأعضاء المنتخبون انتخاباً مباشراً : حدد الجدول الثاني الملحق بقانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ عشر دوائر ليكون فيها الانتخاب مباشراً . وهذه الدوائر هي دوائر العاصمة المثلثة الست ودوائر مدني والأبيض وعطبرة وبورتسودان . وقد تراوحت نسبة التصويت في هذه الدوائر بين ٢ ,٧ في المائة في دائرة الخرطوم بحري و ٥ ,٣٤ في المائة في دائرة أم درمان شمال مما يدل على نجاح حملة المقاطعة . ولم يجر اقتراع في دائرة بورتسودان

لفوز مرشحها بالتزكية[٢٠] .

٢- الأعضاء المنتخبون بطريقة الانتخابات غير المباشرة أي على مرحلتين وعددهم ٤٢ عضواً . وقد كان معظم هؤلاء من نظار القبائل ووكلاء النظار ومشائخ الخطوط ورؤساء الإدارات الأهلية . كما كان بعضهم ينتمي إلى طائفة الختمية . وعلى سبيل المثال فقد دخل الجمعية عن طريق الانتخابات غير المباشرة كل من : الزبير حمد الملك رئيس الإدارة الأهلية بدنقلا ، ومحمد طه سورج الرئيس الفرعي لشمال الشايقية ، ومحمد إبراهيم فرح ناظر قسم شندي ، وسرور محمد رملي شيخ خط الشمال بريفي الخرطوم ، ومحمد أحمد أبو سن شيخ خط الشكرية الثالث برفاعة ، وأحمد يوسف علقم ناظر القسم الأوسط بالجزيرة ، وقسم السيد عبد الله النور شيخ خط الكواهلة بالجزيرة ، ويوسف العجب شيخ رفاعة الشرق ، ومكي أحمد عساكر ناظر البقارة ، ويوسف إدريس آدم هباني وكيل ناظر الحسانية بالدويم ، ومحمد محمد الأمين ترك ناظر الهدندوة ، وأحمد حمد أبو سن وكيل ناظر الشكرية بالقضارف ، وعبد الله بكر ناظر دار بكر بالقضارف ، وصالح فضل الله ناظر الكبابيش بالإبابة ، ومنعم منصور ناظر حمر ، وبابو عثمان نمر ناظر المسيرية ، وميرغني حسين زاكي الدين وكيل ناظر البديرية ، وإبراهيم موسى مادبو ناظر الرزيقات ، وأبو عبد الرحمن محمد بحر الدين وكيل سلطان دار مساليت .

٣ . ١٣ عضواً انتخبتهم مجالس المديريات الجنوبية الثلاث : أعالي النيل وبحر الغزال والاستوائية . وقد كان من بين هولاء بوث ديو ، واستانسلاوس بياساما ، وسريسرو إيرو ، وبنجامين لوكي .

٤- عشرة أعضاء عينهم الحاكم العام . وقد كان من بين هؤلاء عبد الله خليل الذي انتخب زعيماً للجمعية ، ومحمد صالح الشنقيطي الذي عين رئيساً لها ، ومحمد أحمد محجوب الذي أصبح زعيماً للمعارضة[٢١] . ولكن المحجوب استقال في أبريل ١٩٥٠ احتجاجاً على إعادة بحث مشروع يتعلق بزيادة

مرتبات الموظفين الأجانب سبق للجمعية أن رفضته . واستقال لنفس السبب أحمد يوسف هاشم وصالح عبد القادر . وقد ذكروا في كتاب استقالتهم أن الأوضاع التي اتبعت في الجمعية ، مع عدم التوازن في القوى بين أعضاء المجلس التنفيذي والجمعية ، أديا إلى فشلهم في عمل شيء يدعم كيان الجمعية أو ييسر لهم تحقيق بعض الرغبات التي تتمشى مع آمال الشعب وأمانيه . وذكروا أيضاً أن أملهم في أن تضع الجمعية تقاليد دستورية للمستقبل قد انهار بسبب القرار الذي اتخذته الجمعية بإعادة بحث مشروع كانت قد رفضته من قبل(٢٢) .

٥- أعضاء بحكم مناصبهم : كان أعضاء المجلس التنفيذي والوكلاء أعضاء في الجمعية التشريعية بحكم مناصبهم ، فبالإضافة إلى وكيلي الاقتصاد والتجارة والري كان الحاكم العام قد عين كوكلاء كلاً من : عبد السلام الخليفة عبد الله للداخلية ، ومكاوي سليمان أكرت للمالية ، ومحمد علي شوقي للعدل ، وعبد الله مسعود للسكة حديد ، وعبد القادر حميدة للأشغال ، وعبد الله بكر للدفاع ، وسليمان حسين للبريد والبرق ، والدرديري محمد أحمد نقد للخدمات البيطرية .

الهوامش

١ . الرأي العام : ٥ يوليو ١٩٤٨ .

٢ . نفس المصدر : ١٩ يونيو ١٩٤٨ .

٣ . الأهرام : ٢١ يونيو ١٩٤٨ . أحمد مختار : تلقى تعليمه بالسودان وبمعهد التربية العالي بمصر . أصدر لبعض الوقت صحيفة «الأديب» . ثم عمل ناظراً لمدرسة الخرطوم الأهلية الوسطى . ولكن صلته بالصحافة لم تنقطع فقد كان يكتب بشكل منتظم في صحيفة «الرأي العام» . وبالرغم من أنه كان من دعاة الاتحاد مع مصر إلا أنه لم ينتسب لأي حزب من الأحزاب الاتحادية وإن كانت أفكاره تقترب كثيراً من مبادئ حزب الاتحاديين . بعد الاستقلال عُين سفيراً بوزارة الخارجية وظل بها إلى أن تقاعد عن الخدمة .

٤ . الرأي العام : ٩ يوليو ١٩٤٨ .

٥ . نفس المصدر : ١٦ يوليو ١٩٤٨ .

٦ . نفس المصدر : ٩ و١٦ يوليو ١٩٤٨ .

٧ . نفس المصدر : ١٦ يوليو ١٩٤٨ .

٨ . نفس المصدر : ٢٥ يونيو ١٩٤٨ .

٩ . نفس المصدر والعدد .

١٠ . نفس المصدر : ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ . كُلف حسن سلامة وحسن أبو جبل بتنظيم أعمال المقاطعة في مدينة الأبيض : الأهرام في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨ .

١١ . الرأي العام : ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ نوفمبر و ٨ ديسمبر ١٩٤٨ . وانظر أيضاً الأهرام : ٢١ نوفمبر و ٢ و ٩ و ١٤ ديسمبر ١٩٤٨ . يلاحظ أن المحكمة قد برأت ساحة خضر حمد .

١٢ . الرأي العام : ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ . انظر بيان الحكومة حول حوادث القتل التي تمخضت عن مظاهرات عطبرة في الرأي العام : ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ وفي الأهرام : ١٤ ديسمبر ١٩٤٨ .

١٣ . الرأي العام : ١٥ و ١٦ ديسمبر ١٩٤٨ .

١٤ . الأهرام : ١١ و ١٢ أغسطس و ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨ . انظر أيضاً أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثالث (١٩٧٦) ، ص ٢٩٦ - ٣٠٠ .

١٥ ، صوت السودان : ١ أغسطس ١٩٤٨ .

١٦ . انظر نص البرقية التي بعثت بها الجبهة الاستقلالية إلى وزيري خارجية مصر وبريطانيا في الرأي العام : ٢٥ يونيو ١٩٤٨ .

١٧ . السودان الجديد : ٤ يوليو ١٩٤٨ .

١٨ . انظر تشكيل المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في :

Sudan Almanac, Public Relations Office of the Sudan Government, Khartoum (1949), pp. 49 - 51.

١٩ . الرأي العام : ١٠ يوليو ١٩٥٠ .

٢٠ . الأهرام : ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ .

٢١ . نفس المصدر : ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ .

٢٢ . نفس المصدر : ١٢ و ١٦ و ٢٣ أبريل ١٩٥٠ . وأيضاً صوت السودان : ١٥ أبريل ١٩٥٠ . غالى اثنان من أعضاء الجمعية التشريعية هما محمد الخليفة شريف وعبد الكريم محمد في تأييدهما لزيادة مرتبات الموظفين الأجانب . فقد قال عبد الكريم محمد : «يجب أن نساعد الموظفين البريطانيين وعوائلهم . وإننا لم ولن نتخلى عنهم لأنهم أفادوا البلد» . وبالرغم من أن صحيفة «الأمة» أوضحت أن تصرف محمد الخليفة شريف وعبد الكريم محمد كان تصرفاً شخصياً ، إلا أن شباب حزب الأمة طالبوا بإبعادهما من مجلس إدارة الحزب وتم لهم ما أرادوا . فعند انتخابات مجلس الإدارة التي تمت في نهاية نفس الشهر أي أبريل ١٩٥٠ أعلن محمد الخليفة شريف وعبد الكريم محمد أنهما لن يترشحا لعضوية مجلس إدارة الحزب : صوت السودان ١٢ و ١٨ أبريل ١٩٥٠ وأيضاً الأهرام : ١ مايو ١٩٥٠ .

الإعلان في أبريل ١٩٥٠ عن
تأسيس تحالف الجبهة الوطنية

أعلن في أبريل ١٩٥٠ عن قيام تحالف بين حزب الاتحاديين وحزب الأشقاء الأحرار ونفر من المستقلين من أقطاب الختمية . وقد أطلق على هذا التحالف اسم «الجبهة الوطنية» . ولكن ينبغي عدم الخلط بينه وبين الجبهة الوطنية التي سبقت الإشارة إلى أنها أسست في عام ١٩٤٦ بعد سفر وفد السودان إلى القاهرة وذلك بقصد حشد التأييد الداخلي للوفد وللرجوع إليها فيما يجد من مواقف . وسبقت الإشارة أيضاً إلى أنه بعد انسحاب الأحزاب الاستقلالية من وفد السودان أصبحت الجبهة الوطنية مجرد تجمع للأحزاب الاتحادية .

وقبل أن نعرض لأهداف تحالف الجبهة الوطنية نرى أنه من المفيد أن نتحدث بإيجاز عن العناصر المكونة له . فقد كان حزب الاتحاديين كما سلف البيان يهدف إلى قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر على نظام الدومنيون . ونشأ حزب الأشقاء الأحرار كانشقاق عن حزب الأشقاء في أكتوبر ١٩٤٩ وكان يتزعمه علي طالب الله وكامل الأحمدي . وأعلن حزب الأشقاء الأحرار عند إنشائه أنه يعمل على إنهاء الحكم الثنائي في السودان وجلاء الاستعمار جلاءً تاماً ناجزاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً عن وادي النيل وقيام حكومة ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري مع وحدة الدفاع والتمثيل الخارجي ، على أن تكون الحكومة السودانية متحدة اتحاداً حقيقياً في دولة وادي النيل[1] .

وأما المستقلون من أقطاب الختمية الذين انضموا إلى تحالف الجبهة الوطنية فقد كان من بينهم محمد الحسن دياب ، والدرديري محمد عثمان ، وخلف

الله خالد ، وميرغني حمزة ، وعثمان حسن عثمان . وقد عُرف هؤلاء بالميل إلى استقلال السودان عن مصر وبريطانيا . ولكنهم كانوا يرغبون في قيام نوع من الارتباط مع مصر لأنها جار يرجى خيره ، ولأن ذلك يحول دون إنشاء ملكية محلية يكون على رأسها السيد عبد الرحمن المهدي[٢] .

وقد تعاون بعض أقطاب الختمية المستقلين مع إدارة السودان البريطانية من خلال مؤسسات التطور الدستوري . فقد كان ميرغني حمزة عضواً في المجلس الاستشاري لشمال السودان . واختير الدرديري محمد عثمان عضواً في مؤتمر إدارة السودان عند انعقاده في أبريل ١٩٤٦ .

ويعتقد أن أقطاب الختمية الذين انضموا إلى تحالف الجبهة الوطنية هم الذين أعدوا الرأي الذي نشرته صحيفة «صوت السودان» في أغسطس ١٩٤٨ بشأن المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . وقد رأينا أنهم لم يرفضوا المجلس والجمعية من حيث المبدأ ولكنهم انتقدوا طريقة انتخابات الجمعية وسلطات الجمعية والمجلس واقترحوا العديد من التعديلات في هذا الصدد . وسيرد لاحقاً أن الدرديري محمد عثمان وميرغني حمزة قبلا الاشتراك في اللجنة التي شكلها الحاكم العام في مارس ١٩٥١ لتعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ .

ويبدو أن أقطاب الختمية الذين شاركوا في تأسيس تحالف الجبهة الوطنية قد قصدوا من وصف أنفسهم بالمستقلين الإشارة إلى عدم انتمائهم إلى حزب الأشقاء . ويمكن الاستدلال على ذلك بما كتبه أحدهم وهو خلف الله خالد في صحيفة «صوت السودان» في أغسطس ١٩٤٩ . فقد ذكر أن أكثرية الختمية مستقلون ولا ينتمون إلى حزب الأشقاء ، وأنهم سيدخلون الجمعية التشريعية بكل تأكيد إذا أُصلحت قوانينها . وكان خلف الله خالد يرد بذلك على مقولة لمحمد نور الدين وكيل حزب الأشقاء بأن أغلبية الختمية ينتمون إلى حزب الأشقاء . وتحدى خلف الله خالد محمد نور الدين أن يذكر أسماء الختمية

البارزين المهتمين بالمسائل العامة والذين هم أعضاء في حزب الأشقاء ظاهرين أو مستترين . وأبدى خلف الله استعداده لنشر أسماء المستقلين البارزين من الختمية[٣] .

١- البرنامج السياسي لتحالف الجبهة الوطنية

أعلن عن قيام تحالف الجبهة الوطنية ببيان وقعه محمد الحسن دياب عن الختمية المستقلين ، وعلي طالب الله عن حزب الأشقاء الأحرار ، وعبدالله ميرغني عن حزب الاتحاديين . وجاء في صدر البيان أن برنامج الجبهة السياسي قد أعده نفر من المستقلين من أقطاب الختمية وبعض الأعضاء من حزبي الاتحاديين والأشقاء الأحرار بصفاتهم الشخصية ثم عرضوه على جميع الأحزاب الاتحادية فقبله حزب الاتحاديين وحزب الأشقاء الأحرار .

وورد في البيان أن أهداف الجبهة هي :-

١- إنهاء الحكم الثنائي وجلاء الاستعمار جلاءً تاماً .

٢- قيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري .

وأما وسائل تحقيق هذه الأهداف فقد فصّلها البيان كما يلي :-

١- المطالبة والعمل بكل الوسائل الممكنة التي تقرها الجبهة لإصدار تصريح مشترك من الحكومتين المصرية والإنجليزية فوراً بإنهاء الحكم الثنائي وقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة تقرر نوع الحكم الذي يرتضيه الشعب السوداني بالطرق الديمقراطية الصحيحة .

٢- العمل لتسجيل هذا التصريح في الأمم المتحدة .

٣- إصدار تصريح مشترك بحق السودانيين في الحريات العامة الكاملة وممارسة هذه الحريات ممارسة حقيقية .

٤- يتلو ذلك انتخاب هيئة تمثيلية بقانون انتخاب حر يقوم على أسس دستورية صحيحة لتشرف على الحكومة التي تكونها إشرافاً كاملاً .

٥- يكون هذا الوضع حكومة انتقالية لمدة أقصاها سنتان لتصفية الحكم الثنائي

ينفرد السودانيون في نهايتها بحكومة بلادهم .

٦- تقوم على الأثر جمعية تأسيسية بانتخاب حر لإقرار دستور البلاد ونظام الحكم فيها[٤] .

وبعد أشهر قليلة من تأسيسها بعثت الجبهة الوطنية مذكرة إلى رئيس وزراء مصر ووزير خارجية بريطانيا بسطت فيها مطالبها ، ووسائل تحقيق هذه المطالب ، ونوع الاتحاد الذي تريده مع مصر . وأكدت أنه ليس في استطاعة دولتي الحكم الثنائي إحداهما أو كلتيهما إنكار حق الشعب السوداني في تقرير مصيره واختيار نوع الحكم الذي يرتضيه بعد أن وافق على ذلك مجلس الأمن في عام ١٩٤٧ .

وعن علاقة السودان بمصر قالت مذكرة الجبهة الوطنية إنها علاقة يقرها التاريخ ولا تستطيع السياسة دحضها . ولكن الجبهة أوضحت أن السودان لا يريد بالاتحاد مع مصر «أن يندمج في مصر أو يتلاشى فيها ، وإنما يريد به اتحاد الند مع الند ، مع الاحتفاظ بحكومته الديمقراطية الحرة ذات البرلمان الخاص والجيش الخاص ، والاكتفاء بقيام الاتحاد في رأس الدولة والدفاع والتمثيل الخارجي» . وطالبت الجبهة أن يصدر قرار الاتحاد عن هيئة دستورية منتخبة انتخاباً حراً ، تأكيداً لكونه بإرادة الشعب وطبقاً لمصالحه ، وان يكن المعتقد أن أغلبية الشعب تدين بالاتحاد مع مصر .

وفي ختام المذكرة أعلنت الجبهة الوطنية «أن الشعب يرفض كل ما من شأنه إطالة الحكم الثنائي وتدعيم أركانه ، ولن يرضى بالقشور التي يقدمها الاستعمار باسم المنشأة الدستورية لصرفه عن هدفه في الحرية والجلاء»[٥] .

٢- موقف قيادة الختمية من الجبهة الوطنية

بالرغم من أن الختمية المستقلين الذين شاركوا في إنشاء تحالف الجبهة الوطنية كانوا من ثقاة السيد علي الميرغني ، وكانوا من أبرز رجال الصف الأول في طائفة الختمية ، وكان بعضهم يشارك في التوجيه السياسي لصحيفة «صوت

السودان» الناطقة بلسان طائفة الختمية ، إلا أن قيادة الختمية أصدرت بعد يومين فقط من إعلان قيام تحالف الجبهة الوطنية بياناً قالت فيه : «كثيراً ما يظهر في بعض الجرائد والمجلات في مناسبات عدة وأحياناً في غير مناسبة أن الختمية قرروا مبدأ سياسياً ، وأن الختمية من رأيهم كذا وكذا في الحالة السياسية العامة رغماً عما أعلن أكثر من مرة أن الختمية طائفة دينية تنتظم سواداً أعظم من الشعب السوداني ، ولم تكن هيئة سياسية ولا تمثلها هيئة سياسية ، وإنما بعض الختمية ينتسبون إلى بعض الأحزاب بصفاتهم الشخصية كمواطنين ، وآراؤهم السياسية هي آراء أحزابهم التي ينتمون إليها ، وأنهم لا يمثلون بتلك الآراء الطائفة الختمية»[٦] .

ويبدو أن موقف قيادة طائفة الختمية من تحالف الجبهة الوطنية ومن العمل السياسي بشكل عام أثار تحفظات وتساؤلات لدى صحيفة «الرأي العام» فكتبت تقول : «جميل من مركز القيادة لهذه الطائفة الكبيرة أن يعلن أن الختمية كأفراد لهم مطلق الحرية في العمل السياسي السافر وفي أي جبهة أو حزب يختارونه ! لكن كيف أسقط مركز القيادة من حسابه واجب القيادة في توجيهه إلى تلك الجماهير وتنويرها خصوصاً وقد سبق أن وجهت هذه الجماهير توجيهاً سياسياً خاصاً بالنسبة للجمعية التشريعية؟ !» .

واعتبرته صحيفة «الرأي العام» نوعاً من القسوة والظلم أن تغرس في جماهير الختمية «بذرة السياسة وعندما تتفتق بين جنباتها تجد فجأة أن تلك القيادة قد تخلت عن توجيهها . ولها بعد ذلك أن تجوب في بيداء السياسة اللانهائي بمفردها» .

ومضت صحيفة «الرأي العام» إلى القول بأن «ما نشر وأعيد نشره مراراً بأن طائفة الختمية طائفة دينية لا دخل لها بالسياسة فكلام عجزت عقولنا القاصرة عن معرفة أوجه الحكمة فيه . فإننا نعيش في عصر ، السياسة هي المتحكمة في مصائره وأنها دون غيرها هي التي تكيف الأمور وتقرر مصائرها ، وحتى أمور

الدين وحرية العبادة تتأثر إلى حد كبير بنوع الحكم الذي يقوم في البلاد . فعلى هذه الكتل التي تحرص على كيانها الطائفي وعلى حريتها في أداء واجباتها الدينية أن تساهم بنصيبها الوافر في تقرير مصير الحكم في البلاد ، وأن تستعمل كل حقوق المواطن في تكييف الوضع النهائي للحكم في السودان» .

وأبدت صحيفة «الرأي العام» خوفها من «أن يأتي يوم يُستفتى فيه السودانيون أو تجري فيه انتخابات حرة لتكوين الجمعية التأسيسية التي تقرر مصير الحكم في السودان وجموع الختمية مبعثرة هنا وهناك ، لا تستفيد منهم البلاد ككتلة منظمة موحدة ولا تستفيد منهم طائفة الختمية نفسها في تقرير نوع الحكم الذي تراه صالحاً للبلاد» .

وانتهت صحيفة «الرأي العام» إلى أنه ليس مهماً أن يذهب الختمية مع حزب الأشقاء أو يقفوا مع الجبهة الوطنية أو يكوّنوا كياناً سياسياً خاصاً بهم ، وانما المهم هو أن يستفيدوا من وجودهم كمواطنين تجمع بينهم فكرة أو عقيدة حتى يأتي تقرير المصير وفقاً لإرادة أغلبية السودانيين . ولن يتم ذلك إلا إذا استخدم كل سوداني حقه في تقرير مصير بلاده[٧] .

٣- موقف حزب الأشقاء من الجبهة الوطنية

تعرض الإعلان عن قيام تحالف الجبهة الوطنية لهجوم عنيف من حزب الأشقاء . فقد وصف حزب الأشقاء الجبهة الوطنية بأنها جماعة أخذت تعمل في الخفاء طوراً ، وفي العلن طوراً ، لا لتعوق طريق الآخرين فحسب ، بل ولتحول مناهج الوطنيين وتبدل أهدافهم . وقال حزب الأشقاء إن هذه الجماعة هي العدد القليل من المستقلين الذين أسسوا الجبهة المسماة بالوطنية ، وقد نبتت فيهم أعراض البروز يوم نبتت الوزارات والوكالات في الجمعية التشريعية ، ومن ثم كانت غايتهم أن يحملوا أحزاب الوحدة على قبول الجمعية ، ولا سيما أن مشروعهم للوفاق بين الأحزاب كشف عن تحول واضح عن أهداف البلاد والعمل على فصل الحركة في الجنوب عن أختها في الشمال ، في حين أعلن

خطاب العرش عزم حكومة مصر الأكيد على العمل بلا إبطاء لإجلاء الاستعمار عن وادي النيل بشطريه[٨] .

وباسم مؤتمر الخريجين الذي كان يسيطر عليه حزب الأشقاء ، أصدر مبارك زروق بياناً قال فيه عن مؤسسي الجبهة الوطنية : «إن بعض النفوس . . كانت تقف بين المعارضين وريقها يتحلب على الوزارات المقسمة وشفاهها تتلمظ طمعاً في المناصب المرموقة والمرتبات السخية التي فاتتهم . ولم يكن سهلاً عليهم أن يتخلوا عن المجموعة في تلك الفترة فعملوا ما في وسعهم في الخفاء أول الأمر للنكوص على الأعقاب ، ثم جهروا شيئاً فشيئاً بذلك التدبير حتى أصبح أخيراً حديث المجالس والصحف» .

وقال مؤتمر الخريجين إن الجبهة الوطنية لا تضم إلا حزباً واحداً وضّح أخيراً موقفه من الجمعية التشريعية ، وظهر تخلفه عن بقية أحزاب الوحدة . وأشار بيان المؤتمر إلى أنها تضم كذلك جماعة قليلة من المستقلين لم يكن لهم في الكفاح الوطني نصيب ، ولا يمثلون إلا أنفسهم[٩] .

لم يستمر تحالف الجبهة الوطنية طويلاً فسيرد لاحقاً أن حزب الاتحاديين انسحب من الجبهة الوطنية بعد تشكيل لجنة تعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في مارس ١٩٥١ . وعاد بعض الأشقاء الأحرار إلى حزب الأشقاء الأم . وأصبحت الجبهة مجرد حزب للختمية المستقلين ، واستمرت كذلك إلى أن انضمت إلى الحزب الوطني الاتحادي عند تشكيله في نوفمبر ١٩٥٢ .

الهوامش

١ . الأهرام : ٣٠ أكتوبر و ٩ نوفمبر ١٩٤٩ .

٢ . الكتاب الأخضر ، ص ٢٦٩ .

٣ . صوت السودان : ١٦ و ٢٢ أغسطس ١٩٤٩ . وأيضاً السودان الجديد : ١٨ أغسطس ١٩٤٩ .

٤ . صوت السودان : ١١ أبريل ١٩٥٠ .

٥ . الأهرام : ١٣ يوليو ١٩٥٠ .

٦ . صوت السودان : ١٣ أبريل ١٩٥٠ . انظر أيضاً الرأي العام : ١ يونيو ١٩٥٠ .

٧ . الرأي العام : ٥ مايو ١٩٥٠ .

٨ . الأهرام : ١٩ أبريل ١٩٥٠ .

٩ . صوت السودان : ١٦ أبريل ١٩٥٠ .

5

القسم الخامس

حكومة الوفد وإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩

حكومة الوفد تلوح في نوفمبر ١٩٥٠ بفرض التاج المصري على السودان

عاد حزب الوفد إلى السلطة بعد فوزه في الانتخابات العامة التي أجريت في مصر في يناير ١٩٥٠ . وفي خطاب العرش الذي افتتحت به الدورة الأولى للهيئة البرلمانية العاشرة من دورات انعقاد البرلمان ، قالت حكومة الوفد إن الأمة قد أجمعت إجماعاً لا يشذ عنه أحد على وجوب تحرير وادي النيل - مصره وسودانه - من كل ما يقيد حريته واستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به في ميدان الحياة العالمية . ووعدت حكومة الوفد ببذل «أصدق الجهود وأقصاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشطريه وتصان وحدته تحت التاج المصري من كل عبث أو اعتداء»[1] .

١- الحل المصري لمسالة السودان

لإنجاز هذا الوعد دخلت حكومة الوفد في مباحثات مع الحكومة البريطانية بشأن مسألتي الجلاء والسودان . وفي جولة المباحثات التي عقدت في ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ ، أعرب السفير البريطاني في القاهرة رالف استيفنسن عن استعداد حكومته للنظر في أي حل عملي لمسألة السودان تقترحه الحكومة المصرية بشرط ألا يتعارض مع رغبة السودانيين أو يكون بدون رضاهم . وبدوره أعلن وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين أن الحل الذي تقترحه مصر لمسألة السودان هو أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد على عامين تجلو خلالها القوات البريطانية عن السودان وينتهي الحكم الثنائي ويصبح بعدها للسودان حكومته الخاصة في وحدة مع مصر تتمثل في التاج المصري وفي وحدة السياسة الخارجية والجيش والنقد وما قد يتفق عليه المصريون والسودانيون من المسائل الأخرى .

وفي معرض رده على بعض ما ذكره محمد صلاح الدين خلال هذه الجولة من المباحثات ، أكد السفير البريطاني أن بلاده ليست لها «مصلحة اقتصادية أو استراتيجية حيوية في السودان . وهي لا تهتم إذا كانت مصر والسودان بلداً واحداً أو لا . والواقع أنه لا يمكن لأحد أن يفصل السودان عن مصر لأنه لا يمكن لبلدين يعيشان على نهر واحد أن ينفصلا إلا إذا أتى المصريون أنفسهم بعمل يثير عداء السودانيين» .

وأهاب السفير البريطاني بالحكومة المصرية أن تقبل «الحقيقة الواقعة من أن السودانيين يريدون أن يحكموا أنفسهم ، وأن الشيء الذي ينبغي لمصر وبريطانيا أن تفعلاه هو أن تجدا وسيلة تهيئان بها السودانيين لحكم أنفسهم» .

وإزاء قول السفير البريطاني إن السودانيين لا يعرفون ماذا يريدون فيما يخص علاقاتهم بمصر ، أوضح محمد صلاح الدين أن وحدة مصر والسودان ليست رغبة المصريين وحدهم بل هي أيضاً رغبة الأغلبية الساحقة من مواطنيهم السودانيين . ودلل صلاح الدين على ذلك بنتائج الانتخابات المحلية ونتائج الانتخابات لمؤتمر الخريجين وعواطف الطوائف الدينية(٢) .

٢- خطاب العرش في ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ وصداه في السودان

في خطاب العرش الذي تلاه مصطفى النحاس عند افتتاح الدورة البرلمانية في ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ انتهت الحكومة المصرية إلى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات المصرية - البريطانية وأنه لا مناص من تقرير إلغائها ، ولا مفر من الوصول إلى أحكام جديدة ألا وهي الجلاء الناجز الشامل ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري . وأعلنت الحكومة المصرية أنها ماضية دون تردد أو إبطاء في تحقيق الأهداف الوطنية ولن تترك وسيلة إلا اتخذتها للوصول إلى غايتها ، ومن هذه الوسائل إعلان إنهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ استناداً إلى تعارضها مع ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن تغير الظروف التي لابست إبرامها ، وما يتبع ذلك من إلغاء اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو

١٨٩٩ الخاصتين بالسودان[٣] .

رحب إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء بما أُعلن في خطاب العرش عن عزم مصر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ مشيراً إلى أن إلغاء هذه الاتفاقيات سيجعل بقاء الإنجليز في السودان غير شرعي[٤] . وقال أزهري أيضاً عن خطاب العرش إنه «خطاب سديد وهو فصل الخطاب وإننا نؤيده تأييداً كاملاً ونحس بأنه وضع الخطط العملية لتحقيق وحدة وادي النيل»[٥] . ولكن كان من رأي وكيل حزب الأشقاء محمد نور الدين أن مجرد إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين ليس كافياً ما لم تعلن مصر فوراً الوضع الذي تستبدل به هذه المواثيق ألا وهو وحدة وادي النيل[٦] .

وأما عبد الله ميرغني سكرتير حزب الاتحاديين فقد قال إن السودان ليس طرفاً في هذه الاتفاقيات وهي منذ البداية غير ملزمة للسودانيين ، فإلغاؤها لا يؤثر على جهاد السودانيين لنيل حريتهم الكاملة . وبشأن الوحدة بين مصر والسودان قال عبد الله ميرغني إن إصرار مصر على وحدة وادي النيل ليس بالشيء الجديد ولا يغير من تمسك الاتحاديين بقيام حكومة سودانية ديمقراطية حرة لها برلمانها الكامل السلطات وجيشها الخاص في اتحاد مع مصر تحت رأس الدولة والدفاع والسياسة الخارجية[٧] .

ورحب حزب الأمة أيضاً بعزم مصر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ . ففي برقية إلى الحاكم العام في ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ ذكر حزب الأمة أن تلك الاتفاقيات قيدت السودان بوضع استعماري لم يستجب له يوماً . ولكن حزب الأمة استنكر ما ورد في خطاب العرش عن وضع السودان تحت التاج المصري واعتبر ذلك لوناً من ألوان الاستعمار[٨] .

وتناول قادة حزب الأمة ما جاء في خطاب العرش بشأن وضع السودان تحت التاج المصري في أحاديث أدلوا بها في الليلة السياسية التي أقامها الحزب في مساء الجمعة ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ . فقد أيد الصديق المهدي إلغاء معاهدة سنة

١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ «لأننا لم نكن طرفاً فيها ، وهي العقود التي ظللنا نرزح تحتها والتي فرضت علينا بحق الفتح والقوة فإلغاؤها فجر عهداً جديداً لنا . ولكن ما يهمنا هو الخطوة التالية في خطاب العرش التي تتضمن تلك البدعة التي أسموها وحدة وادي النيل . هذه الوحدة التي هي مظهر آخر من مظاهر الاستعمار والاستعباد وأسوأ مما نحن فيه» .

وقال الصديق المهدي إن هذه ليست المرة الأولى التي تعتدي فيها مصر الرسمية على حقوق السودان وتفتئت عليها . وأشار إلى أنه عندما رفعت مصر بالأمس القريب قضيتها إلى المحافل الدولية ، فإن الضمير العالمي قضى بحق السودان في تقرير مصيره وممارسة حقه الطبيعي في الحرية والاستقلال .

وتساءل عبد الرحمن علي طه في حديثه في تلك الليلة عن الدافع الذي حدا بمصر اتخاذ هذه الخطوة «أهو إفلاس سياسي أم مركب نقص أم حلم من أحلام اليقظة أم سهم طائش في كنانة اليأس رمته مصر ليذهب إلى غير مرمي؟» . وتساءل عبد الرحمن علي طه كذلك عما إذا كانت مصر ستحقق أهدافها بالحرب «فإن لها جيشاً قوياً يسرنا أن نراه كذلك في مواطن الشرف ومسارح البطولة . وقد جربتنا مصر قبل ذلك : عجمت عودنا وغمزت قناتنا ، فهل لانت قناتنا لغامز؟»[٩] .

وقد استاءت حكومة الوفد كثيراً من أحاديث قادة حزب الأمة في تلك الليلة وبوجه خاص حديث عبد الرحمن علي طه . فرداً على سؤال في مجلس الشيوخ عما اعتزمت الحكومة المصرية اتخاذه إزاء ما صدر من أحد أعضاء الهيئة التنفيذية بالسودان ، قال إبراهيم فرج الوزير المختص بشؤون السودان إنه بعث بكتاب إلى حاكم عام السودان يوجه فيه نظره «إلى ما في صدور مثل هذه التصريحات النابية من إساءة إلى شعور السودانيين والمصريين على السواء . فضلاً عما فيها من خروج صريح عن جادة الحيدة التي ينبغي أن يلزمها الموظفون الرسميون في إدارة السودان» . وأضاف إبراهيم فرج بأنه طلب من

الحاكم العام لفت نظر المسؤولين عن هذه التصرفات وإفادته عما يجريه في هذا السبيل[١٠] .

واعتبر محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر حديث عبد الرحمن علي طه تهديداً بالحرب على مصر . ففي جولة المباحثات التي عقدها مع نظيره البريطاني ايرنست بيفن في ٩ ديسمبر ١٩٥٠ اتهم صلاح الدين حكومة السودان بأنها تعمل «من كل سبيل على فصل السودان عن مصر بحجة إعداد السودانيين للحكم الذاتي وإعطائهم حق تقرير المصير . ولا تنقصنا الشواهد على إمعان حكومة السودان في هذه السياسة الضارة حتى بلغ الأمر بوزير المعارف السودانية حد تهديد مصر بالحرب في تصريح علني»[١١] .

٣- حزب الأمة يطالب بالحكم الذاتي

طرحت في أروقة حزب الأمة العديد من الاقتراحات لإفشال مشروع حكومة الوفد بفرض التاج المصري على السودان . ولكن الرأي استقر أخيراً على أن يضع حزب الأمة موضع التنفيذ توصية مؤتمر لجانه الفرعية بشأن المطالبة في الجمعية التشريعية بالحكم الذاتي . وكان المؤتمر قد أوصى بأن يطالب ممثلو حزب الأمة في الجمعية التشريعية بالحكم الذاتي فوراً ، وتكوين مجلس وزراء سوداني ، وإذا لم ينفذ ذلك حتى شهر نوفمبر من عام ١٩٥٠ فإن على مجلس إدارة الحزب أن يدعو اللجان الفرعية للاجتماع ليعرض عليها الأسباب التي حالت دون تحقيق ذلك ولاتخاذ وسائل أخرى من غير طريق الجمعية التشريعية[١٢] .

تم التمهيد للمطالبة في الجمعية التشريعية بمنح السودان الحكم الذاتي بمذكرة رفعها في يوم الخميس ٢٣ نوفمبر ١٩٥٠ الصديق المهدي رئيس حزب الأمة وأحمد عثمان القاضي عضو مجلس إدارة الحزب إلى جيمس روبرتسون بوصفه الحاكم العام بالإنابة لتقديمها إلى دولتي الحكم الثنائي .

طالب حزب الأمة في مذكرته بالحكم الذاتي فوراً باعتبار أن السودان بلغ

درجة تؤهله لحكم نفسه . وفي إشارة واضحة إلى ما ورد في خطاب العرش المصري بشأن توحيد مصر والسودان تحت التاج المصري ، ذهبت مذكرة حزب الأمة إلى أن قيام الحكم الذاتي يخلص البلاد مما تعانيه من وقت لآخر من اعتداء على حقها في الحرية والاستقلال[١٣] .

ثم تقدم محمد حاج الأمين وخمسة وخمسون عضواً من أعضاء الجمعية التشريعية باقتراح بأن يرسل إلى الحاكم العام خطاب بالنص الآتي : «نحن أعضاء الجمعية التشريعية للسودان من رأينا أن السودان قد وصل المرحلة التي يمكنه فيها أن يُمنح الحكم الذاتي ونرجو من معاليكم الاتصال بدولتي الحكم الثنائي طالبين منهما إصدار تصريح مشترك بمنح الحكم الذاتي للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة للجمعية الأولى وأن تجري الانتخابات القادمة على هذا الأساس»[١٤] .

٤- أزهري يستنكر اقتراح الحكم الذاتي

استنكر إسماعيل الأزهري مطالبة الجمعية التشريعية بمناقشة «ما يسمى بالحكم الذاتي للسودان ، ذلك الحكم الذي تعطيه بريطانيا لمستعمراتها مع استبقائها تحت التاج البريطاني وربطها إلى عجلة الامبراطورية البريطانية» .

وعن الجمعية التشريعية نفسها قال أزهري إنها «وليدة تعيين بريطاني وقد قاطعتها الأغلبية العظمى من الشعب السوداني ، فجاءت هزيلة غير معبرة إلا عن أشخاص أعضائها المعينين من مؤيدي الاستعمار البريطاني في السودان» .

وذهب أزهري إلى «أن مطالب الأغلبية الساحقة من السودانيين هي جلاء البريطانيين عن وادي النيل ، ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري»[١٥] .

وبصفته رئيساً لحزب الأشقاء ولمؤتمر الخريجين نقل أزهري وجهة النظر هذه برقياً إلى مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر وإرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا[١٦] .

٥- النحاس يطلب وقف مناقشة اقتراح الحكم الذاتي

اعترض النحاس على موافقة الحاكم العام على مناقشة اقتراح الحكم الذاتي

في الجمعية التشريعية لأن ذلك يخرج عن اختصاصه كممثل لدولتي الحكم الثنائي . وقال النحاس في برقية تلقاها الحاكم العام في ١٣ ديسمبر ١٩٥٠ وهو التاريخ الذي بدأت فيه الجمعية التشريعية مناقشة الاقتراح : «إن مصر الحريصة على تمتع السودانيين بالحكم الذاتي في نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، لتعتبر أن هذه المسألة سياسية بحتة تخرج من اختصاص حكومة السودان ، ولا يجوز لكم بصفة كونكم ممثلاً لدولتي الحكم الثنائي في إدارة السودان التعرض لهذا الأمر الذي تدور بشأنه مباحثات سياسية في لندن» .

وفيما يبدو أنه إشارة إلى المذكرة التي قدمها الصديق المهدي إلى الحاكم العام في ٢٣ نوفمبر ١٩٥٠ قال النحاس : «أما كتاب السيد صديق المهدي وزملائه من حزب الأمة فإننا نستنكر ما ورد فيه ، وليس لهذا الحزب صفة تمثيلية لشعب السودان» .

ثم طلب النحاس إحاطته علماً بما سيتخذه الحاكم العام «من إجراء عاجل لوقف هذه الحملة المدبرة ، والتي تنطوي على التحدي لشعب مصر والسودان»[١٧] .

ولكن الحاكم العام دفع بأن موافقته على مناقشة اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية لا تشكل خروجاً على اختصاصه كممثل لدولتي الحكم الثنائي لأن «الاقتراح يتضمن مجرد رجاء إليّ بأن أتوجه إلى الحكومتين المصرية والبريطانية دون أن يمس ذلك بحال من الأحوال مطلق حق الدولتين ، فإذا تم الاقتراع على الاقتراح في الجمعية التشريعية ، فليس لي إلا أن أحيل الموضوع على الحكومتين البريطانية والمصرية» .

ونفى الحاكم العام وجود أي خطة مدبرة ضد المصريين أو ضد السودانيين . ثم قال مخاطباً النحاس : «وإني لواثق أن رفعتكم توافقونني على عدم التعرض لحرية الكلام للسودانيين ، وهو حق منصوص عليه في القوانين القائمة في

السودان وفي كل العالم»[١٨] .

٦- صلاح الدين يطلب إصدار تعليمات للحاكم العام

طلب النحاس من وزير خارجيته محمد صلاح الدين الذي كان آنذاك في لندن أن يشرح الموقف لنظيره البريطاني بيفن ، وأن يستحثه إصدار تعليمات إلى الحاكم العام بعدم المضي في مناقشة اقتراح الحكم الذاتي في الجمعية التشريعية .

وفي جلسة المباحثات المصرية - البريطانية التي عقدت في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ قال صلاح الدين لبيفن إن الحاكم العام تعدى صلاحياته حينما سمح بمناقشة الاقتراح وانه لا يملك التصرف في أمر كهذا دون موافقة الحكومة المصرية . وقال أيضاً إنه حتى إذا كانت الحكومة البريطانية قد استشيرت فإن موافقتها لوحدها لا تكفي . واستفسر صلاح الدين عن الإجراء الذي اتخذته الحكومة البريطانية لمنع المضي في مناقشة اقتراح الحكم الذاتي وتوجيه حكومة السودان بتجنب إثارة كل ما من شأنه إثارة الصعوبات أو إثارة الرأي العام المصري .

وأوضح بيفن أن الحاكم العام لم يستشر الحكومة البريطانية مقدماً في هذا الشأن . ولكنه قال إن قرار الحاكم العام بالموافقة على إجراء المناقشة يدخل ضمن سلطاته كحاكم عام ، وأشار بيفن إلى أن الحاكم العام قد جوبه بمسألة صعبة لا يستطيع تقديرها إلا الشخص الموجود في السودان . ونبه بيفن إلى أن تأجيل مناقشة الاقتراح كانت ستؤدي إلى سوء تفاهم غير مرغوب فيه في السودان وإلى قيام شك لا مبرر له حول المحادثات المصرية - البريطانية .

ثم أعرب بيفن عن اعتقاده بأن مناقشة الاقتراح في المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ . وبناء عليه فقد طلب من الحاكم العام أن يعمل كل ما في وسعه حتى لا يتخذ في الخرطوم أي عمل يحتمل أن يثير جدلاً بين الحكومتين المصرية والبريطانية[١٩] .

الهوامش

١ . صلاح عزام ، مصطفى النحاس - وثائق (١٩٧٧) ، ص ١٥ .
٢ . الكتاب الأخضر ، ص ٢٣٩ - ٢٤٣ .
٣ . الأهرام : ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ .
٤ . السودان الجديد : ١٨ نوفمبر ١٩٥٠ .
٥ . النيل : ١٩ نوفمبر ١٩٥٠ .
٦ . السودان الجديد : ١٨ نوفمبر ١٩٥٠ .
٧ . نفس المصدر والعدد .
٨ . نفس المصدر والعدد .
٩ . نفس المصدر والعدد . وأيضاً الأهرام : ١٩ نوفمبر و ٥ ديسمبر ١٩٥٠ . وكذلك النيل : ١٨ نوفمبر ١٩٥٠ .
١٠ . الأهرام : ١٢ ديسمبر ١٩٥٠ . وأيضاً :

Robertson, op. cit., p. 140.

١١ . الكتاب الأخضر ، ص ٢٤٦ .
١٢ . الأهرام : ٢ مايو ١٩٥٠ .
١٣ . السودان الجديد : ٢٦ نوفمبر ١٩٥٠ .
١٤ . عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .
١٥ . الأهرام : ٩ ديسمبر ١٩٥٠ .
١٦ . السودان الجديد : ١١ ديسمبر ١٩٥٠ .
١٧ . الأهرام : ١٩ ديسمبر ١٩٥٠ .
١٨ . نفس المصدر والعدد .
١٩ . الكتاب الأخضر ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

الجمعية التشريعية تجيز اقتراح الحكم الذاتي: ديسمبر ١٩٥٠

سبّب اقتراح منح الحكم الذاتي للسودان حرجاً شديداً لحكومة السودان خاصة وأن المباحثات المصرية - البريطانية بشأن مسألتي الجلاء والسودان كانت لا تزال مستمرة في لندن بين محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر وايرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا . لذلك بذل جيمس روبرتسون السكرتير الإداري قصارى جهده لإقناع قادة حزب الأمة بسحب الاقتراح . وعندما أخفق سعى إلى تأجيل المداولة فيه . ثم عمل لإسقاطه بعد أن هُزم اقتراحه بالتأجيل مستخدماً في ذلك زعماء العشائر والجنوبيين .

وقد لعب موظفو القسم السياسي بمكتب السكرتير الإداري دوراً كبيراً في التأثير على الجنوبيين وعلى زعماء العشائر . فقد روج هؤلاء وغيرهم حججاً كثيرة ضد اقتراح الحكم الذاتي . وقد كان من بين هذه الحجج أن الحكم الذاتي وما قد يترتب عليه من تطوير سريع للحكم المحلي سيقلص النظام العشائري . كما كان من بين هذه الحجج أن السودان لم ينضج للحكم الذاتي لأن الجنوب لم يتطور بعد إلى مستوى الشمال . كما استغل موظفو القسم السياسي انتماء بعض أعضاء الجمعية التشريعية إلى طائفة الختمية فأدخلوا في روعهم أن الحكم الذاتي سيؤدي في نهاية الأمر إلى تنصيب السيد عبد الرحمن المهدي ملكاً على السودان .

وقد تسبب كل هذا في تأزم العلاقة بين حزب الأمة وحكومة السودان . وكما سنرى ، فقد تسبب أيضاً في الحدة التي شابت المداولة في اقتراح الحكم الذاتي .

ومهما يكن من أمر ، فقد قدم محمد حاج الأمين اقتراحه بشأن الحكم الذاتي

بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ ديسمبر ١٩٥٠ بحديث قال فيه : «عندما قبلنا الجمعية التشريعية كان قصدنا أن نتخذها خطوة أولية نحو الحكم الذاتي لأن السودانيين جميعاً عقدوا العزم منذ عام ١٩٤٦ على نيل الحكم الذاتي واستكمال سلطاتهم والوصول إلى استقلالهم . وقد رأى السودانيون أنه من الخير لهم ولبلادهم أن يسلكوا طريق التفاهم وأن يقبلوا ما يحصلون عليه ويستمروا في المطالبة حتى يبلغوا هدفهم الأسمى . وهاهما الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي يدلان في مدى سنتين على استعداد السودانيين للاضطلاع بأعباء الحكم والتشريع وإدارة دفة حكم بلادهم بأنفسهم . ولا شك أن مستوى المداولات في المسائل المالية والتشريعية أو التعليم أو الصحة أو الزراعة أو مطالب الأقاليم كان مستوىً رفيعاً يشهد باستعداد السودانيين للنهوض بحكم بلادهم . ولا ينقصنا الآن سوى أن تستكمل هذه الجمعية سلطاتها الكاملة كبرلمان كامل ذي سلطات واسعة ، وأن يصبح المجلس التنفيذي مجلس وزراء من السودانيين المسؤولين أمام الجمعية» .

ثم أهاب محمد حاج الأمين بدولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا الموافقة على منح السودان الحكم الذاتي وذلك بقوله : «إن بريطانيا التي وافقت على استقلال ليبيا وكانت المدافع عنها ، والتي وافقت على منح اريتريا الحكم الذاتي ، ومصر التي وافقت على استقلال ليبيا ووافقت على إعطاء اريتريا الحكم الذاتي لا تنكران على السودان جدارته لنيل الحكم الذاتي»[1] .

١- مخاوف الجنوبيين وزعماء العشائر

وفي محاولة لتبديد ما أثير في نفوس الجنوبيين وزعماء العشائر من مخاوف بشأن الحكم الذاتي ، قال زعيم الجمعية عبد الله خليل : «إننا كشعب رشيد ، نحرص كل الحرص على أن ننهض بمؤسساتنا الدستورية المركزية منها والمحلية ، وأن نحافظ على المستوى الذي بلغته هذه البلاد في الإدارة . ويقيني أن هذا الاتجاه السليم يعتمد في تحقيقه على النهوض بالجنوب ثقافياً واقتصادياً ، وعلى

السير بالحكومات المحلية في طريق التقدم - تلك الحكومات التي يعبر عنها زعماء العشائر أصدق تعبير . وما دام هذا هو الاتجاه فيجب أن أشرح معنى الحكم الذاتي الذي لا يتعارض ويجب ألا يتعارض مع الأسس المتقدمة» .

وفي معرض شرحه لمعنى الحكم الذاتي قال عبد الله خليل : «إن إعلان الحكم الذاتي المطلوب لا يلغي الحكم الثنائي . وعلى ذلك فإنه لا يغير رأس الدولة بل إن الحاكم العام سيظل في مركزه ممثلاً لدولتي الحكم الثنائي في هذه الخطوة . أما الإدارة الحالية أي الوظائف التنفيذية والخدمة المدنية فإنها لا تتغير إلا على أساس نظام السودنة ، لأنه ليس من مصلحتنا في شيء أن نغير هذه الإدارة ما لم تتوفر الكفاءات السودانية وهذا ما نحن عاملون على تحقيقه حسب مشروع السودنة الذي أقرته الجمعية . أما الحكومات المحلية فنحن نحرص على أن يتم تقدمها تحت إشراف زعماء العشائر وسندهم ، لأنهم اللسان الناطق باحتياجات قبائلهم وعشائرهم . ولا شك في أن الحكم الذاتي سيتطلب قيام وزارة سودانية ، وعندي أن هذه الوزارة يجب أن تتألف على نحو يضم أعضاء من المديريات الجنوبية والزعماء وغيرهم . والجنوب كما قلت يجب أن يمثل في جميع الهيئات واللجان المركزية» .

وخلص عبد الله خليل إلى أنه «إذا كان الاتجاه هو أن يبقى الحاكم العام رأساً للدولة ، وأن تظل الحالة كما هي غير متأثرة في حدود نظام السودنة ، وأن ينهض بالحكومة المحلية في ظل الزعماء ، وأن يمثل في الوزارة الزعماء والجنوبيون ، فهل يبقى هناك مجال للشك في سلامة القصد لحفظ كيان الجنوب؟ إن هذا الاقتراح يهدف إلى إعلان الحكم الذاتي في نهاية عام ١٩٥٢ وهي نهاية الدورة الثالثة في هذه الجمعية ، والغرض من ذلك هو أن يعلم كل المواطنين أن الانتخابات القادمة ستكون على أساس الحكم الذاتي ، ولا يخفى ما في هذا من أهمية تدفعهم جميعاً للاهتمام بهذه الخطوة والتي ستجعل الجمعية تتمتع بكامل الرقابة على الهيئة التنفيذية»[٢] .

٢- اقتراح بتأجيل المداولة

تقدم السكرتير الإداري جيمس روبرتسون باقتراح لتأجيل المداولة في اقتراح الحكم الذاتي إلى الدورة القادمة للجمعية وقد ساق لذلك ثلاثة أسباب . وقد كان أول هذه الأسباب «أن أغلبية الأعضاء أتوا ليتعلموا فن الحكم ، وليس لديهم تفويض لإدخال تعديل جوهري في دستور البلاد . إن صاحب الاقتراح يمثل أم درمان ، وفي وسعه أن يتصل بناخبيه كيف شاء ، أما بقية الأعضاء فلا يستطيعون تبادل الرأي مع ناخبيهم بسبب بعدهم» .

وأما السبب الثاني فقد كان أن الجمعية «أقرت اقتراحين بتكوين لجنتين : إحداهما لتعديل نصوص لوائح الانتخابات ، والثانية لتعديل قوانين الجمعية والمجلس ، وبعد أن نتلقى التقريرين نستطيع أن نعرف ما يمكن عمله مما لا يمكن ، تحت هذه الأداة الدستورية التي نحكم بها هذه البلاد» .

وبعد إبداء بعض الحرج في ذكر السبب الثالث ، قال روبرتسون : «إن أعضاء في هذه الجمعية قد غرر بهم لتأييد هذا الاقتراح وغرر بهم البعض الآخر لمعارضته ، وان بعض الأعضاء وقعوا على عريضتي التأييد والمعارضة معاً . وفي رأيي أنه بالنسبة لهذا الإغراء فإن أي مناقشات تدور في هذا الجو لا يمكن أن تؤدي إلى تصويت غير متحيز . أما إذا أجل الاقتراح إلى أبريل أو مايو فقد يحضر الأعضاء وقد كونوا آراءهم فتجري المناقشات في جو صالح»[٣] .

غير أن عبد الرحمن علي طه رفض الأسباب الثلاثة التي طرحها جيمس روبرتسون لتأجيل مناقشة اقتراح الحكم الذاتي . وقال في دحضها إنه لا يعتقد أن مهمة أعضاء الجمعية التشريعية تنحصر في تعلم الأساليب التشريعية وفن الحكم ولا تشمل البت في اقتراح الحكم الذاتي . وأضاف انه لا يشرف «الحكم الثنائي في شيء بعد نصف قرن أننا مازلنا نتعلم . وما هي النهاية : أنكون قد تعلمنا بعد مائة سنة أو مائتين؟ أعتقد إذا جاز ذلك أن الحكم الثنائي لم يعد صالحاً لهذه البلاد» .

ثم قال عبد الرحمن علي طه إنه ليس صحيحاً أن أعضاء الجمعية التشريعية

يجب أن يرجعوا في أمر كهذا إلى مواطنهم ومواطنيهم بدليل أنه سمح في العام الماضي بمناقشة اقتراح الحكم الذاتي الذي قدمه محمد أحمد محجوب ولم يكن هناك اعتراض عليه بحجة الرجوع إلى الدوائر .

وحول ادّعاء جيمس روبرتسون بأن كثيراً من الإغراء قد سبق التوقيع على اقتراح الحكم الذاتي ، قال عبد الرحمن علي طه إنه لم يكن هناك أي إغراء لأن ما عند أعضاء الجمعية التشريعية من بعد نظر وتجارب ورجولة لا يسمح بأن يخضعوا لأي نوع من الإغراء ، وكل ما حدث هو ترويج للفكرة كما يحدث في جميع برلمانات العالم وفي مقدمتها البرلمان الإنجليزي .

ثم أهاب عبد الرحمن علي طه بأعضاء الجمعية التشريعية إسقاط اقتراح روبرتسون بالتأجيل وذكّرهم «بأنهم يسطرون بذلك صفحة خالدة في تاريخ البلاد ، رغم بساطتها ولتكن خالدة فعلاً . ولننسى ذواتنا الفانية ونذكر شيئاً واحداً فقط هو بلادنا»[٤] .

وقد أثار جيمس روبرتسون ثلاث نقاط نظام أثناء حديث عبد الرحمن علي طه لينفي في اثنين منهما أنه قال إن الأعضاء جاءوا ليتعلموا .

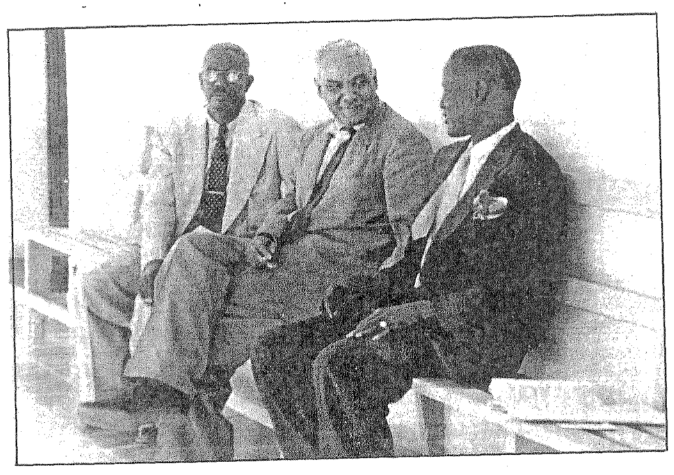
وأيد محمد أحمد أبو سن اقتراح التأجيل لأنه يخدم غرضاً سامياً . وقال : «لقد عينا منذ حين لجنة لتنظر في تعديل قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي وكان الغرض من ذلك أن نجد طريقة تمكّن بها بعض السودانيين المعارضين من دخول الجمعية . فإذا قامت هذه اللجنة بعملها نكون قد خدمنا أغراضاً قوية سامية . لست أدري لماذا هذه العجلة والسرعة؟ وأخشى أن يؤدي ذلك إلى الانقسام الدائم بين صفوفنا»[٥] .

واندهش محمد آدم أدهم لزعم السكرتير القضائي أن عبارة الحكم الذاتي غامضة لأن الحاكم العام السابق هدلستون والسكرتير الإداري السابق نيو بولد كانا قد وعدا به . وحول مسألة الإغراء قال أدهم إن في الجمعية مرؤسين لروبرتسون وباستطاعته التأثير عليهم . وقد أعرب روبرتسون عن استيائه لهذا

القول وطلب من رئيس الجمعية حمايته من الاتهامات التي تكال إليه[٦] .

ووصف محمد علي شوقي تأجيل مناقشة اقتراح الحكم الذاتي بأنه خيانة لأن حكومة الوفد تعمل على ضم السودان لمصر . وهنا نهض رويرتسون مستفسراً : «أرجو ألا يظن هذا العضو انني خائن !»[٧] .

وفي تعقيبه على الأسباب التي ساقها جيمس رويرتسون لتأجيل مناقشة اقتراح الحكم الذاتي قال مقدم الاقتراح محمد حاج الأمين إنه من المخجل أن يقول السكرتير الإداري عن أعضاء الجمعية التشريعية «انهم جاءوا ليتعلموا طرائق الحكم لا ليبتوا في المسائل الهامة التي تنم عن رغبات الشعب . وما كنا نحسب أن هذه الجمعية مدرسة فتحت لتعلم من يعتبرهم السكرتير الإداري



من اليمين : بوث ديو وعلي بدري وعبد الرحمن علي طه خارج قاعة الجمعية التشريعية

أطفالاً في السياسة» .

وانتقد محمد حاج الأمين ادعاء السكرتير الإداري أن الأعضاء قد غرر بهم فوقّع بعضهم على الاقتراح وعلى التعديل كذلك واعتبره إساءة لكل عضو في الجمعية التشريعية . ومضى محمد حاج الأمين إلى القول : «وإذا كان هذا هو رأى السكرتير الإداري عن أعضاء الجمعية التشريعية فما أسوأه من رأي بل لعله أسوأ رأى قيل عنهم منذ أن قامت هذه الجمعية» .

وتساءل محمد حاج الأمين عن دوافع اقتراح التأجيل قائلاً : «هل نفهم من اقتراح التأجيل الذي جاء به السكرتير الإداري أنه وحي من خارج البلاد؟ أم نفهم أنه من أساليب السياسة ليبت المفاوض الإنجليزي والمصري في شأن بلادنا ونسام كالحيوانات في الوقت الذي نكون فيه في عطلة طويلة» .

واستنكر محمد حاج الأمين زعم السكرتير القضائي أن عبارة الحكم الذاتي غامضة وتحتمل عدة تفسيرات «لأن عبارة الحكم الذاتي لا تحتمل غير معنى واحد ألا وهو أن يتمتع أبناء البلاد بالاستقلال الداخلي التام ، وأن يكون لهم برلمانهم الخاص ووزارتهم المسؤولة أمام ذلك البرلمان ، ولا ينقصهم من استكمال السيادة إلا التمثيل الخارجي . وكيف نقول إن عبارة الحكم الذاتي غامضة وقد وردت بالنص في المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة !»[٨] .

وعندما طُرح اقتراح روبرتسون بالتأجيل للتصويت سقط بـ ٤١ صوتاً مقابل ٤٠ صوتاً .

وحري بالذكر أنه بالرغم من المشادات الكلامية العنيفة التي تخللت مناقشة اقتراح روبرتسون بالتأجيل والهتاف الذي أطلقه أحد أنصار حزب الأمة من شرفة الزوار بسقوط الخونة والمتخاذلين ، إلا أن المناقشة لم تخل من المواقف الطريفة . فمثلاً عندما طلب محمد علي شوقي تسجيل أسماء مؤيدي اقتراح روبرتسون بالتأجيل سأله محمد أحمد أبو سن : «ليه حتودونا النار؟» . فأجاب محمد علي شوقي بأن التسجيل من أجل التاريخ[٩] .

٣- فوز الاقتراح

عند مناقشة اقتراح منح السودان الحكم الذاتي استغرب جيمس روبرتسون المطالبة بالحكم الذاتي لأنه موجود فعلاً واستدل على ذلك بالمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . ومع أن روبرتسون أكد قبول دولتي الحكم الثنائي لمبدأ الحكم الذاتي ، إلا أنه ألمح إلى وجود صعوبات في الحصول على تصريح مشترك . ويبدو أنه كان يشير بذلك إلى اختلاف المفهومين المصري والبريطاني للحكم الذاتي . فبينما توافق مصر على منح السودان حكماً ذاتياً داخلياً تحت التاج المصري ، ترغب بريطانيا في أن يكون للسودانيين حق تقرير المصير عند بلوغهم مرتبة الحكم الذاتي الكامل .

وشكك روبرتسون في الأهمية العملية لفوز اقتراح الحكم الذاتي . فقد قال إنه حتى لو أجيز الاقتراح بـ ٥٠ صوتاً مقابل ٣٠ صوتاً «فهل يظن الأعضاء المحترمون بأن صاحب المعالي الحاكم العام سيقبل تصويتاً كهذا ويقول لدولتي الحكم الثنائي بأن ذلك هو قرار الشعب السوداني؟ انه ليس من الإنصاف أن نضعه في ذلك الموقف الحرج»[١٠] .

عارض الجنوبيون اقتراح الحكم الذاتي وهددوا بالانسحاب دون تردد من الجمعية إذا أجيز . فقد قال بوث ديو إنهم لن يقبلوا الحكم الذاتي ما لم يصل الجنوب إلى مرتبة الشمال في التقدم . وقال بوث ديو كذلك إنه إذا قرر الشمال تطبيق الحكم الذاتي الآن ، فإن علاقة الجنوب بالشمال يجب أن تكون على أساس فيدرالي[١١] . وأبدى بنجامين لوكي عدم موافقته على تطبيق الحكم الذاتي الآن في السودان لأن أجزاء كبيرة من البلاد في مقدمتها الجنوب لا تزال متأخرة . واستطرد قائلاً إن الجمعية التشريعية هي أول مؤسسة حققت وحدة البلاد وانها تسير في طريق النهوض بالأجزاء المتأخرة ولكن إلى الآن لم يحدث أي شيء عملي[١٢] .

ولما كان مكتب السكرتير الإداري قد أشاع بأن اقتراح الحكم الذاتي يرمي إلى

تنصيب السيد عبد الرحمن المهدي ملكاً على السودان فقد قال محمد الخليفة شريف : «لقد سمعت أحداً يهمس بأن الحكم الذاتي إعادة للمهدية وملكية السيد عبد الرحمن . لقد نفى السيد الإمام ذلك وها أنا أنفيه اليوم . وما نحن إلا سودانيون مخلصون لهذه البلاد قبل ذواتنا الفانية . وكل من يتهمنا بغير ذلك فقد رمانا بهتانا وزوراً»[١٣] .

استمرت مناقشة اقتراح الحكم الذاتي حتى الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ . وعند التصويت هزم اقتراح التعديل الذي قدمه يوسف العجب وكان نصه كما يلي : «نحن أعضاء الجمعية التشريعية من رأينا أن السودان قد أحرز تقدماً طيباً نحو المرحلة التي يمنح فيها الحكم الذاتي . ونرجو من معاليكم أن توالي على وجه الاستعجال اتخاذ الخطوات التي تتمشى مع الحفاظ على حكومة رشيدة في جميع أنحاء البلاد تضمن أن يكون الحكم الذاتي تاماً ، وكما تضمن أن تتعاون جميع طبقات الشعب وأحزابه في العمل بالنهوض بالمؤسسات الحكومية للإسراع في الوصول إلى يوم تحقيق ذلك الهدف»[١٤] .

أما اقتراح الحكم الذاتي نفسه فقد فاز بـ ٣٩ صوتاً مقابل ٣٨ صوتاً . وقد صوت ضد الاقتراح ممثلو الجنوب وجبال النوبة . كما كان من بين الذين صوتوا ضد الاقتراح يوسف العجب ، ومحمد أحمد أبو سن ، ومحمد إبراهيم فرح ، وأحمد يوسف علقم ، والشريف إبراهيم الهندي ، ومحمد أحمد البرير ، والجد الفكي العباس ، ومكاوي سليمان أكرت . وقد امتنع فضل بشير عن التصويت وغاب عن الجلسة منعم منصور ، والزبير حمد الملك ، وأبو القاسم علي دينار ، ومحمد صالح ضرغام[١٥] .

وبالرغم من أن عبد الفتاح المغربي صوت مع اقتراح روبرتسون بالتأجيل ، إلا أنه صوت مع اقتراح الحكم الذاتي . فعبد الفتاح المغربي لم يكن يعارض الحكم الذاتي ولكنه كان يرى أن الاقتراح الذي تقدم به هو وأجازته الجمعية التشريعية

في ٩ ديسمبر ١٩٥٠ سيؤدي إلى نفس النتيجة . وكما سيرد لاحقاً فقد دعا الاقتراح الحاكم العام إلى تشكيل لجنة لتعيد النظر في جميع نصوص قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ التي لا تتعلق بالانتخابات وأن تقدم توصياتها لتعديلها بما يرفع شأن الجمعية والمجلس ويزيد من نفوذهما كأداة فعالة ديمقراطية ذات رقابة برلمانية كاملة .

وقد ذكر عبد الفتاح المغربي أثناء مناقشة اقتراح الحكم الذاتي أنه على الدساتير تقوم الحكومات وليس العكس ، ولذلك يتعين تعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية قبل قيام الحكم الذاتي . وأوضح عبد الفتاح المغربي أن تعديل القانون والحكم الذاتي عبارة عن معادلة جبرية وهي : تعديل في عدد الوزارات زائداً مسؤوليات ناقصاً فيتو الحاكم العام يساوي الحكم الذاتي[١٦] .

ومهما يكن من أمر فقد قدم رئيس الجمعية التشريعية محمد صالح الشنقيطي وزعيمها عبد الله خليل في ٢٠ ديسمبر ١٩٥٠ قرار الجمعية بشأن الحكم الذاتي إلى الحاكم العام ، وطلبا منه أن يرفعه إلى دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا[١٧] .

وسنرى في فصل لاحق أن بعض معارضي اقتراح الحكم الذاتي انشأوا في ديسمبر ١٩٥١ حزباً سياسياً جديداً أسموه الحزب الجمهوري الاشتراكي .

الهوامش

١ . السودان الجديد : ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ (عدد ١١٩٠) .

٢ . الأهرام : ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ .

٣ . نفس المصدر والعدد .

٤ . السودان الجديد : ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ (عدد ١١٩١) .

٥ . النيل : ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ .

٦ . الأهرام : ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ . وأيضاً السودان الجديد : ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ .

٧ . الأهرام : ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ .

٨ . السودان الجديد : ١٧ ديسمبر ١٩٥٠ (عدد ١١٩٢) .

٩ . الأهرام : ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ .

١٠ . عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ١٠١ - ١٠٣ .

١١ . النيل : ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ . وأيضاً :

Legislative Assembly, Weekly Digest of Proceedings, First Assembly, Second Session, No. 14, Wednesday 6th December to Saturday 16th December 1950, p. 614.

١٢ . النيل : ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ . علقت صحيفة الرأي العام في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٠ على أحاديث بوث ديو وبنجامين لوكي وغيرهم من ممثلي الجنوب في الجمعية التشريعية بقولها : «يبدو أنهم عندما يتحدثون عن الشمال يقصدون العاصمة المثلثة وبعض جهات القطر التي أصابها رشاش من الحضارة ويهملون شرق السودان وغربه وهي الجهات التي قعد بها الاستعمار عن اللحاق بموكب الحضارة كما فعل بالجنوب» . واعتبرت الرأي العام تعليق الحكم الذاتي على شرط وصول الجنوب إلى مستوى الشمال ضرباً من التعجيز لأنه لا يمكن أن يتحقق إذ «مهما صرفنا على الجنوب فلا يمكن أن نوقف الصرف على الشمال ولا يمكن أن نعطل سير الحضارة الطبيعي في جزء من أجزاء السودان وبذلك يتم التعجيز الذي هدف إليه أعضاء الجنوب» . وطالبت الرأي العام بأن يزور وفد من الأحزاب كل مناطق الجنوب «ويتعرف إلى أهله وآرائهم بالنسبة لما صرح به أعضاء الجنوب في الجمعية ، ويرفع بعد ذلك تقريراً تقرر على ضوئه سياستنا نحو الجنوب» .

١٣ . السودان الجديد : ١٧ ديسمبر ١٩٥٠ .

١٤ . النيل : ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ .

١٥ . السودان الجديد : ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ (عدد ١١٩١) . انظر أيضاً :

Robertson, op. cit., pp. 140 - 141.

١٦ . النيل : ١٦ ديسمبر ١٩٥٠ . عبد الفتاح المغربي : من أوائل السودانيين الذين ابتعثوا للدراسة في الجامعة الأمريكية ببيروت حيث نال درجة علمية في الرياضيات . أصبح زعيماً للمعارضة في الجمعية التشريعية بعد استقالة محمد أحمد محجوب في أبريل ١٩٥٠ . عين عضواً في مجلس السيادة في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٥ واختير عند إجراء القرعة رئيساً للمجلس عن شهر يناير ١٩٥٦ . الطريف في الأمر أنه عندما عُين وزراء ووكلاء الجمعية التشريعية ونشرت مؤهلاتهم في صحيفة «سودان استار» في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨ ، علق عبد الفتاح المغربي على ذلك بخطاب نشرته الصحيفة في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨ . عدّد عبد الفتاح المغربي في هذا الخطاب مؤهلاته ثم قال : «إذا كانت هذه هي مؤهلات وزراء الجمعية التشريعية فإن مؤهلاتي تجعل مني ملكاً على السودان» : الرأي العام في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ . وأيضاً الأيام في ٢ يناير ١٩٥٦ .

١٧ . السودان الجديد : ٢٠ ديسمبر ١٩٥٠ .

تشكيل لجنة لتعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية: ٢٩ مارس ١٩٥١

١- دوافع التعديل وأبعاده

بالرغم من قيام المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية في ١٥ ديسمبر ١٩٤٨ بتأييد من حزب الأمة ، إلا أنه يبدو أن حكومة السودان كانت ترى أن الاعتماد الكلي على تأييد السيد عبد الرحمن المهدي لسياسة حكومة السودان سينفر عناصر أخرى مؤثرة ، وسيجعل حكومة السودان أكثر عرضة لضغوطه .

وقد تناول السيد عبد الرحمن المهدي نفسه مسألة علاقته بحكومة السودان في محادثة أجراها مع الحاكم العام روبرت هاو في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ . كما تناول في نفس المحادثة مسألة تحديد موعد مبكر لاستقلال السودان . وقد أثار السيد عبد الرحمن المسألة الأولى بسبب الأنباء التي راجت آنذاك بشأن تشجيع الحكومة لإنشاء حزب وسط في الجمعية التشريعية وفي البلاد يكون قوامه نظار القبائل . أما المسألة الثانية فقد أثارها بسبب خشيته من أنه إذا لم يحدد تاريخ لاستقلال السودان قبل انقضاء أجل معاهدة سنة ١٩٣٦ في عام ١٩٥٦ ، فلربما تحصل مصر من الأمم المتحدة على السيادة على السودان استناداً إلى بروتوكول صدقي - بيفن .

وفي تقريره لوزارة الخارجية البريطانية عن هذه المحادثة تطرق الحاكم العام إلى المخاطر التي تنطوي على اعتماد حكومة السودان في تأييد سياستها على السيد عبد الرحمن المهدي وحده . وأشار الحاكم العام إلى أنه بالرغم من أن الختمية قد قاطعوا إلى حد كبير الجمعية التشريعية ، إلا أنهم ما زالوا بشكل عام موالين للحكومة . وقد رد الحاكم العام موقف الختمية من الجمعية التشريعية إلى

كراهيتهم وخوفهم من مجرد فكرة إحياء سلطة المهدية والتي قال إنه سيمثلها «الملك عبد الرحمن المهدي» .

ولاستعادة مساندة الختمية لحكومة السودان والتقليل من الاعتماد على مساندة السيد عبد الرحمن المهدي وحده لسياسة الحكومة طرح الحاكم العام عدة خيارات . وقد كان من بينها :

١- أن تعلن الحكومة البريطانية أو حكومة السودان في وقت ملائم أنها لا تؤيد إقامة نظام ملكي في السودان .

٢- إنشاء حزب وسط في الجمعية التشريعية وفي البلاد ككل يكون قوامه نظار القبائل . ووصف الحاكم العام هؤلاء بأنهم «غير راغبين في الاستقلال ، كما أن رغبتهم في الملكية أقل من ذلك بكثير» . وسيرد لاحقاً أن هذا الحزب قد تأسس في ديسمبر ١٩٥١ .

٣- إقناع السيد عبد الرحمن المهدي باعتزال الحياة العامة[١]

وهكذا فخلال عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ كان هاجس حكومة السودان الرئيسي هو توسيع دائرة المشاركة في المؤسسات الدستورية القائمة . ففي عام ١٩٤٩ بدأ السكرتير الإداري جيمس روبرتسون اتصالات مع طائفة الختمية بقصد حثها على دخول المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية[٢] . وسبقت الإشارة إلى أن بعض أقطاب الختمية كانوا قد اتخذوا موقفاً مرناً تجاه المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ، إذ لم يعترضوا عليهما من حيث المبدأ وإنما من حيث التكوين وطريقة الانتخاب والسلطات .

ومن ثم تواترت أنباء بأن قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ سيعدل ، وأن المجلس التنفيذي سيعاد تشكيله ، وأن وزارات جديدة ستنشأ ليشغلها بعض أقطاب الختمية المستقلين[٣] . وقد أثارت هذه الأنباء سخط إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء فقال في يناير ١٩٥٠ إن الإنجليز «أخذوا يعدون مصايدهم وينصبون شراكهم مستعينين بأنصارهم وذيولهم

للانتفاع ببعض السودانيين وجرهم إلى تلك الجمعية لينفخوا فيها من الروح ما يمكنها من النهوض علها تحقق غرضهم . فلوحوا بتعديل قوانينها وتبديل بعض أعضاء مجلسها ، فتهافت عليها بعض صنائعهم الظاهرين والمستترين . وبدت أعراض الانتهازية على غيرهم من المترددين . ولكن عين الحركة الوطنية الرقيبة الساهرة كشفت ألاعيبهم وفضحت أساليبهم ، فراحت البلاد جميعها تنادي من جديد بسقوط الجمعية التشريعية ، وتؤكد موقفها في مقاطعتها وإن جاءت سليمة مبرأة من كل عيب»[٤] .

وأعادت صحيفة «صوت السودان» في ١٩ مارس ١٩٥٠ نشر التعديلات التي طالب أقطاب الختمية في اغسطس ١٩٤٨ بإدخالها على قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . وقد أكد هؤلاء الأقطاب أنهم مازالوا على رأيهم بالنسبة للمؤسستين وأضافوا أنه إزاء التطورات المحلية والعالمية ، فإن المطلوب لم يعد تعديل القانون فحسب وإنما الحكم الذاتي الكامل : «فوجود جمعية منتخبة انتخاباً حراً تعبّر عن رغبات الشعب وإرادته تعبيراً صادقاً ، وتتمتع بجميع السلطات التشريعية والمالية ، ومجلس وزراء سوداني ، مسؤول أمام الجمعية ، ويمارس السلطات الحقة في الحدود المتعارف عليها ديمقراطياً ودستورياً ، هي الخطوة الحقة والأسس المكينة للحكم الذاتي ، أولاً في التعبير الحر لمطامح البلد وإرادته في هذا المطلب ، وثانياً في البرهان على مقدرة أبنائه لتحمل مسؤوليات الحكم ، وإن بقي بعد ذلك شيء فما هو إلا وضع الدستور العام للدولة ، وهذا في إمكان الجمعية المعبرة عن رأي الشعب ورغباته ، وضعه في القالب الذي يكفل الصالح العام بإشراك جميع أبنائه على الطريقة الديمقراطية الدستورية الصحيحة»[٥] .

وفي أبريل ١٩٥٠ طرح السكرتير الإداري جيمس روبرتسون على الجمعية التشريعية التعديلات المقترحة لقانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ . وقد تضمنت هذه التعديلات زيادة عدد دوائر الانتخاب المباشر

وإنشاء دوائر للمتعلمين . وأوضح السكرتير الإداري أن موظفي مكتبه جمعوا التعديلات المقترحة من مصادر مختلفة ، وأن الغرض من عرضها على الجمعية التشريعية هو التعرف على وجهات النظر بشأنها داخل وخارج الجمعية ، توطئة لمناقشتها بعد عطلة الصيف[٦] .

تعرضت التعديلات المقترحة على قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية إلى هجوم شديد من صحيفتي «صوت السودان» و «الأمة» . فقد ذهبت «صوت السودان» إلى أن البلاد لن تفيد شيئاً من زيادة أعضاء الجمعية التشريعية «ما دامت أغلبيتهم من النوع الذي رأيناه مشدود الوثاق كسير الطرف والقلب؟ بل ماذا يعود علينا من تطبيق تقاليد مجلس العموم دون سلطاته؟ أين الحكم الذاتي الكامل وسيادة أبناء البلاد على بلادهم؟» . واعتبرت صحيفة «صوت السودان» التعديلات المقترحة نوعاً من الطلاء وقالت إن الناس لذلك يرفضونها ويزدادون تصميماً على موقفهم من مقاطعة الجمعية التشريعية مقاطعة تامة[٧] .

وذكرت صحيفة «الأمة» أن التعديلات المقترحة لا تمثل إلا وجهة نظر حكومة السودان ولذلك فإن السودانيين ينظرون إليها نظرة حذر وارتياب لأنهم رغم اختلافهم على بعض تفصيلات قضيتهم ومصيرهم النهائي ، متفقون على كثير من الخطوط الرئيسية لسياسة بلادهم . ولاحظت «الأمة» أن التعديلات انصبت على الشكليات ولم تنفذ إلى الجوهر حيث أبقت على السلطات المطلقة للحاكم العام ، واحتفظت له بحق الفيتو ، وحرمت على السودانيين حق بحث الشؤون الرئيسية والمشاكل الجوهرية مما يؤكد أن النية غير حسنة ، وأن القصد يتجه إلى تجاهل الطموح الوطني . وأشارت «الأمة» إلى أن النقص في قانون الجمعية التشريعية بدأ يفقدها مؤيديها بالتدريج . وطالبت «الأمة» بالحكم الذاتي وطلبت من الحاكم العام أن يحسب للإجماع حسابه ونبهته إلى أن صبر السودانيين أوشك أن ينفذ[٨] .

ومهما يكن من أمر ، فقد أجازت الجمعية التشريعية في ٦ نوفمبر ١٩٥٠

اقتراحاً تقدم به السكرتير الإداري بأن يطلب من الحاكم العام تعيين لجنة لتعيد النظر في الدوائر الحالية وطرق الانتخاب المنصوص عليها في قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ وتتقدم بتوصيات بشأنها[٩] . وتم تشكيل هذه اللجنة بناءً على دعوات شخصية قدمها السكرتير الإداري إلى عدد من الشخصيات السودانية الحزبية والمستقلة . وبالإضافة إلى السكرتير الإداري نفسه والسكرتير القضائي كمنجز ، قبل التعيين في اللجنة من السودانيين محمد صالح الشنقيطي ، وعبد الله خليل ، وعبد الماجد أحمد ، وبابو نمر ، وبوث ديو ، وأحمد جمعة ، والزبير حمد الملك ، وإبراهيم عثمان إسحق ، وأمين التوم . ورفض أحد أقطاب الختمية المستقلين وهو محمد الحسن دياب الاشتراك في اللجنة . كما رفض التعيين في اللجنة عبد الله ميرغني سكرتير حزب الاتحاديين واثنان من قياديي حزب الأشقاء ومؤتمر الخريجين هما مبارك زروق ومحمود الفضلي[١٠] .

ولكن تطورات الأحداث سرعان ما تجاوزت هذه اللجنة مما اقتضى إعادة تشكيلها وإسناد اختصاصاتها إلى لجنة أخرى تم تشكيلها في ٢٩ مارس ١٩٥١ وأصبحت تعرف بلجنة تعديل الدستور . فقد سبقت الإشارة إلى أن الجمعية التشريعية تبنت في ٩ ديسمبر ١٩٥٠ اقتراحاً تقدم به عبد الفتاح المغربي بأن يُرسل إلى الحاكم العام خطابٌ بالنص التالي : «نحن أعضاء الجمعية التشريعية للسودان نرجو من معاليكم تعيين لجنة يكون نصف أعضائها من السودانيين لتعيد النظر في جميع نصوص قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ والتي لا تختص بالانتخابات للجمعية ، وأن تقدم توصياتها لتعديلها بما يرفع شأن الجمعية والمجلس ، ويزيد في نفوذهما كأداة فعالة ديمقراطية ذات رقابة برلمانية كاملة في نطاق الاتفاقيات الدستورية القائمة»[١١] . وسبقت الإشارة أيضاً إلى أن الجمعية التشريعية أجازت في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ اقتراحاً تقدم به عضو حزب الأمة محمد حاج الأمين بأن يُرسل

إلى الحاكم العام خطاباً ينص على ما يلي : «نحن أعضاء الجمعية التشريعية من رأينا أن السودان قد وصل المرحلة التي يمكنه فيها أن يمنح الحكم الذاتي . ونرجو من معاليكم الاتصال بدولتي الحكم الثنائي طالبين منهما إصدار تصريح مشترك بمنح الحكم الذاتي للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة للجمعية الأولى ، وأن تجري الانتخابات القادمة على هذا الأساس» .

٢- الأشقاء يؤكدون مقاطعتهم للجمعية معدلة أو غير معدلة

عندما شرعت حكومة السودان في يناير ١٩٥١ في إجراء اتصالات مع الشخصيات السياسية المختلفة بشأن تشكيل لجنة تعديل الدستور ، أصدر إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء في ٢٠ يناير ١٩٥١ بياناً ذكر فيه أن الاستعمار يعد طبخة جديدة هي أسطورة تعديل قوانين الجمعية التشريعية التي يريد الاستعمار أن يضفي عليها بريقاً كاذباً . وأعلن أزهري أن حزب الأشقاء لن يقبل الجمعية في أي وضع من أوضاعها معدلة أو غير معدلة ولو جاءت سليمة مبرأة من كل عيب . وناشد أزهري السودانيين أن لا يلقوا بالاً للمناورات السياسية التي تقوم بها حكومة السودان لأن ساعة الخلاص دنت ولاحت تباشيرها في الأفق[١٢] .

وقد انتقد بشير محمد سعيد بيان رئيس حزب الأشقاء نقداً لاذعاً إذ قال : «فالبيان يريد السودانيين أن يواصلوا نضالهم في مقاطعة الجمعية التشريعية . والمقاطعة كما يعلم الأستاذ إسماعيل الأزهري عمل سلبي . والأعمال السلبية لا تحقق غرضاً إلا إذا اتفقت جمهرتهم على اتخاذها . وحزب الأشقاء لا شك يوافقنا أن المقاطعة التي يبشر بها ويعمل لها منذ أمد بعيد هي مقاطعة جزئية . وهو يوافقنا أن هناك أحزاباً أخرى غير الأشقاء لا توافق على المقاطعة أسلوباً في الكفاح . وأن هناك أحزاباً أخرى توشك أن تكفر بها إن لم تكن قد كفرت بالفعل» .

ومضى بشير محمد سعيد إلى القول بأنه «ليس من المنطق في شيء أن يرتكن

الناس إلى أمر كهذا الذي يبشر به حزب الأشقاء ، لأنه لا يحقق للبلاد غرضاً ، ولا يخدم غير أساليب التفرقة والانقسام وقتل الثقة بين السودانيين» . ثم تساءل بشير محمد سعيد : «إن حزب الأشقاء لا يؤمن بالمفاوضات ، ولا يؤيد التطورات الدستورية ولو جاءت مبرأة من كل عيب ، ولا يمتشق الحسام ، ولا يتبع أسلوباً معروفاً من أساليب الحرية التي انتهجتها الأمم ، فماذا يريد؟ إن الكلمة الآن لحزب الأشقاء الذي ادعى لنفسه زعامة الحركة الوطنية وقيادة النضال للحرية . الكلمة له فليبعثها قوية واضحة وكفى الله المؤمنين شر الغموض والجهاد السلبي»[١٣] .

٣- تصدع تحالف الجبهة الوطنية

تسببت مسألة الاشتراك في لجنة تعديل الدستور في تصدع تحالف الجبهة الوطنية الذي تحدثنا عنه في الفصل السابع من القسم الرابع . فبينما قبل أقطاب الختمية الاشتراك في اللجنة ، انقسم بسبب هذه المسألة حزب الأشقاء الأحرار وعاد معظم مؤسسيه إلى حزب الأشقاء الأم . وانقسم أيضاً حزب الاتحاديين إلى فريقين : فريق يؤيد الاشتراك في لجنة تعديل الدستور وكان يتزعمه سكرتير الحزب عبد الله ميرغني ويضم حسن عثمان إسحق ونفراً من أقطاب الحزب . أما الفريق الآخر فقد كان يعارض الاشتراك في اللجنة وكان يقوده رئيس الحزب حماد توفيق الذي كان يحظى بمؤازرة شباب الاتحاديين . ويبدو أن أغلبية الحزب قد ساندت في البداية عبد الله ميرغني وأقرت الاشتراك في اللجنة . ولكن عندما أعلن في ٢٩ مارس ١٩٥١ تشكيل لجنة تعديل الدستور ويضمنه عبدالله ميرغني وحسن عثمان إسحق ، اتخذ حزب الاتحاديين بضغط من شبابه موقفاً جديداً . فقد تقدم إلى حكومة السودان بمطلبين : المطلب الأول كان توجيه الدعوة للاشتراك في اللجنة إلى الحزب وليس إلى أشخاص أو أعضاء فيه . وأما المطلب الثاني فقد كان توسيع دائرة البحث بحيث يستطيع أعضاء اللجنة أن يقدموا من الأسس ما يكفل الحكم الذاتي الكامل الناجز .

وأعطى حزب الاتحاديين حكومة السودان فترة زمنية محددة للرد على مطلبيه . وإزاء رفضهما من قبل الحكومة قرر الحزب في الأسبوع الأخير من أبريل ١٩٥١ الانسحاب من لجنة تعديل الدستور وأن عبد الله ميرغني وحسن عثمان إسحق لا يمثلانه فيها(١٤) .

وهكذا بقيام لجنة الدستور انتهت الجبهة الوطنية كتحالف أحزاب وأصبحت مجرد حزب لأقطاب الختمية وظلت كذلك إلى أن اندمجت في الحزب الوطني الاتحادي عند تشكيله في نوفمبر ١٩٥٢ .

٤- تشكيل اللجنة ومداولاتها

شكل الحاكم العام لجنة تعديل الدستور في ٢٩ مارس ١٩٥١ استجابة لقراري الجمعية التشريعية في ٦ نوفمبر و ٩ ديسمبر ١٩٥٠ وذلك للنظر في المسائل المشار إليها في القرارين ولترفع إليه توصيات حول الخطوات القادمة التي تتخذ للتقدم إلى الحكم الذاتي الكامل .

عُين القاضي استانلي بيكر رئيساً للجنة . وضمت عضوية اللجنة عبد الله خليل ، وعبد الرحمن علي طه ، ومحمد أحمد أبو سن ، والدرديري محمد عثمان ، وعبد الماجد أحمد ، وميرغني حمزة ، وعبد الله ميرغني ، وحسن عثمان إسحق ، وبوث ديو ، وعبد الفتاح المغربي ، ومحمد أحمد محجوب ، وإبراهيم بدري ، وإبراهيم قاسم مخير . ونص أمر تشكيل اللجنة على أن ينضم إلى عضويتها عندما تناقش قواعد الانتخابات يوسف إدريس هباني ، ويوسف العجب ، وبنجامين لوكي ، واستانسلاوس بياساما .

ويلاحظ أن أمر تشكيل اللجنة لم يشر صراحة إلى القرار الذي أصدرته الجمعية التشريعية في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ بشأن الحكم الذاتي(١٥) . ولكن هذا لا يعني أن الحاكم العام قد تجاهل هذا القرار أو لم يعمل به . فقد رأينا أن صلاحيات اللجنة اشتملت ، بالإضافة إلى النظر في قراري الجمعية بتاريخ ٦ نوفمبر و ٩ ديسمبر ١٩٥٠ ، على التقدم للحاكم العام بتوصيات حول

الخطوات القادمة التي تتخذ للتقدم الدستوري إلى الحكم الذاتي الكامل . وسيرد لاحقاً أن مشروع دستور الحكم الذاتي الذي تمخض جزئياً عن أعمال اللجنة قد رفع إلى دولتي الحكم الثنائي في ٨ مايو ١٩٥٢ للموافقة عليه توطئة لإجراء انتخابات الهيئة التشريعية الجديدة بموجبه .

عقدت لجنة تعديل الدستور أول اجتماع لها في ٢٢ أبريل ١٩٥١ حيث استقر رأي الأغلبية على أن تنظر اللجنة في سمات الدستور قبل المسائل المتعلقة بالانتخابات . وفي الاجتماع الثاني الذي عقد في ٩ مايو ١٩٥١ قبلت اللجنة مسودة دستور تقدم بها بعض الأعضاء كأساس للنقاش . وبحلول ١٨ يونيو ١٩٥١ كانت اللجنة قد غطت كل سمات الدستور المقترح ، وكان هناك اتفاق على معظمها . ولكن ثمة مسائل أثارت بعض الصعوبات ولذلك خولت اللجنة رئيسها استانلي بيكر أن يستشير بشأنها أحد الخبراء في الشؤون الدستورية أثناء قضاء عطلته الصيفية في إنجلترا . وقد وقع اختيار استانلي بيكر على فنسنت هارلو أستاذ تاريخ الامبراطورية البريطانية بجامعة اكسفورد الذي رفع إلى اللجنة مذكرة اشتملت على تعليقاته واقتراحاته حول المسائل التي أحيلت إليه وحول توصيات اللجنة الأولية بشكل عام[١٦] .

وسيرد من بعد أن إلغاء الحكومة المصرية في أكتوبر ١٩٥١ لاتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ تسبب في اضطراب أعمال لجنة الدستور وأدى إلى حلها في ٢٦ نوفمبر ١٩٥١ . فقد أخفق أعضاء اللجنة في تجاوز الخلاف الذي نشب بينهم حول مسألة أيلولة السيادة على السودان بعد إلغاء مصر للاتفاقيتين والمعاهدة .

٥- الجنوب في مداولات اللجنة

ورد في التقرير الذي أعده استانلي بيكر عن عمل لجنة الدستور حتى تاريخ حلها أن أعضاء اللجنة أولوا اهتماماً كبيراً لوضع الجنوب فيما يتعلق بتطور المؤسسات الديمقراطية في السودان . فقد أُشير إلى أن الجنوبيين يختلفون عن

الشمـاليين في الدين واللغة والثقافة والتطور ، ولم يبلغوا بعد المرحلة التي يتمكنون فيها من تمثيل أنفسهم في نمط حكم ديمقراطي[١٧] .

وقد عرف عضو اللجنة إبراهيم بدري الجنوب تعريفاً موسعاً بحيث لا يقتصر على سكان المديريات الجنوبية الثلاث بل يشمل سكان جنوب الفونج ومديرية النيل الأزرق وبعض سكان دارفور وجبال النوبة بمديرية كردفان . وذكر إبراهيم بدري أن «كل أولئك الناس لا يدينون بالإسلام ، ولا يتحدثون العربية ، وبالكاد يستطيعون التفاهم مع بعضهم البعض . ولا توجد أي روابط تقليدية دينية أو لغوية أو ثقافية تربط بينهم وبين الشمـاليين . والرابطة الوحيدة هي الرابطة الجغرافية والتي ترجع جذورها إلى الفتح المصري عام ١٨٢٠» . وتساءل إبراهيم بدري : «فأي ضمانات وضعنا من أجل استمرار الاستقرار وكفالة الحريات وحق تقرير المصير لأولئك الناس مع العلم بأن الرابط الوحيد بيننا وبينهم هو الفتح المصري للسودان؟»[١٨] .

وورد في تقرير استانلي بيكر أن بوث ديو وأعضاء آخرين في اللجنة أشاروا إلى أن الجنوبيين لا يزالون يتشككون في نوايا الشمـاليين ولا يرغبـون في أن يعهـدوا إليهم بإدارة شؤونهم بدون ضمانات كافية للمصالح الجنوبية المشروعة . ولذلك ستكون مثل هذه الضمانات ضرورية إلى أن يحين الوقت الذي يكون فيه الجنوب في وضع يمكنه من ترقية مصالحه من خلال التمثيل الديمقراطي العادي سواء كان ذلك في نظام موحد أو نظام فيدرالي[١٩] .

وقد اقترح هارلو في تقريره نظاماً للضمانات للجنوب يتمثل في إنشاء وزارة لشؤون الجنوب يعين لها وزير جنوبي يكون مسؤولاً في مجلس الوزراء وفي الجمعية عن ترقية وتقديم تدابير لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأهالي الجنوب . ولمساعدة الوزير في ذلك ، اقترح هارلو تشكيل مجلس استشاري لشؤون الجنوب يختاره الوزير بالتشاور مع مديري المديريات الجنوبية الثلاث . وضُمّن اقتراح هارلو هذا في التوصيتين رقم ٩ و ٢٢ من توصيات

لجنة تعديل الدستور[٢٠] .

ومن المهم أن نذكر هنا أن حزب الأمة اعترض لاحقاً على التوصيتين رقم ٩ و ٢٢ وطالب بإلغاء ما ورد فيهما بشأن الوزير الجنوبي لشؤون الجنوب ، فقد قال في هذا الصدد : «من رأي الحزب أن يضم مجلس الوزراء وزيراً أو أكثر من المديريات الجنوبية . وليس من رأينا الأخذ بتوصية لجنة الدستور القائلة بتخصيص وزارة للجنوب يعين لها وزير جنوبي . فالسودان شماله وجنوبه قطر واحد يتساوى أبناؤه في الحقوق والواجبات والفرص ، وليس من مصلحة البلاد أن يشمل الدستور نصوصاً تشتم منها رائحة التفرقة العنصرية والجغرافية بين أبناء الوطن الواحد»[٢١] .

وفي إطار ضمانات الجنوب أيضاً اقترح هارلو إعطاء الحاكم العام سلطة حجب الموافقة عن أي تشريع يرى أنه سيكون ضاراً بمصالح أو رفاهية أهالي الجنوب[٢٢] . وقد ضُمّن هذا الاقتراح مع إدخال بعض التعديل عليه في التوصية رقم ٢٢ من توصيات لجنة الدستور وأصبح المادة ١٠٠ من مشروع قانون الحكم الذاتي الذي أجازته الجمعية التشريعية ورفع إلى دولتي الحكم الثنائي في ٨ مايو ١٩٥٢ . وسيرد لاحقاً أن بعض الأحزاب السياسية الشمالية قد قبلت بموجب الاتفاقيات التي وقعتها في القاهرة في أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٢ مع حكومة ثورة ٢٣ يوليو حذف المادة ١٠٠ من مشروع قانون الحكم الذاتي مما أثار ردود فعل جنوبية غاضبة . وسيرد أيضاً أن مسألة ضمانات الجنوب كانت واحدة من المسائل التي تعثرت بسببها المفاوضات المصرية - البريطانية التي سبقت إبرام اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان .

الهوامش

١ . FO 371/73472, Howe to Sargent, January 4, 1949, transmitting Note of a conversation he had on December 28, 1948 with Sayed Abdel Rahman El Mahdi. Also see Sargent to Howe, February 18, 1949, ibid.

٢ . الأهرام : ١١ فبراير ١٩٤٩ . وأيضاً :

Robertson, op. cit., p. 121.

٣ . انظر : Daly, Imperial Sudan (1991), p. 273.

٤ . الأهرام : ١٦ يناير ١٩٥٠ .

٥ . صوت السودان : ١٩ و ٢٢ مارس ١٩٥٠ .

٦ . الأهرام : ٢٠ و ٢٢ أبريل ١٩٥٠ . انظر أيضاً صوت السودان : ١٦ أبريل ١٩٥٠ .

٧ . نقلاً عن الأهرام : ٢٢ أبريل ١٩٥٠ .

٨ . نقلاً عن نفس المصدر : ٢٧ أبريل ١٩٥٠ .

٩ . النيل : ٦ نوفمبر ١٩٥٠ .

١٠ . الرأي العام : ١٧ نوفمبر ١٩٥٠ . وأيضاً النيل : ٣ ديسمبر ١٩٥٠ .

١١ . انظر :

Report by Stanley - Baker on the work of the Constitution Amendment Commission up to the date of its Dissolution, Appendix 1(A).

١٢ . النيل : ٢٠ يناير ١٩٥١ .

١٣ . السودان الجديد : ٢١ يناير ١٩٥١ .

١٤ . انظر : الرأي العام في ٢٩ مارس ١٩٥١ ، والسودان الجديد : ٢٣ أغسطس ١٩٥١ . وأيضاً الأهرام : ١٥ فبراير و ٣٠ مارس و ٢٥ أبريل ١٩٥١ . وكذلك عثمان حسن أحمد : الأصول الفكرية للحركة الوطنية السودانية ، عدد الأيام الخاص في العيد الثلاثين لاستقلال السودان ، ص ٩ .

١٥ . انظر صلاحيات اللجنة وتشكيلها في :

Report by Stanley - Baker on the work of the Constitution Amendment Commission, Appendix 1(A).

١٦ . Ibid., pp. 4 - 5.

١٧ . Ibid., pp 21 - 22.

١٨ . Appendix 4 in Mansour Khalid, The Government they Deserve, loc. cit., at

pp. 451 - 452.

١٩. Report by Stanley - Baker on the work of the Constitution Amendment Commission, at p.22.

٢٠. Ibid., Appendix II, paragraph 4 (vi) and also pp. 14 and 21 of the Report.

٢١ . النيل : ٢١ فبراير ١٩٥٢ .

٢٢. Paragraph 6 (viii) of Appendix II to the Report by Stanley - Baker on the work of the Constitution Amendment Commission.

انقسام أكبر الأحزاب الاتحادية
في يوليو ١٩٥١

يلاحظ أن كتب تاريخ السودان المعاصر وما نشر من مذكرات لبعض أقطاب الحركة الاتحادية لا يتوقف كثيراً عند الانقسام الكبير الذي حدث في حزب الأشقاء في يوليو ١٩٥١ . وهذا بالرغم من أن الانقسام هز الكيان القيادي للحزب وأشاع البلبلة في قواعده .

وليس من الدقة في شيء رد هذا الانقسام إلى الخصومات الشخصية أو الأطماع الفردية . ففي تقديرنا أن الخلاف حول تحديد رؤية حزب الأشقاء للعلاقة بين مصر والسودان كان من أهم وأبرز أسباب الانقسام . وفي واقع الأمر فقد كانت مسألة تحديد هذه العلاقة سبباً رئيسياً في كافة الخلافات والانقسامات التي حدثت في صفوف الحركة الاتحادية . وسبقت الإشارة إلى أن حزب وحدة وادي النيل قد نشأ كانشقاق عن حزب الأشقاء وذلك عند تكوين لجنة الأحزاب المؤتلفة في مايو ١٩٤٥ وموافقة الأشقاء على إعادة النظر في قرار مؤتمر الخريجين الصادر في ٢ أبريل ١٩٤٥ بأن يتقرر مصير السودان على أساس قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري . وسيرد لاحقاً أن الأحزاب الاتحادية اندمجت في نوفمبر ١٩٥٢ في حزب واحد سمي الحزب الوطني الاتحادي . وقد نص دستور الحزب على قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر على أن تحدد قواعد الاتحاد بعد تقرير المصير . ومع ذلك فقد تعرض الحزب لانقسامات متتالية عشية الاستقلال بسبب الاختلاف حول مبدأ الاتحاد نفسه .

وكما سنرى في هذا الفصل ، فقد أثار الانقسام الذي حدث في حزب

الأشقاء في يوليو ١٩٥١ قلق حكومة الوفد في مصر، لأنها كانت تدرك أن انقسام أكبر الأحزاب الاتحادية وأكثرها جماهيرية سيلحق الضرر بالسياسة الوفدية تجاه السودان .

١- وقائع الانقسام

في ١١ يوليو ١٩٥١ اتخذ إسماعيل الأزهري بصفته رئيساً لحزب الأشقاء قراراً بفصل خضر عمر من سكرتارية الحزب وعضويته وذلك حفاظاً على كيان الحزب وسلامته . وقد استند أزهري في ذلك إلى ما أسماه «حقه التقليدي في الفصل المستمد من كثير من دساتير الأحزاب الديمقراطية في شتى أنحاء العالم والتي تجعل من حق الرئيس أن يتخلص من أحد معاونيه إذا استحال بينهما التعاون وانعدمت الثقة» .

وفي ١٤ يوليو ١٩٥١ أصدر المجلس الأعلى لحزب الأشقاء القرارات التالية :

١- تأييد قرار فصل خضر عمر من السكرتارية .

٢- انتخاب يحيى الفضلي سكرتيراً عاماً للحزب .

٣- استدعاء خضر عمر لأول جلسة يعقدها المجلس للإدلاء برأيه فيما نسب إليه لكي يبت المجلس في أمر بقائه في المجلس الأعلى أو في الحزب .

وقد أكد المجلس الأعلى على حق الرئيس أزهري في التخلص من أحد معاونيه إذا استحال التعاون بينهما وانعدمت الثقة . وأشار المجلس الأعلى إلى أن الرئيس أزهري مارس هذا الحق مرة أو مرتين في الماضي . كما مارسه خضر عمر نفسه في غيبة الرئيس بمصر حين كان يقوم مقام الرئيس وذلك في الحالات التالية :-

١- فصل أمين المرضي سكرتير عام شباب الأشقاء .

٢- فصل محمد عبد الجواد سكرتير حزب الأشقاء بمنطقة البحر الأحمر وذلك استجابة لرغبة أبداها محمد نور الدين .

٣- فصل قطب حزب الأشقاء أحمد عبد الله أرباب في غيبة الرئيس بمصر

ودون الرجوع إلى المجلس الأعلى .

وقد ألقى المجلس الأعلى لحزب الأشقاء على كاهل خضر عمر المسؤولية الأولى عن الركود القاتل الذي ران على هيئات الحزب ولجانه في العاصمة والأقاليم وعن روح الفوضى والانحلال التي سرت في أوصال الحزب خلال العامين اللذين أمضاهما في السكرتارية خاصة و «أن رئيس الحزب كان طوال هذه المدة في مصر إلا في أوقات قصيرة متباعدة وذلك بقرارات من مؤتمر الخريجين العام» .

وأخذ المجلس الأعلى على خضر عمر كذلك قيامه في مصر والسودان بنشاط معاد لرئيس الحزب ولأعضاء المجلس الأعلى فقد «اغتنم فرصة وجوده في مصر إبان وفد الزفاف الملكي فأخذ يروج في كثير من الدوائر لإشاعات مغرضة مشينة ومطاعن آثمة ضد رئيس الحزب وأعضاء المجلس الأعلى» . كما أخذ المجلس الأعلى على خضر عمر ومحمد نور الدين أنهما اجتمعا بمكرم عبيد بحضور بعض رجالات مصر «وانتهوا إلى الاتفاق لتكوين جبهة شعبية تضم من السودانيين محمد نور الدين وخضر عمر يكون عملها الضغط على حكومة الوفد القائمة حتى تستقيل وتحل الجبهة محلها في الحكم . وأوكل إلى خضر عمر حمل المشروع إلى السودان للتبشير به والعودة بموافقة السودانيين في مدى أسبوع» .

وعن النشاط المعادي في السودان ذكر المجلس الأعلى أن خضر عمر بعد عودته من مصر أخذ يدعو لداره أفراداً وجماعات من أعضاء الحزب يشيع فيهم روح السخط والتذمر على رئيس الحزب وأعضاء المجلس الأعلى ، ويدعوهم لمساندته في تغيير الأوضاع في الحزب . وأشار المجلس الأعلى إلى أن خضر عمر انتهز فرصة انعقاد مؤتمر اللجان الفرعية في عيد الفطر فدعا ممثلي الأقاليم إلى اجتماع سري خاص بمنزله حضره واشترك فيه حسن أبو جبل وأحمد خير وعثمان خاطر «وأخذوا يهاجمون فيه رئيس الحزب وأعضاء المجلس الأعلى

متهمين الزملاء من الموظفين بالخيانة والتجسس»[1] .

٢- توالي قرارات الفصل

وفي ١٥ يوليو ١٩٥١ قرر اجتماع دعا له محمد نور الدين فصل إسماعيل الأزهري من رئاسة حزب الأشقاء ومن عضويته وكذلك «فصل الجماعة التي تواطأت معه في أخطائه وانحرافه» . وقد كانت هذه الجماعة تضم يحيى الفضلي ، وإبراهيم المفتي ، وبدوي مصطفى ، وعلي حامد ، ومحمود الفضلي . وفي بيان أصدره بهذه المناسبة ، اتهم نور الدين أزهري بالتصرفات الانفرادية الخاطئة وعدم احترام قرارات الهيئة العليا للحزب والانحراف عن المبدأ[2] .

وفي ١٦ يوليو ١٩٥١ قرر المجلس الأعلى لحزب الأشقاء اعتبار محمد نور الدين «خارجاً على الحزب ، وكذلك كل من يقبل التعاون معه من أعضاء حزب الأشقاء» . وكان قد قبل التعاون مع محمد نور الدين بالإضافة إلى خضر عمر كل من أحمد خير ، وحسن أبو جبل ، وعثمان خاطر[3] .

وطالت قرارات الفصل هيئة تحرير صحيفة الحزب «الأشقاء» على أثر الخلاف حول ملكيتها . فقد بعث محمد نور الدين برسائل إلى محمود الفضلي رئيس تحرير «الأشقاء» وعلي حامد سكرتير تحريرها يبلغهما بالاستغناء عن خدماتهما . كما التمس محمد نور الدين موافقة السكرتير الإداري على تعيين علي الشيخ البشير رئيساً للتحرير[4] .

٣- أسباب الانقسام

يبدو لنا أنه من تبسيط الأمور رد هذا الانقسام إلى أطماع فردية ، أو إلى الصراع على المناصب ، أو إلى التنافس الشخصي بين أزهري ونور الدين من جهة وبين يحيى الفضلي وخضر عمر من جهة أخرى .

فالدارس لوثائق تلك الفترة يمكن أن يستخلص أسباباً موضوعية لهذا الانشقاق . ومن أهم وأبرز هذه الأسباب أن جناح نور الدين كان يتشكك في

صدق وجدية توجهات أزهري الاتحادية . وقد تجلى ذلك بوضوح في المشادة التي حدثت بين أزهري وخضر عمر إبان مؤتمر اللجان الفرعية لمؤتمر الخريجين والذي كان قد بدأ أعماله في ٧ يوليو ١٩٥١ . ففي رواية المجلس الأعلى لحزب الأشقاء لهذه المشادة أن أزهري طالب بألا يكون الاعتماد في حل قضية السودان على الشعب المصري وحده ولا على مصر الرسمية وحدها بل يجب أن يكون أولاً على الشعب السوداني . فوقف خضر عمر متسائلاً : «أنفهم من ذلك أن نترك وحدة وادي النيل؟»[٥] . وفي رواية خضر عمر أن أزهري قال : «لا يجب أن نركن في السودان للشعب المصري وأن الشعب المصري كما وصفه جلاده إسماعيل صدقي هو شعب كل حكومة» . ويذكر خضر عمر أنه اعترض على ذلك لأن مثل هذا الحديث لا ينبغي أن يقال في حق الشعب المصري لأنه شعب مكافح لا تزال دماؤه الزكية تخضب أرض الوادي . وهذا فضلاً عن أنه قد يستنتج منه تحولاً في مبادئ المؤتمر[٦] .

ولعل في هذا السبب من أسباب الانقسام ما يفسر التأييد الذي لقيه جناح نور الدين من الكوادر القيادية المصرية التي كانت تعمل في السودان . ونقصد بذلك أحمد عبد الفتاح البشاري رئيس أركان حرب القوات المصرية بالسودان ومحمد عبد الهادي مراقب التعليم المصري بالسودان[٧] .

ويورد خضر عمر سبباً آخر للانقسام وهو أن أزهري ويحيى الفضلي كانا يعقدان لقاءات مع عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة بمنزله دون علم حزب الأشقاء ودون علمه هو كسكرتير للحزب[٨] . وقد أشار إلى هذه اللقاءات أيضاً محمد نور الدين في سياق بيان جاء فيه أن أزهري كان يريد التحلل من مبدأ وحدة وادي النيل والتعاون مع الإنجليز في مشروعاتهم الاستعمارية . وفي هذا الشأن ذكر محمد نور الدين أن أزهري اقترح في جلسة رسمية أن يدخل حزب الأشقاء في الجمعية التشريعية بدون إعلان ذلك على الناس ، على أن يكون من يدخلونها من رجال الصف الثاني للحزب[٩] .

كما أورد أحمد خير أسباباً أخرى للانقسام في حديثه في الندوة التي عقدت في ٥ أغسطس ١٩٥١ بدار اتحاد طلاب كلية غردون الجامعية[١٠] . ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي :

أولاً : انعزال مؤتمر الخريجين وحزب الأشقاء مما جعل جماهيرهما تنصرف عنهما بحثاً عن قيادة جديدة .

ثانياً : غياب المؤتمر والحزب عن التطورات التي حدثت في صفوف الطلبة والعمال والبوليس فلم يبديا لها رأياً أو إرشاداً مما وضع العمال في مصاف الزعامة الشعبية . ولعل في هذا إشارة لبروز الحركة الشيوعية السودانية كقوة موجهة لنمط جديد من النشاط السياسي المناهض لحكومة السودان . فقد شهدت تلك الفترة العديد من الإضرابات العمالية والطلابية التي لعب فيها الشيوعيون دوراً مؤثراً . كما شهدت تلك الفترة أيضاً حدثاً فريداً وهو تظاهر وإضراب واعتصام رجال البوليس في العاصمة المثلثة وعطبرة وبورتسون في يونيو ١٩٥١ لأسباب تتعلق في ظاهرها بالأوضاع المعيشية لرجال البوليس ومسألة الاعتراف باتحاد البوليس . وقد قدم للمحاكمة بتهمة التحريض على إضراب رجال البوليس في الخرطوم محمد السيد سلام رئيس اتحاد العمال والشفيع أحمد الشيخ سكرتير الاتحاد[١١] .

ثالثاً : استنكار جماهير الحزب لمظاهر الثراء التي بدأت تظهر بوضوح على بعض قادة الحزب . وفي هذا الصدد قال أحمد خير إن الأعضاء العاديين كانوا يدافعون عن قادتهم لا لشيء إلا لأن الحركة الوطنية كانت آنذاك رخوة إلى الدرجة التي لم يستطيعوا معها تجريحاً رغم أنهم لم يكونوا راضين .

٤- قلق في مصر

يبدو أن الدوائر المصرية الرسمية قد انزعجت كثيراً لحديث إسماعيل الأزهري وحملته في مؤتمر اللجان الفرعية لمؤتمر الخريجين على مصر الشعبية والرسمية . فقد بحثت هذه المسألة في اجتماعين عقدا في ٨ يوليو ١٩٥١

أحدهما بين محمد زكي الطويل وكيل الوزارة لشؤون السودان ومحمد نور الدين . أما الآخر فقد كان بين محمد صلاح الدين وزير الخارجية وإبراهيم فرج الوزير المختص بشؤون السودان . وعندما سئل صلاح الدين عن الحملة القاسية التي شنها أزهري على مصر وعلى الشعب المصري ، قال إنه إذا كان أساس هذه الحملة هو فرط الحماسة لوحدة وادي النيل تحت التاج الملكي فإنه يتقبلها على العين والرأس(١٢) .

٥- وساطة النحاس

عندما اشتد الخلاف بين جناحي حزب الأشقاء وعجز المحايدون والوسطاء عن احتوائه ، بعث مبارك زروق سكرتير مؤتمر الخريجين برقية في ١٦ يوليو ١٩٥١ إلى مصطفى النحاس بوصفه رئيساً لحزب الوفد وزعيماً للمنادين بوحدة وادي النيل . أهاب زروق بالنحاس أن يرأب الصدع ويعالج خلاف الأشقاء «الذي سيودي بالحركة الوطنية ويهدد كفاح شعب برمته» . وطلب منه أن يوفد بالطائرة مندوبيه «من أقطاب الوفد وكبار رجالاته للاتصال المباشر وإيجاد الحل الذي يعيد إلى البلاد طمأنينتها وإلى الحركة الوطنية قوتها» . ويبدو أن زروق كان يعلق أملاً كبيراً على وساطة النحاس فقد قال في برقيته له : «إن مستقبل وحدة وادي النيل لفي انتظار تدخلكم ، والجنوب كله يرقب عملكم ، والتاريخ كله يتلهف لسماع كلمة تخرج من بين شفتيكم»(١٣) .

ومهما يكن من أمر فقد أوفد النحاس في ١٩ يوليو ١٩٥١ بعثة مكونة من اللواء محمد فتوح ومحمد عبد الرحيم سماحة والنواب محمد بلال وأحمد أبو الفتح وسليمان عجيب للعمل على إزالة أسباب الخلاف بين الفريقين وإبلاغهما رسالة من النحاس(١٤) .

وبالرغم من الجهود المضنية التي بذلتها بعثة التوفيق المصرية واللجان الفرعية لحزب الأشقاء ونفر من المحايدين إلا أن الفريقين رفضا الصيغ التوفيقية المختلفة التي طرحت .

وقد أعلن محمد نور الدين في ٢١ يوليو ١٩٥١ أن الخلاف يقوم على المبادئ الأساسية لحزب الأشقاء ، وأن الأمر لا يتعلق بشخصه ولا بأشخاص زملائه المتعاونين معه . وحذر نور الدين من أنه إذا قام صلح على أساس التراضي السطحي ، فإن الأمور لا تلبث أن تتعقد بصورة لا يمكن حلها على الإطلاق . وانتقد نور الدين وجود الموظفين في عضوية الهيئة التنفيذية للحزب مشيراً إلى أن ذلك يضر الحزب ضرراً بليغاً لأن قوانين حكومة السودان لا تسمح لهم بالعمل السياسي . هذا فضلاً عن أن هؤلاء الموظفين لا يستطيعون بوصفهم هذا أن ينفذوا أي قرارات سياسية يضعها الحزب أو أن يظهروا بأسمائهم في المحيط السياسي . وسبق أن ذكرنا أن المجلس الأعلى لحزب الأشقاء أخذ على خضر عمر اتهامه «الزملاء من الموظفين بالخيانة والتجسس»[١٥] .

وفي ٢٣ يوليو ١٩٥١ أصدر إسماعيل الأزهري بياناً قال فيه إنه عملاً بتوجيه السيد علي الميرغني ، واستجابة لرغبة النحاس وتقديراً لجهود بعثة التوفيق ، فقد قرر المجلس الأعلى لحزب الأشقاء حسم الخلاف على الأسس التالية :-

١- قبول تنازل يحيى الفضلي عن سكرتارية الحزب .
٢- انتخاب مبارك زروق سكرتيراً للحزب نسبة لموقفه المحايد من الخلاف .
٣- إلغاء القرار الصادر في ١٦ يوليو ١٩٥١ والقاضي باعتبار محمد نور الدين خارجاً على الحزب وكذلك كل من يقبل التعاون معه من أعضاء حزب الأشقاء .
٤- إعادة محمد نور الدين إلى وكالة الحزب .
٥- إعادة خضر عمر إلى حزب الأشقاء وعضوية المجلس الأعلى[١٦] .

ورفض محمد نور الدين هذا العرض لأنه يستبعد خضر عمر من السكرتارية . واعتبره أحمد خير ضرباً من «المكر الفاضح» و «المناورة المكشوفة» . وقال إن الخطأ الذي ارتكبه أزهري هو انحرافه عن مبادئ الحزب . وما كان فصل خضر عمر إلا القشة التي قصمت ظهر البعير[١٧] .

٦- إخفاق الوساطة المصرية

عقدت بعثة التوفيق المصرية مؤتمراً صحفياً في ٢٦ يوليو ١٩٥١ حيث اقترحت حلاً للخلاف وطلبت من الطرفين الموافقة عليه . ويقضي اقتراح البعثة بعودة الأحوال في الحزب إلى ما كانت عليه قبل إصدار قرارات الفصل من أي من الجانبين ، فيكون أزهري رئيساً ونور الدين وكيلاً وخضر عمر سكرتيراً ويحيى الفضلي مراقباً[١٨] .

رفض أزهري اقتراح البعثة وهاجمها هجوماً عنيفاً . فقد صرح بأن البعثة كانت مجافية لروح الوساطة وأن تصرفها سيؤدي إلى هوة سحيقة بين حزب الوفد وحزب الأشقاء . وفي برقية إلى النحاس اتهم أزهري البعثة بالتحيز إلى جانب القلة الخارجة على الحزب . وقال إن قرارها يهدر كرامة الحزب ويوسع شقة الخلاف إلى درجة يصبح معها جمع الصفوف مستحيلاً . وطلب أزهري وقف أعضاء البعثة عن الاستمرار في مهمتهم وأن يعالج النحاس الموقف الذي نشأ عن تصرفهم بما عهد فيه من حكمة وبعد نظر[١٩] .

أما نور الدين فقد قبل اقتراح البعثة كتابة ودون قيد أو شرط . وأبرق النحاس قائلاً : «إن الأزهري بك فضلاً عن أنه لا يمثل رأي الأشقاء في برقيته لرفعتكم ، إنما أتى بفرية منكرة وارتكب إثماً منكراً في حق الأشقاء الذين اعتنقوا مبدأ الاتحاد مع مصر عقيدة وإيماناً والذين يرون في وحدة قضيتهم ووحدة كفاحهم قداسة لا يرقى حدث مهما كان على المساس بها أو إضعاف أواصرها»[٢٠] .

٧- انتقال الخلاف إلى مؤتمر الخريجين

قررت اللجنة التنفيذية لمؤتمر الخريجين في ١٠ أغسطس ١٩٥١ دعوة الهيئة الستينية للمؤتمر للاجتماع في يوم الأحد ١٢ أغسطس ١٩٥١ للنظر في شؤون المؤتمر العادية . وفي اجتماع فوق العادة عقد مساء يوم السبت ١١ أغسطس ١٩٥١ وافقت اللجنة التنفيذية على اقتراح تقدم به إسماعيل الأزهري بأن تقدم اللجنة التنفيذية استقالتها إلى الهيئة الستينية في اجتماع يوم الأحد ١٢ أغسطس ١٩٥١ وذلك لعدم توافر الانسجام والتعاون اللازمين بين الأعضاء

لمواجهة الانتخابات القادمة للمؤتمر، وتغيّب الأعضاء الخارجين على الحزب من كثير من الجلسات. والإشارة هنا إلى أنصار نور الدين. وكان نور الدين يعتقد أن استقالة اللجنة التنفيذية مؤامرة قُصد بها إبعاد مؤيديه من عضويتها خاصة وأن أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية وكذلك الهيئة الستينية للمؤتمر كانوا من أنصار الأزهري.

عرضت استقالة اللجنة التنفيذية على الهيئة الستينية للمؤتمر في اجتماع الأحد ١٢ أغسطس ١٩٥١. وقد بدأ الاجتماع باعتراض قانوني أثاره جناح نور الدين بشأن تولي رئيس اللجنة المستقيلة إسماعيل الأزهري وسكرتيرها مبارك زروق إدارة الاجتماع. وإزاء إصرار رئيس اللجنة المستقيلة وسكرتيرها على إدارة الاجتماع وما ترتب على ذلك من هرج وفوضى، انسحب نور الدين وأنصاره وبعض المستقلين من الاجتماع. وبعد قبول استقالة اللجنة التنفيذية وإجراء الانتخابات تمت إعادة انتخاب عشرة من أعضاء اللجنة المستقيلة وانتخب خمسة أعضاء جدد بدلاً عن الأعضاء الخمسة الذين ينتمون لجناح نور الدين[٢١].

وفي سبتمبر ١٩٥١ تمكن جناح نور الدين من السيطرة على نادي الخريجين بالخرطوم. ومن ثم قرر إلغاء مؤتمر الخريجين وقيام مؤتمر السودان. فتحت عضوية مؤتمر السودان «لكل مواطن بلغ من العمر ثمانية عشر عاماً دون النظر إلى تعليمه أو ثقافته ودون النظر إلى حزبيته أو طائفته». وأعلن محمد نور الدين أن مؤتمر السودان سيعمل على تحقيق الهدف السامي وهو الجلاء والوحدة تحت التاج المصري المشترك[٢٢].

وبالرغم من أن المحاولات لإعادة توحيد حزب الأشقاء لم تتوقف إلا أنها لم تُكلل بالنجاح. ولكن سنرى في الفصل الرابع من القسم السابع أن جناحي حزب الأشقاء والأحزاب والهيئات الاتحادية الأخرى انضمت إلى «الحزب الوطني الاتحادي» الذي أعلن عن تشكيله في منزل محمد نجيب في القاهرة في نوفمبر ١٩٥٢.

الهوامش

١ . انظر النص الكامل لبيان المجلس الأعلى لحزب الأشقاء في الاتحادي : ٢٨ نوفمبر ١٩٨٦ . كانت الاتحادي قد أعادت نشر البيان بمناسبة الخلاف الذي نشب بين علي محمود حسنين ومعاوية خضر عمر وما ترتب على ذلك من انقسام في الحزب الوطني الاتحادي الذي شكل بعد انتفاضة رجب ١٩٨٥ .

٢ . المصري : ١٦ يوليو ١٩٥١ .

٣ . نفس المصدر : ١٧ يوليو ١٩٥١ . وأيضاً بيان المجلس الأعلى في الاتحادي : ٢٨ نوفمبر ١٩٨٦ .

٤ . الأهرام : ١٧ يوليو ١٩٥١ . وأيضاً المصري : ١٨ يوليو ١٩٥١ . وكذلك السودان الجديد : ١٧ يوليو ١٩٥١ .

٥ . انظر بيان المجلس الأعلى في الاتحادي : ٢٨ نوفمبر ١٩٨٦ .

٦ . حوار أجراه نجيب نور الدين مع خضر عمر ونشر في عدد الأيام الخاص عن العيد الثلاثين لاستقلال السودان : ٢ يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٧ . انظر أيضاً الأهرام : ٨ يوليو ١٩٥١ . خضر عمر من مواليد سنجة . درس الهندسة في كلية غردون والتحق بعد تخرجه بمصلحة الري . قبل تفرغه للعمل السياسي كان له نشاط سياسي واجتماعي ملحوظ في الجزيرة خاصة في منطقة أبو عشر عندما كان يعمل بقسم الري هناك . وقد ذكرنا في موضع سابق أنه اختير في عام ١٩٤٨ سكرتيراً لجبهة الكفاح الداخلي .

٧ . انظر :

H. Zulfakar Sabry, Sovereignty for Sudan (1982), pp. 40 - 41.

٨ . حوار مع خضر عمر نشر في عدد الأيام الخاص عن العيد الثلاثين لاستقلال السودان : ٢ يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٧ .

٩ . الأهرام : ٤ أغسطس ١٩٥١ . في رده على بيان نور الدين أشار أزهري إلى أنه القائل بأن حزب الأشقاء لن يدخل الجمعية التشريعية ولو جاءت مبرأة من كل عيب : الأهرام في ٨ أغسطس ١٩٥١ .

١٠ . السودان الجديد : ٦ أغسطس ١٩٥١ .

١١ . انظر الرأي العام : ٥ و ٦ و ١٣ و ١٤ و ٢٠ يونيو ١٩٥١ . أدين سلام والشفيع وحكم عليهما بالسجن .

١٢ . الأهرام : ٩ يوليو ١٩٥١ .

١٣ . المصري : ١٧ يوليو ١٩٥١ .

١٤ . نفس المصدر : ١٨ يوليو ١٩٥١ .

١٥ . الأهرام : ٢٢ يوليو ١٩٥١ .

١٦ . السودان الجديد : ٢٤ يوليو ١٩٥١ . وأيضاً الأهرام : ٢٤ يوليو ١٩٥١ .
١٧ . الأهرام : ٢٤ و ٢٥ يوليو ١٩٥١ . وأيضاً السودان الجديد : ٢٥ يوليو ١٩٥١ .
١٨ . الأهرام : ٢٦ يوليو ١٩٥١ .
١٩ . السودان الجديد : ٢٦ يوليو ١٩٥١ . وأيضاً الأهرام : ٢٦ يوليو ١٩٥١ .
٢٠ . المصري : ٢٨ يوليو ١٩٥١ .
٢١ . الأهرام : ١٢ و ١٦ أغسطس ١٩٥١ . وأيضاً السودان الجديد : ١٤ أغسطس ١٩٥١ .
٢٢ . السودان الجديد : ٦ و ١٦ و ١٧ و ٢٠ سبتمبر و ٨ أكتوبر ١٩٥١ .

تباين المواقف المصرية والبريطانية
بشأن مسألة السودان: ديسمبر ١٩٥٠ - سبتمبر ١٩٥١

سبقت الإشارة إلى أن حكومة الوفد بدأت بعد أشهر قليلة من عودتها إلى السلطة في يناير ١٩٥٠ مباحثات مع الحكومة البريطانية بشأن مسألتي الجلاء والسودان . وكما سنرى فقد انتهت هذه المفاوضات إلى طريق مسدود لسببين :-

أولهما : إصرار الحكومة المصرية على الربط بين مسألتي الجلاء والسودان باعتبارهما «كل لا يتجزأ ويتحتم حلهما في وقت واحد وأن يشملهما معاً أي اتفاق يعقد بين الطرفين»[1] . أما الحكومة البريطانية فكانت تدفع بأن مسألتي الجلاء والسودان مختلفتان في الجوهر ، ولا يمكن الوصول إلى اتفاق بشأنهما إلا إذا عولجتا متفرقتين[2] .

وثانيهما : تباين مواقف الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن مستقبل السودان . فالحكومة البريطانية كانت ترغب في أن يكون للسودانيين حق تقرير المصير عند بلوغهم مرتبة الحكم الذاتي الكامل . وأما الحكومة المصرية فكانت ترى أن يمنح السودانيون حكماً ذاتياً تحت التاج المصري مع وحدة السياسة الخارجية والجيش والنقد .

١- المواقف المصرية والبريطانية

شرح محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر وجهة نظر حكومته بشأن مسألة السودان في بيان مطول أدلى به في جلسة المباحثات المصرية - البريطانية التي عقدت في ٩ ديسمبر ١٩٥٠ . أكد محمد صلاح الدين في بيانه أن مصر تتمسك بأنها مع السودان بلد واحد له تاج واحد هو التاج المصري . وأوضح أن

الوحدة بين مصر والسودان لا تستند إلى الحق الطبيعي أو القانوني فحسب بل تستند كذلك إلى إرادة السودانيين لأن الغالبية الساحقة منهم تتمسك بما تتمسك به مصر من وحدة السودان ومصر . واتهم صلاح الدين الحكومة البريطانية بأنها تعمل من كل سبيل على فصل السودان عن مصر بحجة إعداد السودانيين للحكم الذاتي وإعطائهم حق تقرير المصير[٣] .

بلورت الحكومة البريطانية موقفها بشأن مسألتي الدفاع والسودان في مذكرتين سلمتا لوزير الخارجية المصري في جلسة المباحثات التي عقدت في ٨ يونيو ١٩٥١ . وعند تقديمه للمذكرة المتعلقة بالسودان أدلى السفير البريطاني في القاهرة رالف استيفنسن بالملاحظات التالية :-

أولاً : إن المذكرة لا تنص على استقلال السودان أو السيادة المصرية عليه بمعنى أن المسألة لم يقض فيها مقدماً على هذا الوجه أو ذاك .

ثانياً : إن إعلان سيادة مصر أو أي سيادة أخرى لن يجد قبولاً لدى أكثرية السودانيين .

ثالثاً : إن على الحكومة المصرية أن تواجه الحقائق التالية :-

(أ) الوعي القومي السوداني الذي ظهر في السنوات الأخيرة .

(ب) وجوب معاملة السودانيين كجماعة قومية فلا يحدث تغيير في وضعهم دون استشارتهم ويجب أن يكون لهم حق تقرير المصير[٤] .

ألحقت الحكومة البريطانية بالمذكرة مشروع بيان مشترك بالمبادئ الخاصة بمستقبل السودان . وقد اشتملت هذه المبادئ على الآتي :-

(أ) بالنظر إلى اعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل ، ولضمان أكمل التعاون في التوسع في كميات المياه الممكن الانتفاع بها وفي توزيعها ، فمن الجوهري أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة .

(ب) إن الهدف المشترك لبريطانيا ومصر هو أن تمكنا الشعب السوداني من بلوغ الحكم الذاتي الكامل في أقرب فرصة ممكنه ومن أن يختار لنفسه بعد ذلك بملء حريته شكل حكومته وعلاقته بمصر .

(جـ) بالنظر إلى الفروق الواسعة بين السودانيين في الثقافة والجنس والدين والتطور السياسي ، فإن الوصول إلى الحكم الذاتي الكامل يقتضي تعاون مصر وبريطانيا مع السودانيين .

(د) من أجل ذلك توافق الحكومتان على أن تشكلا فوراً لجنة ثلاثية لمعاونة السودانيين على بلوغ الهدف الموضح في الفقرة (ب) ومساعدتهم على وضع دستورهم المقبل(٥) .

رفض وزير الخارجية المصري في جلسة ٦ يوليو ١٩٥١ مشروع المبادئ البريطاني لعدة أسباب كان أبرزها إغفاله النص على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري «وهي الحقيقة القائمة التي يستحيل على أية حكومة مصرية أن تقبل اتفاقاً لا يعترف بها»(٦) . وحري بالذكر أن الوزير المصري كان قد قال في جلسة ٨ يونيو ١٩٥١ في معرض تعليقه على ملاحظات السفير البريطاني بشأن المذكرة الخاصة بالسودان «إن المسألة مسألة وحدة مصر والسودان وليست سيادة مصر على السودان . ومتى كان الأمر أمر بلد موحد ، فإن مسألة تقرير المصير لا تنشأ بحال»(٧) .

ومهما يكن من أمر ، ففي جلسة ٦ يوليو ١٩٥١ اقترح محمد صلاح الدين أن يكون بيان المبادئ على الوجه التالي :-

(أ) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري .

(ب) تمتّع السودانيين في نطاق هذه الوحدة وفي مدى عامين بالحكم الذاتي .

(ج) انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم في السودان بمجرد انقضاء هذين العامين .

(د) في حالة قبول المبادئ الموضحة في الفقرات أ و ب و ج أعلاه ، توافق الحكومة المصرية على تشكيل لجنة ثلاثية للمعاونة على بلوغ الهدف الموضح في الفقرة ب(٨) .

لم يبد المفاوض البريطاني معارضة لأي من هذه المبادئ . ولكنه قال إنه لن يقبلها إلا إذا استُشيرَ السودانيون ووافقوا عليها . وأكد المفاوض البريطاني على

أنه ليس له غرض أو رغبة في الفصل بين السودانيين والمصريين بيد أنه يصر على أن يكون للسودانيين في هذا الأمر حرية الاختيار[9] .

٢- مصر تهدد بقطع المباحثات

في جلسة المباحثات التي عقدت في ٦ يوليو ١٩٥١ أبلغ صلاح الدين السفير البريطاني بأن دورة البرلمان المصري توشك على الانتهاء ، وأن الحكومة المصرية مضطرة قبل فض الدورة أن تدلي ببيان كامل عن المحادثات «إذ من حق ممثلي الأمة أن يعرفوا قبل فض دورتهم هل فشلت المحادثات أم نجحت . والنتيجة الطبيعية لفشل المحادثات هي قطعها وتقديم جميع تفصيلاتها إلى البرلمان»[10] .

وبدا جلياً بعد البيان الذي ألقاه وزير خارجية بريطانيا الجديد موريسون في مجلس العموم في ٣٠ يوليو ١٩٥١ أن المباحثات المصرية - البريطانية تسير نحو الهاوية . فقد قال موريسون : «إن الشعب السوداني - بالرغم من اختلاف الأجناس والأديان فيه - قد خطا خطوات سريعة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً مما يهيئه لأن يكون قومية منظمة تعتمد على نفسها . واعتماد مصر والسودان سوياً على مياه النيل قد ربط مصير السودان بمصير مصر . ونحن نأمل أن نرى الشعب السوداني يختار من نوع العلاقة التي تقوم بينه وبين مصر ما يحقق حاجاته على أحسن وجه . ونحن نهدف إلى أن يصل الشعب السوداني بأسرع ما يمكن إلى درجة من التقدم يستطيع معها البت في هذا الاختيار بكامل حريته وهو مدرك لمراميه كل الإدراك» .

وأهاب موريسون بالحكومة المصرية أن تقوم بدورها الكامل مع الحكومة البريطانية في إرشاد السودانيين في سيرهم نحو التطور السياسي . وحذر من أن إصرار المصريين على أنه لا فرق بين الشعبين السوداني والمصري يعني تجاهل الحقائق مما يزيد صعوبة تحقيق التعاون والتفاهم الوثيقين بين مصر والسودان[11] .

واعتبر محمد صلاح الدين بيان موريسون بمثابة إغلاق لباب المفاوضات .

وقال أمام مجلسي البرلمان المصري في ٦ أغسطس ١٩٥١ إن ادعاء الإنجليز بأنهم يعملون على تمتع السودان بالحكم الذاتي وتقرير المصير ما هو إلا «خدعة يرمون بها إلى استمرار حكمهم في السودان لأطول مدة ممكنة يتسع لهم فيها مجال العمل به منفردين تحت ستار مشيئة السودانيين» . وقال صلاح الدين كذلك إن الأغلبية الساحقة من السودانيين تنادي بالوحدة مع مصر تحت التاج المصري . وإنه لولا الإنجليز ومناوراتهم في السودان لتم اليوم للسودانيين حكمهم الذاتي الصحيح في نطاق هذه الوحدة التي اتفق الرأي على أنها تتمثل في وحدة الجيش والنقد والسياسة الخارجية(١٢) .

وفي رسالة بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٥١ إلى صلاح الدين ، نفى وزير الخارجية البريطاني أن يكون قد قصد بالبيان الذي ألقاه أمام مجلس العموم في ٣٠ يوليو ١٩٥١ إغلاق باب المباحثات . وأشار الوزير البريطاني في رسالته إلى أنه يبحث على وجه الاستعجال مشروعاً جديداً لعلاج مسألة الدفاع . وكما سنرى فقد كان هذا المشروع يرمي إلى إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط . ففي ٧ أغسطس ١٩٥١ أبلغت وزارة الخارجية البريطانية سفيرها في القاهرة بأنها تدرس مشروعاً لإقامة قيادة متحالفة للشرق الأوسط ، وأنه قبل عرض هذا المشروع على الحكومة المصرية فسيكون من الضروري تأمين موافقة الولايات المتحدة والدول الأخرى المعنية . ومع ذلك فقد سمحت وزارة الخارجية للسفير بأن يقدم للحكومة المصرية معلومات جديدة عن المشروع(١٣) .

ولكن صلاح الدين أبلغ الوزير البريطاني في ٢٦ أغسطس ١٩٥١ أن جلاء القوات البريطانية ليس إلا شطراً للقضية المصرية ، وأن هناك شطراً آخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، وأن الشطرين كل لا يتجزأ ، وأن الأسس التي بنى عليها موريسون بيانه فيما يتعلق بالسودان كانت كافية وحدها لإغلاق باب المحادثات .

وفي رسالة إلى صلاح الدين بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٥١ وعد الوزير البريطاني

بتقديم مقترحات جديدة عن مستقبل السودان تكون أساساً لاستئناف المباحثات . ولكن صلاح الدين طلب من الوزير البريطاني أن يوافيه بالمقترحات الجديدة قبل فض دور انعقاد البرلمان في أوائل شهر أكتوبر ١٩٥١[١٤] .

وسيرد في الفصل السابع من هذا القسم أن الحكومة المصرية لم تتلق المشروعات الجديدة بشأن مسألتي الدفاع والسودان إلا بعد أيام من بيان ٨ أكتوبر ١٩٥١ الذي أعلن مصطفى النحاس بمقتضاه إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بشأن الحكم الثنائي .

الهوامش

١ . الكتاب الأخضر ، ص ٢٦٠ .

٢ . نفس المصدر ، ص ٢٤٩ .

٣ . نفس المصدر ، ص ٢٤٤ - ٢٤٦ .

٤ . نفس المصدر ، ص ٢٥٧ .

٥ . نفس المصدر ، ص ٢٥٨ .

٦ . نفس المصدر ، ص ٢٦٠ .

٧ . نفس المصدر ، ص ٢٥٧ .

٨ . نفس المصدر ، ص ٢٦١ .

٩ . نفس المصدر ، ص ٢٦٣ .

١٠ . نفس المصدر ، ص ٢٦٤ .

١١ . نفس المصدر ، ص ٢٧٩ .

١٢ . نفس المصدر ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

١٣ . FO 371/90135, Foreign Office to Stevenson, August 7, 1951.

١٤ . انظر عرضاً للرسائل المتبادلة بين محمد صلاح الدين ووزير خارجية بريطانيا في ١٧ و ٢٦ أغسطس و ٢١ سبتمبر ١٩٥١ في بيان ٨ أكتوبر ١٩٥١ بشأن إلغاء المعاهدة : صلاح عزام ، مرجع سابق ، ص ١٨ - ١٩ .

كافري واستيفنسن يقيّمان مسألتي الدفاع والسودان: أغسطس - سبتمبر ١٩٥١

سبق لنا القول إنّ وزير خارجية بريطانيا موريسون أبلغ وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين في ١٧ أغسطس ١٩٥١ أنه يبحث على وجه الاستعجال مشروعاً جديداً لعلاج مسألة الدفاع . وفي واقع الأمر فقد كانت الحكومتان البريطانية والأمريكية عاكفتين على بحث مشروع جديد لإقامة نظام دفاعي للشرق الأوسط ليحل محل الترتيبات الثنائية بين مصر وبريطانيا بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكانت الحكومة الأمريكية على اقتناع تام بأن مثل هذا النظام مهم لحماية المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الغربية في الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعي .

وإزاء ما سبق الحديث عنه من تباين مواقف مصر وبريطانيا بشأن مسألة السودان وتهديد الحكومة المصرية في يوليو ١٩٥١ بقطع المفاوضات ، اقترحت وزارة الخارجية الأمريكية تكليف جيفرسون كافري السفير الأمريكي في القاهرة ورالف استيفنسن السفير البريطاني هناك بإعداد تقييم مشترك عن الشعور العام في مصر بشأن الوجود العسكري البريطاني ومسألة السودان . فقد كانت الحكومة الأمريكية تخشى أن يؤدي إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ إلى انهيار العلاقات المصرية - البريطانية وحدوث اضطرابات في مصر تعرض للخطر المشروع الغربي للدفاع عن الشرق الأوسط[١] .

١- نتائج التقييم المشترك

رفع السفير البريطاني نتائج التقييم المشترك إلى حكومته في ٢٨ أغسطس

١٩٥١ . ونود أن نسجل هنا أن السفيرين خلصا - ضمن أمور أخرى - إلى النتائج التالية :-

١- إن أياً من الزعماء السياسيين الحاليين في مصر لن يجرؤ على أن يحيد عن شعاري الجلاء ووحدة وادي النيل .

٢- ما لم يقدم إلى مصر عرض مقبول كأساس للتفاوض لتسوية مسألتي الدفاع والسودان ، فسيجري قريباً إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من قبل حكومة الوفد . وسيتبع ذلك إجراءات إدارية موجهة ضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس وقد يصاحب ذلك مظاهرات معادية لبريطانيا . وهذا فضلاً عن أن مصر ستعلن وقوفها على الحياد في حالة نشوب حرب كبرى مما سيؤثر على فائدة القاعدة واستراتيجية الدول الغربية في زمن الحرب .

٣- إن المشروع الجديد بشأن مسألة الدفاع والذي تجري دراسته من قبل الحكومتين الأمريكية والبريطانية لن يكون مقبولاً لدى الحكومة المصرية إلا إذا روعي في صياغته إعطاء وزن كبير للشعور المصري العام .

٤- إن الحد الأدنى من التعاون المطلوب من مصر لن يتوفر إلا إذا وضعت مصر على قدم المساواة مع الدول الأخرى المشاركة في النظام الدفاعي الجديد للشرق الأوسط .

٥- إن أية حكومة مصرية لن تكون مستعدة للدخول في اتفاقية دفاعية إلا إذا تزامن ذلك مع تسوية مسألة السودان .

٦- لا يوجد أي ضمان بأن أية حكومة مصرية ستملك الشجاعة الكافية لقبول أي عرض مهما كان سخياً ومخلصاً إذا كان لا يحقق شعاري الجلاء ووحدة وادي النيل .

وتأسيساً على هذه النتائج تقدم السفيران كافري واستيفنسن بسبع توصيات كانت ثلاث منها عن مسألة السودان وثلاث أخرى عن مسألة الدفاع . وأما التوصية السابعة والأخيرة فقد كانت عما يمكن أن يحدث إذا لم تصل الأطراف

إلى اتفاق . وقد كانت هذه التوصيات كما يلي :-

١- إن المشروع الجديد بشأن الدفاع يجب أن تقدمه دون تأخير بريطانيا والولايات المتحدة وربما بمشاركة فرنسا ، كما ينبغي أن يحظى بالدعم الدبلوماسي من تركيا .

٢- يجب الاعتراف علناً بحق مصر كدولة ذات سيادة بأن تطلب سحب القوات الأجنبية من أراضيها ولكن بشرط أن توافق على تقديم التسهيلات التي تحتاجها القيادة المتحالفة .

٣- إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واستبدالها باتفاق متعدد الأطراف لإنشاء القيادة الجديدة .

٤- إعادة النظر في إمكان الاعتراف علناً بالوضع الدستوري والقانوني للتاج المصري فيما يتصل بالسودان .

٥- تحديد موعد مبكر لحصول السودان على الحكم الذاتي وصون حق السودانيين في تقرير مصيرهم .

٦- النظر في مسألة الحصول على ضمان دولي لاتفاق مصري - سوداني بشأن مياه النيل .

٧- التفكير العاجل في المضاعفات السياسية والعسكرية التي تترتب عن الفشل في الوصول إلى اتفاق وما يتبع ذلك من تدهور للموقف[٢] .

٢- حكومة السودان تعترض على التوصية المتعلقة بوضع التاج المصري إزاء السودان

يبدو من برقية بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥١ إلى وزارة الخارجية البريطانية أن الحاكم العام بالإنابة اعتبر الاعتراف بالوضع الدستوري والقانوني للتاج المصري في السودان إحياءً لمشروع بروتوكول صدقي - بيفن . فقد قال الحاكم العام بالإنابة في برقيته إن توصية كافري واستيفنسن بإعادة التفكير في إمكان الاعتراف العلني بسيادة مصر على السودان أصابته بصدمة عارمة ، وذكَّر برد

الفعل العنيف ضد بروتوكول صدقي - بيفن في عام ١٩٤٦ . وحذر الحاكم العام بالإنابة من أن رد فعل السودانيين على اقتراح مماثل سيكون أكثر عنفاً نسبة للتزايد المضطرد في الوعي السياسي وللتأكيدات البريطانية المتكررة لما صرح به بيفن في مجلس العموم في ٢٨ مارس ١٩٤٦ من أن الحكومة البريطانية لن تغير وضع السودان بغير مشورة السودانيين . خاصة وأن تعاون السودانيين خلال السنوات الخمس الماضية كان مبنياً على هذه التأكيدات .

وذهب الحاكم العام بالإنابة إلى أن اعترافاً كهذا سيكون كارثة تقضي على اسم بريطانيا ونفوذها في السودان . وستكون النتيجة اضطرابات في المدن يقوم بها مؤيدو الاستقلال بذريعة أنه قد غدر بهم ، كما يقوم بها مؤيدو الوحدة في فرحة انتصارهم ، ثم تنتشر الاضطرابات إلى البادية حيث رجال القبائل وخصوصاً الكتل الضخمة التي تدين بالولاء للسيد عبد الرحمن المهدي وتستجيب لنداء قيادتها الدينية .

ونبه الحاكم العام بالإنابة إلى أن القضاء على الاضطرابات سيكون صعباً لأنه لايتوقع معاونة مخلصة من الموظفين السودانيين أو من رجال الأمن السودانيين الذين سيتعاطفون مع مواطنيهم . و «أما القوات المصرية فستكون عبئاً وعديمة الفائدة . ولذلك سأكون مضطراً لاستخدام القوات البريطانية وفي ذلك مخالفة لتأكيداتكم القاطعة كما جاءت في برقية وزارة الخارجية رقم ٢٧ بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٤٧ من أن حكومة صاحب الجلالة لن تسمح بالرصاص يطلق على السودانيين لفرض آراء حكومة مصرية» .

وأثار الحاكم العام نقطة مهمة وهي «اتجاه الموظفين البريطانيين الذين نحكم من خلال تفانيهم وإخلاصهم للسودانيين . إن هؤلاء الموظفين وأسلافهم لم يخدموا السودانيين لنصف قرن ليسلموهم رغم إرادتهم للمصريين . لقد وقف الموظفون البريطانيون بصلابة خلف المرحوم السير هيوبرت هدلستون في مقاومة مقترحات صدقي - بيفن . وبكل تأكيد سيعتبرون هذه المحاولة لبعث تلك الاقتراحات خيانة للسودانيين وسيشعر كثيرون منهم تعذر استمرارهم في

الخدمة . وأنا أرجوكم صادقاً أن تولوا هذه الناحية اهتمامكم الكامل» .

وطلب الحاكم العام بالإنابة انتظار تقرير لجنة تعديل الدستور قبل محاولة تحديد تاريخ لحصول السودان على الحكم الذاتي . ولكنه أكد على ضرورة الإبقاء على حق تقرير المصير لأن السودانيين يعولون عليه . ووافق الحاكم العام بالإنابة من حيث المبدأ على فكرة الضمان الدولي لاتفاق مصري - سوداني بشأن مياه النيل بشرط أن يكون ذلك الاتفاق نتيجة مفاوضات حرة بين مصر والسودان .

وبما أن الحاكم العام روبرت هاو والسكرتير الإداري جيمس روبرتسون كانا آنذاك بالمملكة المتحدة ، فقد نصح الحاكم العام بالإنابة وزارة الخارجية البريطانية باستشارتهما[٣] .

وسارع السفير البريطاني في القاهرة رالف استيفنسن فأبرق وزارة الخارجية البريطانية في ٤ سبتمبر ١٩٥١ قائلاً إن الحاكم العام بالإنابة قد أخطأ فهم التوصية المتعلقة بإعادة النظر في إمكان الاعتراف علناً بالوضع الدستوري والقانوني للتاج المصري فيما يتصل بالسودان . ونفى السفير أن يكون قد قصد بذلك الاعتراف بسيادة مصر على السودان أو الاعتراف بأكثر مما يعتقد بوجوده أهل العلم من رجال القانون . إذ يعتقدون أن تلقيب ملك مصر لنفسه بلقب «ملك مصر والسودان» ينبغي أن يقبل .

وأوضح استيفنسن أن التوصية بإعادة النظر في إمكان الاعتراف علناً بالوضع الدستوري والقانوني للتاج المصري فيما يتصل بالسودان إذا أخذت مع التوصية بحصول السودان على الحكم الذاتي وصون حق السودانيين في تقرير مصيرهم ، فإنها ستعني أن علاقة السودان بتاج مصر ستكون نوعاً من أنواع الدومنيون أو ربما اتحاد في شخص ملك مصر . أما حكم السودان فسيستمر بالطبع من خلال الأجهزة القائمة تحت إشراف الحاكم العام إلى أن يحين الوقت الذي يحصل فيه على الحكم الذاتي[٤] .

ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية قد اقتنعت بوجاهة انتقادات الحاكم العام

بالإنابة لتوصية السفيرين كافري واستيفنسن بشأن إعادة النظر في إمكان الاعتراف علناً بالوضع الدستوري والقانوني للتاج المصري فيما يتصل بالسودان . ففي اجتماع عقد بمقر الوزارة في لندن في ٤ سبتمبر ١٩٥١ وشارك فيه الحاكم العام روبرت هاو والسكرتير الإداري روبرتسون ، قال بوكر أحد مسؤولي وزارة الخارجية إنه سيبلغ الحكومة الأمريكية خلال محادثاته المقبلة معها بأن أي تصريح علني بشأن وضع التاج المصري في السودان لن يكون مقبولاً حتى ولو صاحبه تأكيد لحق السودانيين في تقرير مصيرهم . كما قال بوكر إنه سيبلغ الحكومة الأمريكية كذلك بأنه لا داعي لإصدار مثل هذا الإعلان طالما أن المصريين لن يقبلوا بحق السودانيين في تقرير مصيرهم .

وأشار بوكر إلى أنه سيتعين عليه إقناع الحكومة الأمريكية بأن حكومة السودان قد اتخذت خطوات عملية لاستقلال السودان . وهنا أوضح الحاكم العام أن السودانيين يتمتعون بقدر كبير من الحكم الذاتي حيث أنهم يشكلون الأغلبية في الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي . وأوضح كذلك أنه يتمتع بموجب قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ بسلطات واسعة ولكنه لم يستخدمها قط ، وأن ما تريده الحكومة المصرية هو أن تنقل هذه السلطات لها وهذا ما لن يقبله السودانيون .

وحذر الحاكم العام من أنه إذا ألغت مصر المعاهدة فإن السودانيين سيعتبرون أنفسهم غير ملزمين باتفاقية الحكم الثنائي وسيطالبون بالاستقلال فوراً وسيكون عندئذ من العسير منعهم(٥) .

وسنرى في الفصل التالي أن المقترحات الجديدة بشأن السودان والتي قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية في ١٣ أكتوبر ١٩٥١ لم تُضمن بأي صورة من الصور اقتراحاً حول إصدار تصريح علني فيما يتعلق بالوضع الدستوري والقانوني للتاج المصري في السودان .

الهوامش

١ . حول الموقف الأمريكي انظر :

FO 371/90133, British Embassy, Washington, to Foreign Office, May 21, 1951, transmitting text of Aid Memoire received from State Department. Also FO 371/90135, Franks to Foreign Office, August 10, 1951.

٢ . FO 371/90137, Stevenson to Foreign Office, August 27, 1951. Also Foreign Office to Khartoum, August 30, 1951, ibid.

٣ . Khartoum to Foreign Office, September 3, 1951, ibid.

٤ . Stevenson to Foreign Office, September 4, 1951, ibid.

٥ . FO 371/90138, Record of a meeting between Bowker and Howe, September 4, 1951.

النحاس يلغي معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ : أكتوبر ١٩٥١

في ٨ أكتوبر ١٩٥١ أعلن رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس أمام مجلسي البرلمان أنه قد أصبح من المستحيل على مصر أن تصبر أكثر مما صبرت ، وأنه ما دام السعي المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله ، فقد آن الأوان للحكومة المصرية لأن تفي بالوعد الذي قطعته في خطاب العرش في ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ وتتخذ على الفور الإجراءات اللازمة لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .

وفي سياق تبريره لإلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ قال النحاس إن الاتفاقيتين «عقدتا في وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياسية . وكان الإكراه والإملاء واضحين فيهما وفي الملابسات التي سبقت عقدهما أشد الوضوح . فقد وقعهما وكيل نظارة الخارجية والمعتمد البريطاني . وهما خاصتان بإدارة السودان . ولم ينصا على أجل لانتهاء الوضع الذي فرضتاه . فهو وضع مؤقت أملته السيطرة البريطانية على أمور مصر في ذلك الحين فلا بدّ أن يزول بزوالها» .

وقال النحاس كذلك إنه بإلغاء المعاهدة واتفاقيتي الحكم الثنائي «يعود الوضع في السودان من تلقاء نفسه إلى ما كان عليه قبل الاحتلال ، فتستبعد كل علاقة للإنجليز بالسودان ولا تبقي إلا الوحدة الطبيعية التي تربطه مع مصر على مر الزمان . ويتعين بعد ذلك استكمال جميع أركان الوضع الشرعي بتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور المصري وتدارك ما كان الضغط البريطاني قد أكره الحكومة المصرية عليه عند وضع الدستور من حذف النص على وحدة

الوطن وعلى تلقيب الملك بملك مصر والسودان . وهذا ما يتكفل به المرسوم المقدم إليكم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور ومشروع القانون المتضمن لهذا التعديل . كما يتعين إصدار قانون بشأن النظام الذي يجب أن يحل في السودان محل النظام القائم الآن» .

وقد نص مشروع قانون نظام الحكم في السودان الذي قدمه النحاس إلى مجلسي البرلمان على أن يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالي السودان ، وأن يكفل الدستور النظام الديمقراطي النيابي وإنشاء مجلس وزراء من أهل السودان واشتراك الهيئة النيابية مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية مع الاحتفاظ بالشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والجيش والنقد لكي يتولاها الملك في جميع أنحاء البلاد[1] .

ويلاحظ أن مشروعات القوانين التي قدمها النحاس إلى البرلمان المصري تنسجم إلى حد كبير مع برنامج «وفد السودان في نضاله من أجل قضية الوادي» الذي أعلنه رئيس الوفد إسماعيل الأزهري في بيان أصدره في أبريل ١٩٤٧ . وقد اشتمل برنامج الوفد على العناصر التالية :-

أولاً : إنهاء الحكم الثنائي وجلاء الإنجليز عن السودان .

ثانياً : إعلان قيام دولة وادي النيل الشاملة لحدود مصر والسودان المعروفة تحت التاج المصري مع وحدة السياسة الخارجية والدفاع تحت قائد الجيش الأعلى جلالة ملك وادي النيل .

ثالثاً : إصدار مرسوم بقيام حكومة من السودانيين لإدارة سائر شؤون السودان الداخلية على أساس ديمقراطي صحيح . ويعين جلالة الملك هذه الحكومة مباشرة ويخرج من اختصاصها شؤون الدفاع والسياسة الخارجية .

رابعاً : تشكيل لجنة مشتركة من المصريين والسودانيين لدراسة وتنسيق الشؤون المشتركة .

خامساً : قيام مجلس تمثيلي في السودان للتشريع والنظر في شؤون السودان الداخلية على أن تؤلف هيئة سياسية لتتسلم الأعمال من الحكومة القائمة

وتقوم بإجراء انتخابات المجلس التمثيلي، ثم يجري تأليف الحكومة السودانية بالطرق الدستورية[٢] .

وغني عن القول فقد كان «وفد السودان» يقتصر آنذاك على الأحزاب الاتحادية .

١- أمريكا تنتقد بيان ٨ أكتوبر

انتقد وزير الخارجية الأمريكي دين أشيسون في ١٠ أكتوبر ١٩٥١ إلغاء مصر لمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لأن الاحترام الواجب للالتزامات الدولية يقضي بأن يكون تعديل هذه الالتزامات باتفاق متبادل وليس بعمل انفرادي يقوم به أحد الطرفين . وحث أشيسون الحكومة المصرية على إرجاء الخطوة التي اتخذتها من جانب واحد فقط لإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وطلب إليها أن تنتظر مقترحات جديدة ستعرض عليها خلال الأيام القادمة . وكشف أشيسون النقاب عن أن الحكومة المصرية كانت تعلم عندما أعلنت في ٨ أكتوبر ١٩٥١ إلغاء المعاهدة والاتفاقيتين أن دول الحلف الغربي بصدد تقديم مقترحات جديدة من شأنها حسم النزاع[٣] .

وفي الواقع فقد نقل السفير البريطاني في القاهرة المقترحات المشتركة بشأن القيادة المتحالفة للشرق الأوسط إلى الملك فاروق في ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ بشكل غير رسمي[٤] . كما نقلها أيضاً بشكل غير رسمي إلى وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين في ٢٨ سبتمبر ١٩٥١[٥] .

٢- المقترحات الرباعية بشأن الدفاع

قدمت بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا للحكومة المصرية في ١٣ أكتوبر ١٩٥١ مقترحات لإنشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجي . وقد دعيت مصر للاشتراك في القيادة كعضو مؤسس وعلى قدم المساواة مع الدول الأربع . وقد ساقت المقترحات المبررات التالية لاشتراك مصر في القيادة المتحالفة :-

١- تنتمي مصر إلى العالم الحر ، وتبعاً لذلك فالدفاع عنها وعن الشرق الأوسط عموماً أمر حيوي لها وللدول الديمقراطية الأخرى على السواء .

٢- لا يمكن تأمين الدفاع عن مصر وعن الدول الأخرى في الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجي إلا بالتعاون بين جميع الدول المعنية .

٣- لا يمكن الدفاع عن مصر إلا بالدفاع الفعال عن منطقة الشرق الأوسط وتنسيقه مع الدفاع عن المناطق المجاورة .

ويمكن إجمال أبرز عناصر المقترحات الرباعية التي قدمت إلى الحكومة المصرية في النقاط التالية :-

١- إذا قبلت مصر الاشتراك في القيادة المتحالفة فستتغاضى الحكومة البريطانية عن معاهدة ١٩٣٦ وستسحب من مصر القوات البريطانية التي قد لا تخصص للقيادة المتحالفة .

٢- تقدم مصر في أراضيها للقيادة المتحالفة المقترحة التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط في وقت السلم .

٣- تمنح مصر القوات المتحالفة كل التسهيلات اللازمة بما في ذلك استخدام الموانىء المصرية والمطارات ووسائل المواصلات في حالة وقوع حرب أو في حالة خطر الحرب الوشيك أو في حالة الأزمات الدولية الطارئة .

٤- تتحول القاعدة البريطانية في مصر إلى قاعدة متحالفة في إطار القيادة المتحالفة للشرق الأوسط .

٥- توافق مصر على إقامة مقر القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أراضيها .

٦- تقدم الدول المتحالفة إلى مصر التسهيلات اللازمة لتدريب قواتها وتجهيزها .

٧- تُحدد مستقبلاً بالتشاور مع الدول المعنية علاقة القيادة المتحالفة للشرق الأوسط مع حلف شمال الأطلنطي[٦] .

٣- المقترحات البريطانية بشأن السودان

وفي ١٣ أكتوبر ١٩٥١ أيضاً قدم السفير البريطاني للحكومة المصرية مقترحات جديدة بشأن مسألة السودان . وعشية تقديم هذه المقترحات ولتفادي أي اتهام من القادة السودانيين بأن الحكومة البريطانية قد بتت بمقتضى هذه المقترحات في أمر السودان دون استشارة السودانيين ، فقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية من الحاكم العام أن يشرح للقادة السودانيين بصورة سرية طبيعة المقترحات وأن يبلغهم بالآتي :-

أولاً : إن الحكومة البريطانية تعترف بأن تنفيذ أي من هذه المقترحات ينبغي أن يتوقف على مقبوليتها للسودانيين .

ثانياً : إن المقترحات تضمن تطور السودانيين الحر والمنظم نحو الحكم الذاتي واختيارهم في نهاية الأمر لوضع بلادهم[٧] .

طُرحت المقترحات البريطانية الجديدة بشأن السودان على أساس أن الحكومة البريطانية لا توافق على أن الدفاع عن الشرق الأوسط ومسألة السودان مرتبطتان ، وباعتبار أن هذه المقترحات تمثل السبيل الوحيد لتقديم ضمانات كافية للمصالح المصرية في السودان . وعلى أية حال ، فقد كانت المقترحات كما يلي :-

١- لجنة دولية تقيم في السودان لمراقبة التطورات الدستورية وتقديم المشورة لدولتي الحكم الثنائي .

٢- بيان إنجليزي - مصري بالمبادئ المشتركة بشأن السودان .

٣- ضمان دولي لاتفاقيات مياه النيل .

٤- إقامة سلطة لتنمية النيل بمساعدة البنك الدولي .

٥- تحديد موعد لبلوغ السودانيين الحكم الذاتي كخطوة أولى في طريق اختيار وضعهم النهائي .

واقترحت الحكومة البريطانية في الملحق الأول للمقترحات أن يكون بيان المبادئ المشتركة كما يلي :-

١- بالنظر إلى اعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل ، ولضمان أكمل التعاون في التوسع في كميات المياه الممكن الانتفاع بها وفي توزيعها ، فمن الجوهري أن تربط الشعبين أوثق علاقات الصداقة .

٢- إن الهدف المشترك لمصر وبريطانيا هو أن تمكنا الشعب السوداني من بلوغ الحكم الذاتي الكامل في أقرب فرصة عملية ، وأن يختار بعد ذلك بملء حريته شكل حكومته ومن نوع العلاقة مع مصر ما يحقق على أحسن وجه حاجاته القائمة حينذاك .

٣- بالنظر إلى الفوارق الواسعة بين السودانيين في الثقافة والجنس والدين والتطور السياسي ، فإن بلوغ الحكم الذاتي الكامل يتطلب تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانيين .

٤- لذلك تعتزم الحكومتان إنشاء لجنة دولية تقيم في السودان لمراقبة التطورات الدستورية هناك وتقديم المشورة لدولتي الحكم الثنائي .

وقد اشترط الملحق الثاني للمقترحات موافقة السودانيين على إنشاء اللجنة الدولية . ونص على أن يتم تشكيلها بالتفاوض ، وعلى أنها قد تضم دولتي الحكم الثنائي والولايات المتحدة إذا وافقت هاتان الدولتان على ذلك . ولا يستبعد الملحق الثاني اشتراك السودانيين في اللجنة الدولية .

وجاء في الملحق الثاني للمقترحات أنه لا يحق للجنة الدولية التدخل في الإدارة اليومية للسودان . واقترح الملحق الثاني أن يتم الاتفاق على تحديد تاريخ الحكم الذاتي على أساس تقرير لجنة الدستور التي كانت تباشر مهامها آنذاك في السودان[٨] .

وحري بالذكر أن الحكومة البريطانية لم تفلح في إقناع الحكومة الأمريكية بتأييد سياستها بشأن السودان وتقديم المقترحات الجديدة بشأن السودان على أساس أنها مقترحات بريطانية - أمريكية مشتركة . ومع أن الحكومة الأمريكية لم تعترض على تقديم المقترحات الخاصة بالسودان على أساس أنها مسألة تخص بريطانيا ومصر ، إلا أنه كان من رأيها أن هذه المقترحات ليست كافية

لتحقيق مشاركة مصر في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط[٩] .

وقد أبلغت الحكومة الأمريكية سفيرها في القاهرة بأنها رأت أنه من الأفضل ألا يكون هناك أي ارتباط بينها وبين المقترحات البريطانية بشأن السودان . ولكن حتى لا يتسبب صمتها إزاء هذه المقترحات في أية صعوبات فيما يتعلق بمشروع القيادة المتحالفة للشرق الأوسط ، فقد أمرت الحكومة الأمريكية سفيرها في القاهرة بأن يؤيد لدى الحكومة المصرية وجهة النظر البريطانية القائلة بأن مسألتي الدفاع والسودان منفصلتان ، وأن يبلغ الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية قد أطلعت الحكومة الأمريكية على المقترحات الخاصة بالسودان[١٠] .

٤- حكومة الوفد ترفض مقترحات الدفاع والسودان

رفضت حكومة الوفد في ١٤ أكتوبر ١٩٥١ المقترحات الجديدة بشأن الدفاع والسودان جملة وتفصيلاً . فقد انتهى مجلس الوزراء إلى قرار مؤداه أن هذه المقترحات غير صالحة مطلقاً لأن تكون على الأقل تمهيداً لإجراء مباحثات جديدة للوصول إلى اتفاق جديد[١١] .

أعقب ذلك تصديق الملك فاروق في ١٥ و ١٦ و ١٧ أكتوبر ١٩٥١ على التوالي على مشروعات القوانين التي أقرها البرلمان المصري بشأن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، وتقرير الوضع الدستوري للسودان وتعيين لقب الملك ، ودستور ونظام حكم خاص بالسودان[١٢] .

ويلاحظ أنه بالرغم من أن حكومة الوفد أعلنت في ١٤ أكتوبر ١٩٥١ رفضها للمقترحات الجديدة بشأن مسألتي الدفاع والسودان ، إلا أن الملك فاروق نقل إلى السفير البريطاني سراً في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ عبر مستشاره أندراوس موقفاً مغايراً لموقف حكومة الوفد . فقد أخطر أندراوس السفير البريطاني بأن الملك يعتقد أن مقترحات الدفاع معقولة وإن كانت تحتاج إلى بعض التعديل . ولكنه - أي الملك - يرفض مقترحات السودان لأنها لا تتناول مسألة وضع التاج المصري في السودان .

كما أخطر أندراوس السفير البريطاني بأن الملك يرى أنه إذا كان من الممكن تقديم صيغة تحقق لمصر إرضاءً عاطفياً فيما يتعلق بمسألة التاج فلن تكون هناك صعوبة في التوصل إلى اتفاق . وفي سبيل ذلك وعد الملك فاروق باستبدال وزير الخارجية محمد صلاح الدين بشخص معقول أو إقالة حكومة الوفد كلها إذا تعذر تغيير محمد صلاح الدين[١٣] .

ويبدو من مقابلات أجرتها السفارة البريطانية في القاهرة مع ثلاثة رؤساء وزارات سابقين هم علي ماهر وإبراهيم عبد الهادي وحسين سري ووزير سابق هو أحمد نجيب الهلالي أنهم كانوا جميعاً يؤيدون تغيير حكومة الوفد[١٤] . ففي مقابلة تمت في ١٧ ديسمبر ١٩٥١ أبلغ علي ماهر الوزير المفوض بالسفارة البريطانية كريسويل أن الملك فاروق عرض عليه مؤخراً تشكيل حكومة تخلف حكومة الوفد وأنه – أي علي ماهر – سيفعل ذلك عندما يحين الوقت بيد أنه اشترط حدوث الآتي قبل أن يترك الوفد الحكم :-

أولاً : أن يعود وزير خارجية الوفد محمد صلاح الدين من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس صفر اليدين مما سيدلل على فشل سياسة حزب الوفد الخارجية .

ثانياً : أن تتخذ السلطات العسكرية البريطانية إجراءً حازماً ضد الإرهاب (يعني المقاومة الفدائية) في قناة السويس حتى يتبين للجميع أن سياسة إرغام الإنجليز على مغادرة مصر باستخدام الإرهاب قد فشلت أيضاً .

كما أبلغ علي ماهر كريسويل بأنه متى تم تحقيق هذين الشرطين ، فسيعمل على تشكيل حكومة ائتلافية من كل الأحزاب مع بعض المشاركة الوفدية .

وإزاء المقترحات البريطانية بشأن السودان ، أبدى علي ماهر لكريسويل موافقته على اقتراح اللجنة الدولية الاستشارية ولكنه آثر أن تكون ثلاثية (مصرية - بريطانية - سودانية) وبدون مشاركة أمريكية . وعندما استفسر علي ماهر عن إمكانية الاعتراف بتلقيب فاروق «ملك مصر والسودان» خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير ، أجابه كريسويل بأنه ذلك سيكون مستحيلاً[١٥] .

الهوامش

١ . انظر بيان إلغاء المعاهدة في صلاح عزام ، مرجع سابق ، ص ١٠ والصفحات التي تليها .

٢ . الأهرام : ٢ أبريل ١٩٤٧ . وانظر تعليق النيل على بيان «وفد السودان» : ٣ أبريل ١٩٤٧ .

٣ . الأهرام : ١١ أكتوبر ١٩٥١ .

٤ . FO 371/90140, Stevenson to Foreign Office, September 24, 1951.

٥ . Stevenson to Foreign Office, September 28, 1951, ibid.

٦ . عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، الطبعة الثانية (١٩٨٧) ، ص ٣٧ - ٤٠ .

٧ . FO 371/90140, Foreign Office to Khartoum, October 12, 1951.

٨ . عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، مرجع سابق ، ص ٤١ - ٤٤ . وانظر أيضاً :

FO 371/90140, Foreign Office to Alexandria, October 6, 1951.

٩ . Washington to Foreign Office, September 22, 1951, ibid.

١٠ . Franks to Foreign Office, October 8, 1951, conveying contents of a telegram from the State Department to U.S. Ambassador in Cairo, ibid.

١١ . عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

١٢ . الكتاب الأخضر ، ص ٢٨٢ - ٢٨٨ .

١٣ . FO 371/90142, Stevenson to Foreign Office, October 15, 1951.

١٤ . FO 371/90148, Creswell to Foreign Office, November 23 and 28, 1951.

١٥ . FO 371/90150, Stevenson to Foreign Office, December 18, 1951.

أصداء إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩

١- موقف الأحزاب الاتحادية

أيد حزب الأشقاء (جناح أزهري) إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ . كما أيد نظام الحكم الذاتي الذي قررته مصر للسودان . وكان إسماعيل الأزهري قد حضر إلقاء بيان ٨ أكتوبر ١٩٥١ من شرفة الزوار بالبرلمان المصري . وقال عقب ذلك إن البيان جاء معبراً عن الأماني والأهداف الوطنية التي أجمع عليها الشعب في وادي النيل في الشمال والجنوب . وأبدى أزهري إعجابه بتأييد السودانيين الشامل الكامل لحكومة الشعب بعد أن قامت الشواهد على إخلاصها وتفانيها في استمساكها بالأهداف العليا للوادي . واستطرد أزهري يقول : «إن من واجبنا ألا ندّخر جهداً ولا طاقة في كفاحنا للمستعمرين الغاصبين للشطر الجنوبي لوادي النيل ، ولن نقيم لأرواحنا ولا لدمائنا وزناً في سبيل تحرير بلادنا وتحقيق أهدافها بجلاء الإنجليز من وادي النيل وتحقيق وحدته تحت تاج مليك مصر والسودان فاروق المفدى»[١] .

كما أيد حزب الأشقاء (جناح نور الدين) بيان ٨ أكتوبر ١٩٥١ تأييداً مطلقاً ، إذ قرر المجلس الأعلى لهذا الجناح في اجتماع عقده في ١٧ أكتوبر ١٩٥١ أن المرسوم الملكي الخاص بنظام الحكم في السودان جاء محققاً لمبادئ الحزب بالجملة والتفصيل[٢] .

وأعرب حزب وحدة وادي النيل أيضاً عن تأييده لإلغاء الحكم الثنائي . وقال رئيسه الدرديري أحمد إسماعيل «إن إعطاء السودان الحكم الذاتي تحت التاج المصري بالطريقة التي أعلن عنها يتفق مع وجهة نظرنا السياسية ومبادئنا التي

ارتبطنا بها . بل إن ذلك هو نفس ما اتفق عليه وفد السودان بعد انسحاب الاستقلاليين منه . ولم يكن هناك اعتراض عليه إلا من حزب الاتحاديين الذي رفض وحدة الجيش وقبل وحدة الدفاع»[٣] .

ورحب حزب الاتحاديين بإلغاء المعاهدة واتفاقيتي الحكم الثنائي باعتبارهما خطوة عملية لتحقيق مطالب وادي النيل المتمثلة في الخلاص من براثن الاستعمار البريطاني . وقال حزب الاتحاديين إنه يقف على أهبة الاستعداد للقيام بدوره الوطني بجانب الشعب المصري في الكفاح المشترك وسيعمل حتى تتحقق مطالب السودانيين التي رسمتها مبادئ الاتحاديين بقيام الحكومة السودانية الديمقراطية الحرة في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري . وقد اعترض رئيس الحزب حماد توفيق على ما جاء في المرسوم الخاص بنظام الحكم في السودان بشأن وحدة الجيش لأن الحكم الذاتي لا يتحقق في رأيه إلا إذا كان للسودان جيشه الخاص . ولاحقاً أصدر حزب الاتحاديين بياناً أبدى فيه اعتراضه على نظام الحكم الذي قررته مصر للسودان ، ودعا إلى أن يقرر السودانيون بأنفسهم بواسطة جمعية تأسيسية نوع الحكم الذي يريدونه . كما دعا الحزب إلى ضم الصفوف على أساس حق تقرير المصير بواسطة الجمعية التأسيسية بعد خروج الإنجليز[٤] .

وأيدت الجبهة الوطنية إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ واعتبرتها خطوة جريئة حاسمة من قبل مصر . وأكدت تمسكها بأهدافها التي بينتها لدولتي الحكم الثنائي كتابة في مناسبة سابقة . وقد أوردنا هذه الأهداف عندما تحدثنا في الفصل السابع من القسم الرابع عن تأسيس الجبهة الوطنية . ولكن الجبهة الوطنية رفضت المرسوم المصري الخاص بنظام الحكم في السودان ، وقالت إنه جاء منافياً لروح الديمقراطية والعدالة ومجحفاً بحقوق السودانيين لأنه سلبهم حقوقهم الشرعية . ووصفت الجبهة الوطنية الوضع الذي قررته مصر للسودان بأنه عبودية سافرة لأنه يربط السودان بها إلى الأبد

ويحرم السودانيين من تقرير مصيرهم .

وعبّرت الجبهة الوطنية عن خيبة أملها في الحكومة التي نص المرسوم عل قيامها في السودان لأنها حكومة لا جيش لها ولا سلطان لها على شؤونها الخارجية .

واتهمت الجبهة الوطنية الحكومة المصرية بتجاهل رأي السودانيين وإسقاطهم من حسابها ، وبأنها دأبت على ألا تقبل من آراء السودانيين إلا ما يتفق مع أهدافها مما أفسد العلاقة بين السودانيين أنفسهم وجعلهم شيعاً تقاتل بعضها البعض .

وبشأن الخطوات التي يمكن للسودانيين أن يتخذوها بعد إلغاء مصر لمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ الذي أنهى الحكم الثنائي ، فقد دعت الجبهة الوطنية السودانيين إلى أن يتقدموا بقضيتهم إلى هيئة الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات الدولية للمطالبة بقيام هيئة شرعية في الحال لتراقب سير البلاد نحو هدفها[٥] .

٢- موقف حزب الأمة

أيد مؤتمر اللجان الفرعية لحزب الأمة الذي عقد في يومي الخميس (ثاني أيام عيد الأضحى) والجمعة ١٣ و ١٤ سبتمبر ١٩٥١ موقف المركز العام تجاه عزم الحكومة المصرية إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ .

وطالب المؤتمر ألا يشارك الحزب في الانتخابات المقبلة إلا على أساس الحكم الذاتي الكامل . وبعث المؤتمر برقيتين بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٥١ إلى وزيري خارجية مصر وبريطانيا جاء فيهما : «إن مؤتمر اللجان الفرعية لحزب الأمة الذي يمثل ملايين السودانيين المنعقد بدار المركز العام بأم درمان قد قرر بالإجماع أن يطالبكم بتحديد تاريخ يعلن على الفور بإنهاء الحكم الثنائي في السودان وقيام حكومة وطنية خالصة . ويرفض مؤتمر اللجان الفرعية لحزب الأمة رفضاً باتاً أي اتفاق أو معاهدة بين مصر وبريطانيا حول حاضر السودان ومستقبله دون

استشارة السودانيين وموافقتهم ، وان مصير هذه البلاد لن يقرره إلا السودانيون وحدهم»[٦] .

وبعد البيان الذي ألقاه مصطفى النحّاس في البرلمان المصري في ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، أعلن حزب الأمة في ١٠ أكتوبر ١٩٥١ عن ترحيبه بإلغاء اتفاقيتي الحكم الثنائي لأن ذلك يعيد للسودانيين سيادتهم على بلادهم . ولكن حزب الأمة رفض «الحكم الذاتي المصري المشوه المبتور» واعتبره استعماراً سافراً لأنه يقيد السودانيين بفرض تاج مصر الدائم على بلادهم ويحرمهم حق تقرير المصير .

وذهب حزب الأمة إلى أن مشروع الحكم الذاتي المصري وضع على كاهل السودانيين التزامات جعلته أقل بكثير من الحكم الذاتي الذي حدده حزب الأمة من قبل «وهو عبارة عن حكومة سودانية خالصة تستمد سلطاتها من برلمان سوداني كامل السلطات كخطوة أولى تسبق تقرير المصير بواسطة الشعب بمحض اختياره وكامل حريته» .

ورفض حزب الأمة قول النحّاس بأن مصر والسودان وطن واحد لأن السودان «بلد قائم بذاته وبحدوده الجغرافية المعترف بها دولياً ، والشعب السوداني شعب له مميزاته الخاصة وتتوفر لديه كل مقومات الاستقلال . وليس من حق مصر أن تضع أي تشريع يفرض على السودانيين نوعاً خاصاً من الحكم»[٧] .

بعث حزب الأمة برقيات إلى رئيس مجلس الأمن ورئيس وزراء مصر ووزير خارجية بريطانيا جاء فيها انه بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، فإن السودان قد استرد سيادته ، وأن حزب الأمة لا يرضى بغير حكومة سودانية مستقلة . وجاء فيها كذلك أن محاولة مصر فرض التاج المصري على السودان ومنحه دستوراً حسب رغبتها وبغير استشارة السودانيين «أكبر إهانة موجهة من مصر للسودانيين الذين سيقاومون ذلك بكل الوسائل ويعتبرون مثل هذا

الإجراء مما يهدد الأمن في بلادهم»[٨] .

وبعد أن صدر في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ قانون إنهاء العمل بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ وأحكام اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ أعلن حزب الأمة للشعب السوداني وللعالم بأسره أنه يعتبر أنَّ إدارة السودان الحالية التي نتجت عن معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي قد أصبحت بدون سند قانوني منذ مساء ١٥ أكتوبر ١٩٥١ ، وأن سيادة السودان التي سلبتها هذه المعاهدات ظلماً وقهراً قد عادت إليهم ، وأن الفترة القادمة لهذه الإدارة ستكون بمثابة فترة انتقال لتقرير المصير . وأعلن حزب الأمة كذلك أنه قد أعد مشروعاً عملياً يمكّن السودانيين في أقرب فرصة من إعلان سيادتهم رسمياً بواسطة هيئة شعبية منتخبة انتخاباً حراً ومن تقرير مصير السودان بالطرق الديمقراطية وتحديد نوع الحكم فيه .

وكشف حزب الأمة عن أنه على اتصال بالهيئات والأحزاب التي تؤمن بحق السودان في تقرير المصير بغية الاتفاق على رأي موحد . وأهاب حزب الأمة بالزعماء والقادة أن ينظروا إلى مصلحة السودان أولاً لأنه في ضوء هذه النظرة الوطنية الخالصة سيسهل الاتفاق والاتحاد في الرأي والعمل[٩] .

٣- موقف حكومة السودان

أعلن الحاكم العام بالإنابة في ٩ أكتوبر ١٩٥١ أن معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لا يمكن إلغاؤها من جانب واحد وستظل نافذة . وأعلن كذلك أن حكومة السودان ستعمل بموجب سلطة الحاكم العام لإدارة السودان والمحافظة على الأمن والنظام والمضي في السياسة التي أعلنتها للأخذ بيد الشعب السوداني في سبيل الوصول به إلى الحكم الذاتي الكامل . ثم أكد أنه عندما يتم للسودانيين الحصول على الحكم الذاتي الكامل فإنهم يستطيعون ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم[١٠] .

وبعد عودته من لندن أبلغ الحاكم العام المجلس التنفيذي في ١٤ أكتوبر ١٩٥١ بأنه كممثل لدولتي الحكم الثنائي لا يمكن له أن يعترف بإلغاء اتفاقية

الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ من قبل إحداهما دون موافقة الأخرى . وأشار إلى أن واجبه يحتم عليه الاستمرار في إدارة السودان طبقاً لاتفاقية الحكم الثنائي ، وأن أي محاولة من الخارج للتدخل في إدارة السودان كما هو منصوص عليها في الاتفاقية ستقاوم .

ثم أوضح الحاكم العام أنه قصد بتشكيل لجنة تعديل الدستور مساعدة السودانيين لبلوغ الحكم الذاتي . وقال إنه بعد أن ينشر تقرير اللجنة ويتعرف هو على رغبات الشعب السوداني بشأن التقرير ، فإنه سوف يتمكن من التوصية بتاريخ محدد لبلوغ الشعب السوداني الحكم الذاتي[١١] .

ويبدو أن بيان الحاكم العام هذا لم يجد قبولاً حسناً لدى أعضاء المجلس التنفيذي السودانيين . وقد سبق القول إنهم كانوا سبعة وإن خمسة منهم كانوا ينتمون إلى حزب الأمة . ففي برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية ذكر الحاكم العام أن أعضاء المجلس التنفيذي السودانيين كانوا يتوقعون بياناً أبعد مدى وأنهم شددوا على الأهمية القصوى لإصدار إعلان أكثر إيجابية . وقال إنهم ألحوا عليه أن يعلن فوراً الحكم الذاتي الكامل بل إن بعضهم طالب بأن يقرن ذلك بتقرير المصير[١٢] .

ونيابة عن حزب الأمة فقد أبلغ عبد الله خليل الحاكم العام بأن بيانه غير كاف ويعوزه القطع والتحديد[١٣] . وإزاء ذلك فقد اضطر الحاكم العام إلى أن يصدر في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ بياناً تفسيرياً جاء فيه «أنه بالنسبة لميل الدول عموماً في الوقت الحاضر لتقديس المعاهدات ، فإنه من واجب الحاكم العام أن يعمل على حماية اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ . إن حكومة السودان كانت تعد دائماً مثل هذه المعاهدات بمثابة عهد تقوم بمقتضاه بإدارة السودان نيابة عن الشعب السوداني بغرض تسليم تلك الإدارة إلى السودانيين في الوقت الذي يستطيعون النهوض فيه بأعباء تلك الإدارة» .

وجاء في البيان أيضاً أنه «عندما تم تعيين لجنة الدستور ذكر من شروط تأليفها

النظر في الخطوات التالية بغية الوصول بالسودان إلى مرحلة الحكم الذاتي . وأنه منذ أن تألفت تلك اللجنة ، وأخذت في مباشرة مهمتها حدثت أمور كثيرة تقتضي النظر إليها بعين الاعتبار . وعلى هذا فإن الحاكم العام لا يستطيع أن يدلي ببيان قاطع في هذا الشأن . وانه إذا كان من المحتم رفع هذا الدستور إلى كل من دولتي الحكم الثنائي ، فهذا أمر يتوقف بالطبع على ما يحدث في المستقبل ، وعلى ما إذا كانت المقترحات التي قدمتها الآن الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية مقبولة لدى مصر» .

ثم حدد البيان جدول أعمال المرحلة المقبلة على النحو التالي :-

أولاً : سوف يُرفع تقرير لجنة الدستور إلى الحاكم العام قبل نهاية سنة ١٩٥١ وسيُنشر . وعندئذ يمكن الوقوف على رأي السودانيين بشأن التوصيات التي يحويها التقرير .

ثانياً : سيرفع الحاكم العام تقرير اللجنة وتوصياتها إلى دولتي الحكم الثنائي .

ثالثاً : ستجري انتخابات الجمعية الجديدة وفقاً للدستور بأسرع وقت ممكن من عام ١٩٥٢ .

رابعاً : ستجتمع الهيئة التمثيلية الجديدة والمجلس التنفيذي الجديد بعد الانتخابات على أساس الحكم الذاتي[١٤] .

٤- الحكومة البريطانية تؤيد موقف حكومة السودان

بعد انتخابات ٢٥ أكتوبر ١٩٥١ التي أعادت حزب المحافظين للحكم ، أعلن وزير الخارجية الجديد أنتوني إيدن في ١٥ نوفمبر ١٩٥١ أن الحكومة البريطانية تعتبر الحاكم العام وحكومة السودان مسؤولين عن الاستمرار في إدارة السودان . وقال إيدن الذي كان يتحدث أمام مجلس العموم إن الحكومة البريطانية تؤيد الحاكم العام في الخطوات التي يقوم باتخاذها لإعداد السودانيين

سريعاً لمرحلة الحكم الذاتي توطئة لتقرير المصير . وقال أيضاً إن الحكومة البريطانية تنتظر توصيات لجنة تعديل الدستور .

كما أعرب إيدن عن سرور الحكومة البريطانية بأن دستور الحكم الذاتي سيتم إعداده ويعمل به في نهاية عام ١٩٥٢ . وقال إيدن إنه بعد بلوغ مرحلة الحكم الذاتي سيترك للسودانيين اختيار وضعهم المستقبلي وتحديد علاقتهم بالمملكة المتحدة وبمصر . وأعلن إيدن أن الحكومة البريطانية ستؤيد الحاكم العام في مساعيه الرامية إلى تمكين السودانيين من ممارسة اختيارهم في حرية تامة وبإدراك تام لمسؤولياتهم(١٥) .

٥- الدعوة إلى ائتلاف الأحزاب

يبدو واضحاً من الفقرات الفائتة أن كل الأحزاب السياسية السودانية أيدت إلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ . وأجمعت على أن هذا الإلغاء سلب الحكم الثنائي سنده القانوني وجعل وجوده باطلاً . وقد حفز هذا الإجماع بعض الأحزاب ، ثم نفراً من المثقفين إلى الدعوة إلى ائتلاف الأحزاب .

ففي الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٥١ أذاعت الأحزاب الاتحادية المنضوية تحت لواء جبهة الكفاح وهي حزب الأشقاء بجناحيه وحزب الاتحاديين وحزب وحدة وادي النيل وحزب الأحرار الاتحاديين بياناً قالت فيه إن ممثليها تمكنوا من الوصول «إلى نقطة التقاء للأحزاب الاتحادية تتلخص في تأييد الأحزاب الاتحادية للاتجاه الذي سلكته الحكومة المصرية في إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري وتكوين جمعية تأسيسية تضع الدستور . كما أمكنهم أن يضعوا نقطة تصلح أساساً للعرض على جميع أحزاب البلاد الأخرى . . . وتتلخص هذه النقطة في إنهاء الحكم الثنائي وجلاء الإنجليز ، وقيام جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً تكفل لها جميع الضمانات ، وأن يكون للأحزاب جميعها

أن تخوض معركة انتخابات الجمعية التأسيسية كل على أساس مبادئه» . وقد وقع على هذا البيان إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين وحماد توفيق والدرديري أحمد إسماعيل وحسن الطاهر زروق .

وحسبما جاء في بيان الأحزاب الاتحادية فإن سكرتير عام حزب الأمة قد صرح لمندوب الأحزاب الاتحادية قبل أن يتعرف على حقيقة مقترحاته أن حزب الأمة قرر أنه ليس هناك جدوى للدخول في مباحثات مع الأحزاب الاتحادية . وقد اعتبرت الأحزاب الاتحادية موقف حزب الأمة هذا قطعاً للطريق أمام توحيد كلمة السودانيين بالرغم مما تحتمه ظروف البلاد من تضافر للقوى[١٦] .

وعلى أية حال فقد نشر حزب الأمة في ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ وجهة نظر مفصلة بشأن دعوات الائتلاف التي طرحت في تلك الفترة . فقد أكد حزب الأمة أن هدفه الرئيسي والنهائي هو استقلال السودان التام بكامل حدوده الجغرافية الحالية كما جاء في دستور الحزب . وأوجز حزب الأمة أهدافه العاجلة الموصلة إلى الهدف الرئيسي في قيام الحكم الذاتي في سنة ١٩٥٢ والعمل على تقرير المصير بمجرد قيام البرلمان السوداني . وأما عن الوسائل التي اتخذت لتحقيق هذه الأهداف فقد ذكر حزب الأمة أنها كانت كما يلي :

«١- قبلنا الاشتراك في الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي كخطوة أولى عملية لنتمكن من العمل الايجابي من داخل هاتين المؤسستين لبلوغ أهدافنا .

٢- تقدمنا في نهاية العام الماضي باقتراح الحكم الذاتي وكسبنا المعركة بمجهود لايخفى على المواطنين .

٣- أعلنا بوضوح مقاطعة الانتخابات القادمة إذا لم تقم على أساس الحكم الذاتي الكامل .

٤ - ائتلفنا مع غيرنا من الأحزاب والهيئات المستقلة الممثلة لأغلبية السودانيين ووجهات النظر السودانية في لجنة الدستور التي نأمل أن تنتهي من مهمتها بالتوفيق قبل نهاية هذا العام حتى يقوم الحكم الذاتي الكامل في سنة ١٩٥٢ ويقرر السودان مصيره قبل نهاية عام ١٩٥٣» .

ثم تساءل حزب الأمة : «أفهل من الحكمة أن نترك هذا الائتلاف وأن نعدل عن طريق وضحت معالمه وقربت نهايته ونسعى لائتلاف جديد لا نعرف له إلا وسائل سلبية من مقاطعة وعصيان مدني إلخ؟ أليس من الحكمة أن يأتلف غيرنا معنا في موقفنا هذا لنمضي جميعاً في هذا السبيل حتى إذا لم نحقق أهدافنا المرتقبة عدنا جميعاً إلى انتهاج سبيل آخر؟»[١٧] .

ورفضت الجبهة الوطنية أيضاً دعوة الأحزاب الاتحادية للائتلاف لاختلافها معها في المبادئ وفي الوسائل فبالنسبة للمبادئ أوضحت الجبهة لدعاة الائتلاف أنها متمسكة بقيام «حكومة سودانية ديمقراطية حرة في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري وأنها لذلك تتلاقى مع أحزاب الوحدة في رابطة التاج فقط لا الاندماج الواضح في الدستور الذي اقترحته مصر . وهذا ما لا تقبله الجبهة بحال من الأحوال لأنه يسلب البلاد حقها الشرعي في تقرير المصير ويحرم الأجيال المقبلة من حرية الاختيار . ولما كانت بعض أحزاب الوحدة تؤيد الدستور المصري المقترح تأييداً مطلقاً بما حوى فلا سبيل إلى الالتقاء» .

وفيما يتعلق بالوسائل أوضحت الجبهة الوطنية للأحزاب الاتحادية الداعية للائتلاف أن هناك ثلاث وسائل لتحقيق أهداف البلاد : «وسيلة القوة وقد استبعدت من الجميع ووسيلة العمل الايجابي ووسيلة العمل السلبي . ولهذا اشتركت الجبهة مع غيرها من الأحزاب في لجنة الدستور وعملت على خلق دستور جديد يحقق للشعب أمانيه بقيام حكم ذاتي كامل في الحال تعقبه جمعية تأسيسية لتقرير مصيره في أو قبل ديسمبر ١٩٥٣ وذلك بضمان وإشراف هيئة دولية تقوم مقام الحكم الثنائي الذي لم يعد له وجود بعد إلغاء

مصر للمعاهدة والاتفاقيتين . فإذا فشلت هذه الوسيلة الإيجابية عمدت الجبهة إلى سلوك السبيل الذي تحيا به الأحرار أو تموت ميتة الأبرار . أما بعض الأحزاب الاتحادية فإنها ترى سلوك السبيل السلبي بما يتبعه من مظاهرات وبرقيات واحتجاجات . . . إلخ . وهذا ما لا نراه نحن لأنه فوق أنه طريق غير معلوم المدى ، فإنه أيضاً ينقصه الحافز . فهل يتظاهر السودانيون أو تسفك دماؤهم دفاعاً عن الدستور المصري الذي سلبهم كل شيء؟»[١٨] .

وإزاء ما وصفته بإصرار الجبهة الوطنية على التمسك بمشاركتها في لجنة تعديل الدستور «التي شكلتها حكومة الاستعمار» لتحقيق أهدافها ، أعلنت الأحزاب الاتحادية أن هذا الطريق لا يتفق مع مقترحات الائتلاف لأنه يتنافى مع عدم شرعية تلك الحكومة وينطوي على تدعيم للوضع الذي زال بإلغاء المعاهدة والاتفاقيتين[١٩] .

وقد انتقد مبارك زروق سكرتير جبهة الكفاح موقف الجبهة الوطنية من دعوة الائتلاف ومن الدستور المصري الخاص بالسودان . فقد وصف اشتراك الجبهة الوطنية في لجنة تعديل الدستور بأنه مسايرة للسياسة التي يرسمها المستعمر . وذهب زروق إلى أنه خلافاً لما ترى الجبهة الوطنية فإن الدستور الذي أقرته الحكومة المصرية للسودان لا يرمي إلى دمج السودان في مصر لأنه أتاح للسودان حكومة سودانية خالصة . وقال زروق إنه إذا كان سبب موقف الجبهة هو النص على وحدة السياسة الخارجية والجيش والدفاع والنقد ، فإن كل هذه المسائل قد خرجت تماماً من اختصاص الحكومة المصرية واحتفظ بها الملك الذي يتولى سلطاته بواسطة وزرائه السودانيين في السودان وبواسطة وزرائه المصريين في مصر . ومن ثم فإن الحكومة السودانية الخالصة ستشترك اشتراكاً عملياً في رسم سياسة الشؤون الموحدة ، وأما الاندماج فإنه يترك جميع السلطات في يد حكومة مصر[٢٠] .

وبعد أن فشلت جميع المساعي التي بذلت لضم الصفوف ، وجّه نفر من

المثقفين الدعوة إلى أكثر من مائة من السودانيين الذين لا ينتمون إلى أحزاب أو هيئات سياسية للاجتماع لاتخاذ خطة موحدة لجمع الكلمة حولها . وقام بتوجيه الدعوة للاجتماع محمد أحمد محجوب ، وأحمد يوسف هاشم ، ومحمد الحسن أبو بكر ، وفضل بشير ، ومحمد توفيق ، وجمال محمد أحمد ، ومبارك شداد ، وسعد الدين فوزي ، وصالح عبد القادر ، وبشير محمد سعيد . وقد ورد في خطاب الدعوة أن مشكلة السودان لن تحل إلا في السودان ، وأن الأحزاب السياسية وإن كانت لا تعوزها الوطنية الصادقة إلا أنه تعذر عليها أن تواجه المشكلة السودانية صفاً واحداً . وأبدى الداعون خشيتهم من أن يتعاظم شبح الحرب ويعز على السودان أن يسترد حريته[٢١] .

عُقد الاجتماع في ٨ نوفمبر ١٩٥١ بمنزل محمد أحمد محجوب بالخرطوم وتم فيه إقرار مشروع لائتلاف الأحزاب والهيئات يتكون من ثلاثة بنود هي :-

١- إنهاء الحكم الثنائي عملياً وجلاء القوات المصرية والبريطانية فوراً .

٢- قيام حكومة قومية انتقالية من جميع الأحزاب والهيئات تكون مهمتها :-

(أ) الإشراف على إدارة البلاد لمدة أقصاها سنة .

(ب) تعيين لجنة لوضع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية .

(ج) الإشراف على انتخاب الجمعية التأسيسية .

٣- تقرر الجمعية التأسيسية مصير البلاد ونوع الحكم وتضع الدستور .

وكلف الاجتماع «هيئة ائتلاف» مكونة من عشرة أشخاص بعرض المشروع على أحزاب جبهة الكفاح وعلى حزب الأمة والجبهة الوطنية واتحاد نقابات الموظفين واتحاد نقابات العمال . وقد كان هؤلاء العشرة هم : محمد أحمد محجوب ، ومكي شبيكة ، وجمال محمد أحمد ، وصالح عبد القادر ، وفضل بشير ، ومبارك شداد ، ومحجوب عثمان ، ودوليب المهدي ، ومحمد

علي زمراوي ، وأحمد يوسف هاشم[٢٢] .

لم يحظ المشروع بقبول حزب الأمة أو الجبهة الوطنية . وفي اجتماع عقد في ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ قررت أحزاب جبهة الكفاح واتحاد نقابات الموظفين واتحاد نقابات العمال أن تأتلف على أساس مشروع «هيئة الائتلاف» في جبهة جديدة أطلق عليها اسم «الجبهة المتحدة لتحرير السودان» . وقد اختيرت لهذه الجبهة سكرتارية مؤقتة مكونة من حسن الطاهر زروق من جبهة الكفاح وحمزة الجاك من اتحاد نقابات عمال السودان وعثمان محمد أحمد من اتحاد نقابات الموظفين[٢٣] .

٦- الإلغاء يتسبب في حل لجنة تعديل الدستور[٢٤]

ذكرنا في الفصل الثالث من هذا القسم أن لجنة تعديل الدستور قد رفعت جلساتها في يونيو ١٩٥١ بسبب العطلة الصيفية . وعند إلقاء النحّاس لبيان ٨ أكتوبر ١٩٥١ الذي أعلن بموجبه إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لم تكن اللجنة قد استأنفت اجتماعاتها الرسمية بعد . ولكن إزاء هذا التطور المهم وإزاء تمسك الحكومة البريطانية باستمرار سريان المعاهدة والاتفاقيتين ، عقدت اللجنة اجتماعاً غير رسمي في العراء بأم درمان في مساء يوم الأحد ١٤ أكتوبر ١٩٥١ لتحديد موقفها وإعادة النظر في توصياتها السابقة وتعديلها في ضوء ما استجد من ظروف . ويبدو أن أعضاء اللجنة اتفقوا على النقاط التالية :-

١- إن الحكم الثنائي قد انتهى في واقع الأمر .

٢- السعي لتعيين لجنة دولية لتقيم في السودان لضمان تقدم السودان الدستوري .

٣- طلب تحديد وقت لتقرير المصير حتى لا تطول فترة الحكم الذاتي فيتأخر تقدم البلاد بسبب الخلاف القائم بين دولتي الحكم الثنائي .

وكلفت اللجنة محمد أحمد محجوب بمراجعة مسودة الدستور وتعديلها على أساس ما تم الاتفاق عليه على أن تلتقي اللجنة في اجتماع غير رسمي في ١٩ أكتوبر ١٩٥١ بمنزل المحجوب لمناقشة التعديلات وإقرارها . وعندما عقد هذا الاجتماع لم تُناقش التعديلات التي اقترحها المحجوب ، بل انصرفت اللجنة لمناقشة اقتراح تقدم به الدرديري محمد عثمان بإرسال برقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لتسجيل مخاوف السودانيين من نتائج خلاف دولتي الحكم الثنائي وإبداء رغبة السودانيين في تعيين لجنة دولية .

وعند مناقشة هذا الاقتراح ثار خلاف حول اختصاصات اللجنة الدولية . فقد رأى بعض الأعضاء أن تحل اللجنة الدولية محل الحكم الثنائي وتتولى السلطة العليا في البلاد ، ورأى البعض الآخر أن تقتصر اختصاصاتها على الإشراف على تقدم البلاد الدستوري ومراقبة تنفيذ الحكم الذاتي والإشراف على إجراءات تكوين جمعية تأسيسية تقرر نوع الحكم النهائي للبلاد .

ومع إن هذا الخلاف لم يحسم ، إلا أنه تمت صياغة البرقية بطريقة وافق عليها جميع الأعضاء . جاء في صدر البرقية التي أرسلت في ٢٧ أكتوبر ١٩٥١ أنه منذ أن ألغت مصر معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ حلت بالبلاد موجة من القلق قد تؤدي إلى عدم الاستقرار والفوضى وتهدد الأمن العالمي ، وأنه بالرغم من أن بريطانيا متمسكة باستمرار سريان المعاهدة والاتفاقيتين إلا أن اللجنة تشعر أن الحكم الثنائي قد انتهى أجله في واقع الأمر ، وأن انفراد أي من طرفيه بمقاليد الحكم لأجل طويل سيجعل البلاد معرضة لتدخل خارجي ، وبذلك يتأخر سير التطور الدستوري في السودان ، ويتهدد الأمن والنظام . وبناء على ذلك طلبت اللجنة نيابة عن جميع السودانيين من الأمم المتحدة تعيين لجنة دولية تمكث في السودان لضمان التقدم الدستوري في البلاد ، ومراقبة تنفيذ الحكم الذاتي الكامل ، والتقدم بتوصيات للسودانيين لإنشاء جمعية تأسيسية مهمتها تقرير المصير في أو قبل ديسمبر ١٩٥٣ . وأشارت

البرقية إلى أن بريطانيا أكدت في مناسبات عديدة اعترافها بحق السودانيين في تقرير مصيرهم وإلى أن مجلس الأمن قد اعترف بهذا الحق عندما عرض عليه النزاع الإنجليزي - المصري في عام ١٩٤٧ . وقد وقّع على البرقية عشرة من أعضاء اللجنة ووقع الدرديري محمد عثمان نيابة عن ميرغني حمزة وإبراهيم بدري بتفويض منهما . ولم يوقع بوث ديو على البرقية[٢٥] .

عقدت لجنة تعديل الدستور اجتماعاً رسمياً في ٢٩ أكتوبر ١٩٥١ حيث تم تعيين لجنة فرعية مكونة من الدرديري محمد عثمان ، وعبد الرحمن علي طه ، ومحمد أحمد محجوب ، ومحمد أحمد أبو سن ، وبوث ديو لمراجعة التوصيات التي سبق الاتفاق عليها وذلك في ضوء مذكرة بروفسيور هارلو وما استجد من ظروف .

اتُفق في اللجنة الفرعية على أن ينص في مسودة الدستور على تعيين لجنة دولية يكون الحاكم العام مسؤولاً لها مسؤولية مباشرة . وقد عدلت المادة ٢٢ من المسودة لتكفل هذا . وعدلت المادة ٢٥ (٣) بحيث يكون حكم اللجنة الدولية الفصل في مواضع الاختلاف بين البرلمان والحاكم العام . ولكن الدرديري محمد عثمان تقدم بعد ذلك باقتراح مؤداه أن تؤول سلطات الحاكم العام بموجب مسودة الدستور إلى ممثل للجنة الدولية . ولم توافق أغلبية اللجنة الفرعية على هذا الاقتراح ولذلك سجل في تقرير اللجنة كاقتراح مقدم من الدرديري محمد عثمان .

قدمت اللجنة الفرعية تقريرها في ٥ نوفمبر ١٩٥١ ونوقش في اجتماعات غير رسمية عقدتها لجنة تعديل الدستور حيث ثار مرة أخرى الخلاف حول اختصاصات اللجنة الدولية ومركز الحاكم العام . وفي هذا الأثناء ، وكما سبقت الإشارة ، صرح انتوني إيدن في مجلس العموم البريطاني في ١٥ نوفمبر ١٩٥١ أن دستور الحكم الذاتي سيتم إعداده ويعمل به في نهاية عام ١٩٥٢ وأنه بعد بلوغ مرحلة الحكم الذاتي سيترك للسودانيين اختيار وضعهم

المستقبلي . وقد رأى بعض أعضاء لجنة الدستور في هذا التصريح حلاً للخلاف ورأى فيه البعض الآخر غير ذلك . وتوالت الاجتماعات غير الرسمية للجنة ولكنها لم تسفر عن تسوية للخلاف .

ثم عقدت لجنة الدستور اجتماعاً رسمياً في ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ تمكنت خلاله من إجازة كل النقاط المتفق عليها في تقرير اللجنة الفرعية . وشرعت في ٢١ نوفمبر ١٩٥١ في مناقشة المسائل المختلف عليها وكان من بينها الاقتراح الداعي لأن تؤول السيادة على السودان مؤقتاً إلى اللجنة الدولية وأن تعين اللجنة من يمثلها كحاكم عام . وقد أعلن الأعضاء الذين يؤيدون هذا الاقتراح أنهم غير مستعدين للاستمرار في عضوية اللجنة ما لم يقبل الآخرون وجهة نظرهم . وعندما هزم الاقتراح بسبعة أصوات مقابل ستة ، استقال من عضوية اللجنة على الفور الدرديري محمد عثمان ، وعبد الله ميرغني ، وحسن عثمان إسحق ، ومحمد أحمد محجوب . ومع إن عبد الفتاح المغربي صوَّت مع الاقتراح إلا أنه لم يستقل . واستقال إبراهيم بدري بالرغم من أنه صوت ضد الاقتراح ، فقد أبدى أنه لا يستطيع الاستمرار في العمل في اللجنة بعد أن اقتصر تكوينها بسبب الاستقالات على أعضاء من الجمعية التشريعية .

إزاء ما تقدم طلب رئيس اللجنة استانلي بيكر في ٢٢ نوفمبر ١٩٥١ من الحاكم العام حل اللجنة وصدر قرار الحل في ٢٦ نوفمبر ١٩٥١ . وفي تاريخ حلها كانت لجنة الدستور قد أجازت السمات الرئيسية لدستور الحكم الذاتي ولكنها لم تبحث المواضيع المتعلقة بالانتخابات[٢٦] .

وقد أصدر أعضاء لجنة الدستور الذين لم يستقيلوا وهم عبد الله خليل وعبد الماجد أحمد وعبد الرحمن علي طه ومحمد أحمد أبو سن وإبراهيم قاسم مخير في ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ بياناً أوضحوا فيه أسباب رفضهم لوجهة النظر الأخرى . وكانت هذه الأسباب كما يلي :-

١- إن الاعتماد في الدستور الجديد على لجنة دولية ذات سلطة نهائية عليا تخول فيما تخول سلطة تعيين من يمثلها كحاكم عام ليس من الحكمة في شيء ، إذ من المعلوم سلفاً أن بريطانيا لن توافق في الأمم المتحدة على تكوين لجنة دولية بهذه السلطة لأنها لا تعترف بإلغاء الاتفاقيتين والمعاهدة . ولن توافق مصر أيضاً لأنها فرغت من تقرير مصير السودان بفرض تاجها عليه وسيضيع بذلك وقت طويل في المكاتبات والمغالطات ويتأخر تقدم السودان الدستوري إلى أجل غير مسمى .

٢- إن الركون إلى لجنة دولية بسلطات كتلك التي اقترحت لها أمر غير مأمون العواقب ، إذ كيف يُضمن أن تستجيب اللجنة لمطالب السودانيين القومية وهي لا تعرف عنهم شيئاً وقد لا تثق بمقدرتهم على تولي شؤونهم . وربما تطلب أول ما تطلب أن تمنح وقتاً كافياً يمكنها من التحري عن أحوال السودانيين قبل أن تحكم لهم أو عليهم .

٣- لا يوجد ضمان بأن لا يختلف أعضاء اللجنة الدولية فيما بينهم الأمر الذي قد يترتب عليه تأخر تقدم السودان أعواماً طويلة أخرى .

وأوجز أعضاء لجنة الدستور الذين لم يستقيلوا وجهة نظرهم التي رفضها الآخرون في النقاط التالية :

١- إن التصريحات البريطانية الرسمية التي أدلى بها المسؤولون في حكومتي العمال والمحافظين وآخرها التصريح الذي أدلى به انتوني إيدن في مجلس العموم في ١٥ نوفمبر ١٩٥١ وأبرق به إلى الحاكم العام تمثل عهداً للسودانيين بقيام الحكم الذاتي الكامل في عام ١٩٥٢ بموجب الدستور الذي يضعه السودانيون بأنفسهم وعهداً بمباشرة حقهم في تقرير مصيرهم في الوقت الذي يقررونه بأنفسهم .

٢- إن طلب لجنة دولية للإشراف على تقدم السودان الدستوري على ضوء تصريحات بريطانيا التي التزمت بها أمام العالم فيه ضمان كاف لتحقيق

الحكم الذاتي في عام ١٩٥٢ وتقرير المصير قبل نهاية عام ١٩٥٣ وهو التاريخ الذي قبلته الأغلبية في لجنة الدستور .

٣- أن تظل السيادة على السودان كما كانت باسم الحكم الثنائي إلى أن تسلم للسودانيين عند تقرير المصير وذلك تفادياً لانفراد إحدى دولتي الحكم الثنائي بهذه السيادة دون الأخرى .

٤- إذا نشب خلاف بين الحاكم العام والحكومة السودانية مؤيدةً من البرلمان في فترة الحكم الذاتي وهي فترة لن تتجاوز العامين ، ينص في الدستور على أن يحال الخلاف عن طريق اللجنة الدولية إلى سلطة السيادة أي إلى دولتي الحكم الثنائي[٢٧] .

وقد أخذ محمد أحمد محجوب على أعضاء لجنة الدستور الذين لم يستقيلوا وثوقهم بوعود الحكومة البريطانية والتصريح الذي أدلى به أنتوني إيدن في ١٥ نوفمبر ١٩٥١ لأن بريطانيا عرفت بالمماطلة وحنث العهود . وقال المحجوب إن بريطانيا لا تستطيع أن تعد بالحكم الذاتي وحق تقرير المصير لأنها لا تملك حق السيادة على السودان وفاقد الشيء لا يعطيه .

وقلل المحجوب من أهمية تصريح أنتوني إيدن لأنه قد صدر من بريطانيا وحدها : «وقد تزعم غداً أن الظروف قد تغيرت ، وأن الأحوال العالمية لا تسمح بتقرير المصير في عام ١٩٥٣ . وقد لا تعدم الحجة فتقول إن نظار العشائر والجنوبيين لا يريدون تقرير المصير بهذه السرعة إلى آخر ما اعتادت السياسية البريطانية التذرع به» . واستغرب المحجوب رفع الخلاف بين الحاكم العام والحكومة السودانية إلى دولتي الحكم الثنائي لأن إحداهما قد أنهته بمحض إرادتها ، ثم قال مخاطباً أعضاء لجنة الدستور الذين لم يستقيلوا : «كونوا صريحين وقولوا يرفع الخلاف إلى بريطانيا وهذا معناه اختيار الاستعمار البريطاني أو الحماية البريطانية»[٢٨] .

ومهما يكن من أمر فسيرد لاحقاً أن جزءاً كبيراً من توصيات لجنة تعديل

الدستور قد ضُمن في مشروع قانون الحكم الذاتي الذي قدّم للجمعية التشريعية في ٢ أبريل ١٩٥٢ وبعد أن أجازته رفع في ٨ مايو ١٩٥٢ إلى دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا . وسيرد أيضاً أن هذا المشروع كان أساساً للمفاوضات التي جرت في القاهرة في أكتوبر ١٩٥٢ بين حكومة ثورة ٢٣ يوليو والأحزاب السياسية السودانية الاستقلالية منها والاتحادية .

الهوامش

١ . الأهرام : ٩ أكتوبر ١٩٥١ .

٢ . نفس المصدر : ١٩ أكتوبر ١٩٥١ . وأيضاً السودان الجديد : ١٨ أكتوبر ١٩٥١ .

٣ . السودان الجديد : ١٠ أكتوبر ١٩٥١ .

٤ . السودان الجديد : ١٠ و ١١ و ١٤ أكتوبر ١٩٥١ . وأيضاً النيل : ١٠ أكتوبر ١٩٥١ .

٥ . السودان الجديد : ٢٠ أكتوبر ١٩٥١ . وأيضاً النيل : ١٠ أكتوبر ١٩٥١ .

٦ . النيل : ١٦ و ١٧ سبتمبر ١٩٥١ .

٧ . السودان الجديد : ١١ أكتوبر ١٩٥١ . وأيضاً النيل : ١٠ أكتوبر ١٩٥١ .

٨ . النيل : ١٠ أكتوبر ١٩٥١ . وأيضاً السودان الجديد : ١١ أكتوبر ١٩٥١ .

٩ . السودان الجديد والنيل : ١٦ أكتوبر ١٩٥١ .

١٠ . النيل والسودان الجديد : ١٠ أكتوبر ١٩٥١ .

١١ . النيل : ١٤ أكتوبر ١٩٥١ . وأيضاً :

FO 371/90154, Khartoum to Sudanology (Sudan Government Office), London, October 15, 1951.

١٢ . Khartoum to Foreign Office, October 17, 1951, ibid.

١٣ . الأهرام : ١٦ أكتوبر ١٩٥١ . وأيضاً السودان الجديد : ١٥ أكتوبر ١٩٥١ .

١٤ . النيل : ١٥ أكتوبر ١٩٥١ . وأيضاً الأهرام : ١٦ أكتوبر ١٩٥١ .

١٥ . انظر نص بيان إيدن في :

Duncan, the Sudan's Path to Independence (1957), pp. 149 - 151.

١٦ . النيل : ٢٩ أكتوبر ١٩٥١ . وأيضاً الأهرام : ٣٠ أكتوبر ١٩٥١ .

١٧ . النيل : ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ .

١٨ . النيل : ١ نوفمبر ١٩٥١ .

١٩ . انظر بيان الأحزاب الاتحادية في الأهرام : ٣٠ أكتوبر ١٩٥١ . وأيضاً في النيل : ٢٩ أكتوبر ١٩٥١ .

٢٠ . الأهرام : ٤ نوفمبر ١٩٥١ .

٢١ . السـودان الجديد : ٤ و ٥ نوفمبر ١٩٥١ . وأيضاً الأهرام : ٦ نوفمبر ١٩٥١ .

٢٢ . الأهرام : ١٠ نوفمبر ١٩٥١ . وكذلك السـودان الجديد : ١٠ نوفمبر ١٩٥١ .

٢٣ . النيل والسـودان الجديد : ٢٧ ديسمبر ١٩٥١ . وأيضاً الأهرام : ٢٨ ديسمبر ١٩٥١ .

٢٤ . انظر بيان أعضـاء لجنة الدستور الذين لم يستقيلوا في النيل : ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ ورد محمد أحمد محجوب على هذا البيان في السـودان الجديد : ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ . وانظر تعليق عبد الرحمن علي طه على نقطة وردت في رد المحجوب في النيل في ١ ديسمبر ١٩٥١ .

٢٥ . الأهرام والنيل : ٢٩ أكتوبر ١٩٥١ .

٢٦ . Report by Stanley - Baker on th work of the Constitution Amendment Commission up to the date of its Dissolution, pp. 5 - 6, and also Appendix 1(B) and Appendix III.

٢٧ . السودان الجديد والنيل : ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ .

٢٨ . السـودان الجديد : ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ .

صلاح الدين يعلن قبول الاستفتاء لتقرير مصير السودان: ١٦ نوفمبر ١٩٥١

١- الاستفتاء في الساحة السودانية

قبل أن نعرض لما أعلنه وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين بشأن الاستفتاء في ١٦ نوفمبر ١٩٥١ من منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس ، نرى أنه من المفيد أن نشير إلى أن مسألة الاستفتاء كانت مطروحة في الساحة السياسية السودانية منذ يناير ١٩٥٠ . فخلال هذا الشهر كان وزير خارجية بريطانيا إرنست بيفن يقوم بزيارة لمصر أثارت قلق حزب الأمة . فقد كان حزب الأمة يخشى أن يحدث خلال هذه الزيارة ما حدث في لندن في أكتوبر ١٩٤٦ . وسبقت الإشارة إلى أنه في ذلك التاريخ وقّع بيفن ورئيس وزراء مصر آنذاك إسماعيل صدقي بالأحرف الأولى من اسميهما ودون استشارة السودانيين مشروع بروتوكول بشأن السودان . وحتى لا يتكرر ما حدث في أكتوبر ١٩٤٦ ، سارع عبد الله خليل بوصفه سكرتيراً لحزب الأمة بإرسال برقية إلى بيفن ونسخة منها إلى رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس .

أشار عبد الله خليل في البرقية إلى العهود التي قطعتها الحكومة البريطانية للسودانيين وإلى مجهود السودان في الحرب العالمية الثانية لنصرة الحرية والديمقراطية . ثم قال إن السودانيين سوف لا يقبلون أية مفاوضات أو محادثات لا يكونون طرفاً فيها ، ويرفضون أية سيادة أجنبية ، ولا يطمحون إلا في الاستقلال الناجز التام الذي حظيت به شعوب كثيرة . وأعلن عبد الله خليل في برقيته ترحيب السودانيين بالاستفتاء العام ، وعبر عن ثقته في وقوف أغلبية

السودانيين في صف الاستقلال[1] .

واقترح إسماعيل الأزهري رئيس حزب الأشقاء ورئيس مؤتمر الخريجين في يوليو ١٩٥٠ مشروع اتفاق بين الأحزاب على مطلب الاستفتاء . وقد ورد في صدر المشروع أنه طالما أن السودانيين جميعاً قد التقوا حول هدف واحد هو استخلاص حريتهم وإنهاء الحكم الثنائي القائم ، ولم يختلفوا إلا على الوضع الذي يخلف زوال هذا الحكم ، فإن أقرب طريق لتحقيق هذا الهدف بما لا يتعارض مع مبادئ أي حزب من الأحزاب هو الاحتكام إلى الشعب في استفتاء عام . واقترح المشروع ضمن أمور أخرى كثيرة أن ينحصر الاستفتاء في مطلبي وحدة وادي النيل واستقلال السودان ، وأن يسبقه سحب القوات المصرية والبريطانية إلى خارج حدود السودان ، وأن يتم الاستفتاء تحت إشراف هيئة محايدة تُعين إما باتفاق السودانيين مع دولتي الحكم الثنائي أو عن طريق الأمم المتحدة[2] .

وفي خطاب ألقاه في المؤتمر العام لمؤتمر الخريجين في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٠ ، أشار إسماعيل الأزهري إلى البرقية التي بعث بها عبدالله خليل في يناير ١٩٥٠ إلى دولتي الحكم الثنائي وقال : «وإني لأنتهز هذه الفرصة لأقولها صريحة باسم شعب وادي النيل إننا اليوم وفي المستقبل لعلى استعداد لقبول استفتاء السودان تحت إشراف الأمم المتحدة على شرط أن يسبق هذا الاستفتاء خروج كل ما يتعلق ببريطانيا وكذلك خروج كل ما يتعلق بمصر»[3] .

وأيدت بعض الأحزاب الأخرى مطلب الاستفتاء . فقد قال عبد الله ميرغني سكرتير حزب الاتحاديين آنذاك إن الأحزاب جميعها لن تجد ما تتفق عليه سوى الاستفتاء لأنه الحل الطبيعي الذي يرد الأمر للشعب ليقول كلمته . وذكر الدرديري أحمد إسماعيل رئيس حزب وحدة وادي النيل أن فكرة الاستفتاء أحيت رأياً أبداه منذ يوليو ١٩٣٣ في مؤتمر عقدته الجمعية الدولية بجامعة ليدز بإنجلترا حيث قال آنذاك إن السودانيين لو أعطوا الحرية للتعبير عن آرائهم لما

اختاروا غير الوحدة أو الاتحاد مع مصر . وطالب الدرديري بإجراء الاستفتاء دون إرجاء أو إبطاء لأن نفسية شعب جنوب الوادي لا تحتمل إرجاءً أو تسويفاً[٤] .

ورأى بعض المستقلين في قبول الأحزاب السودانية لمبدأ الاستفتاء أساساً لجمع الصفوف وائتلاف الأحزاب . ولذلك شرعوا في محاولات للتوفيق بين حزب الأمة والأحزاب الاتحادية على أساس أن يلتقي الفريقان عند المطالبة بإجراء استفتاء عاجل[٥] . ولهذا الغرض عُقد اجتماعان بين أزهري وعبد الله خليل في الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٥٠ والأسبوع الأول من نوفمبر ١٩٥٠[٦] . وكان من المأمول أن تعقد اجتماعات موسعة تشارك فيها كل الأحزاب ولكن خطاب العرش في ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ وضع حداً لمحاولات التوفيق[٧] . وقد سبق لنا القول ان حكومة الوفد أعلنت في هذا الخطاب عن عزمها إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ ، وتحقيق الجلاء الناجز الشامل ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصري .

٢- صلاح الدين يتحدى بريطانيا

لم يكن الخطاب الذي ألقاه وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ نوفمبر ١٩٥١ المناسبة الأولى التي تحدث فيها عن الاستفتاء . ففي جلسة المفاوضات المصرية - البريطانية التي عقدت في ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ سأل صلاح الدين السفير البريطاني استيفنسن : «هل توافقون على استفتاء يجري الآن في السودان ، وتتوفر له الشروط والضمانات اللازمة لاستفتاء حر يجري تحت إشراف محايد وفي طليعة هذه الشروط بالطبع جلاء القوات البريطانية والإدارة البريطانية؟»[٨] . وقد رد عليه استيفنسن بأنه لو كان هذا اقتراحاً محدداً لنظرت فيه الحكومة البريطانية . وبدوره أكد صلاح الدين بأن ما قاله عن الاستفتاء لم يكن يقصد به اقتراحاً محدداً من الحكومة المصرية لأنه من المستحيل على مصر أن تقترح إجراء استفتاء في بعض

أجزاء الوطن الواحد . وأوضح صلاح الدين أن كل ما أراده هو أن يبرهن على مبلغ يقين الحكومة المصرية من عواطف السودانيين ومطالبهم الحقيقية ، وأن يعرف مدى جدية ما تردده الحكومة البريطانية بشأن استشارة السودانيين ، لأنها لو كانت جادة لأعلنت انسحابها من السودان حتى يتسنى إجراء استفتاء حر فيه[٩] .

ثم طرح صلاح الدين مسألة الاستفتاء مرة أخرى في ١٦ نوفمبر ١٩٥١ وهذا بالرغم من أن حكومة الوفد كانت قد قررت مصير السودان بمقتضى القوانين التي أصدرتها في أكتوبر ١٩٥١ والتي سبقت الإشارة إليها . إذ قال صلاح الدين مخاطباً الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس إن ادعاء الإنجليز بأنهم يعملون على تمتع السودان بالحكم الذاتي وتقرير المصير ما هو إلا خدعة يرمون بها إلى استمرار حكمهم في السودان لأطول مدة ممكنة . ثم أعلن صلاح الدين على سبيل التحدي لبريطانيا أن الحكومة المصرية تقبل أن تسحب موظفيها وقواتها المسلحة من السودان بشرط أن تفعل بريطانيا نفس الشيء وذلك لتمكين السودانيين من الإعراب بحرية عن مشيئتهم في استفتاء يهيأ له الجو الصالح والأداة اللازمة بمعاونة الأمم المتحدة للسودانيين . ويبدو أن صلاح الدين كان واثقاً من أن نتيجة الاستفتاء ستكون لصالح وحدة وادي النيل . فقد قال : «إننا نعرف سلفاً ما يختاره مواطنونا السودانيون . وإننا نعلم أنهم سيؤكدون من جديد ولاءهم لمليكهم ولوحدتهم الطبيعية مع باقي شعب وادي النيل . ونحن نعلم قبل كل شيء أن وحدة وادي النيل لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها»[١٠] .

وفي معرض تعليقه على خطاب محمد صلاح الدين ، أشار حزب الأمة في بيان أصدره في ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ إلى أنه سبق أن دعا للاستفتاء وأبرق هيئة الأمم المتحدة بضرورته . وبعد أن أكد أنه لا يزال عند موقفه من الاستفتاء ، قال حزب الأمة : «وليت الجرأة التي دفعت وزير الخارجية المصرية للمناداة به

أسعفته أيضاً للمناداة بإلغاء المراسيم التي قررت مصير السودانيين من القاهرة . إنه لو فعل ذلك لدلل على أنه يريد الاستفتاء حقاً ويوده أن يتم في جو من الحرية والشعور بالقومية»[١١] .

وتزامن صدور هذا البيان مع سفر وفد من حزب الأمة إلى باريس للدعاية للسودان والترويج للفكرة الاستقلالية أمام وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وقد أصدرت وفود الأحزاب السودانية التي كانت تتابع اجتماعات الجمعية في باريس بما فيها وفد حزب الأمة في ١٢ ديسمبر ١٩٥١ بياناً أعلنت فيه قبول الاستفتاء لأنه سيحفظ للسودان سيادته كاملة وسيسمح له بأن يقرر مصيره بالطرق الديمقراطية العادلة .

حدد بيان وفود الأحزاب السودانية المبادئ والشروط العامة لإجراء الاستفتاء . فقد طالب بوضع حد للإدارة القائمة في السودان ، وبإجلاء جميع القوات البريطانية والمصرية ، وكذلك موظفي الدولتين من السودان قبل إجراء الاستفتاء . كما طالب البيان بإجراء الاستفتاء تحت إشراف لجنة محايدة برعاية الأمم المتحدة . وطالب البيان أيضاً بإجراء الاستفتاء على مطلبين أساسين هما الاستقلال التام والاتحاد مع مصر . وقد وقع على البيان من حزب الأمة يعقوب عثمان وأمين التوم وزين العابدين حسين شريف ، وعن حزب الأشقاء (جناح أزهري) إبراهيم المفتي ، وعن حزب الأشقاء (جناح نور الدين) خضر عمر ، وعن حزب وحدة وادي النيل على البرير[١٢] . وقد أبلغ حزب الجبهة الوطنية الأمين العام للأمم المتحدة تريجفي لي برقياً في ١٥ ديسمبر ١٩٥١ تأييده المطلق لمبدأ الاستفتاء . وفي يناير ١٩٥٢ انضم إلى وفود الأحزاب الأخرى في باريس وفد من حزب الجبهة الوطنية وكان يتكون من الدرديري محمد عثمان ، وميرغني حمزة ، وسيد أحمد عبد الهادي[١٣] .

ثم قدمت وفود الأحزاب السودانية في يناير ١٩٥٢ إلى الأمين العام للأمم المتحدة تريجفي لي وإلى ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة مذكرة ضمنتها

الخطوات والإجراءات العملية التي تقترحها لتنفيذ استفتاء حر يكفل مصالح السودانيين في تقرير مصيرهم دون خشية أو ضغط أو إغراء من إحدى دولتي الحكم الثنائي أو أي مصدر خارجي آخر . وأوضحت وفود الأحزاب السودانية أن الغرض من المذكرة هو إقناع الرأي العام الدولي ممثلاً في ساحاته الحرة بمنطق وعدالة الاستفتاء وإمكانية تنفيذه في أمن وسلام كأداة دستورية سليمة مقبولة من جميع السودانيين على اختلاف عقائدهم ومبادئهم السياسية . ولخصت المذكرة الوسائل المقترحة لضمان مصلحة السودانيين في إجراء استفتاء حر فيما يلي :-

أولاً : الإنهاء الفعلي الناجز للنظام الحاضر وذلك بتعيين لجنة من هيئة الأمم المتحدة مقبولة للسودانيين من الدول الأعضاء المحايدين لتباشر نيابة عن الأمم المتحدة سلطات ومسؤوليات دولتي الحكم الثنائي الحاليتين المتنازعتين ولتقوم بتنفيذ ومراقبة الاستفتاء .

ثانياً : تتولى هيئة الأمم المتحدة ضمان الأمن والسلام في البلاد أثناء فترة الانتقال وحتى يتم الحل النهائي للمسألة السودانية عن طريق الاستفتاء .

ثالثا : يعهد إلى لجنة الأمم المتحدة بالاختصاصات التالية :-

١- تشكيل حكومة سودانية مؤقتة تمثل ما أمكن الأحزاب السياسية القائمة الآن وغيرها من وجهات النظر للاضطلاع بأعباء الإدارة العادية للبلاد تحت إشراف اللجنة الدولية إلى أن تنتقل السلطات نهائياً لممثلي الشعب المنتخبين انتخاباً دستورياً حراً .

٢- تهيئة الظروف والأجهزة التي تمكن السودانيين من التعبير الصحيح عن آرائهم الحرة في مستقبل بلادهم في أقرب وقت ممكن وذلك بالتعاون مع الحكومة السودانية . وتستلزم هذه الظروف والأجهزة الإجراءات التالية :

(أ) جلاء الجيوش غير السودانية (بريطانية ومصرية) وكل الضباط والموظفين غير السودانيين في قوة دفاع السودان .

(ب) إبعاد جميع الموظفين غير السودانيين وعلى الأخص الذين يشغلون مناصب في السلك السياسي والبوليس والقضاء وأية مناصب أخرى يحتمل أن تؤثر على حرية التعبير عن إرادة الشعب الحرة خلال الاستفتاء .

(ج) تعديل أي قانون أو لائحة أو عرف قائم مقيد للحريات الشخصية أو العامة كحرية التعبير والكتابة والاجتماع أو قد يؤثر في حرية الاختيار .

(د) أن يعهد إلى اللجنة الدولية بالتعاون مع الحكومة السودانية أن تستوثق من أن اختيار الشعب الذي يتم التوصل إليه بأنجع الوسائل السلمية التي تراها ملائمة يُنفذ بأسرع ما يمكن حتى تنتقل السلطات النهائية إلى ممثلي الشعب المختارين اختياراً حراً وفقاً للأنظمة الديمقراطية الصحيحة[١٤] .

٣- تحفظات حزب الأمة

مع إن المركز العام لحزب الأمة بأم درمان أيد مطالبة وفده في باريس بالاستفتاء ، إلا أنه شكك في إمكانية إجرائه مع استمرار سريان المراسيم التي أصدرتها الحكومة المصرية في أكتوبر ١٩٥١ بشأن السودان والتي سبق الحديث عنها . ولذلك اشترط المركز العام لحزب الأمة إلغاء هذه المراسيم قبل إجراء الاستفتاء[١٥] . ويبدو أن بعض الغموض قد شاب موقف وفد الحزب في باريس من هذه المسألة مما اقتضى استدعاء رئيس الوفد يعقوب عثمان إلى السودان[١٦] .

ثم أعلن حزب الأمة في ٣ يناير ١٩٥٢ أنه بعد أن تدارس مع يعقوب عثمان شتى النقاط والظروف والإجراءات والملابسات «زاد اقتناعاً وتمسكاً بالاستفتاء كأنجع وسيلة ديمقراطية عصرية لحل المشكلة السودانية المعقدة . وقد سره أن عاد إخوانه الأشقاء والمصريون فآمنوا برأيه الذي أعلنه منذ حين» .

وبعد أن رحب بالاتفاق الذي تم بين وفود الأحزاب السودانية في باريس بشأن الاستفتاء ، عبّر حزب الأمة عن تأييده لكل ما اتخذه وفده من خطوات وأكد تحفظاته المتمثلة في الآتي :-

١- إلغاء المراسيم المصرية الخاصة بالسودان إلغاءً صريحاً حتى يتم الاستفتاء في جو من الحرية التامة .

٢- مواصلة الأخذ بالتطورات الدستورية المرتقبة التي وردت في تصريح وزير خارجية بريطانيا أنتوني إيدن بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٥١ حتى يتم الاستفتاء[١٧] .

وعلى أي حال فإن اقتراح محمد صلاح الدين بشأن الاستفتاء قد انتهى إلى لا شيء لعدة أسباب كان من أهمها أنه كان مبادرة شخصية قدمها صلاح الدين بدون موافقة حكومته[١٨] . وتشككت الحكومة البريطانية في جدية اقتراح صلاح الدين واعتبرته مجرد «مناورة دعائية» . فقد كانت الحكومة البريطانية تعتقد أنه لا يمكن إجراء الاستفتاء في إطار من النظام قبل إقامة حكم ذاتي تحت إدارة سودانية[١٩] .

وبالرغم من فشل مبادرة محمد صلاح الدين فقد ظل الاستفتاء مطروحاً كوسيلة لتسوية مسألة السودان . وسنرى لاحقاً أن ممثلي الأحزاب الاتحادية طالبوا عند اجتماعهم في ١١ أكتوبر ١٩٥٢ بوزير خارجية بريطانيا أنتوني إيدن بأن يتم تقرير مصير السودان بإجراء استفتاء وفقاً لما جاء في المذكرة التي رفعتها الأحزاب السودانية إلى الأمم المتحدة وإلى الرأي العام العالمي في يناير ١٩٥٢ .

الهوامش

١ . الأهرام : ٣٠ يناير ١٩٥٠ .

٢ . نفس المصدر : ١٧ يوليو ١٩٥٠ .

٣ . الرأي العام : ٣٠ سبتمبر ١٩٥٠ . انظر أيضاً الأهرام : ٢٦ و ٣٠ سبتمبر و ٩ أكتوبر ١٩٥٠ .

٤ . الرأي العام : ٣٠ سبتمبر ١٩٥٠ .

٥ . الأهرام : ١١ أكتوبر ١٩٥٠ .

٦ . نفس المصدر : ٢٧ أكتوبر ١٩٥٠ . وأيضاً الرأي العام : ١٤ نوفمبر ١٩٥٠ حيث ذكرت أن الاجتماع الثاني بين عبد الله خليل وأزهري قد عقد في منزل محمد أحمد عمر واستمر زهاء ساعة ونصف الساعة .

٧ . نشرت الرأي العام في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٠ أن حزب الأشقاء اجتمع في ١٨ و ١٩ نوفمبر وقرر مواصلة الدعوة للاستفتاء . ولكنه اشترط للتعاون مع حزب الأمة لتنفيذ فكرة الاستفتاء تخلي حزب الأمة عن الاشتراك في المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية .

٨ . الكتاب الأخضر ، ص ٢٤٢ .

٩ . نفس المصدر ، جلسة ١٣ يوليو ١٩٥١ ، ص ٢٧١ و ٢٧٣ .

١٠ . نفس المصدر ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

١١ . النيل : ٢٠ نوفمبر ١٩٥١ .

١٢ . الأهرام : ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ . وأيضاً النيل : ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ .

١٣ . صوت السودان : ١ يناير و ١٤ فبراير ١٩٥٢ .

١٤ . نفس المصدر : ١٣ فبراير ١٩٥٢ .

١٥ . النيل : ٢٠ نوفمبر و ١٥ ديسمبر ١٩٥١ .

١٦ . انظر نص المذكرة التي رفعها وفد حزب الأمة إلى الأمم المتحدة في ١ ديسمبر ١٩٥١ في النيل : ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ .

١٧ . النيل : ٣ يناير ١٩٥٢ .

١٨ . أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .

١٩ . انظر :

FO 371/96902, Brief for Secretary of State's visit to Washington, January 1952.

6 القسم السادس

الفترة من ديسمبر ١٩٥١ إلى يوليو ١٩٥٢

نظار العشائر والجنوبيون ينشؤون حزباً جمهورياً اشتراكياً: ديسمبر ١٩٥١

ذكرنا في الفصل الثاني من القسم الخامس أن موظفي القسم السياسي بمكتب السكرتير الإداري روجوا حججاً كثيرة لإسقاط اقتراح الحكم الذاتي الذي قدمه حزب الأمة في الجمعية التشريعية في ديسمبر ١٩٥٠ . وقد كان من بين هذه الحجج أن الحكم الذاتي وما سيترتب عليه من تطور سريع للحكم المحلي سيقلص النظام العشائري ، وأن السودان لم ينضج للحكم الذاتي لأن الجنوب لم يتطور بعد إلى مستوى الشمال . كما استغل موظفو القسم السياسي انتماء بعض أعضاء الجمعية التشريعية إلى طائفة الختمية فأدخلوا في روعهم أن الحكم الذاتي سيؤدي في نهاية الأمر إلى تنصيب السيد عبد الرحمن المهدي ملكاً على السودان .

وبعد فوز اقتراح الحكم الذاتي وتأزم العلاقة بين حزب الأمة وحكومة السودان ، حث مساعد السكرتير الإداري للشؤون السياسية ديزموند هوكسويرث بعض معارضي اقتراح الحكم الذاتي من نظار عشائر وجنوبيين وغيرهم على إنشاء حزب سياسي وذلك باعتبار أنهم يمثلون «السودان الحقيقي» . ويبدو أن مكتب السكرتير الإداري كان يهدف من تشجيعه لقيام هذا الحزب إلى تقليص نفوذ حزب الأمة في الريف وإضعاف قوته في الجمعية التشريعية حتى يكف عن الإلحاح لتحديد موعد مبكر للحكم الذاتي وتقرير المصير لا يروق لحكومة السودان ، ويوقع الحكومة البريطانية في حرج مع الحكومة المصرية . كما كان مكتب السكرتير الإداري يأمل في أن يجذب الحزب الجديد إلى صفوفه بعض العناصر والفئات التي تؤمن باستقلال

السودان ولكنها لا تقبل الانتماء لحزب الأمة لأسباب طائفية أو تاريخية أو شخصية[1] .

وسبقت الإشارة إلى أن الحاكم العام التقى بالسيد عبد الرحمن المهدي في نهاية ديسمبر ١٩٤٨ . وفي خطاب بعث به في يناير ١٩٤٩ إلى وزارة الخارجية البريطانية بشأن مادار في هذا اللقاء من حديث ، ذكر الحاكم العام أنه يجري البحث والتداول حول إنشاء حزب وسط في الجمعية التشريعية وفي البلاد ككل يكون قوامه الأعيان المحليون كنظار القبائل الذين يمثلون العصب الموالي للحكومة في البلاد . وقد قال الحاكم العام إن لدي النظار والعناصر الأخرى التي سيتكون منها هذا الحزب أسباباً «قوية تجعلهم موالين للحكومة وغير راغبين في الاستقلال . كما أن رغبتهم في الملكية أقل من ذلك بكثير» .

بدأت إجراءات إنشاء الحزب الجديد ببيان أصدره في ١٥ نوفمبر ١٩٥١ عدد من نظار العشائر إبان مؤتمر صحفي حضره بعض مراسلي الصحف الأجنبية الذين كانوا في زيارة للسودان آنذاك . ونذكر هنا بأن هذا البيان قد صدر بعد إلغاء مصر لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ وإصدارها قانوناً بشأن وضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان . كما كانت لجنة الدستور تناقش قبل تاريخ صدور البيان بقليل اقتراحاً بأن تؤول سلطات الحكم الثنائي بما في ذلك اختيار الحاكم العام إلى لجنة دولية .

١- بيان نظار العشائر[2]

قال النظار في صدر بيانهم إنهم يمثلون ٥,٧٠٨,٠٠٠ نسمة أي ما يعادل ٧٠ في المائة من سكان السودان البالغ عددهم ٨ مليون ونصف مليون نسمة . وقالوا إنهم كانوا في عام ١٩٥٠ يحبذون أن تصل البلاد إلى الحكم الذاتي الكامل عن طريق خطوات ثابتة تقدمية . ولكن إلغاء مصر بإجراء فردي لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ جعل الحكم الثنائي ينهار من أساسه ، ولذا أصبح لزاماً وضع دستور للحكم الذاتي ليصبح ساري المفعول بأسرع ما يمكن . وعبّر

النظار عن معارضتهم للاقتراح الخاص باستقدام لجنة دولية من قبل الأمم المتحدة لتتولى مسؤولية حكم البلاد لأن ذلك سيؤدي إلى كارثة «وقد عانت بلاد أخرى الشيء الكثير من اختلافات الرأي بين أعضاء مثل هذه اللجان الدولية . ولا يسعنا أن نرى تقدم البلاد يعوقه ما ينشب من اختلاف بين أولئك الأعضاء . ونحن كأعضاء في الجمعية التشريعية نعرف جيداً بأنه إذا توحدت كلمتنا في داخلها نستطيع الضغط في قوة على الحكومة لتضع السياسة التي نريدها . ولكن لن يكون لنا ذلك النفوذ وتلك الرقابة على لجنة دولية» .

وحتى يحين الأوان لكي يقرر السودان مصيره ويختار رئيس الدولة الذي سيكون مسؤولاً لدى الشعب ، طالب نظار العشائر باستمرار الحاكم العام في ممارسة المسؤولية النهائية كرئيس للدولة لأن ذلك يمثل «الأمل الوحيد في إحراز تقدم ثابت منتظم في ميداني الاجتماع والاقتصاد وفي ميدان التقدم الدستوري» .

واستنكر النظار محاولة الحكومة المصرية وضع السودان تحت التاج المصري دون استشارة الشعب السوداني ، ومحاولتها فرض دستور لم يشترك السودانيون في وضعه ، لأنهم لا يريدون دستوراً يوضع في مكان يبعد عن حقيقة الأوضاع في السودان سواء كان ذلك المكان القاهرة أو لندن ، بل يريدون «دستوراً يوضع في السودان ليلائم مطالبه الخاصة . دستوراً يبحث تفاصيله العملية في عناية ودقة المسؤولون عن تطبيق نصوصه» . واستنكر نظار العشائر كذلك حديث الحكومةالمصرية عن الوحدة والاخوة في الوقت الذي ترفض فيه «الوصول إلى اتفاق جديد يمكّن السودان من الاشتراك في مشاريع النيل الكبرى ، وهذا مما أدى إلى شل التقدم الاقتصادي في هذه البلاد» .

وأشاد النظار بحكومة السودان لأنها دللت على «أن سياستها هي معاونة السودان لكي يقف على قدميه سياسياً واقتصادياً . وقد شاهدت البلاد في السنوات القليلة الماضية قفزات واسعة في هذا الصدد وفي طليعتها قيام هذه

الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي والتقدم المطرد في سودنة الخدمة المدنية وتأميم مشروع الجزيرة» .

وفيما يبدو أنه نقد للأحزاب التي تقاطع حكومة السودان ومؤسساتها قال النظار «إن سياسة الذين يظنون إمكانية كسب الحرية برفضهم التعاون مع الحكومة الحالية ما هي سوى سياسة إفلاس وجدب ستؤدي فقط إلى التدمير والإتلاف ، ولن تؤدي إلى التعمير والإنشاء . وليس هناك شك في إمكانية إكراه الموظفين البريطانيين على الخروج إذا رفض جميع السودانيين التعاون معهم في تسيير الأداة الحكومية . . . ولكن ما هو الثمن الذي ستدفعه البلاد؟ سيؤدي هذا الإجراء إلى فوضى إدارية وإلى خراب البلاد وهدم كل ما أحرزته من تقدم خلال نصف قرن من الزمان» .

وأخيراً لخّص نظار العشائر سياستهم في نقطتين :

«١- التعاون والشراكة مع حكومة السودان الحالية لتقدم هذه البلاد ، ولتطبيق دستور حكم ذاتي كامل حتى يحين الأوان لكي يقرر السودانيون مصير بلادهم بأنفسهم .

٢- الاعتراف بأن البلاد مازالت في حاجة إلى نوع من المعونة الأجنبية . فعليها والحالة هذه أن تحصل على أكبر قسط من الفائدة من أولئك الأجانب الذين يبدون استعداداً للعمل في حكومة السودان سرعان ما ستصبح حكومة سودانية خالصة تعمل فقط لخير السودان والسودانيين» .

٢- اجتماع المقرن

وفي اجتماع عقده عدد من نظار العشائر وأعضاء الجنوب في الجمعية التشريعية بحدائق المقرن بالخرطوم في ٧ ديسمبر ١٩٥١ ، تم الاتفاق على إنشاء حزب جديد ينادي بقيام جمهورية اشتراكية في السودان . وقد وقع معظم الحاضرين على وثيقة اشتملت على البنود التالية :

«١- إنني أؤمن بالجمهورية الاشتراكية إيماناً كاملاً ، وأتعهد بالعمل في سبيلها بكل قواي .

٢- أتعاون مع الطبقة المثقفة في البلاد لقيام الحكومة السودانية الحرة في الجمهورية الاشتراكية .

٣- المبادئ والتفاصيل تضعها لجنة خاصة تتكون من زعماء العشائر والجنوبيين والمثقفين» .

وقد كان من بين الموقعين على هذه الوثيقة محمد إبراهيم فرح ، وسرور محمد رملي ، ويوسف العجب ، وأحمد حمد أبو سن ، ومحمد ناصر ، ومحمد تمساح الكدرو ، ومحمد طه سورج ، ومحمود كرار ، وأحمد يوسف علقم ، وإبراهيم الشريف يوسف الهندي ، ورحمة الله محمود ، وبوث ديو ، وعثمان علي ، وإدوارد ادوك ، واستانسلاوس بياساما ، والسعيد علي مطر ، ونواي محمد رحال ، والأمين علي عيسى ، وأحمد الهاشمي دفع الله ، والحاج محمد عبد الله ، ومنعم منصور ، وإبراهيم موسى مادبو ، وإبراهيم ضو البيت ، وسيرسرو إيرو ، ومحمد أحمد أبوسن[٣] .

٣- الغايات والأهداف الأساسية للحزب

أصدر إبراهيم بدري[٤] السكرتير العام للحزب الجمهوري الاشتراكي في ديسمبر ١٩٥١ بياناً بسط فيه الغايات والأهداف الأساسية التي من أجلها أنشئ الحزب والتي يعمل لتحقيقها .

قال إبراهيم بدري في مستهل بيانه إن الأحزاب القائمة في السودان – وإن كثر عددها – تعمل لتحقيق اتجاهين مختلفين : الاستقلال التام والاتحاد مع مصر ، ولكن نسبة للأوضاع القائمة في البلاد فإن مناصرة أي من هذين الاتجاهين لم تؤسس على الآراء والأفكار . ثم أشار إلى أن توحيد الجهود والتكتل لمواجهة الأحداث التي مرت بالبلاد قد استحال لتأصل الخلاف بين الطائفتين وشدة التنافس بينهما ، فأصبحت المصلحة الوطنية الكبرى ثانوية بالنسبة للكسب الطائفي .

وذهب إبراهيم بدري إلى أن الاتجاه الاستقلالي لم يكسب إلى جانبه كل

الذين يؤمنون بالاستقلال نظراً للون الطائفي الذي اصطبغ به ، ولما لصق به من تهمة العمل على تحقيق ملكية محلية معينة . وعن الاتجاه الاتحادي قال إبراهيم بدري إن القناع قد انكشف عن الدعوة الاتحادية «وذلك بما استصدرته الحكومة المصرية من مراسيم حددت الاشتراطات التي تجعل منها أساساً لذلك الاتحاد والتي فرضت فيها على السودان - دون استشارة أهله - وضعاً لم يبق معه للسودان كيان مع الشعوب مما أفزع الكثيرين ممن كانوا يودون قيام علاقة خاصة مع مصر» .

ومع قرب نيل السودانيين لحريتهم واستيلائهم على مقاليد السلطة والحكم في بلادهم ، دعا إبراهيم بدري إلى توحيد الجهود لوضع الأسس السليمة التي تمكن السودانيين من الاضطلاع بأعباء الحكم ، والاحتفاظ باستقلالهم كاملاً . وقال إن الأمل في قيام حكم ديمقراطي صحيح لا يمكن أن يتم ما دامت المبادئ لا تقوم على أسس سياسية واقتصادية قوية . وقال كذلك إنه إذا ما أريد للسودان أن يسير في طريق الحرية والتقدم فلا بد من أن ينظم كيانه السياسي بطريقة لا تعرض حريته ووحدته الداخلية للخطر . ثم حذر من أن أي تنظيم سياسي يقوم على أساس الطائفية المجردة أو على تفوق بعض المناطق على بعضها الآخر مصيره إلى الانهيار السريع .

وفي معرض تبريره لتفضيل الحزب للنظام الجمهوري قال إبراهيم بدري إن النظام الجمهوري يكفل استقلال البلاد من أي حكم أجنبي ويقضي على المخاوف من قيام الملكية : محلية كانت أو أجنبية . وقال إن النظام الملكي لا يصلح للسودان لانعدام التقليد الملكي الراسخ ، واصطراع كثير من السودانيين وراء الطائفية ، ووجود فئة كبيرة لا تدين بدين الأكثرية .

وشرح إبراهيم بدري بإسهاب أسباب اعتناق الحزب للنظام الاشتراكي فقال إن النظام الاشتراكي يحول دون انتقال تبعية الجماهير وعبوديتها من غاصب أجنبي إلى مستغل من أبناء البلاد . فأي حرية ينالها السودان ولا يلتزم فيها

بتطبيق العدالة الاجتماعية المتمثلة في المبادئ الاشتراكية في كل صورها سوف تكون حرية جوفاء . وفرّق إبراهيم بدري بين الاشراكية والشيوعية على أساس أن الاشتراكية تكفل حرية التعبير والتفكير وحرية التدين والتنقل . وخلص إلى «أن الاشتراكية في أسمى معانيها هي نزوع إلى المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية . وهي في بعض صورها إنصاف للطبقات الكادحة وتحريرها من عوامل الفقر والجهل والمرض ورفع مستوى معيشتها عن طريق تطبيق النظم الاقتصادية الحديثة في تنمية موارد الثروة في البلاد وتوزيعها توزيعاً عادلاً» .

وفيما يبدو أنه محاولة لدحض ما تردد من أن مكتب السكرتير الإداري هو الذي أنشأ الحزب ، وأن من بين أهداف الحزب غير المعلنة ضم السودان إلى رابطة الشعوب البريطانية «الكومنولث» ، قال إبراهيم بدري في ختام بيانه : «إن هذا الحزب الذي ندعو له لم ينشئه غير سودانيين مخلصين ، ولن تقوّمه سوى أموال سودانية خالصة يساهم فيها أعضاؤه مختارين . ولن يكون لأجنبي عليه سلطان ولا تأثير . وحسبنا أن أهدافنا هي تلك التي أوضحنا لا رباط فيها مع شعب آخر ولا ارتباط بتاج»(٥) .

٤- دستور الحزب(٦)

يتكون دستور الحزب الجمهوري الاشتراكي من سبعة بنود هي : الإسم والأغراض والوسائل والعضوية ومالية الحزب وإدارة الحزب وسن اللوائح وتعديل الدستور .

وقد نص البند (ثانياً) على أن أغراض الحزب هي استقلال السودان التام بحدوده الجغرافية الحالية ، وقيام جمهورية اشتراكية مستقلة . ونص نفس البند على أن وسائل الحزب لتحقيق أهدافه وأغراضه هي الوسائل العملية التي يسلكها الأحرار من كل شعب لنيل حريتهم ولتحقيق العدالة الاجتماعية . ونص كذلك على أن الحزب سيعمل على نيل الحكم الذاتي الكامل فوراً ، وتقرير مصير السودان في أو قبل نهاية سنة ١٩٥٣ وذلك بالطرق الديمقراطية

التي يقرها الحزب .

وورد في البند (رابعاً) أن مالية الحزب تتكون من الاشتراكات وتبرعات الأعضاء دون سواهم . وبمقتضى البند (خامساً) فإن إدارة الحزب المركزية تتكون من الهيئة العامة ولا يقل عدد أعضائها عن أربعين عضواً ، واللجنة التنفيذية ولا يقل عدد أعضائها عن خمسة عشر عضواً .

ويلاحظ أنه لم يرد في دستور الحزب الجمهوري الاشتراكي أي نص بأن الحزب يهدف إلى ضم السودان إلى رابطة الشعوب البريطانية «الكومنولث»[٧] .

٥- علاقة الختمية بالحزب

أثار وجود بعض نظار العشائر الذين ينتمون إلى طائفة الختمية ضمن مؤسسي الحزب الجمهوري الاشتراكي ، ورفض الحزب لقيام ملكية محلية يكون على رأسها السيد عبد الرحمن المهدي التكهنات بأن قيادة طائفة الختمية تؤيد وتبارك قيام هذا الحزب . وقد قوّى هذه التكهنات استخدام بعض النظار لاسم السيد علي الميرغني في الدعاية للحزب . ولذلك سارعت دائرة الميرغني بإصدار بيان جاء فيه «أنه يؤخذ من بعض الأنباء التي وردت مؤخراً في الصحف أن بعض الأشخاص يدعون باسم السيد علي الميرغني باشا لحزب معين . وينبغي لهذا أن نوضح أن سيادة السيد علي لم يصرح لشخص أن يدعو باسمه لحزب من الأحزاب . لأن سيادته كان ومازال متمسكاً بمبدئه الذي طالما كررت نشره هذه الصحيفة وهو أنه رجل دين ولا دخل له بالسياسة ، وأن لأتباعه مطلق الحرية في اعتناق المبدأ السياسي الذي يوائمهم»[٨] .

وفي سياق تعقيبه على هذا البيان أوضح الحزب الجمهوري الاشتراكي أنه يضم بين قادته ومؤسسيه عدداً من كبار الختمية الذين انضموا إليه بصفاتهم الشخصية لا الطائفية بعدما اقتنعوا بمبادئه . ونفى الحزب أن يكون قد رخص لأحد أعضائه باستخدام اسم السيد علي الميرغني في الدعاية للحزب . وفي

نفس البيان دعا الحزب الجمهوري الاشتراكي السودانيين إلى تأييده ليزيلوا خطر الملكية المحلية التي زعم أنها ستتحقق إذا فاز حزب الأمة في الانتخابات القادمة(٩) .

٦- حزب الأمة ينفي سعيه لإقامة ملكية محلية

يلاحظ أن وثائق وبيانات الحزب الجمهوري الاشتراكي التأسيسية زعمت أن حزب الأمة يعمل لإقامة ملكية محلية يكون على رأسها السيد عبد الرحمن المهدي . وقد حدا ذلك بحزب الأمة أن يعيد في ١٩ فبراير ١٩٥٢ نشر أهدافه ووسائله . وفيما يتعلق بمسألة رأس الدولة أوضح حزب الأمة «أنه لم يشأ أن يفرض على السودانيين أو يدعو لنوع خاص من أنواع الحكم سواء كان ذلك النوع هو الملكية أو الجمهورية ، لأن حزب الأمة يرى أن هذا التحديد يأتي في المرتبة الثانية بعد الاستقلال . ولأنه يريد أن يترك ذلك للشعب السوداني ليقول كلمته عنه بمحض إرادته وحريته بالطرق الديمقراطية المعروفة»(١٠) .

وأكد السيد عبد الرحمن المهدي نفسه في أوائل أبريل ١٩٥٢ أنه لا يسعى لأن يكون ملكاً على السودان . فقد قال : «وأود أن يعرف عني في كل مكان بجلاء وبصفة قاطعة أنني لا أقصد بخدمتي للسودان طلباً للملك . ولم يساورني شيء من ذلك . إنني قانع تماماً بمركزي الراهن في السودان . ذلك المركز الذي أجد عن طريقه فرصاً لا حد لها للقيام بخدمات للسودان . وإنني أود أن يمضي السودان بثبات نحو الاستقلال بطريقته الخاصة وبرغباته»(١١) .

الهوامش

١ . انظر :

Daly, Imperial Sudan, loc. cit., pp. 287 - 288. Letter dated September 10, 1953, from James Robertson to Graham Thomas in the latter's book: Last of the Proconsuls (1994), p. 39. Woodward, Condominium and Sudanese Nationalism (1979), pp. 112 - 113.

٢ . النيل : ١٧ نوفمبر ١٩٥١ .

٣ . السودان الجديد : ١٣ ديسمبر ١٩٥١ . رفض يوسف هباني وبابو نمر التوقيع على الوثيقة .

٤ . إبراهيم يوسف بدري : ابن أخ الشيخ بابكر بدري . من مؤسسي جمعية الاتحاد السوداني في عام ١٩٢٠ . عمل في السلك الإداري حتى وصل درجة مساعد مفتش . شارك في مؤتمر جوبا في عام ١٩٤٧ . أتاحت له فترة عمله كإداري بالجنوب معرفة دقيقة بذلك الإقليم وسكانه . بعد تقاعده أنشأ مع آخرين مشروع أم هاني الزراعي بمنطقة كوستي وأصبح رئيساً لمجلس إدارته . عينه الحاكم العام عضواً في مجلس الشيوخ الذي تشكل في عام ١٩٥٣ بموجب قانون الحكم الذاتي .

٥ . النيل : ١٩ ديسمبر ١٩٥١ .

٦ . نفس المصدر : ٣٠ يناير ١٩٥٢ .

٧ . الحزب السوداني الوحيد الذي دعا صراحة في تلك الفترة إلى انضمام السودان إلى رابطة الشعوب البريطانية هو حزب السودان الذي أنشأه محمد أحمد عمر في عام ١٩٥٢ . بدأ محمد أحمد عمر حياته السياسية في حزب الأحرار ثم انضم إلى حزب الأمة وعمل في صحافته وسكرتاريته . استقال من حزب الأمة في مستهل عام١٩٤٩ . انظر الأهرام : ٢٢ فبراير ١٩٤٩ . وكذلك صوت السودان : ٤ فبراير ١٩٥٢ .

٨ . النيل : ١٠ أبريل ١٩٥٢ نقلاً عن صوت السودان . وأيضاً الأهرام : ١١ أبريل ١٩٥٢ .

٩ . الأهرام : ١٣ أبريل ١٩٥٢ .

١٠ . النيل : ١٩ فبراير ١٩٥٢ . أكد حزب الأمة في نفس البيان أن هدفه هو الاستقلال الكامل للبلاد بحدودها الجغرافية الحالية عن كل من مصر وبريطانيا . وقال الحزب إنه ارتضى سياسة التطور الدستوري للبلاد كوسيلة لتحقيق الغاية النهائية وهي الاستقلال . وأضاف أنه يهدف «من وراء هذا التطور إلى قيام حكومة سودانية ذاتية كاملة تستمد سلطاتها من برلمان سوداني منتخب انتخاباً حراً بواسطة الشعب وبغير تدخل أجنبي خلال هذا العام ١٩٥٢ . ثم يهدف حزب الأمة بعد أن تحصل البلاد على الحكم الذاتي الكامل إلى تقرير المصير بالطرق الديمقراطية التي يرتضيها الشعب ويطمئن إليها السودانيون سواء كان ذلك عن طريق الجمعية التأسيسية أو عن طريق الاستفتاء المباشر بإشراف دولي» .

١١ . النيل : ١٣ أبريل ١٩٥٢ .

أمريكا تستطلع رأي السودانيين بشأن التاج الرمزي: يناير ١٩٥٢

ذكرنا في موضع سابق أن حكومة الوفد رفضت في ١٤ أكتوبر ١٩٥١ مقترحات الدول الأربع بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط وكذلك المقترحات البريطانية بشأن مسألة السودان. وذكرنا أيضاً أنه بالرغم من موقف حكومة الوفد هذا إلا أن الملك فاروق أبلغ الحكومة البريطانية عبر مستشاره أندراوس بأنه مستعد لقبول مقترحات الدفاع إذا قُدمت له صيغة مرضية بشأن وضع التاج المصري في السودان.

لقد كانت وزارة الخارجية الأمريكية تدّعي دائماً أنها لا تعلم الكثير عن السودان ولذلك لا تستطيع أن تكوّن وجهة نظر بشأنه. ومع إنها كانت تتعاطف بشكل عام مع المبدأ الذي تقوم عليه سياسة بريطانيا حيال السودان وهو أن يقرر السودانيون مصيرهم وعلاقتهم بدولتي الحكم الثنائي، إلا أنها في نفس الوقت كانت ترى أن مسألة السودان ينبغي ألا تشكل عقبة أمام الوصول إلى اتفاق مع مصر بشأن الترتيبات الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط. وقد سبق لنا القول إن الحكومة الأمريكية كانت تعتقد أن المقترحات التي قدمتها بريطانيا لمصر بشأن السودان في ١٣ أكتوبر ١٩٥١ لم تكن كافية لتحقيق مشاركة مصر في القيادة المتحالفة للشرق الأوسط. وفي أعقاب ذلك توالت الضغوط الأمريكية على الحكومة البريطانية لتقديم فكرة أو صيغة جديدة يمكن من خلالها الاعتراف بتاج مصر الرمزي على السودان دون المساس بوضع السودانيين وحقهم في تقرير المصير وبذلك يمكن تجاوز الصعوبات السياسية والقانونية التي ترتبت على المراسيم التي أصدرتها حكومة الوفد في أكتوبر ١٩٥١[1]. ونعيد إلى

الأذهان أن هذه المراسيم كانت قد قضت بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، وبأن يلقب الملك فاروق بلقب «ملك مصر والسودان» ، وبأن يكون للسودان دستور ونظام حكم خاص .

١- بعثة استابلر للسودان

لاستطلاع وجهة نظر قادة السودان وإدارته البريطانية بشأن مسألة قبول التاج المصري الرمزي خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير ، وصلت إلى السودان في ١٣ يناير ١٩٥٢ بعثة أمريكية مكونة من ولز استابلر من وزارة الخارجية وماتيسون من السفارة الأمريكية بالقاهرة(٢) . وخلال وجودها في السودان زارت البعثة الأمريكية مشروع الجزيرة وعطبرة والأبيض وجوبا وتوريت والتقت بالحاكم العام والسكرتير الإداري وبأعضاء الجمعية التشريعية وبعدد من موظفي الحكومة من سودانيين وبريطانيين . وزارت البعثة وحدات قوة دفاع السودان في العاصمة والأقاليم التي زارتها .

اجتمعت البعثة بكل قادة الأحزاب السياسية وسألتهم عن أهداف أحزابهم ووجهات نظرها بشأن بعض القضايا التي كانت مطروحة آنذاك . فقد ذكر إبراهيم بدري سكرتير عام الحزب الجمهوري الاشتراكي للبعثة أن حزبه يؤمن بالجمهورية الاشتراكية ويرى أنها الحل الوحيد لمشاكل السودان . وعندما سألته البعثة عن الاستفتاء وإذا ما كان السودانيون يجمعون عليه أجاب بأن هناك صعوبات كثيرة أمام تنفيذ فكرة الاستفتاء خاصة في جنوب السودان ، حيث يتكلم السكان بأربعين لغة مختلفة ويتعين وجود مترجمين أمناء لكل هذه اللغات إذا أريد تنفيذ الفكرة(٣) .

وأبلغ عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة البعثة الأمريكية بأنه يؤمن بالتطور الدستوري . وعند سؤاله عن علاقات السودان المقبلة مع كل من مصر وبريطانيا وهل تكون هذه العلاقة هي الوحدة مع مصر أم الدومنيون مع بريطانيا ، أجاب عبد الله خليل بأن حزبه يريد الاستقلال التام عن الجميع على

أن تحدد الحكومة السودانية المقبلة علاقة السودان بكل من مصر وبريطانيا[٤] .

وفي إجابة على سؤال بشأن التاج الرمزي قال عبد الله خليل إنه كان يظن أن هذه المسألة قد انتهت بسقوط بروتوكول صدقي - بيفن في عام ١٩٤٦ . وأضاف بأنه لا يعتقد أن بريطانيا ستفاوض على هذا الأساس بعد كل التعهدات التي قطعتها للسودانيين . ومضى عبد الله خليل قائلاً : «إن أمريكا تسعى لإنهاء النزاع المصري - البريطاني نهاية سعيدة . ولكنني لا أتوقع أن تفعل ذلك على حساب السودان . وإذا كانت الحكومة الأمريكية قلقة الآن بسبب ما يجري في قناة السويس ، فبإمكاني التأكيد أنه باستطاعتنا أن نخلق جحيماً أكبر وأسوأ في السودان»[٥] .

وكانت صحيفة «النيل» قد قالت في كلمة رئيسية قبيل وصول البعثة الأمريكية بقليل : «إن أمريكا تحاول الضغط على بريطانيا لا من أجل مصر ولكن من أجل الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ولدرء الخطر الروسي . فضغط أمريكا منذ البداية كان على حساب السودان . إن المشروع الأمريكي يضع السودان كبش فداء وسلعة تباع وتشترى ليتم الدفاع المشترك . أما مصير ثمانية ملايين فلا يهم أمريكا في الوقت الحاضر»[٦] . وبعد وصول البعثة الأمريكية إلى السودان وجهت صحيفة «النيل» كلمة إلى استابلر قالت فيها إن الأغلبية الساحقة من السودانيين لن ترضى بفرض أي تاج مهما كان وصفه على السودان ، وإن الشعب السوداني لن يقبل غير الاستقلال التام ، ولن يكون الضحية التي يتم عليها الاتفاق والمساومة لصالح أية دولة في العالم[٧] .

واجتمعت البعثة الأمريكية بقادة ولجان كافة الأحزاب الاتحادية وبممثلين للجبهة المتحدة لتحرير السودان حيث استطلعت آراءهم بشأن مستقبل السودان السياسي ومسألة الاستفتاء . فقد أبلغ الدرديري أحمد إسماعيل البعثة بأن هدف حزب وحدة وادي النيل هو الاندماج الكامل بين مصر والسودان . وأضاف بأن امتزاج السودانيين بالمصريين إخوانهم في الدم والدين واللغة خير

من امتزاجهم بوافدي غرب السودان .

وأوضح حماد توفيق للبعثة الأمريكية أن الاتحاد الذي يريده حزب الاتحاديين هو اتحاد رأس الدولة والدفاع والسياسة الخارجية .

وعندما اطلعت البعثة على مبادئ الجبهة المتحدة لتحرير السودان استغربت المطالبة بجلاء القوات المصرية ما دامت الأحزاب الاتحادية المنضوية تحت لواء الجبهة تدعو للاتحاد مع مصر . ولكن مندوبي الجبهة أوضحوا أنهم يبغون بذلك التقدم بمطلب عادل للعالم كله ، وحتى لا تتهم مصر بأن لها نفوذاً في السودان . وأوضحوا كذلك أن إدارة السودان يسيطر عليها البريطانيون وليس للمصريين يد فيها . وفند مندوبو الجبهة ادعاءات حكومة السودان بأن ثمة صعوبات عملية تحول دون إجراء استفتاء في السودان[8] .

وبما أن إسماعيل الأزهري رئيس أحد جناحي حزب الأشقاء كان في زيارة لشرق السودان عند وصول البعثة الأمريكية للخرطوم ، فقد اجتمعت بمبارك زروق . وقد حيا أزهري البعثة برقياً ووعد بلقائها عند عودته للخرطوم ليوضح لها مطالب البلاد المتمثلة في جلاء القوات البريطانية وإدارة السودان الحالية ، ووحدة وادي النيل تحت تاج مصر المشترك[9] . وقد اجتمع أزهري وبعض أقطاب جناحه لاحقاً بالبعثة حيث أكدوا لها وجوب وحدة وادي النيل تحت التاج المصري لأن في ذلك خير السودان[10] .

٢- استنتاجات استابلر

في التقرير المؤرخ ١٠ فبراير ١٩٥٢ عن زيارته للسودان في الفترة من ١٣ إلى ٣٠ يناير ١٩٥٢ ، توصل استابلر إلى عدد من الاستنتاجات . وقد كان من بينها ما يلي :

١- لقد حقق السودان خلال السنوات القليلة الماضية تقدماً ملحوظاً نحو الحكم الذاتي . وإن حكومة السودان والأحزاب السياسية المتعاونة معها عازمون على استمرار هذا التقدم بصرف النظر عن الأحداث الجارية في مصر .

٢- إن السودان سيكون أحسن حالاً إذا سُمح للبرنامج الحالي بأن ينمو دون عرقلة أو تعقيد قد ينشأ من استحداث وضع سياسي جديد بصورة مفاجئة كالاعتراف بملك مصر ملكاً على السودان .

٣- بالرغم من عدم وجود اتفاق بين السودانيين حيال وضع السودان السياسي أي فيما يتعلق بالاستقلال أو الاتحاد مع مصر والملكية أو الجمهورية ، إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن السودان ينبغي أن يظل ككيان مستقل وألا يندمج مع مصر .

٤- إن إحدى الصعوبات الرئيسية التي ستواجهها أي إدارة سودانية هي التباين الواضح بين الشمال والجنوب . فبالرغم من أن كلا قسمي البلاد يتحدثان على أساس «الأخوة» ، إلا أن الشماليين ينظرون إلى الجنوبيين كالأقارب الفقراء في حين ينظر الجنوبيون إلى الشماليين بعين الشك والريبة .

٥- من المحتمل أن تقرر بعض الأحزاب الرافضة حالياً للمشاركة في مؤسسات التطور الدستوري أن تشارك بشكل محدود عند إحراز تقدم نحو الحكم الذاتي وذلك حتى تتجنب إستبعادها كلياً .

٦- إن تقرير المصير سيكون أصعب خطوة بالنسبة للسودان شكلاً وموضوعاً . فإذا ما اختير الاستقلال فستبرز مشكلة إزاء شكل الحكم أي الحكم الجمهوري أو الملكي . كما أن الافتقار إلى الأشخاص المؤهلين الذين يمكن أن يُختار منهم رئيس الدولة سوف يخلق صعوبات .

٧- إن إجراء استفتاء أمر غير عملي حيث أن اللغة والتعليم والتطور السياسي والمواصلات كلها تمثل عوامل مقيدة بشكل خطير . وستكون الجمعية التأسيسية التي تشارك فيها كافة المجموعات السياسية هي الطريقة الوحيدة لتحديد إرادة الشعب السوداني .

٨- إن مشكلة مياه النيل وإن كانت بالغة الصعوبة إلا أن التغلب عليها ليس مستحيلاً ، وسيقبل السودانيون والمصريون ضماناً دولياً . إذ سيساعد مثل هذا الضمان على تبديد الشكوك في مصر والسودان فيما يتعلق بنوايا الطرفين . ولا

يوجد دليل على أن السودانيين يرغبون أو يفكرون في استخدام مياه النيل كسلاح ضد مصر[١١] .

٣- رد الفعل المحتمل لقبول الحكومة البريطانية للتاج الرمزي

في الجزء السادس من تقريره ناقش استابلر رد الفعل المحتمل في السودان إذا ما قبلت الحكومة البريطانية إطلاق لقب «ملك مصر والسودان» على الملك فاروق . فقد ذكر أن الجبهة الاستقلالية ستعترض على ذلك بشدة لأنه يقرر بشكل مسبق المستقبل السياسي للسودان ويحرم السودانيين حرية الاختيار التي يرغبونها . وذكر استابلر كذلك أن الاستقلاليين لا يرون مبرراً لاستخدام السودان كعنصر مقايضة في المسألة الإنجليزية - المصرية والتي يعتبرونها قضية لا تعنيهم . وأضاف استابلر «ان السيد عبد الرحمن المهدي الذي يحمل طموحات نحو ملكية محلية سينظر هو ومؤيدوه إلى لقب الملك كإنكار لهذه الطموحات» .

وأما الجبهة الاتحادية فقد قال استابلر إنها سترحب بقبول لقب الملك وستلح وتطالب بصورة أشد بتحقيق الاتحاد مع مصر وبجلاء البريطانيين . ونبه استابلر إلى أن مشاركة الجبهة الاتحادية في الإعداد لتقرير المصير ستتوقف على مصر .

وكان من رأي استابلر أن الأتباع الأكثر التزاماً لطائفة الختمية سيعتبرون قبول لقب الملك بمثابة نهاية مؤكدة لاحتمال قيام ملكية محلية ولذلك فإنهم لن يعترضوا ولكنهم سيصرون على الرمزية . وقال استابلر إن أهداف الختمية بشأن مسألة قبول لقب الملك تنطلق من الرغبة في منع إقامة «ملكية مهدية» وليس من رغبة حقيقية في الاتحاد مع مصر .

وتوقع استابلر أن يثير قبول لقب الملك قلق الجنوب لأن ذكريات تجارة الرقيق المصرية حية وماثلة في الأذهان . ولكنه ذكر أن بعض الأعضاء الجنوبيين في الجمعية التشريعية قد لا يعترضون إذا ما شُرح قبول لقب الملك بشكل واف وتم ضمان بقائه رمزياً .

ولم يستبعد استابلر حدوث شغب واضطرابات في المدن الرئيسية وربما في بعض المناطق القبلية الواقعة تحت سيطرة الجبهة الاستقلالية . ولكنه قال إن قوى الأمن تبدو «قادرة على السيطرة على المظاهرات والاضطرابات التي لا ترقى إلى ثورة عامة وهو أمر لا يبدو محتملاً» . وتشكك استابلر في حدوث أي اضطرابات ذات أهمية في الجنوب .

ولتقليل الاضطرابات شدد استابلر على أهمية التأكيدات والتوضيح المسبق للسودانيين المعارضين للقب الملك . إلا أنه ذكر أن نجاح ذلك سيعتمد على مدى إخلاص وحماس المسؤولين البريطانيين للترويج للفكرة . وتوقع استابلر أن يحجم بعض المسؤولين الذين تنبأوا بحدوث عواقب وخيمة إذا قبل اللقب عن اتخاذ الخطوات الملائمة للحيلولة دون وقوع اضطرابات .

وذهب استابلر إلى أن قبول الحكومة البريطانية للقب الملك يمكن أن يكون أكثر استساغة للجماعات المعارضة إذا تضمن الشرح والتنوير تأكيدات محددة فيما يتعلق بالآتي :-

(أ) رمزية التاج .

(ب) تاريخ محدد لتقرير المصير بما في ذلك مسألة التاج المصري .

(ج) نوع من الضمان أو الإعلان الدولي .

(د) مشاركة الجبهة الاتحادية في تكوين جمعية تأسيسية في السودان .

وتطرق استابلر للوسائل الممكنة لحسم مسألة لقب الملك فقال إنه على افتراض مشاركة كل الجماعات ، فليس من السهل التكهن بما ستكون عليه النتيجة إذا ما طرحت مسألة لقب الملك للتصويت في السودان .

وعبّر استابلر عن اعتقاده بأن التشاور مع السودانيين لن يكن صعباً لأن القادة السياسيين وأعضاء الجمعية التشريعية يقيمون في الخرطوم خلال جانب كبير من السنة . كما أن السودانيين لن يعترضوا على مشاركة المصريين في المشاورات . ولكن استابلر تشكك في أن يوافق المصريون على طرح مسألة

لقب الملك بهذه الطريقة[١٢] .

وسنرى في الفصل التالي أن استابلر قد شارك في الاجتماع الذي عقد في باريس في ٢٦ مايو ١٩٥٢ بين وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن ووزير الخارجية الأمريكي دين أشيسون حيث تركز النقاش بصفة رئيسية حول مسألة قبول السودانيين للقب الملك وأهمية ذلك لتسوية مسألة الدفاع مع مصر . وسنرى أيضاً أن هذا الاجتماع قد عقد قبل يوم واحد من وصول وفد الحركة الاستقلالية الذي دعاه رئيس وزراء مصر آنذاك أحمد نجيب الهلالي لزيارة مصر وحاول دون نجاح إقناعه بقبول تاج مصر الرمزي خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير .

الهوامش

١ FO 371/96902, Brief for Secretary of State's visit to Washington, January 1952.

٢ . النيل : ٧ يناير ١٩٥٢ .

٣ . الأهرام : ١٧ يناير ١٩٥٢ .

٤ . نفس المصدر والعدد .

٥ . FO 371/96902, Sudan Press Association, January 15, 1952.

٦ . النيل : ٢ يناير ١٩٥٢ .

٧ . نفس المصدر : ١٦ يناير ١٩٥٢ .

٨ . الأهرام : ٢٥ يناير ١٩٥٢ .

٩ . انظر برقية أزهري في :

FO 371/96891, American Diplomatic Mission Visiting Khartoum.

١٠ . الأهرام : ٢٥ يناير ١٩٥٢ .

١١ . National Archives, Washington, D.C., 745W. 00/2-1052,Stabler's Report on his. visit to the Sudan, February 10, 1952.

١٢ . نفس المصدر .

الهلالي يفاوض الاستقلاليين: مايو - يونيو ١٩٥٢

١- تنامي الضغط الأمريكي

بعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وتصاعد العمل الفدائي في منطقة قناة السويس ، كثفت الحكومة الأمريكية عبر وزير خارجيتها أشيسون وسفيرها في القاهرة كافري من الضغط على الحكومة البريطانية للاتفاق مع الحكومة المصرية على صيغة تمكن من الاعتراف بسيادة مصر الرمزية على السودان وتترك دون تغيير وضع السودانيين وحقهم في تقرير المصير . فقد كانت الحكومة الأمريكية ترى أن الاعتراف بالتاج المصري الرمزي على السودان هو السبيل الوحيد المتاح لإقناع مصر بقبول الترتيبات الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط[١] .

وكان السفير كافري يعتقد أنه لا يقف بين السودانيين وبين قبولهم للتاج المصري سوى عناد السكرتير الإداري لحكومة السودان جيمس روبرتسون[٢] . فمثلاً عند لقائه في القاهرة في نوفمبر ١٩٥٢ بوفد من حكومة السودان ضم روبرتسون ومافروقرداتو المستشار القانوني للحكومة عبّر كافري عن تبرمه باهتمام حكومة السودان بمصير «عشرة ملايين من الزنوج» أكثر من اهتمامها بالخطط الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط[٣] . إذ كانت حكومة السودان تذكّر الحكومة البريطانية بشكل مستمر بتعهداتها للسودانيين وتحذرها من أن أي تغيير في مركز السودان دون استشارة أهله ستترتب عليه اضطرابات أسوأ من تلك التي حدثت بعد التصريح الذي أدلى به إسماعيل صدقي في أكتوبر ١٩٤٦ عن الاتفاق الذي تم بينه وبين إيرنست بيفن بشأن السودان[٤] .

وفي فبراير - مارس ١٩٥٢ طرحت الحكومة الأمريكية اقتراحاً لتسوية مسألة

السودان . تضمن هذا الاقتراح تعيين حاكم عام محايد ولجنة دولية للإشراف على الحكم الذاتي وتقرير المصير . ويقضي الاقتراح كذلك بأن يسند إلى الملك فاروق لقب «صاحب» أو «لورد» النوبة ودارفور وكردفان وسنار[٥] . ويذكر أن الباب العالي كان قد نقل بموجب فرمان صادر في ١٣ فبراير ١٨٤١ ولاية مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها إلى محمد علي . ولكن حكومة السودان نبهت إلى ضرورة استشارة السودانيين . وحذرت من أن إحياء هذا اللقب ربما يفسر في السودان على أنه إحياء للحكم التركي القديم[٦] .

٢- الصيغة البريطانية الجديدة

بعد إقالة حكومة الوفد في ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، كُلف علي ماهر بتشكيل الحكومة ولكنه استقال في أول مارس ١٩٥٢ وخلفه أحمد نجيب الهلالي . وقد تبين من المحادثات التي أجراها السفير البريطاني استيفنسن مع الهلالي ووزير الخارجية عبد الخالق حسونة أن الهلالي يرغب في استئناف المفاوضات المصرية - البريطانية ولكن بشرط أن يكون قادراً على إقناع الرأي العام المصري بأن أساس المفاوضات مرضٍ من وجهة النظر المصرية . وخلال مباحثات أجراها السفير البريطاني مع الهلالي في ١٥ أبريل ١٩٥٢ بشأن صيغة تقترحها بريطانيا بشأن مسألة الدفاع ، أوضح الهلالي أن الاتفاق على هذه الصيغة يتوقف على الاتفاق على صيغة بشأن مسألة السودان . وأكد الهلالي للسفير أنه لن يقبل أي صيغة بشأن السودان مالم تعترف تلك الصيغة بإسناد لقب «ملك مصر والسودان» لفاروق[٧] .

وفي محاولة لتجاوز عقبة السودان تقدمت الحكومة البريطانية في مايو ١٩٥٢ بصيغة جديدة بشأن السودان . وقد أُعدت هذه الصيغة في اجتماعات عقدت في لندن في ٢٩ و ٣٠ أبريل ١٩٥٢ برئاسة وزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن وشارك فيها روبرت هاو حاكم السودان العام والسكرتير الإداري

جيمس روبرتسون والسفير البريطاني في القاهرة استيفنسن . نصت الصيغة على الآتي : «بما أن الحكومة المصرية أعلنت أن صاحب الجلالة الملك فاروق يحمل لقب ملك مصر والسودان ، فإن حكومة صاحبة الجلالة تؤكد أنها ستقبل بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصري أو أي وضع آخر للسودان إذا نتج ذلك عن ممارسة السودانيين لحقهم في تقرير مستقبلهم وهو الحق الذي تعترف به وتقبله الحكومتان . وتدرك حكومة صاحبة الجلالة أن هناك اختلافات في الرأي بين الحكومتين حول مسألة لقب الملك خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير . لذلك تعلن الحكومتان عن استعدادهما للدخول فوراً في مشاورات مع السودانيين فيما يتعلق بهذا الموضوع للتحقق عما إذا كان من الممكن الوصول إلى حل يكون مقبولاً للسودانيين ، وينسجم مع التعهدات التي أعطتها لهم حكومة صاحبة الجلالة»[٨] .

وفي رسالة إلى السفير البريطاني في ٣٠ أبريل ١٩٥٢ بشأن هذه الصيغة ، أكد إيدن أنه بالرغم من اعتبارات الدفاع فإن الحكومة البريطانية غير مستعدة للتراجع عن التعهدات التي أعطتها من وقت لآخر للسودانيين . وطلب إيدن من السفير أن يوضح للحكومة المصرية أن هذه الصيغة تمثل أقصى ما يمكن أن تصل إليه الحكومة البريطانية بشأن لقب الملك ، وبأنها لا تستطيع التراجع عن تعهداتها ليس بسبب السودانيين أنفسهم فحسب ، وإنما لأن الرأي العام البريطاني لن يقبل أي تغيير في السياسة البريطانية تجاه السودان .

وكان إيدن موقناً بأن السودانيين لن يقبلوا اعتراف الحكومة البريطانية بلقب الملك إلا إذا اقتنعوا بأن هذا الاعتراف مبني على ضمانات معينة من الحكومة المصرية . ولذلك طلب إيدن من السفير عند تقديم الصيغة الجديدة الحصول على موافقة الحكومة المصرية بأن تقوم الحكومة البريطانية بإخطار السودانيين عند استشارتهم بشأن لقب الملك بأنه إذا تم الاعتراف باللقب ، فإن الحكومة المصرية ستقوم من جانبها بإعطاء الضمانات التالية :-

١- الاعتراف العلني بحق السودانيين في تقرير مصيرهم .
٢- الإعلان العام بأن لقب الملك لن يؤثر ولن يُسمح له بأن يؤثر على مركز السودان الحالي .
٣- إن لقب الملك لن يؤثر على إدارة السودان .
٤- سيتعاون المصريون من خلال لجنة ثلاثية لإقامة الحكم الذاتي وترتيب تقرير المصير .
٥- سيشجع المصريون الأحزاب الاتحادية على الاشتراك في الانتخابات(٩) .

وقد أطلع الحاكم العام المجلس التنفيذي في ٤ مايو ١٩٥٢ على الصيغة البريطانية الجديدة . وفي تقريره لوزارة الخارجية البريطانية عن رد الفعل ، قال الحاكم العام إن رد فعل أعضاء المجلس السودانيين اتسم بالحذر والريبة . وقال الحاكم العام أيضاً إن أعضاء المجلس الذين ينتمون إلى حزب الأمة وهم عبد الله خليل وعبد الرحمن علي طه وإبراهيم أحمد وعلي بدري وعبد الرحمن عابدون أعلنوا أن مسألة لقب الملك ينبغي أن يقررها السودانيون ولا أحد غيرهم ، وأعلنوا كذلك رفضهم للسيادة الرمزية في الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير أو بعدها(١٠) .

وحري بالذكر أنه قبل بضعة أيام من انعقاد الاجتماع الذي تم فيه إقرار الصيغة البريطانية الجديدة والذي شارك فيه الحاكم العام روبرت هاو والسكرتير الإداري روبرتسون ، بعث عبد الله خليل في ٢٢ أبريل ١٩٥٢ بوصفه سكرتيراً لحزب الأمة برقية إلى وزير خارجية بريطانيا قال فيها : «نثق ثقة تامة بوعودكم المتكررة عن قيام الحكم الذاتي في السودان هذا العام وعن تقرير المصير حالما يتخذ السودانيون الخطوات العملية لتحقيقه . ونعتقد اعتقاداً جازماً بأن الحكومة البريطانية ستفي بوعودها السابقة من عدم استعمال السودان نقطة مساومة في فض النزاع الإنجليزي - المصري» . وقال عبد الله خليل كذلك في برقيته : «إن اتجاهات مصر المستنكرة لتأخير تطورنا الدستوري ومحاولتها

ابطاءه لفرض تاجها علينا سترفض رفضاً باتاً وتقاوم بكل عنف»[١١] .

٣- مشروع قانون الحكم الذاتي

ذكرنا في الفصل الثالث من القسم الخامس أن الحاكم العام شكَّل في ٢٩ مارس ١٩٥١ لجنة لتعديل قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ تعديلاً يحقق الحكم الذاتي الكامل للسودان . وذكرنا أيضاً أن الحاكم العام اضطر إلى حل هذه اللجنة في ٢٦ نوفمبر ١٩٥١ بسبب الخلاف الذي نشب بين أعضائها حول أيلولة السيادة على السودان بعد إلغاء مصر لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ وحول صلاحيات اللجنة الدولية المقترحة . وقد ضمن جزء كبير من توصيات لجنة تعديل الدستور في مشروع قانون الحكم الذاتي الذي قدم للجمعية التشريعية في ٢ أبريل ١٩٥٢ .

وقد مارست الحكومة البريطانية في ٣١ مارس ١٩٥٢ بعض الضغوط على حكومة السودان لتأجيل عرض المشروع على الجمعية التشريعية حتى لا يتسبب ذلك في إفساد مناخ المفاوضات المصرية - البريطانية لأنه لم يجر في أي وقت من الأوقات استطلاع رأي الحكومة المصرية بشأن المشروع[١٢] . ولكن الحاكم العام نبه إلى أن عواقب وخيمة ربما تترتب على التأجيل خاصة وأنه قد ورد في تقارير صحفية أن الحكومة البريطانية قد بدأت في التراجع أمام الضغوط المصرية . وأشار الحاكم العام إلى أن مشروع قانون الحكم الذاتي سيرفع للحكومتين المصرية والبريطانية بعد إجازته من قبل الجمعية التشريعية . وهذا ما حدث بالفعل في ٨ مايو ١٩٥٢[١٣] .

وقد أبلغ إيدن مجلس العموم في ٧ أبريل ١٩٥٢ أن السفير البريطاني أفلح في إقناع الهلالي بألا يعطي أي أهمية لمسألة تقديم مشروع قانون الحكم الذاتي للجمعية التشريعية ، وأن ذلك لا يعدو أن يكون المرحلة الأخيرة في استشارة السودانيين التي ظلت مستمرة منذ أن نُشر تقرير لجنة تعديل الدستور[١٤] . وسيرد من بعد أن الهلالي انتقد إبان مفاوضاته مع الحركة الاستقلالية مشروع

قانون الحكم الذاتي انتقاداً شديداً .

٤- الهلالي يدعو السيد عبد الرحمن المهدي

اقترحت الحكومة المصرية في ٢٠ مايو ١٩٥٢ ثلاثة بدائل للصيغة البريطانية . كما أبدت الحكومة المصرية تخوفها من أن تفتح عبارة «أو أي وضع آخر» الواردة في الصيغة البريطانية الباب أمام انضمام السودان إلى رابطة الشعوب البريطانية «الكومنولث»(١٥) . على أية حال يبدو أن الهلالي أيقن في هذه المرحلة أنه لا سبيل لتجاوز عقبة السودان إلا بالحوار المباشر مع الحركة الاستقلالية ومحاولة إقناعها بقبول التاج الرمزي خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير والقضاء بذلك على الحجج البريطانية بشأن استشارة السودانيين . ففي النصف الأول من مايو ١٩٥٢ طلب الهلالي من يحيى نور الخبير الاقتصادي لمصر في السودان توجيه الدعوة للسيد عبد الرحمن المهدي أو من ينوب عنه لزيارة القاهرة للتباحث حول مستقبل السودان السياسي وعلاقته بمصر .

وقد حرص السيد عبد الرحمن المهدي على استطلاع رأى حكومة السودان بشأن دعوة الهلالي . ويعود ذلك إلى ما كانت تحس به الحركة الاستقلالية من قلق شديد إزاء الأنباء التي ترامت إليها والتي مؤداها أن الحكومة البريطانية كانت تضغط على حكومة السودان لقبول التاج المصري الرمزي حتى يسهل إقناع مصر بالموافقة على المقترحات الغربية بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط . كما كانت الحركة الاستقلالية تخشى أن تستغل الحكومة البريطانية وحكومة السودان استجابة الحركة الاستقلالية لدعوة الهلالي كذريعة للتنصل عن التعهدات التي قُطعت للاستقلاليين بشأن التطور نحو الحكم الذاتي وتقرير المصير وعدم البت في مستقبل السودان دون استشارة أهله(١٦) .

ففي ١٦ مايو ١٩٥٢ سأل السيد عبد الرحمن المهدي حكومة السودان عما إذا كان قبول دعوة الهلالي سيثير شكوك الحكومتين السودانية والبريطانية .

وقد ورد في برقية من الحاكم العام إلى وزارة الخارجية البريطانية أن السيد عبد الرحمن قد أُجيب بالنفي . كما أُبلغ بأنه إذا استطاع أن يثبت للحكومة المصرية أنه والأغلبية العظمى من السودانيين لا يقبلون بالسيادة المصرية على السودان وأنهم يريدون بكل إخلاص استقلال السودان التام ، فإن ذلك سيساعد الحكومة البريطانية على جعل الحكومة المصرية أكثر تعقلاً بشأن مسألة السودان[١٧] .

وعندما استقر رأي السيد عبد الرحمن المهدي على إرسال وفد إلى مصر بدلاً عنه ، أخطر حكومة السودان بأن التعليمات التي سيصدرها إلى الوفد ستكون إطلاع الحكومة المصرية على وجهة النظر الاستقلالية وإبلاغها بأن الاستقلاليين لن يتمكنوا من الدخول معها في مباحثات بشأن مستقبل العلاقات المصرية – السودانية مالم يتم التالي :-

١- إلغاء المرسومين اللذين أصدرتهما حكومة الوفد في أكتوبر ١٩٥١ بشأن إسناد لقب «ملك مصر والسودان» لفاروق ووضع دستور ونظام حكم خاص بالسودان .

٢- قبول الحكومة المصرية بالتعاون من أجل إقرار مشروع قانون الحكم الذاتي .

٣- اعتراف الحكومة المصرية بحق السودانيين في تقرير مصيرهم[١٨] .

أُبلغ يحيى نور الخبير الاقتصادي لمصر في السودان بهذه الشروط وضُمنت في رسالة حملها إلى مصر في ٢٠ مايو ١٩٥٢ . كما أُبلغ يحيى نور بأنه مالم توافق الحكومة المصرية على هذه الشروط فلن تكون هناك ثمة جدوى لسفر وفد استقلالي لمصر[١٩] .

٥- رأي الحركة الاستقلالية

وفي مقابلة تمت في ٢٦ مايو ١٩٥٢ بمناسبة سفر الحاكم العام إلى لندن لقضاء إجازته السنوية وقبيل سفر الوفد الاستقلالي إلى مصر ، أُبلغ السيد عبد

الرحمن المهدي الحاكم العام بأن وجهة النظر التي سيحملها الوفد الاستقلالي إلى الحكومة المصرية تتلخص في النقاط التالية :

١- إن السودان يرغب في العيش في صداقة وعلاقات طيبة مع مصر .

٢- إن للسودانيين أيضاً مصلحة في مياه النيل .

٣- يرفض السودانيون السيادة المصرية على السودان في أي صورة أو شكل .

٤- على الحكومة المصرية أن تقبل مشروع قانون الحكم الذاتي وألا تؤخر إعطاء رأيها فيه .

٥- يرغب السودانيون في تقرير مصيرهم في أو قبل سنة ١٩٥٣ .

٦- إذا طالبت الحكومة المصرية بإجراء استفتاء فستبلغ بأن الاستفتاء يجب أن يتم عن طريق البرلمان السوداني .

وفي نفس المقابلة عبّر السيد عبد الرحمن المهدي للحاكم العام عن قلقه وانزعاجه من الاجتماع الذي عقده في ٢٠ مايو ١٩٥٢ مع هوسكنز مستشار شؤون الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية والذي كان قد زار السودان خلال شهر مايو ١٩٥٢ . فقد قال السيد عبد الرحمن إنه بدا له من ذلك الاجتماع أن الحكومة الأمريكية لا تزال تحاول تثبيت فكرة التاج المصري على السودان . وأعرب عن أمله في ألا تكون الحكومة البريطانية مشتركة في هذه المحاولات[٢٠] . وكان هوسكنز قد حث السيد عبد الرحمن على قبول التاج المصري الرمزي . ولكن السيد عبد الرحمن رفض ذلك وطلب من هوسكنز محاولة إقناع الحكومة المصرية بالموافقة على الإجراءات الدستورية في السودان وبأن يترك للبرلمان السوداني البت في مطالب مصر[٢١] .

٦- أشيسون وإيدن ومبادرة الهلالي

نوقشت دعوة الهلالي للحركة الاستقلالية خلال الاجتماع الذي عقد في باريس في ٢٦ مايو ١٩٥٢ بين أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا ودين أشيسون وزير الخارجية الأمريكية . وكان من بين أعضاء الجانب الأمريكي ولز

استابلر الذي زار السودان في ١٣ يناير ١٩٥٢ لاستطلاع وجهة نظر السودانيين بشأن قبول التاج المصري الرمزي .

ابتدر إيدن النقاش بقوله إنه يعتبر دعوة الهلالي للسودانيين (يقصد الاستقلاليين) لبحث الأمور مع الحكومة المصرية خطوة بناءة وشجاعة . وأعرب عن تأييد الحكومة البريطانية لهذه المباحثات وكشف النقاب عن أن الحكومة البريطانية شجعت الحكومة المصرية على ترتيبها . وقال إيدن إنه لا يستطيع التكهن بما ستسفر عنه هذه المباحثات : فقد يقبل السودانيون (يقصد الاستقلاليين) تسوية ما ويخلي سبيل الحكومة البريطانية من المسألة خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير ، وقد تنهار المباحثات وسيدرك المصريون عندئذ أن اعتراضات السودانيين على لقب الملك ليست تلفيقاً بريطانياً .

ومن جانبه قال أشيسون إن المفاوضات المباشرة بين المصريين والسودانيين (يقصد الاستقلاليين) ذات أهمية قصوى وربما تكون الفرصة الأخيرة للوصول إلى تسوية . ثم قال إن الجميع متفقون على الصلة بين مسألة الدفاع وموضوع السودان ، إلا أن المصريين لن يناقشوا مسألة الدفاع قبل الوصول إلى حل لموضوع لقب الملك . ولن يقبل البريطانيون لقب الملك دون استشارة السودانيين وتؤيدهم في ذلك حكومة الولايات المتحدة .

وفيما يبدو أنه انتقاد للحكومة البريطانية ، قال أشيسون إن الحكومة البريطانية اشترطت على مصر تقديم ضمانات معينة فيما يتعلق بنواياها في المستقبل إزاء السودان قبل التحدث إلى السودانيين . وأضاف أنه علم أن مصر رفضت هذه الشروط وتتحدث الآن مع السودانيين دون شروط مسبقة .

وهنا تدخل إيدن مكرراً القول بأن الحكومة البريطانية دعت إلى المحادثات المصرية - السودانية وباركتها ولم تضع لها أي شروط مسبقة . ولكنها طلبت من المصريين تأكيد بعض النقاط التي تعتقد الحكومة البريطانية أنه لا يمكن

بدونها أن يكون هناك أمل لقبول السودانيين لقب الملك في أي شكل .

واستأنف أشيسون حديثه قائلاً إن الظروف الراهنة تقتضي بأن تقوم الحكومة البريطانية بمشاورات إيجابية بغرض الوصول إلى حل وليس خلق عقبات أمام الحل . وأعرب عن أمله في ألا تضع الحكومة البريطانية أي شروط مسبقة . واقترح - إذا بات ضرورياً - أن يُبعث إلى السودان بشخص رفيع المكانة يتمتع بثقة البريطانيين والمصريين والسودانيين حتى تحظى استنتاجاته بالقبول .

وأكد أشيسون على ضرورة استمرار المحادثات المباشرة بين المصريين والسودانيين ولكنه طالب برعايتها وتوجيهها وقال إن على بريطانيا أن تتدخل وتبذل قصارى جهدها لإيجاد حل إذا ظهر أن المحادثات ستنهار ، إذ ليس من الصائب أن يترك الأمر كلياً للمصريين . وكرر أشيسون القول بأن هذه المحادثات تشكل الفرصة الأخيرة . وحذر من أنه إذا لم تحل المسألة فسوف يتزايد الضغط على الحكومة البريطانية للخروج من مصر ، وعلى الحكومة المصرية لقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة .

ولم يستبعد إيدن إذا اقتضت الضرورة إرسال مبعوث إلى السودان للمساعدة في حل المشكلة . وألمح إلى أنه فكر في الذهاب بنفسه إلى القاهرة والخرطوم . ولكنه قال إنه لا يستطيع ممارسة ضغط على السودانيين لقبول لقب الملك فاروق .

وتشكك استابلر في أن تبقى حكومة الهلالي طويلاً في الحكم لأنها لم تحرز خلال الثلاثة أشهر التي أمضتها في الحكم أي تقدم في تحقيق الطموحات الوطنية المصرية . وحذر من أنها ستتعرض لضغط متزايد إذا لم تحصل على تسوية لمسألة السودان .

وسارع إيدن إلى القول بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع الإبقاء على حكومة الهلالي على قيد الحياة بإطعامها السودانيين . ونبه إلى أن الرأي العام البريطاني مفرط في الحساسية تجاه مسألة السودان ولن يقبل خيانة السودانيين .

ولكن أشيسون أوضح أن الولايات المتحدة لا تطلب من الحكومة البريطانية خيانة السودانيين . وقال إن المصريين يطلبون صيغة ما بشأن السودان وستكون الحكومة البريطانية محقة في رفض أي صيغة تؤدي إلى تنفير السودانيين . ثم أشار إلى أنه يمكن النظر إلى طلب المصريين بطريقين : فقد يقبلون بصيغة تعترف فقط بمبدأ وحدة وادي النيل . ولكن من الجانب الآخر ربما يسعون عن طريق هذا المبدأ لفرض واقع السيطرة المصرية على السودان وهذا بالطبع غير مقبول للحكومة البريطانية ووافقت الحكومة الأمريكية على ألا يسمح به . وتساءل أشيسون عما إذا كان من الممكن أن توجد بين الصيغة والواقع وسيلة تؤمن السودانيين ضد التدخل المصري ، وفي نفس الوقت تقنعهم بقبول لقب الملك بطريقة ما .

وأكد إيدن مرة أخرى أنه لا يستطيع ممارسة ضغط على السودانيين لقبول لقب الملك ، وأضاف أن السودانيين قوم بسطاء وإذا علموا أن الحكومة البريطانية ترغب في اعترافهم بلقب الملك فسيفترضون أنها بذلك تسلم بواقع الملكية وتبعاً لذلك السيادة المصرية على السودان ولن تؤثر في ذلك عبارة «تاج رمزي» .

وفي ختام الاجتماع قال أشيسون إن المهم هو رعاية المباحثات الجارية بين المصريين والسودانيين (يقصد الاستقلاليين) وعدم إضاعة فرصة الوصول إلى اتفاق(٢٢) .

٧- الوفد الاستقلالي يتوجه إلى مصر

مع إن السيد عبد الرحمن المهدي لم يتلق رأي الحكومة المصرية في الشروط التي حملها يحيى نور إلى مصر في ٢٠ مايو ١٩٥٢ ، إلا أن السيد عبد الرحمن رأى بالرغم من ذلك أن يتوجه الوفد الاستقلالي إلى مصر في ٢٧ مايو ١٩٥٢ . وكان السيد عبد الرحمن قد تلقى مكالمة هاتفية في ٢٣ مايو ١٩٥٢ من وزير المالية المصرية محمد زكي عبد المتعال الذي أبلغه أن الهلالي ينتظر

بشغف زيارة الوفد الاستقلالي وبأنه متفائل لما ستسفر عنه الزيارة من نتائج[٢٣] .

تكوّن الوفد الاستقلالي من عبد الله الفاضل المهدي ، وعبد الرحمن علي طه ، ومحمد صالح الشنقيطي ، وإبراهيم أحمد ، وبابو نمر ، وكمال عبد الله الفاضل[٢٤] . وقد كُلف الوفد بإطلاع الحكومة المصرية على وجهة نظر الحركة الاستقلالية بشأن مسألة السودان ومستقبل العلاقات المصرية - السودانية والاطلاع على وجهة نظر الحكومة المصرية . ولم يكن للوفد تفويض غير ذلك[٢٥] .

استقبل الوفد الاستقلالي في مطار القاهرة كامل الجاويش محافظ القاهرة نيابة عن أحمد نجيب الهلالي ويحيى نور الخبير الاقتصادي لمصر في السودان وممثلون لجميع الهيئات السودانية بمصر . وانتدبت جماعة الإخوان المسلمين صالح عشماوي وعبد القادر عودة لاستقبال الوفد الاستقلالي . كما كان في الاستقبال بعض ضباط الجيش المصري الذين عملوا في السودان أو لهم صلة به . وكان من بين هؤلاء علي نجيب وشقيقه محمد نجيب الذي قاد بعد حوالي شهرين من زيارة الوفد الاستقلالي ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتم في عهده التوقيع على اتفاق بين الاستقلاليين والحكومة المصرية[٢٦] .

وفور وصوله إلى القاهرة ، قام الوفد بزيارة قصر عابدين ووقع على سجل التشريفات الملكية . كما قام أعضاء الوفد بزيارة مجاملة للسفارة البريطانية حيث اكتفوا بترك بطاقاتهم واعتذروا عن مقابلة السفير حتى لا يساء تفسير ذلك[٢٧] .

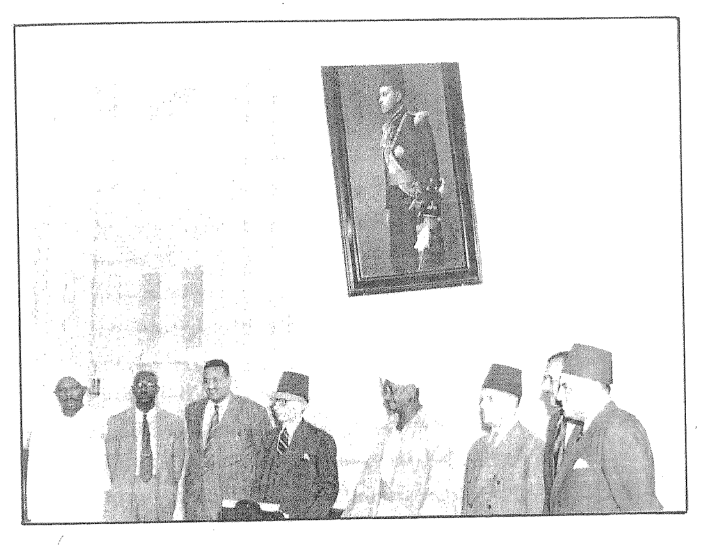
وخلال إقامته في القاهرة والإسكندرية استقبل الوفد الاستقلالي ممثلين لعدد من الأحزاب والهيئات المصرية . وقد كان من بين هؤلاء رئيس الوزراء السابق علي ماهر والمرشد العام للإخوان المسلمين حسن الهضيبي . كما لبى الوفد دعوة الإفطار التي أقامها له عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية[٢٨] .

وفي الإسكندرية زار الوفد الاستقلالي النادي السوداني وشاهد فرقة المسرح الحديث حيث ألقى زكي طليمات كلمة ترحيب بالوفد تخللتها هتافات من بعض الحاضرين بحياة وحدة وادي النيل . وقد رد عليه عبد الرحمن علي طه بكلمة قال فيها «أؤكد للمستمعين الكرام بأننا حريصون على صداقة مصر ، وحريصون على رعاية مصالح مصر ، ولكننا في ذات الوقت حريصون أيضاً على كرامة السودان»[٢٩] .

٨- بدء المفاوضات[٣٠]

وفي المفاوضات التي دارت مع الوفد الاستقلالي مثل الحكومة المصرية رئيس الوزراء أحمد نجيب الهلالي ووزير الخارجية عبد الخالق حسونة . وقد عقد الجانبان أربع جلسات في ٣١ مايو و ٤ و٧و ٩ يونيو ١٩٥٢ . وقد خُصصت الجلستان الأولى والثانية لعرض وجهة نظر الطرفين . أما الجلسة الثالثة فتضمنت الأسئلة التي طرحها الجانب الاستقلالي للحصول على توضيحات للمقترحات المصرية ، وأما الجلسة الرابعة فقد كانت ختامية . ولم يتبادل الجانبان أي مذكرات مكتوبة بالمواضيع التي تطرق إليها البحث بل اكتفيا بالحديث الشفوي .

شكر الوفد الاستقلالي الهلالي على الفرصة التي أتاحها للاستقلاليين مشيراً إلى أن الأيام كانت قد ضنت بمثلها في الماضي . ثم استعرض الوفد مواقف الحكومات المصرية المتعاقبة من مسألة السودان وموقفها تجاه الحركة الاستقلالية وكيف باعدت تلك المواقف بين مصر وبين فريق كبير من السودانيين وأفسدت ما بين السودانيين أنفسهم . وقد أشار الوفد الاستقلالي بوجه خاص إلى رفض مصر في عام ١٩٤٦ للوثيقة التي ائتلفت عليها الأحزاب السودانية في ٣ أكتوبر ١٩٤٥ وما ترتب على ذلك من شطر السودانيين إلى فريقين . وقال الوفد إنه لا يذكر ذلك على سبيل العتاب وإقرار اللوم وإنما من قبيل التاريخ .



الوفد الاستقلالي للمفاوضات مع حكومة الهلالي ويبدو من اليمين يحيى نور ، وإبراهيم أحمد ، وعبد الخالق حسونة ، وعبد الله الفاضل ، وأحمد نجيب الهلالي ، ومحمد صالح الشنقيطي ، وعبد الرحمن علي طه ، وبابو نمر .

وتطرق الوفد الاستقلالي إلى المراسيم التي أصدرتها حكومة الوفد في أكتوبر ١٩٥١ والتي كما سبقت الإشارة قد أنهت العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وباتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ونصت على أن مصر والسودان وطن واحد ، وعلى أن يكون لقب الملك فاروق «ملك مصر والسودان» ، وعلى أن يقرر نظام الحكم في السودان بقانون خاص . تساءل الاستقلاليون عن السر في إعلان هذه المراسيم والتمسك بها إذا كانت كما قيل مؤقتة ولم تأت بجديد من الناحية القانونية ثم مطالبة الدول بالاعتراف بها وإشعار بريطانيا بحل مشكلة السودان كلها إذا هي وافقت على لقب الملك .

وعبّر وفد الحركة الاستقلالية عن إخلاص السودانيين لمصر وإيمانهم بأن القطرين لابد لهما أن يعيشا في حسن جوار وتفاهم . وأكد الوفد حرص السودانيين على احترام حقوق مصر القائمة في مياه النيل وحرصهم على القسمة العادلة في أي مشاريع جديدة . وأعرب الوفد عن أمله في أن تساعد مصر السودان على تحقيق الحكم الذاتي بالموافقة على مشروع قانون الحكم الذاتي الذي رفع لها بأسرع ما يمكن مع اقتراح أي تعديلات تراها ، وأن تساعده كذلك على تقرير المصير عن طريق البرلمان السوداني .

٩- الهلالي يرد

قال الهلالي لوفد الاستقلاليين إن مصر ليست لها مطامع استعمارية ولا تبغي سلطاناً أو سيطرة على السودان ، وإن هدفها الأول هو أن تساعد السودانيين على المضي في الطريق الذي يريدونه . وقال أيضاً إن التاج الذي تتمسك به مصر لا يغير الأوضاع الحاضرة في السودان ولكنه يحمي حقوق مصر لأن مصر إذا تخلت عن التاج بعد إلغاء اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ فكأنما محت اسمها بنفسها من السودان وسلمته للإنجليز لينفردوا به لأنها لا تملك حتى الحق في تعيين الحاكم العام .

وتساءل الهلالي لماذا وضع الاستقلاليون ثقتهم في الوعود البريطانية في

الوقت الذي اكتشفت فيه مصر ومنذ زمن بعيد بأن مثل هذه الوعود ليست ذات قيمة . وانتقد الهلالي مشروع قانون الحكم الذاتي وقال إنه يجعل من الحاكم العام ملكاً غير متوج على السودان .

وفيما يبدو أنه إشارة إلى الصيغة البريطانية بشأن السودان والتي قدمت إلى مصر في ٣ مايو ١٩٥٢ ، قال الهلالي إن تقرير المصير يجب أن يكون على أساس الاستقلال أو الاتحاد مع مصر وليس هناك «أي وضع آخر» . وفسر الوضع الآخر بأنه يعني الانضمام إلى رابطة الشعوب البريطانية «الكومنولث» . وعبّر الهلالي عن تخوفه من أن يؤدي اطمئنان الحركة الاستقلالية إلى الإدارة البريطانية إلى أن يختار الاستقلاليون عند الاستفتاء انضمام السودان إلى رابطة الشعوب البريطانية . وسبقت الإشارة إلى أن الحكومة المصرية ولنفس السبب كانت قد تحفظت في ردها في ٢٠ مايو ١٩٥٢ على الصيغة البريطانية الجديدة على عبارة «أي وضع آخر» .

١٠- الوفد الاستقلالي يعقب

وفي تعقيبهم على الهلالي ، قال الاستقلاليون إنهم حصلوا في الوقت الحاضر من الإدارة البريطانية على خطوات معلومة محددة تتلخص في قيام الحكم الذاتي وحق تقرير المصير حالما يشاءونه . ولذلك فمن الصعوبة بمكان أن يقبلوا أي وضع جديد قد يغير أو يرجئ التطورات الدستورية ، أو أن يقبلوا أي تغيير في الوضع الحاضر إلى أن يتم الحكم الذاتي وبينهم وبينه أربعة شهور .

وعبّر الوفد الاستقلالي عن اعتقاده بأن إنجلترا لا يمكن أن تتراجع عن وعودها بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير لسبب واحد هو أنها ان فعلت ذلك فسينقلب الهدوء الحاضر إلى اضطرابات قد تؤدي إلى ما هو أخطر من الثورة . وأشار الوفد الاستقلالي إلى أن وعد الإنجليز بشأن حق تقرير المصير حالما يريده السودانيون أمر قصير المدى وسينكشف عن قريب فلماذا لا نجربه؟ ثم حذر الوفد من أن ترك الأمور على حالتها الراهنة يقوي الثقة بإنجلترا ويضعفها في

مصر وهذا ما لا يريده أي سوداني . وأوضح الاستقلاليون أن مشروع قانون الحكم الذاتي ليس من صنع الإنجليز وإنما من صنع السودانيين . وأما العيوب التي اعترت بعض أجزائه فتعود إلى الظروف المحلية في السودان . وأوضح الاستقلاليون كذلك أن سلطات الحاكم العام قد تم تحديدها بناء على رغبات ممثلي الجنوب وزعماء القبائل .

ثم أكد الاستقلاليون للهلالي أنه طالما أن اطمئنان الحركة الاستقلالية للإدارة البريطانية قد اتجه اتجاهاً استقلالياً فلا خوف إذن من ربط السودان بالتاج البريطاني .

١١- مقترحات الهلالي

لإيجاد علاقة قانونية بين مصر والسودان تحل محل الاتفاقيتين والمعاهدة التي ألغيت ، اقترح الهلالي أن يوافق الاستقلاليون على التاج الرمزي المؤقت خلال فترة الانتقال . وأكد الهلالي أن التاج الرمزي المؤقت لن يحدث أي تغيير في الأوضاع الإدارية الراهنة في السودان .

ورداً على سؤال للوفد الاستقلالي عن الفائدة التي ستجنيها مصر من ذلك ، قال الهلالي إن الغرض من التاج الرمزي المؤقت هو حماية حقوق مصر في السودان ، لأن مصر بعد إلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ فقدت مركزها القانوني في السودان خاصة فيما يتعلق بتعيين الحاكم العام ومخاطبة حكومة السودان في مختلف الأمور . وهنا سأله الوفد الاستقلالي : إذا كان الأمر كذلك فلم لم تكتف الحكومة المصرية بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وتبقي على اتفاقيتي ١٨٩٩ لحفظ مركزها في السودان؟ فأجاب الهلالي بأنه لم يكن شخصياً موافقاً على إلغاء اتفاقيتي ١٨٩٩ ولكن مصر تورطت في المسألة ولا يمكن الآن العدول عن ذلك الإلغاء .

ثم أعلن الهلالي أنه إذا قبل الاستقلاليون التاج الرمزي المؤقت فإن مصر مستعدة لقبول الآتي وتنفيذه :

١- أي دستور يضعه السودانيون بأنفسهم .
٢- تعليق سيادة السودان لأهله إلى أن يتم الاستفتاء على الاستقلال أو الاتحاد ، وأن يكون الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد كفالة الحريات .
٣- تتنازل مصر عن التحفظات الخاصة بالجيش والتمثيل الخارجي والعملة بشرط ألا تعتبر مصر دولة أجنبية من ناحية السياسة الخارجية . فقد أبدى الهلالي موافقته على أن تبقى السياسة الخارجية في يد الحاكم العام باستثناء ما يتعلق بمصر والسودان لأنه كما قال لا مصر ولا الحركة الاستقلالية تريد أن تُعتبر مصر دولة أجنبية وذلك عندما تثار مثلاً مسائل الري . وكانت التحفظات المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع والجيش والنقد قد وردت أصلاً في أحد المراسيم التي أصدرتها حكومة الوفد في أكتوبر ١٩٥١ بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ .
٤- تحدد مصر تاريخاً للحكم الذاتي وتقرير المصير حسب مشيئة السودانيين .
٥- توافق مصر على ألا يحدث أي تغيير في الأوضاع الحاضرة في السودان . وبالنسبة لهذه النقطة استوضح الاستقلاليون الهلالي قوله بأن الاعتراف بالتاج الرمزي لن يؤثر على إدارة السودان الحالية واستغربوا كيف يترك الاعتراف بالتاج الرمزي أي صفة قانونية لبقاء تلك الإدارة أو لحق بريطانيا في ترشيح الحاكم العام . ولكن الهلالي قال للاستقلاليين إنه عندما «نتفق على الدستور ونعدله حسب مشيئتكم ونحد من سلطات الحاكم العام الحاضرة ويكون الوزراء سودانيين مسؤولين فإنهم يشرفون على من تحتهم من الموظفين البريطانيين ولا حاجة إلى تغيير» .
٦- تصدر مصر بكل ما تقدم مرسوماً قوياً يعلن في الأمم المتحدة . وقد اشترطت مصر أن يتم صدور المرسوم وإعلان قبول التاج المصري على السودان في وقت واحد . وقد نقل الهلالي إلى الوفد الاستقلالي أن السفيرين البريطاني والأمريكي في القاهرة استيفنسن وكافري أبلغاه بأن

حكومتيهما ستضمنان تأييد مثل هذا الاتفاق .

٧- تتعهد مصر بأن تحول بالطرق الدستورية دون تدخل العرش لتعديل أو تغيير ما يتفق عليه الطرفان . وكان الوفد الاستقلالي قد تخوف من أن ما قد يتم الاتفاق عليه مع حكومة الهلالي ربما يكون عرضة للإلغاء من جانب الملك أو أي حكومة أخرى لأي ظرف طارئ كالحرب مثلاً أو أي ظرف آخر لا يكون في الحسبان الآن .

١٢- وجهة النظر الاستقلالية

في معرض تعليقه على اقتراح الهلالي بشأن التاج الرمزي المؤقت قال الوفد الاستقلالي إن التاج معناه السيادة في نظر الناس ولا يمكن أن يفسروه بغير ذلك . وأشار الوفد إلى أنه طالما أن الناس قد نفروا في الماضي من السيادة التي جاء بها صدقي في عام ١٩٤٦ ، فليس بإمكان الوفد أن يعود الآن ليقول للناس جئناكم بسيادة مصر على السودان . ثم اقترح الوفد الاستقلالي تسوية مسألة السودان على الأسس التالية :-

١- التفكير في حل آخر غير التاج الرمزي المؤقت كأن يعاد النظر في اقتراح تكوين لجنة ثلاثية من مصر وبريطانيا والسودان لتعمل مع الحاكم العام وبذلك تطمئن مصر على تنفيذ إجراءات الحكم الذاتي وتحل العقدة القانونية التي تورطت فيها مصر يوم أصدرت حكومة الوفد تلك المراسيم المشهورة . وسبق لنا القول ان اقتراح تكوين لجنة ثلاثية الذي طرحه الوفد الاستقلالي كان قد أثير أصلاً إبان مباحثات خشبة - كامبل في ٦ - ٢٨ مايو ١٩٤٨ . فقد نوقشت في تلك المباحثات فكرة إنشاء لجنة مصرية - بريطانية - سودانية دائمة للإشراف على تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي .

٢- أن توافق مصر على دستور الحكم الذاتي الذي أرسل إليها ولها أن تقترح أي تعديلات تراها .

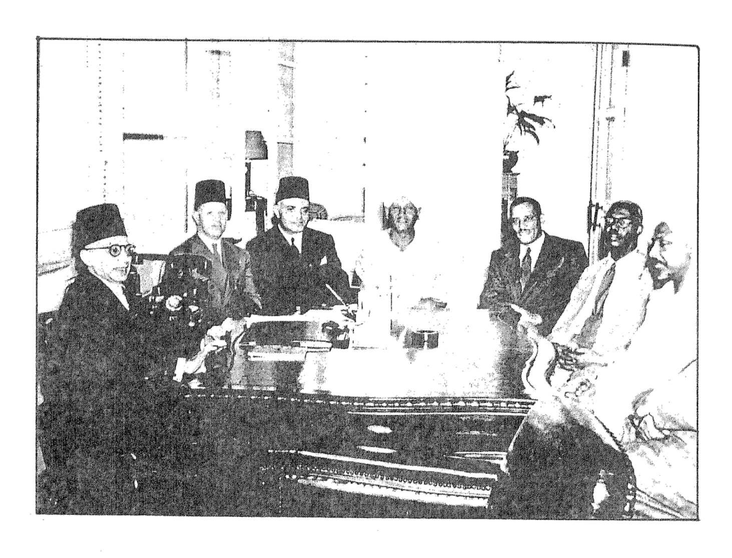
٣- أن يتم إجراء الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد أن تكفل له الحرية التامة ، وأن يكون الاستفتاء على وجهين : الاستقلال أو الارتباط مع مصر .

٤- يجب أن تتم في مرحلة الحكم الذاتي مفاوضات مع مصر لتنظيم مياه النيل الحاضرة والمقبلة نظراً لحاجة السودان الماسة للتوسع الزراعي والتقدم الاقتصادي . وكان الهلالي قد استشهد بالمثل المصري «الميه ما تفتش على العطشان» عندما تحدث الوفد الاستقلالي عن نفاذ حصة السودان من مياه النيل .

٥- في حالة استقلال السودان فإن الحكومة السودانية ستدخل على الفور في مفاوضات مع مصر لتحديد العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين ، لأن الاستقلاليين أحرص ما يكونون على قيام التعاون وتبادل الثقة مع مصر .
وذهب الوفد الاستقلالي إلى حد القول بأنه إذا ترتب على الاستفتاء اختيار الاستقلال فإن السودان سيدخل مباشرة في مفاوضات مع مصر لإقرار نوع الاتحاد الذي يربط بين البلدين كما اقترح في الوثيقة التي ائتلفت عليها الأحزاب السودانية في ٣ أكتوبر ١٩٤٥ . وسبقت الإشارة إلى أن الأحزاب السودانية قد اتفقت قبل سفر وفد السودان إلى مصر في ٢٢ مارس ١٩٤٦ على تفسير للبند الأول من الوثيقة . ويقضي هذا التفسير بأن تحدد الحكومة السودانية الحرة نوع الاتحاد مع مصر .

١٣- ختام المفاوضات

في الجلسة الختامية للمفاوضات التي عقدت في ٩ يونيو ١٩٥٢ شكر الوفد الاستقلالي الهلالي على ما لقيه من ترحيب وأشاد بالجو الودي والإخلاص الذي ساد المفاوضات . ثم أعلن الوفد أنه سيرفع مقترحات الهلالي إلى السيد عبد الرحمن المهدي راعي الحركة الاستقلالية . كما نبه الوفد إلى أنه يتحدث باسم الحركة الاستقلالية ولا يستطيع أن يتحدث باسم الأحزاب السودانية



الوفد الاستقلالي في المفاوضات مع حكومة الهلالي من اليمين إلى الشمال : بابو نمر ، وعبد الرحمن علي طه ، وإبراهيم أحمد ، وعبد الله الفاضل ، ويحيى نور ، وعبد الخالق حسونة ، وأحمد نجيب الهلالي .

الأخرى وحتى إذا ما قبل الاستقلاليون بالمقترحات المصرية فقد لا يقبلها الآخرون . واستفسر الوفد الاستقلالي عما ستفعله الحكومة المصرية في هذه الحالة . ولكن الجانب المصري لم يرد على هذا الاستفسار .

ومن جانبه حمّل الهلالي الوفد الاستقلالي تحية مقرونة بالاحترام إلى السيد عبد الرحمن المهدي وأعرب عن أمله في تلقي الرد على مقترحاته بأقرب فرصة لئلا يطول الوقت فيمضي الناس في التأويل والافتراضات . واتفق الطرفان على أن يكون الرد إما بإرسال مندوبين إلى مصر أو يرسل في مظروف مختوم يسلم في الخرطوم ليحيى نور .

وبعد عودته إلى الخرطوم يوم الثلاثاء ١٠ يونيو ١٩٥٢ أصدر الوفد الاستقلالي بياناً قال فيه إنه أطلع الحكومة المصرية على وجهة نظر الاستقلاليين ووقف على وجهة نظر مصر بشأن العلاقات بين مصر والسودان . وجاء في البيان أن الوفد سيشرع على الفور في إعداد مذكرة ترفع للسيد عبد الرحمن المهدي لدراستها وأخذ الرأي فيها . وأشار البيان إلى أنه إلى أن يتم ذلك فإن ما ينشر عن تلك الاتصالات غير صحيح ولا يمت إلى الحقيقة بصلة . إذ لم يكن للوفد تفويض بالبت في شيء غير عرض وجهة نظر الاستقلاليين ومناقشة وجهة النظر المصرية وحملها للخرطوم .

وحري بالذكر أنه بالرغم من أن الحزب الجمهوري الذي كان يدعو أيضاً لاستقلال السودان التام لم يكن ممثلاً في الوفد الاستقلالي ، إلا أن رئيس الحزب محمود محمد طه قال إن الوفد «أبرز شخصية السودان في الدوائر المصرية الرسمية والشعبية ، ونال إعجاباً أقوى مما ظفرت به حتى الآن أي هيئة ، وأنه لفت نظر المصريين إلى ما لم يشاءوا أن يلتفتوا إليه من قبل وهو أن للسودان شخصية يجب أن تحترم»[٣١] .

١٤- الهلالي يطلب وساطة إيدن

أثناء وجود الوفد الاستقلالي في الإسكندرية وبالتحديد في ٤ يونيو ١٩٥٢ طلب الهلالي من السفير البريطاني استيفنسن أن يقوم أنتوني إيدن بإبلاغ السيد

عبد الرحمن المهدي بأي طريقة يراها ملائمة بأن الحكومة البريطانية لن تعارض أي اتفـاق ودي يتم بينه وبين الحكومـة المصـرية . ويبـدو أن تشـدد الـوفـد الاستقلالي هو الذي أملى على الهلالي التقدم بهذا الطلب .

وفي برقيته بشأن هذا الموضوع إلى وزارة الخارجية البريطانية ، قال السفير استيفنسن إن الهلالي كان يدرك أنه لا سبيل للحكومة البريطانية لفرض ضغط على السيد عبد الرحمن المهدي وأن كل ما كان يرجوه الهلالي هو أن تخطر الحكومة البريطانية السيد عبد الرحمن بأنه إذا اقتنع بوجهة النظر المصرية ، فإن الحكومة البريطانية لن تعترض على ما سيتم عليه الاتفاق بينه وبين الحكومة المصرية .

وأشار السفير في برقيته كذلك إلى أنه نبه الهلالي إلى أن جزءاً كبيراً من سكان السودان لا يدين بالولاء للسيد عبد الرحمن المهدي وسأله عما إذا كان سيدعو لزيارة مصر ممثلين لوجهات النظر السودانية الأخرى . فأجاب الهلالي بأنه فيما يتعلق بالختمية فإنه يعرف سلفاً ردهم . وفيما يتعلق بالقبائل الجنوبية قال الهلالي إن كل ما يلزم بالنسبة لهؤلاء هو كلمة «طمأنة» من الحاكم العام[٣٢] .

وفي رده على برقية السفير استيفنسن ، قال إيدن إنه يرحب بالطبع بأي تقارب في وجهات نظر حزب الأمة والحكومة المصرية إذا أدى إلى تحسين العلاقات بين مصر والسودان وبذلك مكّن الحكومة البريطانية من تسوية خلافاتها مع مصر . ولهذا السبب قال إيدن إنه شجع إرسال الوفد الاستقلالي إلى مصر .

ولكن إيدن نبه إلى أن أي تقارب كهذا ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مصالح السودان ككل . ومضى للقول بأن موافقة الحكومة البريطانية على الاتفاق الذي قد يتم بين الحكومة المصرية والسيد عبد الرحمن المهدي ستعتمد إلى حد ما على طبيعة هذا الاتفاق . وأشار إيدن إلى أنه طالما أن السيد عبد الرحمن المهدي

لا يمثل السودان ككل فليس من المناسب الحديث عن اتفاق بينه وبين الحكومة المصرية . ثم أكد إيدن أنه في هذه المرحلة وقبل معرفة بنود الاتفاق غير مستعد للقول بأن أي اتفاق يكون مرضياً للسيد عبد الرحمن المهدي سيكون مقبولاً لدى الحكومة البريطانية[٣٣] .

وفي معرض تعليقه على الطلب الذي تقدم به الهلالي لإيدن ، حذر الحاكم العام من الافتراض خطأ بأن الوصول إلى اتفاق مع الحركة الاستقلالية سيحل مشكلة الاعتراف بلقب الملك وانتقد افتراض الهلالي بأن الجنوب تكفيه كلمة «طمأنة» من الحاكم العام ووصفه بعدم الواقعية .

وفي تحليله لموقف طائفة الختمية قال الحاكم العام إن اتصال الحكومة المصرية مؤخراً بالسيد عبد الرحمن المهدي أعطى السيد علي الميرغني انطباعاً بأن الحكومة المصرية تعتقد أنه مضمون الجانب . وذكر الحاكم العام أنه قد صدر من السيد علي الميرغني أنه لن يقبل بأي اتفاق يتم التوصل إليه بين الحكومة المصرية ووفد السيد عبد الرحمن المهدي ، وأنه إذا تم مثل هذا الاتفاق فسيعلن تحالفه مع الحزب الجمهوري الاشتراكي .

وقد وجد الحاكم العام في هذا دليلاً على وجهة النظر التي عبّر عنها كثيراً والتي مؤداها أن معارضة طائفة الختمية لمقترحات حكومة السودان بشأن الدستور وتأييدهم لمصر لا تعود إلى الرغبة في الاتحاد مع مصر وإنما إلى الخصومة الشخصية بين السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي . وتوقع الحاكم العام إذا تم تقارب بين السيد عبد الرحمن المهدي والحكومة المصرية أن يحدث تحول كامل للمعسكر الاستقلالي من قبل الختمية والطوائف الأخرى التي لا تدين بالولاء للسيد عبد الرحمن المهدي[٣٤] .

١٥- الاستقلاليون يرفضون مقترحات الهلالي

بعد عودة الوفد الاستقلالي إلى السودان في ١٠ يونيو ١٩٥٢ عرضت مقترحات الهلالي على السيد عبد الرحمن المهدي ونوقشت من قبل فصائل الحركة الاستقلالية . وقد انتهى الأمر بالحركة الاستقلالية إلى رفض اقتراح

الهلالي بالاعتراف بالتاج الرمزي المؤقت خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير لأنه من مصلحة الطرفين ألا تتأثر علاقة البلدين بإجراء مؤقت قد يؤدي إلى كثير مما يضر مصر والسودان وإلى كثير من عدم الأمن والاستقرار .

واستقر رأي الحركة الاستقلالية كذلك على التقدم للهلالي باقتراح لإيجاد علاقة قانونية بين مصر والسودان خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير . وفي هذا الصدد أيدت الحركة الاستقلالية الاقتراح الذي تقدم به وفدها والذي يقضي بتشكيل لجنة ثلاثية من السودانيين والمصريين والإنجليز لتعمل مع الحاكم العام خلال تلك الفترة . وأشارت الحركة الاستقلالية إلى أنه إذا قُبل المبدأ فيمكن الاتفاق على تكوين اللجنة واختصاصاتها[٣٥] .

ولكن حكومة الهلالي لم تبق في الحكم لتتلقى رد الحركة الاستقلالية . إذ استقالت في ٢٨ يونيو ١٩٥٢ وخلفتها في ٢ يوليو ١٩٥٢ حكومة جديدة برئاسة حسين سري .

١٦- سري يدعو لمواصلة التفاوض

في ٧ يوليو ١٩٥٢ قال سري لكريسويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية في القاهرة إن مسألة السودان أصبحت صعبة نظراً لرفض الحكومة البريطانية ممارسة النفوذ الكبير الذي تحظى به على السودانيين (يقصد الاستقلاليين) لكي يوافقوا على لقب الملك خلال الفترة الانتقالية لحين تقرير المصير . وأضاف سري أن حكومته وأي حكومة أخرى تقبل بحق السودانيين في اختيار مستقبلهم ، ولكنه قال إنه مهتم بمسألة الفترة الانتقالية وأعرب عن أمله في أن تساعد السلطات البريطانية في السودان بشكل أكبر من ذي قبل حول هذه المسألة المحدودة .

أجاب كريسويل بأنه قد تمت مناقشة هذه المسألة خلال الأشهر القليلة الماضية ولا يحتمل أن توافق الحكومة البريطانية على فرض أية ضغوط أو نفوذ على السودانيين بهذا الصدد ، فالقضية يجب أن تترك ليقررها السودانيون بأنفسهم .

وأبدى كريسويل إستعداد بلاده لبذل قصارى جهدها لتشجيع السودانيين (يقصد الاستقلاليين) على استمرار الاتصالات مع مصر لمناقشة كافة القضايا بشكل مفتوح وبصراحة .

وانتقد كريسويل استمرار العزف على مسألة لقب الملك ووصفه بعدم الواقعية ، وقال لسري إنه إذا أراد إحراز أي تقدم فإنه ينبغي عليه أن يركز التفكير على المسألة الأكثر عملية ألا وهي التعاون بين مصر والسودان في المستقبل . ورد سري بأنه يرغب في النظر في مسائل أخرى كإصدار دستور للسودان في المستقبل . ولكنه قال إن مسألة لقب الملك أصبحت جزءاً من الدستور المصري ولذلك فهي مهمة لتحقيق أي تقدم[٣٦] .

ويبدو أن حسين سري قد أخذ بنصيحة كريسويل . ففي ٨ يوليو ١٩٥٢ اتصل محمد هاشم وزير الداخلية المصري بالسيد عبد الرحمن المهدي وأبلغه دعوة مصر الرسمية لزيارتها قبل بدء الرحلة التي كان يزمع القيام بها إلى سويسرا[٣٧] .

ولما كان الاستقلاليون حريصين على توضيح موقفهم لمصر وعلى إيجاد أحسن العلاقات مع حكومتها ، فقد رأوا أنه من الحكمة الاستجابة لدعوة حسين سري على أن يوفد السيد عبد الرحمن قبل زيارته لمصر اثنين من أعضاء الوفد الاستقلالي الذي تباحث مع الهلالي لتقديم عرض موجز للمباحثات ونقل رد الاستقلاليين على مقترحات الهلالي . ولهذا الغرض سافر إلى مصر في ١٠ يوليو ١٩٥٢ عبدالله الفاضل المهدي ومحمد صالح الشنقيطي حيث أبلغا وزير الداخلية محمد هاشم بأن الحركة الاستقلالية ترفض اقتراح الهلالي بشأن التاج الرمزي المؤقت وتقترح إحياء فكرة اللجنة الثلاثية التي طرحت في مباحثات خشبة - كامبل في مايو ١٩٤٨[٣٨] .

وتجدر الإشارة إلى أن جناحي حزب الأشقاء وحزب الجبهة الوطنية احتجوا على دعوة سري للسيد عبد الرحمن المهدي . فقد ورد في برقية وقع عليها

إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين والدرديري محمد عثمان أن الأحزاب الاتحادية التي تكوّن الأغلبية الساحقة بالسودان حينما رحبت بمحاولات مصر للتفاهم مع حزب الأمة وأنصاره من موظفي الوضع الراهن بغرض جمع كلمة السودانيين وتوحيد صفوفهم على الأهداف السودانية الحقة ، فإنها تشعر في واقع الأمر أنها مجرد محاولات لتمكين الخطة المرسومة ، وأنه لا طائل من وراء تلك المفاوضات مع زعيم حزب الأمة الذي أعلن من قبل وأكد بالأمس عدم قبول التاج المشترك رمزياً أو أصيلاً . ثم عبّرت البرقية عن احتجاج الأحزاب الاتحادية لتطور المفاوضات مع السيد عبد الرحمن المهدي إلى صميم المسألة السودانية دون اشتراك الأحزاب الاتحادية مما يضفي على زعيم حزب الأمة وحده صفة المتكلم باسم السودان كله ، ويعطي الإنجليز الحجة في تدعيم الوضع الحالي الجائر وتثبيت أقدامهم[٣٩] .

على أية حال حُدد يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ تاريخاً لبدء زيارة السيد عبد الرحمن المهدي لمصر . ولكن حسين سري استقال في ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وعُهد إلى الهلالي بتشكيل حكومة جديدة . ولم يبق الهلالي في الحكم أكثر من ١٨ ساعة . ففي صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استولى الجيش على السلطة في مصر .

الهوامش

١ . انظر :

FO 371/96902, Brief for Secretary of State's visit to Washington, January 1952, also Foreign Office to Cario, January 19, 1952, ibid., and Burrows, Washington, to Allen, Foreign Office, February 2, 1952, ibid.

٢ . انظر :

FO 371/96896, Allen, Foreign Office, to Creswell, Alexandria, July 11, 1952.

٣ . انظر :

Mavrogordato, Behind the Scenes (1982), p. 106, also Robertson, op. cit., pp. 149 - 150, and Mansour Khalid, op. cit., pp. 103 - 104.

٤ . انظر :

FO 371/96902, Khartoum to Foreign Office, January 21, 1952, also Foreign Office to Khartoum, January 31, 1952, ibid., and Khartoum to Foreign Office, February 6, 1952, ibid.

٥ . FO 371/96903, Strang, Foreign Office, to Howe, Khartoum, March 14, 1952.

٦ . FO 371/96904, Howe to Strang, March 30, 1952.

٧ . ورد هذا في :

FO 371/96908, Eden to Stevenson, April 30, 1952.

٨ . FO 371/96905, Record of the meeting held in the Secretary of State's Room on April 29 and 30, 1952.

٩ . Eden to Stevenson, April 30, 1952, loc. cit.

١٠ . FO 371/96905, Khartoum to Foreign Office, May 5, 1952.

١١ . النيل : ٢٧ أبريل ١٩٥٢ ، انظر أيضاً النيل : ٣ مايو ١٩٥٢ .

١٢ . FO 371/96854, Foreign Office to Khartoum, March 31, 1952.

١٣ . Khartoum to Foreign Office, March 31, 1952, ibid.

١٤ . Answer by Eden to a question in Parliament, April 7, 1952, ibid.

١٥ . FO 371/96905, Cairo to Foreign Office, May 20, 1952.

١٦ . انظر المراسلات المشار إليها في هامش (٤) أعلاه . وانظر أيضاً :

FO 371/96906, Khartoum to Foreign Office, June 12, 1952, and Foreign Office to Khartoum, June 17, 1952, ibid.

١٧ . FO /96905, Khartoum to Foreign Office, May 16, 1952.

رحب متحدث بلسان وزارة الخارجية البريطانية بدعوة الهلالي للاستقلاليين . وقال إنه ينبغي توثيق الاتصال بين المصريين والسودانيين حتى يتعرف المصريون تماماً على جميع الآراء في السودان : السودان الجديد في ٢٠ مايو ١٩٥٢ .

١٨ . FO 371/96905, Khartoum to Foreign Office, May 17, 1952.

١٩ . FO 371/96906, Khartoum to Foreign Office, May 23, 1952.

٢٠ See Note on the meeting with Sayed Abdel Rahman prepared by Robert Howe. enclosed in Robertson to Allen, May 28, 1952, ibid.

حضر عبد الرحمن علي طه لقاء السيد عبد الرحمن بالحاكم العام : النيل في ٢٦ مايو ١٩٥٢ .

٢١ . السودان الجديد : ٢٠ مايو ١٩٥٢ . وأيضاً الأهرام : ٢٢ مايو ١٩٥٢ .

حضر عبد الرحمن علي طه لقاء السيد عبد الرحمن بهوسكنز .

٢٢ . FO 371/96906, Record of a meeting held at the British Embassy in Paris,

May 26, 1952.

٢٣. Khartoum to Foreign Office, May 23, 1952, ibid., and also Note by Howe on his meeting with Sayed Abdel Rahman, May 28, 1952, ibid.

٢٤ . ضم بابو نمر للوفد لتمثيل زعماء العشائر : السودان الجديد في ٢١ مايو ١٩٥٢ . وأيضاً فرنسيس دينق ، ذكريات بابو نمر (١٩٨٢) ، ص ٢٩ .

٢٥ . انظر التصريح الذي أدلى به عبد الله الفاضل المهدي بعد عودة الوفد من الإسكندرية في السودان الجديد : ١٣ يونيو ١٩٥٢ .

٢٦ . السودان الجديد : ٢٨ مايو ١٩٥٢ . وأيضاً الأهرام : ٢٨ مايو ١٩٥٢ .

٢٧ . السودان الجديد : ٢٩ مايو ١٩٥٢ . وأيضاً :

FO 371/96906, Cairo to Foreign Office, May 28, 1952.

٢٨ . السودان الجديد : ٢٩ و ٣١ مايو ١٩٥٢ .

٢٩ . نفس المصدر : ٣ يونيو ١٩٥٢ .

٣٠ . استقينا المعلومات المتعلقة بمفاوضات الهلالي مع الاستقلاليين من المصادر التالية :

(أ) مفكرة دوّن فيها عبد الرحمن علي طه بخط يده ما دار في المفاوضات .

(ب) مقابلة عبد الرحمن علي طه لجيمس روبرتسون في ١٢ يونيو ١٩٥٢ حيث أطلعه بناء على تعليمات السيد عبد الرحمن المهدي على ما دار في اجتماعات الإسكندرية :

FO 371/96906, Khartoum to Foreign Office, June 13, 1952.

(ج) عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ - ١٤٠ .

٣١ . السودان الجديد : ٨ يونيو ١٩٥٢ .

٣٢. FO 371/96906, Cairo to Foreign Office, June 5, 1952.

٣٣. Foreign Office to Cairo, June 6, 1952, ibid.

٣٤. Khartoum to Foreign Office, June 9, 1952, ibid.

٣٥ . السودان الجديد : ١٢ أغسطس ١٩٥٢ . وأيضاً النيل : ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .

٣٦. FO 371/96907, Creswell to Foreign Office, July 7, 1952.

٣٧ . السودان الجديد : ٩ يوليو ١٩٥٢ .

٣٨ . نفس المصدر : ١٢ أغسطس ١٩٥٢ . وأيضاً :

FO 371/96907, Khartoum to Foreign Office, July 9, 1952. Also Khartoum to Foreign Office, July 18, and 21, 1952, ibid.

٣٩ . السودان الجديد : ١٥ يوليو ١٩٥٢ . وانظر تعليق النيل بعنوان «برقية لا مبرر لها» : ١٥ يوليو ١٩٥٢ .

7

القسم السابع

الطريق إلى اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام ١٩٥٣

محمد نجيب يقارب مسألة السودان: سبتمبر ١٩٥٢

بدأت ثورة ٢٣ يوليو تحولاً مهماً في السياسة المصرية تجاه السودان فأسقطت المطالبة بالسيادة على السودان، وقبلت الفصل بين مسألتي الدفاع والسودان، واعترفت بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وذلك إما باختيار الاستقلال التام أو الارتباط مع مصر. كما وافقت على أن يكون مشروع قانون الحكم الذاتي الذي رفعته حكومة السودان إلى دولتي الحكم الثنائي في ٨ مايو ١٩٥٢ أساساً لمفاوضاتها مع الأحزاب السودانية ومع الحكومة البريطانية.

ولكن ثورة ٢٣ يوليو لم تسقط شعار وحدة وادي النيل أو تسلم بفصل السودان عن مصر، وإنما راهنت على قدرتها في التأثير على الرأي العام السوداني والقوى السياسية السودانية لاختيار الارتباط مع مصر[1]. ولذلك وكما سيرد من بعد، فقد عملت ثورة ٢٣ يوليو على توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي. ثم دعمت هذا الحزب مالياً وإعلامياً في الانتخابات التي أجريت بمقتضى قانون الحكم الذاتي في عام ١٩٥٣.

ففي كتاب «كلمتي للتاريخ» قال محمد نجيب: «كان الخط الوطني لجميع الأحزاب والمفاوضين المصريين في السابق هو فرض سيطرة مصر على السودان مستندين إلى أسباب تاريخية وحق الفتح. ولكني كنت معارضاً لهذا الأسلوب، مؤمناً بأنه لا يجوز إكراه شعب السودان على قبول مالم يستشر فيه. وكنت في نفس الوقت واثقاً أن الديمقراطية والاستفتاء الحر لشعب السودان سوف يصلان بنا إلى نفس النتيجة، وهي ارتباط شعب وادي النيل،

ولهذا جرؤت على إعلان موافقتي على تقرير المصير ، مخالفاً بذلك الخط الذي أجمع عليه السياسيون قبل حركة الجيش»[٢] . وفي كتابه «كنت رئيساً لمصر» قال محمد نجيب : «كانت خطتنا تدعيم الحزب الوطني الاتحادي لعودة السودان لمصر بعد أن يخرج منه الإنجليز . وكان وصول إسماعيل الأزهري إلى رئاسة الحكومة بشرة خير لنا»[٣] .

ومهما يكن من أمر ، فسنرى في هذا الفصل والفصول التالية من هذا القسم الدور المهم الذي لعبته حكومة ثورة ٢٣ يوليو في الوصول في ١٢ فبراير ١٩٥٣ إلى اتفاقية مع الحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان .

١- بريطانيا تستطلع موقف نجيب

سبقت الإشارة إلى أن الحاكم العام كان قد رفع في ٨ مايو ١٩٥٢ مشروع قانون الحكم الذاتي لدولتي الحكم الثنائي . وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو لم تكن مصر أو بريطانيا قد أعطت موافقتها على المشروع .

وفي ٢٤ سبتمبر ١٩٥٢ ، وبناء على تعليمات وزير الخارجية أنتوني إيدن المؤرخة ١٢ سبتمبر ١٩٥٢ ، أخطر السفير البريطاني في القاهرة رالف استيفنسن محمد نجيب أنه لا مفر من إجراء الانتخابات في السودان في وقت مبكر . ولذلك فإنه ينبغي على الحكومة البريطانية أن تعطي موافقتها في المستقبل القريب على مشروع قانون الحكم الذاتي .

وكان إيدن قد ذكر في معرض تعليماته للسفير أنه بموجب قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي لعام ١٩٤٨ فإن مشروع قانون الحكم الذاتي سيصبح نافذاً إذا لم تبلغ الحكومتان المصرية والبريطانية الحاكم العام رسمياً بحلول ٨ نوفمبر ١٩٥٢ بعدم موافقتهما عليه ، لأن ستة أشهر ستكون قد انقضت على تاريخ إرساله لهما من قبل الحاكم العام . ولكن كان من رأي إيدن أن نفاذ المشروع بهذه الطريقة لن يكون مرضياً لأنها ستترك السودانيين وحكومة

السودان في حالة شك حتى ٨ نوفمبر ١٩٥٢ ، كما ستعطي الانطباع بأن الحكومة البريطانية لا توافق على المشروع بشكل إيجابي مما سيلحق الضرر بهيبتها وبهيبة حكومة السودان . ولذلك أعرب للسفير عن أمله في أن تعلن الحكومة البريطانية موافقتها على مشروع القانون قبل ٨ نوفمبر ١٩٥٢ .

وبناء على تعليمات إيدن قام السفير استيفنسن بتسليم محمد نجيب الوثائق التالية :-

١- صلاحيات اللجنة الاستشارية الدولية التي سيناط بها مراقبة انتخابات البرلمان السوداني .

٢- التعديلات المقترحة لمشروع قانون الحكم الذاتي .

٣- مسودة خطاب إلى الحاكم العام بشأن موافقة بريطانيا على مشروع قانون الحكم الذاتي .

وقد اشتملت هذه الوثائق على بعض التعديلات التي قصدت بها الحكومة البريطانية إشراك الحكومة المصرية في إجراءات التطور الدستوري في السودان ومقابلة اعتراضات الحكومة المصرية بشأن سلطات الحاكم العام . ومن أهم هذه التعديلات النص في نهاية الفصل الأول على أنه «لا شيء في هذا القانون يؤثر على مسؤوليات الحاكم العام القانونية للحكومتين البريطانية والمصرية»[٤] . وسيرد لاحقاً أن هذا التعديل قد أثار شكوك الاستقلاليين عندما طرحه أنتوني إيدن خلال اجتماعه بالسيد عبد الرحمن المهدي في لندن في ١١ أكتوبر ١٩٥٢ .

بوجه عام كان رد فعل محمد نجيب إزاء المقترحات البريطانية إيجابياً . ولكنه نبه السفير البريطاني إلى أن ذلك ينبغي أن يعتبر رد فعله الشخصي ، وأنه لا يستطيع أن يلزم حكومته قبل التشاور مع أعضائها خلال الأيام المقبلة . ثم أوضح محمد نجيب أنه يواجه فيما يتعلق بالسودان ثلاث صعوبات :

أولاً : الصعوبة القانونية التي نشأت بسبب إلغاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ . وحول

هذه الصعوبة قال نجيب إنه سيتحدث مع مستشاريه القانونيين ليرى ما إذا كانت هناك وسيلة لتجاوزها .

ثانياً : إن شعار «وحدة وادي النيل» لا يزال يحظى بقبول عاطفي في مصر .

ثالثاً : معارضة الأحزاب الاتحادية للانتخابات ومطالبتها بالاستفتاء الذي اقترحه محمد صلاح الدين في العام الماضي(٥) .

٢- نجيب يؤجل البت في المقترحات البريطانية

في ٢ أكتوبر ١٩٥٢ أبلغ السفير البريطاني حكومته بأن محمد نجيب أجل اتخاذ قرار بشأن المقترحات البريطانية حتى يستشير ممثلي الأحزاب السياسية السودانية الذين دعاهم للحضور إلى القاهرة(٦) . وكان محمد نجيب قد قدم في ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ دعوة شخصية للسيد عبد الرحمن لزيارة مصر(٧) . وفي ٣٠ سبتمبر طلب نجيب من عبد الفتاح حسن رئيس أركان حرب القوات المصرية في السودان توجيه الدعوة إلى قادة الأحزاب الاتحادية وإلى ممثلين للحزب الجمهوري الاشتراكي لزيارة القاهرة للتشاور(٨) وقد وصل هؤلاء بالفعل إلى القاهرة في ٢ أكتوبر ١٩٥٢(٩) .

وفي ٩ أكتوبر ١٩٥٢ أخطر محمد نجيب السفير البريطاني في القاهرة بأنه ليس في إمكانه بعد إعطاء رأيه النهائي بصدد المقترحات البريطانية مشيراً إلى أن مباحثات الحكومة المصرية مع وفود الأحزاب السودانية لا تزال مستمرة وإلى أن وجهة نظر الطرفين تقترب من أفكار الحكومة البريطانية حول هذا الموضوع . كما وعد نجيب السفير البريطاني بمقابلته خلال أسبوع لتقديم التعديلات التي تقترح الحكومة المصرية إدخالها على مشروع قانون الحكم الذاتي . ولكن السفير البريطاني أشار إلى أن حكومته لا تستطيع أن تؤخر كثيراً إرسال موافقتها على مشروع قانون الحكم الذاتي إلى الحاكم العام . ولم ير نجيب مانعاً من أن تقوم الحكومة البريطانية - متى ما قررت ضرورة ذلك - بإرسال ردها وموافقتها على مشروع قانون الحكم الذاتي إلى الحاكم العام . ولكن سيرد في

الفقرة التالية أن الحكومة المصرية غيّرت فيما بعد وجهة نظرها بشأن هذه النقطة[١٠] .

٣- المطالبة بتاجيل إصدار الموافقة البريطانية

في ١٢ أكتوبر ١٩٥٢ دعا مستشار السفارة الأمريكية بالقاهرة ماكلينتوك مستشار السفارة البريطانية ديوك للقاء اثنين من الضباط المصريين هما حسين ذو الفقار صبري من هيئة أركان حرب القوات المصرية بالسودان وجمال سالم من اللجنة العسكرية العليا ، وذلك لمناقشة مسائل معينة طرحت في لقاء نجيب بالسفير البريطاني في ٩ أكتوبر ١٩٥٢ .

أبلغ الضابطان المستشار البريطاني ديوك بأن الحكومة المصرية ستقترح تعديلات مهمة على مشروع قانون الحكم الذاتي عندما تنتهي مشاوراتها الحالية مع ممثلي كل الأحزاب السودانية ، وطلبا عدم إصدار الموافقة البريطانية قبل الإطلاع على آراء الحكومة المصرية التي لن تتبلور قبل لقاء السيد عبد الرحمن المهدي وممثلي الأحزاب السودانية الأخرى .

أشار ديوك إلى أن محمد نجيب قد أخطر سلفاً بنية الحكومة البريطانية إرسال موافقتها على مشروع القانون في المستقبل القريب جداً ولكنه لم يبد أي اعتراض بل أعلن استعداده لإرسال آراء الحكومة المصرية فيما بعد . كما أشار ديوك إلى أن إعلان الموافقة البريطانية لن يمنع الحاكم العام من إجراء تعديلات لمقابلة وجهة النظر المصرية في أي وقت قبل ٨ نوفمبر ١٩٥٢ لأن القانون لن يصدر رسمياً قبل هذا التاريخ .

وفي معرض ردهما على ذلك قال الضابطان إنهما يأملان في تأمين موافقة الحكومة البريطانية على المقترحات المصرية لأنه سيتم الاتفاق عليها مع القيادات السياسية السودانية وسيكون من الصعب على الحكومة البريطانية بعد إعلان موافقتها قبول أية تعديلات على مشروع القانون كما لن يقبل الحاكم العام ذلك إلا إذا أصرت الحكومة البريطانية .

وقد أبدى الضابطان استغرابهما لإخفاق محمد نجيب في إخطار السفير البريطاني بأن الحكومة المصرية ترغب في تأجيل الانتخابات السودانية . ثم أوضحا أن النظام الجديد في مصر لم تتوفر لديه سوى أسابيع قليلة لدراسة مسألة السودان ومعالجة مشاكل مصر الداخلية الملحة وليس مسؤولاً عن الشهور التي أضاعتها الحكومات المصرية السابقة .

وأكد الضابطان لديوك أن النظام الجديد عاكف على إعداد فكرة جديدة عن السودان وأنه قد تخلى عن شعار وحدة وادي النيل ويعمل من أجل استقلال حقيقي للسودان . وأشارا إلى أن الرأي العام المصري يحتاج إلى تربية جديدة في هذا الصدد وقد بدأ ذلك في الصحف ولكنه يحتاج إلى بعض الوقت .

وبما أن هذا يشكل تغييراً جذرياً في السياسة المصرية ، فقد أبدى الضابطان قلقهما ليس من رد فعل حزب الوفد وخصومهم الآخرين فحسب وإنما أيضاً من رد فعل بعض المجموعات داخل الجيش المصري .

وفي تعليقه على ما دار في هذه المقابلة ، قال السفير البريطاني إن شعار وحدة وادي النيل قد أصبح بالفعل خافتاً ولكنه لم يُسقط كلية . وقال أيضاً إن محمد نجيب وحكومته يحاولون بإخلاص إيجاد تسوية عملية لمسألة السودان ولكنهم يخشون أن تتهيأ بذلك الفرصة لخصومهم لمهاجمتهم . واقترح السفير البريطاني تأجيل إعطاء الموافقة البريطانية على مشروع قانون الحكم الذاتي لمدة عشرة أيام حتى تتهيأ للحكومة المصرية فرصة أفضل للوصول إلى صيغة ربما تكون قريبة من وجهة النظر البريطانية[١١] .

٤- نجيب يؤجل مرة أخرى البت في مشروع القانون

وفي ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ أخطر محمد نجيب السفير البريطاني بأن عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة لا يزال يدرس مشروع قانون الحكم الذاتي ، وأن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تقطع برأى حول التعديلات التي تود اقتراحها قبل أن يفرغ السنهوري من عمله .

كما أبلغ محمد نجيب السفير بأنه يرغب في استشارة السيد عبد الرحمن المهدي الذي لن يصل إلى القاهرة حتى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢ ، وأنه يأمل في أن يتمكن من إعطاء رأي الحكومة المصرية بشأن مشروع القانون خلال الأسبوع الذي سينتهي في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢ .

ومن جانبه نقل السفير إلى محمد نجيب أن الحكومة البريطانية لم ترسل بعد للحاكم العام موافقتها على مشروع القانون[١٢] .

الهوامش

١ . جمال عبد الجواد ، مصر في السياسة السودانية ، المستقبل العربي ، العدد التاسع والسبعون ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٨٣ .

٢ . نقلاً عن نفس المصدر ، ص ٨٤ .

٣ . الطبعة السادسة ١٩٩٣ ، ص ٢٨٩ .

٤ . FO 371/96908, Eden to Stevenson, September 12, 1952.

٥ . FO 371/96909, Stevenson to Cairo, September 24, 1952.

٦ . Cairo to Foreign Office, October 2, 1952, ibid.

٧ . Khartoum to Foreign Office, September 21, 1952, ibid. Also Khartoum to Foreign Office, September 23, 1952, ibid.

٨ . Khartoum to Foreign Office, September 30, 1952, ibid.

٩ . انظر السودان الجديد : ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ . وأيضاً الأهرام : ٣ أكتوبر ١٩٥٢ .

١٠ . FO 371/96910, Cairo to Foreign Office, October 9, 1952.

١١ . Cairo to Foreign Office, October 13, 1952, ibid.

١٢ . Cairo to Foreign Office, October 14, 1952, ibid.

الاستقلاليون والاتحاديون
يلتقون بأنتوني إيدن في ١١ أكتوبر ١٩٥٢

في ١١ أكتوبر ١٩٥٢ التقى وزير خارجية بريطانيا أنتوني إيدن بمقر وزارة الخارجية بلندن بالسيد عبد الرحمن المهدي . كما التقى بوفد مكون من ممثلين لبعض الأحزاب والهيئات الاتحادية تحت اسم الجبهة الوطنية السودانية . وسنورد فيما يلي ما دار في اللقاءين بشأن مسودة دستور الحكم الذاتي والانتخابات ومسألة تقرير مصير السودان .

١- اجتماع إيدن بالسيد عبد الرحمن

حضر اجتماع إيدن بالسيد عبد الرحمن المهدي ، الصديق عبد الرحمن المهدي وعبد الرحمن علي طه ، كما حضره روجر ألن من وزارة الخارجية البريطانية .

وفي مستهل الاجتماع قال السيد عبد الرحمن إنه حضر لمقابلة وزير الخارجية بصفته الشخصية ، وليس بوصفه زعيماً لأي حزب سياسي ، وإنه كان يرعى الحركة الاستقلالية في السودان منذ نشأتها ، وكان اهتمامه ينحصر بشكل رئيسي في قيام حكومة مستقرة في السودان لتنهض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً حتى يتسنى للسودان أن يساهم مساهمة كاملة مع الدول الديمقراطية في جهودها لإقامة السلام العالمي ، ولذلك فقد كان مستعداً للتضحية بصحته ولاستخدام نفوذه لخدمة بلاده .

ثم تعرض السيد عبد الرحمن لزيارته السابقة لاتلي في عام ١٩٤٦ ، وتعرض كذلك للفترة الطويلة التي تعاون فيها مع حكومة السودان للنهوض بالتطورات الدستورية . وأوضح أنه كان يهدف من وراء ذلك لكه لاسترداد

سيادة السودان لأهله ، ولقيام حكومة ديمقراطية مستقلة .

وصف السيد عبد الرحمن الحكم الثنائي بأنه وضع شاذ ، وأضاف أنه قد أمكن تجنب المتاعب بحكمة الموظفين البريطانيين الذين كانوا ومازالوا حتى الوقت الحاضر يقودون السودانيين .

قال إيدن إنه يرى أن نوع الحكومة السودانية في المستقبل أمر متروك للسودانيين أنفسهم ليقرروه . فأجاب السيد عبد الرحمن بأنه يثق في ذلك تماماً ، إلا أنه أضاف أن هناك محاولات تجري في السودان لتوجيه الرأي العام توجيهاً سياسياً معيناً . ويبدو أن السيد عبد الرحمن كان يقصد بذلك الحزب الجمهوري الاشتراكي . ولكن إيدن أكد له أن الحكومة البريطانية والموظفين البريطانيين في السودان لا يحاولون توجيه السودانيين نحو أي نوع من أنواع الحكم .

عبّر السيد عبد الرحمن عن أمله في أن يشارك جميع السودانيين في الانتخابات المقبلة ، وقال إن هذه هي الطريقة الوحيدة للمحافظة على العلاقات الحسنة في المستقبل بين بريطانيا والسودان .

وافق إيدن على ذلك ، وقال إن الدستور الجديد الذي وضع السودانيون جزءاً كبيراً منه إنما يعتبر بداية موفقة . وقال إيدن كذلك إنه يأمل أن تقوم علاقات وثيقة وسعيدة بين بريطانيا والسودان بعد تقرير المصير .

طلب السيد عبد الرحمن الإسراع بإجراء الانتخابات واقترح شهر نوفمبر ١٩٥٢ تاريخاً لذلك . وفي هذا الصدد أكد السيد عبد الرحمن على ضرورة أن تكون الانتخابات مباشرة في كافة أنحاء شمال السودان إذا أُريد للبرلمان أن يكون تمثيلياً . كما أبدى عدم ارتياحه لمواد مسودة الدستور المتعلقة بالانتخابات .

وفي معرض تعليقه على ذلك ذكر إيدن أن دوائر الانتخابات المباشرة قد زيدت من ٢٤ إلى ٣٥ دائرة منذ أن أرسل الحاكم العام مسودة الدستور إلى

الحكومة البريطانية . وأضاف أن الحاكم العام أبلغه بأن أي زيادة أخرى في دوائر الانتخابات المباشر ستؤدي إلى تأخير الانتخابات وهذا ما يريد أن يتجنبه .

ولم ير السيد عبد الرحمن ضرراً في التأخير إذا شُرع في الانتخابات في نوفمبر واستمرت لشهرين أو ثلاثة إذا كان سيترتب عليها قيام برلمان سليم ومجلس وزراء سليم . ولكن إيدن قال إنه لا ينصح بتطويل فترة الانتخابات حيث علم من الحاكم العام أن الفوارق الكثيرة في التعليم والأوضاع تجعل من غير الممكن إجراء انتخابات مباشرة في كافة أنحاء السودان وحتى في الشمال . وفي هذا الشأن ذكر إيدن أنه لن يأخذ إلا بنصيحة الحاكم العام .

وأبدى السيد عبد الرحمن خشيته من أن يستفيد الحزب الجمهوري الاشتراكي من الانتخابات غير المباشرة ، لأن بعض الموظفين البريطانيين في السودان بممارسة نفوذهم على القادة المحليين يشجعون السودانيين على تأييد الحزب الجمهوري الاشتراكي . وسيحصل هؤلاء القادة على ما يريدون في الدوائر التي ستجري فيها انتخابات غير مباشرة . ورداً على ذلك قال إيدن إن الحكومة البريطانية ترغب في أن ينتخب السودانيون من يريدونه بحرية .

وتوقع السيد عبد الرحمن أن يعرض المصريون على السودانيين لأغراض دعائية إجراء انتخابات مباشرة في جميع أنحاء شمال السودان وقال إن هذا العرض سيكون مغرياً . وأضاف أنه إذا أدت مسألة الانتخابات المباشرة إلى نشوء مشاكل في السودان فإنه سيترك الحياة السياسية كلية ، ولكنه مع ذلك سيظل صديقاً مخلصاً للبريطانيين .

شكر إيدن السيد عبد الرحمن على ذلك ووعد بأن يبحث مع الحاكم العام مرة أخرى مسألة الانتخابات المباشرة غير أنه نبه إلى أنه لا يستطيع أن يعد بأنه سوف يغير رأيه .

وعن موقف مصر من الدستور الجديد ، قال إيدن إنه بالرغم من الشكوك المصرية في الماضي إزاء دوافع بريطانيا ، إلا أنه من المفيد محاولة الحصول على

تعاون المصريين لإنجاح الدستور . وذكر إيدن أن الحكومة المصرية لم ترسل إليه بعد رداً رسمياً على اقتراحاته بصدد هذا التعاون ، وأرجع ذلك إلى احتمال أنها تريد أن تستشير السيد عبد الرحمن قبل أن ترد . وقد وافقه السيد عبد الرحمن على ذلك ، وأضاف أنه لهذا السبب جاء لاستطلاع وجهة نظر إيدن قبل أن يزور مصر حيث سيسعى للحصول على تعاونها .

ثم ذكر إيدن أن زيارة السيد عبد الرحمن للندن والقاهرة ستساعد مساعدة كبيرة . وقال إنه يأمل في أن يقيم السيد عبد الرحمن علاقات طيبة مع حكومة محمد نجيب بشأن مسألة مياه النيل . وكشف إيدن عن أن محمد نجيب قد أجرى محادثات مفيدة مع السفير البريطاني في القاهرة ، وأن محمد نجيب لم يعترض على أن ترسل الحكومة البريطانية إلى الحاكم العام بموافقتها على مسودة الدستور بعد أن تدخل عليها تعديلات معينة . وتوقع إيدن أن تقترح الحكومة المصرية كذلك تعديلات للدستور بعد مناقشتها مع السفير البريطاني في القاهرة ومع السيد عبد الرحمن . وقال إن الحكومة البريطانية لا تعرف شيئاً عن هذه التعديلات ولكنها ستكون مستعدة لمناقشتها مع الحكومة المصرية .

وأبلغ إيدن السيد عبد الرحمن بأن الحكومة البريطانية تنوي التصديق على قانون الحكم الذاتي في المستقبل القريب . وأوضح إيدن أن هذا الإجراء سيساعد السيد عبد الرحمن عندما يصل إلى القاهرة . إذ سيجعله أقل عرضة للضغط المصري بشأن أية تعديلات ترغب الحكومة المصرية في اقتراحها .

بعد ذلك قرأ إيدن تعديلاً ستقترح الحكومة البريطانية على الحاكم العام أن يضمنه في مشروع الدستور . ويقضي هذا التعديل بأنه لا شيء في الدستور سيؤثر على مسؤولية الحاكم العام القانونية للحكومتين البريطانية والمصرية .

وتخوف عبد الرحمن علي طه من أن يعتبر هذا التعديل في السودان بمثابة إعادة للحكم الثنائي الذي وصفه السيد عبد الرحمن بأنه وضع شاذ . وأعاد عبد الرحمن علي طه إلى الأذهان العرض السخي الذي قدمته حكومة أحمد

نجيب الهلالي لوفد السيد عبد الرحمن في أوائل هذا العام ولكنها علقت هذا العرض على شرط قبول الوفد للتاج المشترك .

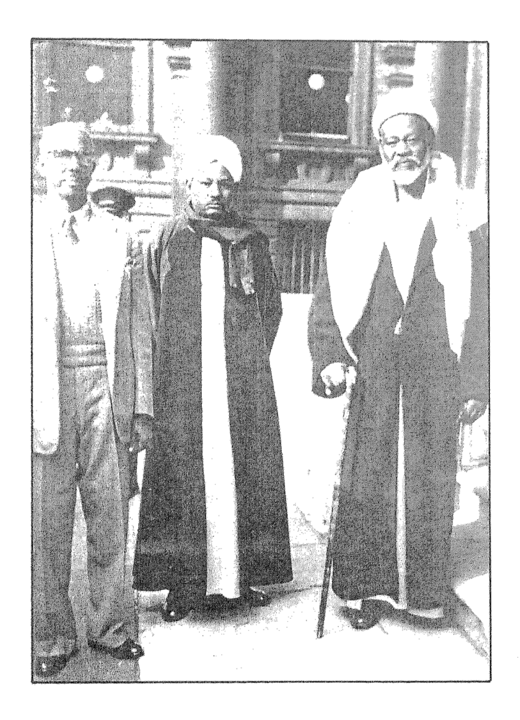
وأوضح إيدن أن التعديل ما هو في الواقع إلا وسيلة لإنقاذ ماء الوجه لأنه لا يضيف جديداً لسلطات الحاكم العام ، كما أن هناك فراغاً لا بد من ملئه قبل تقرير المصير ، ولذلك لا بد من أن يكون الحاكم العام مسؤولاً لجهة ما . فالتعديل قُصد به إعطاء المصريين شيئاً ليس فيه تكلفة لأي طرف من الأطراف .

أجاب السيد عبد الرحمن أنه قد فهم ذلك ، وأبدى أمله بأن تتمكن الحكومة البريطانية من إجلاء وضع السودان الغامض ، وذلك بتحديد تاريخ لتقرير المصير على ألا يتأخر ذلك عن سنة ١٩٥٣ . ولكن إيدن قال إن مسألة تقرير المصير من اختصاص البرلمان السوداني الجديد ، فإذا قرر السودانيون أن يتم قبل نهاية عام ١٩٥٣ فإنه – أي إيدن – لن يمانع بشرط أن يكونوا مستعدين لذلك .

وذكر السيد عبد الرحمن أن السبب الرئيسي لرغبته في تحديد تاريخ لتقرير المصير هو تسوية العلاقات في المستقبل بين السودان وبريطانيا . وفي معرض تعليقه على ذلك قال إيدن إنه لا يتوقع حدوث صعوبات بين بريطانيا وحكومة السودان في المستقبل . وقال أيضاً إن الصعوبات المحتملة كانت مع مصر ، وحتى هذه فتبدو أقل مما كانت عليه قبل ستة أشهر .

وأشار السيد عبد الرحمن إلى المطالبات الحالية في السودان لإجراء استفتاء لتقرير مستقبل البلاد . وقال إن انسحاب القوات البريطانية بغرض إجراء مثل هذا الاستفتاء ربما يؤدي إلى اضطراب الأمن . وقد وافق إيدن على ذلك وقال إنه بغضّ النظر عن مسألة الأمن فإن الاختلافات الشاسعة في مستوى التعليم في السودان لا تجعل من الاستفتاء حلاً عملياً . وأضاف إيدن أنه بالرغم من أن الحكومة المصرية قد مزقت الحكم الثنائي ، إلا أنه من الحكمة محاولة الحصول على موافقتها على الحل النهائي .

ورداً على سؤال وجهه إليه السيد عبد الرحمن ، قال إيدن إنه لا يفضل



من اليمين : السيد عبد الرحمن المهدي ، والصديق عبد الرحمن المهدي ، وعبد الرحمن علي طه ، أمام وزارة الخارجية البريطانية وهم في طريقهم لمقابلة أنتوني إيدن في ١١ أكتوبر ١٩٥٢ .

(بإذن من دار الوثائق البريطانية : PROFO 371/96910)

تشكيل لجنة دولية لممارسة السيادة في السودان إبان الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير . غير أنه قال إنهم فكروا في لجنة صغيرة لتشرف على الانتخابات . وقد تتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء سودانيين ، وعضو بريطاني ، وعضو مصري ، وعضو محايد قد يكون أوروبياً أو باكستانياً . وأضاف إيدن أنه يجب أن يتفق الجميع على اختيار أعضاء اللجنة ، لأن الحكومة البريطانية لا ترغب في فرض أي أحد على السودانيين ليشرف على انتخاباتهم ، وسيكون الأعضاء السودانيون مماثلين في العدد لبقية أعضاء اللجنة ، وبذلك يتأكد السودانيون من أن وجهات نظرهم ستؤخذ في الاعتبار .

وقد وافق السيد عبد الرحمن على هذا الترتيب ، وأبدى تخوفه من أن يعوق الاتفاق مع مصر أمران : الرشوة المصرية للأحزاب السياسية السودانية والضغط الأمريكي .

وفيما يتعلق بالأمر الثاني ذكر إيدن أن الأمريكان لم يفهموا في وقت من الأوقات السبب الذي يجعل السودانيين يرفضون التاج المصري الرمزي . كما ذكر أنه تحدث إليهم بصراحة وأنهم الآن أفضل فهماً للموقف .

وأشار السيد عبد الرحمن إلى أنه إذا قبل السودانيون التاج الرمزي ، فإن مصر ستدّعيه تاجاً دائماً . وقد أيد إيدن هذا الرأي ، وقال إن قبول التاج الرمزي كان سيعطي مصر ميزة غير عادلة في السودان ولهذا السبب رفض الموافقة عليه .

وأعرب السيد عبد الرحمن عن أمله في أي يسوي السودان مركزه المستقبلي ثم علاقاته مع بريطانيا على أساس ودي . ولهذا السبب قال إنه يأمل أن تكون حكومة السودان في المستقبل بأيدي الأحزاب السياسية المعروفة بتعاونها مع بريطانيا .

وفي نهاية الاجتماع اقترح إيدن على السيد عبد الرحمن أن يناقش كل هذه المسائل مع السفير البريطاني في القاهرة ، وقال إنه لا يعتقد أن محمد نجيب سيعترض على ذلك . وقال إيدن كذلك إنه بالرغم من أن محمد نجيب لم

يوافق بعد على التعديل البريطاني المقترح للدستور ، إلا أنه على علم به ولم يعترض على إخطار الحاكم العام به[1] .

٢- اجتماع إيدن مع ممثلي الجبهة الوطنية السودانية

مثل الجبهة الوطنية السودانية في هذا الاجتماع ميرغني حمزة عن حزب الجبهة الوطنية ، ومبارك زروق ويحيى الفضلي وعلي أورو عن حزب الأشقاء (جناح أزهري) ومؤتمر الخريجين ، والدرديري أحمد إسماعيل عن حزب وحدة وادي النيل ، وخضر عمر ومحمد أمين حسين عن حزب الأشقاء (جناح نور الدين) ومؤتمر السودان . ويلاحظ أنه بالرغم من أن الوفد كان يتحدث باسم كل الأحزاب الاتحادية ، إلا أن حزبي الاتحاديين والأحرار الاتحاديين لم يكونا ممثلين فيه .

وحضر الاجتماع إلى جانب إيدن روجر ألن من وزارة الخارجية البريطانية .

في بداية الاجتماع قال مبارك زروق إن الجبهة الوطنية غير مقتنعة بمسودة الدستور الحالية لأنها لا تعتقد أنها تعبر عن رغبات أغلبية السودانيين . وقال كذلك إن أتباع السيد عبد الرحمن لا يشكلون إلا جزءاً صغيراً من الشعب السوداني ، وان الأغلبية تريد جلاء القوات البريطانية وإجراء استفتاء لتقرير مصير السودان . وأشار زروق إلى أن وفد حزب الأمة كان قد وافق على الاستفتاء في باريس في يناير الماضي .

شكر إيدن وفد الجبهة الوطنية على العرض الصريح لآرائه . وقال إنه يشعر أنه من الإنصاف أن يخبر الوفد من البداية أن الحكومة البريطانية تزمع التصديق على مسودة دستور الحكم الذاتي في المستقبل القريب ، وأنه من المحتمل أن تجري الانتخابات في نوفمبر تحت إشراف لجنة تضم في عضويتها سودانيين وبريطانيين ومصريين ومحايدين .

وذكّر إيدن وفد الجبهة الوطنية بأن الحكومة البريطانية سبق أن عبّرت علناً عن رضائها عن احتمال سريان الدستور بنهاية العام . ثم قال إنه يعتقد أن إجراء

الاستفتاء في قطر شاسع كالسودان سيؤدي إلى تأخير طويل ، ولذلك يأمل في أن يجري السودانيون الانتخابات وأن يشاركوا كلهم فيها .

وأعرب إيدن عن أمله في أن تكون علاقة مصر والسودان حسنة في المستقبل . وقال إن تقرير وضع السودان في المستقبل أمر لا يقرره هو وإنما يقرره السودانيون ، وسيكون بإمكانهم أن يقرروا في برلمانهم ما ستكون عليه علاقاتهم بمصر وبريطانيا . وأضاف أنه ستكون هناك مرحلتان للتطور الدستوري : إصدار دستور الحكم الذاتي وإجراء انتخابات لبرلمان سوداني ، ثم تقرير المصير والذي سيلعب البرلمان السوداني دوراً مهماً في الإعداد له .

ولكن مبارك زروق سارع إلى القول بأن أحزاب الجبهة الوطنية لن توافق أبداً على المشاركة في انتخابات في ظل الظروف الراهنة . فما لم يتم استبدال الحكم الثنائي نهائياً فسيكون بمقدور حكومة السودان التأثير على الانتخابات . وذكر مبارك زروق أن حزب الأمة يشكو من الدعم الذي يقدمه الموظفون البريطانيون للحزب الجمهوري الاشتراكي ، وأضاف أن نفوذ هؤلاء الموظفين سيمارس بقدر أكبر ضد أحزاب الجبهة الوطنية .

ووافق ميرغني حمزة على أن موظفي حكومة السودان الحاليين ليسوا محايدين ، ولذلك فإن أي انتخابات تجري في الوقت الحاضر لن تحقق التعهدات التي سبق أن أعطتها الحكومة البريطانية للسودانيين ، لأن البرلمان الذي سيتمخض عنها لن يمثل الرأي العام تمثيلاً حقيقياً .

وأضاف ميرغني حمزة أن الدستور والطريقة المقترحة لتطبيقه غير مقبولين للشعب السوداني ، وأنه ليس من العدل أن يقوم البريطانيون بإحداث التطور الدستوري في السودان بدون المشاركة الكاملة للسودانيين أو المصريين . وأشار ميرغني حمزة إلى أنه باستثناء حزب الأمة فقد رفضت كل الأحزاب السودانية الدستور . وذكر أن أحزاب الجبهة الوطنية شاركت في البداية في لجنة تعديل الدستور ولكنها انفضت عنها ، ولذلك فإن مسودة الدستور خاصة المواد المهمة

المتعلقة بالانتخابات قد أعدتها حكومة السودان . وأكد ميرغني حمزة أنه لا يمكن لأي دستور أن يؤدي إلى حل سلمي ما لم يحصل على تأييد السودانيين والمصريين . ثم قال إن سبب زيارتهم الحالية لبريطانيا هو شعور أحزاب الجبهة الوطنية بأن الرأي المضاد لحكومة السودان لا يُعكس بشكل صحيح لوزارة الخارجية البريطانية .

ولاحظ إيدن أن وفد الجبهة الوطنية يطلب منه الرجوع عن العمل الضخم والشاق الذي تم إنجازه . ولكن ميرغني حمزة قال إن هذا لا بد منه لأن الانتخابات المقصود منها مجيء حزب معين للحكم ستقيم برلماناً لا يمثل السودانيين تمثيلاً صحيحاً ، ولذلك لن يكون مؤهلاً لإعدادهم لتقرير المصير . وأضاف مبارك زروق أنه طالما أن الدستور ينص على أن تكون الانتخابات مباشرة في أقل من نصف الدوائر ، فإن حكومة السودان ستتحكم في نتيجة الانتخابات .

وعن توقيت تقرير المصير ، أبلغ إيدن وفد الجبهة الوطنية أنه يرى أن يترك هذا الأمر للبرلمان السوداني . وقال إنه لن يعترض إذا أراد السودانيون تقرير المصير قبل نهاية عام ١٩٥٣ وكانوا مستعدين له . ثم عبّر عن أمله في أن تتخلى أحزاب الجبهة الوطنية عن شكوكها في نوايا حكومة السودان وتشارك في الانتخابات .

ولكن ميرغني حمزة قال إن حزبه لن يشارك في الانتخابات لأن الدستور حدد سلفاً نتيجتها وفقاً لرغبات حكومة السودان .

وعبّر مبارك زروق عن اعتقاده بأن الاستفتاء هو أسرع وسيلة لتقرير مركز السودان المستقبلي ، وقال إنه سيكون أفضل من أن يكون هناك حكم ذاتي وتقرير مصير في مرحلتين .

وأشار ألن إلى أنه إذا كانت كل الأحزاب في السودان ترغب في الاستفتاء ، فلن يكون هناك اعتراض على أن يختار البرلمان الجديد تلك الطريقة لتقرير

المصير .

وأوضح ميرغني حمزة أن السرعة ليست هي الاعتبار الوحيد ، إذ سيكون من الأحسن التقدم ببطء إذا كان ذلك سيؤدي إلى نتيجة مرضية في النهاية . واستطرد قائلاً إنه من المهم إيجاد حل يكون عادلاً لكل الأحزاب في السودان ، وأنه لا يكنُّ أي عداء شخصي لحكومة السودان ، وإن رفضه المشاركة في الانتخابات يعود إلى رغبته في عمل ما يعتقد أنه الأفضل للسودان .

واقترح مبارك زروق تشكيل حكومة ائتلافية خلال الفترة الانتقالية التي تسبق تقرير المصير .

وفي ختام الاجتماع طلب إيدن من وفد الجبهة الوطنية أن يصدق تأكيده بأن الحكومة البريطانية ليس لها هدف معين في السودان ، ولا ترغب في اتباع سياسة إمبريالية في ذلك البلد . وأشار إلى أنها أعلنت رأيها بأن طريقة تقرير المصير يجب أن يقررها السودانيون .

وقال إيدن إنه بالرغم من أن الحكومة المصرية لم ترسل ردها النهائي على مقترحات الحكومة البريطانية بشأن التعاون حول هذا الأمر ، إلا أنها - أي الحكومة المصرية - على علم بنيّة الحكومة البريطانية التصديق على الدستور قريباً . ووعد إيدن بأن يقرأ المذكرة التي قدمها له وفد الجبهة الوطنية والتي طالب فيها بإجراء الاستفتاء ، كما وعد بأن ينظر في الآراء التي طرحها الوفد إبان الاجتماع . ولكنه أبلغ الوفد بأنه لا يعد بأنه سوف يغير وجهة نظره[٢] .

٣- مذكرة جبهة الكفاح إلى إيدن

بالرغم من أنه ورد في الوثائق البريطانية أن وفد الأحزاب الاتحادية قد قابل إيدن باسم الجبهة الوطنية السودانية ، إلا أن الوفد قدم إلى إيدن أيضاً مذكرة باسم جبهة الكفاح الوطني .

جاء في بداية المذكرة أن الوفد يمثل جبهة الكفاح الوطني التي تضم جميع الأحزاب التي تدعو للوحدة مع مصر وهي حزب الأشقاء وحزب الجبهة

الوطنية وحزب الاتحاديين وحزب وحدة وادي النيل وحزب الأحرار الاتحاديين بالإضافة إلى مؤتمر الخريجين ومؤتمر السودان . وجاء فيها أيضاً أن جبهة الكفاح تشكل العمود الفقري لمعارضة النظام القائم في السودان وتتمتع بتأييد أغلبية الشعب السوداني كما شهدت بذلك انتخابات المجالس البلدية وهي الانتخابات الوحيدة التي شاركت فيها كل الأحزاب حتى الآن .

وذكرت جبهة الكفاح أن زعم السيد عبد الرحمن المهدي أن حزب الأمة يتمتع بتأييد ٨٠ في المائة من السودانيين لا أساس له حيث لا يستطيع الحزب أن يستشهد بواقعة واحدة لمنافسة مفتوحة أو انتخابات حقق فيها شيئاً غير الأقلية الضئيلة . بل إن ادعاء السيد عبد الرحمن بأنه يمثل غالبية ما يسمى بالجبهة الاستقلالية قد أصبح ينازعه فيه بقوة الجمهوريون الاشتراكيون .

وأوردت المذكرة مبادئ جبهة الكفاح ، وقد كانت كما يلي :-

١- إنهاء الحكم الثنائي القائم في السودان .

٢- رفض جميع أشكال التعاون مع حكومة السودان ما دام نظام الحكم الثنائي قائماً .

٣- إنشاء شكل من الاتحاد بين السودان ومصر يحفظ للسودانيين استقلالهم الذاتي على أن تشرف هيئة مصرية - سودانية على المصالح المشتركة للبلدين .

وورد في المذكرة أيضاً أنه تم في عام ١٩٥١ بعد إلغاء مصر لمعاهدة سنة ١٩٣٦ تشكيل «الجبهة الوطنية المتحدة» من الأحزاب التي تدعو للوحدة واتحاد نقابات العمال واتحاد نقابات الموظفين بغرض إيجاد حل مقبول للجميع . ولإيجاد هذا الحل طالبت الجبهة المتحدة بإجلاء جميع القوات الأجنبية المصرية والبريطانية وموظفي الخدمة المدنية ، وإجراء استفتاء يختار فيه الشعب بين الاستقلال والاتحاد مع مصر .

واتهمت جبهة الكفاح حكومة السودان بالتحيز والعمل لصالح دعاة

الاستقلال . وقالت الجبهة إن تعهد الحكومة البريطانية للسودانيين بقيام الحكم الذاتي قبل نهاية سنة ١٩٥٢ ، وأنهم سيقررون مستقبلهم وفقاً لمشيئتهم الحرة وبدون أي تدخل أو ضغط من أي مصدر ، لا يمكن الوفاء به إلا بوضع دستور حقيقي وسليم وحر ومقبول لكل الأطراف المعنية ، والتطبيق غير المتحيز لهذا الدستور .

وأكدت جبهة الكفاح رفضها لمسودة دستور الحكم الذاتي لأنها من إعداد حكومة السودان . كما أعلنت عزمها مقاطعة أي انتخابات تجري بموجبها في ظل النظام القائم في السودان مهما كانت إجراءات الإشراف المتخذة سواء كانت مشتركة أو خارجية . وهددت جبهة الكفاح بمقاومة أي محاولة لفرض الدستور ، وعبّرت عن خشيتها من أن يؤدي ذلك إلى القضاء على فرص الحل السلمي ، وعلى آفاق أية علاقات ودية متبادلة في المستقبل .

وفي ختام مذكرتها طالبت جبهة الكفاح بأن يتم تقرير مصير السودان بإجراء استفتاء وفقاً لما جاء في المذكرة التي قدمتها الأحزاب السودانية بما فيها حزب الأمة إلى الأمم المتحدة وإلى الرأي العام العالمي في يناير ١٩٥٢ . وكان ممثلو الجبهة الوطنية قد قدموا نسخة من هذه المذكرة لأنتوني إيدن عند اجتماعهم به في ١١ أكتوبر ١٩٥٢[٣] .

٤- موافقة بريطانيا على مشروع قانون الحكم الذاتي

رأينا أن إيدن قد أبلغ السيد عبد الرحمن المهدي ووفد الأحزاب الاتحادية بأن الحكومة البريطانية تزمع التصديق على مشروع قانون الحكم الذاتي في المستقبل القريب . وأوضح إيدن للسيد عبد الرحمن أن هذا الإجراء سيساعده عندما يصل إلى القاهرة ، إذ سيجعله أقل عرضة للضغط المصري بشأن أية تعديلات ترغب الحكومة المصرية في اقتراحها .

وفي ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ أعلن إيدن أمام مجلس العموم أنه قد أخطر الحاكم العام بالإنابة بموافقة الحكومة البريطانية على أن يقوم بالإعلان اللازم ليضع

موضع التنفيذ في أي وقت بعد ٨ نوفمبر ١٩٥٢ مشروع قانون الحكم الذاتي .
وأعرب إيدن عن أمله في أن تصل آراء الحكومة المصرية في وقت تتمكن فيه حكومة السودان من دراستها قبل نفاذ مشروع القانون . كما عبّر عن رغبة الحكومة البريطانية في إعطاء آراء الحكومة المصرية الاعتبار التام .

وقد أوضح إيدن لمجلس العموم أن الحكومة البريطانية قد أعطت موافقتها على أساس ما يلي :-

١- إن مشروع القانون يخص العلاقات بين الحاكم العام وأجهزة الحكومة الأخرى المنشأة بموجب المشروع . وستبقى ممارسة الحاكم العام للسلطات المخولة له بمقتضى المشروع خاضعة لحقوق الحكومتين البريطانية والمصرية المحفوظة لهما من قبل . وسيستمر هذا الوضع قائماً إلى أن يتم كنتيجة لتقرير المصير ولاتفاق بين الحكومتين في تاريخ سابق لذلك ، التوصل إلى ترتيبات بديلة لممارسة سلطات الحاكم العام . ولذلك طلبت الحكومة البريطانية من الحاكم العام أن يُدخل في نهاية الفصل الأول مادة تنص على أنه «ليس في هذا القانون ما يؤثر على مسؤوليات الحاكم العام أمام الحكومتين البريطانية والمصرية» .

٢- باستثناء المسائل الفنية والإدارية ، فإن المسؤولية فيما يتعلق بالشؤون الخارجية للسودان ستظل كما كانت من قبل لدى الحكومتين البريطانية والمصرية .

٣- على الحاكم العام عند ممارسة سلطاته لتعديل القانون طبقاً لنصوصه أن يعطي إخطاراً مدته ثلاثة أشهر إلى الحكومتين البريطانية والمصرية لكي يتسنى لهما إبداء رأيهما . وسيكون الحاكم العام ملزماً بتلك الآراء إذا اتفقت عليها الحكومتان[٤] .

الهوامش

١. FO 371/96910, Meeting of the Secretary of State with Sayed Abdel Rahman El Mahdi, October 11, 1952.

وأيضاً عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ١٤١ - ١٤٦ .

٢. FO 371/96910, Meeting between the Secretary of State and the representatives of the Sudanese Nationalist Front, October 11, 1952.

٣. Memorandum addressed to the Secretary of State by the Sudanese delegation representing the National Struggle Front attached to a minute by Roger Allen dated October 15, 1952, ibid.

٤. النيل : ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ .

الاتفاق بين الاستقلاليين وحكومة الثورة: ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢

وصل السيد عبد الرحمن المهدي إلى القاهرة قادماً من لندن صباح يوم الاثنين ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢ وكان بصحبته عبد الرحمن علي طه وعبد الحليم محمد ومأمون حسين شريف. استقبل السيد عبد الرحمن من الرسميين فتحي رضوان نائباً عن محمد نجيب وحسين ذو الفقار صبري ممثلاً للقيادة العامة للقوات المسلحة. كما كان في الاستقبال عدد كبير من ممثلي الهيئات والجماعات المصرية والسودانية بمصر. وقد كان بضمن هؤلاء وفد من جماعة الإخوان المسلمين يتكون من عبد القادر عودة وكيل الجماعة وعبد الحكيم عابدين سكرتيرها وصالح عشماوي، وقد حيوا السيد عبد الرحمن بهتاف «الله أكبر ولله الحمد». وقرأ معهم السيد عبد الرحمن الفاتحة على روح حسن البنا. وسنرى لاحقاً أن الإخوان احتفلوا في دارهم بالسيد عبد الرحمن المهدي والوفد الاستقلالي وطرحوا رؤيتهم لعلاقة السودان بمصر.

وقد أصدر السيد عبد الرحمن فور وصوله تصريحاً صحفياً قال فيه: «إنني سعيد بهذه الزيارة التي حققت رغبة من رغباتي التي أبديتها منذ عام ١٩٤٦، وإنه ليشرفني أن تتم في هذا العهد الجديد وأن اتصل برجاله وشعب مصر يخطو إلى الأمام خطوات موفقة إنشاء الله»[1].

وسبقت الإشارة إلى أن قادة الأحزاب الاتحادية وبعض زعماء الحزب الجمهوري الاشتراكي قد وصلوا إلى القاهرة في ٢ أكتوبر ١٩٥٢ بدعوة من الحكومة المصرية للتفاوض حول مسألة السودان.

وقد عبّرت حكومة السودان في ١٥ أكتوبر ١٩٥٢ عن قلقها من أن تستغل الحكومة المصرية فرصة وجود قادة الأحزاب السياسية السودانية في القاهرة للمزايدة ، ليس على مسألة الانتخابات المباشرة فحسب ، وإنما أيضاً على تحديد تاريخ مبكر جداً لتقرير المصير ، وذلك على أساس أن هذه الأحزاب تمثل أغلبية السودانيين .

ثم أثارت حكومة السودان نقطة سنرى لاحقاً أهميتها وطلبت من الحكومة البريطانية ترسيخ هذه النقطة في ذهن الحكومة الأمريكية ، وهي أن جنوب السودان وبه ٢٢ دائرة انتخابية ، وكذلك المناطق القبلية والمتخلفة في شمال السودان ، غير ممثلة في مفاوضات القاهرة[٢] .

أيد أنتوني إيدن في ١٧ أكتوبر ١٩٥٢ مخاوف حكومة السودان ، وعبّر عن خشيته من أن يطالب المصريون وممثلو الأحزاب السودانية بمزيد من الانتخابات المباشرة . وأشار إيدن إلى أنه لمس من المحادثات التي أجراها مع السيد عبد الرحمن المهدي وممثلي الأحزاب الاتحادية أن هذه الفكرة تجد قبولاً لديهم[٣] .

١- المفاوضات التمهيدية مع الاستقلاليين

تمت قبل وبعد وصول السيد عبد الرحمن المهدي إلى القاهرة في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢ مفاوضات غير رسمية بين الاستقلاليين وحكومة ثورة ٢٣ يوليو للتمهيد للمفاوضات الرسمية . وقد كان وفد المفاوضات التمهيدية يتكون من عبد الله الفاضل المهدي ومحمد صالح الشنقيطي ومحمد أحمد محجوب وأحمد يوسف هاشم وانضم إليهم عبد الرحمن علي طه بعد وصول السيد عبد الرحمن المهدي إلى القاهرة .

وفي أول اجتماع عقده وفد المفاوضات التمهيدية مع محمد نجيب وعلي ماهر بسط الاستقلاليون وجهة نظرهم ، وأكدوا على حسن نواياهم وحرصهم على الوصول إلى تفاهم يقوم على أسس سليمة . وحذر الاستقلاليون من أن أي محاولة من جانب مصر لتأجيل تنفيذ دستور الحكم الذاتي سينظر إليها

السودانيون بعين السخط ، وسيعتبرونها عداءً موجهاً من مصر إلى السودانيين . وأهاب الاستقلاليون بالحكومة المصرية أن توافق على دستور الحكم الذاتي حتى لا يتعطل التطور الدستوري في السودان ، وأن تقترح ما ترى من التعديلات التي تستخلص للسودانيين وحدهم سلطات الحكم الذاتي .

وبناء على طلب محمد نجيب أعد الاستقلاليون مذكرة تتضمن ملاحظاتهم على دستور الحكم الذاتي والتعديلات التي يقترحونها حتى تكون للسودانيين السيطرة التامة على الحكم الذاتي . وقد انحصرت تلك المقترحات في النقاط التالية :-

١- حق الحاكم العام في «الفيتو» في مسألة الجنوب ومساندة الوزيرين الجنوبيين .
٢- تحويل سلطات الحاكم العام للسودانيين .
٣- تعديل قانون الانتخابات حتى تكون الانتخابات مباشرة في جميع دوائر السودان الشمالي لمجلسي النواب والشيوخ .
٤- تحديد تاريخ معين لتقرير المصير .

وفي اجتماع لاحق درس الاستقلاليون مع مندوبي مجلس قيادة الثورة حسين ذو الفقار وصلاح سالم ، دستور الحكم الذاتي دراسة مفصلة إلى أن اقنعوهما بأن التعديلات المطلوبة لصلاحية الدستور لا تستغرق وقتاً طويلاً ، ولا معنى لتأجيل تنفيذ الحكم الذاتي في السودان .

وبناء على ما عرضه الاستقلاليون في الاجتماعات السابقة طرحت الحكومة المصرية على الاستقلاليين في ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ بعض النقاط كأساس للبحث فقبلوها أساساً للمفاوضات الرسمية . وقد نصت النقاط على الآتي :-

١- الهدف : تقرير السودانيين مصيرهم في حرية تامة ، إما بإعلان استقلال السودان بحدوده الجغرفية عن كل من مصر وبريطانيا أو أي دولة أخرى أو الارتباط مع مصر ، على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتي الكامل في السودان فوراً .

٢- اشتراطات : (أ) تعديل دستور الحكم الذاتي المقترح بما يحقق سيطرة السودانيين أنفسهم على الحكم الذاتي فوراً .

(ب) اعتبار فترة الحكم الذاتي تصفية للإدارة الثنائية وليس امتداداً لها .

(ج) زوال النفوذ الأجنبي في البلاد وذلك عن طريق سودنة الإدارة الحكومية في السودان .

٣- الوسائل : بحث الوسائل العملية التي تؤدي إلى تحقيق ما هو مذكور أعلاه[٤] .

وفي الخامسة من مساء الثلاثاء ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ التقى محمد نجيب لمدة أربع ساعات بعبد الرحمن علي طه . وعقب اللقاء صرح محمد نجيب بأن الحديث تناول تنظيم سير المباحثات مع حزب الأمة في المسألة السودانية ، وأنه تم الاتفاق على أن تبدأ المباحثات الرسمية مساء يوم الأربعاء ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ . ويبدو أن الاجتماع تطرق أيضاً لوجهة نظر حزب الأمة بشأن دستور الحكم الذاتي ، وموعد الانتخابات ، وإلى اللقاءات التي عقدها السيد عبد الرحمن المهدي في لندن مع ونستون تشيرشل وأنتوني إيدن[٥] .

٢- المفاوضات الرسمية وثورة السنهوري

على أساس النقاط التي اتفق عليها بدأت المفاوضات الرسمية بين الاستقلاليين والحكومة المصرية باجتماع عقد برئاسة مجلس الوزراء في الساعة السادسة من مساء الأربعاء ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ . تكوّن الوفد الاستقلالي من عبد الله الفاضل المهدي وعبد الرحمن علي طه وعبد الرحمن عابدون ويعقوب عثمان عن حزب الأمة ، ومحمد صالح الشنقيطي ومحمد أحمد محجوب وأحمد يوسف هاشم عن الاستقلاليين المستقلين ، وأبوبيه عبد الماجد وميرغني حسين زاكي الدين عن زعماء القبائل . وكان قد اتفق على أن يسمى الوفد «وفد الاستقلاليين برعاية الإمام عبد الرحمن» وعلى أن يكون زيادة أرباب

سكرتيراً للوفد[٦] . وأما الجانب المصري فقد تكوّن من محمد نجيب ، وعلي ماهر ، وعبد الرزاق السنهوري ، وحسين ذو الفقار صبري ، وصلاح سالم .

ومع إن الاجتماع بدأ ودياً ، إلا أنه سرعان ما فجَّر عبد الرزاق السنهوري أزمة كادت تعصف بالمفاوضات . فقد أعلن السنهوري أنه لا يوافق على أن يمنح الحكم الذاتي الكامل فوراً للسودانيين ، وهدد بالانسحاب من الجانب المصري إذا كانت عبارة «الحكم الذاتي الكامل فوراً» الواردة في نهاية الفقرة الأولى من نقاط البحث تمثل رأي الحكومة المصرية .

استنكر الاستقلاليون ما بدر من السنهوري ، وبعثوا في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢م بمذكرة بتوقيع عبد الله الفاضل المهدي إلى محمد نجيب عبّروا فيها عن استيائهم الشديد لموقف السنهوري وخطره على استمرار المفاوضات . وورد في المذكرة أن ثورة السنهوري «أفسحت المجال للريب والظنون وللشك في حسن القصد» . كما أكد الاستقلاليون في المذكرة أن مطلب الحكم الذاتي الفوري مطلب مشروع وحق طبيعي ، وأن الاستقلاليين ما جاءوا ليستجدوا تحقيقه أو ليتقبلوه هبة ومنّة . وإنما أرادوا أن يستعينوا بإخوة كرام على استخلاصه في أقرب فرصة ممكنة ، لأن السودان إذا ما استخلص حقه كاملاً سيكون لمصر القوة والسند ، وسينظم علاقته بها على وجه يكفل الخير والبركة للبلدين الشقيقين[٧] .

وقد أدت هذه المذكرة إلى استبعاد السنهوري من الجانب المصري في المفاوضات . ويبدو أن إصرار السنهوري على التمسك بالسيادة المصرية على السودان كان في مناسبة أخرى سبباً في مواجهة حادة بينه وبين حسين ذو الفقار . فقد ذكر محمد نجيب في كتابه «كنت رئيساً لمصر» أن السنهوري اعترض على مذكرة بشأن السودان أعدها حسين ذو الفقار ، لأنها لم تنص على أن لمصر حقوق سيادة على السودان[٨] . وقد أشار إلى هذه المواجهة حسين ذو الفقار نفسه في كتابه «السيادة للسودان»[٩] .

استؤنفت المفاوضات بين الاستقلاليين والحكومة المصرية باجتماع عقد يوم السبت ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢ . وقد تقرر في هذا الاجتماع تشكيل لجنة فرعية من الجانبين لبحث اقتراحات تعديل دستور الحكم الذاتي . مثّل الجانب الاستقلالي في اللجنة الفرعية عبد الرحمن علي طه ومحمد صالح الشنقيطي ومحمد أحمد محجوب وزيادة أرباب ويعقوب عثمان . ومثّل الجانب المصري حسين ذو الفقار صبر وصلاح سالم . وسيجد القارئ ضمن ملاحق هذا الكتاب تعديلات دستور الحكم الذاتي التي اقترحتها اللجنة الفرعية في الاجتماعات التي عقدتها برئاسة مجلس الوزراء في ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢[١٠] .

٣- الإخوان وعلاقة السودان بمصر

رأينا في مواضع سابقة أن الإخوان المسلمين كانوا يولون السودان اهتماماً خاصاً . وأنه منذ عام ١٩٤٦ حرصت الجماعة على الاتصال بكل الوفود السياسية السودانية التي زارت مصر . ففي أكتوبر ١٩٥٢ احتفلوا بكل قادة الأحزاب السياسية السودانية الذين قدموا إلى مصر تلبية لدعوة حكومة ثورة ٢٣ يوليو . وفي الحفل الذي أقاموه في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢ تكريماً للسيد عبد الرحمن المهدي كانوا يرددون «الله أكبر ولله الحمد» . وقد تحدث في الحفل عبد الحكيم عابدين وسعيد رمضان . وتحدث أيضاً جمال السنهوري رئيس قسم السودان بالمركز العام فقال إن مصر تسلم للسودانيين بحق تقرير المصير . وأشاد بذكرى الإمام المهدي الذي قال إنه صنع الخوارق بقوة الجهاد في سبيل الله وبقوة الإيمان ، ولم تكن دعوته إلا للاحتكام إلى كتاب الله . ثم خاطب السيد عبد الرحمن وصحبه قائلاً : «تعالوا نتفق على كلمة سواء ، أن يكون القرآن دستورنا ، وأن نحتكم إليه» . ثم قال إن عشاق النضال ليست طريقهم مفروشة بالورود بل بالشوك ، وإنّ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قال إن أشد الناس بلاءً الأنبياء ، ثم الأولياء ، ثم الأمثل فالأمثل .

وشرح المرشد العام حسن الهضيبي دعوة الإخوان المسلمين فقال إنها

أوجدت جيلاً جديداً من الشباب يعرف حق الله وحق الوطن عليه . وقال إنها دعوة عملية ساعدت في بناء الوطن اقتصادياً ، فأنشأ الإخوان الشركات وضربوا بها الأمثلة في الدقة وطهارة الذمة ، وأنشأوا المدارس والمستشفيات ، واتخذوا من دور شعبهم معاهد علم . ثم تحدث عن رؤية الإخوان لعلاقة السودان بمصر فقال إن الإخوان يرون أن السودان ومصر لا يعود كل منهما إلى الآخر إلا باتباع كتاب الله وأمر الله ، وأن السودان أمة مسلمة ومصر أمة مسلمة ، وهما أمة واحدة بكتاب الله وأمر الله . ثم خلص إلى أن الأمم الإسلامية ينبغي أن تكون أمة واحدة ، كل جزء منها يحكم نفسه على نظام الولايات المتحدة الأمريكية أو نظام الكومنولث .

وتحدث نيابة عن الوفد الاستقلالي أحمد يوسف هاشم فقال إن دعاء «الله أكبر ولله الحمد» ليس جديداً على السيد عبد الرحمن ، بل هو دعاء أنصاره وشعارهم الذي يستقبلونه به ، وقال إن هذا التجاوب هو تجاوب الإسلام . ومضى قائلاً هناك تجاوب آخر فالسيد عبد الرحمن ينادي دائماً بأن الإسلام دين ودولة ، وبأن كتاب الله هو الحجة التي ينبغي أن يحج إليها كل مسلم ، وكل مواطن . ثم أشار إلى تجاوب ثالث ، وهو الاتجاه للإنتاج فالسيد عبد الرحمن هو الذي بدأ الحياة الاقتصادية في السودان ، فوجَّه السودانيين إلى تنمية الثروة الاقتصادية ، ووجّههم إلى العلم ، وكان أسبق الجميع إلى مد المؤسسات العلمية بالمساعدات[11] .

٤- روح جديدة في علاقة الاستقلاليين بمصر

بالرغم من الأزمة التي تسبب فيها عبد الرزاق السنهوري في الاجتماع الرسمي الأول بين الاستقلاليين والحكومة المصرية في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢م ، يبدو أن روحاً جديدة من التآلف والثقة قد سادت علاقة الطرفين مما يسر كثيراً الوصول إلى اتفاق بينهما بشأن مستقبل السودان السياسي . ففي المذكرة التي بعث بها الاستقلاليون إلى محمد نجيب في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ ذكروا أنهم فور

وصولهم إلى القاهرة اتصل بهم أخوان كريمان - حسين ذو الفقار وصلاح سالم ، وأنهما «استطاعا بصدق إخلاصهما أن يعربا عن وجهة نظركم أصدق تعبير ، وأن يصورا نوايا حكومتكم الرشيدة أجمل تصوير ، فاتحدت القلوب وتجاوبت النفوس في جلسة واحدة ، وزال عنها إلى الأبد ما كان عالقاً بها من صدأ الماضي البغيض» . وذكر الاستقلاليون كذلك أن الاجتماعات غير الرسمية بين الطرفين «كشفت الموقف على حقيقته ، وسجلت في القلوب دستوراً أبلغ أثراً وأبقى نفعاً من أي دستور تخطه الأيدي على القرطاس» .

كما ذكر الاستقلاليون في مذكرتهم أنهم حضروا الاجتماع الرسمي الأول وهم أشد تفاؤلاً في عهد «لا يريد فتحاً ولا استعماراً ، وإنما يبسط يده بالصداقة والتعاون لكل من يريد صداقة الأحرار للأحرار ، لا تبعية العبيد للأسياد» . ثم أكد الاستقلاليون لمحمد نجيب أن ما بدر من عبد الرزاق السنهوري لن يؤثر «على تلك الثقة القوية التي تبادلناها ، وعاهدنا الله على الاحتفاظ بها ما دمنا ودامت الحياة ، ويكفينا نجاحاً في مهمتنا أن نرجع من مصر بهذه الثقة ، فننظم على هديها مصالحنا المشتركة»[١٢] .

ونجد تعبيراً آخر عن هذه الروح الجديدة في كلمة عبد الرحمن علي طه في حفل العشاء الذي أقامه نادي ضباط الجيش المصري بالزمالك في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٢ تكريماً للسيد عبد الرحمن المهدي والوفد الاستقلالي . ففي هذا الحفل ألقى محمد نجيب كلمة رحب فيها بالسيد عبد الرحمن وقال فيها إنه «مستبشر بهذه البقعة المباركة لأنها مبدأ التحول لحركة التحرير . فقد عُقد هنا اجتماع مجلس إدارة نادي الضباط الذي صدرت فيه القرارات الخطيرة ، ولهذا أستبشر بهذا المكان ، لأنه نقطة تحول إلى كل ما هو أحسن ، ولذلك اخترته لإقامة هذا الحفل . ويمكنني أن أتنبأ بأنه سيكون فاتحة عهد جديد . وآمل أن يتم الاتفاق بيننا وبين إخواننا السودانيين على ما فيه خير البلدين» .

ثم ارتجل عبد الرحمن علي طه كلمة نيابة عن السيد عبد الرحمن قال فيها :

«إذن هنا ، وفي هذه البقعة المباركة أجمعوا أمرهم عشاء ، فلما أصبحوا أصبحت مصر قاطبة على غير ما أمست عليه في يومها السابق . وقد تلفت الناس مندهشين فإذا الزعامة والقيادة المرتقبة ملء السمع ، وملء البصر ، وملء القلب . وإذا بالناس في مصر بين عشية وضحاها تبدلوا نظاماً بعد فوضى ، وتبدلوا اتحاداً بعد فرقة وتفكك ، وتبدلوا عملاً بعد ركود وسكون ، وإذا هم يبايعون الزعيم والقائد ، ويباركون الحركة على النظام والاتحاد والعمل ، وإذا هم أيضاً بعد أشهر ثلاثة يصيبون خيراً في أرزاقهم ، وأمناً على أرواحهم ، واطمئناناً على مستقبل بلادهم ومركزها الحر بين شعوب العالم .

«هذا في مصر ، فماذا كان في السودان؟ نحن أول من عرف نجيب نجيباً ، وأول من لمس فيه الذكاء ، ولمس فيه سرعة البت والحسم في الأمور . وكان شعورنا شعور من أحس بأن القائد سوف يغير من تلك الأوضاع البائدة التي فرقت بيننا . ولم تكن لنا يد في تلك الفرقة . فقمنا في السودان نبارك مع المباركين ، ونهتف مع الهاتفين ، وقلنا لقد رميت فسددت الرماية ، ويد الله ترمي من يمينك إذ ترمي .

«واليوم يلتقي الزعيمان ، ويجلسان جنباً إلى جنب على مائدة واحدة ، لأنهما يدينان بمبدأ واحد قاله الرئيس وخاطبهم به بلغة جديدة على حد قول الدكتور طه حسين إذ خطبهم : ها هي ذي يدي ممدودة للصداقة والتعاون ، لكل من يريد صداقة الأحرار للأحرار ، لا تبعية العبيد للأسياد . فتجاوبت نفس الزعيم في مصر مع نفس الزعيم في السودان ، إذ كان قد مد يده منذ ست أو سبع سنوات على ما أذكر . ولكن المدرسة الفكرية القديمة - وأعذروني في هذا التعبير - أبت ذلك وأقامت سداً وحاجزاً وحائلاً قوياً بين الإمام وبين قدومه إلى إخوانه هنا . لذلك قلت إنه لم تكن لنا يد في ذلك .

«ثم إن هذا النفر - عفا الله عنهم - مازالوا يعملون على اتساع الفتق ، وكان من السهل الرتق ، حتى ذهب بهم الحمق إلى كل مذهب ، فكونوا في الخيال



اللواء محمد نجيب والسيد عبد الرحمن المهدي :أكتوبر ١٩٥٢

محكمة ، وأصدروا حكماً جائراً بغير حيثيات ، ولا أريد أن أذكره لأنها ذكريات مؤلمة . والحمد لله فقد دخلنا في عهد جديد نرجو أن يصل فيه البلدان بفضل الزعيمين وهؤلاء الأشبال - مشيراً إلى ضباط الجيش - الذين غذوا الحركة

ومهدوا لها في هذه البقعة المباركة إلى كل خير وتعاون ، وما ذلك على الله بعزيز»[١٣] .

وقد ذكرت صحيفة الأهرام أن الحضور قد تأثر بكلمة عبد الرحمن علي طه وقالت في معرض تعليقها عليها «وتلك لغة جديدة تمنينا يوماً لو سمعناها من فم سوداني مثقف مسؤول . وقد عشنا وسمعناها بفضل حركة الجيش وقائدها المظفر المحبوب الذي رأى فيه السودانيون رجلاً عظيماً يبسط يده للصداقة والتعاون ، ويريد صداقة الأحرار للأحرار . ورأوا في أشباله الذين كانوا من حوله والذين غذوا الحركة ومهدوا لها في البقعة المباركة رجاء المستقبل»[١٤] .

٥- الاتفاق بين الاستقلاليين وحكومة الثورة

فرغ اجتماع اللجنة الفرعية بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢ من بحث كافة التعديلات المقترحة لدستور الحكم الذاتي . ثم عقد الجانبان اجتماعاً في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٢ لإعداد الصيغة النهائية للاتفاق . وفي الساعة التاسعة والربع من مساء يوم الأربعاء ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ تم بمقر رئاسة مجلس الوزراء التوقيع على الاتفاق بين الحكومة المصرية ووفد الاستقلاليين[١٥] . وقع عن الحكومة المصرية محمد نجيب وعلي ماهر وحسين ذو الفقار صبري وصلاح سالم . ووقع عن الاستقلاليين عبد الله الفاضل المهدي ، ومحمد صالح الشنقيطي ، وعبد الرحمن علي طه ، ومحمد أحمد محجوب ، وأحمد يوسف هاشم ، وعبد الرحمن عابدون ، وبابو نمر ، وزيادة أرباب ، وعبد السلام الخليفة ، وميرغني حسين زاكي الدين ، ويعقوب عثمان ، وداود الخليفة ، وأيوبيه عبد الماجد .

رحبت مصر في ديباجة الاتفاق بممارسة أهالي السودان الحكم الذاتي التام ، وصرحت بأنها تحتفظ للسودانيين بحقوقهم في السيادة على بلادهم إلى أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم ، وإذا ما قرروا مصيرهم في حرية تامة أن تحترم قرارهم .

اتفق الطرفان في البند الأول من الاتفاق على أن يقرر السودانيون مصيرهم

في حرية تامة إما بإعلان استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا وأي دولة أخرى ، أو الارتباط مع مصر على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتي الكامل في السودان فوراً . كما اتفقا في البند الثاني على أن تكون هناك فترة انتقال تهدف إلى غرضين : تمكين السودانيين من ممارسة حكم ذاتي كامل ، وتهيئة الجو الحر المحايد الذي لا بد منه لتقرير المصير .

وتحقيقاً لهذين الغرضين فقد وافق الطرفان في البند الثالث من الاتفاق على تعديل الدستور المقترح للحكم الذاتي في السودان على الأسس التالية :-

أولاً : تتمثل السلطة الدستورية العليا في السودان أثناء الفترة الانتقالية في الآتي :-

(أ) الحاكم العام الحالي وإذا شغر منصبه لأي سبب من الأسباب فإن خلفه ترشحه بريطانيا وتعينه مصر .

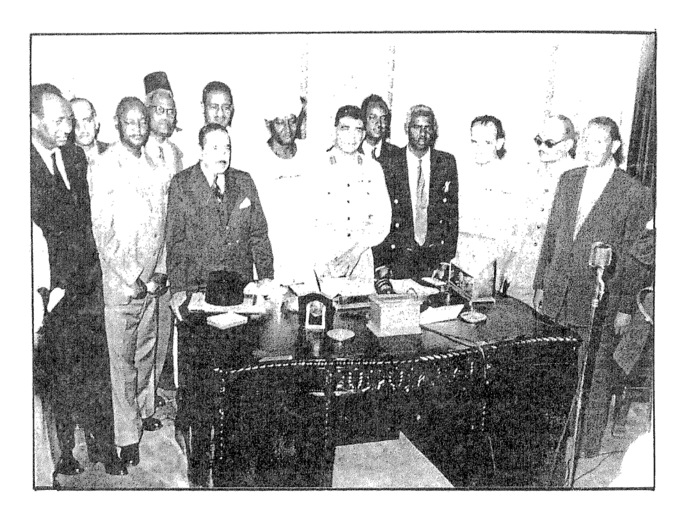
(ب) لجنة مكونة من مصري وبريطاني تعينهما حكوماتهما ، وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان السوداني المنتخب ، ومحايد باكستاني أو هندي تعينه حكومته . ويرجع الحاكم العام إلى هذه اللجنة في مباشرة سلطاته التقديرية حسب التعديلات المقترحة .

وبما أن الفترة الانتقالية هي في الواقع تصفية للإدارة الثنائية في السودان ، فقد اتفق الطرفان على أن يرجع الحاكم العام إلى كل من مصر وبريطانيا في المسائل التالية :-

(١) المسائل التي لا تدخل في الشؤون الداخلية البحتة .

(٢) أي تعديل يرى البرلمان إجراءه في الدستور .

(٣) أي قرار تتخذه لجنة الحاكم العام ، ويرى الحاكم العام أن العمل به يتعارض مع القيام بمسؤولياته ، على ألا يتأخر رد الحكومتين عن مدة أقصاها شهر من يوم وصول الإخطار على أن ينفذ رأيه إذا اتفقت الحكومتان على ذلك ، وإلا أصبح قرار اللجنة نافذاً .



التوقيع في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ على الاتفاق بين حكومة ثورة ٢٣ يوليو والوفد الاستقلالي . ويبدو من اليمين إلى الشمال : أحمد يوسف هاشم ، وصلاح سالم ، وحسين ذو الفقار صبري ، وعبد الرحمن علي طه ، وزيادة أرباب ، ومحمد نجيب ، وعبد الله الفاضل ، ومحمد صالح الشنقيطي ، وعلي ماهر ، وعبد الرحمن عابدون ، وداود الخليفة ، ومحمد أحمد محجوب .

ثانياً : يعدل قانون الانتخابات بحيث تكون الانتخابات لمجلسي النواب والشيوخ مباشرة في كل السودان ما عدا المديريات الجنوبية الثلاث . وقد استثنيت من ذلك دائرة ييي والدوائر التي تقع فيها واو وجوبا وملكال حيث اتفق على أن يكون الانتخاب فيها مباشراً . كما اتفق على استقالة أي شخص له سلطات قضائية أو تنفيذية قبل اعتماد أوراق ترشيحه .

ونظراً لأن المصلحة العامة تقتضي الإسراع في تحقيق الحكم الذاتي ، فقد اتفق الطرفان على أن يُشرع في الانتخابات في تاريخ يمكن من قيام الحكم الذاتي قبل ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ . ولهذا الغرض اتفق على إنشاء لجنة للإشراف على الانتخابات تتكون من مصري وبريطاني وأمريكي وهندي أو باكستاني تعينهم حكوماتهم ومن ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام .

واتفق الطرفان في البند الخامس على تشكيل لجنة للسودنة تتكون من مصري وبريطاني تعينهما حكوماتهما وثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء للإسراع في سودنة الإدارة والبوليس وأي وظائف أخرى حتى يتسنى للسودانيين تقرير مصيرهم في حرية تامة . وحدد الاتفاق مدة ثلاث سنوات كحد أقصى لإنجاز مهمة لجنة السودنة .

وأبقى الاتفاق على لجنة الخدمة العامة المنصوص عليها في الدستور المقترح مع حذف المادة ٨٨ من الدستور واستبدالها بالمادة ١٠٠ بعد أن تحذف من المادة ١٠٠ سلطة الحاكم العام الخاصة بالجنوب . وحري بالذكر أن المادة ١٠٠ كانت تنص على أن تكون للحاكم العام مسؤولية خاصة عن المديريات الجنوبية ، وأن يكون من واجبه كفالة معاملة منصفة عادلة للمديريات الجنوبية لحماية مصالحها الخاصة . وأجازت المادة ١٠٠ للحاكم العام رفض الموافقة على أي مشروع قانون يرى أنه سيؤثر على أداء هذا الواجب . كما أجازت له إصدار الأوامر التي يرى أنها ضرورية لأداء هذا الواجب . وسيرد لاحقاً أن حذف سلطة الحاكم الخاصة بالجنوب من المادة ١٠٠ أثار سخط الجنوبيين . كما أثار

جدلاً حاداً بين الحكومتين البريطانية والمصرية إبان المفاوضات التي جرت بينهما في نهاية عام ١٩٥٢ بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان .

وفي الفقرة الختامية للاتفاق بين الاستقلاليين والحكومة المصرية ، أعرب الطرفان عن الأمل في أن تتقدم الحكومة المصرية بالمسائل التي تم التفاهم بشأنها كتعديلات منها للدستور المقترح للحكم الذاتي في السودان في تاريخ قبل ٨ نوفمبر ١٩٥٢ وذلك تمهيداً لقيام الحكم الذاتي الكامل في ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ وتقرير المصير في حرية تامة في أي وقت يشاؤه البرلمان السوداني بشرط ألا يتجاوز ذلك ٣١ ديسمبر ١٩٥٥[١٦] .

٦- **اتفاقية الجنتلمان**

حرصاً على صيانة الاتفاق بين الاستقلاليين والحكومة المصرية من أي عائق ، وحفاظاً على الأجواء الإيجابية التي سادت العلاقات بين الجانبين ، فقد وقع الاستقلاليون مع الحكومة المصرية في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ أيضاً اتفاقية جنتلمان . وقد وقع الاتفاقية عن الحكومة المصرية حسين ذو الفقار صبري وصلاح سالم ، وعن الاستقلاليين عبد الرحمن علي طه .

تناولت الاتفاقية خمس مسائل هي مياه النيل ، وبرنامج النقطة الرابعة ، والتمثيل في المؤتمرات العالمية ، وإنفاق الأموال المصرية في السودان ، والمحافظة على روح التآلف والتعاون بين مصر والسودان في العهد الجديد .

بمقتضى البند الأول من اتفاقية الجنتلمان وافقت مصر على الإسراع في تنفيذ مشروعات النيل المختلفة المقترحة لتوفير الماء اللازم للتوسع الزراعي في كل من مصر والسودان . ووافقت كذلك على أن يكون للسودان نصيب عادل من مشروعات أعالي النيل والشلال الرابع وأي مشروعات أخرى قد تقام على النيل . ومن جانبهم وافق الاستقلاليون على احترام الحقوق المكتسبة بموجب اتفاقية مياه النيل المبرمة بين مصر وإنجلترا في عام ١٩٢٩ رغم أن السودان لم يكن طرفاً فيها .

وبموجب البند الثاني من الاتفاقية وافقت مصر على أن تعمل كل ما في وسعها لكي تحصل للسودان على نصيب من المعونة التي تدخل في نطاق برنامج النقطة الرابعة الأمريكية ، لأن السودان كدولة متخلفة اقتصادياً لم يحصل على أي نصيب من هذه المعونة . ويعود ذلك إلى الوضع السياسي الشاذ للسودان ، فلا هو دولة مستقلة أو مستعمرة أو تحت الوصاية .

وحتى يتسير للقارئ فهم المقصود ببند الاتفاقية الثالث المتعلق بتمثيل السودان في المؤتمرات الدولية ينبغي أن نذكر أنه بموجب ملحق المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فإن تطبيق أو إنهاء تطبيق أو انضمام أو إنهاء انضمام السودان إلى معاهدة دولية ذات صبغة فنية أو إنسانية لا يكون إلا بإجراء مشترك تقوم به الحكومتان المصرية والبريطانية . ولكن ملحق المادة ١١ لا ينص صراحة على مسألة تمثيل السودان في المؤتمرات الدولية ، الأمر الذي أثار لسنوات عديدة خلافاً بين دولتي الحكم الثنائي مصر وبريطانيا . فقد كان من رأي الحكومة المصرية أن السودان ليس له بمفرده حق التمثيل في المؤتمرات الدبلوماسية أو الفنية لأنه جزء لا يتجزء من مصر . أما الحكومة البريطانية فقد كانت ترى أنه يجوز للسودان أن يشارك بممثلين له في المؤتمرات الفنية ، وأن يكون له تمثيل منفصل عن دولتي الحكم الثنائي في المنظمات الدولية الفنية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية أسوة بالأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي[١٧] .

ومن واقع مشاركته في المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ، فقد كان حزب الأمة ملماً بهذه المشكلة ولذلك حرص على إثارتها مع الحكومة المصرية إبان زيارة السيد عبد الرحمن المهدي . وقد ضُمن ما اتفق عليه في البند الثالث من اتفاقية الجنتلمان . نص هذا البند على أن السودان لم يتمكن «في الماضي من حق التمثيل في المؤتمرات الخاصة العالمية التي تبحث في كافة الشؤون الغير سياسية كالصحة والثقافة والتعليم والزراعة . . . إلخ . وقد فوت هذا الوضع

على السودان الكثير من الفوائد المرجوة ، فيتحتم الآن وقد دخل السودان في دور الحكم الذاتي أن يكون له حق التمثيل في المؤتمرات البعيدة عن الشؤون السياسية ، خاصة وقد سلمت الحكومتان المصرية والبريطانية بحق تقرير المصير في أسرع وقت ممكن وقد يترتب على ذلك الاستقلال الكامل فوجب أن يؤهل السودان للتعاون الخارجي . وحتى إذا ما حدث ارتباط مع مصر نتيجة تقرير المصير ، فسيكون للسودان نصيب عادل في التمثيل الخارجي والتعاون الدولي»[١٨] .

وسنتناول لاحقاً بنود اتفاقية الجنتلمان المتعلقة بانفاق الأموال المصرية في السودان والمحافظة على روح التآلف والتعاون بين مصر والسودان في العهد الجديد ، لأن حزب الأمة اتهم الحكومة المصرية في عام ١٩٥٣ بخرق هذه البنود والتدخل مالياً وإعلامياً في الانتخابات السودانية لمصلحة الحزب الوطني الاتحادي .

٧- حث بريطانيا على الموافقة على اتفاق الاستقلاليين مع مصر

بعد ظهر يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٥٢ قام السيد عبد الرحمن المهدي يرافقه عبد الله الفاضل المهدي ومحمد صالح الشنقيطي وعبد الرحمن علي طه بزيارة السفير البريطاني في القاهرة رالف استيفنسن حيث دار الحديث عن اتفاق الاستقلاليين مع الحكومة المصرية .

وقد عبّر السيد عبد الرحمن عن سروره بنتائج زيارته لمصر ، وتطرق بشيء من التفصيل للنقاط التالية :-

١- موافقة الحكومة المصرية على أن السيادة على السودان والتي تركتها اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ معلقة قد آلت للشعب السوداني .

٢- ضمان استمرار منصب الحاكم العام حيث سيظل الحاكم العام الحالي في منصبه . وإذا اقتضت الضرورة تعيين خلف له فإن ذلك سيتم كما كان في الماضي من قبل الحكومة المصرية بناء على توصية الحكومة البريطانية .

٣- موافقة الحكومة المصرية على إجراء الانتخابات قبل نهاية عام ١٩٥٢ .
٤- موافقة الحكومة المصرية على أن يتم تقرير المصير قبل نهاية عام ١٩٥٥ .
وأشار السفير البريطاني في تقريره عن الزيارة إلى أن السيد عبد الرحمن يعلق أهمية خاصة على إتمام تقرير المصير قبل أن ينقضي في عام ١٩٥٦ أجل معاهدة سنة ١٩٣٦ المحدد بعشرين عاماً .
٥- موافقة الحكومة المصرية على أن تكون الانتخابات مباشرة في كل أنحاء السودان الشمالي . وحول هذه النقطة قال السيد عبد الرحمن إن التأخير الذي سينشأ عن إجراء انتخابات مباشرة في المناطق النائية له ما يبرره . ونوه إلى أنه سبق وأن تحدث حول هذا الموضوع مع أنتوني إيدن الذي وافق على أن يستشير الحاكم العام بشأنه . وأعرب السيد عبد الرحمن عن أمله في أن يوافقه إيدن الرأي حول هذا الموضوع .

وأوضح السيد عبد الرحمن أن اتفاق الاستقلاليين مع الحكومة المصرية قسم سلطات الحاكم العام التقديرية إلى ثلاثة أقسام : سلطات يمارسها بنفسه ، وسلطات يمارسها بالاتفاق مع البرلمان السوداني ، وسلطات يمارسها بالاتفاق مع اللجنة الدولية التي سيتم إنشاؤها لتقديم المشورة له .

وفي معرض رده على نقاط واستفسارات طرحها السفير البريطاني ، قال السيد عبد الرحمن إن اتفاق الاستقلاليين مع الحكومة المصرية سيكون ملزماً لحزب الأمة وللمتعاونين معه . وقال إن المعلومات الواردة من الخرطوم تشير إلى أن الحزب الجمهوري الاشتراكي وممثلي الجنوب سيقبلون بالاتفاق . وأما بالنسبة للأحزاب الاتحادية فقد قال السيد عبد الرحمن إنها ستفعل ما يقوله لها المصريون .

وأعرب السيد عبد الرحمن عن أمله في أن توافق الحكومة البريطانية على المقترحات التي تضمنها اتفاق الاستقلاليين مع الحكومة المصرية . وأشار إلى أنه تعاون في الماضي تعاوناً وثيقاً مع حكومة السودان ، وأنه يأمل في استمرار هذا

التعاون الوثيق في المستقبل . وعبّر السيد عبد الرحمن عن اقتناعه بأن محمد نجيب والمتعاونين معه يريدون الوصول إلى تسوية شاملة مع الحكومة البريطانية . وقال إن قبول الحكومة البريطانية باتفاق الاستقلاليين مع الحكومة المصرية سيسهل حل المشاكل الأخرى(١٩) .

الهوامش

١ . السودان الجديد : ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢ . وأيضاً الأهرام : ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ .

٢ . FO 371/96910, Khartoum to Foreign Office, October 15, 1952.

٣ . Foreign Office to Khartoum, October 17, 1952, ibid.

٤ . تقرير محمد أحمد محجوب بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ عن نشاط وفد الإمام عبد الرحمن من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ : الصادق المهدي ، جهاد في سبيل الاستقلال ، ص ٩٦ - ٩٩ . وانظر أيضاً تصريح محمد أحمد محجوب لصحيفة المصري في السودان الجديد : ٢١ أغسطس ١٩٥٢ .

٥ . الأهرام : ٢٢ يوليو ١٩٥٢ . عندما سئل محمد نجيب عن سبب طول الاجتماع قال : «لا تنسوا أن السيد عبد الرحمن علي طه كان زميلاً لي في الدراسة» . وانظر أيضاً الرأي العام : ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ .

٦ . السودان الجديد : ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ .

٧ . عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ١٥١ - ١٥٤ .

٨ . مرجع سابق ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

٩ . Sovereignty for Sudan, loc. cit., pp. 81 - 84.

١٠ . انظر الأهرام : ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ أكتوبر ١٩٥٢ . وأيضاً السودان الجديد : ٢٦ و ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢ .

١١ . الأهرام : ٢٦ أكتوبر ١٩٥٢ . كانت جماعة الإخوان المسلمين قد أوفدت في نوفمبر ١٩٤٥ جمال السنهوري وصلاح حافظ إلى السودان لإنشاء شعب للجماعة هناك : مجلة السودان في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٥ . وقد نشرت الأهرام في ١ أبريل ١٩٤٧ أن السكرتير الإداري رفض الترخيص بإنشاء شعب للإخوان المسلمين بالسودان تحت رئاسة الجماعة بالقاهرة بدعوى أنها سلكت سلوكاً مغايراً لخطتها فاندفعت في غمار السياسة .

حول زيارة جمال السنهوري للسودان انظر أيضاً :

Daly, Imperial Sudan, loc. cit., pp. 231 - 232. Also FO 371/53328, SPIS, No. 54, October - November 1945, and ibid., No. 55, December 1945.

١٢ . عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ١٥١ - ١٥٤ .

١٣ . الأهرام : ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢ . وأيضاً النيل وكذلك السودان الجديد : ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢ . في كلمة عبد الرحمن علي طه إشارة إلى إعراض حكومة إسماعيل صدقي عن السيد عبد الرحمن المهدي في عام ١٩٤٦ عندما طلب زيارة مصر . وفيها أيضاً إشارة إلى ما نشرته إحدى المجلات المصرية آنذاك من أن ما ينادي به السيد عبد الرحمن يعد في نظر القانون عملاً ثورياً ضد التاج المصري عقوبته الإعدام : عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ٧٢ . وانظر أيضاً السودان الجديد : ١ نوفمبر ١٩٤٦ .

١٤ . الأهرام : ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢ .

١٥ . الأهرام : ٣٠ أكتوبر ١٩٥٢ . وأيضاً السودان الجديد : ٣٠ أكتوبر ١٩٥٠ .

١٦ . انظر نص الاتفاقية في عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ - ١٦٠ . وأيضاً في الأهرام : ١ نوفمبر ١٩٥٢ . وكذلك النيل : ٤ نوفمبر ١٩٥٢ . وانظر نص إنجليزي للاتفاقية في :

FO 371/ 96912.

وافق مجلس إدارة حزب الأمة بالإجماع في ١ نوفمبر ١٩٥٢ على الاتفاقية . وأجازتها الهيئة العامة للحزب في ٣ نوفمبر ١٩٥٢ بعد أن استمعت إلى شرح مفصل لكل مواد وبنود الاتفاقية قدمه عبد الرحمن علي طه : النيل في ٢ و ٤ نوفمبر ١٩٥٢ .

١٧ . FO 371/108585, Draft Note on Sudan representation at conferences, enclosed in Khartoum to Foreign Office, February 2, 195

١٨ . انظر نص اتفاقية الجنتلمان في عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ١٦١ - ١٦٤ .

١٩ . FO 371/96911, Cairo to Foreign Office, October 30, 1952.

حكومة الثورة والأحزاب السودانية الأُخرى

١- الاتحاديون يقبلون باتفاقية الاستقلاليين

سبق أن ذكرنا أنه في اجتماع ممثلي الأحزاب الاتحادية المنضوية تحت لواء الجبهة الوطنية بأنتوني إيدن في ١١ أكتوبر ١٩٥٢ وفي المذكرة التي قدموها له باسم جبهة الكفاح الوطني ، أعلن هؤلاء رفضهم لمشروع دستور الحكم الذاتي وعزمهم على مقاطعة أية انتخابات تجري بموجبه في ظل النظام القائم في السودان مهما كانت إجراءات الإشراف المتخذة سواء كانت مشتركة أو خارجية .

وفي ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ عقدت الأحزاب الاتحادية اجتماعاً بفندق سميراميس بالقاهرة حضره إسماعيل الأزهري ، ومحمد نور الدين ، والدرديري محمد عثمان ، وحماد توفيق ، والدرديري أحمد إسماعيل ، والطيب محمد خير . وفي أعقاب هذا الاجتماع أصدرت الأحزاب الاتحادية بياناً قالت فيه إنها عندما نادت في الجبهة المتحدة لتحرير السودان بمبدأ الجلاء وتقرير المصير ، فإنما فعلت ذلك إيماناً منها بأن هذا هو المبدأ الحق الذي يتمشى مع حقوق الشعب الطبيعية . وفي نفس البيان أكدت الأحزاب الاتحادية أنه لن يصدها شيء عن السير في ما رسمته من مقاطعة الدستور والاشتراك في انتخاباته تحت ظل النظام القائم في السودان[١] .

ويبدو أن الأحزاب الاتحادية تراجعت في الأسابيع التالية عن هذا الموقف . فقد أورد خضر حمد في مذكراته نص المشروع الأول الذي قدمته الأحزاب الاتحادية للحكومة المصرية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير . وبمطالعة هذا

المشروع نلاحظ أنه قبل في الأساس بمشروع دستور الحكم الذاتي الذي أقرته الجمعية التشريعية . ولكن المشروع اقترح أن تتمثل السلطة الدستورية العليا أثناء فترة الانتقال في هيئة تسمى «اللجنة المفوضة» وتتكون من رئيس للجنة ترشحه الحكومة البريطانية وتعينه الحكومة المصرية ومن ثلاثة أعضاء اثنان منهم سودانيان يعينان بالاتفاق بين حكومتي مصر وبريطانيا وثالثهما مصري تعينه حكومة مصر . كما اقترح المشروع الاتحادي أن تقوم في السودان خلال فترة الانتقال حكومة ائتلافية توزع مقاعدها بنسبة مقاعد الأحزاب الممثلة في البرلمان[٢] .

ولكن في ١ نوفمبر ١٩٥٢ وقّع قادة الأحزاب الاتحادية وهم إسماعيل الأزهري ، ومحمد نور الدين ، وحماد توفيق ، ودرديري محمد عثمان ، وعلي البرير مع محمد نجيب ، وحسين ذو الفقار ، وصلاح سالم ، وثيقة ذكروا فيها أنهم أُحيطوا علماً بالأسس التي تم الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية والاستقلاليين في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ ، وأنهم اعتبروا تلك الأسس «حداً أدنى لما يمكن أن تقبله الحكومة المصرية في مباحثاتها مع الحكومة البريطانية بشرط أن تعمل الحكومة المصرية بكل السبل للوصول إلى المشروع المعدل الذي تقدمنا به» . كما أعلن قادة الأحزاب الاتحادية في نفس الوثيقة أنه مع احتفاظهم بمبادئهم التي تقوم أساساً على الجلاء والاتحاد مع مصر عن طريق تقرير المصير «فإننا لغرض تنظيم الجلاء ، وإيجاد الجو الحر الملائم لممارسة تقرير المصير ، قد ارتضينا أن تكون هناك فترة انتقال لا تزيد عن ثلاث سنوات لتصفية الإدارة الحالية على أن نشترك أثناءها في انتخابات البرلمان بعد وضع الضمانات التي رأيناها كافية لحرية وسلامة تلك الانتخابات»[٣] .

وعندما سئل إسماعيل الأزهري في ٦ نوفمبر ١٩٥٢ عن وعده الأول بمقاطعة المؤسسات الدستورية ، أجاب بأنه وعد بذلك «عندما كانت المؤسسات تقوم على الوحي البريطاني . أما الآن ومصر الرشيدة تقود المعركة ،

فنحن مطمئنون كل الاطمئنان إلى الهدف القريب والبعيد»[٤] .

٢- نجيب وصلاح سالم يفلحان في توحيد الأحزاب الاتحادية

رأينا في موضع سابق أنه قد طرحت في مارس ١٩٤٥ فكرة لتوحيد الأحزاب الاتحادية التي كانت قائمة آنذاك في حزب واحد . ولكن اتفق في نهاية الأمر على أن هذه الفكرة سابقة لأوانها ومن الأفضل أن يمهد لها بتبني ميثاق للجبهة الاتحادية . وقد طرحت بعد ذلك عدة مبادرات لائتلاف أو التقاء أو توحيد الأحزاب الاتحادية . وفي معظم الحالات كان مصدر هذه المبادرات هو الدرديري أحمد إسماعيل رئيس حزب وحدة وادي النيل .

فمثلاً في سبتمبر ١٩٤٨ اقترح الدرديري أحمد إسماعيل أن تندمج الأحزاب الاتحادية ومؤتمر الخريجين ليتكون منها «مؤتمر السودان» على غرار المؤتمر الهندي وذلك لتفادي الركود الناشئ من تعدد الأحزاب واختلاف الآراء ، خاصة وأن هذه الأحزاب والمؤتمر كانت تعمل تحت لواء وفد السودان وشاركت في تحديد أهدافه . واقترح الدرديري أن تكون عضوية «مؤتمر السودان» مفتوحة لكل سوداني وألا تقتصر على الخريجين[٥] .

وفي ٢٠ أغسطس ١٩٥٠ دعا الدرديري أحمد إسماعيل إلى التقاء الأحزاب الاتحادية . وذكر في رسالة بعث بها إلى الأحزاب الاتحادية أن الأساس الذي تتلاقى فيه أهداف جميع الأحزاب الاتحادية هو :-

(أ) جلاء الإنجليز عن وادي النيل مصره وسودانه .

(ب) مقاطعة جميع المؤسسات الاستعمارية القائمة وما سوف يستجد منها في إطار براق كاذب .

(ج) قيام وحدة وادي النيل .

وأبدى درديري عدم ممانعته في «أن يحتفظ كل حزب برأيه في تفسير وحدة وادي النيل ريثما تتقدم الحركة الوطنية بضع خطوات تحت ظل هذا الوفاق ، ثم يعمل كل حزب على تحقيق الوحدة حسب تفسيره عندما يصبح الاتحاد حقيقة واقعة» .

نوقش اقتراح الدرديري أحمد إسماعيل في اجتماع عقد بمنزله في ٢٥ أغسطس ١٩٥٠ وحضره عن حزب الأشقاء محمد نور الدين وخضر عمر ومحمود الفضلي ، وعن الجبهة الوطنية خلف الله خالد وعبد المنعم حسب الله وكامل الأحمدي ، وعن الأحرار الاتحاديين أحمد محمد علي السنجاوي وحسن سلامة . وبالرغم من الروح الطيبة والرغبة الصادقة التي أبداها الجميع في الوفاق وتوالي الاجتماعات ، إلا أن الالتقاء المنشود لم يتحقق[٦] .

وفي ١١ أكتوبر ١٩٥١ دعا الدرديري أحمد إسماعيل أيضاً إلى التقاء الأحزاب الاتحادية حول النقاط الأساسية التي تضمنها الخطاب الذي ألقاه مصطفى النحاس في البرلمان المصري في ٨ أكتوبر ١٩٥١ . ولكن موقف بعض الأحزاب الاتحادية من هذه الدعوة كان سلبياً ، ربما بسبب تحفظاتها على مرسوم النحاس المتعلق بدستور ونظام الحكم في السودان[٧] .

وطرح الدرديري أحمد إسماعيل في سبتمبر ١٩٥٢ إثر عودته من مصر مشروعاً لتوحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد . وقد عرض هذا المشروع للنقاش لأول مرة في اجتماع عقد بمنزل يحيى الفضلي بالخرطوم في ١٢ سبتمبر ١٩٥٢ . وقد حضر هذا الاجتماع عن حزب الأشقاء (جناح أزهري) إسماعيل الأزهري وأحمد عبد الرحيم وإبراهيم المفتي وحسن عوض الله ، وعن حزب الاتحاديين خضر حمد ومبارك ميرغني ، وعن حزب وحدة وادي النيل الدرديري أحمد إسماعيل وأحمد السيد حمد وأحمد سنجر ومحي الدين جمال أبو سيف ، وعن حزب الأحرار الاتحاديين الطيب محمد خير . وقد لاحظ المجتمعون أن ولاء الأحزاب الاتحادية موزع على عدة جهات منها جبهة الكفاح والجبهة المتحدة لتحرير السودان ، وأبدوا استعدادهم لمراجعة دساتير أحزابهم حتى يلتقوا في صعيد واحد ويكون الولاء محدداً ما دامت الأهداف تكاد تكون متشابهة مع اختلاف بسيط في الوسائل . وقد أعلن الطيب محمد خير قبوله لفكرة دمج الأحزاب الاتحادية في حزب واحد بصفته

الشخصية ، ووعد برفعها إلى أعضاء حزبه وأخذ وجهة نظرهم بشأنها . وعلى أية حال فقد انتهى الاجتماع إلى تكوين لجنة تمهيدية تمثل فيها كل الأحزاب والهيئات الاتحادية لمواصلة السعي لإنجاح مشروع الحزب الواحد(٨) .

وقد عرضت فكرة دمج الأحزاب الاتحادية في حزب واحد في تواريخ لاحقة على الدرديري محمد عثمان سكرتير عام الجبهة الوطنية ومحمد نور الدين رئيس الجناح الآخر لحزب الأشقاء فقبلاها من حيث المبدأ(٩) . ونعيد إلى الأذهان أن جناحي حزب الأشقاء والجبهة الوطنية كانوا قد اتفقوا في ٣ أغسطس ١٩٥٢ على التعاون والتكتل والعمل معاً لتحقيق أهدافهم المشتركة ، وعلى أن يتم ذلك من خلال الاشتراك في جبهة الكفاح الوطني والجبهة المتحدة لتحرير السودان(١٠) .

عقدت اللجنة التمهيدية المكلفة بالسعي لإنجاح مشروع الحزب الواحد أول اجتماع لها في ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ . وقد حضر الاجتماع عن الجبهة الوطنية ميرغني حمزة ، وعن حزب وحدة وادي النيل الدرديري أحمد إسماعيل وأحمد السيد حمد ، وعن حزب الأشقاء (جناح أزهري) مبارك زروق ومحمود الفضلي ، وعن حزب الاتحاديين خضر حمد وعبد الماجد أبو حسبو ، وعن حزب الأشقاء (جناح نور الدين) ومؤتمر السودان عبد الرحمن حمزة وعلي الشيخ البشير ، وعن حزب الأحرار الاتحاديين الطيب محمد خير . وقد لوحظ أن مؤتمر الخريجين العام لم ينتدب أحداً لحضور الاجتماع . ولكن مبارك زروق ومحمود الفضلي قالا إنهما فهما أن الدعوة لا تشمل المؤتمر باعتباره هيئة تعليمية ثقافية ، وأن الجانب السياسي من مهام المؤتمر يمكن أن يقوم به حزب الأشقاء (جناح أزهري) الذي سينضم إلى الحزب الواحد . وكما ذكرنا فقد شارك زروق والفضلي في الاجتماع كممثلين لحزب الأشقاء (جناح أزهري) ، لا بوصفهما أعضاء في اللجنة التنفيذية للمؤتمر . وبسبب هذه المسألة تقرر تأجيل الاجتماع وتوجيه الدعوة لمؤتمر الخريجين للاشتراك في اللجنة

التمهيدية[١١] .

ويبدو أن إسماعيل الأزهري نفسه كان يرى أن يستمر مؤتمر الخريجين في أداء رسالته التعليمية بعيداً عن الحزب الواحد ، لأن المؤتمر ليس بحزب وإنما هيئة مفتوحة للجميع . ولكن خضر عمر أشار إلى أن مؤتمر السودان وهو يحمل رسالة تعليمية اجتماعية تضارع رسالة مؤتمر الخريجين قد قرر قبول فكرة الحزب الواحد ووضع جميع مشروعاته التعليمية والعمرانية تحت تصرف القائمين على إنشاء الحزب الواحد[١٢] .

عقدت اللجنة التمهيدية اجتماعها الثاني في ٢٤ سبتمبر ١٩٥٢ . وقد حضر الاجتماع مندوبان عن مؤتمر الخريجين . وفي مستهل الاجتماع قام أحمد السيد حمد بعرض مشروع توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد وتوضيح خطوطه . ثم تقرر تشكيل لجنة أصبحت تعرف فيما بعد بـ «لجنة الاختصاص» يمثل فيها كل حزب وهيئة اتحادية بعضو واحد لإعداد مشروع دستور الحزب الواحد . وقد تكونت هذه اللجنة من ميرغني حمزة عن الجبهة الوطنية ، ومبارك زروق عن حزب الأشقاء (جناح أزهري) ، وعلي الشيخ البشير عن مؤتمر السودان ، وعبد الرحمن حمزة عن حزب الأشقاء (جناح نور الدين) ، وأحمد السيد حمد عن حزب وحدة وادي النيل ، وعبد الكريم ميرغني عن حزب الاتحاديين ، والطيب محمد خير عن حزب الأحرار الاتحاديين ، وحسن طه عن مؤتمر الخريجين[١٣] .

عقدت لجنة الاختصاص اجتماعاً طويلاً مساء الجمعة ٢٦ سبتمبر ١٩٥٢ بمنزل ميرغني حمزة بأم درمان وتم خلال هذا الاجتماع الاتفاق على مشروع دستور الحزب الواحد . نص مشروع الدستور على أن يكون اسم الحزب الواحد «المؤتمر الوطني الاتحادي» باعتبار أن هذا الاسم يرمز إلى كل اتجاهات الحزب الواحد . ونص المشروع على أن يكون مبدأ الحزب «الجلاء والاتحاد مع مصر» ، وعلى أن يتكون من الأعضاء والهيئة العامة واللجنة التنفيذية . ونص

المشروع كذلك على أن تتكون الهيئة العامة من مائة عضو ، ثمانين منهم من الأحزاب والهيئات الاتحادية الثمانية وهي حزب الأشقاء بجناحيه وحزب الاتحاديين والجبهة الوطنية وحزب وحدة وادي النيل وحزب الأحرار الاتحاديين ومؤتمر الخريجين العام ومؤتمر السودان على أساس أن يمثل كل حزب وهيئة بعشرة أعضاء . أما العشرون مقعداً الباقية فقد تركها المشروع للمستقلين الذين يعتنقون مبدأ الاتحاد مع مصر . وحدد المشروع عضوية اللجنة التنفيذية بأربعة وعشرين عضواً على أساس أن يرشح كل حزب وهيئة من الأحزاب والهيئات الاتحادية الثمانية ثلاثة من العشرة الذين اختارهم للهيئة العامة ليكونوا أعضاء في اللجنة التنفيذية . ثم تنتخب اللجنة من بينها السكرتير ومجلس السكرتارية وأمين الصندوق على أن تكون رئاسة الحزب دورية بحيث يكون رئيس كل حزب وهيئة من الأحزاب والهيئات الاتحادية الثمانية رئيساً للحزب لمدة شهر ونصف على أن ينتخب رؤساء هذه الأحزاب والهيئات من بينهم رئيس الدورة الأولى[١٤] .

عُرض مشروع دستور الحزب الواحد على اللجنة التمهيدية في الاجتماع الذي عقدته في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢ ، ولكن قبل أن تشرع في بحثه طرح حزب الأشقاء (جناح أزهري) ومؤتمر الخريجين مشروعاً مقابلاً اقترح فيه أن يكون اسم الحزب الواحد «جبهة الأشقاء الاتحادية» ، وأن تنتخب هيئة الحزب العامة ولجنته التنفيذية انتخاباً مباشراً ، وأن يكون مبدؤه قيام دولة وادي النيل المتكافئة في الحقوق والواجبات ، على أن تعرض المسائل المشتركة على لجنة سودانية - مصرية لوضع تفاصيلها . وقد عورضت فكرة بحث مشروع المؤتمر والأشقاء (جناح أزهري) معارضة شديدة . وكانت حجة المعترضين أن الاجتماع عقد لبحث المشروع الذي أعدته لجنة الاختصاص وليس لبحث أي مشروع أو مشروعات أخرى ، خاصة وأن المؤتمر والأشقاء (جناح أزهري) كانا ممثلين في لجنة الاختصاص[١٥] .

وفي اجتماع تال عقد في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٢ ، رفضت اللجنة التمهيدية التسمية المقترحة من المؤتمر والأشقاء (جناح أزهري) ، وأقرت أن يكون اسم الحزب «الحزب الوطني الاتحادي» . ولكن الخلاف استمر حول مسألة مبدأ الحزب وطريقة تكوين أجهزته[١٦] .

ومع أن بحث مسألة دمج الأحزاب الاتحادية في حزب واحد استمر في الخرطوم على مستوى رجال الصف الثاني ، إلا أنه بوصول قادة الأحزاب والهيئات الاتحادية إلى القاهرة في ٢ أكتوبر ١٩٥٢ تلبية لدعوة الحكومة المصرية ، بسطت حكومة الثورة رعايتها بشكل مباشر على مشروع توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد . وهنا يبرز الدور المهم الذي قام به محمد نجيب وصلاح سالم في تقريب وجهات النظر وتجاوز نقاط الخلاف .

بدأت المساعي المصرية في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٢ بمصالحات شخصية عقدها صلاح سالم بين أزهري ونور الدين ، وخضر عمر ويحيى الفضلي . ثم أصدر أزهري ونور الدين بياناً مشتركاً قالا فيه إنهما توصلا إلى وضع أسس التعاون بين الأحزاب الاتحادية التي ستكون دائماً يداً واحدة وكتلة واحدة في هذا الظرف التاريخي الذي سيتقرر فيه مصير السودان[١٧] .

وفي اجتماع عقد مساء يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٢ واستمر حتى الساعات الأولى من صباح يوم ١ نوفمبر ١٩٥٢ ، وافق رؤساء الأحزاب والهيئات الاتحادية الثمانية على قيام الحزب الواحد وعهدوا إلى لجنة ثلاثية مكونة من ميرغني حمزة ، والدرديري أحمد إسماعيل ، وخضر حمد وضع أسس الحزب واختيار هيئته العامة ولجنته التنفيذية من قوائم قدمها كل من الأحزاب والهيئات الاتحادية ، وتعهدوا بعدم اشتراط منصب معين لأي فرد . والتزموا بقبول قرارات اللجنة الثلاثية وتنفيذها فوراً دون مناقشة[١٨] .

أجيز دستور الحزب وتم التوقيع عليه في اجتماع عقد بمنزل محمد نجيب في مساء ٢ نوفمبر ١٩٥٢ . وفي هذا الاجتماع ألقى ميرغني حمزة عضو اللجنة

الثلاثية كلمة أشاد فيها بوطنية الجميع وبروح إنكار الذات التي سادت ما عقد من اجتماعات لتكوين الحزب الواحد . وقال إن هذه «الخطوة المباركة والمعجزة الكبرى قد تمت في ظل رجل عرفته مصر وعرفه السودان بالإخلاص ، هو محمد نجيب» . ومن جانبه نوّه محمد نجيب بالجهد الذي بذله صلاح سالم في التوفيق بين وجهات النظر المتباينة ، فقد خاطب صلاح سالم بقوله : «أما أنت يا صلاح ، فلك الجزاء الحق من الله على ما قدمت من خدمة لوادي النيل» .

نص دستور الحزب الواحد على تسمية الحزب بالحزب الوطني الاتحادي ، وعلى أن تكون أهداف ومبادئ الحزب كما يلي :

«أ- إنهاء الوضع الحاضر ، وجلاء الاستعمار الأجنبي ، وقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر . وتحدد قواعد هذا الاتحاد بعد تقرير المصير .

ب- إنهاض السودان بكامل حدوده الجغرافية الحالية اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً مع بذل عناية خاصة بالجنوب والمناطق الريفية النائية ، وتنمية موارد البلاد لإسعاد أهلها ، وكفالة الحقوق الإنسانية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب دون تمييز عنصري أو ديني أو طائفي» .

ونص الدستور على أن تتكون إدارة الحزب من هيئة عامة عدد أعضائها مائة عضو ، ولجنة تنفيذية مكونة من عشرين عضواً تنتخبهم الهيئة العامة من بين أعضائها . وقد اختير تسعون عضواً من القوائم التي قدمتها الأحزاب والهيئات الاتحادية الثمانية ، وترك العشرة الباقون لتختارهم الهيئة العامة بعد ثلاثة أشهر من تاريخ أول اجتماع لها من بين المنتسبين الصالحين الذين ينضمون إلى الحزب بعد إعلان تكوينه ، بشرط أن يكونوا منتسبين لأحد الأحزاب والهيئات الاتحادية المنحلة عند تكوين الحزب الوطني الاتحادي .

ونص الدستور كذلك على أن يتكون مال الحزب من الآتي :-

١- ما تتقدم به الأحزاب والهيئات المنحلة المتكون منها الحزب .

٢- رسوم تسجيل العضوية .

٣- التبرعات والهبات وموارد أي مشاريع تقرها أو تنظمها الهيئة العامة للحزب .

٤- مال جبهة الكفاح الذي يصبح مال الحزب الوطني الاتحادي .

وقد اختيرت أول لجنة تنفيذية للحزب الوطني الاتحادي من الآتية أسماؤهم : حماد توفيق ، وإسماعيل الأزهري ، ومحمد نور الدين ، والطيب محمد خير ، وإبراهيم المفتي ، ودرديري محمد عثمان ، وميرغني حمزة ، ومبارك زروق ، وخضر حمد ، وحسن أبو جبل ، وأحمد السيد حمد ، ومحمد حاج الخضر علي كمير ، ومحمد أمين حسين ، وعلي أورو ، وعبد الماجد أبو حسبو ، وعبد الوهاب زين العابدين ، وخلف الله خالد ، ومحمود الفضلي ، وأحمد خير ، وعقيل أحمد عقيل . أما هيئة المكتب فتكونت على النحو التالي : إسماعيل الأزهري للرئاسة ، ومحمد نور الدين للوكالة ، وخضر حمد للسكرتارية ، وخلف الله خالد لأمانة الصندوق . واختير الطيب محمد خير مساعداً للسكرتير ، وعبد الوهاب زين العابدين مساعداً لأمين الصندوق . واختير كاحتياطي للجنة التنفيذية كل من فضل بابكر ، وعلي هلال ، وحسن محمد صالح ، وبدوي مصطفى ، وحامد صالح الملك ، وأحمد أبو حاج ، ومحمد سيد أحمد سوار الذهب ، وزاهر سرور السادات[١٩] .

ويلاحظ أن اللجنة الثلاثية استبعدت خضر عمر ويحيى الفضلي من عضوية اللجنة التنفيذية . وقد أوضح خضر حمد عضو اللجنة الثلاثية أنهم قصدوا هذا التصرف ولكنه لم يقصدوا «إقصاءهما عن لجنة الحزب تماماً ، ولكن إلى أمد حتى تستقر الأمور ، لأن الحرب بينهما كانت مستعرة ، وخشينا أن ينقلا تلك الروح إلى داخل اللجنة»[٢٠] .

وورد في إحدى الاحصائيات أن حزب الأشقاء (جناح نور الدين) مثل في الهيئة العامة للحزب الواحد باثنين وعشرين عضواً ، وحزب الأشقاء (جناح أزهري) بواحد وعشرين عضواً ، وحزب الاتحاديين بعشرين عضواً ، والجبهة

الوطنية بخمسة عشرة عضواً ، وحزب وحدة وادي النيل بثمانية أعضاء ، وحزب الأحرار الاتحاديين بأربعة أعضاء[٢١] .

أثار تشكيل أجهزة الحزب الواحد وكذلك أهدافه ردود فعل غاضبة في صفوف بعض الأحزاب الاتحادية في السودان . فقد أعلن محمد الحسن دياب استقلاله عن جميع الأحزاب أياً كانت . وقال في بيان أصدره بهذه المناسبة إنه كان في عزمه الاستقالة من الجبهة الوطنية منذ زمن بعيد ، ولكن لأسباب خاصة كان يرجىء ذلك من وقت لآخر . ثم قال : «أما الآن وقد انحلت الجبهة ، واندمجت في بقية الأحزاب الاتحادية ، فإنني أغتنم هذه الفرصة ، وأحقق رغبتي وأعلن استقلالي عن جميع الأحزاب أياً كانت» . واستقال أيضاً قطب الجبهة الوطنية عثمان حسن عثمان من الهيئة العامة للحزب الواحد[٢٢] .

ورغم مناشدة إسماعيل الأزهري الذي كان لا يزال في القاهرة بالتريث ، إلا أن المجلس الأعلى لحزب الأشقاء (جناح أزهري) عقد اجتماعاً في ٣ نوفمبر ١٩٥٢ وأبلغ محمد نجيب وإسماعيل الأزهري برقياً برفضه تكوين الحزب الواحد ، وبأنه لا يعترف به ولا يسمح لأعضائه بالاشتراك فيه إلا إذا أُعيد النظر في تكوينه على «أساس سليم يكفل تمثيلاً نسبياً عادلاً من شأنه أن يضم الرجال العاملين الذين عرفوا بالنضال الوطني المتواصل» . وورد في البرقية أن حزب الأشقاء بجناحيه لم يمثل تمثيلاً عادلاً بدليل أن الحزب بجناحيه «أقلية في التكوين الجديد» .

واتهمت البرقية اللجنة الثلاثية بعدم تقدير المسؤولية «فخضعت خضوعاً تاماً لنزوات شخصية حزبية فأقصت رجالاً عرفوا بنضالهم الوطني المتواصل ، وأفسحت المجال لمن هم دونهم في شرف النضال الوطني»[٢٣] .

ولكن المؤتمر الذي عقده حزب الأشقاء (جناح أزهري) في ١٤ نوفمبر ١٩٥٢ وحضره أقطاب الحزب ومؤسسوه ومندوبون من مختلف الأقاليم ، أقر بأغلبية ساحقة «قيام الحزب الوطني الاتحادي بتكوينه الحاضر بالرغم من الغبن

الواضح والظلم الصارخ الذي لحقه من هذا التكوين» . وكانت الهيئة الستينية لمؤتمر الخريجين والتي كان يسيطر عليها حزب الأشقاء (جناح أزهري) قد أقرت أيضاً في ١٣ نوفمبر ١٩٥٢ أن «يدخل مؤتمر الخريجين العام في الحزب الوطني الاتحادي رغم ما حاق به من حيف في تكوين الحزب»[٢٤] .

واعترضت بعض العناصر القيادية في حزب الأشقاء (جناح نور الدين) على اتفاق زعماء الأحزاب الاتحادية مع الحكومة المصرية بشأن الاشتراك في المؤسسات الدستورية . فقد قال أحمد خير إن هذا الاتفاق مجرم ، وإن كل من يقبل الدستور أو يشارك في البرلمان فهو خائن . وقال أحمد خير أيضاً إن العبرة ليست بقيام الحزب الواحد وإنما بأغراضه وقبلها وسائله ، فإذا كان لمحاربة الاستعمار وهدم مشاريعه ومؤسساته والقضاء عليها «فإنني فخور بعضويتي ووجودي بين زملائي المناضلين . وأما إذا قام لقبول الدستور والانتخابات فإنني أتبرأ من عضويته» . وطالب أحمد خير بأن يكون شعار المرحلة «لن ندخلها وإن جاءت مبرأة من كل عيب»[٢٥] .

ومع إنه تم لاحقاً استيعاب بعض الشخصيات التي تخطاها التشكيل الأول في أجهزة الحزب الواحد . إلا أنه لم يتم أبداً التغلب على معارضة أحمد خير وآخرين لاشتراك الحزب في مؤسسات الحكم الذاتي . وفي الاجتماع الأول للهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي الذي عقد في ٢٦ نوفمبر ١٩٥٢ ، رفض أحمد خير وآخرون أداء قسم الحزب وذلك لاعتراضهم على أهداف الحزب ووسائله . وقد قررت لجنة الحزب في ٣ ديسمبر ١٩٥٢ فصل أحمد خير وخضر عمر من الحزب لقيامهما «بنشاط مضاد معاد للحزب»[٢٦] .

لقد قيل بحق ان توحيد الأحزاب الاتحادية في الحزب الوطني الاتحادي قد تم بشيء من العجلة ، وان الحزب قد دفع ثمن ذلك لاحقاً . فمع إن الحزب خاض انتخابات عام ١٩٥٣ متماسكاً وكتب له الفوز فيها ، إلا أن الفترة الانتقالية قد أوضحت أن التوحيد كان شكلياً ، ولم ينفذ إلى الأهداف أو يقضِ على

الخلافات الشخصية . فقد شهدت تلك الفترة العديد من الانشقاقات من الحزب وحالات إعفاء وفصل متوالية من الوزارة ومن الحزب بسبب الخلافات بين التيارات العديدة التي ضمها الحزب حول مسألة تقرير مصير السودان على أساس خياري الاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام . كما كان واضحاً إبان تلك الفترة استئثار جماعة الأشقاء الموالية لإسماعيل الأزهري بالقرار السياسي في المسائل المهمة في الحزب وفي الوزارة[٢٧] .

٣- اتفاق الحكومة المصرية مع الحزب الجمهوري الاشتراكي

مضت الإشارة إلى أن قادة الحزب الجمهوري الاشتراكي كانوا من بين زعماء الأحزاب السودانية الذين دعتهم حكومة الثورة للحضور إلى القاهرة . وبالفعل وصل إلى القاهرة في ٢ أكتوبر ١٩٥٢ إبراهيم بدري ومحمد أحمد أبو سن وسرور رملي . ولكن إبراهيم بدري لم يشارك في المفاوضات التي بدأت في ٤ أكتوبر ١٩٥٢ بسبب أزمة صحية استلزمت نقله للمستشفى[٢٨] . وقد تم التوقيع على الاتفاق بين الحكومة المصرية والحزب الجمهوري الاشتراكي في أم درمان في ٣ نوفمبر ١٩٥٢ . وقد وقعه عن الحكومة المصرية حسين ذو الفقار صبري ، وعن الحزب الجمهوري الاشتراكي إبراهيم بدري ومحمد أحمد أبو سن[٢٩] .

ويختلف اتفاق الحزب الجمهوري الاشتراكي مع الحكومة المصرية عن اتفاق الاستقلاليين في ثلاث مسائل جوهرية . فاتفاق الحزب الجمهوري يبقي على سلطات الحاكم العام الخاصة المتعلقة بالجنوب والمضمنة في المادة ١٠٠ من مشروع قانون الحكم الذاتي . وفي تبريره لذلك ذهب الحزب الجمهوري الاشتراكي إلى أنه الحزب الوحيد الذي يضم في عضويته جنوبيين ولذلك يتعين عليه الإصرار على الإبقاء على المادة ١٠٠ لأن ذلك يؤمن مصالح الجنوبيين . كما ادّعى الحزب الجمهوري أن الإبقاء على المادة ١٠٠ مهم للحفاظ على الوحدة بين الشمال والجنوب ، لأن الجنوبيين كانوا معزولين عن

الشمال لسنوات عديدة ، وليس لديهم ثقة في الشماليين ، ولذلك فإن النص في الدستور على أن للحاكم العام مسؤوليات خاصة تجاه الجنوب خلال الفترة الانتقالية هو السبيل الوحيد لإبقاء الجنوبيين متحدين مع الشمال ، ولضمان مشاركتهم في مؤسسات الحكم الذاتي .

وينص اتفاق الحزب الجمهوري الاشتراكي كذلك على أن تكون الانتخابات مباشرة في كافة أنحاء السودان طالما كان ذلك ممكناً وعملياً . فقد كان من رأي الحزب أن درجة الوعي في بعض مناطق شمال السودان لا تسمح بإجراء انتخابات مباشرة . ولم ير الحزب الجمهوري سبيلاً لإجراء انتخابات مباشرة في أي جزء من جنوب السودان بما في ذلك عواصم المديريات الجنوبية الثلاث .

وبينما ينص اتفاق الاستقلاليين على أن تكمل لجنة السودنة مهمتها في ثلاث سنوات كحد أقصى ، ينص اتفاق الحزب الجمهوري الاشتراكي على أن تكمل لجنة السودنة مهمتها في أسرع وقت ممكن مع الحفاظ على كفاءة المستوى الإداري الحالي[٣٠] .

٤- اتفاق الحكومة المصرية مع الحزب الوطني[٣١]

مثّل الحزب الوطني في المفاوضات التي أجراها مع الحكومة المصرية في ١ ديسمبر ١٩٥٢ الشريف عبد الرحمن الهندي زعيم الحزب ، والشريف الصديق الهندي ، ويوسف فضل المرجي ، ويحيى محمد عبد القادر ، وعبد القادر مشعال ومبارك أمان[٣٢] . وتم في ٥ ديسمبر ١٩٥٢ التوقيع على اتفاق بين الطرفين بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . ولا توجد اختلافات جوهرية بين هذا الاتفاق واتفاق الاستقلاليين . ولكن تجدر الإشارة إلى أنه وردت في اتفاق الحزب الوطني فقرة تنص على أن الحزب «يقرر حقيقة لا يمكن أن ينكرها أحد ، وهي أن الشعبين السوداني والمصري وقد ربط الله بينهما بروابط عديدة ، لا يمكن لأحدهما أن يتجاهلها حفظاً للمصالح العديدة

المشتركة بينهما»[٣٣] .

٥- الجنوبيون يعترضون على اتفاقيات القاهرة

في بيان صدر في ديسمبر ١٩٥٢ ، اعترضت جماعة أطلقت على نفسها «لجنة جوبا السياسية» على التعديلات التي أدخلتها اتفاقيات القاهرة على مشروع قانون الحكم الذاتي . وقد تكونت هذه اللجنة من ٣٦ شخصاً يمثلون مراكز جوبا وتوريت ويبي والزاندي . وكانت تضم أيضاً أشخاصاً من مديريتي أعالي النيل وبحر الغزال . وكان معظم أعضاء اللجنة من الموظفين الجنوبيين . كما كان من بين أعضائها عضوان سابقان بالجمعية التشريعية واثنان من رؤساء القبائل . وقد تزامن صدور هذا البيان مع الإعلان بأن صلاح سالم سيزور الجنوب لاستطلاع آراء أهله . كما كانت المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان تمر آنذاك بأزمة خطيرة . وسنرى لاحقاً أنه كان من بين أسباب هذه الأزمة الخلاف حول سلطات الحاكم العام الخاصة المتعلقة بالجنوب والمضمنة في المادة ١٠٠ من مشروع قانون الحكم الذاتي .

تَشكك بيان «لجنة جوبا السياسية» في حسن نية قادة الأحزاب السياسية الشمالية وذلك لإبرامهم اتفاقيات مع محمد نجيب بدون استشارة الجنوب ، وبدون اعتبار للاتفاق الذي توصلوا إليه مع الجنوب في عام ١٩٤٧ وتم التعبير عن ذروته المنطقية في قانون الحكم الذاتي .

وأكد البيان تمسك الجنوبيين بقانون الحكم الذاتي كما أقرته الجمعية التشريعية ، وأنهم لن يقبلوا أية تعديلات تدخل عليه بدون موافقة جهاز تمثيلي ديمقراطي على هذه التعديلات . واعترض البيان على رأي أهل الشمال بإجراء تقرير المصير خلال ثلاثة أعوام لأن الجنوب «ليس بعد في وضع يؤهله للدخول في اتحاد حر وديمقراطي مع الشمال . فالجنوب متخلف عن الشمال في الوقت الحاضر في مستوى التعليم وفي كل مجالات التطور . إن الجنوبيين يرغبون في بقاء الخدمة المدنية الحالية التي ساهمت بشكل رئيسي في مستوى التطور الذي

بلغه الشمال لتقوم بتوجيه الجنوبيين نحو نفس الهدف» . وغني عن القول فإن الخدمة المدنية التي طالب البيان ببقائها في الجنوب هي الخدمة المدنية البريطانية .

وانتهى بيان «لجنة جوبا السياسية» إلى أن الجنوبيين يتطلعون إلى اليوم الذي سيتمكنون فيه من الانضمام إلى الشمال في سودان حر ومتحد ومستقل «ولكنهم يشعرون بأن هذا لن يتم إلا حينما يصبحون في نفس مستوى الشمال . ولذلك ينبغي ألا تكون هناك فترة محددة لتقرير المصير»[٣٤] .

الهوامش

١ . الأهرام : ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ .

٢ . خضر حمد : الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

٣ . نفس المصدر ، ص ١٦٨ .

٤ . الأهرام : ٧ نوفمبر ١٩٥٢ .

٥ . نفس المصدر : ٢٢ سبتمبر و ١٦ أكتوبر ١٩٤٨ .

٦ . الرأي العام : ٢١ و ٢٦ أغسطس و ٧ سبتمبر ١٩٥٠ .

٧ . الأهرام : ١٣ أكتوبر ١٩٥١ .

٨ . النيل : ١٠ و ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ . وأيضاً السودان الجديد : ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ . وكذلك الرأي العام : ١٣ سبتمبر ١٩٥٢ .

٩ . السودان الجديد : ١٧ و ١٨ و ٢٠ سبتمبر ١٩٥٢ .

١٠ . صوت السودان : ٣ أغسطس ١٩٥٢ .

١١ . الرأي العام : ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ . وأيضاً الأهرام : ٢٦ سبتمبر ١٩٥٢ .

١٢ . النيل : ٢٤ سبتمبر ١٩٥٢ . وكذلك الأهرام ٢٦ سبتمبر ١٩٥٢ .

١٣ . الرأي العام : ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .

١٤ . السودان الجديد : ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ . وأيضاً الرأي العام : ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

١٥ . الرأي العام : ٢٩ سبتمبر ١٩٥٢ . وكذلك السودان الجديد : ٢٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

١٦ . السودان الجديد : ١ أكتوبر ١٩٥٢ . وأيضاً الرأي العام : ١ أكتوبر ١٩٥٢ .

١٧ . الأهرام : ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ .

١٨ . نفس المصدر : ١ نوفمبر ١٩٥٢ .

١٩ . نفس المصدر : ٣ نوفمبر ١٩٥٢ . وأيضاً السودان الجديد : ٣ نوفمبر ١٩٥٢ .

٢٠ . الحركة الوطنية السودانية : الاستقلال وما بعده ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

٢١ . صوت السودان : ٥ نوفمبر ١٩٥٢ .

٢٢ . نفس المصدر والعدد .

٢٣ . الرأي العام : ٧ نوفمبر ١٩٥٢ . وأيضاً صوت السودان : ٥ نوفمبر ١٩٥٢ .

٢٤ . الرأي العام : ١٤ و ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ .

٢٥ . الرأي العام : ٣ نوفمبر ١٩٥٢ . وكذلك صوت السودان : ٥ نوفمبر ١٩٥٢ .

٢٦ . النيل : ٢٧ نوفمبر ١٩٥٢ . وأيضاً الرأي العام ٢٧ نوفمبر و٤ ديسمبر ١٩٥٢ . وانظر عبد اللطيف الخليفة ، مذكرات عبد اللطيف الخليفة ، من تراثنا السياسي بين الخرطوم والقاهرة ١٩٤٩ - ١٩٦٩ ، صراع الكبار بين الوطنية والسلطة (١٩٩٢) ، ص ٤٨ - ٥٠ و ٦١ - ٦٢ .

٢٧ . انظر البيان الذي أصدره ميرغني حمزة وخلف الله خالد وأحمد جلي إبان أزمة ١٩٥٤ الوزارية : الأهرام في ٢١ ديسمبر ١٩٥٤ .

٢٨ . الأهرام : ٣ و ٥ أكتوبر ١٩٥٢ .

٢٩ . نص الاتفاق في صوت السودان : ٧ نوفمبر ١٩٥٢ .

٣٠ . للوقوف على وجهة نظر الحزب الجمهوري الاشتراكي بشأن مسؤولية الحاكم العامة الخاصة المتعلقة بالجنوب والانتخابات المباشرة انظر :

FO 371/96912, Appendix III to the Agreement of the Socialist Republican Party with the Egyptian Government.

٣١ . أعلن عن إنشاء الحزب الوطني ببيان أصدره في سبتمبر ١٩٥٢ الشريف عبد الرحمن يوسف الهندي . وجاء في البيان أن الحزب يهدف إلى جلاء القوات الأجنبية من البلاد وتقرير مصير الشعب السوداني . وأسندت سكرتارية الحزب ليحيى محمد عبد القادر : النيل في ٤ سبتمبر ١٩٥٢ .

٣٢ . الأهرام : ٣٠ نوفمبر و ٢ ديسمبر ١٩٥٢ .

٣٣ . انظر نص الاتفاقية في الأهرام : ٦ ديسمبر ١٩٥٢ .

٣٤ . FO 371/96916, Khartoum to Foreign Office, December 16, 1952.

أنشأ الجنوبيون في سنة ١٩٥٣ حزب الجنوب ، وكان يدعو لاستقلال السودان التام . غُير اسمه في سنة ١٩٥٤ إلى حزب الأحرار بغرض فتح عضويته لكل السودانيين :

Henderson, Sudan Republic (1965), footnote at p. 172.

اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان: ١٢ فبراير ١٩٥٣

١- المذكرة المصرية[١]

في ٢ نوفمبر ١٩٥٢ سلم محمد نجيب السفير البريطاني في القاهرة رالف استيفنسن مذكرة ضمنت وجهة النظر المصرية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . اشتملت المذكرة على ١٦ بنداً ، وقد أرفق بها ملحقان أحدهما يتعلق بسلطات الحاكم العام التقديرية التي يباشرها بموافقة لجنة الحاكم العام بينما يتعلق الثاني بالتعديلات التي ترى الحكومة المصرية إدخالها على مسودة قانون الحكم الذاتي .

أسست المذكرة المصرية إلى حد كبير على الاتفاق الذي أبرمه الاستقلاليون مع الحكومة المصرية في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ . وسبق لنا القول إن الأحزاب الاتحادية أعلنت في ١ نوفمبر ١٩٥٢ قبولها لاتفاقية الاستقلاليين كحد أدنى لما يمكن أن تقبله الحكومة المصرية في مباحثاتها مع الحكومة البريطانية .

اعترف البند ١ من المذكرة المصرية بحق السودانيين في تقرير المصير . ونص البند ٢ على أن تكون هناك فترة انتقال بغرض تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتي الكامل ، وتهيئة الجو الحر المحايد الذي يتعين توافره لتقرير المصير .

وأعلنت الحكومة المصرية في البند ٣ أنه إبان فترة الانتقال ، وحتى يتم تقرير المصير تبقى السيادة على السودان محتفظاً بها للسودانيين . وجاء في البند ١٥ من المذكرة المصرية أن مصير السودان يتقرر إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على صورة ما ، وإما بأن تختار استقلال السودان التام عن المملكة المتحدة ومصر وأي بلد آخر .

ويبدو أن الحكومة المصرية قد قصدت إلى حد ما الاستجابة لبند ورد في

اتفاقية الجنتلمان التي وقعتها مع الاستقلاليين في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ عندما أوصت في البند ١١ من مذكرتها إلى الحكومة البريطانية بإنشاء وظيفة وكيل وزارة سوداني ليعمل كحلقة اتصال بين الحاكم ومجلس الوزراء ، وتكون مهمته الإعداد لتمثيل السودان في المؤتمرات الدولية الفنية فحسب .

ولكن المذكرة المصرية اشتملت على بعض الأحكام والبنود التي لم ترد في اتفاق الاستقلاليين مع الحكومة المصرية . فمثلاً نُص في البند ٤ من المذكرة على أن يتم تعيين لجنة الحاكم العام بمرسوم تصدره الحكومة المصرية وعلى أن يحل محل الحاكم العام في حالة غيابه أكبر العضوين السودانيين في لجنة الحاكم العام سناً . ونص البند ١٤ من المذكرة على انسحاب القوات المصرية والبريطانية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسنة واحدة على الأقل .

وتوقع محمد نجيب ألا تحظى بعض المقترحات الواردة في المذكرة المصرية بقبول الجنوب أو الحزب الجمهوري الاشتراكي . ولكنه أوضح للسفير البريطاني أن هدف الحكومة المصرية هو التوصل مع الحكومة البريطانية إلى صيغة تنال موافقة الأغلبية في السودان[٢] .

وقد بينا في الفصل السابق أن أوجه الخلاف بين اتفاق الحكومة المصرية مع الاستقلاليين واتفاقها مع الحزب الجمهوري الاشتراكي تنحصر في ثلاث مسائل وهي سلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب ، والانتخابات المباشرة ، وتحديد فترة زمنية لإنجاز السودنة . ونعيد إلى الأذهان أن اتفاق الحزب الجمهوري الاشتراكي يبقي على سلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب المنصوص عليها في المادة ١٠٠ من مشروع قانون الحكم الذاتي . كما يستثني ممارسة هذه السلطات من رقابة لجنة الحاكم العام . ولا يحدد اتفاق الحزب الجمهوري الاشتراكي فترة زمنية لإنجاز السودنة بل ينص على إنجازها في أسرع وقت ممكن مع الحفاظ على المستوى الحالي الحسن للإدارة .

٢- تعثر المفاوضات المصرية - البريطانية

بدأت المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ ولكنها سرعان ما تعثرت بسبب الخلاف الذي نشب بين الجانبين حول سلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب ومسألة السودنة[٣] . ففي اجتماع عقد في ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ اقترح السفير البريطاني رالف استيفنسن إعادة إدراج المادة ١٠٠ في مشروع قانون الحكم الذاتي لتصبح مسؤولية الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب ضمن سلطاته التقديرية . وفي معرض تبريره لذلك قال السفير البريطاني إنه بالرغم من أنه سيكون «للجنوب وزيران من بين خمسة عشر وزيراً فليس هذا بالكثير ، ومن السهل أن يتغلب عليهما الشماليون . وذكريات الماضي كثيرة وهي توحي بأن الجنوبيين يخامرهم الشعور بتحسن حالهم لو أُسندت إلى الحاكم العام مسؤولية خاصة»[٤] . وعبَّر السفير البريطاني عن اعتقاده بأن اضطرابات قد تقع إذا لم يكن للحاكم العام بعض السلطات لحماية الجنوب[٥] .

وقال المفاوض البريطاني باروز إن على بريطانيا مسؤولية تجاه الجنوب ومن واجبها حمايته بقدر المستطاع من أن يكون ضحية الشماليين . وحذر باروز من أن أهل الجنوب إذا استشعروا بأن القانون الجديد فيه مساس بهم فسيلجأون إلى وسائل بدائية لا إلى وسائل دستورية لكي يرفعوا ما حاق بهم . وذكر باروز أن السكرتير الإداري لحكومة السودان جيمس روبرتسون أبلغه بأن زعماء الجنوب قد هددوا بإحراق البلاد إذا أُهملت مطالبهم[٦] .

وفي الاجتماع الذي عقد في ٩ ديسمبر ١٩٥٢ قال السفير البريطاني رالف استيفنسن إن سلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب تستهدف تحقيق غرضين هما ضمان انضمام الجنوب إلى باقي السودان في المرحلة القادمة والتأكد من أن الجنوب سيمنح ثقته للشمال أثناء فترة الانتقال . وقال السفير البريطاني كذلك إن بلاده تريد توحيد السودان ، ولكنه نبه إلى أن هذه التوحيد

لن يتحقق إلا عن طريق القضاء على مخاوف الجنوبيين واستعادة ثقتهم بالشماليين[٧] .

وفي معرض رده على الطرح البريطاني بشأن الجنوب شدد الجانب المصري خلال اجتماعي ٢٤ نوفمبر و ٩ ديسمبر ١٩٥٢ على أنه يجب ألا تكون هناك تفرقة بين أهالي السودان ، أو أن تذكر كلمة «شمال» و«جنوب» في مشروع قانون الحكم الذاتي ، لأن السودان كان ولا يزال دائماً كلاً لا يتجزأ . وأعلن الجانب المصري أنه لن يقبل أي اقتراح يعرض وحدة السودان للعبث ، أو يفهم منه الفصل بين الشمال والجنوب . وذهب المفاوض المصري حامد سلطان إلى أن الحكومة المصرية تعد وحدة السودان وديعة مقدسة ، وتتعهد باحترام هذه الوحدة والاحتفاظ بها سليمة للشعب السوداني[٨] .

وكانت مسألة السودنة أيضاً مثار خلاف بين الجانبين البريطاني والمصري . فقد كان من رأي الجانب البريطاني أنه يجب ألا يربط تقرير المصير بالسودنة ، بمعنى أن يأخذ تقرير المصير مجراه بالرغم من أن بعض الوظائف لم تتم سودنتها بعد ، وأن قليلاً من الموظفين لا يزالون يحتفظون بوظائفهم . ولكن الجانب المصري دفع بأنه يجب أن يربط بين تقرير المصير والسودنة ، لأنه طالما أن الغرض الأساسي للسودنة هو توافر الجو الحر المحايد لتقرير المصير ، فمعنى ذلك ألا يبقى موظف بريطاني أو مصري في وظيفة رئيسية[٩] .

وعندما رفعت المفاوضات المصرية - البريطانية في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ كان الجدل لا يزال قائماً حول سلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب ، وربط تقرير المصير بالسودنة ، وبعض المسائل الأخرى . ولدحض وجهة النظر البريطانية بشأن مسألتي الجنوب والسودنة رأت الحكومة المصرية أن تستشير الأحزاب السودانية ، وزعماء القبائل الجنوبية ، وأعضاء الجنوب السابقين في الجمعية التشريعية . ولهذا الغرض سافر إلى السودان في ٢١ ديسمبر ١٩٥٢ صلاح سالم يرافقه وزير الأوقاف المصري أحمد حسن الباقوري .

٣- اتفاق الأحزاب السودانية: ١٠ يناير ١٩٥٣

في نفس يوم وصول صلاح سالم والباقوري إلى الخرطوم أي ٢١ ديسمبر ١٩٥٢ استقبل الحاكم العام روبرت هاو بناءً على طلبه السيد عبدالرحمن المهدي الذي اصطحب معه عبدالرحمن علي طه . خلال هذه المقابلة نقل الحاكم العام إلى السيد عبدالرحمن رسالة شفوية من وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن يطلب فيها منه التوسط لدى الحكومة المصرية للإبقاء على سلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب[١٠] .

وعندما أثار السيد عبدالرحمن الأمر مع صلاح سالم ، طلب الأخير من السيد عبدالرحمن إرجاء الرد على رسالة إيدن حتى يتسنى له الاجتماع مع ممثلي الحزب الوطني الاتحادي والحزب الجمهوري الاشتراكي ، ويطلع بنفسه على الأوضاع في جنوب السودان[١١] .

ويبدو أن وجهة نظر حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي بشأن مسألتي الجنوب والسودنة كانت تتفق مع وجهة نظر الحكومة المصرية . فقد قال إسماعيل الأزهري إن الحزب الوطني الاتحادي لا يوافق على أن تكون للحاكم العام سلطات في أية منطقة من السودان . وقال أيضاً إن حزبه متمسك بأن تتم السودنة في فترة الثلاث سنوات ، وأن يزول كل أثر للحكم الثنائي حتى يتم تقرير المصير في جو خالص حر .

وصرح عبدالرحمن علي طه بأنه يجب أن يكون مفهوماً بأن حزب الأمة لا يمكن أن يسمح بأي وضع يفصم وحدة السودان المتماسكة على الإطلاق ، ولا بأن يكون هذا البلد الواحد بلدين شمالاً وجنوباً . وأضاف عبدالرحمن علي طه أن حزب الأمة متمسك بأن تتم السودنة في ثلاث سنوات حسب الاتفاق الذي وقعه الحزب مع الحكومة المصرية[١٢] .

وقد ذكر ثلاثة من قياديي حزب الأمة وهم عبدالله خليل ، وعبدالرحمن علي طه ، وعلي بدري للسكرتير الإداري جيمس روبرتسون عند اجتماعهم به

في الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٥٢ أنهم فهموا من لقائهم بصلاح سالم أن الحكومة المصرية ستوافق على الإبقاء على سلطات الحاكم العام الخاصة بشأن الجنوب إذا ما مورست هذه السلطات بموافقة لجنة الحاكم العام . ولكن روبرتسون قال إن هذا سيلغي مسؤولية الحاكم العام الشخصية ولن يكون مقبولاً للجنوبيين وللحاكم العام . وبدا لروبرتسون من حديث قياديي حزب الأمة أن الحزب يخشى أنه إذا وضعت ترتيبات خاصة للجنوب ، فإن ذلك ربما يجعل الجنوبيين يطالبون إما بوضع خاص بعد تقرير المصير ، وإما بتأخير تقرير المصير حتى يتم تطوير الجنوب[١٣] .

وأما الحزب الجمهوري الاشتراكي فقد أبلغ صلاح سالم بأنه متمسك بما أقرته الجمعية التشريعية بشأن سلطات الحاكم العام المتعلقة بالجنوب ، ويرى ألا ينقض ذلك القرار إلا بواسطة البرلمان المقبل الذي سيكون الجنوب ممثلاً فيه .وأبلغ الحزب الجمهوري الاشتراكي صلاح سالم كذلك بأنه لا يمانع في أن تتم السودنة في أى مدى ممكن بدون ارتباط بمدة محددة ، لأن السودانيين ربما يقررون مصيرهم قبل فترة السنوات الثلاث . وكان من رأي الحزب أن السودنة يجب ألا تجور على المستوى الحسن للإدارة السودانية فينخفض مستواها الرفيع . واقترح الحزب أن يترك تحديد الفترة التي تتم فيها السودنة للحكومة المقبلة[١٤] .

تمكن صلاح سالم يرافقه أحمد حسن الباقوري من زيارة عواصم المديريات الجنوبية الثلاث واو وملكال وجوبا وبعض المدن الرئيسية والأرياف حيث التقى بزعماء القبائل والسلاطين وبعض أعضاء الجمعية التشريعية السابقين . وفي نادي جوبا ألقى أحمد حسن الباقوري محاضرة عن الإيمان قال فيها إن الإرساليات التبشيرية تبث روح الكراهية بين أبناء الوطن الواحد من شماليين وجنوبيين . وقال أيضاً إن الاسلام مجد المسيحية ومجد رسولها السيد المسيح وأمه مريم في أكثر من موضع في القرآن . وانتهى الباقوري إلى أن الإيمان

يقتضي الحرية وفي مقدمتها حرية الأديان[١٥] .

بعد عودته من الجنوب اجتمع صلاح سالم في ٧ يناير ١٩٥٣ بمقر قيادة القوات المصرية بالخرطوم بممثلين لأحزاب الأمة والوطني الاتحادي والجمهوري الاشتراكي والوطني حيث أطلعهم على نتائج رحلته للجنوب ، وعلى الوثائق التي سيواجه بها الطرح البريطاني بشأن الضمانات اللازمة لحماية الجنوب ومسألة سودنة الإدارة . وقد حضر هذا الاجتماع عن حزب الأمة الصديق عبدالرحمن المهدي وعبدالله خليل وعبدالرحمن علي طه ، وعن الحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين والدرديري محمد عثمان ، وعن الحزب الجمهوري الاشتراكي إبراهيم بدري ، وعن الحزب الوطني عبدالقادر مشعال ويحى محمد عبدالقادر[١٦] .

وبعد اجتماع عقد في صباح السبت ١٠ يناير ١٩٥٣ صدر بيان جاء فيه أن كلمة أحزاب الأمة والوطني الاتحادي والجمهوري الاشتراكي والوطني قد اتفقت على رأي موحد حيال نقاط الخلاف التي عرضها عليهم صلاح سالم بشأن دستور الانتقال . وجاء في البيان أيضاً أن ممثلي هذه الأحزاب وقعوا على وثيقة واحدة تحوي مواد الاتفاق ، وأن كلمتهم قد اتفقت على موقف موحد إذا ما رفضت المطالب الواردة في الاتفاق[١٧] .

تناول اتفاق الأحزاب خمس مسائل هي الجنوب ولجنة الحاكم العام والسودنة والانتخابات وجلاء القوات الأجنبية . وجاء في صدر البيان أن صلاح سالم أطلع ممثلي أحزاب الأمة والجمهوري الاشتراكي والوطني الاتحادي والوطني على نقاط الخلاف التي ظهرت خلال المباحثات الدائرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وأن كلمتهم قد اتفقت على الحلول المنصوص عليها في الاتفاق كحلول نهائية لا يمكن الرجوع عنها . كما اتفقت الأحزاب على أن تكون بنود الاتفاق أساساً لدستور الحكم الذاتي وعلى مقاطعة الانتخابات التي تجري في ظل أي دستور آخر . وأجمعت الأحزاب على أن

تجتمع لتنظيم وسائل المقاطعة ولتنفيذها إذا ما حدث ذلك .

فيما يتعلق بالجنوب وافقت الأحزاب الموقعة على الاتفاق على الاقتراح المصري بتعديل الفقرة (ج) من البند ٦ من المذكرة المصرية المؤرخة ٢ نوفمبر ١٩٥٢ . بموجب هذا التعديل للبند ٦ (ج) يظل الحاكم العام مسؤولاً لدى الحكومتين القائمتين بالتصفية بالنسبة لأي قرار تتخذه لجنة الحاكم العام «ويرى الحاكم العام أنه يتعارض مع مسؤولياته ، وأي تشريع أقره البرلمان السوداني ويرى الحاكم العام أنه لا يتفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة في معاملة كل سكان المديريات المختلفة في السودان ، على أنه يجب في كلتا الحالتين أن يصل رد الحكومتين في خلال شهر من الإخطار الرسمي . ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذي أقره البرلمان نافذاً إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك» .

ونص الاتفاق على أن يضاف إلى البند ١٢ من المذكرة المصرية الآتي : «وعندما يقرر البرلمان السوداني وقت تقرير المصير في خلال المدة التي أقصاها ثلاث سنوات ، يلزم استبدال ما تبقى من موظفين بريطانيين أو مصريين . . . بعناصر أخرى محايدة تقررها حكومة السودان ، وهذا في حالة عدم توافر العناصر السودانية الكافية» .

ونص الاتفاق كذلك على أن تكون الانتخابات مباشرة في كل السودان ما كان ذلك ممكناً وعملياً ، وتقرر ذلك اللجنة التي ستشرف على إجراء الانتخابات .

وقَّع الاتفاق عن حزب الأمة الصديق عبدالرحمن المهدي وعبدالله خليل وعبدالرحمن علي طه ، وعن الحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين والدرديري محمد عثمان ، وعن الحزب الوطني عبدالقادر مشعال ويحى محمد عبدالقادر . ووقع صلاح سالم كشاهد . ولم يوقع إبراهيم بدري على الاتفاق وإنما وقعه اثنان من مؤسسي الحزب الجمهوري الاشتراكي هما زين العابدين صالح والدرديري محمد أحمد نقد[١٨] . وراجت

آنذاك أنباء بأن إبراهيم بدري وبعض أقطاب حزبه كانوا يعارضون الاتفاق . ولكن الأجهزة المختصة للحزب الجمهوري الاشتراكي أقرت الاتفاق بعد الاجتماعات التي عقدتها في أول فبراير ١٩٥٣[١٩] .

٤- السيد عبدالرحمن يرد على ايدن

جاء رد السيد عبدالرحمن المهدي على رسالة ايدن الشفوية بشأن سلطات الحاكم الخاصة بشأن الجنوب مؤيداً للموقف المصري ولاتفاق الأحزاب . ففي رسالة جوابية بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٥٣ حث السيد عبدالرحمن إيدن على قبول اتفاق الأحزاب وذلك بقوله : «الآن وقد أجمع السودانيون في أحزابهم وطوائفهم على كلمة سواء ، واتفق الجميع على سياسة موحدة ، فإن أملي أن تقر بريطانيا هذا الاتفاق وتؤيده ليقوم البرلمان السوداني في الحال فتؤكد بريطانيا بذلك نواياها للسودانيين كما فعلت في الماضي بالعمل المنتج المحمود . ومتى وصل السودان إلى استقلاله الكامل ، فإني لا أشك في أن الحكومة السودانية ستشرع على الفور في تنظيم علاقات المستقبل التي تربط بينها وبين الحكومات الديمقراطية الأخرى وفي مقدمتها بريطانيا . وعلى هذا فإني أكرر أملي في أن تتفق حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية على ما اتفقت عليه الأحزاب السودانية حتى يستطيع السودان أن يمضي قدماً في تحقيق أمانيه القومية»[٢٠] .

٥- استئناف المفاوضات

عند استئناف المفاوضات المصرية - البريطانية في ١٢ يناير ١٩٥٣ سلم السفير البريطاني رالف استيفنسن الجانب المصري مشروع اتفاق وقال إن حكومته تعتبر المشروع رداً على مذكرة الحكومة المصرية المؤرخة ٢ نوفمبر ١٩٥٢ . وأضاف السفير أنه بالرغم من أن الحكومة البريطانية ترغب في التوصل إلى اتفاق سريع ، إلا أن ذلك لا يدفعها إلى قبول المساس بنقطة أو نقطتين ترى أنهما ضروريتان لرفاهية السودانيين ، وقد كانتا الجنوب والسودنة . فبالنسبة للجنوب قال السفير البريطاني إن حكومته لا تقبل التخلي

عن الضمانات المنصوص عليها في المادة ١٠٠ من مشروع قانون الحكم الذاتي . وأكد السفير البريطاني أن حكومته لاتنوي فصل الجنوب عن بقية السودان ، وأن سلطات الحاكم العام بشأن الجنوب لن تستخدم على أية صورة تتعارض مع سياسة الوحدة .

وأما بالنسبة للسودنة فقد اقترحت الحكومة البريطانية أن يعهد للحكومة السودانية عند تكوينها باتخاذ القرار بشأن مدة السودنة ومداها . واقترح السفير البريطاني أن يترك للجنة السودنة أمر اقتراح لجنة دولية للإشراف على عملية تقرير المصير ، والتأكد من أن يكون للسودانيين حق اختيار مستقبل بلادهم في جو حر محايد[٢١] . ويبدو أن السفير البريطاني قد قصد بذلك مقابلة الموقف المصري المتمثل في ضرورة إتمام السودنة حتى يتهيأ الجو الحر المحايد لتقرير المصير .

رفض الجانب المصري إعادة إدراج المادة ١٠٠ في مشروع قانون الحكم الذاتي ، واستند في ذلك إلى أن الأحزاب السودانية أجمعت على مقاطعة الانتخابات إذا قامت على أساس لا يتضمن البند ٦ (ج) من المشروع المصري . وذكر صلاح سالم أنه حصل على موافقة الأغلبية العظمى من زعماء قبائل الجنوب وبعض أعضاء الجمعية التشريعية السابقين على عدم قبول أي ضمان من الحاكم العام .

ورداً على ملاحظة الجانب البريطاني بأن الجنوب لم يكن ممثلاً في اتفاقية الأحزاب السودانية ، قال صلاح سالم إن الأحزاب الموقعة على الاتفاق لا تمثل الشمال فحسب بل تمثل شمال وجنوب السودان معاً ، ويوجد في كل حزب من هذه الأحزاب أعضاء من الجنوب[٢٢] .

وإزاء رفض الجانب المصري إعادة إدراج المادة ١٠٠ في مشروع قانون الحكم الذاتي ، اقترح الجانب البريطاني حذف البند ٦ (ج) من المشروع المصري والمادة ١٠٠ من مشروع قانون الحكم الذاتي ، وأن يترك للبرلمان السوداني ان يقرر فور

انعقاده فيما ينبغي إيراده مستقبلاً من أحكام في قانون الحكم الذاتي بشأن المديريات الجنوبية .

ولكن المفاوض المصري حامد سلطان دفع بأن مثل هذا الترتيب سيترك انطباعاً بأن الاتفاق المصري - البريطاني غير كامل ، وأن ثمة مسائل لم تتم تسويتها بعد . وحذر حامد سلطان من أن مناقشة مسألة شائكة كهذه من قبل البرلمان في الأدوار الأولى من الحكم الذاتي قد تفرق بين الشماليين والجنوبيين بدلاً من توحيدهم ، وستفسد الجو الصالح للتطور الهادي الصحيح للجهاز البرلماني[٢٣] .

ولم يوافق المفاوض المصري كذلك على أن يترك للبرلمان السوداني أمر الفصل فيما إذا كان من الممكن الوصول إلى السودنة الكاملة خلال فترة الانتقال أو لا . وأصر الجانب المصري على وجوب إخراج الموظفين البريطانيين والمصريين من السودان وقت تقرير المصير حتى يتوفر للسودانيين الجو الحر المحايد[٢٤] .

وفي جلسة المفاوضات التي عقدت في ٦ فبراير ١٩٥٣ أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستوافق على المقترحات المصرية بشأن سودنة الإدارة بشرط أن تكون تدابير تقرير المصير وخلق الجو الحر المحايد خاضعة جميعها إلى إشراف دولي[٢٥] . وفي نفس الجلسة تقدمت الحكومة البريطانية بمقترحات بشأن مسألة الجنوب[٢٦] . وقد تسنى من خلال هذه المقترحات تجاوز الخلاف حول هذه المسألة والتوقيع في ١٢ فبراير ١٩٥٣ على اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . وسنعرض لاحقاً لبعض بنود الاتفاقية ونوضح كيف أمكن تسوية الخلاف حول مسألتي الجنوب والسودنة .

٦- الدور الأمريكي في إبرام الاتفاقية

لم يكن اتفاق الأحزاب السياسية السودانية في ١٠ يناير ١٩٥٣ ووقوفها خلف المفاوض المصري هو العامل الوحيد الذي عجل باتفاق الحكومتين

المصرية والبريطانية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . إذ لعبت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً دوراً مهماً في هذا الصدد . وقد سبقت الإشارة إلى أن الحكومة الأمريكية كانت مهتمة بنجاح المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن السودان حتى يتفرغ الجانبان لبحث مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر والترتيبات الغربية بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط . وكانت هذه الترتيبات تهدف إلى ملء الفراغ الذي سينشأ عن الانسحاب البريطاني من منطقة الشرق الأوسط ، ولمنع النفوذ السوفيتي من الامتداد إليها ضمن سياسة احتواء الشيوعية . ولعل في هذا ما يكشف السبب الحقيقي لمعارضة الحركة الشيوعية السودانية لاتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان[٢٧] .

كانت الحكومة الأمريكية تتابع المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن السودان من خلال سفيرها في القاهرة جيفرسون كافري الذي كان على اتصال بالطرفين ويبدو أن الحكومة الأمريكية كانت قد تلقت من قيادة ثورة ٢٣ يوليو إشارات مشجعة بشأن مشاركتها في الترتيبات الغربية للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط . فقد تطرق محمد نجيب في رسالة بعث بها في ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ إلى الرئيس الأمريكي ايزنهاور إلى إمكانية قبول مصر المشاركة في نظام دفاعي مع الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من القوى الحرة في إطار الأمم المتحدة بمجرد التوصل إلى اتفاق بشأن الانسحاب البريطاني من مصر . وفي نفس الرسالة عبر محمد نجيب عن رغبة مصر في الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية أمريكية[٢٨] .

ولا جدال في أن الحكومة المصرية كانت مدركة تماماً أثناء مفاوضاتها مع بريطانيا بشأن السودان للدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة الأمريكية في حمل الحكومة البريطانية على التخلي عن المواقف المتشددة والتوصل إلى حلول وسط بشأن المسائل المختلف عليها . ففي ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ وفي محاولة لكسب التأييد الأمريكي للمواقف المصرية وللضغط على بريطانيا ، استدعى

محمد نجيب السفير الأمريكي وأعطاه نسخة من المذكرة المصرية التي سلمت للسفير البريطاني في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ . وقد انتقدت هذه المذكرة تأخر الرد البريطاني على مذكرة الحكومة المصرية المؤرخة ٢ نوفمبر ١٩٥٢ وقلة اجتماعات الجانبين المصري والبريطاني وتباعد فترات انعقادها[٢٩] .

وخلال نفس اللقاء مع السفير الأمريكي وجه محمد نجيب انتقاداً شديد اللهجة للموقف البريطاني بشأن السودان . فقد قال نجيب إن بريطانيا تراجعت عن موقفها السابق ، وأنه إذا كان الأمر كذلك فلن تكون هناك تسوية ، وسيكون هو من جانبه مضطراً للعودة للمطالبة بوحدة وادي النيل تحت تاج مشترك . وأبلغ نجيب السفير الأمريكي أن الحكومة المصرية لا تستطيع التراجع بشأن سلطات الحاكم العام المتعلقة بالجنوب[٣٠] .

ويمكن أن نلمس الضغط الأمريكي على الحكومة البريطانية لتجاوز الخلاف حول مسألتي الجنوب والسودنة من خلال ما نقله السفير البريطاني في واشنطن إلى حكومته في أول فبراير ١٩٥٣ أي قبل أيام من توقيع اتفاقية السودان . فقد قال السفير البريطاني إن الحكومة الأمريكية مندهشة من موقف الحكومة البريطانية وزجها بنفسها في صراع مع الحكومة المصرية حول السودنة وجنوب السودان طالما أن المبادئ الأساسية قد تم الاعتراف بها . وقال السفير البريطاني كذلك إن الحكومة الأمريكية ترى أن التحفظات البريطانية حول الفترة الانتقالية ليس لها وزن يذكر في مقابل تسوية مسألة الجلاء مع مصر . وأضاف السفير أن الحكومة الأمريكية حذرت من أنه إذا استعدت بريطانيا محمد نجيب وهو من خيرة القادة المصريين ، فإن ذلك سيرتب آثاراً خطيرة على المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط[٣١] .

٧- عرض عام للاتفاقية[٣٢]

نصت اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان على أن تسبق تقرير المصير فترة انتقال لا تتعدى ثلاثة أعوام يمارس فيها السودانيون الحكم الذاتي وتعتبر

تصفية للإدارة الثنائية . وتبدأ فترة الانتقال بعد تكوين مؤسسات الحكم الذاتي وهي مجلس الوزراء ومجلسي النواب والشيوخ . وحتى يتم تقرير المصير نصت الاتفاقية على أن يحتفظ بسيادة السودان للسودانيين .

جعلت المادة ٣ من الاتفاقية الحاكم العام السلطة الدستورية العليا في البلاد على أن يمارس سلطته وفقاً لقانون الحكم الذاتي وبمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام . وقد حدد الملحق الأول للاتفاقية مهام وسلطات لجنة الحاكم العام .

وبغية توفير الجو الحر المحايد لتقرير المصير ، فقد أنشأت الاتفاقية «لجنة سودنة» عهد إليها بموجب الملحق الثالث للاتفاقية بسودنة الإدارة والبوليس وقوة دفاع السودان وغيرها من الوظائف التي قد تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير . وحدد الملحق الثالث للاتفاقية فترة ثلاثة أعوام كحد أقصى لإتمام أعمال لجنة السودنة .

ونصت الاتفاقية كذلك على تشكيل لجنة للانتخابات . وقد ضمنت مهام وسلطات لجنة الانتخابات في الملحق الثاني للاتفاقية . وسنعرض في الفصل التالي لتشكيل ومهام وسلطات لجنة الانتخابات .

وطبقاً للاتفاقية فإن فترة الانتقال تنتهي عندما يتخذ البرلمان قراراً يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المصرية والبريطانية بذلك . وفور اتخاذ هذا القرار يبدأ إجلاء القوات المصرية والبريطانية عن السودان ، وتعهدت الحكومتان المصرية والبريطانية بإتمامه خلال ثلاثة أشهر . وتقوم الحكومة القائمة آنذاك بوضع مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية يقره البرلمان ، ويوافق عليه الحاكم العام بالاتفاق مع لجنته – أي لجنة الحاكم العام .

وأخضعت الاتفاقية التدابير التفصيلية لتقرير المصير بما في ذلك الضمانات التي تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد

لرقابة دولية . والتزمت الحكومتان المصرية والبريطانية بقبول توصيات أي هيئة دولية تُشكل لهذا الغرض . وسبقت الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت في جلسة المفاوضات التي عقدت في ٦ فبراير ١٩٥٣ أنها ستوافق على المقترحات المصرية بشأن سودنة الإدارة بشرط أن تكون تدابير تقرير المصير ، وخلق الجو الحر المحايد ، خاضعة لإشراف دولي .

أوكلت المادة ١٢ من الاتفاقية للجمعية التأسيسية القيام بواجبين : أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ ، وأن تضع دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد . ونصت المادة ١٢ على أن مصير السودان يتقرر إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة ، وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام . وقد التزمت الحكومتان المصرية والبريطانية باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

وكما سبق لنا القول ، فقد عالجت الاتفاقية وتعديلات قانون الحكم الذاتي الواردة في الملحق الرابع للاتفاقية ، الخلاف الذي كان قد نشب بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن سلطات الحاكم العام المتعلقة بالجنوب . فقد أعيد إدراج المادة ١٠٠ في قانون الحكم الذاتي ولكن سلطات الحاكم العام الخاصة عممت لتشمل كل مديريات السودان . فبموجب الملحق الرابع للاتفاقية نصت المادة ١٠٠ (١) على أن تكون للحاكم العام مسؤولية خاصة ليكفل معاملة جميع سكان مختلف مديريات السودان معاملة عادلة منصفة . وبموجب الملحق الرابع للاتفاقية أيضاً فقد عدلت المادة ١٢ من قانون الحكم الذاتي لتنص ضمن أمور أخرى على أنه يتعين على الحاكم العام الحصول على موافقة سابقة من لجنة الحاكم العام عند ممارسته لسلطاته التقديرية المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ .

وحتى لا يستغل الحاكم العام المادة ١٠٠ لتقويض وحدة السودان ، فقد

نصت المادة ٥ من الاتفاقية على أنه لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان كإقليم واحد مبدأ أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المصرية والبريطانية ، فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام سلطاته بموجب المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

بعد توقيع الاتفاقية أذاع محمد نجيب بياناً قال فيه إن القضية التي حسمتها الاتفاقية هي قضية السودان «ولذلك فقد توخت مصر في جميع الخطوات التي خطتها في هذا الشأن الاتصال الوثيق الدائم بالسودانيين جميعاً . ومن ثم وقفت مصر موقف المطالب بما أجمع عليه السودانيون أنفسهم . ذلك الإجماع الذي كان له أثر حاسم في الوصول إلى الغرض المنشود»[٣٣] .

وفي الاحتفال الذي أقيم في الخرطوم في ١٤ فبراير ١٩٥٣ ابتهاجاً بتوقيع الاتفاقية أشاد الحاكم العام روبرت هاو بمحمد نجيب ، وقال إنه أبدى من حصافة الرأي ومن اللباقة السياسية ما جعله ينتقد سياسة الحكومات المصرية السابقة ، ويعترف بحق السودانيين في تقرير مصيرهم . وقال الحاكم العام أيضاً إن الحكومة البريطانية ظلت طوال سنوات عديدة تقاوم المطالبة المصرية «بالاعتراف بوحدة وادي النيل وقبول التاج المشترك . وقد فعلت الحكومة البريطانية ذلك لا عن عدم رغبتها في أن ترى المصريين والسودانيين متحدين ، بل لاقتناعها بأنه لا يمكن أن يتخذ أو أن العدل يقتضي بالا يُتخذ ، أي قرار حول الوضع المقبل للسودان مالم يؤخذ رأي السودانيين بالوسائل الدستورية الصحيحة»[٣٤] .

الهوامش

١ . انظر نص المذكرة في الكتاب الأخضر ، ص ٢٩٣ . ولمقارنة بين اتفاقيتي الحكومة المصرية مع الاستقلاليين والحزب الجمهوري الاشتراكي والمذكرة المصرية انظر :

FO 371/96912.

٢ . FO 371/96911, Cairo to Foreign Office, November 2, 1952.

٣ . تكون الجانب المصري من محمد نجيب ، وصلاح سالم ، وحسين ذو الفقار صبري ، وعلي زين العابدين ، ومحمود فوزي ، وحامد سلطان . وتكون الجانب البريطاني من رالف استيفنسن السفير البريطاني بالقاهرة واثنين من أعضاء السفارة هما كريسويل وباروز .

٤ . الكتاب الأخضر ، ص ٣٠٥ .

٥ . نفس المصدر ، ص ٣٠٨ .

٦ . نفس المصدر ، ص ٣٠٧ و٣٠٨ .

٧ . نفس المصدر ، ص ٣٢٩ .

٨ . نفس المصدر ، ص ٣٠٦ و ٣٠٩ و ٣٢٩ و٣٣٠ .

٩ . نفس المصدر ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

١٠ . FO 371/96917, Khartoum to Foreign Office, December 21, 1952.

١١ . Khartoum to Foreign Office, December 23, 1952, ibid.

١٢ . الرأي العام : ٢٦ ديسمبر ١٩٥٢ . وأيضاً الأهرام : ٢٧ ديسمبر ١٩٥٢ .

١٣ . FO 371/96917, Khartoum to Foreign Office, December 29, 1952.

١٤ . الرأى العام : ٢٦ ديسمبر ١٩٥٢ . وأيضاً الأهرام : ٢٧ ديسمبر ١٩٥٢ وكذلك :

FO 371/96917, Khartoum to Foreign Office, December 29, 1952.

١٥ . الأهرام : ٣ يناير ١٩٥٣ .

١٦ . نفس المصدر : ٨ يناير ١٩٥٣ .

١٧ . نفس المصدر : ١١ يناير ١٩٥٣ .

١٨ . انظر نص الاتفاق في عبدالرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ ، وأيضاً في الكتاب الأخضر ، ص ٢٩٧ .

١٩ . الأهرام : ١١و١٣ يناير و ٤ فبراير ١٩٥٣ .

٢٠ . انظر نص الرسالة في عبدالرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

٢١ . الكتاب الأخضر ، ص ٣٣٧ - ٣٣٨ .

٢٢ . نفس المصدر ، ص ٣٤٩ - ٣٥١ .

٢٣ . نفس المصدر ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .

٢٤ . نفس المصدر ، ٣٦٠ - ٣٦١ .

٢٥ . نفس المصدر ، ص ٣٦٦ .

٢٦ . نفس المصدر ، ص ٣٧٢ - ٣٧٤ .

٢٧ . حول معارضة الحركة الشيوعية السودانية للاتفاقية انظر أيضاً محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث ، مرجع سابق ، ص ٣٦٣ . وكذلك أحمد سليمان ، ومشيناها خطى ، الجزء

الثاني (١٩٨٦)، ص ٢٠١ - ٢٠٤ .

٢٨ . انظر محمد بدر الدين مصطفى، المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٥٣- ١٩٥٤، الطبعة الأولى (١٩٩٤)، ص ٩١ - ٩٢ .

٢٩ . انظر نص المذكرة في الكتاب الأخضر، ص ٣٣٥ .

٣٠ . FO 371/96917, Cairo to Foreign Office, December 24, 1952.

٣١ . FO 371/102741, British Embassy, Washington, to Foreign Office, February 1, 1953. Also see Fadwa Abdel Rahman Ali Taha, The 12 th of February 1953 Anglo - Egyptian Agreement on the Sudan, Unpublished Ph. D. Thesis, University of Khartoum (1986) PP. 199 - 200.

٣٢ . انظر نص الاتفاقية وملاحقها وقانون الحكم الذاتي في الكتاب الأخضر، ص ٣٨٤ والصفحات التي تليها .

٣٣ . الأهرام : ١٣ فبراير ١٩٥٣ .

٣٤ . نفس المصدر : ١٣ و ١٥ فبراير ١٩٥٣ .

انتخابات برلمان الفترة الانتقالية: أحداثها ونتائجها

نصت المادة ٧ من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان لعام ١٩٥٣ على تشكيل لجنة للانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة وعضو من الهند تعينهم حكوماتهم على أن يكون العضو الهندي رئيساً للجنة . وقد نص الملحق الثاني من الاتفاقية على مهام وسلطات اللجنة ، وقد كان من بينها :-

أ- الإشراف على الإعداد للانتخابات وإجراؤها وكفالة حيدتها .

ب- دراسة مشروع قواعد الانتخابات وإعادة النظر فيه إذا اقتضى الأمر ذلك . ومن ثم إصدار القواعد اللازمة لإجراء الانتخابات في أقرب فرصة ممكنة بحيث تتم في وقت واحد في جميع أرجاء السودان إذا كان ذلك عملياً .

ج- الفصل في مؤهلات الناخبين لمجلس الشيوخ وفي عدد مقاعد الخريجين على ألا تزيد على خمسة وتحديد دوائر الانتخاب غير المباشر لمجلس النواب .

د - إجراء انتخابات مباشرة في كل حالة تقرر فيها إمكان ذلك عملياً .

هـ -رفع تقرير لحكومتي مصر والمملكة المتحدة عن سير الانتخابات[1] .

أصدر الحاكم العام الإعلان بتعيين لجنة الانتخابات في ٨ أبريل ١٩٥٣ . وطبقاً للمادة ٧ من الاتفاقية عُين الهندي سكومار سن رئيساً للجنة وعُين عبد الفتاح حسن الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس أركان حرب القوات المصرية في السودان ممثلاً لمصر ، وبني ممثلاً للمملكة المتحدة ، ووريك بيركنز ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية . وعين في اللجنة ثلاثة من السودانيين وهم : عبد

السلام الخليفة عبد الله الذي كان ينتمي لحزب الأمة وشغل في الجمعية التشريعية منصب وكيل الوزارة للداخلية ، وخلف الله خالد وكان أميناً لصندوق الحزب الوطني الاتحادي ، وغردون بولي من جنوب السودان .

شرعت اللجنة فور تعيينها في مراجعة قواعد الانتخابات على أمل أن تفرغ من ذلك ومن مراجعة تصنيف الدوائر الإقليمية لمجلس النواب كدوائر انتخاب مباشر أو غير مباشر قبل أن يجعل موسم الأمطار الاقتراع في أجزاء كبيرة من السودان أمراً مستحيلاً . ولكن سرعان ما تبين للجنة أن ذلك لن يكون ممكناً . ولذلك أعلنت في ٥ مايو ١٩٥٣ تأجيل الانتخابات إلى ما بعد موسم الأمطار على أن يجري الاقتراع في كل الدوائر خلال فترة خمسة أسابيع تبدأ بعد منتصف أكتوبر ١٩٥٣[٢] .

١- حزب الأمة يطالب مصر بالالتزام باتفاقية الجنتلمان

ذكرنا في الفصل الثالث من هذا القسم أن حزب الأمة عقد في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ اتفاقية جنتلمان مع الحكومة المصرية وأن صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري وقعا الاتفاقية عن الحكومة المصرية بينما وقعها عبد الرحمن علي طه عن حزب الأمة . وقد تناولنا في ذلك الفصل بنود الاتفاقية المتعلقة بمياه النيل وبرنامج النقطة الرابعة والتمثيل في المؤتمرات الدولية . وسنعرض هنا للبند ٤ من الاتفاقية المتعلق بإنفاق الأموال المصرية في السودان وللبند ٥ المتعلق بالمحافظة على روح التآلف والتعاون بين مصر والسودان في العهد الجديد . فبمقتضى البند ٤ من الاتفاقية تعهدت الحكومة المصرية بالآتي :-

١- ألا تسمح بإنفاق أي أموال لمعاونة هيئات سياسية في السودان للإبقاء على وحدة السودانيين في المراحل القادمة التي تتطلب جمع الكلمة لتقرير المصير .

٢- أن يتم التصرف في المعونات المادية التي تنفقها مصر في الأزمات التي تحل بالسودان أو أي معونة اقتصادية أخرى إما بواسطة الحكومة السودانية

مباشرة أو تحت إشرافها حتى تكون الفائدة للسودانيين أجمعين دون النظر إلى طائفة دون أخرى .

٣- أن تكون الأموال التي تنفقها مصر في السودان في النواحي المختلفة كالثقافة والصحة وغيرها عن طريق الحكومة السودانية باعتبارها صاحبة الحق الأول في الإشراف على هذه النواحي لتنفق في الطريق القويم ولصالح السودانيين أجمعين دون النظر إلى طائفة دون الأخرى أو حزب دون حزب .

وللمحافظة على روح التآلف والتعاون بين مصر وحزب الأمة في العهد الجديد ، تعهد حزب الأمة والحكومة المصرية في البند ٥ من اتفاقية الجنتلمان بألا يأخذا بأي شائعة قد يقصد بها البعض إفساد جو العلاقات الودية بين المصريين والسودانيين وأن يتم الاتصال السريع لإيقاف الحملات المغرضة . كما تعهدا بأن «تمتنع صحفهم عن نشر أي شيء يسيء إلى روح التعاون والإخاء وعدم الخوض في أي موضوع حساس قد يشجع أعداء التعاون لاتخاذه مادة دسمة لإعادة الفرقة بين الفريقين ولن يستفيد من هذه الفرقة إلا المستعمر» . وضرب البند ٥ مثلاً لذلك بمسألة تقديم أوراق الاعتماد باسم ملك مصر والسودان . واتفق الطرفان على أن يستتر هذا الموضوع إلى أن يقرر السودانيون مصيرهم طالما أن مصر قد وافقت على تعليق السيادة على السودان للسودانيين إلى أن يقرروا مصيرهم[٣] .

ولكن بعد وقت قصير من التوقيع في ١٢ فبراير ١٩٥٣ على اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان تبين لحزب الأمة أن الجهاز الذي أنشأه العهد الملكي للدعاية لوحدة وادي النيل في السودان من خلال مصلحة الري المصري ومكتب الخبير الاقتصادي لا يزال يمارس نشاطه وأن الحكومة المصرية تقوم بأنشطة مختلفة لدعم الحزب الوطني الاتحادي وللتأثير على الناخبين ، وقد تمثلت تلك الأنشطة في الآتي :-

١- توالي زيارات صلاح سالم وغيره من المسؤولين المصريين الحاليين والسابقين للسودان للدعاية للحزب الوطني الاتحادي .
٢- دعوة السودانيين من أعيان وتجار وزعماء عشائر ومدرسين لزيارة مصر بطريقة غير مسبوقة ونقلهم إلى هناك بطائرات خاصة واستضافتهم في أفخم الفنادق ثم عودتهم محملين بالهدايا .
٣- دعم الحزب الوطني الاتحادي والطوائف والهيئات المؤيدة له مالياً وإعلامياً .
٤- منح السودانيين العاملين بمصر أو المقيمين بها أموالاً وإجازات مفتوحة ليسافروا إلى الدوائر الانتخابية التي ينتسبون إليها لمساندة مرشحي الحزب الوطني الاتحادي .
٥- استغلال الوعاظ الدينيين في الدعوة لخيار الارتباط مع مصر[٤] .

وقد عبّر حزب الأمة عن تبرمه بذلك في تصريح أدلى به سكرتيره العام عبد الله خليل في مارس ١٩٥٣ حيث قال : «إنني أرحب بوحدة وادي النيل إذا أرادها السودانيون بعيداً عن الإكراه والإغراء . ولكنني لا أوافق مطلقاً على أن تقوم واحدة من الدولتين سواء بإغراء السودانيين أو بإكراههم بأي وسيلة من وسائل الدعاية والإملاء لتأييد رأي من الآراء . وإنني أدعو الدولتين معاً في هذه الفترة إلى ترك السودانيين أحراراً حتى يقرروا ما يشاءون»[٥] .

وفي محاولة لاحتواء الموقف قبل أن يتأزم ، أوفد حزب الأمة في ٢٢ أبريل ١٩٥٣ عبد الرحمن علي طه وعلي بدري وعبد الرحمن عابدون إلى القاهرة للتباحث مع الحكومة المصرية بشأن ما اعتبره الحزب انتهاكاً منها لاتفاقية الجنتلمان .

عقد وفد حزب الأمة اجتماعات مع محمد نجيب وصلاح سالم وحسين ذو الفقار في ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ أبريل ١٩٥٣ . وقد وصف عبد الرحمن علي طه تلك الاجتماعات بأنها كانت «بالغة في العنف» . وقال إنه «وبعد اعترافات لا

يجمل أن أتعرض لها» ، اتفق الجانبان على أن يوجه محمد نجيب بياناً للشعب السوداني لطمأنته على أن مصر لا تقوم بأية دعاية في السودان وأنها ستلتزم الحياد حتى يقرر السودان مصيره[٦] .

أرفق محمد نجيب مسودة البيان المقترح مع خطاب بعث به للسيد عبد الرحمن المهدي في ٣٠ أبريل ١٩٥٣ . قال نجيب في خطابه إنه اجتمع بوفد حزب الأمة عدة مرات تباحثوا خلالها «بكل صراحة كإخوة يحرصون على مجابهة المشاكل التي لا بد وأن تنشأ بين الأخ وأخيه . وقد فهمنا موقفكم وقدرنا الصعاب التي تواجهكم والتي يجب علينا أن نتعاون على حلها وإن كانت جميعها مشاكل خلقتها العهود السابقة – ولكنها كالتركة المثقلة بالديون التي يجب على المرء أن يعالجها ولا يتهرب من مواجهتها» .

وأما في مسودة البيان فقد قال نجيب للسودانيين : «كونوا يداً واحدة . . وتلفتوا يمنة ويسرة باحثين منقبين عن الكفاءات من رجالكم فتنتفعوا بكل شخص ليكون لكم عوناً على أداء مهمتكم الشاقة . ولا تتطاحنوا في المحيط الضيق الذي تخلقه الدوائر الانتخابية المحدودة الأفق . فأنتم في أشد الحاجة لكل فكر مدبر وقلب نابض وذراع عامل» .

وأعلن نجيب في مسودة البيان أن مصر قررت التزام «الحياد التام حتى يقول السودان كلمته بعيداً عن أية مؤثرات . إذ يستوي عندها أن يقرر السودان استقلالاً أم اتحاداً . بل إن مصر لتعلن أنها تفضل استقلال السودان ألف مرة على اتحاد يأتيها بطرق وأساليب مصطنعة . وإنها لتعلن أنها ستضرب بيد من حديد على أي مصري يثبت لها أنه استخدم وسائل غير مشروعة فيدفع بالسودانيين إلى معركة يقف فيها السوداني الحزبي أمام أخيه الحزبي فتضيع بينهما ثقة ومجهود هما في أشد الحاجة إليهما في نضالهما الحقيقي في سبيل مصلحة البلاد القومية» .

أحال السيد عبد الرحمن خطاب محمد نجيب إلى هيئة حزب الأمة العليا

لدراسته وبعث في ٥ مايو ١٩٥٣ رداً إلى محمد نجيب أرفق معه خطاباً بتوقيع رئيس حزب الأمة تضمن نتائج دراسة الحزب لخطاب محمد نجيب ومسودة البيان المقترح .

عبّر السيد عبد الرحمن في رده عن موافقته لما جاء في خطاب محمد نجيب من «أن الحالة الخطرة التي نشأت مؤخراً في السودان ما هي إلا من مخلفات العهد البائد في مصر والذي امتد فساده إلى ربوع السودان فعمل على تفريق كلمة أبنائه في الوقت الذي نعمل فيه على ضم الصفوف لتحقيق هدف البلاد الأسمى في حريتها واستقلالها . ولكن شاءت قدرة الله على أن تطهر مصر من ذلك الداء على يديكم فتنمحي آثاره في مصر ويتم بيننا وبينكم ذلك الاتفاق التاريخي الذي نعتبره من أقوى دعائم حركتنا في تحقيق حرية السودان واستقلاله فيتمكن أبناؤه وأبناء مصر من ربط علاقاتهم الوثيقة الدائمة المبنية على المصلحة العملية للقطرين الشقيقين» .

استهل رئيس حزب الأمة خطابه بشكر محمد نجيب على تصريحه «الهام الخطير» الذي أدلى به لوفد الحزب في القاهرة والذي دل على تصميمه على إيقاف ما يأتي في الحال وطوال الفترة الانتقالية :-

١- المال للدعاية للاتحاد أو الوحدة من أي مصدر مصري كان .

٢- منع أي دعاية مصرية في السودان سواء كان ذلك عن طريق حضور الساسة إلى السودان بغرض الدعاية أو عن طريق الوعاظ .

٣- الكف عن استدعاء الأفراد والهيئات السودانية لزيارة مصر .

٤- الكف عن إنشاء المؤسسات وإرسال المال إليها إلا بعد التفاهم مع السلطات السودانية وموافقتها .

٥- إيقاف المرتبات التي كانت تدفع للأفراد المشتغلين بالدعاية لوحدة وادي النيل .

افتقد حزب الأمة في مسودة البيان الإشارة إلى الدعاية المصرية في السودان

والتي كانت مدار البحث بين وفد الحزب والحكومة المصرية . كما افتقد الإشارة في المسودة إلى الجهاز الذي أنشأته حكومات العهد الملكي للدعاية لوحدة وادي النيل . لذلك اقترح رئيس حزب الأمة تعديل مسودة البيان بحيث يشار فيه إلى «أن مصر الجديدة . . . تعلم أن حكومات العهد البائد قد أرسلت للسودان مبالغ كبيرة من المال لتستعمل في الدعاية للاتحاد أو الوحدة . . .» .

وفي تعقيبه بتاريخ ١٩ مايو ١٩٥٣ على خطاب رئيس حزب الأمة اعترض محمد نجيب على التعديل الذي أدخله حزب الأمة على مسودة البيان لأنه ليس «من الحكمة في شيء أن نشير إلى عهود سابقة ربما غرزت مرارة في النفوس فضلاً على أنها لا ترتكن على وقائع يمكن إثباتها فنتفرق شيعاً ونهدم بأيدينا السلاح الذي مكننا من إرغام الإنجليز على الاعتراف بحقوق السودانيين في العيش كراماً معززين أسياداً على بلادهم» .

ودعا محمد نجيب رئيس حزب الأمة إلى مراجعة المصادر التي تصور لهم «شبح الدعاية المصرية في كل شيء حتى في مسائل الدعوة إلى الدين أو مسائل إنشاء العلاقات الطيبة بين الأخ وأخيه» . واعتبر محمد نجيب «الدعاية المصرية» مجرد وهم لجأ إليه الإنجليز لإخافة السودانيين حتى ينسوا النفوذ البريطاني المتمثل فيما يلي :-

١- السلك الإداري والسلطة التنفيذية الواسعة التي يتمتع بها .
٢- المؤسسات التجارية التي تسيطر على الميزان التجاري وتمسك بخناق الحياة الاقتصادية .
٣- الإرساليات التبشيرية التي تعمل في الخفاء لمساعدة الاستعمار .
٤- مكتب الخبير التجاري وما يجريه من اتصالات برجال السياسة تحت ستار الاقتصاد .

ومع ذلك أكد محمد نجيب حرص مصر على احترام كل كلمة وردت في اتفاقية الجنتلمان وعلى ألا تُرسل نقود مصرية إلى السودان لتستخدم في

أغراض سياسية . كما أكد أن مصر تقف على الحياد التام بين الاستقلال والاتحاد ولا تدعو لأحدهما .

ولكن تعقيب محمد نجيب أثار دهشة حزب الأمة وقلقه لأنه تطرق إلى مسائل لم تبحث في اجتماعاته مع وفد الحزب . فقد تناول محمد نجيب المصالح المشتركة بين مصر والسودان وكيفية كفالتها في حالتي الاتحاد والاستقلال والفرق بين الاتحاد والاستقلال .

أوجز محمد نجيب المصالح المشتركة بين مصر والسودان فيما يلي :-

١-رسم سياسة موحدة بخصوص توزيع مياه النيل .

٢- رسم سياسة موحدة بخصوص اقتصاديات البلدين .

٣- رسم سياسة موحدة بخصوص مسائل الدفاع لأن «أي ضغط أو تدخل أجنبي في أي من مصر أو السودان معناه التأثير المباشر على المسائل المفصلة في البندين المذكورين أعلاه وهي المسائل التي تهم البلدين ولا شأن لدولة أجنبية فيهما» .

ثم قال نجيب إنه في حالة الاستقلال فإن مصر ستعقد مع السودان «معاهدة تنسق سياستنا الخارجية بما يكفل التعاون الوثيق في المصالح المشتركة» . وأما في حالة الاتحاد فقد قال نجيب إن الحكومة المستقلة تماماً التي ستقوم في السودان ستشترك في هيئة مصرية سودانية يعهد إليها رسم السياسة التي تخدم المصالح المشتركة . وخلص محمد نجيب من ذلك إلى أن الفرق بين الاتحاد والاستقلال «بسيط كل البساطة» . ففي حالة الاستقلال ستكون هناك معاهدة تشرف على تنفيذها هيئة مشتركة بعد الرجوع إلى الحكومتين . وفي حالة الاتحاد ستكون هناك هيئة مشتركة تعمل بتوجيه الحكومتين في المسائل التي كانت ستتناولها المعاهدة(٧) .

خشي حزب الأمة أن يكون القصد من إثارة هذه المسائل تقييد خيار الاستقلال التام الذي نصت عليه اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير بشروط

تحيله إلى استقلال صوري[٨] . ومع أن حزب الأمة استمر في مطالبة الحكومة المصرية بإيقاف كل أشكال الدعم الذي تقدمه للحزب الوطني الاتحادي ، إلا أنه تحاشى الدخول معها في نقاش بشأن مفهوم الاستقلال ومفهوم الاتحاد أو ما ستكون عليه العلاقة بين مصر والسودان بعد تقرير المصير لأن أوان ذلك لم يحن بعد .

ناقش السيد عبد الرحمن المهدي مسألة التدخل المصري في الانتخابات السودانية مع محمد نجيب في مطار القاهرة في ٢٣ مايو ١٩٥٣ وهو في طريقه للندن لحضور احتفالات تتويج المملكة اليزابيث الثانية[٩] . وخلال النقاش نفى نجيب تدخل مصر في السودان وإنفاقها أموالاً هناك للتأثير على الرأي العام . ويبدو أن عبد الله خليل الذي كان يرافق السيد عبد الرحمن لم يقبل نفي محمد نجيب وارتفعت أصوات الرجلين لدرجة دفعت السيد عبد الرحمن للابتعاد عنهما[١٠] .

وفي ٢٥ يونيو ١٩٥٣ قرر حزب الأمة إيفاد عبد الله الفاضل المهدي وعبد الله خليل إلى مصر لإجراء مزيد من المفاوضات مع حكومتها بشأن انتهاكات اتفاقية الجنتلمان والرسائل التي تبودلت في هذا الصدد . وبالفعل سافرا إلى هناك في ٣٠ يونيو ١٩٥٣ . وخلال الاجتماعات التي تمت بين الطرفين أكد محمد نجيب لوفد حزب الأمة أن مصر ستلتزم الحياد بين الأحزاب السودانية وأنها لن تنفق أموالاً في المجالات التعليمية أو الصحية أو الدينية إلا عن طريق الوزارات السودانية المختصة[١١] .

استمرت الحكومة المصرية في تجاهل اتفاقية الجنتلمان ولم تلتزم بالوعود التي قطعتها كتابة وشفاهة لحزب الأمة بأنها ستقف على الحياد في الانتخابات ولن تتدخل لصالح أي حزب من الأحزاب . ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات تزايد الدعم المالي والإعلامي المصري للحزب الوطني الاتحادي مما دفع حزب الأمة للتقدم في النصف الثاني من أكتوبر ١٩٥٣ بشكوى رسمية إلى لجنة

الانتخابات اتهم فيها مصر بالتدخل في الانتخابات لصالح حزب معين وذلك عن طريق تقديم الإعانات للمدارس والمساجد وإنفاق المال للتأثير على الناخبين وقيام الإعلام المصري بالدعاية لوجهة النظر الاتحادية ومحاربة الدعوة الاستقلالية[١٢] .

رفضت لجنة الانتخابات شكوى حزب الأمة . وقد ورد في تقرير اللجنة النهائي أنها لم تجر أي تحقيق بشأن اتهامات التدخل المباشر أو غير المباشر في الانتخابات التي قدمت ضد دولتي الحكم الثنائي والموظفين التابعين لهما بما في ذلك موظفي مصلحة الري المصري لأنها - أي اللجنة - قررت ألا تحقق في مثل هذه الأمور إلا إذا توفرت أدلة محددة . وذكر في التقرير أن معظم الاتهامات كانت عامة وغير مدعمة بأية أدلة وأن تلك المتصلة بالموارد واستخدامات النقود قد أسست على بينات ظرفية . كما كان بعضها يتعلق بأعمال قد يختلف في غرضها وفي أثرها المحتمل[١٣] .

٢- السيد عبد الرحمن ينشد عون بريطانيا:

أثار تنامي الدعاية المصرية في السودان قلق السيد عبد الرحمن المهدي فاتجه نحو بريطانيا وطلب منها تأكيد مساندتها لقضية استقلال السودان . كما طلب منها دعمه مالياً حتى يستطيع مساعدة حزب الأمة لمواجهة الدعم المالي الذي تقدمه مصر للحزب الوطني الاتحادي .

ففي ٤ مايو ١٩٥٣ عبّر السيد عبد الرحمن لرتشيز المفوض التجاري البريطاني في الخرطوم عن قلقه بشأن النجاح الذي حققته الدعاية الموالية للوحدة . وأضاف أن تكاليف مواجهة تلك الدعاية لا تتحملها حكومة أخرى وإنما يتحملها دعاة استقلال السودان وبالتحديد هو . وأشار السيد عبد الرحمن إلى أن موارده تأتي من بيع القطن ولكن لم يتصرف في محصوله الحالي . وقال إنه يمكنه أن يبيع الآن بسعر السوق ولكنه يرغب في سعر أفضل حتى تتوفر له

الوسائل لمواجهة الدعاية المصرية . واستفسر عما إذا كان بوسع الحكومة البريطانية مساعدته بأي طريقة . وكان لدى السيد عبد الرحمن آنذاك ٩٠٠,٠٠٠ قنطار من القطن وكان سعر السوق ١١ جنيه للقنطار الواحد . غير أنه كان مديناً لحكومة السودان وبنك باركليز وإدارة مشروع الجزيرة بحوالي مليون جنيه . كما أن نسبة من عائد البيع كانت ستذهب للمزارعين .

ذكر رتشيز للسيد عبد الرحمن أن شراء القطن من قبل لجنة القطن الخام ومشتري القطن يتم على أسس تجارية بحتة ولذلك سيكون من العسير تقديم المساعدة التي طلبها . كما التمس رتشيز تفويض وزارة الخارجية لإبلاغ السيد عبد الرحمن بأن الحكومة البريطانية تقدر الصعوبات التي يواجهها ولكنه ليس ممكناً من الوجهة الفنية ترتيب المساعدة التي طلبها لأن مبيعات القطن تتم على أسس تجارية بحتة .

وأثار رتشيز مع حكومته احتمال تقديم الدعم للسيد عبد الرحمن بوسائل أخرى ولكنه نبه إلى أن مثل هذا الدعم ستكون له المساوئ التالية :-

١- إنه متى بدأ الدعم فينبغي أن يستمر حتى بعد الانتخابات على الأقل .
٢- إن السجل الماضي للسيد عبد الرحمن لا يوحي بأن السيد عبد الرحمن سيقدر المساعدة أو أن جزءاً من المال لن ينفق على حياة البذخ .
٣- إن الدعم سينكشف وسيستخدمه المصريون لأغراض الدعاية كما أن الأحزاب الاستقلالية الأخرى ستطلب المساعدة .
٤- ستدخل الحكومة البريطانية في منافسة دعم مع الحكومة المصرية وسيتفوق عليها المصريون[١٤] .

وعند اجتماعه في لندن في ١٨ يونيو ١٩٥٣ بسلوين لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية ، استفسر السيد عبد الرحمن عما تقرر بشأن مسألة تقديم بعض العون المالي له . وكان رد سلوين لويد أنه قبل النظر في هذه المسألة فهناك ثلاثة شروط يتعين على حزب الأمة تلبيتها وهي :-

١- أن يعلن أن الحكومة المصرية قد خرقت اتفاقية الجنتلمان ويوقف التعاون معها .

٢- أن يصل إلى اتفاق مع الحزب الجمهوري الاشتراكي لتشكيل جبهة استقلالية .

٣- أن يعلن موافقته على استمرار بقاء الموظفين البريطانيين في السودان وبوجه خاص في الجنوب بعد فترة الثلاثة أعوام إذا رغب السودانيون في ذلك .

وقد وعد السيد عبد الرحمن بنقل هذه الشروط إلى الصديق عبد الرحمن المهدي ليعرضها بدوره على الجهاز التنفيذي لحزب الأمة . وقال إن الصديق سيحمل معه رد الحزب عندما يزور إنجلترا في منتصف يوليو ١٩٥٣ لبيع محصول القطن[١٥] .

وقبيل سفر الصديق المهدي إلى لندن ببضعة أيام التقى السيد عبد الرحمن وبحضور الصديق في ١٢ يوليو ١٩٥٣ بوليام لوس مستشار الحاكم العام للشؤون الخارجية والدستورية حيث قال إن حزب الأمة يراقب عن كثب نتائج وعود الحكومة المصرية بالتزام الحياد في علاقتها مع الأحزاب السودانية وبأنها لن ترسل أموالاً للسودان دعماً للتعليم أو النشاط الديني إلا عن طريق الوزارات السودانية المختصة . وأضاف السيد عبد الرحمن أنه حتى لو أوقف المصريون دعايتهم ورشوتهم فإنهم قد أقاموا في السودان على مدى عدة سنوات تنظيماً قوياً للدعاية وسيستمر هذا التنظيم في ممارسة مهامه مما يستوجب الاستمرار في محاربته . وقال السيد عبد الرحمن إنه أنفق مبالغ كبيرة من ماله الخاص في السنوات القليلة الماضية لدعم حزب الأمة وقضية الاستقلال غير أنه صار مديناً بأكثر من مليون جنيه وموقفه المالي صعب للغاية ولا يستطيع مساعدة الحزب في وقت تشتد فيه الحاجة للمال لمقاومة الحزب الوطني الاتحادي . وخلص السيد عبد الرحمن إلى أنه إذا كانت الحكومة البريطانية تعني حقاً ما تقوله عن مساعدة قضية الاستقلال في السودان فقد حان الوقت لتثبت ذلك عملياً

بمساعدته مالياً وعن طريقه مساعدة دعاة استقلال السودان .

وفي معرض تعليقه على ذلك قال لوس إنه يدرك أن السيد عبد الرحمن يعاني من صعوبات مالية ولكنه لا يستطيع التنبؤ برد فعل الحكومة البريطانية على ما يطلبه السيد عبد الرحمن . واقترح لوس أن يبحث الصديق المهدي الأمر مع الحكومة البريطانية عندما يسافر إلى إنجلترا في ١٨ يوليو ١٩٥٣ لبيع الأقطان(١٦) .

وفي لندن التقى الصديق المهدي ببوكر بوزارة الخارجية ووقع بالأحرف الأولى وبوصفه رئيساً لحزب الأمة وثيقة عنوانها «شروط التعاون بين حكومة صاحبة الجلالة وحزب الأمة خلال الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية الأولى لترقية قضية الاستقلال» . وأما الشروط فقد كانت كما يلي :-

١- إذا أخفقت مصر في أي وقت قبل الانتخابات في تنفيذ تأكيداتها لحزب الأمة ، فإن حزب الأمة سيعلن أن مصر خرقت اتفاقياتها معه وسيشن حملة مستدامة وقوية ضد النفوذ المصري في السودان .

٢- مهما كان التوجه المصري ، فإن حزب الأمة سينظم إبان الفترة السابقة للانتخابات أقوى حملة انتخابية ممكنة لصالح الاستقلال وضد سياسة الحزب الوطني الاتحادي الموالية للمصريين .

٣- سيبذل حزب الأمة كل جهد للوصول بأسرع ما يمكن لتفاهم مع الحزب الجمهوري الاشتراكي للحيلولة دون انتفاع الحزب الوطني الاتحادي من الصراع بين الحزبين في الدوائر الانتخابية .

٤- إذا عبّرت أغلبية الأعضاء الجنوبيين في البرلمان الجديد بوضوح عن رغبتها في الاحتفاظ بالإداريين البريطانيين بعد تقرير المصير فسيؤيدهم حزب الأمة في أية إجراءات ضرورية لتأمين تحقيق مثل هذه الرغبة .

وقبل أن يوقع الصديق المهدي على الوثيقة قال لبوكر إنه سيكون متعارضاً مع الاتفاقية إذا قال حزب الأمة الآن ببقاء الإداريين البريطانيين في الجنوب . ولكنه أضاف أنه إذا أعرب الجنوبيين عن مثل هذه الرغبة في البرلمان فإن حزب الأمة

سيؤيدهم . واقترح الصديق المهدي أن تضمن الوثيقة شرطاً بأن الحكومة البريطانية ستستمر في العمل بموجب اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير . ورد بوكر أنه مفهوم بوضوح أن التعاون بين الحكومة البريطانية وحزب الأمة سيكون في إطار الاتفاقية ولن يكون من المناسب إضافة شرط كهذا للوثيقة والتي لا تعدو أن تكون مجرد ملخص للشروط التي تصبح الحكومة البريطانية بموجبها مستعدة لتقديم تعاون إيجابي active co-operation سيناقش شكله مع الصديق المهدي[١٧] .

عاد الصديق المهدي من إنجلترا في صباح يوم ١٤ أغسطس ١٩٥٣ وشارك في مساء نفس اليوم في لقاء للسيد عبد الرحمن برتشيز المفوض التجاري البريطاني . خلال اللقاء قدم الصديق عرضاً لمباحثاته مع بوكر وللاتصالات التي أجراها في ليفربول بشأن بيع الأقطان . وبالنسبة لهذه المسألة الأخيرة قال السيد عبد الرحمن إنه جرت محاولات سخيفة في الصحف للإيحاء بأن بيع الأقطان اشتمل على عون مالي خفي من الحكومة البريطانية . وأضاف السيد عبد الرحمن أن هذا الزعم ذهب بالطبع إلى غير مرمى لأن أي تاجر يعرف الحقائق حول سوق القطن وأسعاره[١٨] .

ولم يرد في وثائق وزارة الخارجية البريطانية التي أطلعنا عليها أن الحكومة البريطانية قد قدمت للسيد عبد الرحمن العون المالي الذي طلبه . وإنما قدمت لحزب الأمة بعد توقيع رئيسه على شروط التعاون ما أسمته وزارة الخارجية مساعدة عملية معينة certain practical help [١٩] .لا تفصل الوثائق طبيعة هذه المساعدة ولكن يبدو أنها أخذت شكل الضغط على الحزب الجمهوري الاشتراكي للتنسيق مع حزب الأمة والتدخل الإداري في الانتخابات لصالح حزب الأمة والتنديد العلني بالتدخل المصري في الحملة الانتخابية حيث تناول ذلك باسهاب وزير الخارجية البريطانية في حديث أدلى به أمام مجلس العموم في ٥ نوفمبر ١٩٥٣[٢٠] .

ويؤيد ما انتهينا إليه موقف الحكومة البريطانية إزاء طلب الدعم المالي الذي قدمه حزب الأمة في يوليو ١٩٥٤ أي بعد انتخابات الفترة الانتقالية . ففي ذلك التاريخ أبلغ الصديق المهدي وزير الدولة للشؤون الخارجية أن والده لا يستطيع الاستمرار في دعم حزب الأمة مالياً لأنه أنفق الكثير من المال في الماضي ويتعين عليه الآن منافسة موارد الدولة المصرية وهو أمر لا يقدر عليه . وعبّر الصديق المهدي للوزير البريطاني عن إدراكه بأن طلب معونة مالية أجنبية أمر رديء ولكنه قال إن هناك حقيقة لا بد من مواجهتها وهي أنه إذا كان لقضية الاستقلال أن تنجح فلا بد من أن يحصلوا على مال . وأوضح الصديق المهدي أنها ليست مسألة رشوة وإنما مسألة المال المطلوب لتنظيم جهاز الحزب استعداداً للانتخابات المقبلة أي انتخابات الجمعية التأسيسية التي ستقرر مصير السودان .

وعد وزير الدولة الصديق المهدي بأنه سينظر في طلبه ولكنه أضاف أنه سيخدعه إذا شجعه على الاعتقاد بأن هناك أي أمل في أن تساعد الحكومة البريطانية في هذا الصدد . وأبدى الوزير سببين لذلك أولهما أن ذلك سيضر بقضية الاستقلال . وأما السبب الثاني فقد كان أن الحكومة البريطانية ليست لديها الوسائل لتقديم معونات سرية كما يحدث في مصر . وأشار الوزير إلى أنه لا يمكن مقارنة ما طلبه الصديق المهدي بالعون البريطاني لليبيا والأردن لأنه قدم لحكومات وتم طلبه والتصديق عليه علناً .

وكبديل للعون المالي أحيا الصديق المهدي اقتراحاً طرح عدة مرات على المفوض التجاري البريطاني في الخرطوم وهو أن تقدم الحكومة البريطانية قرضاً مالياً للسيد عبد الرحمن المهدي بضمان ممتلكاته والتي تقدر بملايين الجنيهات .

أوصت الإدارة المختصة بوزارة الخارجية البريطانية بأن يخطر الصديق المهدي بأننا «لا نستطيع أن نساعد وليس بوسعنا أن ندخل في منافسة من هذا النوع مع الحكومة المصرية . . . علينا أن نشجعه على الاستمرار في الكفاح . ولكن إذا خلقنا الانطباع بأنه يستطيع أن يلجأ إلينا لطلب المال ، فسنضطلع بشكل مستمر

بالتزام غير محدد ومحرج . لقد وجد المصريون ذلك محرجاً وفي الواقع ربما يجدوا على المدى البعيد أنه قد أضر بهم» .

وجدت توصية الإدارة المختصة القبول من وزير الدولة للشؤون الخارجية ومن الإدارات الأخرى بوزارة الخارجية البريطانية . وقد جاء في تعليق إحدى الإدارات أن حركة استقلال السودان ينبغي ألا تصبح حركة مدعومة من الخارج .

أبلغ الصديق المهدي في ٦ يوليو ١٩٥٤ بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع تقديم العون المالي المطلوب . وقد ورد في محضر المقابلة التي تم فيها ذلك أن الصديق المهدي تلقى القرار بروح طيب وأنه قد بدا عليه الارتياح لأنه يستطيع أن يعود لوالده برد قاطع . وورد في المحضر كذلك أن الصديق المهدي أكد أن القرار برفض الطلب لن يؤثر على تصميمهم على الاستمرار في الكفاح بما لديهم من موارد رغم عدم كفايتها[٢١] .

٣- نتائج الانتخابات

عندما أغلقت قوائم الناخبين في ٣٠ سبتمبر ١٩٥٣ كان عدد الناخبين الذين تم تسجيلهم في الدوائر الاقليمية ١,٦٨٧,٠٠٠ ناخب من عدد السكان المقدر بحوالي ٨,٢٧١,٠٠٠ نسمة أي بنسبة ٢٠ في المائة من العدد التقديري للسكان مع ملاحظة أن المرأة لم تكن تتمتع آنذاك بحق التصويت إلا في دوائر الخريجين حيث ضمت قوائم الناخبين لتلك الدوائر ١٥ امرأة .

وعندما أُغلق باب الترشيح بعد يوم ١٢ أكتوبر ١٩٥٣ كان عدد المرشحين في الدوائر الإقليمية لمجلس النواب ٢٨٢ مرشحاً . وقد فاز ١٠ من هؤلاء بالتزكية .

أجرى الاقتراع في دوائر الانتخاب غير المباشر لمجلس النواب في مرحلتيه في الفترة من ٢ إلى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٣ وفي دوائر الانتخاب المباشر من ١٥ إلى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٣ وفي دوائر الخريجين من ٢٦ نوفمبر إلى ٥ ديسمبر ١٩٥٣ . أما

الاقتراع لمجلس الشيوخ فقد أجري في الفترة من ٢٦ نوفمبر إلى ٥ ديسمبر ١٩٥٣ .

بدأ فرز الأصوات وإعلان النتائج ابتداءً من ٢٨ نوفمبر ١٩٥٣ . وبحلول يوم ١٣ ديسمبر كانت كل النتائج قد أعلنت وبذلك اكتملت أول انتخابات برلمانية تجري في السودان .

حصل الحزب الوطني الاتحادي على ٥١ مقعداً في مجلس النواب وحزب الأمة على ٢٢ مقعداً والحزب الجمهوري الاشتراكي على ٣ مقاعد وحزب الجنوب على ١٠ مقاعد وحزب جنوبي آخر على مقعدين والجبهة المعادية للاستعمار (واجهة الحزب الشيوعي) على مقعد واحد والمستقلون على ٨ مقاعد .

صوت في دوائر الخريجين ١٨٤٩ من الخريجين المسجلين وكان عددهم ٢٢٤٧ خريجاً[٢٢] . وقد نال مبارك بابكر زروق أكبر عدد من الأصوات يليه محمد أحمد محجوب فخضر حمد ثم حسن الطاهر زروق فإبراهيم المفتي[٢٣] .

٤- وقع الهزيمة على حزب الأمة

يبدو أن وقع الهزيمة كان قاسياً على حزب الأمة فقد أصدر في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣ بياناً شديد اللهجة جاء فيه أن الحكومة المصرية رغم تعهداتها لم تلتزم الحياد وتحيزت بشكل واضح لمصلحة الحزب الوطني الاتحادي وبذلت الأموال «لإفساد الذمم والضمائر على حساب مصلحة السودان الحقيقية في الحرية والاستقلال» .

وجاء في البيان أيضاً «أن حزب الأمة لم يكن يتوقع أن تكون نتيجة الانتخابات رغم التضليل والتزوير والتدخل المصري السافر بمثل ما أسفرت عنه ، مما يدل على أن التضليل والمال المصري لم يترك ذريعة ولا وسيلة إلا استغلها وأنه أبعد بكثير مما يتصوره . ومن أجل ذلك فإن حزب الأمة ليعلن

للشعب السوداني وللعالم أجمع عدم اعترافه بنتيجة هذه الانتخابات التي لوثتها حكومة مصر بأموالها ودعايتها وبتحيزها» .

وأعلن حزب الأمة في بيانه أنه سيتخذ الخطوات العملية الحاسمة التي تقتضيها مصلحة البلاد وأنه والاستقلاليين مستعدون للتضحية القصوى في سبيل استقلال السودان الكامل[٢٤] .

وفي معرض تعليقه على بيان حزب الأمة قال صلاح سالم : «لن أدافع عن مصر ، ولكن أقول لكم إنكم تتهمون أغلبية الشعب السوداني ، بل تتهمون مديريات بأكملها . . . إن اتهامكم هذا يعني أن السودانيين مرتشون ولا إرادة لهم . . . لا يا سادة لا تفقدكم الهزيمة إيمانكم بشعبكم الحر الأبي» .

وأكد صلاح سالم حرص مصر على تنفيذ الاتفاقية مهما كانت الظروف . وقال إن العجلة ستدور وسيصل السودان إلى هدفه بإرادة الشعب السوداني النبيل[٢٥] .

وبعد أن امتص حزب الأمة الصدمة واستعاد هدوءه عقد في ١٢ ديسمبر ١٩٥٣ مؤتمراً استثنائياً للجانه الفرعية ونوابه لمناقشة نتائج الانتخابات وتحديد الخطوط العامة لسياسة الحزب في المرحلة المقبلة . ففي كلمة المركز العام التي ألقاها عبد الرحمن علي طه أعلن حزب الأمة أنه ماض في طريقه بحزم لا يتطرق إليه الوهن إلى أن يحقق للبلاد ما تصبو إليه من حرية واستقلال بالطرق الدستورية المشروعة . وأوجز عبد الرحمن علي طه سياسة حزب الأمة التي رسمها للمستقبل في النقاط التالية :-

١- العمل من داخل البرلمان لتحرير البلاد .

٢- تبصير الشعب بمستقبل بلاده حتى يقرر مصيره عن معرفة ودراية .

٣- الحرص على تنفيذ الاتفاقية نصاً وروحاً حتى يتخلص السودان من أي نفوذ أجنبي وحتى يستقل استقلالاً يكفل له حقه في جيشه ودفاعه ونقده وتمثيله الخارجي .

٤- العمل فور الاستقلال على تنسيق العلاقات الضرورية التي تربط بين مصر والسودان في حدود الاستقلال وعلى ضوء المصالح المشتركة .

ثم وجه عبد الرحمن علي طه الحديث لمصر فقال : «وكلمتنا لمصر أن نؤكد لها كما فعلنا من قبل أن الاستقلاليين في السودان لا يضمرون للشعب المصري أي عداء . بل يتمنون له الخير من كل قلوبهم ويأملون أن يعيش السودان ومصر في صفاء باق وحسن جوار دائم . وكل ما يريده السودانيون أن تدرك مصر بأن السودان لا بدّ وأن ينال استقلاله التام لأن التحرر من طبيعة الشعوب ومصر خير من يعرف ذلك . وما دام استقلالنا عقيدة راسخة في نفوسنا فإنّا بالغوه بإذن الله . ونود أن نبلغه ونحن ومصر في صفاء ومودة لا أن نبلغه ونحن وإياها في مرارة وجفوة»[٢٦] .

٥- إرفاق مذكرات اختلاف

بمقتضى الفقرة ٤ من مهامها وصلاحيتها قدمت لجنة الانتخابات في ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ تقريرها عن الانتخابات للحاكم العام لرفعه لدولتي الحكم الثنائي . وقد وقع على التقرير كل أعضاء اللجنة باستثناء خلف الله خالد الذي رفض التوقيع احتجاجاً على رفض اللجنة إرفاق مذكرة الاختلاف التي أعدها بالتقرير . فقد رأت أغلبية اللجنة أنها غير مناسبة ولا تتصل بالموضوع . ولم ترد في التقرير أي إشارة لموضوع المذكرة .

أُرفقت بتقرير اللجنة ثلاث مذكرات اختلاف سنعرض هنا لاثنين منها إحداهما تتعلق بالتدخل المصري في الانتخابات والثانية بمسألة ما إذا كان كل الناخبين قد استخدموا فرصة الاختيار التي أعطيت لهم بطريقة فعالة .

حملت مذكرة الاختلاف المتعلقة بالتدخل المصري توقيع عبد السلام الخليفة عبد الله . عبّر عبد السلام الخليفة في صدر المذكرة عن اقتناعه بأن الاتجاه العام للأحداث والظروف المحيطة التي أدت إلى نتائج الانتخابات تثبت بما لا يدع

مجالاً للشك أن الحكومة المصرية لم تلتزم الحياد في الانتخابات . وذكر أن اللجنة رفضت طلبه بأن تحال الشكوى التي تلقتها اللجنة من أحد الأحزاب الرئيسية بشأن التدخل المصري إلى الحاكم العام بوصفه ممثلاً لدولتي الحكم الثنائي لإجراء تحقيق بشأنها . ولكن هذا الطلب الذي أيده عضو سوداني آخر لم يحصل على موافقة اللجنة .

وذهب عبد السلام الخليفة إلى أن نتيجة الانتخابات أوضحت أنه قد حدث تدخل كبير في الانتخابات مما أثر على الناخبين وتبعاً لذلك على النتائج . وضرب لذلك العديد من الأمثلة كان من بينها أن الدرديري أحمد إسماعيل وكيل شؤون السودان بمصر يرافقه اليوزباشي محمد أبو نار قدما إلى السودان في نوفمبر ١٩٥٣ ووزعا مبالغ كبيرة من المال كتبرعات للمساجد والمدارس في أجزاء كثيرة من السودان . وذكر عبد السلام الخليفة أن توقيت الزيارة والطريقة التي وزعت بها التبرعات لا يمكن أن تعني أي شيء سوى الدعاية للتأثير على الانتخابات . إذ أنه كان من الممكن أن تؤجل التبرعات إلى ما بعد الانتخابات . وكان أيضاً من بين الأمثلة التي أوردها عبد السلام الخليفة أن المبالغ الضخمة التي أنفقها الحزب الوطني الاتحادي كانت تفوق إمكانات ذلك الحزب .

وانتهى عبد السلام الخليفة إلى أن الأدلة المطلوبة في مثل هذه الحالات لا تعتمد على اثبات حالات فردية أو معينة وإنما على الاتجاه العام للأحداث والظروف المحيطة . وسبقت الإشارة إلى أن لجنة الانتخابات قد رفضت شكوى تقدم بها حزب الأمة بشأن التدخل المصري بدعوى عدم وجود أدلة تثبت الشكوى وأنها لا تستند إلا على بينات ظرفية .

وألحق عبد السلام الخليفة وغردون بولي وممثل بريطانيا في اللجنة مذكرة اختلاف تتعلق بالفقرة ٨٥ من التقرير التي جاء فيها أنه مهما كانت طبيعة أو مدى المؤثرات التي أعملت على الناخبين ومهما كانت دوافعهم للتفضيل بين

المرشحين والأحزاب ، فإنهم - أي الناخبين - قد أعطوا في كل مكان الفرصة للتصويت بحرية للممثلين الذين يريدونهم وتبعاً لذلك فإن نتيجة الانتخابات تمثل بشكل جوهري إرادة الشعب السوداني . ولكن الأعضاء الثلاثة أوردوا في مذكرة الاختلاف أن قدرة الناخبين في بعض المناطق المتخلفة على الاستخدام الفعال للفرصة التي أعطيت لهم كانت محدودة بسبب جهلهم بالإجراءات الانتخابية وعدم استطاعتهم إدراك القضايا المطروحة(٢٧) .

٦- حقيقة الدعم المالي المصري للحزب الوطني الاتحادي

لم تثبت مسألة الدعم المالي الذي قدمته الحكومة المصرية للحزب الوطني الاتحادي إبان انتخابات عام ١٩٥٣ وبعدها إلا في عام ١٩٥٥ في عهد وزارة إسماعيل الأزهري الانتقالية . ففي يونيو من ذلك العام رفعت حكومة السودان دعوى جنائية ضد محمد مكي محمد صاحب ورئيس تحرير صحيفة «الناس» بتهمة إثارة الكراهية ضد الحكومة تحت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات . وكانت «الناس» قد نشرت مقالات اتهمت فيها حكومة أزهري بالفساد .

تولى الدفاع عن «الناس» محمد أحمد محجوب ومحمد إبراهيم خليل بينما مثل الاتهام ضابط الشرطة صالح محمد طاهر . ولكن التطور المذهل الذي حدث لاحقاً أدى إلى سحب صالح محمد طاهر وعهد بتمثيل الاتهام لأحمد متولي العتباني المحامي العام آنذاك . وكان هذا التطور هو مثول وزيرين سابقين في حكومة إسماعيل الأزهري هما خلف الله خالد وميرغني حمزة كشاهدي دفاع . وتهمنا هنا شهادة خلف الله خالد لأنه كان أميناً لصندوق الحزب الوطني الاتحادي منذ إنشائه في نوفمبر ١٩٥٢ وحتى استقالته منه في بداية عام ١٩٥٥ .

ذكر خلف الله خالد في شهادته أن أموال الحزب الوطني الاتحادي كانت تأتي من مساهمات الأعضاء ومن الحكومة المصرية . وقال إنه في فترة

الانتخابات كان في صندوق الحزب ٩٧,٠٠٠ جنيه . تبرع السودانيون بألف ومائتين منها وجاء الباقي من مصر . وأوضح خلف الله أن الأموال المصرية كان يحملها إلى السودان صلاح سالم أو محمد أبو نار أو الدرديري أحمد إسماعيل أو عبد الفتاح حسن وكانوا يحصلون منه كأمين للصندوق على إيصالات بالمبالغ التي يسلمونها له .

وعندما سئل خلف الله خالد عن آخر مرة وصلت فيها أموال من مصر ، قال إن ذلك كان في سبتمبر ١٩٥٤ عندما أخبره رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري وأحمد محمد يس رئيس مجلس الشيوخ وآخرون بأن مبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه قد وصل من مصر وعليه أن يتسلمه من الدرديري محمد عثمان عضو لجنة الحاكم العام وقد تسلمه منه بالفعل . وأضاف خلف الله خالد أنه عندما ذهب إلى مصر في يوليو ١٩٥٤ لعرض حساب الأموال السابقة على صلاح سالم ولاستلام الفرق بين أموال الحزب وأمواله الخاصة التي صرفها على الحزب أخبره صلاح سالم بأن مبلغاً من المال يتروح بين ٤٢ و ٤٥ ألف جنيه قد أرسلته مصر وتسلمه إسماعيل الأزهري ولكنه لا يظهر في الحسابات ولذلك ماطله صلاح سالم في دفع ما يطلبه شخصياً من الحزب إلى أن يعرف مصير ذلك المبلغ .

ورداً على سؤال لممثل الاتهام أحمد متولي العتباني قال خلف الله خالد إن تلقيه أموالاً مصرية لا يتعارض مع واجباته كعضو سابق في لجنة الانتخابات لأنه أخبر بأنها كانت سلفة ولم تكن رشوة . ولكنه أكد لممثل الدفاع محمد أحمد محجوب أن الحزب لم يرد مبلغ الـ ٩٧ر٠٠٠ جنيه لمصر ولم يجمع تبرعات أو اشتراكات من الأعضاء لتغطيته[٢٨] .

وتلقي مذكرات بعض أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مزيداً من الضوء على الدعم المالي الذي قدمته الحكومة المصرية للحزب الوطني الاتحادي . فقد سبقت الإشارة إلى أن محمد نجيب قال إن خطتهم «كانت

تدعيم الحزب الوطني الاتحادي لعودة السودان لمصر بعد أن يخرج منه الإنجليز» . وانتقد محمد نجيب الوسائل والسبل التي اتبعها صلاح سالم في معالجة مسألة السودان بقوله : «تصور أنه بالرقص والنقود يمكن أن يكسب السودانيين وكانت النتيجة أن بعثر النقود وبعثر احترامنا في السودان . تصور أنه يمكن أن يرشى السودانيين ولكنه كان مخطئاً . كذلك تصور أنه يمكن استمالة زعمائه ، باستضافتهم في مصر ، ومنحهم البيوت والفيلات»[٢٩] .

وعرض عبد اللطيف البغدادي في مذكراته للاجتماعات التي عقدها مجلس قيادة الثورة ابتداءً من ٢٥ أغسطس ١٩٥٥ بناءً على طلب صلاح سالم لمناقشة موقف مصر من الاتحاد مع السودان . وذكر البغدادي أنه خلال تلك الاجتماعات استمع المجلس إلى إفادات من صالح حرب وزير الحربية الأسبق ، ومحمد خليل إبراهيم مفتش عام الري المصري بالسودان ، وحسين ذو الفقار صبري ، وعبد الفتاح حسن ، والصحفي بجريدة الجمهورية أحمد قاسم جودة الذي كان قد عاد لتوه من زيارة للسودان . وقد اتفقوا جميعاً على أن قيام مصر برشوة كثير من السياسيين قد أضر بسمعة مصر في السودان وأثار الشكوك حول أي سوداني يدعو للاتحاد مع مصر[٣٠] .

وأخذ أحمد حمروش على مجلس قيادة الثورة تركه صلاح سالم يتصرف في السودان «وحده بطريقته الخاصة» . وانتقد أحمد حمروش استخدام صلاح سالم للمساعدات والهبات وسيلة للإقناع واجتذاب زعماء القبائل والطوائف والأحزاب لجانب مصر . وقال إنه «أثيرت شائعات كثيرة حول مجموع المبالغ التي صرفت هناك ، ولكن محمد أبو نار يؤكد أنها لم تتجاوز نصف مليون جنيه»[٣١] .

٧- تحليل وليام لوس للانتخابات[٣٢]

أجرى وليام لوس مستشار الحاكم العام للشؤون الخارجية والدستورية تحليلاً

للانتخابات بدأه بالقول إنها كانت من أشد المنافسات التي سجلت تعقيداً . إذ أن القضايا التي طرحت فيها كانت تختلف في باطنها عما تبدو عليه في الظاهر . كما أدى تنوع طرق الاقتراع التي وضعتها لجنة الانتخابات والجهل والارتباك الذي طغى على الناخبين والمرشحين وانعدام الانضباط الحزبي إلى جعل التكهن بنتائج الانتخابات أو تحليلها أمراً بالغ الصعوبة .

وذكر لوس أنه في الظاهر كانت الانتخابات تدور حول تقرير المصير حيث أن الأحزاب كانت موزعة على معسكرين : أحدهما يضم دعاة استقلال السودان والآخر يضم من بدوا راغبين في نوع من الاتحاد مع مصر . غير أن لوس ما لبث أن قال : «لو كانت هذه المسألة حقاً هي موضوع الصراع الذي دارت حوله الانتخابات لكانت الجماعة التي تؤيد الاتحاد مجرد أقلية صغيرة . ففي الحقيقة كان الواقع الخفي للصراع الانتخابي عبارة عن دعوات للتصويت ضد مهدية ثانية وضد قوة أجنبية محتلة» .

ولاحظ لوس أن الدعاة المصريين ودعاة الحزب الوطني الاتحادي استخدموا الدعوة ضد قيام مهدية ثانية وضد الاحتلال الأجنبي بشكل فاعل ومؤثر ونتيجة لذلك سيق المعتدلون والوسطيون في صفوف المستقلين إلى حظيرة الحزب الوطني الاتحادي حيث بدا لهم أن خطر المهدية الثانية والاحتلال الأجنبي أقرب وأكبر من خطر الاحتلال المصري .

وأشار لوس إلى أن الخطوط الهجومية للحزب الوطني الاتحادي تلقت دعماً كاملاً من حقيقتين جوهريتين وهما عداء السيد علي الميرغني التقليدي للسيد عبد الرحمن المهدي وعدم ارتباط مصر بإدارة السودان منذ عام ١٩٢٤ . ولذلك كان من الممكن أن يؤمر الختمية بالتصويت للحزب الوطني الاتحادي . كما أن صيحة «اطردوا المحتل» لا يمكن توجيهها نحو المصريين حيث أنهم لم يكونوا محتلين للبلاد .

وفي اعتقاد لوس أن السبيل الوحيد لمجابهة هذه الاستراتيجية كان التركيز

على مسألة الأطماع التوسعية لمصر والتي تتوفر بشأنها أدلة كثيرة ورفع شعار الاستقلال التام للسودان وتجميع كل الاستقلاليين حوله بغض النظر عن أعراقهم ومعتقداتهم . وكان يمكن أن يتكون تجمع الاستقلاليين من حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي والذي يمكن أن ينضوي خلفه الختمية المستقلون والوثنيون والقبليون المضادون للأنصار وكذلك أتباع الطوائف الدينية الأخرى . وفي رأي لوس أنه كان من سوء الحظ أن السيد عبد الرحمن المهدي ومستشاريه من الأنصار في حزب الأمة أصروا بعناد على القتال في الساحة التي اختارها السيد علي الميرغني .

وقال لوس إن سوء الاستراتيجية لم يكن السبب الوحيد لهزيمة حزب الأمة ، إذ أورد أسباباً أخرى كان من بينها أن تنظيم حزب الأمة في الاقاليم كان أضعف من تنظيم الحزب الوطني الاتحادي من حيث النوعية والحيوية والاشراف . وعزا لوس ذلك إلى حقيقة أن حزب الأمة كان في السلطة في الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي لثلاثة أعوام في حين كان قادة الحزب الوطني الاتحادي خارج السلطة يتمتعون بحرية الانتقاد والتخطيط والتنظيم .

ويعتقد لوس أن الحزب الوطني الاتحادي قد أفاد كثيراً من طبقة من صغار التجار وأصحاب الحوانيت الذين ينتمي أغلبهم إلى قبائل نهرية ختمية بالولاء واتحادية بالاختيار كانت منتشرة على هيئة شبكة في الأرياف والمدن والقرى الصغيرة . إذ شكل هؤلاء أداة مثلى للترويج للحزب الوطني الاتحادي في الدوائر التي لم يكن سكانها ينتمون إلى طائفة الأنصار .

ودعا لوس إلى عدم التقليل من شأن تأثير التدخل المصري في الانتخابات . وخلص إلى أنه بدون التوجيه والتدخل والرعاية والمساعدة المالية المصرية لما استطاع الحزب الوطني الاتحادي تحقيق ما وصل إليه من نجاح .

ونبه لوس إلى أن الدوائر الانتخابية في الأقاليم قد سجلت نسبة اقتراع أعلى من المدن . فنسبة الاقتراع في معظم دوائر الأقاليم تجاوزت ٥٠ في المائة وبلغت

في كثير منها ٧٠ في المائة . وبالمقارنة فقد كانت نسبة الاقتراع أقل في المدن حيث بلغت ١٤ في المائة في بورتسودان و ٣٥ في المائة في شندي و ٣٧ في المائة في الخرطوم وفي دوائر أم درمان الثلاث ٤٠ و ٤٦ و ٥٠ في المائة . وبلغت نسبة الاقتراع في الأبيض ٥٢ في المائة وفي مدني ٥٤ في المائة . وفي محاولة لتفسير هذه الظاهرة قال لوس إنه ربما استشعر النظام الانتخابي والأحزاب خطورة تدني نسبة التصويت في الريف فبذلوا جهودا خاصة لتلافي حدوثها . كما أن المناطق الريفية ربما كانت عبر تنظيماتها القبلية أكثر انضباطاً من المدن الكبيرة .

ولاحظ لوس أن القوة النسبية لحزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي في مجلس النواب لا تعكس بأي حال جملة الأصوات التي حصل عليها كل من الحزبين في دوائر الانتخاب المباشر . فقد صوت حوالي ٢٢١ ,٢٢٩ ناخب لمرشحي الحزب الوطني الاتحادي وحصل على ٤٣ مقعداً . وصوت حوالي ٨٢٢ ,١٩٠ ناخب لمرشحي حزب الأمة ولكنه لم يحصل إلا على ٢٢ مقعداً[٣٣] . وأرجع لوس ذلك إلى أن متوسط عدد الناخبين في مناطق نفوذ الختمية في المدن وفي مديرية كسلا والمديرية الشمالية كان أقل من متوسط عدد الناخبين في الدوائر الأخرى . وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة الانتخابات لفتت النظر في تقريرها الختامي إلى الاختلافات الشاسعة في حجم الدوائر وأوصت بإعادة توزيعها .

الهوامش

١ . الكتاب الأخضر ، ص ٣٩٤ .

٢ . FO 371/108336, Report of the Sudan Electoral Commission, December 13, 1953, Cmd. 9058.

٣ . انظر نص اتفاقية الجنتلمان في عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ١٦١ - ١٦٤ .

٤ . انظر أمين التوم ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ . وأيضاً بشير محمد سعيد ، خبايا وأسرار في السياسة السودانية ، الطبعة الأولى (١٩٩٣) ، ص ٥٥ - ٥٦ . وكذلك :

Daly, Imperial Sudan, loc. cit., pp. 356 - 357.

٥ . الرأي العام : ١٨ مارس ١٩٥٣ . وأيضاً الأهرام : ٢١ مارس ١٩٥٣ .

٦ . السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ١٩٤- ١٩٥ .

٧ . انظر الرسائل التي تبودلت بين الحكومة المصرية وحزب الأمة في الملحق الثالث لهذا الكتاب .

٨ . عبد الرحمن علي طه ، السودان للسودانيين ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

٩ . الأهرام : ٢٤ مايو ١٩٥٣ .

١٠ . بشير محمد سعيد ، خبايا وأسرار في السياسة السودانية ، مرجع سابق ، ص ٦٩ . وأيضاً محسن محمد ، مصر والسودان : الانفصال ، الطبعة الأولى (١٩٩٤) ، ص ١٦٠ .

١١ . الأهرام : ١٨ و ٢٤ و ٢٧ يونيو و ١ و ٣ يوليو ١٩٥٣ . وأيضاً :

FO 371/102758, Record of a meeting on July 12, 1953, between Sayed Abdel Rahman El Mahdi, Sayed Siddik and Mr. Luce.

١٢ . الأهرام : ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٣ أكتوبر ١٩٥٣ .

١٣ . Reoprt of the Electoral Commission, loc. cit. Also FO 371/102712, Penney to Morris, October 23, 1953.

١٤ . FO 371/ 102756, Riches to Foreign Office, May 5 and 1953.

١٥ . Fo 371/102757, Record of Conversation on June 18, 1953, between the Minister of State for Foreign Affairs and Sayed Abdel Rahman El Mahdi.

١٦ . Record of a meeting on July 12, 1953, between Sayed Abdel Rahman, Sayed Siddik and Mr. Luce, loc. cit.

١٧ . FO 371/102758, Minute by Bowker dated July 31, 1953.

١٨ . Riches to Ledward, August 15, 1953, enclosing minute of a conversation on August 14, 1953, with Sayed Abdel Rahman El Mahdi, ibid.

١٩ . FO 371/102712, Minutes by Morris dated 15 and 16 October, 1953.

٢٠ . انظر نص الحديث في :

Duncan, The Sudan's Path to Independenee (1957), pp. 164 - 168.

٢١ . FO 371/108379, Minute dated July 6, 1954, by Morris on Sayed Siddik's request for Funds.

٢٢ . Report of the Electoral Commission, loc. cit.

٢٣ . محمد إبراهيم طاهر ، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان (١٩٨٦) ، ص ٣٥ .

٢٤ . الأهرام : ١ ديسمبر ١٩٥٣ .

٢٥ . نفس المصدر .

٢٦ . الأمة : ١٣ ديسمبر ١٩٥٣ .

٢٧ . Report of the Sudan Electoral Commission, loc. cit.

٢٨ . الأيام : ١٣ و ١٤ يونيو ١٩٥٥ . وأيضاً : FO 371/113612.

٢٩ . كنت رئيساً لمصر ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ - ٢٩١ .

٣٠ . مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، الجزء الأول ، ص ٢٧٣ - ٢٨٠ .

٣١ . قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثالث ، عبد الناصر والعرب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى (١٩٧٦) ، ص ٣١٥ ، وأيضاً الجزء الثاني ، مجتمع عبد الناصر ، مكتبة مدبولي ، بدون تاريخ ، ص ١٧ - ١٨ .

٣٢ . FO 371/108336, Luce to Boothby, Ist January 1954, enclosing Analysis of the Sudan General Election, November 1953.

٣٣ . لا تشمل هذه الأرقام نتائج التصويت في الدائرة ٧٧ المسيرية الزرق والتي كسبها حزب الأمة حيث نال مرشحه ٥٥٤٦ صوتاً ونال المرشح المنافس له ٩١١ صوتاً .

خاتمة

وقفنا من خلال وقائع الفترة التي أرخ لها هذا الكتاب على أنه كانت تصطرع آنذاك على الساحة السياسية السودانية فكرتان : استقلال السودان التام على أساس شعار «السودان للسودانيين» والاتحاد مع مصر على أساس شعار «وحدة وادي النيل» . وقد كان حزب الأمة أكبر الأحزاب المنادية بالاستقلال التام بينما نادت عدة أحزاب بوحدة وادي النيل ولكنها لم تتفق مطلقاً على نوع الوحدة أو الاتحاد الذي تريده . كما تفاوتت تلك الأحزاب في مدى صدقها وجديتها بشأن مطلب الوحدة . فقد كانت وحدة وادي النيل لبعضها عقيدة وكانت للبعض الآخر مجرد تكتيك مرحلي للتخلص من الحكم البريطاني . وحتى بعد أن انصهرت كل الأحزاب والهيئات الاتحادية في الحزب الوطني الاتحادي فقد ظلت قلوبها شتى بالنسبة لمسألة الاتحاد مع مصر مما عرّض ذلك الحزب لانقسامات متتالية خلال العامين اللذين سبقا إعلان استقلال السودان في أول يناير ١٩٥٦ .

وفي مصر نادت حكومات العهد الملكي بوحدة وادي النيل . ولكن يلاحظ أنه بالرغم من أن التصريحات العامة والخطب المنبرية كانت تؤسس وحدة وادي النيل على الوحدة الطبيعية التي قررها التاريخ وأيدتها الجغرافيا والروابط المشتركة ، إلا أنه في المراسلات والمحاضر الرسمية كان يعبّر عنها في سياق حقوق مصر التاريخية والقانونية في السودان . كما انطوى الحديث عن شعب واحد في وادي النيل على قدر كبير من المبالغة وربما عدم إلمام بتركيبة السودان العرقية والدينية والثقافية المعقدة .

لقد حاولت آخر حكومة شكلها حزب الوفد قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

فرض وحدة وادي النيل بمراسيم أصدرها الملك فاروق في أكتوبر ١٩٥١ . وبينما رحبت كل الأحزاب السودانية بلا استثناء بالمرسوم الملكي الذي ألغى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ ، إلا أنه لم يؤيد المرسوم الخاص بالدستور الذي قررته حكومة الوفد للسودان سوى حزب وحدة وادي النيل وحزب الأشقاء بجناحيه . ومع ذلك فلم يثر ذلك الدستور حماساً شعبياً وقوبل بفتور تام . واستحال تنفيذ تلك المراسيم في السودان مما أدخل مصر في مأزق قانوني ودستوري لم تخرج منه إلا بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ويحمد لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أنها تحررت من قيود الماضي فلم تتذرع بحق الفتح أو تطالب بالسيادة على السودان بل آثرت أن يحتفظ بها للسودانيين إلى أن يقرروا المصير الذي يرتضونه لبلادهم .

ويبدو أن حزب الوفد الجديد قد سلم الآن بأن الوحدة لا تفرض بإجراءات فوقية وأنها لا بد أن تنبع من إرادة شعبية حقيقية . فقد عبّر الحزب في البرنامج الذي خاض به انتخابات عام ١٩٨٤ عن تأييده لجهود «التكامل بين مصر والسودان في مختلف المجالات بوصفه الطريق الطبيعي والأمثل لوحدة وادي النيل . . . والوحدة التي ننشدها ليست وحدة الرؤساء أو الحكومات بل الوحدة الحقيقية النابعة من وجدان الشعبين المصري والسوداني بمحض إرادتهما ولخدمة مصالحهما المشتركة»[1] .

شكل قيام مؤتمر الخريجين في عام ١٩٣٨ محطة مهمة في مسيرة الحركة السياسية السودانية . وقد جاء قيامه كرد فعل للإحباط الذي أصاب الخريجين بعد إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ لأنها أكدت الحكم الثنائي الذي أنشأته اتفاقية يناير ١٨٩٩ ولم تقدم لمستقبل السودانيين شيئاً سوى «الرفاهية» .

نشأ المؤتمر وفي جوفه الكثير من الاتجاهات والتيارات المتباينة غير أنها توارت في الظل إبان السنوات الأولى من عمر المؤتمر عندما كانت أجهزته منهمكة في

الشؤون الإدارية والتنظيمية . ولكنها كانت تخرج من الظل وتفصح عن نفسها في مواسم الانتخابات وعند مقاربة ما يثور من خلاف حول بعض المسائل مثل التعاون مع محطة الإذاعة ومنح رئاسة أو عضوية المؤتمر الفخرية للسيدين علي الميرغني وعبد الرحمن المهدي .

لقد ظن استيوارت سايمز أنه بتشجيعه قيام المؤتمر سيحقق هدفين : منع تجدد الولاء لمصر العائدة إلى السودان بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ وقطع الطريق أمام التحالف الذي كان السيد عبد الرحمن المهدي يسعى لعقده بين القوى التقليدية والفئة الاجتماعية الجديدة التي ترعرعت في ظل الحكم الثنائي أي فئة الخريجين .

ولم يتحقق أي من الهدفين . فقد تسرب نفوذ السيد عبد الرحمن المهدي بعمق إلى مؤتمر الخريجين وتحالف مع بعض جماعاته . ومنذ عام ١٩٤٣ وبتأثير جماعة الأشقاء اتجه المؤتمر نحو مصر . وبعد انتخابات نوفمبر ١٩٤٤ التي حققت للأشقاء السيطرة على المؤتمر تبنت الهيئة الستينية في ٢ أبريل ١٩٤٥ الميثاق الذي أقرته الجبهة الاتحادية في مارس ١٩٤٥ كتفسير لبند تقرير المصير الوارد في المذكرة التي رفعها المؤتمر للحاكم العام في ٣ أبريل ١٩٤٢ . ويقضي هذا التفسير بأن يتقرر مصير السودان على أساس الاتحاد مع مصر تحت التاج المصري .

ومع أن المؤتمر تداعى بعد انتخابات نوفمبر ١٩٤٤ كمؤسسة قومية ، إلا أنه وفق إلى حد ما في خلق رأي عام مستنير . كما بلور من خلال مذكرة ٣ أبريل ١٩٤٢ قضية سودانية واضحة المعالم . وحتى اتفاقيات القاهرة في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٥٢ واتفاق الأحزاب السودانية في ١٠ يناير ١٩٥٣ ظلت تلك المذكرة الوثيقة الوحيدة المجمع عليها .

لقد شرعت حكومة السودان البريطانية منذ عام ١٩٤٣ في إنشاء مؤسسات

للتطور الدستوري . وتعهدت بأن تصل بالسودانيين عبر هذه المؤسسات إلى مرحلة الحكم الذاتي الكامل وتقرير المصير . كما تعهدت لدعاة استقلال السودان وللسودانيين عامة بأن مصير السودان لن يتقرر أو يبت فيه بدون مشورة أهله . وعلى أساس هذه التعهدات شارك حزب الأمة في مؤسسات التطور الدستوري رغم إقراره بما شابها من أوجه قصور . إذ رأى فيها الأداة الإيجابية المتاحة لتنفيذ البرنامج الإصلاحي الذي حددته مذكرة الخريجين في ٣ أبريل ١٩٤٢ ولمنع إجراء أية مساومة مصرية - بريطانية على حساب السودان ، وللضغط على الإدارة البريطانية لتحديد تاريخ مبكر للحكم الذاتي الكامل وتقرير المصير .

وكان حزب الأمة يدرك أن تقدير مسألة الوصول إلى مرحلة الحكم الذاتي الكامل لن يحكمها مدى التطور الذي بلغه السودان وإنما درجة التقدم الذي تحرزه بريطانيا في مفاوضاتها مع مصر لتأمين المصالح الاستراتيجية البريطانية في مصر . وقد ثبت ذلك عملياً عندما تقدم حزب الأمة في الجمعية التشريعية في ديسمبر ١٩٥٠ باقتراح لمنح السودان الحكم الذاتي . وقد تضاعفت مخاوف حزب الأمة وشكوكه عندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع البريطاني - المصري بشأن السودان ومارست ضغطاً مكثفاً على الحكومة البريطانية لتقديم تنازلات لمصر في السودان للحصول على موافقتها على المشروع الغربي للدفاع عن الشرق الأوسط .

ويقول معارضو مؤسسات التطور الدستوري إنها لم تنته إلى شيء . وفي الجانب الآخر يقول حزب الأمة إنه استطاع عبر مشاركته في هذه المؤسسات تنفيذ معظم بنود البرنامج الإصلاحي الذي تضمنته مذكرة الخريجين في أبريل ١٩٤٢ مثل تأكيد وحدة السودان شماله وجنوبه من خلال مؤتمري إدارة السودان وجوبا ، ووضع مشروع للسودنة ، وإصدار قانون لتعريف من هو

السوداني ، وتأميم مشروع الجزيرة ، وتوحيد البرامج التعليمية في الشمال والجنوب ، والتوسع في التعليم في المديريات الجنوبية ، ووضع مدارس الإرساليات التبشيرية تحت سلطة وزارة المعارف . ويقول حزب الأمة أيضاً إن مشروع دستور الحكم الذاتي الذي أجازته الجمعية التشريعية في أبريل ١٩٥٢ ورفع إلى دولتي الحكم الثنائي في ٨ مايو ١٩٥٢ قد قبلته كل الأحزاب السياسية السودانية كأساس لمفاوضاتها مع حكومة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

يبدو أن كثيرين في مصر والسودان قد أخطأوا قراءة نتائج انتخابات برلمان الفترة الانتقالية التي أجريت في نوفمبر ١٩٥٣ فحسبوا أنَّ التصويت للحزب الوطني الاتحادي كان تصويتاً لخيار الاتحاد مع مصر . ففي واقع الأمر أن خياري الاستقلال أو الاتحاد لم يطرحا إبان تلك الانتخابات . كما لم تكن من صلاحيات برلمان الفترة الانتقالية تقرير مصير السودان . فقد صوت البعض للحزب الوطني الاتحادي لأنه من وجهة نظرهم يضم العناصر التي ناهضت الإدارة البريطانية . وصوت له البعض الآخر في إطار التنافس التقليدي بين طائفتي الأنصار والختمية . وليس صحيحاً كذلك القول بأن الأحداث الداخلية في مصر خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ كانت سبباً في تحول الحزب الوطني الاتحادي من خيار الاتحاد مع مصر إلى خيار استقلال السودان التام . فلا ريب في أن تلك الأحداث قد كرست الفكرة الاستقلالية داخل الحزب ولكنها لم تكن سبب التحول . فالمتمعن في نتائج التصويت سيدرك أنه بالرغم من أن الحزب الوطني الاتحادي قد نال في دوائر الانتخاب المباشر ضعف عدد المقاعد التي نالها حزب الأمة إلا أن الفرق بين أصوات كل منهما كان ضئيلاً . كما أن الأصوات التي نالها حزب الأمة مضافاً إليها أصوات الأحزاب الأخرى كانت تفوق عدد الأصوات التي نالها الحزب الوطني الاتحادي . وقد كان معلوماً فور إعلان نتائج الانتخابات أن حوالي نصف نواب الحزب الوطني الاتحادي كانوا

من دعاة استقلال السودان[٢] .

وأخيراً ونحن نعيش عصر العولمة ينبغي ألا يطول ابتعاد مصر والسودان عن بعضهما البعض . فالحقيقة التي لا امراء فيها أنه لا يمكن لأي من البلدين أن يستغني عن الآخر . فلنترك جانباً الآن الحديث عن الوحدة السياسية ولنخطط للتكامل الاقتصادي ولنضع على قائمة أولوياته قيام مشروعات زراعية مشتركة لتوفير الأمن الغذائي لمواطني البلدين . فسيكون الغذاء في القرن القادم أكبر مهدد للأمن القومي .

ولا يتطلب التكامل الاقتصادي تماثل الأنظمة السياسية في البلدين . ولكنه يستوجب احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في البلدين . كما يستوجب أن نترك خلفنا الماضي بكل شكوكه ومخاوفه وتحفظاته ومزايداته .

ولا حاجة للقول إن مشروعاً للتكامل الاقتصادي لا يمكن أن يشرع فيه قبل أن يسترد السودان عافيته ويعاد ترتيب البيت السوداني . إن إنجاح تكامل اقتصادي سوداني مصري سيوفر النواة والأنموذج لإحياء فكرة طالما طرحت وانقضت دون أن تجد الاهتمام الذي تستحقه وهي تنمية حوض النيل كوحدة اقتصادية حيث أن الأمن القومي لكل من مصر والسودان يمتد إلى شرق ووسط أفريقيا .

الهوامش

١ . انظر جمال عبد الجواد : «التكامل المصري السوداني وموقعه في الانتخابات» . مجلة السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٤ ، ص ٧٧ .

٢ . Analysis by Luce of the Sudan General Election, loc. cit.

الملاحق

الملحق الأول

مقتطفات من حديث السيد عبدالرحمن المهدي لصحيفة البلاغ المصرية في ٦ مارس ١٩٥١ عن علاقته وعلاقة السودان بمصر

ولا أذيع جديداً إذا قلت إنني سبق أن أرسلت في عهد وزارة المغفور له إسماعيل صدقي باشا الأخيرة عندما كان يجري مفاوضاته مع بريطانيا وتناولت هذه المفاوضات مسائل السودان ، أرسلت إليه برقية طلبت فيها من الحكومة المصرية أن تسمح لي بالحضور إلى مصر للمباحثة معها والوقوف على آرائها ومطالبها فيما يتعلق بالسودان الذي نحن أهله وأدري بما فيه غير أن صدقي باشا – سامحه الله – رفض عرضي ولم يسمح لي بالحضور إلى مصر .

وكنت في نفس الوقت قد أرسلت مثل هذه البرقية إلى الطرف الآخر في هذه المفاوضات جناب المستر آتلي فدعاني رسمياً لزيارة انجلترا حيث تبادلنا الآراء في المسائل السودانية .

وقد اعتقدت وقتئذ واعتقد معي جميع السودانيين أنه ربما هذه سياسة خاصة بصدقي وأنه ربما تتغير هذه السياسة بتغير الحكومة القائمة . ولكن توالت الحكومات المختلفة في مصر دون أن تقدم إحداها على محادثة السودانيين في نواياها المتعلقة بهم بل ظلت هذه الحكومات تذهب إلى الحكومة البريطانية رأساً لمفاوضاتها في أمور السودان .

ومن هذه المواقف تبين لنا أن مصر لا تعترف بأن السودان أرض يعيش عليها بشر أعطاهم الله سبحانه وتعالى ما أعطى لغيرهم من البشر من روح وعقل وكرامة .

إن لمصر منافع في السودان لا ينكرها أحد ولا بد لها أن تحصل عليها وهي

تسعى فعلاً لتحقيق أغراضها من هذه المصالح . كما أن للسودان مصالح مع مصر حيوية . وليس سراً أن هذه المصالح تحمل السودانيين على الاتصال والتعاون والتفاهم مع مصر لتحقيقها وتتجلى هذه المصالح في الرباط بين مصر والسودان بنهر النيل . فالسودان يحتاج إلى قدر من مياه هذا النهر لري أراضيه ومصر تعتمد في حياتها عليه ونحن نقدر هذا الحق الطبيعي لمصر ونرى أن النيل هو المشكلة التي لا يتعذر على المصريين والسودانيين حلها إذا خلصت النيات .

إنه ما من شك في أن الروابط التي تربط السودان بمصر ومصر بالسودان روابط كثيرة وهي تقوم على المصالح المشتركة التي لا مفر من الاعتراف بها من الطرفين حتى تتحقق مصالح كل منها بما يرضينا ويعود بالفائدة العامة .

هذا هو الأمر على حقيقته غير أن ساسة مصر أبوا أن يعترفوا بهذا الواقع ويأخذوا به .

فهل تستطيع أن تقول لي كيف تعمل مصر للحصول على مصالحها التي بالسودان؟ إنها تذهب إلى بريطانيا كما قلت من قبل وكأن السودان بمن عليه وما فيه سلعة يمكن أن يتناولها – أو جزءاً منها – شخص بالاتفاق مع طرف ثالث .

إن مصر ظلت حتى الآن تتجاهل كيان السودانيين وحقهم في الإلمام بما قد يتقرر من مصير لهم وللأراضي التي يعيشون عليها . . . أو هي على الأصح لم تحاول أن تفيد من هذا الكيان . بينما هم يجدون في الوقت نفسه من انجلترا حسن ترحيب بالاعتراف بحق البشر في معرفة ما يتقرر لهم من مصير وحقهم في مشاركة الآراء عندما يتقرر هذا المصير .

ويضاف إلى كل هذه الظواهر ظاهرة أخرى أعتقد أنها على جانب كبير من الأهمية نظراً لأنها – إلى حد ما – توضح حالة سوء الفهم بين مصر والسودان .

فإن لمصر عدداً من كبار الموظفين الرسميين يعملون في السودان . وقد اعتاد هؤلاء الموظفون على طائفة السودانيين التي تقول إنها تؤيد الوحدة وظهرت بوادر الاحتضان أكثر وضوحاً مع تقدم الزمن . ثم هم في نفس الوقت يقفون بلا مبرر موقف العداء الكبير مني ومن رجالي . وقد وصل بهم أمر هذا العداء إلى أنهم جعلوا يتجاهلوننا تجاهلاً كاملاً حتى في الرسميات .

هذا بينما واقع الأمر يدل على أنني ورجالي لا نكن أي شعور عدائي لمصر بل بالعكس نحن نكن لها شعور المحبة والإخاء فضلاً عن أننا نود أن نصل إلى إقامة تعاون على أساس الإخلاص والوفاء بيننا لا سيما وأنه تربطنا - كما قلت - روابط الأخوة العزيزة ومصالحنا مشتركة . وان الشعور الحالي بين المصريين من جهة ورجالي من جهة أخرى مرجعه عدم استعداد المصريين لإزالة سوء التفاهم القائم على غير أساس والذي نرجو مخلصين أن يصفى قريباً لنرى مكانه الود والتفاهم .

أردد مرة أخرى ما قلت في بادئ الحديث من انني أترك الباب مفتوحاً لتبادل الرأى مع رجال مصر المسؤولين حول المسائل التي تتعلق بالسودان وتقرير مصيره وأعلن استعدادي للترحيب بمقابلة أي شخصية رسمية في هذا الشأن سواء في السودان أو في القاهرة .

ولا يفوتني أن أذكر أن من طابع السودانيين أنهم لا ينسون الجميل إطلاقاً . فإذا جاء اليوم الذي يكون لمصر فيه جميل على السودانيين فيما يتعلق بحقوقهم البشرية في الاطلاع على المباحثات التي تتعلق بتقرير أمورهم فإنهم سيظلون أبداً ذاكرين لها هذا الجميل بالحمد والشكر والعرفان .

الملحق الثاني

(أ)

اقتراحات تعديل الدستور موضع بحث اللجنتين الفرعيتين

الساعة ١١ من يوم السبت الموافق ٢٥/١٠/١٩٥٢ برياسة

مجلس الوزراء :

السيد عبدالرحمن على طه

السيد محمد صالح الشنقيطى

السيد محمد احمد محجوب

السيد يعقوب عثمان

السيد زيادة ارباب

البكباشى حسين ذو الفقار صبرى

الصاغ صلاح الدين سالم

تعديل الدستور المقترح

يجب ان يشمل التعديل الآتي :ـ

(١) بقاء مركز الحاكم العام على ان تقيد سلطاته حسب الوضع المذكور ادناه :

أ ـ يباشر الحاكم العام سلطاته التقديرية عن طريق لجنة مكونة منه (أى الحاكم) ومن مصرى تعينه الحكومة المصرية ومن سودانيين اثنين يعينهما البرلمان السودانى المنتخب وتكون قرارات هذه اللجنة ملزمة حسب اغلبية الاصوات ويسقط الاقتراح اذا تعادلت الأصوات .

ب ـ أو يرجع الحاكم العام فى مباشرة سلطاته التقديرية الى لجنة مكونة من مصرى تعينه الحكومة المصرية وبريطانى تعينه حكومة بريطانيا وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان السودانى المنتخب ومحايد باكستانى أو هندى تعينه دولته .
وتكون القرارات ملزمة حسب اغلبية الأصوات .

ج ـ أو يرجع الحاكم العام فى مباشرة سلطاته التقديرية الى لجنة مكونة من مصرى تعينه الحكومة المصرية ومن بريطانى تعينه الحكومة البريطانية ومن سودانى واحد يعينه البرلمان السودانى المنتخب وتكون القرارات ملزمة حسب اغلبية الأصوات .

وترى هذه اللجنة الفرعية أن تقترح المقترحات الموضحة اعلاه على انها اقتراحات متبادلة . وللحكومة المصرية ان تقدمها حسب الترتيب الذى تراه .

ما هى السلطات التقديرية

ترى اللجنة ان يراجع الدستور ويعمل كشف بسلطات الحاكم العام التقديرية على ان يحال منها ما يمكن احالته للبرلمان .

لجنة مراقبة الانتخابات

تتكون لجنة مراقبة الانتخابات من مصرى تعينه الحكومة المصرية وبريطانى تعينه الحكومة البريطانية وامريكى تعينه حكومة الولايات المتحدة و هندى أو باكستانى تعينه حكومته وثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام ليمثلوا وجهات النظر السياسية المختلفة .

تفويض اللجنـــــة

الاشراف العام على الانتخابات وتعيين لجان الانتخابات الفرعية في جميـــع الدوائر .

البرلمـــــان

(أ) مجلس النـــواب

يجب ان تكون الانتخابات مباشرة لهذا المجلس في كل السودان ماعــدا المناطق الآتية :ـ

(١) مديرية بحر الغزال

(٢) المديرية الاستوائية ماعدا دائرة [illegible] التي يمكن ان تكـــون الانتخابات فيها مباشرة كما هو الحال في انتخابات الحكومــــة المحلية .

(٣) مديرية أعالي النيل [illegible]

ملحوظة ـ اذا تعذر اقناع الطرف البريطاني في الانتخابات المباشرة كما نـــص اعلاه فيمكن ان يستثنى دوائر الكبابيش والبجه أي الدائرة ٦٩ الهدندوه ~~والدائرة ٧٠ ... والشلوخ~~ والدائرة ٧٤ دار الكبابيش .

(ب) مجلس الشيوخ

يجب ان تكون الانتخابات مباشرة لهذا المجلس في كل السودان ماعــدا المناطق المذكورة في انتخابات مجلس النواب على ان يعين الحاكم العام خمس الأعضاء .

(ج) الترشيـــح (يجاز ذلك قضاة المحاكم الاهلية)

وترى اللجنة في حالة ترشيح شخص له سلطات قضائية أو تنفيذية ان يستقيــل قبل اعتماد اوراق ترشيحه .

(د) ميعاد الانتخاب

يجب أن يشرع في الانتخابات في تاريخ يمكن من تسلم الحكم الذاتي قبـــل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

الملحق الثاني

(ب)

اقتراحات تعديل الدستور موضع بحث اللجنتين الفرعيتين الساعة ١١ من يوم الأحد الموافق ٢٦/١٠/١٩٥٢ برياسة مجلس الوزراء :

السيد عبدالرحمن على طه
السيد محمد صالح الشنقيطى
السيد محمد أحمد محجوب
السيد يعقوب عثمان
السيد زيادة ارباب
البكباشي حسين ذو الفقار صبرى
الصاغ صلاح الدين سالم

المادة ١٢ تعدل هذه المادة بحيث تتمشى مع مقترحات اللجنة الفرعية الخاصة بمركز الحاكم تحت الفقرة (أ) من تعديل الدستور المقترح .

المادة ١٨ (١) (د) تعدل بمقتضى مقترحات اللجنة الفرعية الخاصة بتقييد سلطات الحاكم العام التقديرية تحت الفقرة (١) من تعديل الدستور المقترح .

المادة ٣١ تترك السلطة التقديرية للحاكم العام على ان يحصر التعيين في ذوى الخبرة والتجارب والمعرفة .

المادة ٤٠ تعدل الفقرة (٢) من هذه المادة بحيث يمارس سلطته التقديرية حسب مقترحات اللجنة الفرعية (انظر المادة ٣) .

المادة ٤٣ (١) تحول السلطة التقديرية الممنوحة للحاكم العام الى البرلمان الذى يحدد وقت تقرير المصير فى أى تاريخ يشاء على شرط الا يتجاوز هذا التاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

(٢) وفى حالة تحديد البرلمان لميقات تقرير المصير يضع البرلمان قانون الانتخابات لجمعية تأسيسية مهمتها تقرير مصير السودان .

المادة ٤٥ (٤) تعدل المادة بحيث يتحتم على الحاكم العام الموافقة على الرئيس الذى ينتخبه اى المجلسين .

المادة ٤٦ تلغى المادة المذكورة وتستبدل بالآتى :

(أ) يعين لكل مجلس كاتب منفصل على ان تكون واجباته كما ينص عليها فى الاوامر المستديمة لذلك المجلس (المادة ٥٥) ويكون مسئولا لرئيس المجلس فى القيام بواجباته .

(ب) يعين الحاكم العام الكاتب الذى يرشحه رئيس المجلس بعد التشاور مع رئيس الوزراء .

(ج) يصبح الكاتب بعد تعيينه موظفا دائما ويقدر مرتبه ومعاشه حسب الفقرة الخامسة من المادة الملغاة .

المادة ٥٤ يضاف الى المادة المذكورة الشرط الآتى :

على ان يكون ذلك فى نطاق السلطات الممنوحة له بمقتضى هذا الدستور .

المادة ٥٨ يمارس الحاكم العام سلطاته التقديرية بموجب الفصل التاسع بواسطة اللجنة حسب المقترحات المقدمة .

الفصل العاشـــر ـ يؤجل البحث فيه الى ان يتم البحث في اختصاصات سودنة الادارة .

الفصل الحادى عشر ـ المادة ١٠٠

تحذف هذه المادة على ان ينظر في الضمانات الخاصة بالخدمة العامة عند نظر شئون الموظفين .

المادة ١٠١

يدخل عليها تعديل الحكومة البريطانية .

المادة ١٠٢

سلطة الحاكم العام في هذه المادة يمارسها بموافقة اللجنة المقترحة .

المادة ١٠٣

يضاف اليها بمشاورة اللجنة المقترحة .

الجدول الأول الجزء الأول ـ تحذف الفقرة الخامسة .

الجدول الأول الجزء الثالث (٧) يضاف الى الناخبين من اعضاء الحكومة المحلية كل من تحصل على تعليم فون المدارس الاولية أو كان موظفا .

الجدول الأول الجزء الثالثة الفقرة (د)

يدخل هذا في اختصاص لجنة الانتخابات المقترحة .

الجدول الثاني الجزء الثاني

يمارس الحاكم العام سلطاته بواسطة اللجنة المقترحة .

الملحق الثاني

(ج)

اقتراحات تعديل الدستور موضع بحث اللجنتين الفرعيتين الساعة 11 من يوم الاثنين الموافق ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٢ برياسة مجلس الوزراء :

السيد عبد الرحمن على طه
السيد محمد صالح الشنقيطى
السيد محمد احمد محجوب
السيد يعقوب عثمان
السيد زيادة ارباب
البكباشى حسين ذو الفقار صبرى
الصاغ صلاح الدين سالم

لجنة السودنة الخاصة

التكوين ـ تتكون لجنة السودنة من (أ) عضو مصري تعينه الحكومة المصرية وعضو بريطاني تعينه الحكومة البريطانية وثلاثة اعضاء سودانيين يعينهم الحاكم العام بناء على نصيحـــة رئيس الوزراء الذي عليه ان يقدم خمسة اسماء للحاكم العام لكي يختار منهم ثلاثة •

(ب) عضو او اكثر من لجنة الخدمة العامة على الا يكون له حـــق التصويت •

الاختصاصات (أ) تكون اختصاصات هذه اللجنة الاسراع في سودنة الادارة والبوليس وأي وظائف أخرى حتى يتسنى للسودانيين تقرير مصيرهـــم في حرية تامة •

(ب) يجب ان تنجز اللجنة المذكورة مهمتها في مدة اقصاها ثلاثـــة سنوات •

(ج) يحق لهذه اللجنة ان تضم اليها عضوا أو اكثر من أي وزارة أو خلافها للاستفادة برأيه على الا يكون له حق التصويت •

قرارات اللجنة ـ تكون قرارات هذه اللجنة بأغلبية الاصوات وترفع هذه القـــرارات للحاكم العام ~~للموافقة~~ للتصديق •

لجنة الخدمة العامة

تحذف المادة ٨٨ وتستبدل بالمادة ١٠٠ بعد ان تحذف منها سلطة الحاكم الخاصة بالجنوب •

المادة ٩٠ (ج) تضاف اليها الجملة الآتية : مع مراعاة السلطات الممنوحة للجنـــة السودنة الخاصة •

وقد رأت اللجنة الفرعية ان يوضع في مقدمة الدستور النص الآتي : السيادة على السودان يحتفظ بها للسودانيين الى ان يقرروا مصيرهـــم بأنفسهم •

وقد رأت اللجنة ان تحدد موقف الحاكم العام على الوجه الآتي :

موقف الحاكم العـــــام

١ـ يبقى الحاكم العام الحالى رأسا للدولة ومسئولا عن ... لدولتى الحكم الثنائى مصر وبريطانيا .

٢ـ اذا شغر منصبه اثناء فترة الانتقال لاى سبب من الاسباب فان خلفه يعين بالطريقة المعروفة أى ترشحه بريطانيا وتعينه مصر.

٣ـ مسئولياته كرأس للدولة ممثلا لدولتى الحكم الثنائى تتلخص فيما يأتى :

(أ) نحو الدستور كالتعديل المقدم من بريطانيا مادة ٩٩

(ب) الشئون الخارجية .

(ج) رفع اى قرار تتخذه اللجنة ... اذا رأى ان العمل به يتعارض مع القيام بمسئولياته كممثل لدولتى الحكم الثنائى ـ على الا يتأخر رد الحكومتين عن مدة اقصاها شهر ـ على ان ينفذ رأيه اذا اتفقت الحكومتان على ذلك والا اصبح قرار اللجنة نافذا .

(د) القيام بمسئولياته الاخرى التى ينص عليها الدستور او الواردة فى التعديلات المقترحـــة .

مهدى ... الاقطار

الملحق الثالث

رسائل متبادلة في أبريل ومايو ١٩٥٣ بين السيد عبدالرحمن المهدي واللواء محمد نجيب

١

٣٠/٤/١٩٥٣

عزيزي السيد الحسيب النسيب

الأمام عبدالرحمن المهدي أبقاه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

فأبعث إلى سيادتكم بأسمى احتراماتي وخالص ودي وادعو الله تعالى أن يشملكم بعنايته ورعايته وتوفيقه وأن يكتب للسودان المستقبل الزاهر الذي نرجوه له ويرجوه كل مصري . وإنا جميعاً نتجه إلى الله بقلوب يعمرها الإيمان أن يكلأكم برعايته وأن يحقق للسودانيين ما يهدفون إليه من عزة ورفاهية وسؤدد وبعد :

ففي مساء الأربعاء الموافق ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٣ حضر إلى القاهرة وفد حزب الأمة المكون من حضرات الأساتذة السادة عبدالرحمن علي طه وعلي بدري وعبدالرحمن عبدون واجتمعت بهم عدة مرات تباحثنا فيها بكل صراحة كإخوة يحرصون على مجابهة المشاكل التي لا بد وأن تنشأ بين الأخ وأخيه .

وقد فهمنا موقفكم وقدرنا الصعاب التي تواجهكم والتي يجب أن نتعاون على حلها وإن كانت كلها مشاكل خلقتها العهود السابقة - ولكنها كالتركة المثقلة بالديون التي يجب على المرء أن يعالجها ولا يتهرب من مواجهتها .

ولقد قدم إلينا الأخ عبدالرحمن علي طه مشاريع حلول «كلها مر» كما وصفها بمنطقه الصريح السليم مقتنعاً معنا أن من خلفنا كما يوجد من خلفكم اعتبارات يجب أن يعمل لها ألف حساب وحساب .

إن مصالحنا المشتركة في تطهير السودان من المستعمر لتحتم علينا الوقوف جنباً إلى جنب . ويشاء حسن الحظ أن تكون أمامنا مشكلة مشتركة عاجلة واضحة المعالم لها الأثر كل الأثر في إمكاننا الوصول إلى حل للمسألة التي أوضحها لنا الأستاذ عبدالرحمن علي طه وزميلاه . تلك المشكلة المشتركة وهي ضرورة الخلاص من نفوذ المستعمر المتربص بنا والذي يحاول أن يؤلب علينا الدول جميعاً وفي مقدمتها تلك التي يفزعها زوال نفوذ الاستعمار من السودان ألا وهي فرنسا وبلجيكا وهولندا وغيرها التي ترابض في الكونغو وفي إفريقيا الاستوائية .

لقد اتفقنا على إصدار بيان قاطع . ولكن يجب ألا يغرب عن بالنا أننا لم نصل إلى ما وصلنا إليه حتى الآن إلا بفضل تكاتف السودانيين ووقوفهم صفاً واحداً إزاء مطالبهم القومية . لذا وجب علينا أن نتحاشى التعريض بفريق من السودانيين تعريضاً ربما أودى بالتماسك الذي كان هو سلاحنا .

إن تماسك الأحزاب السودانية يجتاز اليوم امتحاناً رهيباً . فإن أية انتخابات لها تأثيرها على بعض النفوس التي لا يمكن أن تخلو منها أحزاب . تلك النفوس التي يغريها الكسب الحزبي دون أي اعتبار آخر .

ومما يثير الغبطة في النفوس أن ألاحظ أن رجالات السودان مقتنعون بأن الكسب الحزبي إنما هو كسب تافه زائل لا يصح بأية حال أن يكون موضع موازنة بينه وبين المصلحة القومية الكبرى وهي إجلاء المستعمر عن وطنهم واستخلاص حريتهم .

وقد كتبت بياناً راجياً الحصول على موافقتكم السابقة قبل نشره وإذاعته :-

«بيان ونداء إلى رجال السودان من اللواء . ا . ح . محمد نجيب .

الآن وقد أقبل السودان على معركة الانتخابات فإني أرى من واجبي نحو إخواننا في السودان أن أذكرهم بأن معركة الانتخابات هذه ما هي إلا أولى المراحل في سبيل المضي بالسودان إلى هدفه البعيد من تقرير مصيره لأجيال قادمة في جو حر نزيه .

إنها معركة ليس الغرض منها تطاحن الأحزاب . ولكن معركة تتضافر فيها جهود الجميع فتقضوا على الشكوك التي بثت من حولكم وتثبتوا للعالم أجمع أن بالسودان رجالاً قادرون على تكوين حكومة سودانية خالصة تتولى سودنة الإدارة خلال السنوات الثلاث القادمة .

إن مهمتكم الحقيقية هي مجابهة العالم بسودان قادر على أن يحكم نفسه بنفسه دون الحاجة إلى الاعتماد على دخلاء يأتونه من أقطار بعيدة عبر الحدود والبحار ، فينصب المرء منهم نفسه حكماً بين السوداني وأخيه مشيعاً بينهما الفرقة فيتناحرا في عقر دارهما تحت أعين ذلك الدخيل الذي لا يمكنه أن ينسى مصالح وطنه البعيد فيقدمها على مصالح السودانيين المتنازعين باذراً الشك والمرارة في النفوس .

لقد وصلنا إلى ما وصلنا إليه بفضل تماسك السودانيين على اختلاف هيئاتهم ومشاربهم وإني أهيب بكم أن تظلوا متضافرين متماسكين وأن تقدموا على معركة الانتخابات وقد وضعتم نصب أعينكم الهدف القومي البعيد فتؤثرونه على أي طريق فرعي ربما بدا خلاباً وسهلاً وبراقاً ، فإنما هو من فعل الشيطان يلوح لكم فيه بمغانم حزبية تافهة فينصرف بكم عن المضي متكاتفين في الطريق الوعر الشاق الطويل باذلين التضحية الغالية نافضين عن أنفسكم المكاسب الشخصية في سبيل تحقيق آمال الشعب التي انعقدت عليكم لصالح الأجيال القادمة . وحافظوا على تقاليدكم المجيدة ومروءة السودانيين وكرامتهم التي

اشتهرت منهم وتنزههم عن المهاترات والتنابذ ما لم يتعوده السودانيون أو سبق لهم أن مارسوه .

كونوا يداً واحدة ، وتلفتوا يمنة ويسرة منقبين عن الكفاءات من رجالكم فتنتفعوا بكل شخص ليكون لكم عوناً على أداء مهمتكم الشاقة . ولا تتطاحنوا في المحيط الضيق الذي تخلقه الدوائر الانتخابية المحدودة الأفق ، فأنتم في أشد الحاجة لكل فكر مدبر وقلب نابض وذراع عامل .

لقد قررت مصر أن تلتزم الحياد التام حتى يقول السودان كلمته بعيداً عن أية مؤثرات ، إذ يستوى عندها أن يقرر السودان استقلالاً أم اتحاداً . بل إن مصر لتعلن أنها تفضل استقلال السودان ألف مرة على اتحاد يأتيها بطرق وأساليب مصطنعة . وإنها لتعلن أنها ستضرب بيد من حديد على أي مصري يثبت لها أنه استخدم وسائل غير مشروعة فيدفع بالسودانيين إلى معركة يقف فيها السوداني الحزبي أمام أخيه الحزبي فتضيع بينهما ثقة ومجهود هما في أشد الحاجة إليهما في نضالهما الحقيقي في سبيل مصلحة البلاد القومية .

وما زالت أكرر ما قلته مراراً من أن أمامكم ثلاث سنوات اما أن تخرجوا بعدها مغلوبين على أمركم لا سمح الله أو أحراراً» .

وإني آمل أن يحوز هذا البيان موافقة سيادتكم والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته .

لواء أ .ح . محمد نجيب

٢

(أ)

دائرة السير السيد عبدالرحمن المهدي

الخرطوم ص . ب ٢١٨

أم درمان ص . ب ١٩

١٩٥٣/٥/٥

عزيزي الرئيس

اللواء اركان حرب محمد نجيب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فأشكركم على كريم رسالتكم المنطوية على الود والصداقة والإخلاص التي أتمنى تنميتها وتركيزها ودوامها . كما أرجو أن أشكركم على كريم ضيافتكم لأبنائي أعضاء وفد حزب الأمة الذين زاروا مصر أخيراً وتكريس وقتكم الثمين لتبادل الرأي معهم في الحالة التي نشأت أخيراً في السودان والتي استوجبت خطورتها انتداب هذا الوفد للقائكم والتحدث إليكم حتى تعملوا معنا على معالجتها فنتفادى نتائجها . وقد علمت منهم مقدار اهتمامكم وحرصكم على التمسك بما تعاهدنا عليه وهو أمر أعهده فيكم وفي رجولتكم التي أصبحت مضرب المثل في بلادنا الشرقية . وهذا ما يحدوني أن أتفق معكم على أن الحالة الخطرة التي نشأت مؤخراً في السودان ما هي إلا من مخلفات العهد البائد في مصر والذي امتد فساده إلى ربوع السودان فعمل على تفريق كلمة أبنائه في الوقت الذي نعمل فيه على ضم الصفوف لتحقيق هدف البلاد الأسمى في حريتها واستقلالها . ولكن شاءت قدرة الله على أن تطهر مصر من ذلك الداء على يديكم فتنمحي آثاره في مصر ويتم بيننا وبينكم ذلك الاتفاق التاريخي الذي نعتبره من أقوى دعائم حركتنا في تحقيق حرية السودان واستقلاله فيتمكن أبناؤه وأبناء مصر من ربط علاقاتهم الوثيقة

الدائمة المبنية على المصلحة العملية للقطرين الشقيقين . ولما كان ذلك هدفنا دائماً فقد حملنا رسالتكم الكريمة وبيانكم إلى هيئة حزب الأمة العليا التي تقدمت إليَّ بعد دراسة وتمحيص بردها المرفق مع هذا . وإني إذ اتفق معهم في الرأي أهيب بك وأنت مني موضع الثقة والاطمئنان أن تعمل على تحقيق ما جاء في رد هيئة حزب الأمة . وأعتقد أننا بذلك نبعد عن علاقتنا خطراً محققاً نحن جميعاً نعمل جاهدين على تفاديه لاعتقادنا الجازم أن ذلك في مصلحة بلدينا .

وختاماً تفضلوا يا صديقي العزيز بقبول أخلص تحياتي

ودم

المخلص

عبدالرحمن المهدي

(ب)

المركز العام

لحزب الأمة

تحريراً في ٥ مايو سنة ١٩٥٣

حضرة الرئيس اللواء أركان الحرب محمد نجيب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد : فقد أطلعنا مولانا الامام عبدالرحمن المهدي على كريم رسالتكم إليه وعلى البيان والنداء المرفق معه . وإننا إذ نشكركم على الدافع الأمين المخلص الذي أملاه ، نود أن نؤكد لكم أن دوافع التفاهم والحرص على استمرار العلاقات الطيبة بيننا وبين مصر هي التي حدت بنا أخيراً لإرسال وفد من المركز العام لحزب الأمة ليتفاوض معكم في أمور تهم السودان ومستقبل العلاقات الدائمة بين مصر والسودان .

وإن حزب الأمة يشكركم أيضاً على تصريحكم الهام الخطير الذي أدليتم به

لوفده عند اجتماعه بكم حديثاً في القاهرة والذي يدل على تصميمكم على إيقاف ما يأتي في الحال وطول فترة الانتقال :-

أولاً : المال للدعاية للاتحاد أو الوحدة من أى مصدر مصري كان .

ثانياً : منع أى دعاية مصرية في السودان سواء كان ذلك مثلاً عن طريق حضور الساسة إلى السودان بغرض الدعاية أو عن طريق الوعاظ إلى غير ذلك .

ثالثاً : الكف عن استدعاء الأفراد والهيئات السودانية لزيارة مصر .

رابعاً : الكف عن إنشاء المؤسسات وإرسال المال إليها إلا بعد التفاهم مع السلطات السودانية المختصة وموافقتها .

خامساً : إيقاف المرتبات التي كانت تدفع للأفراد المشتغلين بالدعاية لوحدة وادي النيل في السودان .

ونحن لا نشك في إخلاصكم وحرصكم على تنفيذ ما وعدتم به .

أما عن البيان الذي تصدرونه فإننا نرى أن ندخل فيه بعض التعديلات البسيطة التي لا تمس الجوهر كما ترون في الصورة المرفقة مع هذا الخطاب .

فإذا رأيتم أنه مناسب فتفضلوا بإذاعته وإلا فإنا نستحسن أن تتكرموا بإيفاد الأخ السيد حسين ذو الفقار لنتدارس معه الأمر من جديد على ضوء هذه الحالة الخطيرة السائدة الآن .

المخلص

(امضاء)

رئيس حزب الأمة

«بيان ونداء إلى رجال السودان من اللواء أ.ح. محمد نجيب

إخواني السودانيين

الآن وقد أوشك السودان من الدخول في مرحلة الحكم الذاتي فقد رأيت لزاماً على أن أتوجه إليكم بالبيان الآتي لتكونوا على بينة من أمركم ولتدركوا حرص العهد الجديد في مصر على أن يمضي السودانيون في حكمهم الذاتي وفي تقرير مصيرهم على أسس نزيهة عادلة وعلى هذا أقول لكم :

إن مصر ترغب رغبة صادقة في نزاهة الانتخابات وعدالتها في السودان . وإن مصر التي تريد للسودان أن يقرر مصيره في جو حر نزيه ، وإن مصر الجديدة التي تعلم أن حكومات العهد البائد قد أرسلت للسودان مبالغ كبيرة من المال لتستعمل في الدعاية للاتحاد أو الوحدة ، وإن مصر التي تؤمن بأن انقسام السودانيين على أنفسهم من حيث المبادئ العامة إنما يؤدي إلى بقاء المستعمر وإلى ضرر مصر والسودان ، وإن مصر التي تؤمن أيضاً بأن السودان المستقل سيكون لها قوة أبدية . .

إن مصر التي تدرك كل هذا لتعلن أنها تفضل استقلال السودان ألف مرة على اتحاد يأتيها بطرق وأساليب مصطنعة وانها لتعلن انها ستضرب بيد من حديد علي أي مصري يثبت لها أنه استخدم وسائل غير مشروعة فيدفع بالسودانيين إلى معركة يقف فيها السوداني ضد أخيه السوداني فتضيع بينهما ثقة ومجهود هما في أشد الحاجة إليهما في نضالهما الحقيقي في سبيل مصلحة بلادهم القومية» .

وفقنا الله لما فيه الخير لنا ولكم .

٣

(أ)

١٩/ ٥/ ١٩٥٣

حضرة صاحب السيادة الحسيب النسيب عبدالرحمن المهدي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد : فأشكركم على رسالتكم الكريمة بتاريخ ٥/ ٥/ ١٩٥٣ وإني لفي غاية الحرص على دوام الاتصال وتنمية أواصر الود والصداقة والإخلاص لما فيه صالح السودان قبل مصر .

وبعد فإن أعضاء وفد حزب الأمة الكرام الذين أتوا إلينا يحدوهم الأمل الصادق في دوام التعاون المبني على الصراحة وتبادل الرأي إنما نزلوا أهلاً عند إخوانهم المصريين . فهي ليست ضيافة نستحق عليها شكراً . وهل يعتبر المرء ضيفاً إذا نزل في منزله أو في منزل أخيه؟

وإني أكرر لسيادتكم أسفي الشديد لتأخري في الرد على خطابكم فقد كانت هناك تطورات استلزمت منا مواصلة الليل بالنهار فلم نكد نجد متنفساً . واستحوذت على أفكارنا وألبابنا سبل التفكير في حل قضيتنا التي تمس حريتنا في الصميم أمام نفس العدو الذي يحتل بلادنا وبلادكم .

وإني لعلى يقين أنه بمجرد خلاصنا من ذلك العدو المشترك فلن يكون هناك حائل لتوثيق العلاقات بين قطرينا الشقيقين لما فيه مصلحتنا الدائمة لأجيال قادمة .

ولقد تدارسنا خطاب حزب الأمة على ضوء المصلحة المشتركة ، ولي عظيم الشرف أن أرفق بخطابي هذا إليكم ردنا على خطاب حزب الأمة عسى أن يكون فيه العلاج الوافي للمشكلة القائمة . وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد .

وختاماً تقبلوا سيادتكم أخلص احترامي وتحياتي .

ودمتم

لواء أ . ح . محمد نجيب

(ب)

١٩٥٣/٥/١٩

حضرة المحترم رئيس حزب الأمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته - فقد وصلنا خطابكم المرفق بخطاب الحسيب النسيب السيد عبدالرحمن المهدي المحررين في ٥ مايو سنة ١٩٥٣ وإننا نؤكد لكم من ناحيتنا حرصنا على التفاهم واستمرار العلاقات الطيبة لما فيه صالح مصر والسودان لأجيال قادمة .

ثم إن حسن النية لا يكفي لإيجاد جو من التفاهم والتعاون الجدي مالم ترتكز على الصراحة التامة وهو ما حرص عليه كلانا .

دخلت مصر مباحثات السودان مع بريطانيا يحدوها غرض واحد وهو تخليص السودان من الاستعمار البريطاني المتغلغل في أراضيه واثقة كل الثقة من أن المصالح المشتركة الأبدية ستوطد على مر الأيام علاقتنا الوثيقة الدائمة في سبيل النهوض ببلدينا جنباً إلى جنب أمام خضم التيارات الدولية .

وأرجو أن تسمحوا لي بتوضيح تلك المصالح المشتركة حتى لا يكون هناك لبس فإن تحديد الخطوط العريضة من شأنه تسهيل سبل الوصول إلى رسم التفاصيل .

المصالح المشتركة بين مصر والسودان تتلخص فيما يأتي :-

١- رسم سياسة موحدة بخصوص توزيع مياه النيل توزيعاً يكفل العيش الرغيد لأهل مصر والسودان على مر الأجيال .

٢- رسم سياسة موحدة بخصوص اقتصاديات البلدين فإن التعاون الوثيق في هذا المضمار يحقق لنا معاً النهوض بمستوانا والانتفاع بإمكانياتنا لأقصى حد أمام المنافسة الدولية .

٣- رسم سياسة موحدة بخصوص شؤون الدفاع فإن أي ضغط أو تدخل أجنبي في أي من مصر والسودان معناه التأثير المباشر أو غير المباشر على المسائل المفصلة في البندين المذكورين أعلاه . وهي المسائل التي تهم البلدين وحدهما ولا شأن لدولة أجنبية فيهما .

تلك الخطوط الرئيسية يمكن التفاهم عليها بعد تقرير السودان لمصيره . فإن استقل السودان عقدنا معه معاهدة تنسق سياستنا الخارجية بما يكفل التعاون في المسائل المذكورة آنفاً .

أما في حالة الاتحاد فإننا لا نعتقد أن الوسيلة السليمة تكون في تركيز الأمور في أيدي حكومة واحدة في الوقت الذي نسعى فيه إلى تعميم اللامركزية وفي الوقت الذي نرى فيه انتشار الحكومات المحلية في أرجاء السودان وبعد قيام حكومة سودانية خالصة في الفترة الانتقالية هي أدرى بأصلح الوسائل لحكم السودان .

يكون الاتحاد على شكل حكومة مستقلة تماماً في السودان مع اشتراك في هيئة مصرية - سودانية ترسم السياسة التي تخدم المصالح المشتركة .

الفرق إذن بين الاتحاد أو الاستقلال بسيط كل البساطة إذ ينحصر :

١- في حالة الاستقلال

في معاهدة تشرف على تنفيذها هيئة مشتركة بعد الرجوع إلى الحكومتين .

٢- وفي حالة الاتحاد

في هيئة مشتركة تعمل بتوجيه الحكومتين في تنفيذ المسائل التي كانت ستتناولها المعاهدة .

أما المسائل الأخرى ومنها القوانين الوضعية والشؤون الاجتماعية من تنظيم لشؤون الصناعة أو العمال أو رسم سياسة الملكية العقارية أو الزراعية أو تكييف

الوضع بين المجالس القبلية والقانون العام فجميعها شؤون داخلية بحتة تتبع مقتضيات الأحوال والظروف السائدة محلياً ولا شأن لتدخل أحد البلدين في شؤون الآخر .

ومع ذلك فقد أعلنت مصر أنها تحجم عن التفكير في فرض إرادتها على السودانيين فلهم مطلق الحرية والخيار آخر الأمر بين الاستقلال أو الارتباط مع مصر .

إن حزب الأمة يدين بالاستقلال فلنترك جانباً الكلام عن الاتحاد ولنحاول النظر فيما فصلناه عن الاستقلال وما يستتبع ذلك من وسائل تكفل التفاهم والتعاون في سبيل تحقيق مصالحنا المشتركة .

وهنا يتحتم عليَّ أن أتوجه إليكم بسؤال صريح : هل سنتمكن في حالة استقلال السودان الوصول إلى الاتفاق الذي يكفل مصالح البلدين؟

والجواب هو نعم إذا ترك الأمر للمصريين والسودانيين وحدهم دون غيرهم . ولكن يجب ألا يغرب عن البال أن بين السودانيين والمصريين دخيلاً لا يزال له نفوذ وهو يعمل ليل نهار وبكافة الوسائل لتعكير الجو بيننا وبث بذور الشك بين السودانيين بعضهم البعض قبل إشعاع الفرقة وعدم الثقة بين المصريين والسودانيين .

وإني أعتقد أن من أخطر الوسائل التي لجأ إليها الإنجليز في هذا المضمار هي إخافة السودانيين مما أسموه الدعاية المصرية في السودان حتى ينسى الجميع الخطر الإنجليزي الجاثم فوق صدورهم والجذور المتغلغلة والتي ما زالت تغذى فتمتد وتتوغل في هدوء وسكون حتى لا يصبح للسودانيين آخر الأمر القدرة على الفكاك منها والخلاص بل وإرسال النَفَس هادئاً دون استئذان هؤلاء الغاصبين المتسلطين .

ويظهر نفوذ البريطانيين جلياً في نواحٍ كثيرة منها :-

١- السلك الإداري والسلطة التنفيذية الواسعة التي يتمتع بها ويقوم بالدعاية له وضد كل وطني سوداني وكل مصري مسؤول مكتب الاتصال العام الذي لا يتورع عن إرسال السباب والشتائم علناً فتنشرها الجرائد السودانية صاغرة .

٢- المؤسسات التجارية التي تسيطر على الميزان التجاري السوداني وتمسك بخناق الحياة الاقتصادية فتوقف شراء السلع التي لها تأثير على الأحوال المعيشية وتستعملها وسيلة للضغط السياسي . إن الامبراطورية البريطانية تشتري أكثر من ٨٠ في المائة من صادرات السودان بأبخس الأسعار . فهي وسيلة للاستفادة ووسيلة للضغط .

٣- الإرساليات التبشيرية التي تعمل في الخفاء لمساعدة الاستعمار وهذا شيء واضح لمسه الجميع ولا يحتاج إلى شرح أو تفسير .

٤- وأخيراً مكتب الخبير التجاري البريطاني الذي تهيء له الإدارة البريطانية أحسن المنازل مكاتب وسكنى . وقد فتحت فروع كثيرة في أنحاء السودان وجهزت بأجهزة اللاسلكي . أما موظفوه فمن رجال السياسة . وقد اعترف المسؤولون في السفارة البريطانية بالقاهرة بأنهم وجدوا هذا أحسن وسيلة لاتصال الحكومة البريطانية في لندن برجال السياسة مباشرة تحت ستار الاقتصاد . وجميع هؤلاء الرجال معروفون ولهم ماضٍ عريق في الجاسوسية البريطانية .

لقد وقع في أواخر العام الماضي الأخ عبد الرحمن علي طه اتفاقاً خاصاً مع صلاح سالم وذو الفقار صبري وإننا لحريصون على احترام كل كلمة جاءت في هذا الاتفاق . فنحن حريصون كل الحرص على ألا ترسل نقود مصرية إلى السودان لتستخدم في أغراض سياسية . بل اني أقرر مرة أخرى ان مصر تقف على الحياد التام بين الاستقلال والاتحاد ولا تدعو لأحدهما .

بل كل ما يهمنا هو تكاتف السودانيين لإخراج المستعمر من بلادهم .

أما بخصوص الوعاظ فإني لأؤكد لكم حرصنا على ألا يتكلم رجال الدين في السياسة أو أن يسمح لهم حتى بالإشارة إليها . وقد انهالت علينا أخيراً برقيات من مختلف جهات السودان تكاد تتهمنا بأننا نحارب قول الله تعالى : «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» . بل أشارت كثير من تلك البرقيات إلى حزب الأمة على أنه صاحب المطلب الأصلي في وقف إرسال الوعاظ .

ولذا فقد سارعت إلى مخاطبة حضرة الحسيب النسيب السيد عبد الرحمن المهدي في هذا الموضوع الخطير حتى لا ينسب مثل هذا إلى سيادته وهو الزعيم الديني الكبير . وقد لقيت من سيادته كل فهم ثاقب لدقائق هذا الموضوع . وإني لأؤكد لكم حرصنا على أن تكون الدعوة الدينية بعيدة كل البعد عن السياسة وأن تخضع لإشراف الهيئات السودانية المعترف بها على أن تلزم أيضاً الإرساليات التبشيرية في أنحاء السودان بالخضوع كلية لإشراف الهيئات السودانية .

أما عن مسألة الكف عن دعوة السودانيين لزيارتنا فلقد مضي علينا خمسون عاماً بث أثناءها بذور الشك بيننا وبينكم . فهل يليق بنا أن نقطع صلة الجوار ونمنع التزاور والتعارف؟ إن كل ما نسعى إليه هو سد تلك الفجوة التي ظلت شاغرة بيننا وبينكم وإزالة الجفوة التي خلقت بين قطرين شقيقين متجاورين . وكيف يكون التفاهم مستقبلاً على صيانة مصالحنا المشتركة إذا استمررنا في سياسة القطيعة والإحجام عن وصل الصلات؟

أرجو أن تفسحوا لنا صدوركم فالصراحة بيننا واجبة لأننا نشترك في نفس الهدف الذي هو طرد المستعمر من أرض مصر وأرض السودان .

وأرجو أن تراجعوا تلك المصادر التي تصور لكم شبح الدعاية المصرية في كل شيء حتى في مسائل الدعوة إلى الدين أو مسائل إنشاء العلاقات الطيبة بين

الأخ وأخيه .

أما عن البيان فقد أوضحت في خطابي السابق للحسيب النسيب السيد عبد الرحمن المهدي أننا نجتاز أوقاتاً عصيبة تحتم علينا إسدال الستار على الماضي خشية التفرقة حتى يمكنا المضي قدماً إلى أهدافنا القومية العليا .

وإني لا أعتقد من الحكمة في شيء أن نشير إلى عهود سالفة ربما غرزت مرارةً في النفوس فضلاً عن أنها لا ترتكن على وقائع يمكن إثباتها فنتفرق شيعاً ونهدم بأيدينا السلاح الوحيد الذي مكننا من إرغام الإنجليز على الاعتراف بحقوق السودانيين في العيش كراماً معززين أسياداً على بلادهم .

هذا السلاح هو الاتحاد فلنحرص كل الحرص على ألا يتصدع فنكون من الخاسرين .

والسلام عليكم ورحمة الله

المخلص

لواء أ . ح . محمد نجيب

الملحق الرابع

نقلاً عن صحيفة الأيام العدد رقم ٥٠١٣ بتاريخ ٧ أبريل ١٩٦٧

الإمام عبد الرحمن المهدي يسعى لعقد معاهدة عسكرية بين السودان ومصر قبيل الانقلاب

بقلم : السيد عبد الفتاح المغربي

في خريف سنة ١٩٥٨ قبل الانقلاب العسكري بأسابيع قليلة حدث انشقاق في صفوف حزب الأمة كاد يودي بوحدته ويصدع بنيانه الشامخ - وكان أمينه العام يومئذ رئيساً للحكومة وهو السيد عبد الله خليل . وكانت الشائعات تنطلق في كل لحظة بشتى الصور عن الحوادث المعاصرة في ذلك الوقت كما كانت أحداث الجنوب وحلايب وإحالة بعض ضباط الجيش إلى المعاش وتمرد بعض النواب على أحزابهم مما سبب لي ولرفقائي أعضاء مجلس السيادة كثيراً من القلق . ومن بين تلك الشائعات ما تناقلته الألسن من أن نواب الحكومة سيسقطون حكومتهم في أول يوم لافتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لاختلاف جوهري في سياسة الحزب .

وفي خضم تلك الحوادث دق جرس الهاتف في منزلي ذات ليلة وإذا بالمتحدث المغفور له الإمام الكبير عبد الرحمن المهدي . وبعد أن اعتذر في أدبه الجم وكياسته المعهودة على إزعاجي بعد منتصف الليل ، قال لي إنه يريد أن يعهد إليّ بالقيام بأمر هام ومستجعل وانه يثق بأنني سأقوم بأدائه خير قيام بصفتي أحد العضوين المستقلين في مجلس السيادة وانه سيرسل إلى داري في صباح اليوم التالي اثنين من أصدقائي من أقطاب حزب الأمة ليطلعاني على

تفاصيل ذلك الأمر الذي يود أن يحاط بالسرية والكتمان . ثم أنهى رحمه الله الحديث وبقيت قلقاً حتى الصباح .

وفي اليوم التالي استقبلت في داري رفيقي الطلب والشباب والكهولة السيدين عبد الرحمن علي طه والدكتور علي بدري وكلاهما من وزراء حزب الأمة السابقين وقادته الحاليين وعرضا عليَّ مسودة مشروع اتفاقية بين السودان ومصر فعكفنا على دراسة الخطوط العريضة للمسائل المعلقة بين البلدين في اجتماعات متوالية بيني والصديقين من جهة وبيني والسفير المصري الذي كان على اتصال مستمر بالرئيس جمال عبد الناصر - من جهة أخرى ، فأضفنا وحذفنا وعدلنا نصوص تلك المسودة بما يلائم مصلحة السودان أولاً وبما يحتمل قبوله عند الجانب المصري ثانياً .

وكان الصديقان يسترشدان برأي الإمام من وقت لآخر ويعودان إليّ بما يشير به ، إلى أن انتهينا من تلك المسودة ووضعناها في صيغتها النهائية ولم يبق إلا وضعها في الصيغة القانونية والتوقيع عليها بالأحرف الأولى . وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد نقل إلينا على لسان سفيره أن الاتفاقية تمثل أساساً طيباً ومقبولاً للتفاوض (وهو الرد الدبلوماسي بالقبول) وأنه على استعداد لاستقبالي في أي وقت أحدده لزيارة القاهرة .

وكان لابد - وقد وصلنا هذه المرحلة من الإنجاز - من إطلاع الحكومة ومجلس السيادة على ما تم ، قبل الذهاب إلى القاهرة . ومن ثم عرضها على نواب الدولتين لإجازتها وإقرارها بالطرق الديمقراطية المتعارفة . وكان من المقرر أن أحزاب المعارضة السودانية ترحب تلقائياً بهذه الاتفاقية التي تتمشى إلى حد كبير مع أسس السياسة التي ينادون بها والمبادئ التي يعتنقونها .

وفي ذات يوم دعوت السيد عبد الله خليل بوصفه رئيس الحكومة لتناول الغذاء بمنزلي وعرضت عليه الأمر جملة وتفصيلاً فكان كعادته شديد الصمت

قليل الكلام . ثم طلب مني أن أعطيه نسخة مسودة الاتفاقية لإطلاع أعضاء مجلس الوزراء عليها فرادي أو مجتمعين . فأخذها ووعدني بالعودة بعد يومين أو ثلاثة على الأكثر . ثم حدث الانقلاب العسكري في هذه الفترة الوجيزة وأحيطت منازلنا بالخوذ والفولاذ وعطلت الصحف وألغيت الأحزاب وكممت الأفواه جميعاً إلا من سبح بحكم الحديد والنار .

ولم تثنني الظروف العسيرة التي كنا نعيش فيها في ذلك الوقت من مواصلة السعي لإبراز تلك الاتفاقية إلى حيز الوجود يقيناً مني أنها تكفل الخير كل الخير للبلدين وأنها تمثل رأي السودانيين جميعاً من حكومة ومعارضة قبل الانقلاب ، فأعطيت النسخة الأخيرة التي كانت في حوزتي لأحد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة وطلبت منه أن يسلمها يداً بيد للفريق إبراهيم عبود ، ولست أدري ما فعل بها إلى يومنا هذا . غير أني أصبت بدهشة عظيمة عندما قرأت في صحف ذلك العهد أن المفاوض العسكري السوداني قد قبل أن يكون التعويض المصري لسكان وادي حلفا خمسة عشر مليوناً من الجنيهات بعد أن نصت مسودة الاتفاقية على ثلاثين مليوناً .

وفيما يلي أسرد من ذاكرتي خلاصة نصوص تلك المسودة لأنني كما أسلفت ليست لدي نسخة منها ، وأرجو أن يصححني إخواني العليمون بها إن سهوت أو أخطأت :

تقول المسودة بعد المقدمة والديباجة التي تتضمن عبارات المجاملة والإخاء التقليدية :

أولاً – توافق حكومة السودان على إنشاء السد العالي في الأراضي المصرية وتخزين مياه النيل عبر الأراضي المصرية والسودانية .

ثانياً – توافق حكومة مصر وتساعد مالياً وفنياً على إنشاء خزان الروصيرص .

ثالثاً – تدفع الحكومة المصرية لحكومة السودان ثلاثين مليوناً من الجنيهات

المصرية فوراً كتعويض عن الأراضي والمنشآت التي سيغمرها السد العالي ولتهجير وإسكان أهالي منطقة وادي حلفا .

رابعاً – تكون جملة حصيلة نصيب السودان من مياه النيل بعد إنشاء السد العالي سبعة عشر مليارا من الأمتار المكعبة على أقل تقدير .

خامساً – يفتح باب الهجرة إلى مصر للسودانيين على مصراعيه طلباً للعلم والعمل .

سادساً – تخضع هجرة المصريين إلى السودان لقوانين حكومة السودان التي تسنها حكومة السودان من وقت لآخر على أن يفضل العامل والصانع والفني المصري على الأجنبي إذا تعادلت الكفاءات .

سابعاً – تحترم كل من الدولتين المتعاقدتين سيادة الأخرى على أراضيها وحدودها وعلى سياستها الداخلية والخارجية .

ثامناً – إذا اعتدت دولة غير عربية على إحدى الدولتين المتعاقدتين فعلى الدولة الأخرى أن تهب لعونها بأن تضع تحت تصرفها جميع إمكانياتها من عسكرية واقتصادية ومرفقية حتى ينتهي العدوان .

هذه خلاصة النقاط التي وردت في تلك الاتفاقية سردتها من غير ترتيب كما وعتها الذاكرة . وعندي أن أهم ما جاء فيها الفقرتان الأخيرتان المتضمنتان لمعاهدة عدم اعتداء عسكرية . ولو كان الاتفاق قد تم على مثل هذه المعاهدة منذ سنوات لكان في وادي النيل اليوم قوة تقيم لها دول الاستعمار وزناً وتعمل لها ألف حساب . ولما كان السودان اليوم وحيداً تعصف به الأهواء والدسائس من الشرق والغرب والجنوب .

سقت هذا الحديث في وقت عدمت فيه السفينة الربان واستجدى ركابها لقمة العيش من عدوهم . وطفحت صحف البلاد بسيء الخبر حتى أصبحت قراءتها ممضة موجعة – والرأي عندي هو الاتجاه بأعيننا وأفئدتنا نحو الشمال

فنحن عرب ومستعربون قبل أن نكون افريقيين[1] .

ونحن نعتز بتراثنا وتاريخنا ولغتنا وديننا قبل أن نعتز بحدودنا الجغرافية . وما كان محمد أحمد المهدي جهولاً عندما دفعته وشيجة الرحم والدم دفعاً لاقتداء عرابي . ولا كان ابنه عبد الرحمن قصير النظر والإدراك عندما حاول جبر ما انكسر ووصل ما انقطع من وشائج وصلات . كتب الله لها البقاء ما بقي النيل والكتاب .

١ . في معرض تعليقها على مقال عبد الفتاح المغربي قالت صحيفة الأيام إن الوشائج القوية التي تربط السودان بالشمال لا تعفيه من مسؤوليته في الوطن الأفريقي . بل يحتم عليه كما حتم ويحتم على مصر مزيداً من الجهد والعمل في أفريقيا .

المراجع

أولاً : المراجع الرسمية غير المنشورة

1. Foreign Office Archives (FO), Public Record Office, London (PRO)
a. Class FO 371, Egypt and Sudan, Political Correspondence. In this Class the following files were used:

891	45972	90142	96910
4957	45985	90148	96911
5325	53260	90150	96912
8959	53261	90154	96916
8960	53262	96891	96917
14620	53328	96896	102712
14650	62958	96902	102741
18015	62962	96903	102756
23360	69198	96904	102757
24633	73472	96905	102758
27382	90133	96906	102759
31587	90135	96907	108336
35580	90137	96908	108379
41348	90138	96909	108585
	90140		113612

Within Class FO 371 Sudan Monthly Intelligence Summary (SMIS) and Sudan Political Intelligence Summary (SPIS) were used. The details of which are as follows:

SMIS	No. 69, January	1940.
SMIS	No. 70, February and March	1940.
SMIS	No. 72, May, June and July	1940.
SMIS	No. 73, August and September	1940.
SPIS	No. 1, October and November	1940.
SPIS	No. 3, January	1941.
SPIS	No. 4, February	1941.
SPIS	No. 7, June	1941.
SPIS	No. 9, August	1941.
SPIS	No. 21, November	1942.
SPIS	No. 22, December	1942.
SPIS	No. 28, July	1943.
SPIS	No. 29, August	1943.
SPIS	No. 30, September	1943.
SPIS	No. 31, October	1943.
SPIS	No. 32, November	1943.
SPIS	No. 33, December	1943.
SPIS	No. 34, January	1944.
SPIS	No. 35, February	1944.
SPIS	No. 42, September	1944.
SPIS	No. 43, October	1944.
SPIS	No. 44, November	1944.
SPIS	No. 46, January	1945.

SPIS	No. 47, February	1945.
SPIS	No. 48, March - April	1945.
SPIS	No. 50, June	1945.
SPIS	No. 54, October - November	1945.
SPIS	No. 55, December	1945.
SPIS	No. 56, January - April	1946.
SPIS	No. 60, October	1946.

b. Class FO 141, archives of the Residency, Cairo. In this class file 1024 was used.
c. Class FO 800, Private Collection. In this class files 123 and 505 were used.
d. Class FO 78, General Correspondence of Turkey prior to 1906. In this class files 4957 and 5430 were used.

2. National Archives, Washington D.C., Archives of th State Department: The following document classified as 745 W. 00/2 - 1052 was used:
Report dated February 10, 1952 by Wells Stabler on a visit to the Sudan, January 13 - 30, 1952.

3. National Records Office, Khartoum: The following documents were used:
a. CIVSEC (Civil Secretary) 57/31/117, Papers relating to the Governor - General's Report for 1945. Khartoum Province Annual Report, 1945.
b. Dakhlia (1) 1/12/30, Civil Secretary to the Governors of Blue Nile, Northern, Khartoum, Kassala, Darfur and Kordofan Provinces, April 9, 1945.

ثانياً: المراجع الرسمية المنشورة

١- مصر

أ . السودان : الكتاب الأخضر الذي أصدرته في سنة ١٩٥٣ رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر عن السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

ب . نهر النيل : كتاب أبيض أصدرته وزارة الخارجية المصرية ، ١٩٨٣ .

٢ . السودان

أ . المجلس الاستشاري لشمال السودان

إجراءات الدورة الثانية ٥ - ١٠ ديسمبر ١٩٤٤ .

إجراءات الدورة الرابعة ٣ نوفمبر ١٩٤٥ .

إجراءات الدورة السادسة ١ - ٦ يناير ١٩٤٧ .

إجراءات الدورة السابعة ٢٠ - ٢٤ مايو ١٩٤٧ .

إجراءات الدورة الثامنة ٣ - ١٠ مارس ١٩٤٨ .

ب . الجمعية التشريعية Legislative Assembly

المختار الأسبوعي من إجراءات الجمعية التشريعية من يوم الخميس ٢٧ أكتوبر إلى يوم الأربعاء ٢ نوفمبر ١٩٤٩ .

الملخص الأسبوعي من إجراءات الجمعية التشريعية ، الجمعية الأولى ، الدورة الثالثة ، رقم ٦ ، من الأربعاء ٩ مايو إلى السبت ١٩ مايو ١٩٥١ .

Legislative Assembly, Weekly Digest of the Proceedings, First Assembly, Second Session, No. 14, Wednesday 6 December to 16 December 1950.

Legislative Assembly, Weekly Digest of the Proceedings, First Assembly, Third Session, No. 17 , March 31st to 2nd April 1952, including Draft of the Self Government Statute.

ج. Sudan Almanac, Public Relations Office of the Sudan Government, Khartoum, 1949.

د. Report by Stanley Baker on the work of the Constitution Amendment Commission up to the date of its Dissolution, 1952.

هـ. Report of the Sudan Electoral Commission, Khartoum, December 13, 1953. Cmd 9058.

و. The Nile Waters Question, Ministry of Irrigation, Khartoum, 1955.

ثالثاً: أوراق خاصة

أفدت في إعداد هذا الكتاب من بعض الأوراق الخاصة التي تركها والدي المرحوم عبد الرحمن علي طه وتتعلق بما يلي :-

١ . مفاوضات الاستقلاليين مع أحمد نجيب الهلالي في الاسكندرية في مايو ويونيو ١٩٥٢ .

٢ . اجتماعات اللجنة الفرعية التي كونت في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢ من ممثلين لحزب الأمة والحكومة المصرية لبحث اقتراحات تعديل مسودة دستور الحكم الذاتي .

٣ . الرسائل التي تبودلت في أبريل ومايو ١٩٥٣ بين السيد عبد الرحمن المهدي ومحمد نجيب بشأن تنفيذ اتفاقية الجنتلمان .

رابعاً: الصحف والمجلات

الأهرام ، القاهرة .

المصري ، القاهرة .

البلاغ ، القاهرة .

السودان ، القاهرة .

الفجر ، الخرطوم .

النيل ، الخرطوم .

صوت السودان ، الخرطوم .

السودان الجديد ، الخرطوم .

الرأي العام ، الخرطوم .
الأمة ، الخرطوم .
الأيام ، الخرطوم .

خامساً: الكتب والمقالات باللغة العربية

أ . الكتب :

أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثاني ، مجتمع عبد الناصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
: قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثالث ، عبد الناصر والعرب ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، أبريل ١٩٧٦ .
أحمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان ، الطبعة الثالثة ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩١ .
: الطبعة الأولى ، دار الشرق ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
أحمد سليمان : ومشيناها خطى ، الجزء الثاني ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ١٩٨٦ .
أسامة الغزالي حرب (محرر) : العلاقات المصرية – السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .
إسماعيل صدقي : مذكراتي ، تحقيق سامي أبو النور ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩١ .
الصادق المهدي : جهاد في سبيل الاستقلال ، المطبعة الحكومية ، الخرطوم ، بدون تاريخ .
أمين التوم : ذكريات ومواقف في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤ – ١٩٦٩ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٧ .
بابكر بدري : تاريخ حياتي ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، الخرطوم ، بدون تاريخ .
بشير محمد سعيد : الزعيم الأزهري وعصره ، الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
: خبايا وأسرار في السياسة السودانية ١٩٥٢ – ١٩٥٦ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩٣ .
بشير محمود بشير : مؤتمر الخريجين ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٨ .
تيم نبلوك : صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين ، الطبعة الثانية ، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ .
جعفر محمد علي بخيت : الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ - ١٩٣٩ ، ترجمة هنري رياض ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٢ .
جلال يحيى وخالد نعيم : الوفد المصري ١٩١٩ – ١٩٥٢ ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
حسن نجيلة : ملامح من المجتمع السوداني ، الجزء الأول ، دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ .

: ملامح من المجتمع السوداني ، الجزء الثاني ، وزارة الثقافة والاعلام ، الخرطوم ، ١٩٨٠ .

خضر حمد : مذكرات : الحركة الوطنية السودانية الاستقلال وما بعده ، مكتبة الشرق والغرب ، الشارقة ، ١٩٨٠ .

رأفت غنيمي الشيخ : مصر والسودان في العلاقات الدولية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

صلاح عزام : مصطفى النحاس – وثائق ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

ضرار صالح ضرار : تاريخ السودان الحديث ، الطبعة الثالثة ، الدار السودانية للكتب ، ١٩٧٥ .

طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

عبد الرحمن الفكي : تاريخ قوة دفاع السودان ، الدار السودانية ، الخرطوم ، ١٩٧١ .

عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ : تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، ١٩٨٧ .

: في أعقاب الثورة المصرية : ثورة سنة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، ١٩٨٧ .

: في أعقاب الثورة المصرية : ثورة سنة ١٩١٩ ، الجزء الثاني ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨٨ .

: في أعقاب الثورة المصرية : ثورة سنة ١٩١٩ ، الجزء الثالث ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٩ .

: مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨٧ .

عبد الرحمن علي طه : السودان للسودانيين ، تحقيق فدوى عبد الرحمن علي طه ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩٢ .

عبد اللطيف البغدادي : مذكرات : الجزء الأول ، المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٧ .

عبد اللطيف الخليفة : مذكرات : وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة ، الجزء الأول ١٩٣١ – ١٩٤٨ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٨ .

: مذكرات : من تراثنا السياسي بين الخرطوم والقاهرة ، صراع الكبار بين الوطنية والسلطة ، الجزء الثاني ١٩٤٩ – ١٩٦٩ ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩٢ .

عبد العظيم محمد رمضان : الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ – ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

: تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

: اكذوبة الاستعمار المصري للسودان (رؤية تاريخية) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

عبد الفتاح عبد الصمد منصور : العلاقات المصرية السودانية في ظل الاتفاق الثنائي ١٨٩٩ – ١٩٢٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ .

علي محمد بركات : السياسة البريطانية واسترداد السودان ١٨٨٩ - ١٨٩٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

غراهام ف . توماس : السودان : موت حلم ، ترجمة عمران أبو حجلة ، دار الفرجاني ، طرابلس - ليبيا ، ١٩٩٤ .

فخري لبيب (محرر) : نهر النيل : الماضي والحاضر والمستقبل ، جامعة الدول العربية - الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ، ١٩٨٥ .

فرانسيس مادينق دنق : ذكريات بابو نمر ، مطبعة اثاكا ، لندن ، ١٩٨٢ .

محجوب محمد صالح : الصحافة السودانية في نصف قرن ١٩٠٣ - ١٩٥٣ ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

محسن محمد : مصر والسودان : الانفصال ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

محمد إبراهيم طاهر : تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان ، بنك المعلومات السوداني ، الخرطوم ، ١٩٨٦ .

محمد أبو القاسم حاج حمد : السودان : المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠ .

محمد أحمد محجوب : الديمقراطية في الميزان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .

محمد بدر الدين مصطفى : المفاوضات المصرية - البريطانية : ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، دار سينا للنشر ، ١٩٩٤ .

محمد بهاء الدين الغمري : الحركة المهدية وانعكاساتها على العلاقات المصرية - السودانية ، مكتب اوزيريس للكتب والمجلات ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، مكتبة مدبولي ، ١٩٧٣ .

محمد سعيد القدال : الانتماء والاغتراب : دراسات ومقالات في تاريخ السودان الحديث ، دار الجيل ، بيروت ١٩٩٢ .

: تاريخ السودان الحديث ١٨٢٠ - ١٩٥٥ ، مطابع شركة الأمل للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

محمد عامر بشير : الجلاء والاستقلال ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٧٥ .

محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠ - ١٩٦٩ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٧ .

: حول العلاقات السودانية المصرية ، دار النسق ، الخرطوم ، ١٩٨٨ .

محمد نجيب : كنت رئيساً لمصر ، الطبعة السادسة ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العلمية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

نسيم مقار : مصر وبناء السودان الحديث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

نوال عبد العزيز مهدي راضي : دراسات في تاريخ العلاقات المصرية السودانية ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ، دار الأنصار ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

: صدقي والإخوان ووفد السودان عام ١٩٤٦ ، دار الأنصار ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

هدى جمال عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية : ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٧ .

هنري رياض : موجز تاريخ السلطة التشريعية في السودان ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٧ .

وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

يحيى محمد عبد القادر : شخصيات من السودان : أسرار وراء الرجال ، ثلاثة أجزاء ، المطبوعات العربية للتأليف والترجمة ، الخرطوم ، ١٩٨٧ .

يواقيم رزق مرقص : السودان في البرلمان المصري ١٩٢٤ - ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

: السودان في البرلمان المصري ١٩٣٦ - ١٩٥١ ، الجزء الثاني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٣ .

يوشيكو كوريتا : علي عبد اللطيف وثورة ١٩٢٤ ، ترجمة مجدي النعيم ، الطبعة الأولى ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

يونان لبيب رزق : السودان في المفاوضات المصرية - البريطانية ١٩٣٠ - ١٩٣٦ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٤ .

: قضية وحدة وادي النيل بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعماري ١٩٣٦ - ١٩٤٦ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٥ .

: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

ب . المقالات

جمال عبد الجواد : «مصر في السياسية السودانية» ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد التاسع والسبعون ، سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ٦٨ .

حيدر إبراهيم علي : «المسكوت عنه في العلاقات المصرية السودانية» . صحيفة الخليج ، الشارقة ، ٢٧ مايو ١٩٩٧ .

سعد الدين إبراهيم : «مصر والسودان وعتاب الأشقاء ، صحيفة الاتحاد ، أبوظبي ، ٥ يوليو ١٩٨٥ .

صلاح الدين حافظ : «مصر والسودان . . . مراجعة جديدة لخلافات قديمة» . صحيفة الخليج ، الشارقة ، ٨ ، يناير ١٩٩٧ .

عثمان حسن أحمد : «تعريب كتاب ذو الفقار بين ثورة يوليو والسيادة للسودان» . مجلة الدراسات السودانية ، الخرطوم ، العدد ١ و ٢ مزدوج ، المجلد الثاني ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٢٩ .

فيصل عبد الرحمن علي طه : «عقبات في مسيرة العلاقات السودانية - المصرية» . صحيفة الخليج ، الشارقة ، ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ يونيو ١٩٨٥ .

: «حول عتاب الأشقاء» . صحيفة الاتحاد ، أبوظبي ، ١٢ يوليو ١٩٨٥ .

: «وقفة مع مذكرات عبد الفتاح أبو الفضل» . صحيفة الخليج ، الشارقة ، ١٥ و ٢٣ نوفمبر ١٩٨٥ .

: «المراحل التاريخية لقضية جنوب السودان» . صحيفة الخليج ، الشارقة ، ١ و ٨ و ١٥ أكتوبر ١٩٨٦ .

: «قراءة ثانية في اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان لعام ١٩٧٦» . صحيفة السياسة ، الخرطوم ، ٢٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

محاسن عبد القادر

حاج الصافي : «أحمد عثمان القاضي والحركة الوطنية السودانية» . مجلة الدراسات السودانية ، الخرطوم ، العدد ١ و ٢ مزدوج ، المجلد الثاني ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢٠ .

مكي شبيكة : «ثورة سنة ١٩١٩ المصرية وأثرها على السياسة البريطانية في السودان» . مجلة الدراسات السودانية ، الخرطوم ، العدد الأول ، المجلد السابع ، أغسطس ١٩٨٥ ، ص ٦٦ .

نجدة فتحي صفوة : «الشؤون العربية في الوثائق البريطانية : السودان على عتبة الاستقلال» . الباحث العربي ، لندن ، يناير - مارس ١٩٨٦ ، ص ١١٠ .

يونان لبيب رزق : «قيام وسقوط المهدية في السودان المعاصر» . مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، المجلد السادس ، ١٩٧٠ ، ص ٥٢٠ .

سادساً : الكتب والمقالات باللغة الإنجليزية

أ . الكتب

Abbas, Mekki, Sudan Question, Faber and Faber, London, 1952.

Abdel Rahim, Muddathir, Imperialism and Nationalism in the Sudan, Khartoum University Press and Ithaca Press, London, 1986.

Abu Hasabu, Afaf Abdel Majid, Factional Conflict in the Sudanese National Movement 1918 - 1948, Graduate College Publications, University of Khartoum, 1985.

Babiker, Mahjoub abd al-Malik, Press and Politics in th Sudan, Graduate College Pubications, University of Khartoum, 1985.

Baddour, Abdel Fattah I.S., Sudanese - Egyptian Relations, Nijhoff, The Hague, 1960.

Beshir, Mohamed Omer, The Southern Sudan: Background to Conflict, Hurst, London, 1968.

Daly, M.W., British Adminstration and the Northern Sudan 1917 - 1924, Leiden, 1980.

Empire on the Nile: The Anglo - Egyptian Sudan 1898 - 1934, Cambridge University Press, 1986.

Imperial Sudan: The Anglo - Egyptian Condominium 1934 - 56, Cambridge University Press, 1991.

Duncan, J. S. R., The Sudan's Path to Independence, William Blackwood, Edinburgh and London, 1957.

Egyptian Society of Internationl Law, Documents on the Sudan 1899 - 1953, Brochure No. 14, March 1953.

El - Erian, Abdalla, Condominium and Related Situations in International Law, Fouad I University Press, Cairo, 1952.

Henderson, K.D.D., The Making of the Modern Sudan, The Life and Letters of Sir Douglas Newbold, Faber and Faber, London, 1953.

Sudan Republic, Ernest Benn, London, 1965.

Holt, P.M., A Modern History of the Sudan, Weidenfield and Nicolson, London, 1961.

Hyslop, John, Sudan Story, Naldrett Press, London, 1952.

Ibrahim, Hassan Ahmed, The 1936 Anglo - Egyptian Treaty, Khartoum University Press, undated.

Khalid, Mansour, The Government They Deserve, Kegan Paul, London, 1990.

Mavrogordato, J., Behind the Scenes, 1982.

Mohammad, Ahmed Al Awad, Sudan Defence Force: Origin and Role 1925 - 1955, Institute of African and Asian Studies, Khartoum, undated.

Robertson, James, Transition in Africa, Hurst, London, 1974.

Sabry, H. Zulfakar, Sovereignty for Sudan, Ithaca Press, London, 1982.

Taha, Fadwa A. R. A., The 12th February 1953 Anglo - Egyptian Agreement on the Sudan, Unpublished Ph.D. Thesis, University of Khartoum 1986.

Thomas, Graham F., The Last of the Proconsuls, Letters of Sir James Robertson, The Radcliffe Press, London and New York, 1994.

Wai, Dunstan M., editor, The Southern Sudan: The Problem of National Integration, Frank Cass, London 1973.

Warburg, Gabriel R., Egypt and the Sudan: Studies in History and Politics, Frank Cass, London, 1985.

Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society: The Case of Sudan, Frank Cass, 1978.

Woodward, Peter, Condominium and Sudanese Nationatism, Rex Collins, London, 1979.

ب . المقالات

Daly, M.W., 'The Development of the Governorship of the Sudan 1899 - 1934,' Sudan Notes and Records, Volume LXI (1980), p. 27.

Badstone, R.K., 'The Utilizalion of the Nile Waters', 8 International and Comparative Law Quarterly (1959), p. 523.

Ibrahim, A.M., 'Development of the Nile River System,' p. 87, in M.O. Beshir, editor, The Nile Valley Countries: Continuity and Change, Volume 1 (undated), Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum.

Mayall, R.C., 'Recent Constitutional Developments in the Sudan,' International Affairs, Volume XXVIII, No. 3, July 1952, p. 310.

Mohammed, Ahmed Al Awad, 'Militarism in th Sudan: The Colonial Experience,' Sudan Notes and Records, Volume LXI (1980), p. 15.

Sinada, Mamoun, 'Constitutional Development in the Sudan Contemporary with the Evolution of the University of Khartoum,' Sudan Notes and Records, Volume LXI (1980), p. 77.



دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع

٨ ش أبو المعالى (العجوزة) الجيزة - ت/ فاكس : ٣٤٧٣٦٩١

١ ش سوهاج من ش الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش) الهرم - جيزة
تليفون وفاكس ٥٦٣٤٦٩٩

هذا الكتاب ...

الحركة السياسية السودانية

والصراع المصري - البريطاني بشأن السودان

١٩٣٦ - ١٩٥٣

- يدور حول النزاع الذي نشب بين الحكومتين البريطانية والمصرية منذ بداية عهد الحكم الثنائي في عام ١٨٩٩ وحتى عام ١٩٥٣ بشأن مركز السودان القانوني ومصيره وموقف الحركة السياسية السودانية من هذا النزاع .
- ويفرد الكتاب عدة فصول لإبراز الدور المهم الذي لعبته حكومة ثورة ٢٣ يوليو في تسوية النزاع ، وذلك بإبرامها في عام ١٩٥٣ مع الحكومة البريطانية (اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان) . وقد يسر الوصول إلى تلك الاتفاقيه أن حكومة ثورة ٢٣ يوليو - خلافاً لحكومات العهد الملكي - لم تتذرع بحق الفتح أو تطالب بالسيادة على السودان بل آثرت أن يحتفظ بها للسودانيين إلى أن يقرروا المصير الذي يرتضونه لبلادهم .
- ويعرض الكتاب لعلاقات كافة تيارات الحركة السياسية السودانية بمصر إبان الفترة موضوع البحث بغرض استخلاص الدروس والعبر التي ربما تساعد في صياغة مبادئ وأسس ثابتة للعلاقات السودانية المصرية ، تقوى على مواجهة بعض ما سيحمله القرن الحادي والعشرين من تحديات ومتغيرات إقليمية ودولية .
- وفي الخاتمة يدعو الكتاب إلى التحرر من شكوك الماضي وتحفظاته ومزايداته وإلى التخطيط لتكامل اقتصادي جاد بين مصر والسودان والبدء بمشروعات مشتركة لتوفير الأمن الغذائي لمواطني البلدين وذلك من منطلق أن الغذاء سيكون في القرن القادم أكبر مُهدِّد للأمن القومي . ويذهب الكتاب إلى أن إنجاح تكامل سوداني مصري سيوفر النواة والأنموذج لتنمية حوض النيل كوحدة اقتصادية حيث أن الأمن القومي للبلدين يمتد إلى شرق ووسط أفريقيا .



٨ شارع أبو المعالى (خلف المعهد البريطانى) العجوزة - الجيزة - تليفون / فاكس : ٣٤٧٣٦٩١
١ ش سوهاج من ش الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش) الهرم - الجيزة - تليفون / فاكس : ٥٦٣٤٦٩٩